إلى الأخ الفاضل الأستاذ
الدكتور محمد بدوي المختون
تحية ود وتقدير
١٠/٨/١٩٦٨

مدرسة البصرة النحوية

نشأتها وتطورها

تأليف
الدكتور عبد الرحمن السيد
كلية دار العلوم — جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

ساعدت جامعة البصرة على نشر هذا الكتاب

توزيع دار المعارف بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة فى مدرسة البصرة النحوية ، تناولت فيها نشأة النحو فى هذه المدينة ، عندما كان فكرة تتردد فى خيال العلماء ، وأملا يداعب أفكارهم ، وغاية توجه إليها هممهم ، وهدفا يقدح من أجله زناد فهومهم .

وتتبعته فى مرباه ، وقد حنا عليه العباقرة من العلماء ، وعكف على دراسته الجهابذة الأجلاء ، وما زالوا به يتناولونه بالرعاية ، ويعالجونه بالتهذيب ، حتى تحقق لهم الأمل ، ودان لهم الهدف ، وتم لهم ما أرادوه من علم تام المعالم ونحو واضح السمات ، يحفظ على اللغة خصائصها ومقوماتها ، ويقى اللسن مزالقها وعثراتها وييسر على الداخلين فى الدين دراسته ، ويسهل للمتعبدين بالقرآن تلاوته ، ويجلّى للناشئين فى دار العروبة أسرارها ، ويوضح لهم خصائصها ومميزاتها .

ولقد دفعنى إلى هذه الدراسة قدر للنحو ، وإعجاب بالنحاة .

أما النحو فقدرى له ناجم من قدرى لرسالته ، وإيمانى بعظم خطرها ، وجليل الفائدة المترتبة عليها ، فهو قوام الألسنة ، ودرع اللغة الواقية ، والسياج الذى يقى القرآن من التحريف ، ويدفع عنه غائلة اللحن ، وأكرم بذلك هدفا ، وأعل به غاية.

وأما النحاة فإعجابى بهم إعجاب بالعبقرية الخالقة ، وإجلالى لهم إجلال للملكة المبتكرة ، وإكبارى إياهم لما نلمسه فى آثارهم من دقة فى الملاحظة ، وصبر فى التتبع والمدارسة ، وإحاطة بمسائل النحو ، وإلمام بما دق وجل من شئونه ومقاصده .

ولقد وقفت بالدراسة عند أواخر القرون الثلاثة الهجرية الأولى — لم أتجاوزها إلا إذا دعت الضرورة ، أو اقتضى ذلك استكمال البحث — تلك القرون التى شهدت نشأة النحو وليدا ، وعاصرته فتيا ، وانتهت به راشدا قويا ، ثم أسلمته لما خلفها من أجيال ، تهذب منه ، أو تغير فيه ، أو توائم بينه وبين ما عرف من

مذاهب ، وما جد من حاجات ، فتأخذ منه أو تدع ، وتقوى منه أو تضعف ، وفقا للضرورة الداعية ، وترجيحا للرأى الأصلح .

ولقد سرت فى بحثى سيراً زمنياً تاريخياً ، فبعد أن ألقيت بعض الضوء على اللغة العربية فى تطورها وامتزاجها ، وعلى مدينة البصرة فى تمصيرها ورجالها ، تابعت النحو منذ نشأته ، وسايرته فى مدارج نموه وتطوره ، وجلوته عاما مجملا ، ثم عدت إليه شارحا مفصلا ، فذكرت الأدلة التى رجع إليها البصريون فى تأسيس نحوهم ، والمصادر التى اعتمدوا عليها فى وضع قواعدهم ، وتتبعت علل النحو فى مراحلها المختلفة ، وعرضت لرأى النقاد من النحاة فى أهمية هذه العلل وصدقها ، ثم عرجت على العامل فى النحو ، وذكرت الإعراب والبناء ، وأثر الإعراب فى المعنى ، وما ذهب إليه بعض الباحثين من نفى هذا الأثر ، وما تمسك به آخرون من حجج وأدلة ، وتدرجت مع المصطلحات النحوية منذ تكلم علماء اللغة فى النحو ، حتى أصبحت هذه المصطلحات ثابتة خالدة وما اعترى بعضها من تغير ، وما أتى على بعضها من فناء .

ولم يكن هناك بد من أن أعرض لاختلاط النحو بغيره من فنون العربية ، وما تركه فيه هذا الاختلاط من أثر ، وما يجب أن ينحى عنه من أنواع الدراسات حتى تخف مؤنته ، ويصفو نهجه ، ثم بينت الطرق التى كانت تتبع فى دراسة النحو والمدارس التى كان يؤمها الدارسون ، والكتب التى ألفت فى هذا العصر المتقدم ، والطريقة التى كان يتبعها المؤلفون ، وعرفت بالأعلام من رءوس هذه المدرسة ، واقتصرت فى التعريف بهم على أشهر رجالهم ، اكتفاء ببعضهم عن التحدث عن جميعهم .

ولما كانت الكوفة قرينة البصرة ، ولما كانت مسائل الخلاف بينهما قد تعددت ، والكتب فيها قد ألفت ، كان لابد من أن أعرض لهذه المسائل موضحا لها ، مجليا وجه الصواب فيها ، ذاكرا ما اعتمد عليه كل فريق من أدلة وما كان لنهجه من أثر فى هذا الخلاف .

ذكرت ذلك وذكرت غيره مما اعتقدت أنه يمس موضوع الرسالة مساً قويا ، وأن لا غنى عنه لمن يقرأ هذا البحث ، لكي يخرج بفكرة واضحة ، ونتيجة صحيحة .

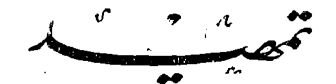
وقد تتبعت ذلك كله باحثاً ممحصاً ، دارساً محققاً ، فجلوت من المسائل ما كان غامضاً ، وأوضحت منها ما كان خافياً ، ونفيت عن بعضها ما علق بها من شكوك ، وفندت في بعضها ما وجه إليها من تهم ، وميزت صحيح الآراء من باطلها ، ونقيها من زائفها ، لم يدفعني إلى ذلك تعصب لرأي ، أو انحياز لمذهب ، فقد كانت الحقيقة هدفي ، والوصول إليها رائدي .

وقد ألزمت نفسي — قدر طوقي — أن أتبع المنهج العلمي ، فلا أقر إلا ما قام عليه الدليل ، ولا أعتقد إلا ما أيدته القرائن ، ولا أذكر إلا ما صحت نسبته ، وثبت عن الرواة صدقه ، فلم أتلقف الشائعة الطائرة فرحاً بها ، بانياً عليها ، معجباً بطلقها ، ساعياً بجد وراء مروجها .

وقد كان لي في أساطين هذه المدرسة أسوة حسنة ، واتخذت منهم قدوة صالحة ، فلم أتعجل البحث ، ولم يعجلني الزمن ، وكنت كما قال المبرد « لربما روّأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته » . فلم يكن الانتهاء من الرسالة هدفا ، بقدر ما كان البحث العلمي متعة ممتعة ، ولذة خالصة ، ولست أزعم مع هذا أني قد بلغت غاية الكمال ، فالكمال ليس في طوق البشر ، ولكني أستطيع أن أزعم ، وأنا مطمئن ، أني قد بذلت غاية الوسع ، وأنفدت جهد الطاقة .

ولقد وجدت من بعض من يمتون لي بآصرة قوية ، وبعض من تربطني بهم صلات علمية ، وبعض من دفعني البحث إلى الاتصال بهم ، وطلب العون العلمي منهم ، ما مهد لي السبيل ، ويسر لي الطريق ، وأعانني علي أن أتابع العمل ، وأفرغ الجهد ، دون أن تقفني عقبات ، أو تحول بيني وبين الوصول إلى الغاية عوائق .

فإليهم جميعاً أقدم شكري المكرر ، وثنائي الجميل .



١ — لُغات العرب وَتطورها

لا شك فى أن اللغة العربية كغيرها من اللغات ، مرت بمراحل مختلفة وتدرجت فى أطوار عدة ، حتى وصلت إلى الوضع الأخير الذى عرفت عليه ، فمن المعروف أن الجزيرة العربية ، منبع هذه اللغة ومهدها ، كانت تختلف لهجات أبنائها بحسب الوطن الذى يعيشون فيه ، والبيئة التى يأوون إليها ، وأن هذا الاختلاف كان يشتد ويعظم كلما بعدت المسافة بين شمال الجزيرة وجنوبها ، حتى لتوشك لغة الجنوب أن تكون شيئاً آخر غير لغة الشمال(١) ، وأن هناك عوامل عدة ، ساعدت على تقريب ما بين هذه اللهجات من خلاف ، وعلى تقوية ما بينها من أواصر ، ثم على توحيدها فى نهاية الأمر فى لهجة واحدة ، أو فى لغة واحدة هى لغة قريش .

ولقد كان من أهم هذه العوامل هجرة القبائل المختلفة من أماكنها التى كانت تقطنها إلى أماكن أخرى أوفر خيرا وأرغد عيشا ، وما يعقب ذلك من امتزاج بين اللغتين لغة الطارئين ولغة القاطنين ، أو من تقارب بينهما ، وما يصحب ذلك من انتقاء للألفاظ ، وتنقية للأساليب ، وأخذ للأحسن ، وطرح لما عداه .

كما ساعد على ذلك اجتماع العرب من أنحاء الجزيرة المختلفة ، فى مواسم خاصة ، وأماكن معينة ، كاجتماعهم فى الأسواق التى كانت تقام فى تواريخ معروفة ، وقد اختلف المؤرخون فى عددها ، ولكن أهمها على كل حال (عكاظ) التى كانت تقام فى أول ذى القعدة ، و (مجنة) الواقعة قرب مكة ، وكانت تقام فى العشر الأخيرة

(١) قال أبو عمرو بن العلاء « ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا » . (طبقات الشعراء ص ٨)

من ذى القعدة بعد انتهاء سوق عكاظ ، و (ذو المجاز) القريب من عرفات وكانت تقام سوقه فى العشر الأولى من ذى الحجة بعد مجنة .

وكان العرب يلتقون فى هذه الأسواق للبيع والشراء وتبادل التجارة وكان لا بد أن يؤدى هذا الالتقاء والاحتكاك إلى خلاف ومنازعات قد تمتد وتطول من عام إلى عام ، من أجل ذلك كانت تقام حلقات للأدب من خطابة وشعر ، فكان الخطباء ينصحون أو يعظون أو يدعون إلى نظر فى السموات والأرض ، أو يحثون على حرب كما كان الشعراء يتفاخرون أو يتنافرون أو يمدحون أو يهجون .

ثم يأتي بعد ذلك موسم الحج الذى يضم العرب الوافدين من أنحاء الجزيرة يجتمعون فى صعيد واحد كما اجتمعوا من قبل فى أسواقهم ، ولكنه اجتماع أعم وأشمل فتلتقى اللهجات وتتعارض ، ويحدث ما لا بد أن يترتب على هذا الاحتكاك من استعمال ألفاظ خاصة ، لها من مرونتها ، ودقة أدائها ، وحسن وقعها ما يضمن لها البقاء والخلود .

وكان للغة قريش فى ذلك القدح المعلى ، فهى قبلة العرب يتجهون إليها ويختلطون بها ، ويأخذون عنها ، ولأبنائها السيادة والشرف على من عداهم ، وهم بحكم وضعهم وسط بين القبائل المختلفة ، تأتيهم هذه القبائل وتصدر عنهم ، فيأخذون من لغتها ما حسن ، ويطرحون ما ثقل وخشن ، حتى استوت اللغة العربية على ساقها ، وحتى استكملت مقوماتها ، وحتى أصبحت تلك اللغة الفصيحة التى يتكلمها العرب بالوراثة والتى يتناقلونها أبناء عن آباء .

يشب الأطفال فى هذه البيئة العربية الخالصة ، فيسمعون لغة سليمة خالية من الأخطاء ، فلا يكون من العسير عليهم أن ينطقوها كما سمعوها ، وأن يعبروا بها عن خواطرهم ومشاعرهم ويشئون حياتهم فى يسر ، لا يجدون فى ذلك عناء ، ولا يعانون نصبا .

روى أن رجلا قال لأعرابي : كيف أهلِك ؟ بكسر اللام . قال : صلبا لأنه أجابه على فهمه ، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله .

وحكى الكسائى أنه قال لغلام بالبادية : من خلقْك ؟ وجزم القاف ، فلم يدر ما قال ولم يجبه ، فرد عليه السؤال ، فقال الغلام : لعلك تريد ، من خلقَك ؟

وقيل لعمر بن لجأ — من شعراء بنى أمية — : قل : إنا من المجرمون منتقمين . فقال : إنا من المجرمين منتقمون[1] .

٢ — تفاوت هذه اللغات فصاحة ونقاء

وإنه لمن الطبيعى أن تختلف قبائل العرب فصاحة وقوة ونقاء لغة ، وأن نجد الرواة والأدباء والباحثين فى شئون اللغة ، يفاضلون بين القبائل المختلفة ، فيجعلون بعضها أصح لغة من البعض الآخر ، فيقولون مثلا[2] : « ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجع قيس . وعجرفية ضبة ، وتلتلة بهراء » .

ويقول أبو نصر الفارابى فى كتابه المسمى بالألفاظ والحروف[1] : « كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد،

---

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ١١ .

ذكر أستاذنا عبد السلام هارون فى — مجالس ثعلب — هامش ٢ ص ١٠٠ : أن ثعلباً لم يفسر من هذه اللغات التى ذكرها إلا أولها وآخرها ، وأغفل ما بينهما ، وقد تكفلت كتب اللغة بتوضيح جميعها ما عدا التضجع ، فأما الكشكشة فإن يجعل ما بعد كاف الخطاب فى المؤنث شيئاً فيقول : رأيتكش فى رأيتك ، والكسكسة أن يجعل بعد كاف المذكر أو مكانها سيناً ، والتضجع لم أجد من فسره ولكن اشتقاقه اللغوى يوحى بأن معناه الإمالة ، وفى اللسان : والإضجاع فى باب الحركات مثل الإمالة والخفض .

والعجرفية جاء فى اللسان « قال ابن سيده: وعجرفية ضبة أراها تقعرهم فى الكلام » .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٢٨ .

فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتـكل فى الغريب والإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » .

يقول يوهان فك (١) : « ومن هذه الناحية كان الـكتاب — أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم الذى أكمله أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى سنة ٣٧٥ — كنزا ثمينا من الوجهة اللغوية ، فهو يذكر ص ٩٦ ، ٩٧ أن أصح العربية فى جزيرة العرب عند هذيل ، ثم فى قسمى نجد ، ثم أخيرا بقية الحجاز ، على حين يصف لغة السواحل — الأحقاف — بأن لسانهم وحش » .

وأن يكون مرجع هذا النقاء ، وذلك الاختلاف فيه ، بعد هذه القبائل عن الاختلاط بغير العرب ممن يمكن أن يكون لهم أثر فى ضعف اللغة أو فسادها ، وأنه كلما كثر اختلاط القبائل العربية بغيرها من الأعاجم ، ضعفت الثقة بها ، ولم يصح الأخذ عنها .

وليس معنى هذا ، أن هذه القبائل الموثوق بعربيتها ، والتى ظلت بمنأى عن الاختلاط بغيرها اختلاطا يفسد لغتها ، لم يعش بينها أحد من الموالى أو الأعاجم ، فذلك أمر يبعد حدوثه ، ولا يسهل تصديقه ، فإن العقل يسيغ إن لم يجزم بوجود أمثال هؤلاء فى البيئات العربية الخالصة المعترف بسلامة لغتها ، فبلال الحبشى ، وصهيب الرومى ، وسلمان الفارسى ، وغيرهم كانوا يعيشون فى مكة ، وكانت لهم لـكنتهم الخاصة ، ولـكن أحدا لم يقل إن هذه اللـكنة كانت موضع اعتبار بين العرب وكان لها أثرها فى أبنائهم ، فليس يعنينا أن يبدل أحدهم الحاء هاء فيقول : هائن بدل حائن ، أو الشين سينا فيقول : سعرت بدل شعرت .

يقول الجاحظ (٢) : « فمن اللـكن ممن كان خطيبا أو شاعرا أو كاتبا داهيا زياد بن سلمان أبو أمامة وهو زياد الأعجم ، قال أبو عبيدة : كان ينشد قوله :

فتى زاده السلطان فى الود رفعة ... إذا غير السلطان كل خليل

قال : كان يجعل السين شينا ، والطاء تاء ، فيقول : فتى زاده الشلتان فى الود رفعة .

(١) العربية ص ١٩٢ .

(٢) البيان والتبيين جـ ١ ص ٧٤ ، ٧٥ .

ومنهم سحيم عبد بنى الحساس ، قال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأنشده قصيدته التى أولها :

عميرةَ ودع إن تجهزت غاديا   كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

لو كان شعرك كله مثل هذا لأجزتك ، قال : ما سعرت ، يريد ما شعرت ، فجعل الشين المعجمة سينا غير معجمة .

ومنهم عبيد الله بن زياد والى العراق ، قال لهانىء بن قبيصة : أهرورى سائر اليوم ؟ يريد أحرورى . ومنهم صهيب بن سنان النمرى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يقول : إنك لهائن بدل إنك لحائن .

وصهيب بن سنان يرتضخ لكنة رومية ، وعبيد الله بن زياد يرتضح لكنة فارسية وقد اجتمعا على جعل الحاء هاء ....

ومنهم أبو مسلم صاحب الدعوة ، كان جيد الألفاظ جيد المعانى ، وكان إذا أراد أن يقول : قلت له . قال : كلت له . .

فهذا ما حضرنا من لكنة البلغاء والشعراء والرؤساء ، فأما لكنة العامة ، ومن لم يكن على حظ فى المنطق ، فمثل فيل مولى زياد . .

وباب آخر من اللكنة كما قيل للنبطى : لم ابتعت هذه الأتان ؟ قال : أركبها وتلَد لى . فقد جاء بالمعنى بعينه، ولم يبدل الحروف بغيرها ، ولا زاد فيها ولا نقص، ولكنه فتح المكسور حين قال : تلَد لى ، ولم يقل : تلد لى » .

فإن ذلك ليس من اللحن المفسد للغة ، أو الدال على ضعفها وفسادها وليست تلك اللكنة بالتى تجعل العربى يفزع خوفا على لغته ، ويحاول أن يلتمس لها الضوابط والمعايير ليحفظ عليها صحتها ونقاءها ، اللهم إلا أن يفعل ذلك المتشددون منهم .

يقول ابن جنى(١) : « إلا أنهم أشد استنكارا لزيغ الإعراب ، منهم لخلاف اللغة لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها ، إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة ، تناكرهم زيغ الإعراب » .

يقول يوهان فك (٢) : « ومن أول حوارى الرسول يعد بلال الحبشى أول

---

(١) الخصائص ج ٢ ص ٢٦ ، ٢٧ .   (٢) العربية ص ١٢ ، ١٣ .

مؤذن فى الإسلام . وهناك صحابى قديم آخر من صحابة الرسول — صهيب ابن سنان — وهو وإن كان عربى الأصل إلا أنه اختطفه البيزنطيون فى طفولته فربوه، ولذلك كان ينطق العربية بلكنة بيزنطية . كما يروى عن معاصر ثالث للرسول — سحيم المشهور بعبد بنى الحسحاس الشاعر المشهور — أنه كان يرتطن لكنة أجنبية .

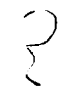
وعلى الرغم من ذلك فقد كان عدد أمثال هؤلاء الأجانب من القلة بحيث لم يكن لهم تأثير فى طابع العربية ، ولكن الأمر بالنسبة إلى أسرى الحروب فى العهد الأول للفتوحات الإسلامية كان على صورة أخرى ، فقد كان عدد هؤلاء وفيرا ، وأخذ فى الازدياد إذ كانوا يتمتعون بحقوق النسب والمصاهرة » .

ظلت تلك اللغة إذا سليمة نقية إبان العصر الجاهلى ، وفى صدر العصر الإسلامى، اللهم إلا أن تسمع اللحنة فى القليل النادر ، فيعاب قائلها وتؤخذ عليه وينظر إليها نظرة استهجان واستنكار ، وكان ذلك — أول ما كان — فى كلام الموالى والمتعربين من عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، فقد روى أن رجلا لحن بحضرته فقال(١) : أرشدوا أخاكم فقد ضل .

وكتب كاتب لأبى موسى الأشعرى إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : أن اضرب كاتبك سوطا . .

وفى كتاب تاريخ آداب العرب(٢) : أن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه : من أبو موسى . . . » وهو لحن قبيح يشق على عمر وغير عمر .

كانوا إذا يعرفون اللحن ، وكانوا ينكرونه ، بل كانوا يعتقدون أن الخطأ فى اللغة خير من اللحن فيها ، قال أبو بكر رضى الله عنه(٣) : « لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن » وقال عليه السلام : أنا من قريش ، ونشأت فى بنى سعد ، فأنى لى اللحن ؟ » .



وروى عن أبى عثمان النهدى أنه قال(٤) : إن كتاب عمر بن الخطاب أتاهم وهم بأذربيجان يأمرهم بأشياء وذكر فيها : تعلموا العربية . وروى عن عمر أيضا قوله :

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٤٦ .
(٢) ج ١ ص ٢٤٣ .
(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٤٦ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣ ، ٤ .

تعلموا العربية ، فإنها تشبب العقل وتزيد فى المروءة . وقوله : تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تعلمون القرآن .

وروى عن أبان بن عثمان بن عفان أنه قال : اللحن فى الرجل السرى كالتغيير فى الثوب الجديد .

وقال مالك بن أنس : الإعراب حلى اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها .

ويقول الجاحظ(١) : أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتى والصواب عصاى ، وأول لحن سمع بالعراق حىِّ على الفلاح وصوابه حىَّ بالفتح .

٣ — تسرب اللحن والحاجة إلى ضبط اللغة

ولكن بعد أن اتسعت رقعة الإسلام ، وبعد أن غزا المسلمون الدول المحيطة بهم من الروم والفرس ، وبعد أن دخل هؤلاء فى الدين وخضعوا له واختلطوا بحكم ذلك بالعرب عن طريق المصاهرة وممارسة شئون الحياة ، بدأ التحريف يتطرق إلى اللغة ، ولم يكن هناك بد من أن يهتم الخلفاء والولاة لذلك ، وأن يلجئوا إلى العلماء ليضعوا الضوابط والقوانين التى تعصم الألسنة من الخطأ ، والتى تقى اللغة من الفساد ، وبهذا يحفظون لغتهم سليمة نقيـة ، وهم بهذا لا يحرصون على اللغة فحسب وإنما يحاولون كذلك أن يحققوا هدفا أسمى ، وغاية أعظم ، إنهم يخشون أن ينتقل هذا الفساد إلى القرآن ، فيناله التحريف والتغيير ، وبذلك يضيع ذلك الدستور الإسلامى العظيم ، ثم لا يؤمن أن تضيع معالم الدين بعده . بل إن مصيرها حتما إلى الزوال والضياع .

هم حراص إذا على ألا يدخل اللحن والتحريف القرآن ، وهم حراص كذلك على ألا يدخل اللحن والتحريف اللغة ، فقد يظل القرآن سليما نقيا لأنهم حريصون على سلامته ، وقد يظل الحديث كذلك سليما نقيا ، ولكن اللغة إذا فسدت أو حرفت أو بعدت عن أصلها الذى منه نبعت ، وإذا تحولت بمرور الزمن واختلاف اللهجات والبلاد شيئا جديدا ، فإنها دون شك لن تعين على فهم القرآن والحديث ، لأن لغتهما

(١) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٤٥ .

ستصبح شيئا مستغلقا مبهما ، وستكون على فرض حفظهـا ، واستيعابها ألفـاظا تلقى ، وعبارات تقال ، دون أن يكون لها أثرها المرجو منها ، ودون أن تعقب الفائدة المترتبة عليها .

يقول ابن خلدون فى مقدمته(١) : اعلم أن اللغة فى المتعارف هى عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لسانى ، فلابد أن تصير ملكة متقررة فى العضو الفاعل لها ، وهو اللسان ، فى كل أمة بحسب اصطلاحاتها ، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعانى ، مثل الحركات التى تعين الفاعل من المفعول والمجرور . . . فصار للحروف فى لغاتهم والحركات والهيئات ، أى الأوضاع ، اعتبار فى الدلالة على المقصود ، غير متكلفين فيه بصاعة يستفيدون ذلك منها ، إنما هى ملكة فى ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول ، كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا ، فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب المُلك الذى كان فى أيدى الأمم والدول ، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التى للمتعربين ، والسمع أبو الملكات اللسانية ، ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع ، وخشى أهل العلم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم ، فاستنبطوا من مجارى كلامهم قوانين لتلك الملكة ، مطردة شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه» .

بدأ العلماء إذا يضعون القواعد التى تضبط اللغة ، والتى تعين على فهمها وأدائها للمعانى ، والتى تيسر على الدارسين لها من غير أبنائها سبل تعلمها وإجادتها ، بدءوا بالدراسة العميقة والملاحظة الدقيقة ، ومشافهة العـــرب الخلص والأخذ عنهم ، ولكن ذلك لم يتهيأ لهم دفعة واحدة ، وإنما بدأت الدراسة مجملة ، تضع الخطوط العامة لا الفروع الدقيقة . غير أن الدافع الدينى جعلهم يقبلون على هـذا العلم ، ويفرغون له ، ويعطونه من عنايتهم واهتمامهم ما أسرع به فى نموه

---

(١) ص ٤٠٣ .

وما هيأ له أن يكتمل وينضج فى فترة قصيرة ليس من اليسير أن يولد علم ، ثم يشتد ساعده ويقوى حتى يصبح تاماً كاملا فى مثلها ، فالفترة الواقعة بين وفاة أبى الأسود الدؤلى ، أول من فكر فى هذا العلم ، ووفاة سيبويه الذى ترك كتاباً يدل على علم ناضج لاتتجاوز مائة عام إلا بالقليل ، هذا العلم لا شك(١) — « أثر رائع من آثار العقل العربى بماله من دقه فى الملاحظة ، ومن نشاط فى جمع ما تفرق ، هو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »

وإذا نظرنا فيما ألف من الكتب فى اللحن نجد أن ما ألف منها فى أول الأمر كان خاصاً بما تلحن فيه العامة : ككتاب أبى عبيدة ، وكتاب أبى عثمان المازنى ، وكتاب أبى حاتم السجستانى ، وكتاب الفراء ، ومن هذا نستنتج شيئين :

الأول — أن لحن الخاصة كان ضئيلا قليلا لا يكاد يعتد به لتحرجهم منه ، وحرصهم على تجنبه .

الثانى — أن اللحن بصفة عامة لم يكن قد فشا واستفحل حتى أمكن حصره وتتبعه وذكر صوابه .

كما نجد أن ما ألف فى اللحن بعد ذلك كان يعرض لما تلحن فيه الخاصة(٢) : ككتاب لحن الخاصة لأبى هلال العسكرى ، وكتاب درة الغواص فى أوهام الخواص الذى وضع الجواليقى تتمته ، مما يدل على شيوع اللحن وكثرته ، وعلى أن الذين يؤاخذون به ، ويحاسبون عليه ، ويمكن أن تعد هفواتهم إنما هم الخاصة ممن لهم بصر بالعلم وتذوق للأدب .

وقد عرض الدكتور حسن عون فى كتابه « اللغة والنحو » لنشأة اللحن ، ويبدو فى كلامه شىء من الاضطراب ، فهو فى استدلاله على أن النحو إنما وضع ليخدم عرضاً دينياً هو المحافظة على القرآن ينفى أو يكاد ينفى التفكير فى هذا العلم ومحاولة وضعه قبل ذلك فيقول(٣) : « ولو كان مجرد اللحن فى اللغة مدعاة لوضع

(١) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص٤٠ . (٢) تاريخ آداب العرب ج ١ ص٢٦٢.
(٣) ص ١٥٦ .

النحو لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، إذ أن اللحن موجود فى البيئة العربية منذ ذلك التاريخ ، بل نعتقد أنه أقدم من ذلك عهداً »

فمفهوم ذلك أن هذه المحاولات لم توجد ، فالتفكير إذا فى هـذا العلم غير موجود ، ولـكنه يعترف بعد هذا بأننا(١) : « ينبغى أن نطمئن أيضاً إلى أن بعض العرب كان يستنكف وجود اللحن فى اللغة ، ويتبرم من سماعه ، فلم تـكن غيرة الرسول والخلفاء الراشدين من بعده على سلامة النطق وليدة أيامهم ، كما لم يكن التحريف فى عهدهم بادرة جديدة لم يسبق لها مثيل . »

ويقول فى موضع آخر(٢) : « والذى يهمنا ملاحظته هو أن ظاهرة اللحن فى العربية استتبعت ظاهرة أخرى يمكن أن نعتبرها رد فعل للأولى ، ويمكن أن نسمى هذه الظاهرة بحركة تنقية اللغة ، والمحافظة على سلامتها ، وأصحاب هذه الظاهرة العكسية موجودون كذلك منذ وجود اللحن إذ أن ذلك يكاد يكون طبيعيا عند أصحاب كل لغة يعتزون بها ، ويحرصون على سلامتها .. ولكن إذا جئنا إلى صدر الإسلام رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس أصحاب هذه الحركة ، ثم يأتى من بعده عمر صاحب الذوق الرفيع ، والملـكة العظيمة فى فهم اللغة .... ثم إننا رأينافيما بعد كيف كان حرص الخلفاء والولاة على أولادهم...وإذا ما وصلنا إلى عصر الدولة الأموية وجدنا حركة التنقية فى اللغة تمتد بقدر امتداد أمر اللحن فيها » .

وأقول:لاشك فى أن حركةالتنقية هذههى حركةالتفكير فى وضع قواعد تضبط اللغة، وتعين على سلامتها،ولكنها تنشأ كما قلنا ساذجه ضئيلة،لأن اللحن فى بدء أمره كان نادراً قليلا ،ثم تأخذ حركة التنقية فى الشدة والقوة لكى تستطيع مواجهة سيل اللحن الذى بدأ يطغى ويعنف ، وهكذا يستكمل العلم مقوماته ، وتتم لهمسائله وتفريعاته، ويصبح علماً تاما ناضجاً قادراً على مواجهة ماتتعرض له اللغة من ضغط، وما تكابده من محن.

---

(١) ص ١٥٩ ، ١٦٠ . (٢) ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

٤ ـــ منزلة النحو والنحاة

أخذت دراسة النحو تنمو ، وأخذ علماؤه يفرغون له ، وطلابه يجتهدون فيه ، وأخذت مصطلحاته طريقها إلى عالم الوجود ، ولكن العرب الأقحاح ، ظلوا على فطرتهم التي فطروا عليها ينطقون اللغة بسليقتهم لايعرفون لها قاعدة ، ولا يدرون مصطلحاً قال الأصمعي (١) : « قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذا لرجل سوء . قلت : أفتجر فلسطين ؟ قال : إني إذا لقوي . »

فهو ينطق إسرائيل مهموزة ، ولكنه لايعرف إلا معنى الهمز في اللغة وهو العيب ، كما أنه ينطق بالكلمة مجرورة ، ولكنه لايعرف الجر إلا على أنه الجذب .

كما ظل السادة والأشراف يستنكرون اللحن ، ويتحرجون منه ، ويدعون إلى تقويم الألسنة ودراسة النحو ، ويفخرون بما هم عليه من ثقافة ، وبما لهم من مشاركة في مسائل العلم ، ودراية بوجوه الأدب . قالوا[٢] : « كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه ، فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن ، فرده إلى زياد ، وكتب إليه كتابا يلومه فيه ، ويقول : أمثل عبيد الله يضيع ؟ » .

وعبد الملك بن مروان يقول[٣] : اللحن هجنة على الشريف . ويقول[٤] : تعلموا النحو كما تتعلمون السنن والفرائض » .

وكان يقال[٥] : اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه .

ويقول الشاعر[٦] :

النحو يبسط من لسان الألكن ... والمرء تكرمه إذا لم يلحن
فإذا طلبت من العلوم أجلها ... فأجلها منها مقيم الألسن

وقال ابن شبرمة ـ قاضي الكوفة[٧] ـ : إن الرجل ليلحن وعليه الخز الأدكن فكأن عليه أخلاقاً ، ويعرب وعليه أخلاق فكأن عليه الخز الأدكن » .

(١) العقد الفريد ج ٢ ص ٢٩٩ .
(٢) التحفة البهية ص ٥٠ .
(٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٧٢ .
(٤) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٧٩ .
(٥) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٧٢ .
(٦) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٧٩ .
(٧) طبقات النحويين واللغويين ص ٤ .

وقال الأصمعى[١] : كان يقال : ثلاثة يحكم لهم بالنبل حتى يدرى من هم ، وهم : رجل رأيته راكباً ، أو سمعته يعرب ، أو شممت منه طيباً .

وروى عن الأحمر النحوى أنه قال[٢] : دخل أبو يوسف القاضى ، وقال عبد الله بن جعفر : محمد بن الحسن ، على الرشيد ، وعنده الكسائى يحدثه فقال : ياأمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفى وشغلك . فقال الرشيد :النحو يستفرغنى، لأننى أستدل به على القرآن والشعر .

فقال : إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً ، والفقه إذا عرف الرجل منه جملة صار قاضياً . فقال الكسائى : أنا أفضل منك ، لأنى أحسن ما تحسن وأحسن ما لاتحسن . ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له فى جوابى عن مسألة من الفقه . فضحك الرشيد وقال : أبلغت يا كسائى إلى هذا ؟ ثم قال لأبى يوسف : أجبه . فقال الكسائى : ماتقول لرجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف : إن دخلت الدار طلقت . فقال الكسائى : خطأ ، إذا فتحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت فإنه لم يقع طلاق بعد . فنظر أبو يوسف بعد ذلك فى النحو » .

فإذا كان هذا هو شأن النحو ، وإذاكانت هذه هى مكانة الإعراب، فلا شك فى أن منزلة القائمين على هذا العلم ، والمعنيين به ، تكون منزلة سامية ، ولا شك فى أن قدرهم يكون رفيعاً ، ذلك لأنهم القوام على أشرف العلوم ، الذى به صلاح الألسنة ، وسلامة النطق ، وصحة الأداء ، والذى به يحسن الناس تلاوة قرآنهم ، ويخدمون عن طريقه دينهم ، ويرفعون بوساطته شأنهم . إن فصاحة الكلام لا تكون إلا به ، وإن سلامة الكتابة لا تتم إلا بعونه ، فهو مفتاح العلوم ، ومعيار الآداب . فإذا احتل سدنته أسمى مكان فقد أخذوا حقهم ، وإذا شغلوا أعلى منزلة فما تجاوزا

(١) الكامل ج ١ ص ٢٤٨ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ٩٤، ٩٥ أو مجالس أبى مسلم ص ١٣٩ . ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ١٧٥، ١٧٦ .

قدرهم ، وإذا حدثنا التاريخ عن مظاهر تكريمهم وإعزازهم ، وعن صور إبائهم واعتزازهم ، لم يكن حديثه عجيباً ، ولا خبره في الأسماع غريباً ، فما تجاوز في وصفه واقعاً ، وما ذكر من الأنباء شاذاً نابياً .

روى عن الأخفش أنه قال[١]: « مر الحسن بأبي عمرو، وحلقته متوافرة، والناس عكوف . فقال : من هذا ؟ فقالوا : أبو عمرو . فقال : لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أربابا ، كل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل يئول .

وقالوا[٢] : « أشرف الرشيد على الكسائي وهو لا يراه فقام الكسائي ليلبس نعله لحاجة يريدها ، فابتدرها الأمين والمأمون ، وكان مؤدبهما ، فوضعاها بين يديه فقبل رءوسهما وأيديهما ، ثم أقسم عليهما ألا يعاودا . فلما جلس الرشيد مجلسه قال : أي الناس أكرم خدماً ؟ قالوا : أمير المؤمنين أعزه الله. قال : بل الكسائي، يخدمه الأمين والمأمون . وحدثهم الحديث » .

وقالوا : إن سليمان بن المهلب والى الأهواز أرسل إلى الخليـــل يلتمس منه الشخوص إليه لتأديب أولاده ويرغبه ، ولكنه كان زاهداً عفيف النفس ، لا يختار صحبة الملوك والأمراء فلم يستجب له[٣]، وأخرج إلى رسول سليمان خبزاً يابساً، وقال له : ما عندي غيره ، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان . فقال الرسول : فماذا أبلغه عنك ؟ فأنشأ يقول :

أبلغ سليمان أني عنه في سعة ... وفي غنى غير أني لست ذا مال
سخا بنفسي أني لا أرى أحدا ... يموت هزلا ولا يبقى على حال

وفي مثل هذا المعنى يقول أبو عمرو بن العلاء[٤] :

---

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ . (٢) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٩٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص٣٨ ، طبقات النحويين واللغويين ص٤٣ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٥٧، ٥٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٦، ٧٧ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص٢١٦، ٢١٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٤) شرح مقامات الحريري ج٢ ص١٨٩ .

أنفت من الذل عند الملوك   وإن أكرمونى وإن قربوا
إذا ما صدقت لهم خفتهم   ويرضون منى بأن يكذبوا

وروى أن طاهر بن عبد الله بن طاهر قدم من خرسان[1] وهو حدث فى حياة أبيه يريد الحج ، فنزل فى دار إسحق بن إبراهيم ، فوجه إسحق إلى العلماء فأحضرهم ليراهم طاهر ، ويقرأ عليهم ، فحضر أصحاب الحديث والفقه ، وأحضر ابن الأعرابى وأبو نصر صاحب الأصمعى ، ووجه إلى أبى عبيد القاسم بن سلام فى الحضور ، فأبى أن يحضر وقال : العلم يقصد ، فغضب إسحق من قوله ورسالته ، وكان عبد الله بن طاهر يجرى له فى الشهر ألفى درهم ، فقطع إسحق عنه الرزق ، وكتب إلى عبد الله بالخبر ، فكتب إليه عبد الله : قد صدق أبو عبيد فى قوله ، وقد أضعفت له الرزق ، فأعطه فائته ، وأدر عليه بعد ذلك ما يستحقه » .

ولهيبة النحاة فى النفوس ، ولمكانتهم بين الناس ، كان منهم المؤدبون الذين يشرفون على تربية أبناء الخلفاء والرؤساء ، يخرجونهم بعلمهم ، ويثقفونهم بأدبهم ويصورونهم فى القالب الذى يريدون . وكانوا مؤدبين أمناء ، ومشرفين فضلاء ومن لم يستطع من هؤلاء أن يحظى بأحد أعلامهم مؤدبا لأولاده ، كان حريصاً على أن تتصل بينه وبينهم الأسباب، وأن تدوم بينهم العلائق، كما كانوا يستزيرونهم ويخطبون ودهم ، ويجزلون عطاءهم .

فقد عرفنا أن الكسائى كان مؤدب الأمين المأمون ، وكان له فى نفسيهما مكانة، وعند أبيهما مقام .

ولقد أراد الواثق أن يستبقى المازنى عنده ، وتمنى صحبته ، فلما اعتذر من عدم استطاعته تحقيق رغبته طلب إليه ألا يقطع مودته ، يقول المازنى[2] : « فقال لى : لله درك ، كيف لى بك ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إن الغنم فى قربك والنظر إليك ، والأمن والفوز لديك، ولكنى ألفت الوحدة ، وأنست بالانفراد ، ولى أهل يوحشنى

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٥ ، ومعجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٠ .

البعد عنهم ويضر بهم ذلك، ومطالبة العادة أشد من مطالبة الطباع. فقال لى: فلا تقطعنا وإن لم نطلبك، فقلت: السمع والطاعة، وأمر لى بألف دينار ».

أما المبرد فكان كما يقول الرواة (١) مقدماً فى الدول عند الوزراء والأكابر ولما مات الفتح بن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر يحث فى إشخاص محمد بن يزيد المبرد، فلم يزل مقيما معه، وسبب له أرزاقاً.

وقالوا: إن أبا عبيد القاسم بن سلام كان (٢)، إذا ألف كتابا، حمله إلى عبد الله بن طاهر فيعطيه مالا خطيراً، فلما صنف غريب الحديث أهداه إليه. فقال: إن عقلا بعث صاحبه على عمل هذا الكتاب، لحقيق ألا يحوج إلى طلب معاش. وأجرى له فى كل شهر عشرة آلاف درهم....

بل لقد تجاوزت مكانة النحاة مكان التأديب والتهذيب، إلى المجتمع الرحب والحياة العامة، فما أقره النحاة سلم واشتهر، وكتب له الخلود والبقاء، وحق له الذيوع والانتشار، وما هجنه النحاة أسقط وأهمل، وضاع فى زحمة الحياة، وقضت عليه عوامل الانحلال. يتجلى ذلك فيما تعقب به عبد الله بن أبى إسحق الفرزدق، الذى حاول تغيير ما أخذ عليه، على الرغم من تظاهره بعدم تأثره به، أو التفاته إليه. كما يظهر فى حرص الناس على نقاء أساليبهم، وصحة تعبيراتهم، فإذا خفى وجه الصواب فيها لم يهدأ لهم بال ولم تطمئن لهم نفس، حتى يرجعوا إلى موثوق به، معتمد عليه.

فلقد كان اتصال الكسائي بالمهدى — كما تذكر الروايات — بسبب الرغبة فى معرفة كيفية صياغة الأمر من السواك، أو على الأصح بسبب الحرص على وجود ثقة أمين، وعالم كبير يرجع إليه، ويصدر عنه.

وكان اتصال المازنى بالواثق بسبب بيت من الشعر ضل فى توجيهه الحاضرون وطلبوا إلى المغنية تغيير كلمة فيه، فأبت إلا أن ترجع لأستاذ العربية فى عصره

(١) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤٧.
(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٥٤.

فأرسلوا إلى المازنى ، فأرشدهم من ضلالهم ، وأنقذهم من حيرتهم [١] .

وكانت رحلات العلماء إلى الخلفاء والولاة تهدف فى أساسها إلى المناقشة اللغوية ، والإفادة العلمية ، من أجل ذلك عظم الناس أمرهم ، وقدروهم قدرهم ، وأنزلوهم من أنفسهم منزلة الإجلال والإكبار ، وضربوا بهم المثل فى سعة العقل ، وحدة الفهم والإحاطة بمسائل العلم .

يقول الفرزدق فى أبى عمرو بن العلاء[٢] :

ما زلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

وقال أبو تمام يهجو عباس بن لهيعة ويذكر الخليل[٣] :

ولو نشر الخليل له لعمت بلادته على فطن الخليل
فما أدرى عمائى عن رشادى دهانى أم عماك عن الجميل

وأنشد المبرد[٤] :

لم تدر ما علم الخليل فتقتدى ببيان ذاك ولا حدود المنطق

وقال المعرى (٤) :

إذا قيل نسك فالخليل ابن آزر وإن قيل فهم فالخليل أخوالفهم

وقيل فى محمد بن يزيد المبرد[٥] :

رأيت محمد بن يزيد يسمو إلى الخيرات فى جاه وقدر
جليس خلائف وغذى ملك وأعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانية الظرفاء فيه وأبهة الكبير بغير كبر
وينثر إن أجال الفكر درا وينثر لؤلؤا من غير فكر

(١) نزهة الألباء ص ٢٤٤ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٢٨ .
(٢) شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٧ .
(٣) شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٣ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٧٧ (مطبعة البابى الحلبى سنة ١٩٥٥)

ويقول فيه أيضاً أحد الشعراء(١) :

وأنت الذى لا يبلغ الوصف مدحه   وإن أطنب المداح مع كل مطنب

وأوتيت علما لا تحيط بكنهه   علوم بنى الدنيا ولا نحو ثعلب

يروح إليك الناس حتى كأنهم   ببابك فى أعلى منى والمحصب

ويقول الشاعر فيه وفى ثعلب(٢) :

أيا طالب العلم لا تجهلن   وعذ بالمبرد أو ثعلب

تجد عند هذين علم الورى   فلا تك كالجمل الأجرب

علوم الخلائق مقرونة   بهذين فى الشرق والمغرب

هؤلاء هم رجال هذا العلم ، وتلك هى منزلتهم : كرمهم الله ، لأنهم وقفوا أنفسهم على رعاية لغته ، وصون كتابه ، فأنزل فى نفوس الناس محبتهم ، وأعلى بينهم قدرهم . فجزاهم الله عن إخلاصهم خيراً ، وأقدر الناس على الانتفاع بعلمهم ومكنهم من السير على نهجهم .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٧٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٢ ، وفى الهامش نقلا عن وفيات الأعيان : الأبيات لأبى بكر بن أبى الأزهر .

البصـــــرة

وقد يكون من الخير قبل أن نبدأ الـكلام فى موضوعنا الذى نحن بصدد البحث فيه أن نلقى نظرة عابرة على تلك المدينة التى كانت منبع هذا العلم، ومطلع رجاله، ومشرق ذلك القبس الذى بزغ فى سماء البصرة، ثم ما لبث أن غمر بضوئه بلاد العربية والناطقين بالضاد، وأن أصبح المعيار الذى يزن كلامهم، والضابط الذى يعينهم على أن يُفهموا غيرهم، وأن يَفهموا عنهم، ثم كان بعد ذلك كله أوفوق ذلك كله الحافظ للـكتاب الـكريم من أن يتطرق إليه اللحن، أو يصيبه التحريف « إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون[1] » صدق الله العظيم.

وسنتناول فى دراستنا لها :

١ — اشتقاقها اللغوى

جاء فى المصباح المنير البَصْرة وزان تَمرة الحجارة الرخوة، وقد تحذف الهاء مع فتح الباء وكسرها، وبها سميت البلدة المعروفة.

وأنـكر الزجاج فتح الباء مع الحذف، ويقال فى النسبة : بصرى، بالوجهين وهى محدثة إسلامية.

وفى القاموس المحيط : البصرة بلد معروف، ويكسر ويحرك وبكسر الصاد أو هو معرب بَسْ راه[2] — أى كثير الطرق ... والأرض الغليظة : وحجارة رخوة فيها بياض، وبالضم الأرض الحمراء الطيبة.

---

(١) سورة الحجر، آية : رقم ٩.

(٢) جاء فى المعجم فى اللغة الفارسية، للأستاذ هنداوى : بس : كثرة وزيادة ... ص ٤٦، وبسا : كثيراً وغالباً ...... ص ٤٦، وبس : كثرةوزيادة ... ص٤٧، وراه : طريق ومجرى وممر ...... ص ١٦٦.

وجاء فى معجم حسن عميد — فرهنك عميد — بس : كثير .. ص ١٣٦.

وراه : طريق وممر وشارع.

فمعناها على هذا كثيرة الطرق.

وفى دائرة المعارف للبستانى (١) : ومعنى البصرة فى اللغة : الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة . وقيل : الأرض ذات الحصى . وقيل : الحجارة الرخوة البيضاء ، وقال بعضهم : إن بصرة تعريب "بس راه" بالفارسية ، ومعناه الطرق الكثيرة المتشعبة . والأول أرجح .

وفى دائرة المعارف الإسلامية(٢) : البصرة ، وكانت تدعى إبان العصور الوسطى فى أوربا بلسره Balsora مدينة تجارية على شط العرب ، وكانت عاصمة مدينة تجارية بنفس الاسم ، وعلى مسيرة ٣٠٠ ميل إلى الجنوب الشرقى من بغداد . وقد قامت منذ الأزمان القديمة فى تلك البقعة التى يصب فيها نهرا دجله والفرات مياههما فى البحر عدة مدائن هامة ... وسميت المدينة البصرة أى الحجر الأبيض ، لأن الأرض التى شيدت عليها من الحجر الأبيض .

وفى معجم البلدان(٣) : قال ابن الأنبارى : البصرة فى كلام العرب الأرض الغليظة .

وقال قطرب : البصرة الأرض الغليظة التى فيها حجارة تقلع وتقطع حوافر الدواب . قال : ويقال بصرة للأرض الغليظة . وقال غيره : البصرة حجارة رخوة فيها بياض .

وقال ابن الأعرابى : البصرة حجارة صلاب ، قال : إنما سميت بصرة لغلظها وشدتها ، كما تقول : ثوب ذو بُصْر ، وسقاء ذو بصر إذا كان شديداً جيداً ، قال : ورأيت فى تلك الحجارة فى أعلى المربد بيضاً صلاباً .

وذكر الشرقى بن القطامى أن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد وأبصروا الحصى عليها ، فقالوا : إن هذه أرض بصرة ، يعنون حصبة ، فسميت بذلك ..

وذكر بعض المغاربة أن البصرة الطين العَلِك ، وقيل : الأرض الطيبة الحمراء .

---

(١) مجلد رقم ٥ ص ٤٥٣ .
(٢) مجلد رقم ٣ ص ٦٦٩ .
(٣) جـ ٢ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

وذكر أحمد بن محمد الهمدانى حكاية عن محمد بن شرحبيل بن حسنة أنه قال : إنما سميت البصرة لأن فيها حجارة سوداء صلبة وهى البصرة ، وأنشد لخفاف بن ندبة :

إن كنت جلمودبصرلا أؤيسه   أو قد عليه وأحميه فينصدع

وقال الطرماح بن حكيم :

مؤلفة تهوى جميعاً كما هوى   من النيق فوقالبصرة المتطحطح

وهذان البيتان يدلان على الصلابة لا الرخاوة .

وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني :

سمعت موبذ بن أسوهشت يقول : البصرة تعريب بس راه لأنها كانت ذات طرق كثيرة انشعبت منها إلى أماكن مختلفة .

وقال قوم : البُصْر والبَصْر الكَذَّان وهى الحجارة التى ليست بصلبة، سميت بها البصرة لأنها كانت ببقعتها عند اختطاطها ، واحده بُصْرة وبَصْرة .

وقال الأزهرى : البِصر الحجارة إلى البياض بالكسر ، فإذا جاءوا بالهاء قالوا : بصرة ، وأنشد بيت خفاف : إن كنت جلمود . . .

وأما النسب إليها فقال بعض أهل اللغة : إنما قيل فى النسب إليها بِصرى بكسر الباء لإسقاط الهاء ، فوجب كسر الباء فى البصرى مما غير فى النسب ، كما قيل فى النسب إلى اليمن يمان ، وإلى تهامة تهام ، وإلى الرّي رازى ، وما أشبه ذلك من المغير .

وفى ذيل الأمالى والنوادر(١) : سأل رجل أبا حاتم عن قول العامة : البَصِرة — بكسر الصاد — فقال : هو خطأ ، إنما سميت البصرة للحجارة البيض التى فى المربد ، وأنشد :

سقى البصرة الوسمى من غير حبها   فإن بها منى صدى لا يريمها

وأنشد أبو حاتم لأعرابى من بنى تميم قدم البصرة فرأى أهلها :

---

(١) ص ٢٠ ، ٢١ .

ما أنا بالبصرة بالبصرى ولا شبيه زيهم بزِيّ

قال أبو حاتم : ولو كانت البَصِرة كما قيل ونسبت إليها لقلت : بَصَرى ، كما قالوا : نَمَرى .

وفى فتوح البلدان للبلاذرى(١) : قال أبو مِخْنَف : وكانت ذات حصى وحجارة سود ، فقيل : إنها بصرة ، وقيل . إنهم سموها بصرة لرخاوة أرضها .

هذا مجمل ما قيل فى معنى الكلمة ـ بصرة ـ وفى سبب تسمية البلدة بها ، ومنه نرى أن الأكثرين يميلون إلى أنها الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة أو الحصى وأن البعض يرى أنها الحجارة الرخوة ، أو الحجارة الرخوة التى بها بياض ، ويتجه فريق ثالث إلى أنها معربة عن الكلمة الفارسية بس راه لكثرة طرقها .

أما الرأى الأول الذى مال إليه الأكثرون ورجحوه فأعتقد أنه ضعيف ، وأن الرأى الثانى أرجح منه وأولى بالاعتبار ، ذلك أن موقع هذه المدينة ، وطبيعة أرضها ، وما وسمت به من صفات، كل ذلك يرجع أنها كانت أرضاً رخوة لينة يمكن أن تستغل ، وأن تكثر بها الحدائق والأنهار .

فدائرة المعارف الإسلامية تقول(٢) : ودجلة والفرات هما الطريقان المائيان الكبيران لتجارة البلدان الموجودة فى أحواضهما ، حيث تلتقى الطرق الصحراوية الآتية من الغرب ـ نجد والشام ـ بالطرق الآتية من المرتفعات الإيرانية ، وذلك فى المنطقة بين أقليم البطائح ـ جمع بطيحة منخفض كالمروج ، له بطن من الرمال المختلطة بالحصى ، تغمره مياه الأنهار المجاورة فى مواسم تتفاوت كمية مياهها كثرة وقلة ، وعلى ذلك فإن المياه تنبطح فيه أغلب العام ـ ويطلق العرب اسم البطائح على المسيل المتسع الذى على المجرى الأدنى للرافدين ـ دجلة والفرات ـ فيما بين واسط شمالا والبصرة جنوبا ، ويقال أحيانا بطائح واسط ، وبطائح البصرة ، نسبة إلى هاتين المدينتين المتجاورتين ـ الكثير المستنقعات ، وشاطىء الخليج الفارسى » .

ومن هذا نرى أن هذا المكان كثيراً ما كان يغمر بالماء ، كما أن به كثيرا

---

(١) ص ٣٤١ . (٢) ٦٦٦ .

من المستنقعات ، ويؤيد ذلك ما يقوله الإصطخرى[١] : وفى حدود البصرة بين أضعاف قراها آجام كثيرة ، وبطائح أكثرها يسار فيها بالمدارى ، قوية القعر ، كأنها كانت على قديم الأيام أرضا مكشوفة ، ويشبه أن يكون لما بنيت البصرة ، وشقت الأنهار اتصل بعضها ببعض فى القرى والمجارى ، فتراجعت المياه ، وغلبت على ما يسفل من أرضها ، فصارت بحارا وبطائح » .

ويقول ماسبرو[٢] : إن القطر المكون من طمى الأنهار ولا سيما نصفه المجاور لشواطىء الخليج الفارسى كان موطنا ومهادا للأمم الأولى التى استقرت بهذه الديار وقد كان هذا القطر سهلاً فسيحا مستويا ليس مضرسا بالارتفاعات والانخفاضات ، ولم يكن الفرات محصورا جيدا بين شاطئيه ، فلذلك كان يتفرع ذات اليمين وذات الشمال وبعض هذه الفروع تنصب فى دجلة ، وبعضها يجرى إلى البطائح ،وكان قسم من الأرض محروما من المياه فأخذ فى التصلب والجمود من تأثير أشعة الشمس المحرقة عليه كل يوم ، وقسم آخر قد انهالت رمال البيداء عليه كله تقريبا ، وتراكمت فوقه وتراكبت ، وأما بقية القطر فما كانت إلا كبحيرة مستنقعة » .

فإذا أضفنا إلى هذا أن عمر رضى الله عنه عندما استأذنه عتبة فى اتخاذ منزل للمسلمين كتب إليه يطلب منه أن يرتاد للمسلمين[٣] « منزلا قريبا من المراعى والماء » .

وأن عتبة أرسل له يصف المكان الذى اختاره بأنه وجد « أرضا كثيرة القضة[٤] فى طرف البر إلى الريف ، ودونها مناقع فيها ماء ، وفيها قصباء » فلما

---

(١) مسالك الممالك ص ٨١، ٨٢ .

(٢) تاريخ المشرق ترجمة أحمد زكى ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٤٦ ، معجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٦ ، دائرة معارف البستانى جـ ٥ ص ٤٥٣ .

(٤) القضة : أرض ذات حصى ، أو منخفضة ترابها رمل وإلى جانبها متن مرتفع ، والحصى الصغار ، وبفتح فى الكل ، وبالفتح ما تفتت من الحصى . القاموس المحيط . =

وصلت الرسالة إلى عمر قال : هـــذه أرض بصرة قريبة من المشارب والمراعى والمحتطب » .

استطعنا أن نلمس فى يسر وسهولة ، أن هذا المكان الذى نزلوه كثير الماء ، ترابه رمل أو أرضه بها حصى ، وأنه صالح للزراعة بدليل وجود القصب فيـــه ، وأنه نتيجة لكل ذلك لا بد أن يكون لينا رخوا لا غليظا صلبا ، حتى يستطيع المقيمون به أن يستغلوه ، وأن يفيدوا منه .

أما الرأى الأخير القائل بأن الكلمة معربة عن بس راه الفارسية ، فأعتقد أن الذى دعا إلى القول به إنما هو قرب المكان من فارس ، ثم وجود جالية فارسية استقرت بالمدينة ، وأحـد السببين أو كلاهما يمكن أن يكون علة لهذه التسمية ، غير أننا عندما نرجع إلى الوقت الذى سميت فيه البلدة ، وإلى الطريقة التى سميت بها نجد أن واحدة من هاتين العلتين لا تصلح سببا لهذه التسمية ، فالفاتحون العرب كانوا هم الذين خطوا المدينة ومصروها واتخذوا لها اسمها بعد أن لم يكن لها وجود سابق ، وليس أيسر من اتخاذ اسم لمكان له من خصائصه ومميزاته ما يساعد على إطلاق هذا الاسم ، وفى الروايات التى تقول إن عمر رضى الله عنه هو الذى اتخذ ذلك الاسم ما يمد هذا الرأى وينفيه .

٢ ـ تمصيرها

البصرة مدينة أنشأها المسلمون عقب فتحهم للجزء الجنوبى الشرقى من بلاد العراق ،

= « القضة من المضاعف ' الحجارة المجتمعة المتشققة ، وقيل أرض ذات حصى ، وأما القضة بالكسر والتخفيف فى كتاب العين أنها أرض منخفضة ترابها رمل .

وقال الأزهرى : الأرض التى ترابها رمل يقال لها : قضة بكسر القاف وتشديد الضاد ، وأما القضة بالتخفيف فهو شجر من شجر الحمض ويجمع على قضين وليس من المضاعف ، وقد يجمع على القضى مثل البرى.

وقال أبو نصر الجوهرى : القضة بكسر القاف والتشديد الحصى الصغار ، والقضة أيضاً أرض ذات حصى . (معجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٦)

وقد تم ذلك فى أرجح الروايات سنة ١٤ هـ ، سنة ٦٣٥ م على يد عتبة بن غزوان ، بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقد أرسله الخليفة عمر لكي[1] يشغل أهل الأهواز وفارس وميسان حتى لا يمدوا إخوانهم الذين كان يحاربهم المسلمون بقيادة سعد بن أبى وقاص بعد أن مهد لذلك المثنى بن حارثة الشيبانى بالإغارة على الحيرة .

ذهب عتبة فوجد سويد بن قطبة الذهلى يغير على من يجاوره من الفرس فضمه إليه ومن معه من بكر بن وائل وبنى تميم ، ونزل عتبة ومن معه من الجند أول أمرهم فى خيام ، ولكنه وجد أن المسلمين فى حاجة إلى منزل يشتون به إذا أشتوا ، ويلجئون إليه إذا انصرفوا من غزوهم ، فكتب إلى الخليفة يستأذنه ، فكتب إليه الخليفة : أن اجمع أصحابك فى موضع واحد ، وليكن قريبا من الماء والمرعى واكتب إلى بصفته ، واشترط أن يكون ذلك فى مكان بحيث لا يفصل الماء بينهم وبينه . فكتب إليه عتبة : إنى قد وجدت أرضا كثيرة القضة فى طرف البر إلى الريف ، ودونها مناقع فيها ماء ، وفيها قصباء[2] » .

فلما وصلت الرسالة إلى عمر ، وافق على نزول المسلمين بها ، فبنى المسلمون مساكنهم من القصب ، كما بنى عتبة المسجد منه وكذلك بنى دار الإمارة دون المسجد فى رحبة تعرف برحبة بنى هاشم وكانت تسمى الدهناء ، وبهذه الرحبة بنى السجن والديوان وحمام الأمراء بعد ذلك لقربها من الماء . وكانوا كلما ساروا للغزو نزعوا القصب وحزموه حتى يعودوا فيبنوه من جديد[3] .

---

(١) معجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٤ .

(٢) القصب : محركة كل نبات ذى أنابيب والواحدة قصبة والقصباء جماعتها .
(القاموس المحيط)

(٣) يرى كارلونالينو أن البصرة والكوفة إنما أنشأهما الخليفة عمر بن الخطاب (تاريخ الآداب العربية ص ٢٤٣) الماهر بأمور السياسة وكان له من إنشائهما غرضان : نقصان شأن المدن العراقية الفارسية الأصل مثل المدائن والحيرة ، لئلا تفوق العرب قدرة وتأثيرا. =

استمر الأمر كذلك حتى ولى أمر البصرة أبو موسى الأشعرى من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه سنة ١٧ هـ فبنى المسجد ودار الأمارة باللبن .

= وجعل مقامات للأعراب المقيمين فى أطراف البادية متوسطة بين البدو والحضر ليعتادوا العيشة المدنية شيئاً فشيئاً ، وتزال رغبتهم فى الرجوع إلى براريهم وكراهتهم للاستقرار فى المدن .

ويعلل الأب لامنس ذلك — كما يقول نالينو — بأن (ص ١٢٦) : الخليفة كان يجد فى شوق العرب إلى باديتهم خطراً على الدولة ، إذ أنهم لو رجعوا إلى مضاربهم لعدلوا عن ضبط الأمصار ، وأنفوا الجهاد ، فيقوى عليهم أعداؤهم ، ويسترجعون منهم الأمصار التى فتحوها بعد الحروب الطويلة والمشقات المضنية .

ويقول (ص ١٢٥ — ١٢٦) : إن العرب بعد الفتح عند احتلالهم البلاد المصرة رأوا فيها أنفسهم كالغريب الذى اعتاد سكنى وطنه فلا يطيق العيشة فى غيره ، وكذلك العرب فإن مدن الشام مع سعتها ضاقت عليهم بعد توطنهم فى البوادى ، يتجولون فيها كما شاءوا ، وكأن عمر بن الخطاب شعر بما لقيه العرب من الجهد والعناء فى سكنى المدن فأراد أن ينشىء لهم فى العراق على طرف الصحراء دساكر يقطنونها ليعتادوا التمصير والمعيشة المدنية تدريجاً ... والحق أن العرب الأولين بعد خروجهم من مواطنهم البدوية واحتلالهم الأمصار كانوا يهيمون إلى البادية ، ويحنون إلى نوقها ليرتووا من ألبانها ، وذلك ما كانوا يدعونه بالعيمة أى شهوة اللبن وألا يصبر عنه إنسان .... فكانت العيمة كالداء المعروف فى أيامنا بداء الوطن .

ويستدل على ذلك بما فى أشعار العرب (ص ١٢٦ ، ١٢٧) ، فمن ذلك أن بنى كلب لما طردتهم قيس من مفاوز السماوة وألجأتهم إلى سكنى سواحل الشام ، كانوا يعدون أنفسهم كالمنفيين : يتوقون إلى مواطنهم البدوية قال زفر بن الحارث :

يا كلب قد كلب الزمان عليكم   وأصابكم منى عذاب مرسل
إن السماوة لا سماوة فالحق   بالغور فالأفحاص بئس الموئل
فجنوب عكا فالسواحل إنها   أرض تذوب بها اللقاح وتهزل

وكانت هذه القبائل تعد دومة الجندل الغناء ، وعاصمة الشام نفسها لقربها من الغوطة كمنازل وبيئة تنهك حياتها قواهم ، وذلك سبب قول الأخطل :

كرهن ذباب دومة إذ عفاها   غداة تثار للموتى القبور

وقوله :

سقى الله منه دار سلمى برية   على أن سلمى ليس يشفى سقيمها
من العربيات البوادى ولم تكن   تلوحها حمى دمشق وموومها .

فلما ولىّ معاوية بن أبى سفيان زياداً على البصرة نقل المنبر من وسط المسجد إلى صدره ، وقال : لا ينبغى للأمير أن يتخطى رقاب الناس ، وحول دار الأمارة إلى صدر المسجد ، وبناها باللبن ، وبنى المسجد بالحصى وسقفه بالساج ، وجاء بسواريه من الأهواز .

فلما ولـّى عبد الملك بن مروان الحجاج على البصرة هدم دار الإمارة ، وقال : أريد أن أبنيها بالآجر . فقيل له : إنما تريد أن يذهب ذكر زياد منها ، فما يدفعك لزيادة النفقة ، وليس يذهب ذكر زياد عنها ؟ فتركها مهدومة .

فلما استعمل سليمان بن عبد الملك صالح بن عبد الرحمن على خراج العراقين قال له صالح : إنه ليس بالبصرة دار إمارة ، وخبره خبر الحجاج ، فأمره بإعادتها فأعادها بالجص والآجر على أساسها الذى كان ، ورفع سمكها .

فلما تولى الرشيد الخلافة هدمها ، وأدخلها فى المسجد ، فلم يبق للأمراء بالبصرة دار إمارة (٢) .

٣ ـ عمارتها

كان من الطبيعى بعد أن مصر عتبة البصرة أن ينزل بها العرب الفاتحون ، ثم تأخذ فى الاتساع والعمران ، بمن يتناسل فيها من أبنائها ، ومن يفد إليها مما يحيط بها ، وأن يوجد بها من وسائل الحضارة ما لم يكن منه بد فى هذه العصور فتقام الأسواق ، وتكثر المتاجر ، وتنشأ الحمامات ، وتقام حلقات الأدب التى لم يعهد العرب بها ، فتجد فى المربد ميداناً فسيحاً ، ومتنفساً واسعاً .

ولعل موقع البصرة كان له أكبر الأثر فى سرعة نموها وازدهارها ، فالعرب الوافدون عليها ما زالت تغلب عليهم نزعة البداوة ، وما زالوا يميلون بطبعهم إلى الحياة الفطرية الخالية من القيود والتكاليف ، ولكنهم مع هذا يفتحون مدناً أخذت نصيبها من الحضارة ، ويتصلون بشعوب رسخت أقدامها فى المدنية ، والنفس تميل

---

(١) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٤١ وما بعدها ، معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٢ وما بعدها .

إلى كل جديد طريف ، فليس هناك بأس فى أن يأخذوا شيئاً عن هذه الأمم ، وأن يحتفظوا فى الوقت نفسه بمقومات حياتهم ، وليس أدعى إلى ذلك ، ولا أكثر عوناً عليه من هذه المدينة التى تقع بين البادية والحضر ، فتتيح للعرب مايطمئنهم على عروبتهم ، ولا يخرجهم من إلفهم ، كما تتيح لهم أيضاً ولغيرهم حياة لينة رغبوا فيها أو ألفوها ، وحضارة رخية سعوا إليها وطلبوها .

فصل عتبة من المدينة فى ثمانمائة مقاتل حتى نزل موضع البصرة ، فضرب فيها قبته ، وأقام الناس خيامهم ، وانضم إليه سويد بن قطبة برجاله ، ومازال الخليفة عمر يمده بالرجال ، وهو يغير على ما يجاوره من البقاع ، ففتح الأبلة ، واتجه إلى الفرات فاستولى عليه ثم خرج إلى المَذَار فحارب مرزبانها وهزمه ، واجتمع أهل دستُمَيسان لحرب المسلمين ولكنهم غلبوهم على أمرهم (١) .

ولما أذن عمر رضى الله عنه لعتبة فى أن يتخذ للمسلمين داراً ، وأرسل إليه صفة هذا السهل الفسيح المستوى الخالى من الارتفاعات والانخفاضات ، والذى كانت تأتيه المياه فى قنوات تتفرع من الفرات يميناً وشمالا (٢) ، وافق عمر ، واتخذت البيوت كما قدمنا من القصب ، ثم ما لبثت أن تحولت إلى اللبن على يد أبى موسى الأشعرى ، ثم مالبث الآجر والجص أن عرفا طريقهما إلى البصرة على يد زياد ، فأصبح فى البصرة المنازل الكبيرة ، والقصور الجميلة ، وأصبحت مدينة كثيرة الشجر والنهر ، عامرة الأسواق والحوانيت ، يقصدها الناس للتجارة ، كما يقصدها الأدباء المناشدة والمفاخرة والمناقضة ، وامتلأت مساجدها بالطلاب والعلماء ، وعلى الجملة أصبحت نجعة القاصدين ، ومحط رحال المسافرين .

قسمت المدينة الجديدة إلى خطط ، تسكنها قبائل العرب المختلفة ، وقد كانت البصرة وقت افتتاحها فى ولاية عمر ، كما يقول اليعقوبى : فرسخين فى فرسخ (٣)

---

(١) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٤١ وما بعدها .

(٢) تاريخ المشرق — تأليف ماسبرو وتعريب أحمد زكى ص ٨٨ .

(٣) ص ٣٢٣ .

وكان بها سبع دساكر : اثنتان بالخريبة ، وواحدة بالزابوقة ، واثنتان بالأزد ، واثنتان فى تميم [١] .

ثم ما لبثت أن ازدحمت فبلغ عدد سكانها من العرب ومن اختلط بهم من الموالى، كما تقول دائرة المعارف الإسلامية : ثلثمائة ألف نسمة ، حوالى عام ٥٠ هـ [٢] .

وتروى دائرة معارف البستانى والبلاذرى ومعجم البلدان أن مقاتلة العرب أيام حكم زياد — توفى سنة ٥٣ هـ — كان عددهم ثمانين ألفاً وأن عيالاتهم كانت مائة وعشرين ألفاً [٣] . فلعل الفرق بين الرقمين يعطينا فكرة عن عدد الموالى بالبصرة فى تلك الفترة .

فإذا ما انتقلنا إلى ولاية خالد بن عبد الله القسرى رأينا معجم البلدان ، ودائرة معارف البستانى يرويان عن يزيد الرشك أنه قال : قست البصرة فى ولاية خالد بن عبدالله القسرى سنة ١٠٥ هـ . فوجدت طولها فرسخين [٤] ، وعرضها فرسخين إلا دانقاً [٥] .

وقال قتادة : قيست البصرة فى زمن خالد بن عبد الله القسرى فوجدوا طولها فرسخين وعرضها فرسخين [٦] . أى أنها أصبحت تشغل ضعف المساحة التى كانت تشغلها عند بدء تخطيطها .

ويروى الإصطخرى [٧] — القرن الرابع الهجرى : « أن أنهار البصرة عدت

---

(١) البلاذرى ص ٣٤٢ ، معجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(٢) ص ٧٦٠ .

(٣) البلاذرى ص ٣٥٠ ومعجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٩ والبستانى جـ ٥ ص ٤٥٤ .

(٤) الفرسخ : ثلاثة أميـــال هاشمية . أو اثنى عشر ألف ذراع ، أو عشرة آلاف . القاموس المحيط .

(٥) معجم البلدان جـ ٢ ص ١٩٩ ، والبستانى جـ ٥ ص ٤٥٤ .

(٦) العقد الفريد جـ ٢ ص ٢٦٦ .

(٧) مسالك الممالك ص ٨٠ .

أيام بلال بن أبي بردة — مدة ولاية خالد القسرى — فزادت على مائة ألف نهر وعشرين ألف نهر ، تجرى فيها الزواريق ، قال : وقد كنت أنكر ما ذكر من عدد هذه الأنهار فى أيام بلال حتى رأيت كثيراً من تلك البقاع ، فربما رأيت فى مقدار رمية سهم عدداً من الأنهار صغاراً تجرى فى كلها زواريق صغار ، ولكل نهر اسم ينسب به إلى صاحبه الذى احتفره ، أو إلى الناحية التى يصب فيها ، وأشباه ذلك من الأسامى ، فجوزت أن يكون ذلك فى طول هذه المسافة وعرضها .

وأكثر أبنيتها بالآجر ، وهى من بين سائر العراق مدينة عشرية ، ولها نخيل متصلة من عبدس إلى عبادان[1] نيف وخمسين فرسخاً متصلا لا يكون الإنسان منه فى مكان إلا بحيث نهر ونخيل أو يكون بحيث يراهما ، وهى فى مستو لا جبال فيه ، ولا بحيث يقع البصر على جبال » .

ولكن هذا العدد بالرغم من ذلك كثير جدا حتى لو توسعنا وقلنا : إنما يقصد البصرة وضواحيها ، فالمشاهدة تدلنا على أن وجود مثل هذا العدد من الأنهار فى مثل تلك المساحة أمر غير طبعى ، وبخاصة أنهم جعلوا الزواريق تجرى فيها بما يبعد بها عن أن تكون قنوات صغيرة بل لابد أن تكون ترعا كبيرة على الأقل وغاية مايمكن أن يقال : إن أنهارها ونخيلها بلغ من الكثرة حدا يجعل السائر فيها أو فى ضواحيها لا يكاد يشغله أثناء سيره إلا النظر فى هذه الأنهار وتلك النخيل .

ومما يدل على سعة البصرة فى تلك الحقبة أن المسجد المنسوب بها للإمام على كرم الله وجهه كان فى وسطها ، وبينه وبينها — كما يقول ابن بطوطة الذى دخلها فى القرن الرابع عشر الميلادى الموافق القرن الثامن الهجرى — ميلان وكذلك بينه وبين السور الأول المحيط بها نحو ذلك ، فهو متوسط بينهما[2] .

---

(١) لعل الصواب فى نطق (عبادان) هو (آبادان) مركبة من آباد بمعنى معمور ، وآن بمعنى مكان أى مكان العمران .

(٢) دائرة معارف البستانى ج ٥ ص٤٥٦ . يقول ابن بطوطة : وكنت رأيت عند قدومى عليها على نحو ميلين منها بناء عالياً مثل الحصن فسألت عنه فقيل لى : هو مسجد على =

ويقول الأستاذ جورجى زيدان فى كتاب : تاريخ آداب اللغة العربية (١) :
وانقسمت قبائل كل جانب حسب بطونها وأفخاذها ، وأقاموا فيها أسواقاً أدبية مثل أسواقهم فى الجاهلية للمفاخرة والمناضلة والمناشدة ، أشهرها المربد فى البصرة .

وكانت سوقاً من أسواقها تعرف بسوق الإبل ، ثم صارت محلة عظيمة سكنها الناس ، وأقاموا بها مفاخرات الشعراء ، ومجالس الخطباء ، ويدلك على سعتها وسعة البصرة أن المربد كان فى زمن ياقوت بالقرن السادس للهجرة بعد انحطاط دولة العرب كالبلد المنفرد بينه وبين البصرة ثلاثة أميال ، وكان ما بين ذلك عامرا ، فتأمل .

ويقول فى كتاب : تاريخ التمدن الإسلامى (٢) : . . . وجعلوا المدينة خططاً بحسب القبائل لكل قبيلة خطة ، وجعلوا عرض شارعها الأعظم ستين ذراعا وهو مربدها ، وعرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعا وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع ، ووسط كل خط رحبة فسيحة لمرابط خيولهم ، وقبور موتاهم ، وتلاصقوا بالمنازل .

وقد تكون الرواية الأولى أدق فهى تدل على أن المربد كان حياً من أحياء المدينة وجانباً من جوانبها ، ولم يكن كما يفهم من الرواية الثانية أكبر شوارع المدينة يخترقها من أقصاها إلى أقصاها ، ولعل مما يؤيد ذلك رواية دائرة المعارف الإسلامية إذ تقول: وتطور حى المدينة عند الباب الغربى حيث تنيخ القوافل على المربد إلى أن أصبح حى الأعمال بالمدينة .

= ابن أبى طالب رضى الله عنه . وكانت البصرة من اتساع الخطة ، وانفساح المساحة بحيث كان هذا المسجد فى وسطها وبينه الآن وبينها ميلان ، وكذلك بينه وبين السور الأول المحيط بها نحو ذلك فهو متوسط بينهما . (رحلة ابن بطوطة جـ ١ ص ١١٥) .
ذكر فى مقدمة الرحلة أنه سافر من طنجة يوم الخميس ثانى رجب سنة ٧٢٥ هـ وسنه اثنتان وعشرون سنة ، إذ أنه ولد بطنجة فى ١٧ من رجب سنة ٧٠٣ هـ

(١) جـ ١ ص ٢٠٠ .

(٢) جـ ٢ ص ١٧٠ .

ولقد بلغ من عظم شأنها ، وذيوع ذكرها ، وتقدمها فى الحضارة أن جعلها اليعقوبى[١] : مدينة الدنيا ، ومعدن تجارتها وأموالها » .

كما بلغ حرص الولاة على عمارتها حدا عظيما ، فكان زياد يقول[٢] : إنى لا أنفذ إلا ما عمرتم ، وكان يقطع الرجل القطيعة ويدعه سنتين ، فإن عمرها ، وإلا أخذها منه » .

وكانت خراسان على سعتها تابعة لها فى حكمها زمن الأمويين ، فكان ولاة البصرة هم حكامها[٣] .

أما عصر البصرة الذهبي فكان إبان حكم العباسيين إذ وصلت قمة مجدها فى الاقتصاد والعمارة والعلم ، حتى أصبحت : ثانية بغداد فى الأهمية والذكر[٤] فراجت تجارتها وأصبحت بحكم موقعها مركزا للتجارة بين أوربا والعراق والعجم والهند ، فكثرت السفن الواردة إليها ، والقوافل المقبلة عليها ، تستبدل فيها بضائع أوربا والهند بضائع العجم ولا سيما اللؤلؤ ، ووجد بها معامل الديباج والحرير[٥] . وكانت هى وضاحيتها الأبلة مركز تجارة العرب البحرية ... وتفرعت القناتان الكبيرتان اللتان تربطان هذه المدينة بالنهر ، وهما نهر الأبلة ونهر العقل ، إلى جملة مجار مائية أغلبها صالح للملاحة ، تجرى فى شوارع البصرة وحدائقها[٦] .

وكانت مساجدها ومكتباتها غاصة بطلاب العلم ، ورواد الأدب ، يقصدها الناس من عرب وفرس وغيرهم لتلقى العلوم ، وسماع القصص ، ودراسة الأدب ، والتفقه فى الدين ، على أيدي علماء أعلام ، تقول دائرة المعارف الإسلامية[٧] : وقد ازدهرت الحياة العقلية فى البصرة إلى جانب تقدمها الاقتصادى ، فكانت المكتبات العامة

---

(١) البلاذرى ص ٣٢٣ .　　(٢) البلاذرى ص ٣٦٢ .
(٣) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ .
(٤) دائرة معارف البستانى جـ٥ ص ٤٥٥ .　　(٥) المصدر السابق .
(٦) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٧٠ .
(٧) ص ٦٧٠ .

والمساجد أسمى ما يتوق إليه الأهالى فى حياتهم ... ونذكر إلى جانب الحسن البصرى من الفقهاء الذين ولدوا بالبصرة ، وظهروا فى العهد الأموى ، الأشعرى مؤسس مذهب الأشاعرة ، وكان أحرار الفكر يعقدون اجتماعاتهم فى تلك المدينة ، وعاش فيها إخوان الصفاء فى القرن الرابع الهجرى .

٤ — سكانها

ذكرنا أن أول من استوطن البصرة العرب المقاتلون الذين صحبوا عتبة بن غزوان[١] وكان من المهاجرين الأولين .

وكان ممن جاءوا معه نافع بن الحارث بن كلدة الثقفى ، وأخواه أبو بكرة وزياد ابن أبيه ، وأختهم أزدة بنت الحارث التى كانت زوجة لعتبة .

قال عوانة بن الحكم[٢] . . . . فلما قاتل عتبة أهل مدينة الفرات جعلت امرأته أزدة تحرض المؤمنين على القتال . . . ففتح الله على المسلمين تلك المدينة وأصابوا غنائم كثيرة ، ولم يكن فيهم أحد يحسب ويكتب إلا زياد فولاه قسم ذلك الغنم وجعل له فى كل يوم درهمين ، وهو غلام فى رأسه ذؤابة . كما كان معه مجاشع بن مسعود السُّلَمى ، ومعقل بن يسار المزنى ، قال أبو المنذر[٣] : أول دار بنيت بالبصرة دار نافع بن الحارث ، ثم دار معقل بن يسار المزنى .

وقد ذكرنا أنه وجد بها سويد بن قطبة الذهلى فضمه إليه ومن معه من بكر ابن وائل ، وبنى تميم .

ومن أوائل المقيمين بالبصرة الحجاج بن عَتِيك الثقفى ، وشبل بن مَعْبد ابن عُبَيد البجلى ، وعمران بن الحصين أبو نُجَيْد الخزاعى ، وعوف بن وهب الخزاعى .

---

(١) ابن جابر بن وهيب بن نسيب أحد بنى مازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة وهو حليف بنى نوفل بن عبد مناف .

(٢) معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٥ .　　(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٦ .

وقد جرت عادة أهل البصرة أن يزيدوا مقطع ـ آن ـ فى آخر الاسم الذى يريدون النسبة إليه[1] ، ولعل ذلك لأن اللغة الفارسية كانت تحتل مكان التصدر فى القرن الأول ، لأن سيل العناصر الفارسية كان قويا[2] .

ثم وفد على هؤلاء غيرهم من العرب والموالى ، فامتزجوا بهم ، وتفاعلوا معهم ، ونشأ منهم جميعاً هذا الرعيل الأول من العلماء الذين استطاعوا أن يضربوا بسهم وافر فيما درسوا من علوم ، بل الذين كان لهم من مواهبهم وعبقرياتهم ما مكنهم من أن يضعوا أسس علوم ما لبثت بعد فترة قصيرة من الزمن أن أصبحت علوما كاملة مستقلة ، لها كل مقومات العلم ، بل لها تفريعات العلم الدقيقة ، وافتراضاته البعيدة التى يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، والتى دفعهم إليها اطلاعهم على ما ترجم من منطق وفلسفة ، أثرا فى تفكيرهم ، ونحوا به منحى فيه شىء من التعقيد ، ولعل علم العروض ، وعلم النحو ، والطريقة الدقيقة التى اتبعها الخليل فى حصر كلمات اللغة العربية واستقصائها ، ووضع معجم يضمها وفقا لمخارج كلماتها خير شاهد على ما نقول .

ذكر أبو عبيدة أهل البصرة[3] فقال : ضاقت المعيشة بالنضر بن شميل ـ توفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٣ هـ ـ فخرج يريد خراسان ، فشيعه من أهل البصرة نحو ثلاثة آلاف رجل ، ما فيهم إلا محدث أو لغوى أو نحوى أو عروضى أو إخبارى ، فلما صار بالمربد جلس فقال : يا أهل البصرة تعز على مفارقتكم ، والله لو وجدت كل يوم كيلَجة[4] من باقلا ما فارقتكم . قال : فلم يكن فيهم أحد يتكفل له بذلك حتى وصل إلى خراسان فأفاد أموالا عظيمة .

---

(١) معجم البلدان جـ ٢ ص ٢٠٠ والبستانى جـ ٥ ص ٤٥٤ .

(٢) العربية ص ١٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٣ .

(٤) جاء فى المصباح : الكيلجة : كيل معروف لأهل العراق وهى منا وسبعة أثمان منا ، والمنا : رطلان . والجمع على لفظه كيلجات . =

ولقد كان عدد كبير من هؤلاء العلماء من الموالى ، بل لعل جلهم كانوا منهم ، فهؤلاء الموالى كانوا أصحاب حضارات قديمة ، وعلوم مدروسة ، ومدنيات موروثة وقد اقتضت ظروفهم أن يختلطوا بالعرب ، وأن يعيشوا معهم ، بعد أن تغلب العرب عليهم ، وأخضعوهم لهم ، فلم يكن هناك بد إذا أرادوا أن يكون لهم مكانة عند هؤلاء المتغلبين من أن يدرسوا لغتهم ، وأن ينبغوا فيما يمكن أن يجدّ فى هذه الدولة الجديدة من علوم ، وأن ينقلوا فى أثناء ذلك شيئا مما كان لهم من ثقافة ، وبهذا يظهر فضلهم ، وتظهر حاجة الدولة إليهم ، وهذا ما كان ، فعظم شأنهم ، وبعد صيتهم ، وأصبحوا رءوس مذاهب ، وأصحاب مدارس ، ومبتكرى علوم ، ومبدعى فنون ، وعلى الجملة أصبح لهم فى الدولة الإسلامية شأن خطير ، وبخاصة فى العصر العباسى الذى فتح أمامهم السبيل ، ومهد لهم الطريق ، وأخذ بيد المبرزين فوضعهم فى أماكن الشرف والرياسة .

وكانت فارس أقرب البلاد إلى هذه المدينة ، فكان طبيعيا أن يرحل بعض أهلها إليها ، وأن يجد النابغون فيها ميدانا فسيحا ، ومرتعا خصيبا ، فتجلت هناك عبقريات ، وبرزت عقول ، وخلدت أسماء . « وكما يشهد البلاذرى[1] كانت توجد بالبصرة جالية أصبهانية يرجع أولها إلى صدر العصر الإسلامى » « وزيادة على ذلك جمع عبيد الله ابن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة مكونة من ألفى رجل من بخارى ، وجعل البصرة مقرا لهم .

ويقول البلاذرى[2] : قالوا : وبالفرات أرضون أسلم أهلها عليها حين دخلها المسلمون ، وأرضون خرجت من أيدى أهلها إلى قوم مسلمين بهبات ، وغير ذلك من أسباب الملك .

= وفى لسان العرب ج ٣ : الكيلجة : مكيال والجمع كيالج وكيالجة أيضاً ، والهاء للعجمة .

وفى تاج العروس شرح القاموس ج ٢ : الكيلجة بكسر الكاف وفتح اللام مكيال معروف والجمع كيالجة والهاء للعجمة ، وكيالج .

(١) العربية ص ١٧ . (٢) ص ٣٦٧ .

ويبدو أن وجود هذا الخليط الكبير من العرب المنتمين إلى قبائل مختلفة والموالى في مدينة واحدة، كان من مقتضياته وجود فتن وخلافات، وبخاصة فى عهد يجد فى اشتعال نار العصبية القبلية، وفى تحريك الثارات القديمة، وفى تحريض الشعراء على المفاخرة والتهاجى ـ وهو العهد الأموى ـ خير عون له على تثبيت قدمه، ورسوخ ملكه، وانصراف الناس عن البحث فى عيوبه، وتتبع أخطائه، كما أنه كان عهدا يعتز بالعرب بعامة، ويجد فيهم من المميزات ما لا يوجد فى الموالى فهم لذلك أولى بالتقديم، وأحق بالرياسة.

تقول دائرة المعارف الإسلامية[1] : وكانت البصرة مهد الخلافات القبلية بين العرب، تلك الخلافات التى كانت وبالا على الدولة الإسلامية، ففى أواخر عهد معاوية هاجر الأزد إلى تلك المدينة، وهناك تحالفوا مع ربيعة ضد تميم وقيس، وكان أمهر الولاة ملزمين على الدوام بحفظ النظام فى تلك المدينة المزدحمة بالسكان، بين العرب الذين اختلط بهم عدد كبير من الموالى .... وكانت دسائس الخوارج من الأسباب التى أضيفت إلى المنازعات القبلية، وكانت عاملا فى الإخلال بالأمن بتلك المدينة».

ولقد كانت النزعة السياسية الغالبة على أهلها كما يقول العقد الفريد[2] عثمانية .. وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل، إذ قاموا مع عائشة وطلحة والزبير فقتلهم على بن أبى طالب.

وقيل لرجل من أهل البصرة[3] : أتحب عليا؟ قال: كيف أحب رجلا قتل من قومى من لدن كانت الشمس هكذا، إلى أن صارت هكذا ثلاثين ألفا؟

وكانت هذه الموقعة سنة ٣٦ هـ ٦٥٦ م عند خريبة، إحدى ضواحى البصرة.

(١) ص ٦٧٠ . (٢) جـ ٢ ص ٢٦٤ .
(٣) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٦٩ .

٥ — أقوال القدماء فيها

وقد اختلف رأى المتحدثين عنها ، فمن مادح لها ، معجب بها ، ذاكر لفضلها وميزاتها ، ومن ذام لها ، قادح فيها ، متحدث عن عيوبها ومساويها .

جاء فى معجم البلدان[1] : كان ابن أبى ليلى يقول : ما رأيت بلدا أبكر إلى ذكر الله من أهل البصرة .

وقال شعيب بن صخر : تذاكروا عند زياد البصرة والكوفة ، فقال زياد : لو ضلت البصرة لجعلت الكوفة لمن دلنى عليها .

وقال ابن سيرين : كان الرجل من أهل البصرة يقول لصاحبه إذا بالغ فى الدعاء عليه : غضب الله عليك كما غضب على المغيرة وعزله عن البصرة وولاه الكوفه .

وقال ابن أبى عيينة المهلبى يصف البصرة :

يا جنة فاقت الجنان فما يعدلها قيمة ولا ثمن
ألفتها فاتخذتها وطنا إن فؤادى لمثلها وطن
من سفن كالنعام مقبلة ومن نعام كأنها السفن

وقال يتشوق لها :

فإن أشك من ليلى بجرجان طوله فقد كنت أشكو منه بالبصرة القصر
فيا نفس قد بدلت بؤسا بنعمة ويا عين قد بدلت من قرة عبر

وقال الأصمعى : سمعت الرشيد يقول : نظرنا فإذا كل ذهب وفضة على وجه الأرض لا يبلغ ثمن نخل البصرة .

وقال الجاحظ : بالبصرة ثلاث أعجوبات ليست فى غيرها من البلدان : منها أن عدد المد والجزر فى جميع الدهر شيء واحد ، فيقبل عند حاجتهم إليه ، ويرتد عند استغنائهم عنه ، ثم لا يبطىء عنها إلا بقدر هضمها واستمرائها وجمامها واستراحتها ، لا يقتلها عطشا ولا غرقا . . . . .

---

(١) جـ ٢ ص ٢٠٣ وما بعدها .

وفى ذيل الأمالى والنوادر (١) : أنشدنا التوزى لعمر بن أبى ربيعة ، وكان قدم البصرة فرأى أهلها :

حبذا البصرة أرضا في ليال مقمرات

وفى العقد الفريد (٢) قال جعفر بن سليمان : العراق عين الدنيا ، والبصرة عين العراق ، والمربد عين البصرة ، ودارى عين المربد .

وقال خالد بن صفوان : نحن منابتنا قصب ، وأنهارنا عجب ، وسماؤنا رطب ، وأرضنا ذهب .

وقال أبو بكرة الهذلى : نحن أكثر منكم ساجا وعاجا ، وديباجا وخراجا ونهراً عجاجا .

وقال الأحنف (٣) : نحن أبعد منكم سرية ، وأعظم منكم تجرية ، وأكثر منكم ذرية ، وأغذى منكم برية .

والجاحظ الذى يتحدث عما بالبصرة من أعاجيب يذكر عيوب البصرة فيقول(٤) : اختلاف هوائها فى يوم واحد ، لأنهم يلبسون القمص مرة ، والمبطنات مرة ، لاختلاف جواهر الساعات ، ولذلك سميت الرعناء .

قال الفرزدق :

لولا أبو مالك المرجو نائله ما كانت البصرة الرعناء لى وطنا

وقد وصف ابن لنكك تقلبها واختلاف أحوالها فقال :

نحن بالبصرة فى لو ن من العيش ظريف
نحن ما هبت شمال بين جنات وريف
فإذا هبت جنوب فكأنا فى كنيف

وللحشوش بالبصرة أثمان وافرة ، ولها فيما زعموا تجار يجمعونها ، فإذا كثرت

(١) ص ٢٠ . (٢) ج ٤ ص ٢٦٥ .
(٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ٧٣، ٧٤ . (٤) معجم البلدان ج ٢ ص ٢٠٢ .

جمع عليها أصحاب البساتين ، ووقفوا تحت الريح ليحمل إليهم نتنها فإنه كلما كانت أنتن كان ثمنها أكثر ، ثم ينادى عليها فيتزايد الناس فيها .

قال محمد بن حازم الباهلى :

ترى البصرى ليس به خفاء　　لمنخره من النتن انتشار
ربا بين الحشوش وشب فيها　　فمن ريح الحشوش به اصفرار
يعتق سلحه كيما يغالى　　به عند المبايعة التجار

وقال أبو اسحق إبراهيم بن هلال الصابى :

لهف نفسى على المقام ببغدا　　د وشربى من ماء كوز وثلج
نحن بالبصرة الذميمة نسقى　　شر سقيا من مائها الأترنجى
أصفر منكر ثقيل غليظ　　خاثر مثل حقنة القولنج (١)
كيف نرضى بمائها وبخير　　منه فى كنف أرضنا نستنجى

وقال أيضا :

ليس يغنيك فى الطهارة بالبصـ　　ـرة إن حانت الصلاة اجتهاد
إن تطهرت فالمياه سُلاح　　أو تيممت فالصعيد سماد

فلن تعدم البصرة مادحا يرى فى حدائقها ونخيلها وقصورها وأنهارها وطبيعتها الجميلة ما يدفعه إلى أن يعجب بها ، ويتغنى بمحاسنها . ولن تعدم أن تجد من تستهويه تجارتها ، ويرضيه ازدحامها ، وتشبعه مجالس علمها وأدبها ويهوله وفرة علمائها وأدبائها ، فيذكر ذلك ، ويتحدث به . ولكنها مع هذا لن يعييها أن تجد من ينظر إليها من زاوية أخرى فيرى فى موقعها مالا يرضيه ، ويشم من رائحتها ما يزكمه ويؤذيه ، ويرى فيما اشتهر به التجار من دقة وحرص ثغرة ينفذ منها إليها ومغمزا ينالها منه .

---

(١) القولنج : اعتقال الطبيعة لانسداد المعى المسمى القولون . مفاتيح العلوم ص ١٤٣ .

٦ — ارتباطها بالكوفة

غير أن العجيب فى أمر البصرة أنها ما تكاد تذكر حتى تذكر إلى جانبها مدينة تكاد تكون توءما لها ، أنشئت معها فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وتحت قيادة سعد بن أبى وقاص ، ولكنها تأخرت عنها فترة وجيزة من الزمن تبلغ ستة أشهر فى بعض الروايات ، ولكنها لن تزيد على سنتين فى روايات أخرى ، تلك هى مدينة الكوفة ، التى نافست البصرة فى كثير مما ازدهر فيها ، فنافستها فى أدبها وفقهها وعلمها ، وبزتها فى بعض هذه النواحى ، وتخلفت عنها فى بعضها الآخر ، وكان لها من وضعها وظروفها ما ساعدها على هذا الفوق ، أو أثر فى هذا التخلف ، ولكنها على كل حال منافس له خطره ، حتى فيما كان للبصرة فضل السبق فيه ، والتفرد به حقبة من الزمن من العلوم ، إذ نجد أن السياسة تمد أصبعها ، وتلعب دورها ، فيكون لتدخلها أثر ، ولسلطانها شأن ، وينال العلم والعلماء منها رذاذ، فيقوى جانب منهما ويعتز ، ويستخذى جانب منهما ويضعف كما سيأتى مفصلا فى موضعه إن شاء الله .

وإذا كانت البصرة قد وجدت من يمدحها ومن يهجوها، فستجد الكوفة أيضا مادحين لها ، وقادحين فيها .

فإذا قال الأصمعى[1] : إن البصرة كلها عثمانية . قال : والكوفة كلها علوية .

ويقول حميد بن عمير : الكوفة سفلت عن الشام ورباها ، وارتفعت عن البصرة وعمقها فهى مَريئة مَريعة عذبة ندية .

ويقول الحجاج : الكوفة بكر حسناء ، والبصرة عجوز بخراء ، أوتيت من كل حلى وزينة .

ومما نقم على أهل الكوفة أنهم أغدر الناس ، طعنوا الحسن بن على وانتهكوا عسكره ، وخذلوا الحسين بن على بعد أن استدعوه حتى قتل ، وشكوا سعد بن أبى وقاص إلى عمر بن الخطاب وزعموا أنه لا يحسن أن يصلى ، فدعا عليهم ألا يرضيهم

---

(١) العقد الفريد ج ٤ ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ .

الله عن وال ، ولا يرضى والياً عنهم ، وشكوا عمار بن ياسر والمغيرة بن شعبة ، وطردوا سعيد بن العاص ، وخذلوا زيد بن على ، وادعى النبوة فيهم غير واحد منهم المختار بن أبى عبيد .

ولما أرادت السيدة سكينة بنت الحسين بن على رضى الله عنهم الرحيل من الكوفة إلى المدينة بعد مقتل زوجها مصعب ، حف بها أهل الكوفة وقالوا : أحسن الله صحابتك يا بنة رسول الله ، فقالت : لا جزاكم الله خيراً من قوم ، ولا أحسن الخلافة عليكم ، قتلتم أبى وجدى وأخى وعمى وزوجى ، أيتمتمونى صغيرة ، وأيمتمونى كبيرة .

واضع النحو وسبب وضعه

١ – اختلاف الروايات فيمن وضع النحو وفى سبب وضعه

إن الباحث الذى يعرض لهذا الموضوع ، ويحاول أن يهتدى إلى رأى قاطع فيه لا يكاد يجد صعوبة فى الوصول إلى رأى يطمئن إليه ، ويضعه موضع الاعتبار .

فالروايات المختلفة التى وردت فى هذا الموضوع ، والطرق المختلفة التى رويت بها ، تتفق فى جوهرها ، وإن اختلفت فى بعض تفصيلاتها ، ومن أعجب العجب أن تكون هـذه الاختلافات اليسيرة باعثة لبعض العلماء على طرحها جميعها ، وعدم الالتفات إليها ، والنظر إليها نظرة الريبة والشك ، وتأويلها تأويلا يبعد بها عما يفهم من ظاهرها ، وعما تدل عليه ألفاظها .

وسنعرض لهذه الروايات أولا ، ثم نخلص إلى الحقيقة الواضحة التى تدل عليها ، ثم نرى رأينا فيما ذهب إليه هؤلاء المخالفون .

فى طبقات الشعراء [١] : وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة بالنحو ، وبلغات العرب والغريب عناية ، وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلى ، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ، وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوى الرأى ، قال يونس : . . . . والدؤل من كنانة رهط أبى الأسود ، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة ، فكان سراة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم .

ويقول السيرافى [٢] : وقد اختلف الناس فى السبب الذى دعا أبا الأسود إلى

---

(١) ص ٩ ، ١٠ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٥، ١٦ ومثل ذلك فى الفهرست ص ٦٠ ، إنباه الرواة ص ٥ ، وزاد فى نزهة الألباء : أنه طلب ثلاثين رجلا ثم اختـار منهم عشرة ثم اختار منهم واحدا من عبد القيس ص ١١ . وكذا فى التحفة البهية ص ٥٠ .

مارسمه من النحو فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : أخذ أبو الأسود عن على بن أبى طالب عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن على بن أبى طالب عليه السلام إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به ، وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : إن الله برىء من المشركين ورسولِه [1] . فقال : ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا .

فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فليبغنى كاتبا لقنا يفعل ما أقول ، فأتى بكاتب من عبد القيس ، فلم يرضه ، فأتى بآخر — قال أبو العباس : أحسبه منهم — فقال له أبو الأسود : إذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضممت فمى ، فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنة ، فاجعل مكان النقطة نقطتين ، فهذا نقط أبى الأسود .

وقيل[2] : جاء أبو الأسود الديلى إلى عبيد الله بن زياد يستأذن فى أن يضع العربية ، فأبى . فأتاه قوم فقال أحدهم : أصلحك الله مات أبانا وترك بنون . فقال : على بأبى الأسود ، ضع العربية .

ويقال[3] : إن السبب فى ذلك أنه مر بأبى الأسود سعد ، وكان رجلا فارسيا من أهل بوزنجان ، كان قد قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحى ، فادعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذاك من مواليه فمر سعد هذا بأبى الأسود وهو يقود فرسه ، قال : مالك يا سعد لا تركب ؟ قال : إن

---

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٨ ، ومثله فى الفهرست ص ٦٠ ، والتحفة البهية ص ٥٢ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ١٧ ، والتحفة البهية ص ٥٢ ، وفى نباه الرواة « إن فرسى ظالعاً » ص٦ .

فرسى « ضالع » فضحك به بعض من حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالى قد رغبوا فى الإسلام ، ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام فوضع باب الفاعل والمفعول .

وفى طبقات النحويين واللغويين(١) : ولم تزل العرب تنطق على سجيتها فى صدر إسلامها ، وماضى جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا عليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففشا الفساد فى اللغة العربية ، واستبان منها فى الإعراب الذى هو حليها ، والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سببوا الأسباب فى تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت منه ، فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم ابن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، فوضعوا للنحو أبوابا ، وأصلوا له أصولا ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف ، وكان لأبى الأسود فى ذلك فضل السبق وشرف التقدم ، ثم وصل ما أصلوه فى ذلك التالون لهم ، والآخذون عنهم ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومد من القياس ، وفتق من المعانى ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل .

وفى الفهرست(٢) : قال محمد بن إسحق : زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبى الأسود الدؤلى ، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام .

وقال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلى ويقال الليثى .

---

(١) ص ١ ، ٢ . (٢) ص ٥٩ .

وقيل : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القراء .

وفي نزهة الألبا(١) : أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدد حدوده أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي .

وفيها(٢) : وسبب وضع على رضى الله عنه لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال : دخلت على أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام النـاس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء — يعنى الأعاجم — فأردت ان أضع لهم شيئا يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ثم ألقى إلىّ الرقعة ، وفيها مكتوب ، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما انبأ عن المسمى ، والفعل ما انبىء به ، والحرف ما جاء لمعنى .

وقال لى : انح هذا النحو وأضف إليه ماوقع لك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما تتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم .

قال أبو الأسود : فـكان أول ماوقع لى إن واخوتها ، ما خلا لـكن ، فلما عرضتها على على رضى الله عنه قال لى : وأين لـكن ؟ فقلت : ما حسبتها منها فقال : هى منها فألحقتها ، ثم قال : ما أحسن هذا النحو الذى نحوت . فلذلك سمى النحو نحواً .

وكان أبو الأسود فيمن صحب أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وكان من المشهورين بصحبته ومحبة أهل بيته .

وروى أن سبب وضع على رضى الله عنه لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقول : لا يأكله إلا الخاطئين (٣) . فوضع النحوَ .

---

(١) ص ٣ .

(٢) ص ٤ — ١٤ وكذا في إنباه الرواة ج ١ ص ٤ ، والأشباه والنظائر ص ٧ — ٨ والتحفة البهية ص ٥٠ .　　(٣) سورة الحاقة ، آية رقم : ٣٧ .

وروى أيضاً أنه قدم أعرابى فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، فقال : من يقرينى شيئاً مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : إن الله برىء من المشركين ورسولِه ، بالجر . فقال الأعرابى : أو قد برىء الله من رسوله ؟ إن يكن الله برىء من رسولِه ، فأنا أبرأ منه .

فبلغ عمر رضى الله عنه مقالة الأعرابى . فدعاه وقال : يا أعرابى ، أتبرأ من رسول الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن فسألت من يقرينى ، فأقرأنى هذا سورة براءة ، فقال : إن الله برىء من المشركين ورسولِه . فقلت : أو قد برىء الله من رسوله ؟ إن يكن الله برىء من رسوله فأنا أبرأ منه . فقال له عمر : ليس هكذا ياأعرابى . فقال : كيف هى يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إن الله برىء من المشركين ورسولُه . فقال الأعرابى : وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منه . فأمر رضى الله عنه ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة ، فأمر أبا الأسود أن يضع النحو(١).

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره (٢) : أخذ أبو الأسود النحو عن على رضى الله عنه .

ويروى أيضاً أن أبا الأسود قالت له ابنته : ما أحسنُ السماء ؟ فقال لها : نجومها . فقالت : إنني لم أرد هذا ، وإنما تعجبت من حسنها . فقال لها : إذا فقولى : ما أحسنَ السماء . فحينئذ وضع النحو ، وأول ما رسم منه باب التعجب .

وحكى أبو حاتم السجستانى قال : ولد أبو الأسود الدؤلى فى الجاهلية ، وأخذ النحو عن على بن أبى طالب .

وروى أبو سلمة موسى بن إسماعيل عن أبيه قال : كان أبو الأسود أول من وضع النحو بالبصرة ، وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم .

(١) وكذا فى التحفة البهية ص ٤٩ . (٢) وكذا فى التحفة ص ٥٣ .

فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، ونصر بن عاصم ، فليس بصحيح ، لأن عبد الرحمن أخذ النحو عن أبى الأسود ، وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبى الأسود ، ويقال : عن ميمون الأقرن .

والصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب رضى الله عنه لأن الروايات كلها تسنده إلى أبى الأسود ، وأبو الأسود يسنده إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فإنه روى عن أبى الأسود أنه سئل فقيل له : من أين لك هذا النحو ؟ فقال : لقفت حدوده عن على بن أبى طالب[1].

وفى إنباه الرواة [2] : الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

ورأيت بمصر فى زمن الطلب بأيدى الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يجمعون على أنها مقدمة على بن أبى طالب التى أخذها عنه أبو الأسود الدؤلى .

وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى .

ومن الرواة من يقول : إن أبا الأسود هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود وإنه رأى بخطه ما استخرجه ولم يعزه إلى أحد قبله ، فممن قال ذلك محمد بن إسحق أبى يعقوب أبو الفرج المعروف بابن نديم ، وكان كثير البحث والتفتيش عن الأمور القديمة ، كثير الرغبة فى الكتب وجمعها وذكر أخبارها وأخبار مصنفيها ، ومعرفة خطوط المتقدمين ، قال : كان بمدينة الحديثة — تطلق على عدة مواضع ، حديثة الموصل ، وحديثة الفرات ، وغوطة دمشق — رجل يقال له محمد بن الحسين ، ويعرف بابن أبى بعرة ، جماعة للكتب ، له خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة ، تحتوى على قطعة من الكتب العربية ، فى النحو واللغة والأدب ، والكتب القديمة .

---

(١) وكذا فى التحفة ص ٥٢ . (٢) جـ ١ ص ٤ — ٩ وكذا فى الفهرست ص ٦٠ .

قال ابن النديم : فرأيتها وقلبتها فرأيت عجبا ، إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملا ، درسها وأحرفها ...

ورأيت ما يدل على أن النحو من أبى الأسود ما هذه حكايته ، وهى أربع أوراق وأحسبها من ورق الصين ، ترجمتها : هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوى ، وتحته هذا خط النضر بن شميل .

وفى المزهر(١) : ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلى ، وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان أعلم الناس بكلام العرب ، وزعموا أنه كان يجيب فى كل لغة .

وفى الاقتراح فى علم أصول النحو(٢) : اشتهر أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب رضى الله عنه لأبى الأسود .

وينقل عن الفخر الرازى من كتابه ـ المحرر فى النحو(٣) ـ رسم على بن أبى طالب رضى الله عنه لأبى الأسود باب إن ، وباب الإضافة ، وباب الإمالة . ثم صنف أبو الأسود باب العطف ، وباب النعت ، ثم صنف باب التعجب ، وباب الاستفهام .

ثم يقول(٣) : وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن علىّ .

وفى التحفة البهية يقول السيوطى(٤) : قال أبو الفرج الأصبهانى فى كتاب الأمالى : أخبرنا أبو جعفر بن رستم الطبرى النحوى، عن عثمان المازنى ، عن أبى عمر الجرمى ، عن أبى الحسن الأخفش ، عن سيبويه ، عن الخليل بن أحمد ، عن عيسى بن عمر ، عن عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى ، عن عنبسة الفيل وميمون الأقرن

---

(١) جـ ٢ ص ٢٤٦ ، وقريب منه فى سلاسل الذهب فى علم النحو والأدب ص ٩ـ١٠ .
(٢) ص ١٠٠ .   (٣) ص ١٠٠ .   (٤) ص ٥١ .

عن يحي بن يعمر الليثى ، أن أبا الأسود الدؤلى دخل إلى ابنته بالبصرة ... ذكر القصة ثم ذكر حديثه مع على رضى الله عنه .

وقال أبو الفرج[١] : أخبرنى عيسى بن الحسين ، حدثنا حماد بن إسحق عن أبيه عن المدائنى قال : أمر زياد أبا الأسود الدؤلى أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم من النحو رسوما ، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه من حدود العربية ، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهرى ، ثم جاء عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه ، ثم جاء الخليل بن أحمد فلحنه ومحمد بن على بن حمزة الكسائى فرسم للكوفيين رسوما والآن يعملون بها .

هذه جملة من المراجع المعتد بها ، تجمع على أن أبا الأسود الدؤلى هو واضع نقط المصحف حتى لا يتطرق إليه اللحن ، وأنه فعل ذلك بأمر زياد ، بعد أن رفض فى أول الأمر ، ولكنه حين سمع قارئا يلحن فى القرآن بادر بالاستجابة لما طلب منه ، بعد أن اختار كاتبا يثق فيه . أو أنه عرض على زياد أو عبيد الله ابنه أن يضع قاعدة للناس يتبعونها فرفض ، ولكنه لما سمع خطأ القوم : مات أبانا وترك بنون ، وافق أبا الأسود على وضع هذا النقط .

وهذه المراجع نفسها تكاد تجمع على أن أبا الأسود قد وضع النحو أو رسمه أو وضع العربية نتيجة لهذا الخطأ ، أو نتيجة لأخطاء أخرى سمعها ، دفعته إلى التفكير فى عمل شىء يعصم اللغة من الخطأ ، ويعين الدارسين على إجادة نطقها ، ويحفظ لها سلامة تراكيبها ، فهل كان تفكيره فى ذلك لأن ابنته أرادت التعجب من حسن السماء ، أو من شدة الحر ، فأخطأت ؟ أو لأنه رأى سعدا الفارسى يقود فرسه ، فلما سأله عن سبب عدم ركوبه أخطأ فى الجواب حتى أضحك سامعيه ؟ أو لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عهد إليه بذلك بعد أن بلغته قصة الأعرابى الذى أخطأ مقرئه فأقرأه : إن الله برىء من المشركين ورسولهِ ؟ أو لأن أمير المؤمنين على بن أبى طالب هو الذى عهد إليه بذلك بعد أن رأى فساد الألسنة

(١) ص ٥١ .

بمخالطة الأعاجم ؟ أو أنه فكر فى وضعه لهذه الأسباب كلها مجتمعة ؟ يغلب على الظن ذلك ؛ فقد رأى الفساد يتطرق إلى اللغة من مصادر عدة بعد أن كان من قبل لا يسمع إلا نادرا ، وكان مجرد التنبيه أو الإرشاد كافياً للرد إلى الصواب ، والاطمئنان إلى بقاء اللغة نقية سليمة يحفظها الطبع السليم واللسان القويم ، ولم يعد اللحن قاصرا على الأعاجم ، بل تعداهم إلى مخالطيهم من العرب ، ولم يبق قاصرا على قلة من هؤلاء بل يبدو أنه أصبح بلاء عاما ، وخطرا محدقا ، فهو يدخل على ابنته فى خدرها ، وهو يخالط لغة القارىء الحافظ فيفسدها ويحرفها ، فى القرآن الكريم كتاب الله المقدس ، الذى يضعه المسلمون فى المكان الأرفع وفى المنزلة الأسمى .

وهذه الروايات المتكاثرة تكاد تجمع أيضاً على أن أبا الأسود وضع النحو بإرشاد على رضى الله عنه ، وبعضها يروى ذلك على لسان أبى الأسود نفسه ، وقلة منها تجعل أبا الأسود هو مبتكر هذا العلم ومبدعه دون أن يطلب إليه ذلك أحد ، أو يوجهه فيه موجه .

وإذا كنا قد رأينا فيما سبق أن النبى كان يعد اللحن ضلالا ، وأن أبا بكر كان يفضل أن يسقط على أن يلحن ، وأن عمر كان يرى أن يؤخذ اللاحن بالشدة ، وأن يضرب على لحنه ، أفلا يكون من الطبعى المستساغ أن يحاول على أن يجد لهذه المشكلة علاجاً ، بعد أن تفاقم خطرها ، وبعد أن فشا أمرها ، وهو من هو فى فصاحة أسلوبه ، وروعة بيانه ، وأن يستعين فى ذلك بأحد أصحابه المخلصين له ، المشهود لهم بالفضل والتقدم ؟

يقول الجاحظ(١) : أبو الأسود الدؤلى معدود فى طبقات من الناس ، وهو فيها كلها مقدم ، ومأثور عنه الفضل فى جميعها كان معدوداً فى التابعين والفقهاء والمحدثين والشعراء والأشراف والفرسان والأمراء والدهاة والنحويين والحاضرى الجواب والشيعة والبخلاء والصلع الأشراف والبخلاء الأشراف .

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ١٣٦ ، بغية الوعاة ص ٢٧٤ .

الواقع أنه لم يكن هناك بد من علاج هذه الحالة ، ومن الإسراع فى البحث عن طريقة تقى اللغة وتحفظ الألسنة ، وكان لابد أن يعنى بذلك كبار رجال الدولة وعلمائها ، وإذا كان هذا أمراً طبيعياً توجبه الضرورة ، وتستلزمه الظروف ، أفلا يكون من الطبيعى أن نقبل هذه الروايات المتعددة المتضافرة التى تضع يدنا على منشأ هذا العلم ، والتى تدلنا على رأس الباحثين فيه ؟

٢ — اختلاف الروايات ليس دليلا على كذبها

إن هذه الروايات المتعددة التى تذكر أسبابا مختلفة لوضع النحو ، والتى يؤكد تعددها صدقها ، يرى البعض فى تعددها واختلافها مايدعوه إلى الشك فيها ، ولكن هذا الشك ليس قائماً على أساس سليم ، لأن الحرص على الحصول على سبب واحد تتجه إليه الروايات فيه شىء من العنت بل قد يكون باعثا للشك ، لأنه إذا كان السبب فى التفكير فى هذا العلم خطأ واحدا ، فقد نتساءل: لقد سبق هذا الخطأ بأخطاء أخرى نبه إليها ، وعيب بها قائلوها ، فلم لم يدفع واحد منها إلى وضع هذا العلم ؟ ولم أهملت كلها ، أو اكتفى فيها كلها بمجرد التصويب والتصحيح ؟ .

الحق أن النفس تميل إلي تعدد الأسباب والأخطاء ، وأن هذا التعدد فى الخطأ ، والتنوع فيه ، هو الذى حفز الهمة ، وقوى الرغبة فى محاولة التخلص منه ، ومن هنا وضع أساس هذا العلم ، الذى ما لبث أن أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على ساقه .

وإذا قارنا بين هذه الروايات التى تنسب وضع النحو إلى أبى الأسود ، والروايات التى تنسبه إلى غيره ، وجدنا أن الأولى تعبر بأسلوب الجزم والقطع ، فتقول مثلا : كان أبو الأسود أول من وضع النحو بالبصرة .

أو : والصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب رضى الله عنه ، لأن الروايات كلها تسنده إلى أبى الأسود ، وأبو الأسود ينسبه إلى على .

أو : وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى .

ويقول ابن النديم : ورأيت ما يدل على أن النحو من أبى الأسود ما هـذه حكايته . . . الخ .

على حين نجد فى الروايات الأخرى ما يدل على التضعيف للرواية والتهوين من أمرها ، فتقول : وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم .

أو : وقيل : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية .

٣ — أبو الأسود مؤسس هذا العلم

هذه المقارنة تجعلنا نميل إلى القول بأن أبا الأسود هو مؤسس هذا العلم وواضع أول حجر فى صرحه ، وبخاصة إذا لاحظنا أن هذين العالمين اللذين نسب إليهما وضع النحو من تلاميذه ، وأنهما تلقيا عنه مبادئه .

وإذا لاحظنا كذلك أننا عندما نقول : إن أبا الأسود وضع النحو ، لا نعنى مطلقا أنه وضع علما كاملا ناضجاً ، وأنه بحث فروعه ونوع مسائله ، وأطلق مصطلحاته ، وإنما نقصد أنه فـكر فى وضع قواعد عامة ، يمكن أن تحفظ على اللغة سلامتها ، ويمكن أن تؤتى ثمرتها ، وأن تؤدى الغرض منها فى الفترة التى وضعت فيها ، وبحسب المناسبة التى استدعتها . يتضح ذلك جيداً عندما نلقى نظرة على الأسباب التى دعت إلى وضع هذا العلم ، وعلى الأبواب التى نسب إليه أو إلى الإمام على وضعها ، عند ذلك سنجد أن سنة التطور والارتقاء التى تخضع لها الـكائنات جميعاً قد خضع لها النحو ، وأنه مر بمراحل نمو مختلفة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن ، ولـكنه كان له ظروف خاصة ، ودوافع سامية ، جعلته يقطع تلك المراحل فى فترة وجيزة لم تتهيأ لغيره من العلوم ، تلك هى ارتباطه بالدين ، وحفظه للقرآن ، وضبطه للأحاديث حتى يظل كل ذلك بمنجاة من اللحن والتحريف .

ولعلنا نجد فيما روى عن يونس بن حبيب — عندما سئل عن عبد الله بن أبى إسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ ، أى بعد أبى الأسود بما يقرب من نصف قرن ، والذى أخذ عن تلاميذ أبى الأسود — دليلا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن النحو لم ينشأ دفعة

واحدة ، وأن نسبته إلى أبى الأسود لا يقصد منها أنه وضعه كاملا تاماً ، وإنما فكر فيه ووضع رءوساً من مسائله ، ثم ترك لتلاميذه ولتلاميذهم أن يكملوه بحسب الحاجة الداعية ، ووفقاً لطبيعة النضج والنماء .

يقول محمد بن سلام (١) : سمعت رجلا يسأل يونس عن ابن أبى إسحق وعلمه ، قال : هو والنحو سواء ، أى هو الغاية فيه . قال : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لضحك به ، ولو كان فيهم أحد له ذهنه ونفاذه ونظر نظره كان أعلم الناس .

فيونس يعترف لعبد الله بأنه بلغ الغاية فى النحو ، وأنه كان نافذ البصر ، حاد الذهن ، ولكنه مع ذلك يقول: إنه لو كان موجوداً فى عصره بعلمه الذى كان عليه لضحك الناس منه ، ويونس توفى سنة ١٨٢ هـ ، وذلك لأن النحو يتطور ، ومسائله تفرع ، وأبوابه تفصل ، ولا يمكن أن يقف عند الحد الذى كان يتكلم فيه عبد الله ابن أبى إسحق ، الذى وصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل .

فإذا كان هذا شأن ابن أبى إسحق ، أفلا يكون شأن أبى الأسود ، وهو أول من فكر فى النحو ؟ .

أما الروايات التى تنسب وضع النحو إلى الإمام على فأعتقد أنها إنما تنسبه إليه على أساس أنه هو الذى وجه أبا الأسود إلى وضع هذا العلم ، ولعله كان له شىء من المشاركة فيه ، أو من الإرشاد إلى بعض مسائله ، أو لعله فى الفترة التى عاشها كان يتتبع ما عمله أبو الأسود ويرى رأيه فيه .

وأبو الأسود كان من أتباع على ، ولقد ظل من بعده على ولاء لذريته ، فليس هناك من غضاضة عليه فى أن ينسب إليه ما أمره بإنجازه ، وهذا مشاهد مألوف فى عصرنا ، إذ تنسب الأعمال إلى الرؤساء ، وإن لم يباشروها بأنفسهم ، وإنما لأنها عملت فى عهدهم .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

٤ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده

ومن العجيب أن يكون هذا الموضوع موضع جدل ومثار نقاش بين بعض العلماء اليوم لا لشيء إلا لأن بعض المستشرقين لم يقبلوا هذه الروايات ، فكان لزاماً علينا أن نسير فى ركابهم ، وأن ننهج نهجهم ، وأن نجاريهم فى شكهم فى هذا التراث العربى الإسلامى ، أو على الأصح فى تشكيكهم فيه ، حتى لا نتهم بالجمود والتعصب ، وحتى نوصف بالتجديد والابتكار ، وحتى نوسم بأننا نبحث فى علومنا بالطرق العلمية الصحيحة التى لا تعرف تحيزاً ، ولا تنحرف إلى جانب ، حتى لو كانت طرقنا صحيحة ، ولو كان حكمنا بريئاً من التعصب ، ولو كان التعصب ومحاولة النيل من العرب هو الذى دفع بعض المستشرقين إلى أن يروا فى علوم العرب ما رأوا ، إننا نجاريهم ولو ألغينا فى سبيل ذلك عقولنا ، ولو قضينا على تراثنا ، ولو أسأنا عامدين أو غير عامدين إلى هؤلاء الثقات من المؤرخين .

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى (١) : ولكنا لا نستطيع أن نتقبل ذلك — وضع أبى الأسود للنحو — بيسر ، ولا أن نستسيغ أن هذا الزمن المبكر قد تمكن فيه العرب من الاشتغال بالعلوم ، ووضع القواعد على هذا الوجه الذى نراه فى كتب العربية ، وقد أنكر ذلك المستشرقون وعدوه حديث خرافة ... ولقد ساقنا هذا الإشكال إلى أن ننتهج سبيلا أخرى فى البحث ، فتتبعنا كتب النحو الباقية بأيدينا لنعلم أقدم عالم نسب اليه رأى نحوى فى هذه الكتب، وكان أول هذه الكتب كتاب سيبويه .... وأقدم هؤلاء هو ابن أبى إسحق ... ويلاحظ أول ما يلاحظ أننا لم نجد فى كتاب سيبويه ، ولا فيما بعده من الكتب رأيا نحويا نسب إلى أبى الأسود ولا إلى طبقتين بعده .... فنحن أمام حقيقة واضحة أخذت من كتب النحو، وهى أن أقدم من نسب إليه رأى نحوى هو عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى .

ثم نجده يقول بعد هذا : فإذا عدنا بهذه الحقيقة لنقرأ على نورها النصوص التى

---

(١) مجلة كلية الآداب المجلد العاشر ج ٢ ص ١ — ٦ .

ذكرناها من قبل وجدنا أنهم يقولون : أول من وضع العربية ، وأول من رسم النحو ، وأول من نقط المصاحف أبو الأسود الدؤلى .

فعمل أبى الأسود هو نقط المصاحف كما أشارت إليه الروايات ... نرى أن الأمر يرجع إلى ضبط المصحف وهو عمل طبيعى فى صدر الدولة الإسلامية .... أما هذه القواعد النحوية التى كتب لها هذا العمر الطويل ، فإن أول من نهج سبيلها عبد الله بن أبى إسحق....

وفى نهاية بحثه يقول : ويتجلى لنا سبب اختلاط الأمر على الرواة وتقدمهم بنسبة النحو إلى أبى الأسود، أنهم كانوا يريدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب وسمتها فى القول ، وفى اللسان : النحو انتحاء سمت العرب فى القول . وابن جنى فى أول الخصائص يعرف النحو على هذا التعريف . ولكنهم لما تقدموا فى البحث جعلوا لهذا النحو سبباً فقالوا فى الكلمة : ترفع لأنها فاعل ... ثم دخل عامل آخر وهو هوى بعض المؤلفين إذ كانوا يكرهون أن ينسب شىء إلى زياد ، ويحبون أن ينسب كل شىء إلى على وشيعته ، فخفيت الحقيقة حتى آن أن يجليها البحث فى كتب النحو ذاتها لا فى أخبار الطبقات» .

هذه مقتطفات مما كتبه الأستاذ تبين عناصر بحثه ، والأسس التى قام عليها ، والدافع الذى دفع إليه ، وسنجد أنه من اليسير علينا إذا تتبعنا هذا البحث أن نفنده ، وأن نبين مواطن الضعف فيه .

فالأستاذ لا يقبل ولا يسيغ أن يتمكن العرب فى هذا الزمن المبكر من وضع القواعد ، والاشتغال بالعلوم على الوجه الذي نراه فى كتب العربية ، ولم يقل أحد إنها وضعت فى أول الأمر كاملة على الوجه الذى هى عليه فى الكتب ، وإنما قيل إنه وضع بابى الفاعل والمفعول ، أو باب التعجب ، أو إن وأخواتها . . . الخ فهو لم يضع النحو كاملا ، وإنما وضع فكرة أبواب استدعتها الظروف ، ولا بد أن هذه الأبواب التى وضعها وضعت بطريقة عامة مبسطة ليس فيها من الدقة والتفريع ما نراه اليوم فى كتب القواعد ، فالاعتراض إذاً غير قائم لأن أحداً لم يقل به ،

ولا شك أن ما رويناه عن رأى يونس فى ابن أبى إسحق يؤيد ذلك .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية ، وهى بيت القصيد كما يقولون ، وجدنا أن الدافع الذى دفع إلى هذا البحث إنما هو إنكار المستشرقين ، وكأنما هذا الإنكار حقيقة لا تقبل الجدل ، أو تنزيل لا يعرض للمناقشة ، فالرواة يروون ويكادون يجمعون على حقيقة من الحقائق ، وليس لهم مصلحة فيما أعتقد تجعلهم يؤثرون عالماً على آخر ، أو ينسبون إلى رجل فضل غيره ، إنما هى روايات سمعوها ، من رواة يثقون بهم ، فى حقائق علمية لا يرون دافعاً لتغييرها فيروونها كما سمعوها ، ولكنهم يفاجئون بعد قرون متطاولة بأنهم كانوا فى حكمهم متعصبين ، وأن الذى دفعهم لذلك هو بغض زياد ، ويبدو أن هذا البغض ينتقل بالعدوى فلا يقف عند حد زياد ، وإنما يتجاوزه إلى عبد الله بن أبى إسحق ، فينزع الفضل منه كما نزع من زياد ، وينسب إلى على أو إلى أبى الأسود صاحب على ومشايعه .

ولسنا نعلم من تاريخ ابن أبى إسحق ما يدعو إلى كراهيته ، كما لا نجد فى حديث الرواة المؤرخين عنه ما ينم عن بغضه ، بل إنهم ينسبون إليه أنه كان الغاية فى النحو ، وأنه بعج النحو ومد القياس والعلل .

فهذه علة واهية لاتكاد تنهض على قدميها ، بل إنها علة ساقطة لا تجد لها سنداً ، بل هناك ما يقوضها من أساسها ، ذلك أن ما كان لزياد فيه فضل قد نسب إليه ، فزياد صاحب فكرة ضبط المصحف ، أو على الأقل ضبط المصحف بموافقته ، وكان له بذلك فضل حفظ القرآن سليما ، بالتوجيه وجمع الرجال الذين اختار منهم أبو الأسود من أعانه على إنجاز عمله ، ولم يجحد الرواة ذلك ولم ينكروه على زياد ، فكيف يقال إذاً : إنهم كانوا يبغضونه ؟ .

ثم إذا كان أبو الأسود هو الذى قام بذلك ، وعرف الدافع الذى دفع إليه وهو ما تطرق إلى الألسنة من فساد ، أفيكون غريباً عليه أن يفكر فى وضع قواعد عامة تساعد على ضبط اللغة بعد أن عمل على ضبط المصحف ؟ .

وإذا كانت صلة أبى الأسود بعلى ما تعرف ، وإذا كان زياد فى حياة على

من أنصـــاره وقواده ، أيكون عسيراً علينا أن نفهم الصلة التى تربط عليا بهذا الموضوع ؟ .

الحق أنه اعتراض غير مفهوم ، وتجن غير سائغ ، واتهام لا يؤيده واقع ، ولا يشهد بصحته دليل .

ثم يأتى بعد هذا المنهج الذى سار عليه الأستاذ ليعلم أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى فى الكتب الموجودة بين أيدينا ، فيجد عبد الله بن أبى إسحق أقدم من نسبت إليه آراء نحوية ، ولا يجد رأيا لأبى الأسود ولا لطبقتين بعده .

وهذا المنهج فيه كثير من القصور ، فقد جعل الكتابة والتقييد معياراً له ، فمن قيدت له أبحاث كان باحثاً ، ومن لم يسجل له شىء كان بعيداً عن هذا البحث . ونحن نعلم أن الكتابة جاءت متأخرة عند العرب ، وأنها لم تشع شيوعا يمكن العلماء من أن يسجلوا كل ما بحثوا فيه منذ نشأة الدولة الإسلامية ، وأنهم ظلوا فترة طويلة يعتمدون على الرواة والحفاظ فى نقل التراث العربى ، من حديث وأدب ، وأن العناية لم توجه فى أول الأمر إلا للمصحف الذى دفعت العناية به ، والحرص على بقائه إلى أن يدون حتى لا يضيع من صدور الحفاظ ، وبخاصة بعد أن اشتركوا فى الحروب ومات منهم الكثيرون .

وإن المتتبع للروايات المختلفة التى رويت بها أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، ويرى اختلافها فى الحديث الواحد ، ليطمئن تماما إلى أن الكتابة لم تكن أمراً هيناً وإلا لسجلت أحاديث النبى فى الزمن المبكر ، لأنها مفتاح القرآن ، ومصدر التشريع فى كثير من المسائل . فليس بغريب إذا أن يتأخر تسجيل النحو ، وليس بغريب كذلك ألا ينسب إلى أبى الأسود ولا إلى الطبقة التى تليه شىء فى كتاب سيبويه ، فليست مسائل النحو حديثاً يذكر سنده ، كما أنها كما قدمنا ليست قواعد ثابتة لا تتطور ولا تتغير ، وإنما هى مسائل يأخذها الخلف من السلف ، يزيدون عليها ويفرعون فيها ، بحسب الضرورة الداعية ، والتلاميذ المتعلمين ، وأظننا نشاهد ذلك بعد أن استقرت مسائل النحو ، وثبتت قواعده ، نشاهد

تيسيراً وتعديلا — لا يختلف حقيقة مع الأصل ولكنه ـ يتفق مع العقليه المتلقية ، ومع الحاجة الداعية .

فعدم نسبة شيء إلى أبي الأسود إذا لايدل على أنه لم يكن له رأى فى النحو، وإلا كان معنى هـذا أن نسلم كذلك بأن الشعر العربى الجاهلى ، نشأ قصيداً رائعاً ، وأغراضاً منوعة ، ولم يمر بمراحل نمو مختلفة لأنا لم يصل إلينا من هذه المراحل شيء نعتمد عليه ، ونطمئن إليه .

فإذا تعارض عدم ذكر شيء فى الكتب المدونة منسوبا لأبى الأسود لبعد الزمن بينه وبين سيبويه ، ولعدم فشو الكتابة من قبل فشواً يسمح بتسجيل آراء السابقين من علماء النحو حتى يمكن الرجوع إليها ، وهـذه الروايات المتعددة المتجهة إلى نسبة وضع النحو إليه ، مع عدم وجود روايات معارضة تنفى هذه النسبة أو تتجه بها وجهة أخرى ، لم يبق أمامنا إلا أن نقبل هذه الروايات ، وأن نسلم بصحتها ، حتى يقوم دليل قاطع على كذبها وصحة غيرها .

أما قوله : إنهم يقولون : أول من وضع العربية ، وأول من رسم النحو ، وأول من نقط المصاحف أبو الأسود الدؤلى ، فعمل أبى الأسود هو نقط المصاحف ، وأن الأمر اختلط على الرواة إذ كانوا يقصدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب وسمتها فى القول ، فأبو الأسود نقط المصحف ، وهذا النقط هو النحو المقصود بكلام الرواة ، فقـول لايستقيم له ، ولا يسلم به ، لأن الروايات التى قالت إنه وضع العربية . . . . الخ لم تقف عند هذا القول ، ولكنها ذكرت أبوابا من النحو نسبتها إليه ، فكيف نأخذ شق الرواية ، ونترك شقها الآخر ؟ الأولى أن تؤخذ جميعها أو تطرح جميعها .

فالسيوطى ينقل عن أبى الفرج أن زياداً أمر أبا الأسود أن ينقط المصاحف فنقطها ، ورسم من النحو رسوما .

وابن النديم يقول — ورأيت مايدل على أن النحو من أبى الأسود ما هـذه حكايته . . . . الخ

فهل نستطيع أن نطرح هاتين الروايتين ، وأن ننسب إلى قائليهما الكذب لمجرد أن هناك رغبة فى أن نفهم أن الأمر اختلط على الرواة ؟ وكيف يختلط على الرواة وهم ينصون على نقط المصحف ، وعلى وضع مسائل من النحو ؟ وفى الروايات الأخرى التى عرضت لنقط المصاحف مرة ، ولوضع مسائل من النحو مرة أخرى لمناسبات خاصة لانجدمايثير شبهة الاختلاط ، وليس هناك مايدعونا إلى أن نسىء الظن بالرواة وهم أكثر منا بحثاً فى لغة العرب ، وأقرب منا زمنا لنشأة العلم ،فهم بلاشك أقدر على تحديد الألفاظ ، وعلى فهم مايراد بها .

ثم ماذا نقول فيما ينسبه ابن عبد ربه إلى أبى الأسود من أنه قال (١) : من العرب من يقول : لولاى لكان كذا وكذا . أليس هذا بحثاً فى صميم النحو ؟ ثم أليس رده على بنى قشير حين قالوا له بعد أن سمعوا أبياته التى يقول فيها :

يقول الأرذلون بنـــو قشير | طـــوال الدهر لاتنسى عليا
فقلت لهم : وكيف يكون تركى | من الأعمال ما يجدى عليا
أحب محمدا حبـــاً شديداً | وعباسا وحمـــزة والوصيا
فإن يك حبهم رشداً أصبه | ولست بمخطىء إن كان غيا

شككت يا أبا الأسود فى قولك : فإن يك حبهم . . . فقال: أما سمعتم قول الله تعالى « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين (٢) » أليس رده هذا استدلالا فى مسألة نحوية ؟

وإذا كان ذلك لم يذكر فى كتب النحو فإن ذكره فى كتب الأدب لن يخرجه عن طبيعته النحوية ، ولن ينفي أنه بحث نحوى شبيه بما ذكرته كتب النحو للمتقدمين من نحاة البصرة .

أو ليس يحق لنا أن نظن أن الأمر اختلط علينا نحن ، وأننا اندفعنا إلى

---

(١) العقد الفريد جـ ٢ ص ٤٨٥ .

(١) سورة سبأ ، آية رقم : ٢٤ .

هـــذا الرأى اندفاعاً ، تسليماً منا للمستشرقين بوجهة نظرهم ، ومجاراة لهم فى اتجاههم ؟

ثم ما هذه القواعد التى وضعها ، والأبواب التى صنفها ، وهل هى كما قيل أبواب النحو كله ؟ إن الروايات التى معنا تحصرها فى : باب التعجب ، وباب الفاعل والمفعول ، وباب إن وأخواتها ، والمضاف ، وحروف الجر والرفع والنصب والجزم ، وباب العطف ، وباب النعت ، وباب الاستفهام . وترجع هذه الروايات تقسيم الـكلام إلى اسم وفعـــل وحرف ، وتعريف كل إلى الإمام على بن أبى طالب .

فإذا نظرنا فيها وجدنا أنها أو أن أكثرها دعا إليها مناسبات خاصة اقتضت البحث فيها ، فباب التعجب دفعه إلى الـكلام فيه تلك المناقشة التى قيل إنها دارت بينه وبين ابنته ، وأبواب الفاعل والمفعول وإن وأخواتها ، يمكن أن نفهم أنه عرض لها عقب حادثة سعد الفارسى ، وهذه الحادثة كانت تستدعى أن يتـكلم فى إن وأخواتها فحسب ، ولـكن يبدو أن عملها النصب والرفع ، أثار فى نفسه الحديث عن الفاعل والمفعول ، أو أن حديث الفاعل بعثه ما قيل من قراءة الأعرابى : لا يأ كله إلا الخاطئين . أما أدوات الجر والرفع والنصب والجزم فأعتقد أن من كان فى مثل عقل أبى الأسود ودقته وفصاحة لسانه لا يعجزه أن يلاحظ هذه الأدوات المختلفة والأثر الذى تتركه فيما يعقبها من الـكلمات ، فقد كان يقول(١) : إنى لأجد للحن غَمرًا كغمر اللحم . ولعل الذى دفعه إلى البحث فى باب العطف قراءة « إن الله برىء من المشركين ورسوله » .

هذه هى الأبواب التى قيل إنه وضعها ، وهذه فيما يغلب على الظن هى مناسباتها، ولا نستطيع كما قلنا من قبل أن ندعى أنه وضعها مفصلة بالطريقة التى تذكرها كتب القواعد اليوم ولـكن يمـكننا أن نطمئن إلى أنه عرضها عرضا ميسرا مفهوما يمـكن أن يجليها فى الأذهان فى ذلك العصر .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥ .

كما لا يستطيع أحد أن يدعى أن عالما مشهوداً له بالتقدم والفوق مقصودا من الخلفاء والولاة لرسوخ قدمه فى العلم ، وحدة ذكائه فى الفهم ، ينقط المصحف كلمة كلمة ، ويلاحظ حركات حروفه حرفا حرفا ، ويفعل ذلك فى دقة وبراعة ، ثم يخرج من عمله هذا دون أن تتكون لديه فكرة أولية عن عمل بعض الأدوات، أو عن حركة بعض الكلمات ذات الوظيفة المتشابهة والوضع المتحد ، اللهم إلا أن يكون راسخ القدم فى الغباء ، بعيداً عن صفات أبى الأسود بعد الأرض عن السماء .

نشأة النحو

١ — تعريف النحو

ولعله من الخير بعد أن عرفنا الدافع الذى دفع إلى وضع أسس هذا العلم وبعد أن اطمأننا إلى من كان لهم فضل ذلك ، أن نعرف ماذا يقصد « بالنحو » عند إطلاق هذه الكلمة .

يقول ابن جنى فى الخصائص فى(١) — باب القول على النحو — : هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ، رد به إليها ، وهو فى الأصل مصدر شائع ، أى نحوت نحوا ، كقولك : قصدت قصدا ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم » .

وهذا التعريف يدخل فيه كل ما كان سيرا على نهج العرب وطريقتهم فى ضبطهم للكلمات ، وتصرفهم فيها ، فهو يشمل ما يعرف الآن بالنحو والصرف .

ويقول السيوطى(٢) : قال صاحب المستوفى : النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها فى ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى .

وقال الخضراوى : النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب .

وقال ابن عصفور : النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها . وانتقده ابن الحاج بأنه

---

(١) ج ١ ص ٣٤ .   (٢) الاقتراح فى ء أصول النحو ص ٧ .

ذكر ما يستخرج به النحو ، وتبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة الشيء ، وبأن فيه أن المقاييس شيء غير النحو ، وعلم مقاييس العرب هو النحو .

وقال صاحب البديع : النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد فى التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد ، وبهذا يعلم أن المراد بالعلم المصدر به حدود العلوم الصناعة ، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور .

وقال ابن السراج فى الأصول : النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب .

وعرفه الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك بما يأتى(١) : هو العلم المستخرج بالمقاييس من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها.

وعرفه الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بأنه (٢) : يطلق على مايعم الصرف وعلى مايقابله ، ويعرف على الأول : بأنه : علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها ، وحال تركيبها ، وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ ، وحذف العائد ، وكسر إن وفتحها أو نحو ذلك .

وعلى الثانى يخص بأحوال التراكيب .

ويقول عبد القاهر الجرجانى(٣) : واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت فلا تخل بشيء منها .... فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب موضعه ، ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة وأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية فضل فيه ، إلا وأنت

---

(١) ص ٦ . (٢) ص ١٠ .

(٣) دلائل الأعجاز ص ٦٠ ، ٦١ .

تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معانى النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

وبالنظر فى هذه التعريفات نجد أن منها ما هو قاصر على النحو بمعناه المعروف الآن ، و هذه فى الغالب للعلماء فى العصور المتأخرة ، بعد أن تميز النحو من الصرف فضلا عن غيره من علوم العربية .

ومنها ما يشمل النحو والصرف دون غيرهما من العلوم ، ومنها ما يبدو فيه أنه يشمل النحو والصرف وغيرهما من فنون العربية .

ولعل منشأ ذلك — كما يقول أستاذنا عبد الحميد حسن(١) — يرجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، فإن علم النحو هو فرع من العلوم العربية وقد كانت هذه العلوم فى أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ، ثم اتسع نطاقها .... وأن الأساس الذى كان يرتكز عليه البحث فى هذه العلوم هو الأدب ، أو كلام العرب فكان الباحثون يجولون فيه من جميع نواحيه ، لتعرف الأساليب والتراكيب، والشعر وأوزانه وقوافيه ، والكلمات وبنيتها وضبط أواخرها ، وغير ذلك .

أما تسمية هذا العلم بهذا الاسم فلعلها مأخوذة من معنى الكلمة وهو الاتجاه والقصد ، وإذا كان القصد هنا قصدا خاصا إلى لغة العرب واستعمالها ووظيفة الكلمات فيها، فتخصيص العام فى اللغة أمر شائع مألوف ، فالكتاب إذا أطلق ينصرف إلى كتاب سيبويه،و الصلاة عند إطلاقها تشير إلى العبادة المعروفة ، وغير ذلك كثير ، وقد كان كل ذلك فى أول أمره عاما شائعا ، ولعل مما يؤيد ذلك ما روى من أن على بن أبى طالب كرم الله وجهه عندما عرض على أبى الأسود ما استنبطه من أسس هذا العلم قال له : انح هذا النحو . ولما عرض عليه أبو الأسود ما اهتدى إليه قال : ما أحسن هذا النحو الذى نحوت . قالوا : فلذلك سمى النحو نحوا(٢) .

---

(١) القواعد النحوية ص ٦٤ .

(٢) نزهة الألباء ص ٦ .

٢ — نشأ النحو عاما مبهما

هذا العلم لم ينشأ كما سبق أن قلنا كاملا ناضجا مفرع الأصول ، مقعد القواعد ولكنه نشأ كما تنشأ الكائنات ، فكرة عامة كانت فى أول أمرها استنكارا للحن ، واستهجانا للخطأ ، وردا إلى الصواب ، ثم ما لبثت هذه الفكرة أن اتضحت بعض الوضوح فى الأذهان ، وأن دفع إلى التفكير فيها ، والعناية بها ما ظهر من كثرة الخطأ ، وتفشى اللحن ، وما بدا من عدم تمرس تام باللغة ، وعدم وقوف على أسرارها واستعمالاتها ، فاضطر العلماء إلى ضرب المثل ، وسوق الدليل ، لبيان صحة ما ذهبوا إليه ، وتأصله فى اللغة ، وجريانه على نمط كلام العرب وأساليبهم ، فبنو قشير يأخذون على أبي الأسود تردده في تشيعه ، وتأرجحه بين أن يكون ما يدين به من حبهم رشدا أو ضلالا فى قوله :

فإن يك حبهم رشداً أصبه ولست بمخطىء إن كان غياً (١)

ولكنه يبين لهم أن ذلك ليس شكا منه ، وأنه ليس بدعا فى قوله ، وإنما ذلك من باب التنزل فى جدال الخصم ، وسوق الأسلوب مساق ما يألفه ، وإن كان هو فى غاية الرضا والاطمئنان لما هو عليه ، أليس الله سبحانه وتعالى يقول فى القرآن الكريم على لسان رسوله عليه السلام : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » وما كان للنبى أن يشك ، وما كان الله ليرسل نبيا شاكا ، و يحكى شكه فى قرآنه ، تعالى الله وتنزه رسوله عن كل ذلك .

ثم يبدو أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، لم يقف الأمر عند خطأ يقع فيه قائله فيرده سامعوه إلى الصواب ، أو مأخذ يخيل للبعض أن عربيا فصيحا وقع فيه ، فيحاولون أخذه به ، فيبين لهم وجه خطئهم ، ويرشدهم إلى وجه الصواب فيما يقول .

لقد خطا الناس فى هذا الموضوع خطوة أخرى ، إذ يبدو أنهم لم يعودوا يتحرجون من السؤال عن ضبط معين ، أو عن استعمال خاص ، فهم يتجهون بأسئلتهم إلى من يتوسمون فيهم المعرفة ، وإصابة الحقيقة ، فقد روى عن أبي الأسود

---

(١) انظر بقية الأبيات فى ص ٥٨ .

أنه قال (١) من العرب من يقول : لولاى لكان كذا وكذا . ولا بد أن يكون هذا القول ردا على سؤال وجه إليه عن جواز استعمال الضمير بعد لولا ، فقال ما قال : ويستدل له بقول الشاعر :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهو

ويبدو كذلك أن الأمر استمر على ذلك فترة من الوقت ، اختلاف فى الرأى أو الفهم يؤدى إلى اختلاف فى استعمال اللغة ، أو اختلاف فى ضبط المنقول يؤدى إلى اختلاف فى نطقه .

استمرت مدارسة النحو أو البحث فيه سائرة على هذا النمط فى تلك الحقبة من التاريخ التى تلت عصر أبى الأسود المتوفى سنة ٦٩ هـ ، فنصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩ هـ يقرأ (٢) « قل هو الله أحد الله الصمد (٣) » — من غير تنوين لالتقاء الساكنين ، فإذا أخبر أن عروة ينون يقول : بئسما قال ، وهو للبئس أهل . وعندما ينقل ذلك إلى عبد الله بن أبى إسحق يقرأ كما يقرأ نصر .

والحجاج بن يوسف يسأل (٤) يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ هـ : أتجدنى ألحن ؟ قال : نعم فى كتاب الله . قال : ذلك أشنع له . ففى أى شىء من كتاب الله ؟ قال : قرأت « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها ، أحب إليكم من الله ورسوله (٥) » . فترفع أحب وهو منصوب . قال : إذا لا تسمعنى ألحن بعدها . فنفاه إلى خراسان .

فالحجاج كما يبدو من هذه المناقشة حريص على سلامة لسانه ، راغب فى تقويمه ، ولكنه مع ذلك لا ينسى سلطان الولاية ، ولا يشغل عن كبرياء الحاكم ، فهو

---

(١) العقد الفريد جـ ٢ ص ٤٨٥ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢٠ . (٣) سورة الإخلاص .
(٤) أخبار النحويين البصريين ص ١٧ ، ١٨ (مطبعة الحلبى سنة ١٩٥٥) .
(٥) سورة التوبة ، آية رقم : ٢٤ .

حريص على الإفادة ، ولكنه حريص مع ذلك على ألا يكون هنالك من يتتبع سقطاته ، ومن يقف على أخطائه .

وعبد الرحمن بن هرمز القارىء المتوفى سنة ١١٧ هـ له كغيره من علماء هذا العصر رأيه فى القراءات،فهو يقرأ[١] «أو يأتيهم العذاب قبلا» . بضم القاف والباء ، ويقرؤها عيسى بن عمر وغيره بكسر القاف وفتح الباء ، كما يقرأ غيرها بقراءات ارتضاها .

٣ — بدء التعليل والقياس

حتى إذا ما جاء عبد الله بن أبى إسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ الذي كان شديد التجريد للقياس [٢] ، وشرح العلل[٣] . أو كان كما تقول طبقات النحويين واللغويين[٤] : أول من بعج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس فى النحو . والذى يقول عنه يونس بن حبيب(٥) : هو والنحو سواء . أى هو الغاية فيه ، عندما سئل عن علم ابن أبى إسحق ، والذى ارتضى بعض المستشرقين ومن حذوا حذوهم أن يكون أول من وضع النحو ، وجدنا أن ما نقل إلينا عنه لا يخرج فى جوهره عما روى عمن تقدموه ، فسيبويه ينقل عنه أنه أجاز البيت القائل [٦] :

فإياك إياك المـراءَ فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وكان الأصل وجود حرف العطف ، يقول سيبويه ، كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال : اتق المراء .

ويقول سيبويه أيضاً فى [٧] باب ماجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه :

---

(١) القراءات واللهجات ص ١٢٥ ، سورة الكهف ، آية رقم : ٥٥ .
(٢) نزهة الألباء ص ٢٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .
(٣) بغية الوعاة ص ٢٨٢ . (٤) ص ٢٥ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٢٦ ، نزهة الألباء ص٢٣ ، بغية الوعاة ص٢٨٢
(٦) الكتاب جـ ١ ص ١٤١ . (٧) جـ ١ ص ٢٥٦ .

وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته ، لم يقل أبداً إلا المسكينَ ، يحمله على الفعــل . وإن قال : ضرباني ، قال : المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل . وكذلك مررت به المسكينِ ، يحمل الرفع ، على الرفع والجر على الجر ، والنصب على النصب ، ويزعم أن الرفع الذى فسرنا خطأ وهو قول الخليل وابن أبى إسحق .

فالخليل وابن إبى اسحق يجوزان أن يكون الاسم مرفوعاً والتقدير : المسكين هو ، ولا يرى ذلك يونس .

وينقل عنه أيضا فى (١) — باب تسمية المؤنث : المسمى باسم مذكر كزيد وعمرو لا يجوز صرفه ، ويرى سيبويه أن ذلك هو القياس ، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن الأصل تسمية المذكر بالمذكر .

وينقل عن عيسى بن عمر أنه كان يصرف امرأة اسمها عمرو لأنه على أخف الأبنية .

وفى باب ما تمال فيه الألفات ينقل عنه أنه سمع كثير عزة يقول[2] :

صار بمكان كذا وكذا ، أى بالإمالة .

وتروى لنا كتب الأخبار والطبقات أن عبد الله بن أبى إسحق قد تعقب الفرزدق وخطأه [3] ، فقد سمعه ينشد :

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مُسْحَتا أو مُجَلَّفُ

فقال له :

على أى شىء ترفع أو مجلف ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك .

فقد كان عبد الله يرى أنه معطوف على منصوب فكان يجب نصبه ، وإن كان قد خالفه فى ذلك أبو عمرو بن العلاء على تقدير فعل ، أى لم يبق سواه .

---

(١) جـ٢ ص ٢٣ .

(٢) جـ ٢ ص ٢٦١ .

(٣) نزهة الألباء ص ٢٤ — ٢٥ .

ويسمع ابن أبي إسحق الفرزدق أيضا يمدح يزيد بن عبد الملك ويقول :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تُزْجَى مخهَّا رير

فيقول : له أسأت إنما هى مخهارير ُ وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع . فلما ألحوا على الفرزدق ، قال :

على زواحف نزجيها محاسير

وقد رأى يونس أن ما قاله الفرزدق جائز حسن (١) .

ولما رأى الفرزدق هذا التتبع منه ثارت نفسه ، فقال يهجوه :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

ولكن ابن أبي إسحق لا يعنيه هذا قدر عنايته بضبط اللغة فيقول : لقد لحنت فى هذا أيضا ، وكان ينبغى أن تقول : مولى موالٍ .

وفى المجالس المذكورة للعلماء(٢) : أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحق فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده . فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت فعولين . فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت . فلما قام الفرزدق سئل ابن أبي إسحق عما يقصد ، فقال : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما تفعلان بالألباب ماتفعل الخمر .

ولقد كانت له كما كانت لمن سبقه مشاركة فى القراءة ، فكان يقرأ (٣) « ياليتنا نرد ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين (٤) » بالنصب . كما كان يقرأ

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، ٢٧ .
(٢) ص ٣٢ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٤٨ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧ .
(٤) سورة الأنعام ، آية رقم : ٢٧ .

« الزانيةَ والزانى (١) » « والسارقَ والسارقَةَ (٢) » . بالنصب ، وهو خلاف ما قرأ به القراء .

هذا جل مايروى لنا عما قاله ابن أبى إسحق فى النحو ، وهو لا يخرج فى جوهره كما قلنا عما كان يفعله سابقوه ، فمشاركته فى القراءة أمر طبيعي سبق إليه أساتذته وأساتذتهم ، ومآخذه التى أخذها على الفرزدق أخذها غيره على من رأى فيهم مخالفة لما يعرف من اللغة والأساليب .

ولكن الظاهرة التى تبدو جديدة فيما نقل إلينا من أخبار عبد الله هى أنه لم يكن عنده مايمنعه من أن يخطىء العرب الذين عرفوا بفصاحتهم ، ونصاعة أسلوبهم كالفرزدق ، الذى كان من الطبقة التى اتجه أكثر الباحثين فى النحو واللغة إلى الأخذ عنها ، إلا أن عبدالله كان لايرى عصمته من الخطأ ، لأنه كان يعتقد ، كما نقل عنه وعن عيسى بن عمر ، أن العرب يجوز عليهم أن يخطئوا ، بل لقد رمتهما بعض الكتب بأنهما كانا يطعنان على العرب (٣) ولعل المقصود بهـــذا هو عدم تسليمهما بكل مايقول العرب كما يسلم غيرهما ، فسنرى أن عيسى بن عمر كان يأخذ على النابغة قوله :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة   من الرقش فى أنيابها السم ناقع

ويقول : وجهه أن يكون : السم ناقعـــاً .

ويبدو أن النابغة كانت له سابقة فيما يشبه هـــذا ، فقد عيب عليه فى داليته المشهورة :

من آل مية رائح أو مغتدى   عجلان ذا زاد وغير مزود

---

(١) سورة النور ، آية رقم : ٢ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ٣٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣ .

قوله :

زعم البَوارحُ أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ

فلما لم يفهمه أتى له بمغنية فغنته الأبيات ومدت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

وبذاك خـــبرنا الغراب الأسودُ

ومطلت واو الوصل ، فلما أحسه عرفه واعتذر منه ، وغيره فيما يقال إلى :

وبذاك تنعـــاب الغراب الأسودِ

وقال(١) : دخلت يثرب وفى شعرى صنعة ، ثم خرجت منها ، وأنا أشعر العرب .

وهناك ظاهرة أخرى أتت تبعا لما كان يأخذه عبد الله على الفرزدق من مآخذ ، فقد رأينا أن أبا عمرو بن العلاء لم يوافق ابن أبي إسحق فيما ذهب إليه من أن ما قاله الفرزدق خطأ ، وإنما يلتمس له وجها يصوبه ، وأن يونس كذلك قد وجد أن بيت الفرزدق صحيح مقبول ، وأن لا وجه لتخطيئه ، حقيقة كان هذان الإمامان متأخرين عنه ولكنا نستطيع مع ذلك أن نلمس فى يسر أن مسائل النحو لم يعد متفقا عليها ، وأن وجه الصواب فيها لم يعد مجمعا عليه ، وإنما بدأت الآراء تظهر ، وبدأت المسائل تفرع ، وبدأت الأساليب يتجه فيها اتجاهات مختلفة ، ولا بد أن يستتبع ذلك كما سنرى حجاجا وتأويلا ، واستدلالا وتعليلا ، وهكذا يسير النحو فى الطريق التى رسمت له ، حتى يصل الغاية التى قدر له أن يبلغها .

فإذا ما انتقلنا إلى عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، وأبى عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ أحسسنا أنا قد خطونا خطوة أخرى فى هذا العلم ، إذ نجد لهما آراء تمثل ما نقل عن العرب مما يعرفان ، ولكنا نبدأ نلمح ظاهرة التفسير والشرح والتعليل تخطو فى مدارجها ، وتظهر فى عالم الوجود واضحة مرعية ، فسيبويه ينقل عن عيسى فى(٢) ـ باب ما ينتصب فى التعظيم والمدح ـ : أنه سمع

(١) الخصائص جـ ١ ص ٢٤٠ . (٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٠ .

ذا الرمة ينشد[١] :

لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مستقل للنوائب والحرب
أخاها إذا كانت غضابا سما لها على كل حال من ذلول ومن صعب

وعن أبى عمرو بن العلاء فى[٢] ـ باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ـ أنه كان ينشد .

قُبِّــح من يزنى بعوف من ذوات الخُمُــر
الآكلَ والأشــلاء لا يحفل ضــوء القمر

وفى : بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل[٣] : ومثل ذلك أيضا قول الخليل وهو قول أبى عمرو : ألا رجل إما زيدا وإما عمرا ، لأنه حين قال : ألارجل ، فهو متمن شيئا يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيدا أو عمرا ، أو وفق لى زيدا أو عمرا . وإن شاء أظهره فيه .

ويقول فى[٤] ـ باب ما تجرى عليه صفة ما كان من سببه ـ بعد أن ذكر الأمثلة مثل : مررت برجلٍ مخالطٍ بدنَه داء . أو مخالطُ بدنِه داءٌ : إنما ذكرنا هذا لأن ناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين ، ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذى ليس فيه علاج يرونه نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه ، وبين ما كان علاجا يرونه نحو : الضارب والكاسر ، فيجعلون هذا رفعا على كل حال ، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، ويجرونه على الأول إذا كان غير واقع ، وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع ، وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى .

وكان لعيسى بن عمر اختيار فى القراءة على مذاهب فى العربية يميل إليه ، وإن فارق قراءة العامة ، واستنكره الناس ، فكان يقرأ[٥] « الزانيةَ والزانى » ،

(١) ديوان ذى الرمة ص ٦١٢ .
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٣ .
(٣) جـ ١ ص ١٤٤ .
(٤) جـ ١ ص ٢٢٨ .
(٥) طبقات القراء جـ ١ ص ٦١٣ .

و «السارقَ والسارقة» و «هؤلاء بناتى هو أطهرَ لكم[١]» . وقد أنكر عليه القراءة الأخيرة أبو عمرو بن العلاء[٢] .

وكان عيسى وأبو عمرو يقرآن[٣] «يا جبال أوبى معه والطيرَ[٣]» بالنصب ، ويختلفان فى التأويل ، كان عيسى يقول : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارثَ ، لما لم يمكنه ويا الحارث .

وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعا ، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطير ، كقوله على إثر ذلك «ولسليمان الريحَ[٤]» .

ويجمع الحسن بن قحطبة عند مقدمه مدينة السلام الكسائى والأصمعى وعيسى بن عمر فيسأل عيسى الكسائى فى هذه المسألة[٥] : كهمك ماأهمّك . فيقول الكسائى : يجوز كذا ، ويجوز كذا . فيقول عيسى : عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذى تأتى به كلام العرب .

ويقول أبو عمرو بن العلاء[٦] : سمعت أعرابيا يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : جاءته كتابى ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم .

وروى الأصمعى[٧] : قال عيسى بن عمر لأبى عمرو بن العلاء : أنا أفصح من معد بن عدنان ، فقال له أبو عمرو : لقد تعديت ، فكيف تنشد هذا البيت :

قد كن يخبأن الوجوه تسترا فاليوم حين بدأن للنظار

أو بدين للنظار ؟ فقال عيسى : بدأن . فقال له أبو عمرو : أخطأت ، يقال : بدا يبدو إذا ظهر ، وبدأ يبدأ إذا شرع فى الشىء ، والصواب : حين بدون

---

(١) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٦ . (٣) سورة سبا ، آية رقم : ١٠ .
(٤) سورة سبأ ، آية رقم : ١٢ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٧ ، ومعجم الأدباء ج ١٦ ص ١٥٠ .
(٦) نزهة الألباء ص ٣٧ — ٣٨ . (٧) وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٨ .

للنظار وإنما قصد أبو عمرو تغليطه ، لأنه لا يقال فى هذا الموضع بدأن ولا بدين بل بدون .

وسمع أبو عمرو بن العلاء رجلا ينشد(١) :

ومن يَغوَ لا يعـدم الغى لائما

فقال : أقومك أم أتركك تتسكع فى طمتك ؟ فقال : بل قومنى . فقال : قل : ومن يغوِ بكسر الواو ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل ، فغوى .

وقال الأصمعى(٢) : سألت الخليل بن أحمد النحوى عن قول الراجز :

حتى تحاجزن عن الذواد تحاجز الرّى ولم تكادى

لم قال : تكادى ، ولم يقل : تكدْ ؟ قال : فطحن يوما أجمع . قال : وسألت أبا عمرو بن العلاء وكأنما كان على طرف لسانه : ولم تكادى أيتها الأبل .

وفى كتاب المجالس المذكورة للعلماء ، أن أبا محمد اليزيدى قال(٣) : جاء عيسى ابن عمر إلى أبى عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال : يا أبا عمرو ، ما شىء بلغنى أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغنى أنك تجيز ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع ، قال : فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، ولا فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع .

قال اليزيدى : ثم قال لى أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى ، وتعال أنت يا خلف ، لخلف الأحمر ، اذهبا إلى أبى المهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى المنتجع التميمى ولقناه النصب فإنه لا ينصب ، قال : فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدى فإذا هو يصلى . . . . ثم قضى صلاته وانفتل إلينا فقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئنا نسألك عن شىء من كلام العرب . فقال : هاتيا . فقلت له : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ؟ فقال : أتأمرانى بالكذب على كبرة سنى ؟ فأين الجادى ؟ قال

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٠ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ . (٣) ص ٢ ، ٣ .

ابن حبيب : وحكى ابن الأعرابى : فأين بَنَّة الإبل الصادرة(١) ؟ وأين كذا ؟ وأين كذا ؟ قال اليزيدى : فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسلُ . قال : فما يصنع سودان هجر ؟ ما لهم شراب إلا هذا التمر . قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها . فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها ، فنصب . قال اليزيدى : فقلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعمل بها ، ورفعت . فقال : ليس هذا لحنى ولا لحن قومى . قال فكتبنا ما سمعنا منه . . . .

ثم أتينا المنتجع ، فأتينا رجلا يعقل ، فقال له خلف : ليس الطيب إلا المسكَ قال : فرفع . فلقناه وجهدنا به فى ذلك فلم ينصب ، وأبى إلا الرفع . قال : فأتينا أبا عمرو فأعلمناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح ، قال : فأخرج عيسى خاتمه من يده ، ثم قال : لك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس .

إن عيسى وأبا عمرو ينقلان عن العرب ماسمعاه ، وهما كذلك يتجهان فى القراءة الوجهة التى يراها كل منهما ، وأبو عمرو يردد قول الأعرابى متعجبا . جاءته كتابى وكأنه يعترض عليه ، أو يطلب منه تفسيرا ، وسرعان ما يجيبه الرجل إلى طلبته ، فالكتاب صحيفة فى المعنى ، ولذا جاز أن تلحق تاء التأنيث الفعل .

وعيسى بن عمر وأبو عمرو يتفقان على نصب الطير ، ولكنهما يتجهان وجهتين مختلفتين ، فعيسى يعطف على محل المنادى ، وأبو عمرو لا يرتضى ذلك لأنه يرى أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ، فكان يجب أن يرفع ، وإنما الوجه النصب على إضمار فعل مناسب هو سخرنا ، ويستدل لوجهة نظره بقوله تعالى عقب ذلك : « ولسليمان الريحَ » .

وعيسى يسائل الكسائى إما مستفهماً وإما مختبراً .

وأبو عمرو لا يرضيه ما سمعه من اعتداد عيسى بنفسه ، ورضاه عنها ، واعتقاده أنه أفصح عربى ، فيناقشه مناقشة المختبر بل مناقشة المغالط المضلل ، فهو يخبره

(١) الجادى : الزعفران . البنة : الريح الطيبة والمنتنة . القاموس المحيط .

بين خطأين ، ويطلب منه أن يعين الصواب من بينهما ، فلا يلبث عيسى أن يقع في الشرك فيختار أحد الوجهين ، عند ذلك ينبرى له أبو عمرو ويبين له فسادهما معاً وأن الصواب غيرهما ، وهو عند ذلك يأتى بدليله ، فمضارع بدا يبدو بمعنى ظهر يظهر ، وإذ كانت الألف أصلها الواو فيجب أن تعود عند الإسناد إلى نون النسوة .

والأصمعى يسأله عن علة ثبوت الياء فى تكادى ، فيبين له أنها ياء المخاطبة وليست حرف علة تحذف مع الجازم،وهو — وإن لم يذكر ذلك صراحة — يقدر له الفاعل ليوضح المعنى .

وعيسى يأخذ على أبى عمر رفعه المسك ، فيبين له أن الرفع والنصب جائزان ، فالرفع لغة تميم ، والنصب لغة الحجاز ، وكلاهما جائز الاستعمال .

فالنحو إذا خرج من دائرة الرواية فقط ، ولم يعد النحاة يكتفون بنقل ما يسمعون ولكنهم يحاولون أن يلتمسوا له علة أو سبباً ، ويحاولون أن يجمعوا بين اللغات المختلفة ، وأن يكون نقدهم لما يسمعون مبنياً على النظرة العامة الشاملة التى تعرف ما يقول العرب فى قبائلهم وبلادهم ، وهم يريدون أن يسبروا الغور ، وأن يستثيروا القرائح ، فيسألون بل يغالطون ، فلا بد إذاً أن يبلغ الأمر مداه ، وأن تكون الخطوة التالية أن يظهر العلم تاماً أو أقرب ما يكون إلى التمام ، قد وضعت قواعده ، وفرعت مسائله والتمست لها العلل ، واقترضت فيها الفروض ، وعرضت على العقل يتصور منها ما يكون محتملا لأن ينطق به ، سواء استعمله العرب أو لم يستعملوه ، وهنا نجد أنفسنا قد وصلنا إلى الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥هـ ، وإلى يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ .

فمحمد بن سلام ينقل عن يونس أن العرب تقول(١) : طس وطست ، فمن قال : طس . قال : طساس ، ومن قال طست : قال طسات . ويعلل تسمية اللمة بهذا الاسم بأنها ألمت بالأذنين .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٥٠ .

ويقول : قلت ليونس : إياك زيدا . تجيزها ؟ قال : أجاز بن أبي إسحق :

فإياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وفي الكتاب(١) : وتقول : مررت برجل سواءٌ درهمه ، كأنك قلت : تام درهمه . وزعم يونس أن اناساً من العرب يجرّون هذا كما يجرّون : مررت برجل خزٍّ صفّته .

وفيه(٢) : وسألت الخليل عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما . فقال : الرفع على هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس ليس مما يمدح به .

وفي(٣) — باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات : وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيد ، وأما العبدُ فذو عبد ، وأما عبدان فذو عبدين ، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجرى مجرى المصادر . . . وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ، تجرونه مجرى المصادر سواء .

وزعم يونس(٤) : أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ، كقولك : عليك . وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك ، لأنا سمعناهم يقولون حنان وبعض العرب يقول : لبِّ ، فيجريه مجرى أمس وغاقِ ، ولكن موضعه نصب ، وحواليك بمنزلة حنانيك .

وعندما يتحدث سيبويه عن حذف الفعل لكثرته في الكلام يقول(٥) : ومثل ذلك فيما زعم الخليل :

---

(١) ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٢) ج ١ ص ٢٤٧ .

(٣) ج ١ ص ١٩٤ .

(٤) ج ١ ص ١٧٦ .

(٥) ج ١ ص ١٤٤ .

إذا تغنى الحمام الورق هيجنى ... ولو تغربت عنها أمَّ عمار

قال الخليل : لما قال هيجنى عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكرة الحمام وتهييجه ، فألقى ذلك الذى قد عرف منه على أم عمار ، كأنه قال : هيجنى فذكرنى أم عمار .

ومثل ذلك أيضاً قول الخليل : وهو قول أبى عمرو : ألا رجل وإما زيدا وإما عمرا . لأنه حين قال : ألا رجل ، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيداً أو عمراً ، أو وفق لى زيداً أو عمراً ، وإن شاء أظهره فيه .

فيونس يعرض للغات العرب فى الكلمة الواحدة ، كما يعرض للجموع المختلفة ويرد كل جمع إلى مفرده ، وعندما يعرض للصفة السببية يذكر لغات العرب ، ومن السهل إذا أن يحمل كل قول على وجهه .

والخليل لا يكتفى بأن يذكر الأوجه الصحيحة ، أو يوافق عليها ، ولكنه يعللها ويذكر تقدير كل منها ، فإن شئت جعلت التوكيد لمرفوع ، وإن شئت جعلته لمنصوب ، والتقدير مختلف حسب الدواعى .

وعندما يرى يونس رأياً فى لبيك ، ويرى الخليل رأياً مخالفاً ، يبرهن عليه ويسوق له من الأمثلة ما يؤيده ، ويعمد إلى قياس لبيك على حواليك وحنانيك .

ولعل أوضح فى باب القياس ، وأدخل فى التعليل ، ما ذكره سيبويه من قوله (١) : وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هوقبلَك ، وهو بعدَك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه من قبل ، قلت : أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال :

---

(٥) جـ ١ ص ٣٠٤ .

وإن شئت كان نصباً على أعني . فقلت : أرأيت الرفع على أى شئ هو إذا قال : يا زيدُ الطويلُ ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألست قد زعمت أن هذا المرفوع فى موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته أمسِ الأحدثَ ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد فى النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم فى موضع أمس يكون مجروراً ، فلما أطرد الرفع فى كل مفرد فى النداء صار عندهم بمنزله ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته ، قلت أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيدُ أخا ورقاء إن كنت ثائراً ... فقد عرضت أحناء حق لخاصم

لأى شئ لم يجز فيه الرفع كما جاز فى الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان فى موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله فى موضع المفرد ، وهذا لحن .

٤ ـ اكتمال النحو ونضجه

فالمناقشة الدائرة بين سيبويه وأستاذه تعطينا صورة واضحة عن الحالة التى وصل إليها هذا العلم ، وعن مقدار ما بلغه من نضج ، وعن هذه النظرة العامة الشاملة التى تحيط بالعلم ، وتقف على كل صغيرة وكبيرة فيه ، والتى ينتقل فيها الأستاذ من علة يسوقها ، إلى مثل يضربه ، إلى قياس يقدمه ، إلى عقد مقارنة تبين أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين ما تنطقه العرب ، وما يوضحه الأستاذ ، وما يلتبس على التلميذ ، فالمنادى المضاف منصوب معرب ، كما أن قبل وبعد — إذا كانا مضافين — منصوبان معربان والمفرد مبنى على الضم ، كما يبنيان على الضم فى حال تجردهما من الإضافة ، وصفة المنادى المفرد يجوز فيها النصب على محل الموصوف ، أو الرفع على لفظه ، وهناك فرق بين هذا وبين أمس موصوفة ، فبناء الكسر ليس لازماً فى كل ظرف لزوم بناء المنادى المفرد على الضم ، ومن هنا لم يجز أن يراعى لفظه فتجر صفته ، فاطراد الرفع فى النداء

كاطراد الرفع بالابتداء أو بالفعل ، فكما ترفع صفة هذين ترفع صفة ذاك ، ولكن ذلك الرفع ليس جائزاً فى كل صفة، بل فى الصفة غير المضافة،أما الصفة المضافة فتأخذ حكمها لو كانت مناداة ، فكما تنصب عند النداء تنصب كذلك فى موضع الصفة .

وفى — باب ما يقدم فيه المستثنى — نجده يقول[1] : وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، وما لى إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ، ولا يكون مبدلا منه لأن الاستثناء إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة فى قولهم : فيها قائماً رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .

فنحن نلمس فهماً تاما واعياً ، وعلما ناضجاً ، وقدرة على الموازنة والاستنباط .

وإن ما ينقله الخوارزمى عن الخليل ليعطينا صورة واضحة عما وهبه الخليل من حدة فى الذهن ، وصفاء فى العقل ، وقدرة على التمييز والتقسيم يقول[2] : « وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد :

الرفع ما وقع فى أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ . والضم ما وقع فى أعجاز الكلم غير ممنون نحو : يفعلُ . والتوجيه ما وقع فى صدور الكلم نحو : عين عمر ، وقاف قثم . والحشو ما وقع فى الأوساط نحو : جيم رجل . والنجر ما وقع فى أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل : اللام من قولك : هذا البجل . والإشمام ما وقع فى صدور الكلم المنقوصة نحو : قاف قيل ، إذا أشم ضمةً . والنصب ما وقع فى أعجاز الكلم منوناً نحو : زيدا . والفتح ما وقع فى أعجاز

---

(١) جـ ١ ص ٣٧١ .

(٢) مفاتيح العلوم ص ٤٤ ، ٤٦ .

الكلم غير ممنون نحو : باءضرب . والقمر ما وقع فى صدور الكلم نحو : ضاد ضرب . والتفخيم ما وقع فى أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو . سأل . والإرسال ما وقع فى أعجازها على الألفات المهموزة نحو : ألف قرأه . والتيسير هى الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى : فأضلونا السبيلا .

والخفض ما وقع فى أعجاز الكلم منونا نحو : زيدٍ . والكسر ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون نحو : لام الجمل . والإضجاع ما وقع فى أوساط الكلم نحو باء : الإبل . والجرد ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهبِ الرجل .

والجزم ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة نحو : اضرب ، والتسكين ما وقع فى أوساط الأفعال نحو فاء : يفعل . والتوقيف ما وقع فى أعجاز الأدوات نحو : ميم نعم .

والإمالة ما وقع على الحروف التى قبل الياءات المرسلة نحو : عيسى وموسى وضدها التفخيم .

النبرة الهمزة التى تقع فى أواخر الأفعال والأسماء نحو : سبأ وملأ » .

حتى لقد نسب إليه أنه هو الذى أوصل النحو إلى هذا الوضع الذى نعرفه ، بأصوله وفروعه ، بأدلته وأقيسته ، وأنه ترك لتلميذه سيبويه أن يقوم بما لم يتجه إليه أستاذه من إخراج كتاب جامع لقواعد النحو ، محيط بمسائله ، ويعلل الأستاذ العلامة أحمد أمين ذلك(١) : بأنه كان أرقى من أن يعكف على الكتب يدونها ، فهو يخترع العلم ، ويتركه لتلاميذه يدونونه كما فعل فى معجمه — العين — وينقل عن مختصر العين للزبيدى أن الخليل : هو الذى بسط النحو ، ومد أطنابه وسبب علله ، وفتق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفا ، أو يرسم منه رسماً . . واكتفى فى ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ، ولقنه من دقائق نظره ، ونتائج فكره ، ولطائف حكمته ، فحمل سيبويه ذلك عنه

(١) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٢٩١ .

وتقلده ، وألف فيه الكتاب الذى أعجز من تقدم قبله ، كما امتنع على من تأخر بعده » .

ولقد كان ما قيل عن سيبويه وكتابه حقاً لامرية فيه، فلقد تمرس بالنحو وفهمه، وهو فى كتابه ينقل عن أستاذه الخليل ، وعن غيره من الأساتذة تارة ، كما يروى ما سمعه تارة أخرى ، ويوازن بين ما يروى وما ينقل ، فيبطل أو يضعف أو يقلل أو يخبّث وهو كذلك يسوق الأدلة ، ويلتمس العلل ، ويفرع المسائل ، ويجرى فى مسابح العقل فيقدر ما لم تنطق به العرب ، لاحتمال جريانه على الأفئدة والألسنة ، انظر إليه شارحا مفصلا ، معللا مبينا(١) : وأما الفتح والكسر والضم والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد ، وللأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجىء إلا لمعنى،فالفتح فى الأسماء قولهم:أين وكيف . . والفتح فى الأفعال التى لم تجر مجرى المضارعة قولهم:ضرب ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعَلَ ولم يسكنوا آخر فعَلَ لأن فيها بعض ما فى المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة،وتكون فى موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت ، فيكون فى معنى أن يفعل أفعل ، فهى فعل كما أن المضارع فعل ، وقد وقعت موقعها فى إن ، ووقعت موقع الأسماء فى الوصف كما يقع المضارع فى الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع التمكن ، ولا ما صير من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن » .

فأنت ترى تقسيما شاملا ، وتعليلا أو التماساً لعلة بناء الفعل الماضى على الفتح ، ذلك أن الماضى فيه بعض المشابهة للاسم لوقوعه موقعه ، فلم يسكن كالأمر وبنى على الفتح لأن الفتحة أخف الحركات .

ويعلل لمجىء ظرف ما زاد على ثلاثة أحرف ومصدره كاسم المفعول فيقول (٢) :

---

(١) جـ ١ ص ٣ ، ٤ .

(٢) جـ ٢ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول ، والمكان مفعول فيه ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ليس ذلك من كلامهم ولا مما بنوا عليه » .

وعندما يعرض للحروف الناسخة يرى أن عملها كعمل الفعل فيما بعده، ويقول (١): وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال : بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال ، وشبهت بها فى هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل عليه العشرون، ولكنه واحد بُيِّن به العدد ، فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، لأن زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهى إنّ ولكن وليت ولعل وكأن » .

فهو يرى أن هذه النواسخ تعمل عمل الفعل فتنصب ما بعدها، غير أنها لا تتصرف تصرف الأفعال ، وليس ذلك بدعا فى العمل ، فإن عشرين وما يشبهها من العقود تنصب ما بعدها حملا على الأسماء المشتقة من الأفعال ، وإن لم تتصرف تصرفها وهي لا تشبهها فى كل حال ، بل فى هذا الموضع فقط ، وهو يعقد مقارنة بين عشرين والاسم المأخوذ من الفعل ، فالمنصوب بعد كل منهما ليس صفة له فيأخذ حكمه ، ولا مضافاً إليه فيجر ، وليس بياناً أو بدلا فيأخذ حكمه ، فلم يكن إلا النصب .

وسيبويه لا يعلل ما هو موجود فعلا فقط ، ولكنه يعرض من الأساليب ما قد يظن أنه غير عربى فصيح، ويبين وجه الحق فيه، فيقول (٢): ولو قلت : مررت بعمرو

---

(١) جـ ١ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ . (٢) جـ ١ ص ٤٨ .

وزيداً ، لـكان عربياً . فكيف هذا ؟ لأنه فعل ،والمجرور فى موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها ، فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور فى موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه .

ه ـ فلسفة النحو بافتراض المسائل وتوجيهها

وسيبويه يفترض الأساليب ، ويأتى منها بما فيه بعض التعقيد ، ويبين صحته وتقديره ، صارفا النظر عن أنها مما نطقت به العرب فعلا أولا ، فيقول(١): وتقول: أىَّ مَنْ إن يأته من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمْك . وذاك أن من الثانية صلتها إن يأتنا نعطه ، فيصير بمنزلة زيد ، فكأنك قلت : أى من إن يأته زيد يعطه تأت يكرمك ، فصار إن يأته زيد يعطه صلة لمن الأولى ، فكأنك قلت : أيّهم تأت يكرمْك ... »

ولست أشك فى أن هذا الأسلوب فرضى محض ، دعا إليه الاندفاع فى التقدير وذكر الصور العقلية التى يمكن أن ترد على الذهن ، وأنه ليس من الأساليب التى استعملتها العرب فى حياتها ، وتناولت به شئونها .

وسيبويه عندما يروى عن أساتذته ، ويذكر الأساليب المختلفة التى رويت عن العرب واللغات المختلفة التى نقلت عنهم ، لا يكتفى بالرواية فحسب ، بل يتناول كل ذلك بالنقد والموازنة ، فيرجح بعضها أو يقلله ، أو يخبّثه أو ينفيه ، وينص على أن العرب لم تتكلم به ، فهو يقول فى (٢) باب ما تلحقه الهاء فى الوقف لتحرك آخر الحرف : وذلك قولك فى بنات الياء والواو التى الياء والواو فيهن لام فى حال الجزم ارمه ولم يغزه ..... وقد يقول بعض العرب : ارم فى الوقف واغز واخش ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس ، وهذه اللغة أقل اللغتين ....

وقال فى(٣) باب تحقير بنات الياء والواو اللاتى لاماتهن ياءات وواوات :...

---

(١) جـ ١ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) جـ ٢ ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٣) جـ ٢ ص ١٣٢ .

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التى هى آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فعيل ، ويجرى على الوجوه العربية ، وذلك قولك فى عطاء عُطَى وقضاء قضى ... وكذلك أحوى إلا فى قول من قال : أُسَيْوِد ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة فى أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضَع ، وأما عيسى فكان يقول : أُحَىٌّ ويصرف ، وهذا خطأ لو جاز لصرفت أصم ، لأنه أخف من أحمر ... وأما أبو عمرو فكان يقول : أُحَىٍّ ، ولو جاز لقلت فى عطاء : عُطَىٍّ ، لأنها ياء كهذه الياء ، وهى بعد ياء مكسورة ... وأما يونس فقوله : هذا أحىٌّ كما ترى ، وهو القياس والصواب » .

فهو يعرض للآراء المختلفة ، ويبين خطأ ما لا يرتضيه منها ، ويستدل على هذا الخطأ ، ويعرض للنظائر ، حتى ينتهى إلى الصواب فيقره ويثبته .

ويقول فى باب حذف الفعل(١) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : مررت برجل صالح ، إلا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد إن لا فعلا آخر غير الذى تضمر بعد إن لا فى قولك : إن لا يكن صالحا فطالح .

ويقول فى موضع آخر(٢) : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث ... وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبى عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العلمَ والعبيدَ فذو علم وذو عبيد ، وهذا قبيح لأنك لو أفردته لكان الرفع الصواب ، فخبث إذا جرى غير المصدر كالمصدر .

ويقول فى(٣) باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين : ... وكذلك كلتا وثنتان ، تقول : كَلَوِىّ وثَنَوِىّ ، وبنتان بَنَوِىّ ، وأما يونس فيقول :

(١) جـ ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . (٢) جـ ١ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .
(٣) جـ ٢ ص ٨٢ .

ثِنْتِيّ » ، وينبغى له أن يقول : هَنْتِيّ فى هَنَة ، لأنه إذا وصل فهى تاء كتاء التأنيث . وزعم الخليل أن من قال : بِنْتِى قال : هَنْتِى ومَنْتِى ، وهذا لا يقوله أحد » .

فالروايات المختلفة منها ما يوافق ما رآه قاعدة مطردة ، فهو صحيح مقبول ، ومنها ما يخالف هذه القاعدة وإلا لجاز فى غيره ما جاز فيه ، أما وذلك لم يصح فلا مجال لصحته فيما روى فوجب رفضه .

وهناك من الأساليب ما لم تتكلم به العرب ولكن جاء به النحويون قياسا حتى تكمل لهم الأوجه التى تصوروها ، وسيبويه ينص على ذلك فيقول فى(١) باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل : ... فأما علامة الثانى التى لا تقع إيا موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا ، إذا بدأ المتكلم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهونى ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم فى هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، ولكن تقول : أعطاك إياى ، وأعطاه إياى ، فهذا كلام العرب » .

بل إن سيبويه يعقد بابا يقول فيه(٢) : باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » وذلك قولك : ويحٌ له وتبٌّ وتبًّا لك، وويحا فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا : ويحٌ بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما فى غير الموضع الذى وضعته العرب ، ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب ، لأنها إذا ابتُدِئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شىء مع قبحها ، فإذا قلت : ويحٌ له ثم ألحقتها التب فإن النصب فيه أحسن ، لأن تبا إذا نصبتها فهى مستغنية عن لك ، فإنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت : وتبالك ، فأجريتها على ما أجرت العرب ،

---

(١) جـ ١ ص ٣٨٣ . (٢) جـ ١ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

وأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح ، ولا تشبهها لأن تبا تستغنى عن لك ، ولا تستغنى ويح عنها ، فإذا قلت تبا له ، وويحٌ له ، فالرفع ليس فيه كلام ، ولا يختلف النحويون فى نصب التب إذا قلت : ويح له وتبا له ، فهذا يدلك على أن النصب فى « تبا » فيما ذكرناه أحسن لأن له لم يعمل فى التب » .

فالنحو إذا قد بلغ الغاية ، وقد شارف التمام ، وقد ضرب النحويون فى مسالكه يجمعون ما يروى عن العرب ، ويفرعون عليه ، ويفترضون مالم يسمعوا ويقدرون مالم تنطق به العرب ، وإذا كانت أبواب النحو لم تأخذ وضعها النهائى الذى نعرفه الآن والذى يضم ما تشابه وائتلف من الأبواب ، فذلك راجع إلى أن التأليف فى هذا العلم كان فى بدئه ، وكان لابد أن يسير فى مدارج التطور حتى ينتهى إلى وضعه الأخير ، وإذا كانت بعض المصطلحات النحوية لم تأخذ اسمها الذى نعرفه الآن ، أو لم تكن قد حددت تحديدا واضحا دقيقا ، فذلك أيضا أمر طبعى لاغرابة فيه ، ولم يكن هناك بد من أن يكون ، وسنعرض لكل ذلك إن شاء الله .

ولكن الذى يعنينا أن العلم قد استكمل أسبابه ، وأن أسسه قد رسخت ، وقواعده قد وضحت ، وأهله قد ضربوا فى مناكبه ، فوصلوا فيه إلى الغاية منه ، وقد أفسحوا المجال لمن أتى بعدهم ينظم من مسائله ، ويجدد من شيوعه ، ويضيف إليه ما يرى أنه جدير بأن يضم إليه ، ويدلى برأيه فيما وصل إليه سابقوه ، وبالجملة يعمل فكره فيه فهما وهضما وشرحا وتوضيحا ، وتفريعا وتنقيحا .

فالمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ يفرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، ويرى ألا يطلق أحدهما على الآخر فيقول(١) : فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فبالضم نحو قولك : زيد وعبد الله . . . ، ونصبه بالفتح نحو قولك : . . . وعمرا وعبد الله وجره بالكسر نحو قولك : زيد وعمرو وعبد الله .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشىء معرباً ، فإن كان مبنيا

---

(١) المقتضب جـ١ قسم ١ ص ٤ ، ٥ .

لا يزول منَ حركة إلى حركة أخرى نحو : حيثُ وقبلُ وبعد ، قيل له : مضموم ولم يقل : مرفوع ، لأنه لا يزول عن الضم .

وأينَ وثمّ وكيفَ يقال له : مفتوح ولا يقال له : منصوب . لأنه لا يزول عن الفتح .

ونحو : هؤلاءِ وحذارِ وأمسِ مكسور ولا يقال له : مجرور . لأنه لا يزول عن الكسر .

وكذلك منْ وهلْ وبلْ يقال له : موقوف ولا يقال له : مجزوم، لأنه لا يزول عن الوقف .

فالرفع والنصب والجر والجزم للمعرب ، والضم والفتح والكسر والوقف المبنى » .

وقد رأينا أن سيبويه قد فرق بينهما قبله وأن الخليل قد سبقهما فى ذلك ، وإن خالفهما فيما ذهب إليه بعض المخالفة ، كإطلاقه الضم على آخر الفعل المعرب نحو : يفعل(١) . والكسر على ما وقع فى آخر غير المنون دون تميز بين المعرب والمبنى نحو : الجمل(٢) . والجزم على ما وقع فى آخر الأفعال من غير تفرقة بين المعرب منها والمبنى نحو : اضرب(٣) .

وعندما يتحدث عن كان وأخواتها يقول(٣): باب الفعل المتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد ، وذلك الفعل : كان وصار . . . . ولكنه بعد ذلك يقول (٤) : باب من مسائل كان وأخواتها .

وعندما يتحدث عن العَلَم يقول(٥) : فمن المعرفة الاسم الخاص نحو زيد وعمرو . فإذا عرض له بعد ذلك قال(٦) : وما كان من الأسماء علماً فهو ينعت بثلاثة أشياء . . .

---

(١) مفاتيح العلوم ص ٤٤ . (٢) مفاتيح العلوم ص ٤٥ .

(٣) المقتضب ج ٤ قسم ١ص ٤١٤ . (٤) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤٢٢ .

(٥) المقتضب ج ٤ قسم ٢ص ٥٧٠ . (٦) المقتضب ج ٤ قسم ٣ ص ٥٧٥ .

٦ — تأثر النحو بمذاهب المناطقة

غير أن ظاهرة جديدة تتضح وضوحاً تاماً فى نحو المبرد تلك هى التأثر بالمنهج الفلسفى الذى خاض فيه المتكلمون ، بعد أن ترجمت العلوم ، وعرف المنطق ، وتأثر به العلماء فى بحوثهم ، فهو يقول(١) : فأما طلحة فلو قلت فى جمعها طلحتون للزمك أن تسكون أنثته وذكرته فى حال ، وهذا هو المحال .

وعند حديثه عن الأفعال يرى أنه كان من حقها ألا تعرب حتى لا تحتاج إلى مؤثر ، ويحتاج المؤثر إلى مؤثر وهكذا ، وهذا هو التسلسل الممنوع ، يقول(٢) : كان حدها ألا يعرب منها شىء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .

وفى كتاب المجالس المذكورة للعلماء(٣) : أن محمد بن عبد الله بن طاهر جمع بين المبرد وثعلب وسألهما عن الهمزة التى يقال لها بين بين أساكنة أم متحركة ؟ فقال ثعلب : لا ساكنة ولا متحركة ، قال : ما تقول يا محمد ؟ قال : قلت : قوله : لا ساكنة قد أقر أنها متحركة ، وقوله : لا متحركة قد أقر أنها ساكنة ، فهى ساكنة لا ساكنة ، متحركة لا متحركة ، قال : فلم سميت بين بين ؟ قلت : لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين ما منه حركتها .

فالمبرد ينقض قول ثعلب لأنه يترتب عليه اجتماع الضدين ، وذلك محال ، فما يقول به محال .

والمبرد يفترض الأمثلة ، ويتعسف فى الصيغ ، فيبنى من ضرب على مثال(٤) : جعفر وقطّع وصمحمح ، وجدول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقى . . . الخ .

ويقول فى موضع آخر : فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت فماعيل

---

(١) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٣٥٠ . (٢) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .
(٣) ص ٤٧ أو مجالس أبى مسلم ص ٧١ .
(٤) المقتضب ج ١ قسم ١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

فلا يجوز إلا شواوى فاعلم ، وذاك لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفر إليها من الياء التى هى أصل ، فلما كانت ثابتة لم يجز أن يتعدى إلى غيرها . . . .

ويقول فى موضع آخر(١) : فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياءين فى حييت ونحوه ؟ فلأن الواو مخالفة للياء فى مواضعها ، ألا تراها تهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك فى الياء ، وتسقط فى يعد ومصدره إذا قلت عدة ، ولا تجد مثل ذلك فى الياء » .

فهو يفترض المثال ، ويعقد موازنة بين الواو والياء ، ثم يعلل لسؤال توقعه أو افترضه عن الفرق بين الواوى واليائى ، بأن للواو حكما يغاير الياء بدليل أنها تخالفها فى مواضع مختلفة يذكرها ويستدل بها .

ولعل أمعن فى باب افتراض الصيغ ، وأبعد عن اللسان العربى قوله (٢) : ولكنك لو قلت : مثل أوزة من أويت لقلت : إيّاة فاعلم ، وكان أصلها إيوَأة فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء لكسرة ما قبلها . . . ولو قلت من وأيت مثل عصفور لقلت — وُؤْيِىّ لأنك إذا قلت : وأيت فالواو فى موضع الفاء ، والهمزة فى موضع العين ، فلما قلت فعلول احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو زائدة تقع بين اللامين كما تقع فى مثال فعلول ، فقلت وُؤِيى ، والأصل وؤيوى فقلبت الواو ياء للياء التى بعدها ، وضممت الواو الأولى لمثال فعلول . . . »

ولا قيمة لهذا التقدير ولا داعى إليه فلم يتكلم به عربى ، ولن ينطق به أحد ولا داعى لكد الذهن فى افتراضات لا أساس لها .

والمبرد كما افترض الصيغ يفترض الأساليب كما افترضها سيبويه من قبل ، ولكنه يبالغ فيها ويغرب ، يقول فى باب مسائل أىّ فى الاستفهام(٣) : ولكن لو قلت : أىٌّ من إن يأته من إن يأتنا نعطه يأت صاحبك ، لكان الكلام جيداً ، وكانت أى

---

(١) المقتضب ج ١ قسم ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
(٢) المقتضب ج ١ قسم ٢ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
(٣) المقتضب ج ٢ قسم ٣ ص ٥٦٥ .

مرفوعة بالابتداء،وتأويل هذا : أى الذين إن يأتهم من إن يأتنا نعطه يأت صاحبك فقولك يأت جواب الجزاء الأول ، وصاحبك خبر الابتداء ، وتقرير هذا بلا صلة : أى الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ، لأن من الثانية وصلتها فى موضع زيد . »

وعند حديثه عن الموصول يفترض أسوأ من هذا ، ويعقد ما وسعه التعقيد فيقول : فإن قلت(١) : الذى التى اللذان الذين التى فى الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحباها أخته زيد ، كان جيداً بالغاً ، تجعل الذى مبتدأ ، والتى ابتداء فى صلة الذى ، واللذان ابتداء فى صلة التى ، والذين ابتداء فى صلة اللذين ، والتى ابتداء فى صلة الذين ، وقولك : فى الدار صلة التى ، وجاريتهم خبر التى والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ، لأن التى وصلتها ابتداء ، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء ، فقد تمت صلة الذين ، وقولك منطلقون إليهما خبر الذين فقد تمت صلة اللذين ، وقولك : صاحباها خبر اللذين ، فقد تمت صلة التى الأولى ، وأخته خبر التى الأولى والهاء ترجع إلى الذى ، فقد تمت صلة الذى ، وزيد خبر الذى فقد صح الكلام .

٧ — التعقيد النحوى ، وأثر ذلك فى النفور منه

وإذا كان الكلام قد صح معقداً رذلا بعد هذه التقديرات المملة ، فلن يكون مفهوماً إذا سمع لأول وهلة ، ولن يكون مقدوراً على إنشائه إلا إذا زور فى النفس وأعد ، ولما كنا فى أصل هذا العلم إنما نبحث فى اللغة العربية التى تكلمت بها العرب ، واتخذتها وسيلة للتعبير عن أفكارها ، وأداة للتفاهم فى شئون حياتها ، والتى بها نزل القرآن ، وأبلغ الرسول ما نزل إليه ، ولم يكن من المعقول أن يكون فى شىء من ذلك تعمية وتكلف ، كان من الخير ألا نثير ذلك ، وألا نبحث فيه ، ولقد كانت إثارته وبحثه ومدارسته وتقديره ، سبباً فى أن كره بعض الناس النحو ، ورغبوا عنه ، لما وجدوا فيه من تكلف وتعقيد .

---

(١) المقتضب ج ٣ قسم ٢ ص ١٢٢ .

روى أن أعرابياً(١) وقف على حلقة أبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ فظنه قد جاء يسأل عن مسألة في النحو ، فقال له : سل يا أعرابى ، فقال له على البديهة :

لست للنحو جئتكم ... لا ولا فيه أرغب
أنا مالى ولا مرىء ... أبد الدهر يضرب
خل زيداً لشأنه ... أينما شاء يذهب
واستمع قول عاشق ... قد شجاه التطرب
همه الدهر طفلة ... فهو فيها يشبب

ووقف أعرابى على مجلس الأخفش المتوفى سنة ٢١٥ هـ فسمع كلامهم فى النحو فحار وعجب ، واستطرق ووسوس ، فقال له الأخفش (٢) : ما تسمع يا أخا العرب ؟

قال : أراكم تتكلمون فى كلامنا بما ليس فيه،فأنشد الأخفش لبعض العرب :

ماذا لقيت من المستعربين ومن ... تأسيس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
إن قلت قافية فيما يكون لها ... معنى يخالف ما قاسوا وما صنعوا
قالوا لحنت وهذا الحرف منخفض ... وذاك نصب وهـذا ليس يرتفع
وحرشوا بين عبد الله واجتهدوا ... وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وآخرين على إعرابهم طبعوا

وقيل : إن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد نظر فى النحو ، فلما أحدث التصريف أنكره قائلا(٣) :

---

(١) نزهة الألباء ص ١٧٨ .

(٢) لم يذكر فى إنباء الرواة قائل الأبيات . وفى الخصائص ج ١ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ الأبيات لعمار الكلبى ، وفى معجم الأدباء ج ١٢ ص ١٠٣ عمرو بدل عمار ، وسببها أنه عيب عليه بيت من الشعر ، مع خلاف فى بعض الأبيات .

(٣) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٨٨ ، بغية الوعاة ص ٢٩٣ .

قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمنى من التعجم فى تلك الجراثيم

وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ بن مسلم الهراء المتوفى سنة ١٨٧ هـ فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من تؤزهم أزا ، يا فاعل افعل ؟ وصلها بيا فاعل افعل من إذا المؤودة سئلت . فأجاب الرجل معاذا ، فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه فقام عنهم ، وأنشأ الأبيات السابقة ، يقال(١) : يا آز أز ويا وائد إد .

وهذا بعض من كل مما ذكرنا من تصريف ضرب على مثال جعفر وقطّع ..الخ مما هو غير مستعمل .

غير أن هذه الفروض التى كان يفترضها المبرد ، لا تغض من شأنه ، لأنا إذا ضقنا بها الآن ، وإذا كان قد ضاق بها أو بمثلها بعض المتقدمين ، فإنها تدل على قدم راسخة فى العلم ، وعلى فهم تام له ، وتمرس طويل به ، فهو الذى يسأله محمد بن عبد الله بن طاهر (٢) ، معجباً به ، متعجباً منه ، مفضلا له ولأصحابه البصريين على ثعلب وإخوانه لما رآه من علمه وسعة أفقه : كيف قرنتم إلى هؤلاء ؟ فيقول : كما قرن معاوية إلى على . فيقول ابن طاهر : نعم العلم علمكم إلا أنك لا تجعل لأحد فضيلة . قال : قلت : لا أتقلد مقالة متى لزمتنى حجة . أنا كما قال الشاعر :

أظل من حبها فى بيت جارتها من فاته العين لم يستبعد الأثرا

لربما روّأت فى الحرف سنة لتصح لى حقيقته . فضمه ابن طاهر إلى نفسه ، وضم ثعلبا إلى ولده .

وقال فيه الزجاج(٣) : لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره ، وكنت أقرأ على

---

(١) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٣ .
(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٧ ، أو مجالس أبى مسلم ص ٧١ .
(٣) نزهة الألباء ص ٢٩٠ . معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٧ ، ١١٨ .

أبى العباس ثعلب ، نعزمت على إعناته ، فلما فاتحته ألجمنى بالحجة ، وطالبنى بالعلة ، وألزمنى إلزامات لم أهتد إليها ، فتيقنت فضله واسترجحت عقله ، وأخذت فى ملازمته . »

إننا لا نستطيع بعد كل هذا أن ننكر أن هذه العبقريات الممتازة ، وهذه العقول الناضجة ، وذلك التفرغ الكامل للدرس والبحث والتعمق ، كل ذلك كان له الفضل الأول فى أن غادر هؤلاء الأعلام هذا العلم تاماً مكتملا ، لم يحوج من بعدهم إلى أكثر من محاولة تبسيطه وتوضيحه ، وتيسيره وتقريبه ، لا لتقصير من السابقين الأولين وإنما لبعدنا نحن عن مواطن اللغة ، وعن عصر ازدهارها ، وامتلاء حياتنا بما لا يدع مجالا لهذا البحث العميق ، وذلك التفرغ المطلق ، وتلك الرياضة الذهنية العسيرة . وقد قام بمجهود ضخم فى ذلك جلة من العلماء السابقين ، كان لهم أثرهم فى جمع الأبواب المتشابهة ، وضم الموضوعات المتقاربة ، وتنظيم عرضها ، وتيسير تناولها للدارسين . وما زلنا نحن كلما تقدم بنا الزمن ، وأسرع الوقت ، وضاق منا الجهد ، فى حاجة إلى تيسير أكثر ، وتقريب أرفق ، ولعلنا موفقون إلى شىء من ذلك إن شاء الله .

أصالة النحو العربى

١ — التشكيك فى أصالته

يعن لكثير من الباحثين فى علوم العرب وآدابهم إذا ما وصلوا إلى النحو ، أن يرجعوه فى أصله إلى أمم أخرى ، أو إلى أنحاء مختلفة ، أو على الأقل أن يشككوا فى ابتداع العرب لهذا العلم واستقلالهم بإنشائه واختراعه ، وأن يتساءلوا عن المصادر التى يمكن أن يكون العرب قد اتصلوا بها ، فأفادوا منها نهجاً وتقسيماً ، وأسماء ومصطلحات أخذوها فأطلقوها على نحوهم ، وساروا فيه سيرتهم .

وهم حينما يزعمون ذلك أو يظنونه يعترفون بأنهم لا يصدرون فى قولهم عن أصل ثابت رجعوا إليه ، أو عن دليل قاطع اعتمدوا عليه ، وإنما يجعلون عمادهم وحجتهم أنهم وجدوا فى النحو العربى مشابه مما فى نحو بعض الأمم الأخرى ، وأن التقسيم الأولى للكلمة عند العرب ، هو نفسه ، أو بفارق ضئيل ، تقسيمها عند بعض الشعوب .

وأن عدداً كبيراً ممن قاموا على النحو العربى وبرعوا فيه واحتلوا من النحاة مكان الصدارة ، إنما كانوا من عناصر غير عربية يغلب على الظن أنها أفادت من لغاتها فى وضع النحو الجديد وتقسيمه وتبويبه .

وأن العناية بالنحو والاشتغال به كان بالعراق موطن هذه الأمم ومقر حضارتها ، ومركز النهضة الثقافية ، ومزدهر الترجمة والتأليف .

ومن ثم ظهر هذا العلم مكتملا ناضجاً فجأة أو فيما يشبه الفجأة فى كتاب جامع هو كتاب سيبويه .

بل إن بعضهم لم يكتف بأن يشكك فى أصالة النحو فقط ، ولكنه شكك كذلك فى حركات الإعراب فأرجعها إلى بعض اللغات الأخرى التى بين

حركات إعرابها وحركات الإعراب العربية شبه ، وإن لم يكن قوياً ، فهو موجود على كل حال .

يرى ذلك الأستاذ جورجي زيدان إذ يقول[1] : ويغلب على ظننا أنهم نسجوا فى تبويبه على منوال السريان ، لأن السريان دونوا نحوهم ، وألفوا فيه الكتب فى أواسط القرن الخامس الميلاد ، وأول من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوى الملقب بمفسر الكتب المتوفى سنة ٦٤٠ م فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان فى العراق أطلعوا على آدابهم وفى جملتها النحو ، فأعجبهم ، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان . . . وأقسام الكلام فى العربية هى نفس أقسامه فى السريانية » .

ويقول بشأن الحركات[2] : وأول من رسمها أبو الأسود الدؤلى فإنه وضع نقطا تمتاز بها الكلمات ، أو تعرف بها الحركات ، ولذلك توهم بعضهم أنه وضع نقط الإعجام ، والحقيقة أنه وضع نقطا لتمييز الاسم من الفعل من الحرف . . . والأرجح أنه اقتبس ذلك من الكلدان أو السريان جيرانه فى العراق ، وكان عندهم نقط كبيرة توضع فوق الحرف ، أو تحته لتعيين لفظه ، أو تعيين الكلمة الواقع هو فيها اسم هى أم فعل أم حرف ، وكان عندهم أيضاً نقط هى حركات وضعها يعقوب الرهاوى قبيل ذلك الزمن . . . أما صور الحركات التى وصلت إلينا نعنى الضمة والفتحة والكسرة فلا نعلم واضعها ، ولا الزمن الذى وضعت فيه ، ولكن الغالب أنها وضعت فى القرون الأولى للإسلام ، كما وضعت نقط الإعجام اقتداء بالسريان ، لأن هؤلاء وضعوا الحركات لحروفهم فى القرن الثامن للميلاد نقطاً كما فعل العبرانيون . . . لكنهم لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى كما فعل السريان ، بل أخذوها من الأبجدية العربية » .

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ١ ص ٢٠٩ .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ١ ص ٢١١ ، ٢١٢ .

ويرى الأستاذ مصطفى الرافعى أن دلالات الحركات لم تكن عند العرب(١) : بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا وأرادوا ضبط قراءتهم فى الأناجيل ، فوضعوا علامات صغيرة تدل على الحركات . . . ولا يزال أثر هذه الطريقة فى المصاحف المخطوطة فى القرن الثانى للهجرة » .

ويرى الأستاذ أحمد أمين(٢) : أن تأثير اليونان والسريان فى العصر الأول فى النحو ضئيل ولما نقلت الفلسفة تأثر النحو بذلك فى قواعده وعلله » .

هذه هى خلاصة آراء الذين يميلون إلى الربط بين وضع النحو العربى ، وبين غيره من نحو السريان أو الكلدان أو اليونان ، وتلك مباعث شكوكهم ، ومحركات ظنونهم ، وهى فيما أعتقد لم تكن جديرة بأن تثير شكا أو تزعزع يقينا ، فالصلة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية صلة وثيقة قوية نلمسها واضحة جلية بين اللغات الثلاث العربية والسريانية والعبرية أو بين العربية وواحدة منهما فى :

١ — تقسيم الكلمة فيهن إلى اسم وفعل وحرف(٣) .

٢ — تقسيم الاسم فيهن إلى مذكر ومؤنث(٤) .

٣ — الضمير فيهن ينقسم إلى منفصل ومتصل(٥) .

٤ — الضمير فى العربية والسريانية والعبرية مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب(٦) .

٥ — الموصول فى العربية والسريانية لا بد له من صلة تردفه ، ومن ضمير يعود إليه ، وتسمى الجملة صلة(٧) .

٦ — من أصناف الاسم فيهن المعرفة والنكرة(٨) .

---

(١) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٠٥ . (٢) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٣) الأحكام فى صرف السريانية ونحوها وشعرها ص ١ ، القواعد النحوية ص ٢٤٦ .

(٤) الأحكام ص ٢ ، القواعد النحوية ص ٢٤٥ .

(٥) الأحكام ص ١٥ ، القواعد النحوية ص ٢٤٥ .

(٦) الأحكام ص ١٥ . (٧) الأحكام ص ١٩ .

(٨) الأحكام ص ٢٦ ، القواعد النحوية ص ٢٤٦ .

٧ — المعارف فى العربية والسريانية : الأعلام ، والضمائر ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، والمضاف إلى أحد هذه المعارف . والنكرة ما شاع فى أمته(١) .

٨ — الفعل فيهن ما دل على اقتران حدث بزمان ، ومن أصنافه الماضى والمضارع والأمر(٢) .

٩ — من أصناف الفعل فى العربية والسريانية : غير المتعدى ، والمتعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى اثنين(٣) .

١٠ — الحرف فى العربية والسريانية ما دل على معنى فى غيره ، ومن ثم وجب أن يصحب الاسم أو الفعل فى الدلالة على معنى ، ومن أصناف الحروف حروف العطف ، والعطف على نوعين عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ، والواو من حروف العطف لمطلق الجمع بين المتعاطفين(٤) .

١١ — من الحروف العربية والسريانية حروف العلة ، وهى الألف والواو والياء ، وحرف العلة إن كان ساكناً سمى حرف لين ، وإن كان بعد حركة سمى حرف مد(٥) .

هذه جملة من أوجه الشبه بين اللغات الثلاث ، وهناك أوجه شبه أخرى غير هذه ، وليس العجيب أن يكون بين هذه اللغات مثل هذا التشابه ، فتشعبها عن أصل واحد قديم ، وانتماؤها إلى جد أعلى ، جدير بأن يوثق الروابط بينها ، وأن ينوع من أوجه تشابهها ، ولكنه ليس جديراً مطلقاً أن يبعث الشك فى اعتماد أحداها على الأخرى أو فى عراقة إحداها وحداثة الأخرى ، ليس جديراً بأن يبعث ذلك لأن هذه الأعراض مع وجود هذه الروابط ، لا يسأل عن وجودها لم وجدت ؟ ، وإنما يسأل عن انتفائها — إذا انتفت — لم انتفت ؟

وإذا كان يعقوب الرهاوى أول من باشر وضع هذه القواعد للسريانيين ،

(١) الأحكام ص ٢٦ .
(٢) الأحكام ص ٣٣ ، القواعد النحوية ص ٢٤٦ .
(٣) الأحكام ص ٣٦ .
(٤) الأحكام ص ٥٢ .
(٥) الأحكام ص ٦٠ .

وقد ذكر الأستاذ جورجى زيدان أنه توفى سنـة ٦٤٠ م أى فى منتصف القرن السابع الميلادى فقد ذكر الأستاذ عبد الحميد حسن نقلا عن اللمعة الشهية أنه توفى سنة ٧٠٨ م أى فى أوائل القرن الثامن ، كما ذكر ذلك أيضا دى بور(١) ، والأستاذ أحمد أمين(٢) .

وقبل هذا التاريخ كان قد توفى أبو الأسود الدؤلى الذى كان أول المؤسسين لهذا العلم .

ولست أدرى — إذا كانا قد تعاصرا — لم يجعل أبو الأسود هو الذى أخذ عن يعقوب ، ولا نقدر العكس ؟ ولم يكون أحدهما لا محالة قد أخذ عن الآخر ؟ وإذا كان لابد أن يأخذ تال عن مقدم ، فممن أخذ المتقدم ؟ أخشى أن يئول بنا الأمر إلى التسلسل العقيم .

٢ — (١) تفنيد حجج المشككين

أما شبهة انبعاث النحو فى أرض العراق ، وتصدر العناصر غير العربية لدراسته وحمل عبئه ، فأعتقد أنها شبهة ضعيفة واهية ، ذلك لأن الحاجة الداعية إلى إيجاد هذا العلم إنما كانت فساد الألسنة باختلاط العرب بالعجم ، والطبعى أن يفشو الفساد ، وأن تعم البلوى فى الأماكن التى يكثر فيها هؤلاء الأعاجم ، ويشتد اختلاطهم بالعرب ويخشى على اللغة منهم ، ويحتاج إلى القواعد لحفظها وتعليمهم ، وأقرب البلاد العربية لهم ما كان على حدودهم ، فهم جديرون أن يردوها أكثر من غيرها ، والعرب وعلى رأسهم على بن أبى طالب جديرون بأن يثوروا للغتهم ، ويهبوا لحمايتها ، ويغذوا السير ويشحذوا الهمم ليواجهوا ما يوشك أن يحل بلغتهم من فساد ، ويقضى على ما تتميز به من نصاعة ونقاء ، فاستيطان النحو فى تلك البقاع إذا استيطان معقول ، ونموه وزكاؤه فيها طبعى لا غبار عليه ، ولا شية فيه .

---

(١) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٢١ .

(٢) فجر الإسلام ص ١٦٢ .

أما هؤلاء الأعاجم الذين أقبلوا على النحو فدرسوه وبرعوا فيه ،فأمرهم أهون من ذلك بكثير ، إنهم اعتنقوا هذا الدين الجديد ، وهم فى حاجة إلى أن يتفهموه ويتذوقوا تعاليمه وأدبه ، ولن يكون ذلك إلا إذا استحكمت لهم أداة التذوق والفهم ولا طريق لهم سوى أن يدرسوا قواعد هذه اللغة ، وأن يحكموا أمرها ، قبل أن يتهيأ لهم مايريدون . وحادثة سيبويه ، ولحنه أمام أستاذه حماد بن سلمة ، وطلبه علماً لا يلحن فيه ، خير شاهد على ذلك ، فهم حراص على معرفة أسرار هذه اللغة ، والأداة إلى ذلك ميسورة ، والرغبة ملحة ، والنية صادقة ، فقد تهيأت إذا وسائل الفوق ، وذللت سبل النجاح .

ثم هم فوق ذلك يريدون أن ينالوا فى هذه الدولة منالا ، وأن يحققوا غرضاً ، وأن يملئوا صدراً ، وعجمتهم لا تسعفهم ، وأصلهم لا يشفع لهم ، وقد رأوا من الأمويين ماأعنتهم وأرهقهم ، فليستعينوا إذاً على تحقيق أهدافهم ، بما يميزهم عن غيرهم ، وكأنهم قد أحسوا أن هذه الدولة الناشئة الطامحة ، لا تلبث وقد استتب أمرها ، وامتد ظلها واستقرت أوضاعها ، أن تلتفت إلى العلم ، فتنهل من موارده، وتكرع من ينابعه وتستمين به على تأثيل ملك ، وتوطيد حكم ، فولوا وجوههم شطره ، وبذلوا همتهم نحوه ، فكان لهم من ذلك نصيب كبير .

(ب) رأى بعض المؤرخين

هذا إلى أن بعض المؤرخين قد نفوا أن يكون العرب قد أفادوا من السريان أو اقتفوا أثرهم ، بل أثبتوا أن العرب كانوا أصحاب فضل فيما وصـــل إليه النحو السريانى . وإن كان هذا النحو فى رأيهم لم يفد من صنيع العرب الفائدة المرجوة ذلك لأن علماءهم لم تكن لهم خبرة كافية بأحوال لسانهم السريانى القديم ، فقد جاء فى اللمعة الشهية(١) « ولكن الذى حاز قصب السبق فى هذا الفن على جميع النحاة السريانيين الذين ظهروا قبله وبعده هو غريغورس بن العبرى المعروف بأبى الفرج

---

(١) القواعد النحوية ص ٢٤٩ .

الذى اشتهر فى القرن الثالث عشر ، وله مصنفات شتى فى نحو السريانية ، إلا أن ابن العبري مع كل فضله يعاب من وجه ، بأنه فى أنواع شتى من قواعد السريانية لم يدرك الأساس المبنية هى عليه... ولم يكن له خبرة كافية بأحوال اللسان السريانى القديم .... وفى ذلك فاق النحاة اليهود على السريانيين ، فإنهم بنوا كل قواعد نحو اللغة العبرية على القواعد التى وضعها النحاة العرب ، والتى تناسب اللغات السامية مناسبة تامة ، وفى ذلك فضل عظيم للنحاة العرب . . . نعم إن ابن العبرى اقتدى فى لغته النحوية بنحاة العرب ، ولكن فى أبواب من النحو فقط... وكان من حقه أن يقتدى بنحاة العرب فى أبواب التصريف .... » .

أما هؤلاء السادة المؤرخون الذين وجدوا مشابهة قليلة بين النحو العربى والمنطق اليونانى ، والذين راعهم أن يجدوا العرب قد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، كما قسم فلاسفة اليونان الكلام إلى اسم وفعل ورباط ، والذين وجدوا فى النحو العربى من الأصول والمصطلحات ما يقارب أو يماثل شبيهتها فى المنطق اليونانى ، فاتجهوا إلى أن العرب قد تأثروا باليونان فى نحوهم ، إن لم يكونوا قد نقلوا أصوله عنهم ، فهم فيما يبدو لى إما واهمون فيما ذهبوا إليه ، أو فاقدوا الثقة بكل ماهو عربى . فلا شك فى أن العرب تأثروا بالمنطق اليونانى، والفلسفة اليونانية تأثروا بهما لا فى أصول النحو وأسسه ، فإن هذه الأصول والأسس كانت قد وضعت لبناتها ، وأقيم هيكلها وبدت سماتها قبل أن ينقل المنطق اليونانى إلى العرب ، وقبل أن تزدهر حركة الترجمة وينشط الناس للبحث فى علوم الأجانب وثقافاتهم ، إذ كان بدء هذه الترجمة على يد عبدالله بن المقفع[1] ، الذى كان معاصرا للخليل بن أحمد ، والذى يقول عنه دى بور[2] إنه أخذ : « بنصيب كبير فى هذه الحركة — حركة نقل كتب اليونان فى الطبيعة والطب والمنطق إلى اللسان العربى — . . . ولم يخلص إلينا شىء مما ترجمه فى الفلسفة » .

---

(١) ضحى الإسلام ج ٣ ص ١٠ .   (٢) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٢٩ .

ويقول (١) : وابن المقفع الذى كان فى أول الأمر صديقاً للخليل بن أحمد يسر للعرب الاطلاع على كل ما كان فى اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية »

ويقول الأستاذ أحمد أمين (٢) :وقد نشأ الاعتزال كما رأيت فى البصرة وسرعان ما انتشر فى العراق ، وفى العصر العباسى تكونت للاعتزال مدرستان كبيرتان : مدرسة البصرة ومدرسة بغداد . . . . وكان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها بصبغة إسلامية ، والاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم ، وكان من أشهر من استخدم الفلسفة فى ذلك أبو الهذيل العلاف والنظام والجاحظ والحق أن المعتزلة هم الذين خلقوا الكلام فى الإسلام ، وأنهم أول من تسلح من المسلمين بسلاح خصومهم فى الدين .

ذلك أنه فى أوائل القرن الثانى للهجرة ظهر أثر من دخل فى الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس والدهرية . . . وكانت هذه الأديان التى ذكرناها قد سلحت من قبل بالفلسفة اليونانية والمنطق اليونانى » .

والنحو كان قد نشأ قبل ذلك بعشرات السنين ، بل كانت قد ألفت فيه كتب(٣) وإن كانت لم تصلنا فليس ذلك دليلا على عدم وجودها ، بل لقد قيل : إن كتاب سيبويه إنما كان فى أصله أحد هذه الكتب ، ثم إن سيبويه أخذه(٤) وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه .

ولكنهم تأثروا بهما فى تنظيم النحو وتهذيبه ، وفى بعض مصطلحاته وأساليبه، وفى طرق الحجاج والمناقشة فيه ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق ، وهناك فرق بيِّن بين نقل النحو عنهم ، أو تقليدهم والتأسى بهم فى إبداعه وإنشائه ، وبين الإفادة من هذا المنطق فى طريقة البحث فيه ، والاستدلال عليه ، وفى استعارة بعض مصطلحاته أو السير على نهجه وأسلوبه . كالفرق الواضح بين أن أسلب المادة الأولية وأتخذ

---

(١) المصدر السابق ص ٤٥ .
(٢) فجر الإسلام جـ ١ ص ٢٦٧ .
(٣) الجامع والإكمال لعيسى بن عمر كما سيأتى .
(٤) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٩٧ .

منها ما أستفيد منه ، وبين أن أحور فى المادة التى عنـدى حتى تأخذ وضعاً رأيته فأغرانى ، أو عالجته فأفادنى ، اللهم إلا أن تكون هذه الأسماء المشتركة ، وقفاً على قوم دون قوم ، أو خاصة بجماعة دون أخرى ، وليس ذلك من الحق فى شىء ، فاللغة كما يقولون ، إما توقيف أو توفيق . فإن كانت الأول فالرأى فيها واضح ، والنزاع فى غير منازع ، وإن كانت الثانى فليس عجيباً أن يهدى الله فردين أو أمتين إلى شىء واحد ، وبخاصة عند توافر الدواعى وخلوص الرغبة ، ولن تتوافر الدواعى وتلح الحاجة ولن تخلص النية وتبذل الهمة ، فى مثل ما كان من أمر النحو ، وما دعا إليه ، وما بذل فى سبيله .

وإذا كانت الفلسفة اليونانية والمنطق اليونانى قد دعا إليهما نهضة شاملة ، وحضارة عريقة ، فإن النحو العربى قد دعا إليه دين جديد ناشىء ، وعقيدة قوية ثابتة ، ونهضة عامة شاملة ، دقت بشائرها ، وانبلج ضوؤها ، وامتد على الآفاق ظلها ، فهى جديرة بأن تحرك العقول ، وتثير العبقريات ، وتصل من النتائج إلى ماوصلت إليه اللغة العربية وآدابها من نضج وازدهار .

أو إلا أن نكون قد فقدنا الثقة فيهم ، وقطعنا الأمل منهم ، ورأيناهم أعجز من أن يستقلوا بعمل ، أو أن يهتدوا إلى رشاد .

ولـكن الشواهد لاتؤيد ذلك ولا تزكيه ، لقد أبدع الخليل بن أحمد علما كاملا لم ينقض عليه ، ولم ينازعه فيه أحد ، ذلك هو علم العروض . ووضع كذلك فـكرة المعجمات اللغوية ونفذها بتأليفه كتاب العين ، وكل من جاء بعده إنما يسير على منواله ، وينهج سبيله ، ولم يحاول أحد أن ينفى عن الخليل فـكرته ، أو يسلبه عبقريته ، بل كان كل الطعن الذى وجه إلى كتاب العين ، وكانت كل البواعث التى دعت بعض المؤرخين إلى أن ينفوا نسبته إلى الخليل ، أن فيه من الأخطاء ما يجل قدر الخليل عنه ، ومالا يمكن أن تزل قدمه فيه ، فالخليل أرفع قدراً فى نظر هؤلاء ، وأغزر علما وأصفى ذهناً من أن تصدر عنه هذه الهنوات التى أخذوها على الـكتاب ، أما الفـكرة والأساس ، فلم ينازع فيهما إنسان ، ولم ينفهما عن الخليل مؤرخ .

ولقد كانت فكرة المعجمات ، كما كانت فكرة العروض ، فكرة مفاجئة عاجلة، فكر فيها الخليل ثم أخرجها إلى الوجـــود حية نابضة كاملة ، إلا من بعض ظلال وألوان . أما فكرة النحو، فهى فكرة قديمة ترجع إلى منتصف القرن الأول للهجرة، وأما قواعده فقد أخذت تنمو وتتطور ، وتقوى وتشتد، إلى أن أصبحت غرساً يانعاً، وشجراً باسقاً فى أواخر النصف الثانى من القرن الثانى للهجرة ، فإذا كانت قد استغرقت هذا الزمن الطويل ، من أبى الأسود المتوفى سنة ٦٩ هـ إلى سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ مع شدة الحاجة إليها ، وإخلاص الرغبة فيها ، واتجاه الهمم نحوها ، أيصح أن يقال بعد ذلك : إنها طفرة ليس من المعقول أن ينهض العرب بها وحدهم ، ونهضة لابد أن يكونوا قد نقلوها عن غيرهم ؟

جـ — رأى بعض المستشرقين

لقد اعترف ليتمان بأن العرب قد أبدعوا علم النحو ابتداء (١): وأنه لا يوجد فى كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن كما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان فى بلاد العراق ، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو ، وهو النحو الذى كتبه أرسطاليس الفيلسوف ، وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف .... أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ماترجمت ولا نقلت . »

ويقول دى بور(٢) : وبرغم هذا كله احتفظ علم النحو العربى بخصائص له ليس هذا مجال الإفاضة فيها ، وهو — على أى حال — أثر رائع من آثار العقل العربى بما له من دقة فى الملاحظة ، ومن نشاط فى جمع ما تفرق ، ويحق للعرب أن يفخروا به ..... »

بل إنه يكاد ينفى تأثر النحو بالمذاهب الفلسفية إذ يقول (٢) : فلم يكن العرب يحبون أن تعكر عليهم الآراء الفلسفية العامة صفاء اللذة التى يجدونها فى دقائق لغتهم، وكم نفر أساتذة اللغة المتشددون من صيغ لغوية أتى بها مترجمو الكتب الأجنبية . »

---

(١) ضحى الإسلام جـ ٢ ص ٢٩٤ . (٢) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٤٦ .

على الرغم من أنه صرح قبل ذلك(١) : بأن منطق أرسطو قد أثر فى علوم اللسان . »

وجوتولد فايل يقول(٢) : حفظت لنا الرواية العربية فى مجموعات مختلفة من كتب التراجم وصفا لمسلك نمو هذا العلم الذى هو أجدر العلوم أن يعد عربيا محضاً ، ولما كان العلماء الأوربيون قد أخذوا بهذه الرواية ، واعترف بها أيضاً فلوجل فى تصويره أوائل النحو العربى ، على أنها رواية تاريخية دون أثارة من النقد تماما على وجه التقريب ، ومن ثم أخذت طريقها إلى كتب تاريخ الأدب الحديثة ، فقد كان لزاماً أن تضع لنا هذه الرواية أيضاً نقطة البدء فى بحثنا هذا ، تذكر الرواية العربية قاضى البصرة أبا الأسود الدؤلى المتوفى سنة ٦٧ هـ على أنه أول عالم بالنحو ، وأن علياً هو الذى وجهه إلى هذه الدراسة ، ثم بنى وأكمل تلاميذه وتلاميذهم خلال بضعة أجيال طريقته وتعليمه ...... »

ويذكر بروكلمان أن علماء العرب يرددون دائما الرأى القائل(٣) : بأن النحو العربى صدر عن روح عربية خالصة ، ويضرب مثلا بما جـاء فى كتاب — الصاحبى ، لابن فارس ص ٤٤ — ويرى أنه ليس من الممكن إبداء رأى موثوق به عن مسألة اتصال علماء اللغة الأوائل بنماذج أجنبية نسجوا على منوالها ، ويذكر رأى براونلش Braumlich القائل بأن تأثير الأجانب فى علم اللغة العربى — النحو العربى — لم يحدث إلا ابتداء من سيبويه الفارسى فى حين أن أستاذه الخليل كان عربياً خالص العروبة » .

ولعل هذا يؤيد ما اتجهنا إليه من أن تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية فى النحو لم يكن تأثير بناء وتكوين ، وإنما كان تأثير تهذيب وتنظيم ، لأن سيبويه أدرك النحو ثابت الأسس ، واضح المعالم ، متميز السمات ، وكانت(٤) : عامة الحكاية فى

---

(١) المصدر السابق ص ٤٥ .
(٢) مقدمة الإنصاف ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار ص ٣ .
(٣) تاريخ الآداب العربية — ملحق ج ١ ص ٨٠ ترجمة الدكتور خليل عسكر .
(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، نزهة الألباء ص ٥٥ .

كتاب سيبويه عن الخليل، كما نقل كثيراً عن غيره من أساتذته ، فلم يكن سيبويه إذا مخترع هذا العلم حتى يكون تأثير الأجانب فيه تأثيراً فى أسس النحو وأصوله .

ولعل الكلام عن وضع الحركات أهون من ذلك وأقل خطراً ، فكما نشأ النحو ساذجاً بسيطا ثم أخذ ينمو ويتطور كلما تقدم به الزمن ، وتوالت عليه العصور ، كذلك كانت رموز الحركات ساذجة بسيطة لا تعدو أن تكون نقطة توضع فوق الحرف أو بين يديه أو أسفله .

ولست أدرى ماذا كان يمكن أن يفعل إنسان ما غير أبى الأسود لم يمنح ما منحه من ذكاء وفوق ، ومن حكمة وعلم ؟ ماذا كان يمكن أن يفعل لو طلب إليه أن ينوب عنه فى وضع علامات هذه الحركات ؟ إن التاريخ يدلنا على أن هذه الحركات الساذجة استمرت على وضعها الأول فترة ثم عمل فيها الزمن عمله ، وآتتها التجربة أكلها فحورت فيها حتى أوصلتها إلى وضعها الذى هى عليه ، حركات مأخوذة من الحروف المشابهة لها ، عندما وجدت الرابطة بينهما ، بل عندما لمست هذه الرابطة والتفت إليها .

وإذا كانت الحركات برسمها الذى هى عليه الآن ، عربية خالصة(١) : لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى — كما فعل السريان — بل أخذوها من الأبجدية العربية ، فاستخدموا حروفها الصوتية لتدل على الحركات ، فلم لا تكون الحركات الأولى عربية خالصة كذلك ، وشبهة النقل فيها واهية متداعية ، ودلائل التقليد فيها ساقطة منهارة ؟

اللهم إننا لا نقول ذلك تعصباً للغة العربية ، أو تنزيهاً لها عن أن تفيد من تجارب غيرها ، فليس فى تفاعل اللغات بعضها مع بعض ، وأخذ إحداها من الأخرى ، ما يضيرها ، أو ينقص من قدرها ، فتلك طبيعة الأشياء ، وسنة الحياة ، لا يستطيع إنسان أن يستقل بنفسه ، وأن ينعزل عن المجتمع الذى يعيش فيه ، بل إن تعاون

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ١ ص ٢١٢ .

الناس وتفاعلهم ، واندماجهم وترابطهم ، مما يفيد البشرية ، ويدفعها إلى الرقى والتقدم .

ولكننا ونحن فى مجال البحث العلمى ، والسعى وراء الحقائق المجردة ، لا نرى أن تبنى أحكامنا على مجرد الحدس والتخمين ، وأن تكون دوافعنا إلى الشك ، ومراجعنا فى الحكم ، مجرد شبه وظنون ، ومحض فروض وأوهام ، وإلا انقلبت الأوضاع ، وتغيرت المعالم ، ولم يبق فى العالم ما يمكن أن يطمأن إليه ، أو يوثق فيه ، فالشبه تحركها أوهى الأسباب ، والملامح تتشابه فى كثير من الكائنات .

وإنما يجب لكى نغير واقعاً ملموسا ، وحقاً مدعى ، وملكية ثابتة ، وقرائن متدافعة متضافرة أن نجد أدلة قاطعة تقوى على معارضة هذا الملموس الواقع ، وحقائق ثابتة تزيل معالم هذا الملك الظاهر ، وحججا دامغة تثبت زيف هذا الادعاء الباطل .

عندئذ لا يكون هناك مفر من التسليم ، ولن يكون إلى المعارضة سبيل .

* * *

وبعد ، فتلك نظرة عامة ألقيناها على هذا العلم ، تتبعنا فيها نشأته ، ووقفنا على مراحل نموه ، ومررنا به فكرة عابرة ، ووليدا ضعيفا ، ويافعاً ناميا ، ثم شاباً فتيا قد تهيأت له أسباب الحياة ، وتوافرت له عناصر القوة ، فتم علما كاملا ينسب إلى تلك المدينة التى بها ولد ، وفيها درج ، وفى صدور علمائها نما وترعرع ، وعلى ومضات قرائحهم وصل غايته وبلغ مداه .

فما سمات هذه المدرسة التى حضنت النحو ناشئاً ، ورعته كبيراً ؟ وما الأصول التى قام عليها هذا المذهب النحوى ؟ وما الوسائل التى اتبعها رجال هذه المدرسة حتى أوجدوا هذا العلم ، وجمعوا مسائله ، ونظموا أبوابه ؟ وما أوجه الخلاف بينهم وبين الكوفيين — أصحاب المدرسة المنافسة ، التى اغترفت من معينهم ، ونهلت من

منبعهم ، فلما اشتد عودها نافستهم وسابقتهم — ؟ وما منشأ هذا الخلاف ؟ وأى الجانبين أقرب إلى الصواب فيما ذهب إليه؟ .

لعلنا نستطيع أن نجيب عن كل هذه الأسئلة ، أو عن بعضها ، إذا نظرنا فى هذه المسائل التى اختلفوا فيها ، وعرفنا الأساس الذى استند إليه أنصار كل من المدرستين .

الخلاف بين البصريين والكوفيين

لقد قام الخلاف عنيفاً قوياً بين البصريين والكوفيين ، ووصل إلى أن عقدت بين علماء المدرستين مناظرات عامة شهدها السادة والرؤساء ، لمعرفة أى المدرستين أصح وأيتهما أحكي لما قالته العرب ، ولم يقف الأمر عند حد العلماء المعاصرين الذين شهدوا المناظرات أو اشتركوا فيها ، ولكن الأمر امتد إلى عصور بعيدة بعد ذلك فأيد فريق مذهب البصريين ، ونحا آخر منحى الكوفيين ، وحاول ثالث أن يوفق بين الآراء المتضاربة ، وسنعرض لشىء من ذلك فيما بعد .

ولقد كانت مسائل الخلاف بين المدرستين موضع عناية الدارسين لعلم النحو ، الباحثين فى أصوله ومدارسه ، فنالت من تفكيرهم وتآليفهم قسطاً وافراً .

أولية البحث فى الخلاف بين المدرستين :

وكان من أوائل من بحث فى هذا الخلاف أبو الحسن بن كيسان(١) فقد ألف كتاب : المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون .

ومن أشهر من كتب فيه أبو البركات كمال الدين الأنبارى فى كتابه : الإنصاف فى مسائل الخلاف .

وأبو البقاء العكبرى فى كتابه : التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ثم السيوطى فى كتابه : الأشباه والنظائر .

ولعل أوفى الكتب التى بين أيدينا تناولا للموضوع ، وعرضاً لمسائله ، وتدليلا عليه ، هو كتاب : الإنصاف ، فقد استقل بالبحث فى المسائل المختلف فيها ، وتناولها بالشرح والمناقشة ، وعرض أدلة الفريقين ، ووازن بينها ، وناصر ما رآه أولى بالاتباع وأقرب إلى الصواب .

---

(١) الفهرست ص ١٢٠ ، معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٧ .

أما السيوطي فهو ـ وإن كان متأخراً عنه ـ عندما عرض لهذه المسائل عرضها عرضا موجزا ، وتناولها تناولا سريعا ، اللهم إلا فى بعض مسائل وقف عندها وساق الدليل عليها ، وناقش أدلة الفريقين فيها ، وقد سرد مسائل الخلاف سرداً سريعاً(١) ولكنه فى أثناء بحثه لمسائل النحو فى خلال كتابه كان يعرض للخلاف فيها ، وكان فى عرضه يوجز غالبا ، كما فى قوله(٢) : كان طعامَك آكلا زيدٌ ، جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين . . . . كان طعامَك زيدٌ آكلا ، جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، آكلا كان زيد طعامك ، جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين ، إلا على كلامين من قول الكسائي » .

ويقول فى موضع آخر(٣) : يجوز للشاعر صرف مالا ينصرف للضرورة ، لأنه رده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حرف فى الوزن .... ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود ما لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين « خيراً منه ، وشراً منه » وهما بوزن أفعل فى التقدير » .

ويفصل فى بعض الأحايين فيقول (٤) : اختلف فى فعل الأمر العارى من اللام وحرف المضارعة نحو : اضرب ، على مذهبين : أحدهما أنه مبنى، وعليه البصريون . الثانى : أنه معرب مجزوم بلام محذوفة ، وهو رأى الكوفيين .

قال أبو حيان : ... والخلاف فى هذه المسألة مبنى على الخلاف فى ثلاث مسائل :
الأولى : هل الإعراب أصل فى الفعل كما هو أصل فى الاسم ؟ .
الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ ...

---

(١) الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٤٧ — ١٥٢ . (٢) جـ ٢ ص ٦٠ ، ٦١ .
(٣) الأشباه جـ ٢ ص ٣٥ . (٤) الأشباه جـ ٢ ص ١٥٣ .

الثالثة : ... هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها ، مرتجـلة ليس أصلها المضارع . أو هى صيغة مغيرة وأصلها المضارع ؟ . .

كما يتجلى تفصيله فى حديثه عن الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر[١] .

وقد ذكر السيوطى أنه ذكر مسائله حسب ذكرها فى كتابى : الإنصاف والتبيين ، وذكر اثنتين ومائة مسألة .

ولـكنا نلاحظ أن السيوطى عندما ذكر هـذه المسائل ، أدمج بعض ماتشابه منها فى بعض ، كما فعل عندما عرض للام التعليل[٢] ، ولام الجحود[٣] ، فإنه ذكرهما فى مسألة واحدة ، قال[٤] : لام كى ، ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة أى عند البصريين — وقالوا : — أى الـكوفيون — باللام نفسها .

وكما فعل عند ماعرض للاسم من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة[٥] : هل هو الذال وحدها كما يقول الـكوفيون ؟ أو ليست الذال وحدها كما يقول البصريون ؟ وعند ما عرض للاسم من الضمائر[٦] : هل هو الهاء وحدها ؟ أو الهاء والواو من هو ، والهاء والياء من هى ؟ فقد ذكرهما فى مسألة واحـدة فقال[٧] : ذا والذى وهو وهى ، بكمالها الاسم — أى عند البصريين — وقالوا : — أى الـكوفيون — الذال والهاء فقط .

ولـكنه عكس الوضع عندما تحدث عن منذ فقد ذكر الخلاف فى بنيتها أبسيطة هى أم مركبة[٨] ؟ ثم ذكر الخلاف فى المرفوع بعدها[٩] ، فقد قال البصريون : إنه مبتدأ .

---

(١) الأشباه جـ ١ ص ٦ ومابعدها . (٢) الإنصاف مسالة رقم ٧٩ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ . (٤) الأشباه مسالة رقم ٨٤ جـ ٢ ص ١٥١ .
(٥) الإنصاف مسألة رقم ٩٥ . (٦) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ .
(٧) الأشباه مسألة رقم ٩٦ جـ ٢ ص ١٥١ .
(٨) الأشباه مسألة رقم ٦٢ جـ ٢ ص ١٥٠ .
(٩) الأشباة مسألة رقم ٦٣ جـ ٢ ص ١٥٠ .

وقال الكوفيون : إنه مرفوع بفعل محذوف .

وقد ذكرهما الأنبارى فى مسألة واحدة(١) .

وبعد أن سرد السيوطى المسائل المختلف فيها عقب عليها بأن ابن إياز(٢) استدرك على الأنبارى مسألتين لم يذكرهما ، أولاهما : أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال عند البصريين . وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ولكن الواقع أن هذه المسألة قد ذكرها صاحب الإنصاف فى المسألة « ٧٣ » عندما تحدث عن علة إعراب الأفعال المضارعة ، فقد ذكر أن البصريين يرون أنها أعربت لثلاثة أوجه ، الأول : أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص كالاسم .

والثانى : أنه تدخله لام الابتداء كالاسم .

والثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه .

قال(٣) : فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب . وقال : إن الكوفيين يرون أنها أعربت لأنه دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة .

وهذا الكلام — وإن لم يأخذ عنوان ابن إياز الذى ارتضاه السيوطى — صريح فى أن البصريين يرون أن الإعراب فرع فى الأفعال ، وأنه دخلها حملا لها على الاسم الذى الإعراب أصل فيه لمشابهتها إياه ، وأن الكوفيين يرون أنه أصل فيها لأن دلالتها على المعانى المختلفة ، والأوقات الطويلة مفهومة من صيغتها ، ملازمة لها .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٦ .

(٢) جاء فى بغية الوعاة ص ٢٣٢ : هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين ، كذا ساق نسبه ابن رافع فى تاريخ بغداد ، وقال : كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف ... ومن تصانيفه : قواعد المطارحة والإسعاف فى الخلاف . توفى سنة ٦٨١ هـ .

(٣) الإنصاف ص ٣١٨ .

المسألة الثانية التى استدركها هى[1] : لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة ، وجوزه الكوفيون .

وقد ذكر الأنبارى فى كتابه إحدى وعشرين ومائة مسألة ، على أن هاتين المسألتين أو على الصحيح هذه المسألة التى استدركها ابن إياز ليست هى المسألة الوحيدة التى لم يذكرها الأنبارى من مسائل الخلاف ، فهناك مسائل غيرها لم تذكر فى كتابه ، منها : اختلافهم فى موقع ما تقدم أداة الشرط مما هو شبيه بالجواب نحو[2] : أنت ظالم إن فعلت . فقد ذهب الكوفيون إلى أنه الجواب ، ووافقهم المبرد ، ويرى البصريون أنه ليس بجواب وإنما هو دليل عليه .

واختلافهم فى جواز إلغاء ظن وأخواتها إذا تقدمت على معموليها[3] ، فقد ذهب الكوفيون إلى الجواز ، ووافقهم الأخفش ، وذهب البصريون إلى المنع .

واختلافهم فى المصدر فى مثل : جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً[4] ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، ووافقهم الأخفش ، ويرى البصريون أنه حال مؤولة بالوصف أى راكضاً ومصبوراً .

وهناك مسائل أخرى غير هذه كانت موضع خلاف بين المدرستين ، ولكن الأنبارى — فيما يبدو — تناول أهم موضوعات الخلاف فبحثها ، وعالجها علاجاً شافياً . ولذلك فإننا سنجعل كتابه أساس بحثنا فى مسائل الخلاف بين المدرستين .

وإذا بحثنا فى هذه المسائل المختلف فيها أمكننا أن نضعها تحت عناوين عامة تضم المتشابه منها ، وتيسر لنا سبل دراستها ، فمن هذه المسائل ما يرجع الخلاف فيه إلى :

---

(١) الأشباه جـ ٢ ص ١٥٢ .

(٢) التصريح جـ ٢ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، الأشمونى جـ ٤ ص ١١ .

(٣) التصريح جـ ١ ص ٢٥٨ ، الأشمونى جـ ٢ ص ١٩ ، ٢٠ .

(٤) الأشمونى جـ ٢ ص ١٣٣ .

١ — الاختلاف فى العامل .

٢ — « « عمل الأداة .

٣ — « « ترتيب أجزاء الجملة .

٤ — « « « « « والعامل .

٥ — « « إعراب بعض الكلمات .

٦ — « « تقدير الإعراب .

٧ — « « معنى الأداة .

٨ — « « ضبط الكلمة .

٩ — « « علة الحكم .

١٠ — « « الصيغة .

١١ — « « بنية الكلمة .

١٢ — « « الأسلوب .

١٣ — « « نوع الكلمة .

* * *

١ — فالمسائل التى يرجع الخلاف فيها إلى اختلافهم فى العامل هى :

١ — المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالابتداء ، أو بالابتداء والمبتدأ ، أو بالمبتدأ فى رأى البصريين .

ويرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر ، الخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان[1] .

٢ — إذا تقدم الظرف على الاسم ارتفع الاسم بالابتداء عند البصريين ، ويرى الكوفيون أن الاسم يرتفع بالظرف ، ووافقهم المبرد والأخفش فى أحد قوليه[2] .

---

(١) الإنصاف مسالة رقم ٥ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٦ .

٣ — إذا وقع الاسم بعد لولا فهو مرتفع بالابتداء عند البصريين .

ويرتفع بلولا عند الكوفيين(١) .

٤ — الفعل يعمل وحده فى الفاعل والمفعول ، عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، أو الفاعل .

وقال بعضهم العامل فى الفاعل معنى الفاعلية ، وفى المفعول معنى المفعولية(٢) .

٥ — العامل فى الاسم المنصوب الذى نصب الفعل ضميره فعل مقدر عند البصريين.

والفعل الواقع على الضمير عند الكوفيين(٣) .

٦ — إعمال الفعل الثاني فى التنازع أولى عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن إعمال الأول أولى(٤) .

وقد استدل كل فريق بالنقل عن العرب والقياس ، ووجه البصريون ما استدل به الكوفيون .

٧ — الخبر مع ما الحجازية منصوب بها فى رأى البصريين .

ومنصوب بحذف حرف الخفض عند الكوفيين ، وما غير عاملة (٥) .

٨ — الخبر بعد إن وأخواتها مرفوع بها عند البصريين .

وغير مرفوع بها عند الكوفيين(٦) .

٩ — الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ينتصب بفعل مقدر ، أو باسم فاعل مقدر عند البصريين .

ويرى الكوفيون أنه ينتصب على الخلاف .

ويرى ثعلب أن الأصل زيد حل أمامك فحذف الفعل واكتفى بالظرف فبقى منصوبا (٧) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١ .
(٣) » » ١٢ .
(٤) » » ١٣ .
(٥) » » ١٩ .
(٦) » » ٢٢ .
(٧) » » ٢٩ .

١٠ — المفعول معه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو عند البصريين .

ويرى الزجاج أنه منصوب بتقدير عامل .

ويرى الأخفش أنه منصوب انتصاب مع فى جئت معه .

وقال الكوفيون : إنه منصوب على الخلاف (١) .

١١ — المستثنى منصوب بالفعل عند البصريين ، أو بمعنى الفعل بتوسط إلا .

وقال الكوفيون إنه منصوب بإلا ، ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين .

وقال الفراء وجماعة : إن إلا مركبة من إنّ ولا ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بإن ، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا (٢) .

١٢ — واو رب لا تعمل عند البصريين ، والعمل لرب مقدرة .

ويرى الكوفيون أن الواو تعمل فى النكرة الخفض بنفسها ، ووافقهم المبرد من البصريين (٣) .

١٣ — مذ ومنذ مبتدآن وما بعدها خبر عنهما ، أو حرفان جاران وما بعدها مجرور بهما عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن ما بعدها مرتفع بتقدير فعل محذوف .

وقال الفراء بتقدير مبتدأ محذوف (٤) .

١٤ — يرتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم عند البصريين .

ويرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة عند الكوفيين .

وقال الكسائى يرتفع بالزوائد فى أوله (٥) .

١٥ — المضارع فى : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب بتقدير أنْ عند البصريين .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٠ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٤ .
(٣) » » ٥٥ .
(٤) » » ٥٦ .
(٥) » » ٧٤ .

وقال الجرمى منصوب بالواو لأنها خرجت من باب العطف .

وقال الكوفيون : منصوب على الصرف (١) .

١٦ — المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض ينتصب بإضمار أنْ عند البصريين .

وقال الجرمى : ينتصب بالفاء لأنها خرجت من باب العطف .

وقال الكوفيون : ينتصب بالخلاف(٢) .

١٧ — يرى بعض البصريين أن فعل الشرط وجوابه مجزومان بحرف الشرط .

وقال بعضهم : حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط .

وقال المازنى : الجواب مبنى على الوقف .

وقال الكوفيون : الجواب مجزوم على الجوار(٣) .

١٨ — إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ارتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر مفسر عند البصريين .

وقال الأخفش : يرتفع بالابتداء .

ويرى الكوفيون : أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل(٤) .

١٩ — الفعل المضارع بعد لام كى منصوب بأن مقدرة بعدها ، نحو جئتك لأن تكرمنى عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن اللام هى الناصبة للفعل من غير تقدير أن(٥) .

* * *

٢ — وأما المسائل التى كان اختلافهم فيها فى عمل الأداة فكاختلافهم فى :

١ — إن المخففة من الثقيلة تعمل النصب عند البصريين .

ولا تعمل النصب فى الاسم عند الكوفيين(٦) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٥ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٦ .

(٣) « « ٨٤ :

(٤) « « ٨٥ .

(٥) « « ٧٩ .

(٦) « « ٢٤ .

احتج البصريون بالنقل ، فقد جاء عملها فى القرآن الكريم وكلام العرب ، ووجهوا رواية الكوفيين .

٢ — أن الخفيفة لا تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل عندالبصريين.

ويرى الكوفيون أنها تعمل (١).

احتج الكوفيون ببعض القراءات وبقول العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا إن القراءة التى استدل بها الكوفيون شاذة ووجهوها ، وأما الأبيات فأولوها أو قالوا : إن النصب على سبيل التوهم والغلط .

٣ — كى يجوز أن تكون حرف نصب ، ويجوز أن تكون حرف جر عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بجواز دخولها على ما الاستفهامية (٢) .

٤ — كما لا تأتى بمعنى كيما ، ولا يجوز النصب بعدها عند البصريين .

وقال الكوفيون تأتى بمعناها ، وينصب بها ما بعدها ، ويجوز رفعه .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وصحح البصريون الروايات التى نقلها الكوفيون بالرفع (٣) .

٥ — حتى حرف جر والفعل منصوب بعدها بتقدير أن ، والاسم مجرور بها عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض .

وقال الكسائى : يخفض الاسم بإلى مضمرة أو مظهرة (٤) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ .
(٣) « « ٨١ .
(٤) « « ٨٣ .

٣ — ما يرجع إلى اختلافهم فى ترتيب أجزاء الجملة ، وذلك كاختلافهم فى :

١ — تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة جائز عند البصريين .

وغير جائز عند الكوفيين .

احتج البصريون بما جاء فى كلام العرب وأشعارهم ، واحتج الكوفيون بالقياس(١) .

٢ — لا يجوز تقديم خبر ما زال وما فى معناها من أخواتها عليها عند البصريين .

ووافقهم الفراء .

وقال الكوفيون يجوز .

وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها(٢) .

٣ — يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن تقديم خبر ليس عليها غير جائز ، ووافقهم المبرد .

احتج البصريون بما جاء فى القرآن الكريم ، وأول المخالفون القراءة(٣) .

٤ — لا يجوز تقديم معمول ما بعد ما النافية عليها عند البصريين ، وأجازه الكوفيون .

احتجوا جميعا بالقياس (٤) .

٥ — يجيز البصريون مثل : ما طعامَك أكلَ إلا زيد ، ووافقهم ثعلب .

ولم يجز ذلك الكوفيون .

احتجوا بالقياس (٥) .

٦ — لا يجوز العطف على موضع أنّ قبل تمام الخبر على كل حال فى رأى البصريين .

ويرى الكوفيون أن العطف جائز ، قال الكسائى : يجوز على كل حال سواء ظهر عمل أن أو لم يظهر .

وقال الفراء يجوز فيما لم يظهر فيه عمل أن .

احتج الكوفيون بالنقل والقياس .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٧ .
(٣) « « ١٨ .
(٤) « « ٢٠ .
(٥) « « ٢١ .

وأول البصريون ما استدل به الكوفيون ، وحملوا ما حكوه عن العرب على التوهم والغلط ، واستدلوا بالقياس(١) .

٧ — لا يجوز تقديم معمولات : عليك ودونك وعندك ، فى الإغراء عند البصريين ، ووافقهم الفراء .

وقال الكوفيون : يجوز تقديم المعمول .

احتج الكوفيون بما جاء فى القرآن الكريم ، وما نقل عن العرب ، وبالقياس.

واحتج البصريون بالقياس وأولوا ما استدل به الكوفيون(٢) .

٨ — يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر عند البصريين ، ولا يجيز الكوفيون التقديم مع الاسم الظاهر ، ويجيزونه مع الضمير .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالنقل والقياس(٣) .

٩ — لا يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الجملة عند البصريين .

وقال الكوفيون بالجواز .

احتج الكوفيون باستعمال العرب ، واحتج البصريون بالقياس(٤) .

١٠ — لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر عند البصريين.

ويرى الكوفيون أن الفصل بغيرهما جائز لضرورة الشعر .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وردوا قول الكوفيين بأنه قليل ، ومع قلته لا يعرف قائله فلا يحتج(٥) .

١١ — يرى أكثر البصريين أنه لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا.

ويرى بعض الكوفيين جواز تقديمه ، ووافقهم المازنى والمبرد .

احتج الكوفيون بالنقل والقياس .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٣ .

(٢) الإنصاف مسالة رقم ٢٧ .

(٣) « « ٣١ .

(٤) « « ٣٦ .

(٥) « « ٦٠ .

واحتج البصريون بالقياس ، ورأوا شذوذ ما استدل به الكوفيون[١] .

* * *

٤ — وما يرجع إلى اختلافهم فى ترتيب أجزاء الجملة وفى العامل ، كاختلافهم فيما يأتى :

١ — الفعل المضارع المنصوب بعد لام الجحد منصوب بأن مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن لام الجحد هى الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها[٢] .

احتج الكوفيون على عملها بنفسها بالقياس ، وعلى جواز تقديم المنصوب بما نقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون .

٢ — تقديم الاسم المرفوع والمنصوب فى جملة جواب الشرط جائز عند البصريين .

ويرى الكوفيون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ويجب الرفع ، واختلفوا فى تقديم المنصوب فأجازه الكسائى ومنعه الفراء .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالقياس والنقل عن العرب[٣] .

٣ — لا يجوز نصب الاسم المقدم على أداة الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائى ، ولم يجزه الفراء[٤] .

* * *

٥ — وما يرجع إلى اختلافهم فى إعراب بعض الكلمات ، كاختلافهم فيما يأتى :

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٢٠ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ .
(٣) » » ٨٦ . (٤) » » ٨٧ .

١ — إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ نحو : فى الدار زيد قائما فيها ، فإن البصريين يجيزون نصب الصفة ورفعها .

ويرى الكوفيون أن النصب فيها واجب .

وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب .

احتج الكوفيون بالنقل لمجيئه فى القرآن ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ومجيئه فى القرآن بالنصب لا يدل على عدم جواز رفعه[1] .

٢ — غير يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن فى كل موضع يحسن فيه إلا ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز بناؤها على الفتح سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن .

احتج الكوفيون بالقياس .

واحتج البصريون بأن الإضافة إلى المتمكن لا تجوز البناء أما الإضافة إلى غير المتمكن فتجوزه[2] .

٣ — إذا فصل بين كم فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر وجب نصبه فى رأى البصريين .

ويرى الكوفيون أنه يكون مخفوضا .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالنقل وبالقياس ، وقالوا : إن ما احتج به الكوفيون شاذ[3] .

٤ — لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو خمسة عشر ، عند البصريين .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٣ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٨ .
(٣) » » ٤١ .

ويرى الكوفيون جوازه . احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .
واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا: إن البيت الذى استشهد به الكوفيون لا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، وصرفه لضرورة الشعر(١) .

٥ — الاسم المنادى المفرد المعرف مبنى على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول عند البصريين .

وقال الكوفيون : معرب مرفوع بغير تنوين .

وقال الفراء : مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٢) .

٦ — الميم المشددة فى اللهم عوض عن يا ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء فى رأى البصريين .

ويرى الكوفيون أن الميم ليست عوضا من يا .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا: إن ما احتج به الكوفيون لا يعرف قائله .

وقالوا : إنه يجوز الجمع بين العوض والمعوض فى الضرورة (٣) .

٧ — الاسم المفرد النكرة المنفى بلا مبنى على الفتح عند البصريين .

ومعرب منصوب عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٤)

٨ — أفعل منك يجوز صرفه فى ضرورة الشعر عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا يجوز صرفه .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٥) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٢ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٤٥ .
(٣) » » ٤٧ .
(٤) » » ٥٣ .
(٥) » » ٦٩ .

٩ — لا يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ترك صرفه ، ووافقهم الأخفش والفارسى وابن برهان من البصريين .

وأجمعوا على جواز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر .

احتج الكوفيون بمجيئه فى شعر العرب ، وبالقياس ، واحتج البصريون بالقياس[1] .

١٠ — فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو : افعل ، مبنى عند البصريين . وقال الكوفيون : معرب مجزوم .

احتج كل منهما بأصل رجع إليه[2] .

١١ — الياء والكاف من لولاى ولولاك فى موضع جر بلولا عند البصريين

وقال المبرد : لا يصح لولاى ولولاك ويجب أن يقال : لولا أنا ولولا أنت ولم يأت فى الكتاب إلا منفصلا .

وقال الكوفيون : فى موضع رفع ، ووافقهم الأخفش .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس[3] .

١٢ — أيهم إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من الصلة نحو : لأضربن أيهم أفضل مبنى على الضم عند البصريين .

وقال الكوفيون : معرب .

وقال الخليل : أيهم مرفوع بالابتداء وأفضل خبره ، وأيهم استفهام ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، أى لأضربن الذى يقال له : أيهم أفضل ، وحذف القول من كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن يحصى .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٠ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٢ .
(٣) « « ٩٧ .

وقال يونس : أيهم مرفوع بالابتداء ، وأفضل خبره ، ويجعل أيهم استفهاما ويعلق لأضربن عن العمل فى أيهم ، فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم وكلام العرب ، واحتج البصريون بالقياس(١) .

١٣ — الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام لا يوصل كما يوصل الذى عند البصريين.

وقال الكوفيون : يوصل .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون(٢) .

١٤ — ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذف الحرف الأخير فقط عند البصريين .

وقال الكوفيون : يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده .

احتج الكوفيون بالقياس . واحتج البصريون بقياس آخر(٣) .

* * *

٦ — وما يرجع إلى اختلافهم فى تقدير الإعراب كما يظهر ذلك فيما يأتى :

١ — الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء حروف الإعراب عند البصريين .

وقال الأخفش فى أحد قوليه : إنها دلائل إعراب كما فى التثنية والجمع .

وقال المازنى : إن الباء فى أب حرف الإعراب ، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

وقال الكوفيون : إنها معربة من مكانين :

احتج الكوفيون بقياس . واحتج البصريون بقياس(٤) .

٢ — الألف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف إعراب عند البصريين .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٢ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٤ .
(٣) » » ٥٠ . (٤) » » ٢ .

وذهب الأخفش والمبرد والمازنى إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب .

وقال الجرمى : انقلا بها هو الإعراب .

ويرى الكوفيون أن هذه الحروف بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب ووافقهم قطرب .

احتج الكوفيون بالقياس . واحتج البصريون بقياس آخر(١) .

٣ — خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ فى رأى البصريين .

وقال الكوفيون يتضمن .

وإذا كان صفة أجمعوا على أنه يتضمن الضمير .

احتج الكوفيون بقياس . واحتج البصريون بقياس(٢) .

٤ — خبر كان والمفعول الثانى لظن نصبا نصب المفعول عند البصريين . ويرى الكوفيون أنهما نصبا على الحال .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس(٣) .

* * *

٧ — وما يرجع إلى اختلافهم فى معنى الأداة ، كاختلافهم فيما يأتى :

١ — لا تكون إلا بمعنى الواو عند البصريين ، وقال الكوفيون : تكون بمعنى الواو . احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب ، واحتج البصريون بأن ذلك يؤدى إلى التناقض ، وأولوا مااستدل به الكوفيون(٤) .

٢ — اللام فى قولهم : لزيد أفضل من عمرو، لام الابتداء عند البصريين . ويرى الكوفيون أنها جواب قسم مقدر ، والتقدير والله لزيد. احتج الكوفيون بجواز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب، ولو كانت للابتداء لوجب أن يكون مابعدها مرفوعا.

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٧ .
(٣) « « ١١٩ . (٤) « « ٣٥ .

واحتج البصريون بأنها إذا دخلت على مفعول ظن أوجبت له الرفع (١).

٣ — الواو العاطفة لايجوز أن تقع زائدة فى رأى البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين .

احتج الكوفيون بمجيئه كثيراً فى كتاب الله ، وكلام العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا مااستشهد به الكوفيون(٢) .

٤ — لاتكون أو بمعنى بل عند البصريين ، وقال الكوفيون : تكون .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب .

واحتج البصريون ببقائها على معناها ، وأولوا مااستشهد به الكوفيون (٣) .

٥ — لاتقع إن الشرطية بمعنى إذا عند البصريين ، وقال الكوفيون : تقع .

احتج الكوفيون بمجيئها فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب . واحتج البصريون ببقائها على معناها مادام الدليل غير موجود على خروجها عن هذا المعنى ، وأولوا ما استدل به الكوفيون(٤) .

٦ — إذا وقعت إنْ بعد مانحو : ماإن زيد قائم ، تكون زائدة عند البصريين .

وقال الكوفيون : تكون بمعنى ما .

احتج الكوفيون بمجيئها فى القرآن الكريم ، واحتج البصريون بالقياس(٥) .

٧ — إنْ إذا جاءت بعدها اللام تكون مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها للتأكيد عند البصريين .

وقال الكوفيون : إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآنِ الكريم ، وكلام العرب .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٨ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ .
(٣) » » ٦٧ .
(٤) » » ٨٨ .
(٥) » » ٨٩ .

واحتج البصريون بالقياس،وما استشهد بهالـكوفيون جعلوهموافقاً لرأيهم(١) .

٨ — كيف لا يجازى بها عند البصريين .

وقال الـكوفيون : يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٢) .

٩ — لايكون هذا بمعنى الذى ، وكذا سائر أسماء الإشارة عند البصريين .

وقال الـكوفيون : تكون .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وكلام العرب ، واحتج البصريون ببقائها على أصل وضعها(٣) .

* * *

٨ — وما يرجع إلى اختلافهم فى ضبط الكلمة أى شكل حروفها كما يتضح ذلك فيما يأتى :

١ — همزة بين بين متحركة عند البصريين ، ساكنة عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٤) .

٢ — لايجوز أن يقال : رأيت البكَرْ بفتح الكاف فى حالة النصب عند البصريين . وقال الكوفيون : يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجر بالضم والكسر فيقال هذا البكُر ، ومررت بالبِكِرْ .

احتج الكوفيون بالقياس على حالتى الرفع والجر . واحتج البصريون بقياس حال التعريف على حال التنكير(٥) .

٣ — الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم فى ادخل ونحوه لئلا تخرج من كسر إلى ضم ، لأن ذلك مستثقل وليس فى كلامهم شىء على وزن فِعُل عند البصريين .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٠ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٩١ .
(٣) » » ١٠٣ . (٤) » » ١٠٥ .
(٥) » » ١٠٦ .

وقال الكوفيون : الأصل فى حركة همز الوصل أن تتبع حركة عين الفعل .
وذهب البعض إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر .(١)

٤ — لايجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها عند البصريين ، ويرى الكوفيون جوازه . وأجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو : من أبوك . احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (٢) .

* * *

٩ — ما يرجع إلى اختلافهم فى علة الحكم كاختلافهم فيما يأتى :

١ — علامة التأنيث حذفت من طالق وطامث وحائض وحامل لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل عند البصريين .

وقال البعض : حمل على المعنى .

وقال الكوفيون : لاختصاص المؤنث به .

احتج الكوفيون بأن العلامة تدخل للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بينهما هنا فلا حاجة إليها .

واحتج البصريون بالقياس(٣) .

٢ — الواو من نحو يعد ويزن حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة عند البصريين .
وقال الكوفيون : حذفت للفرق بين اللازم والمتعدى .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٤) .

٣ — الآن مبنى لأنه شابه اسم الإشارة عند البصريين .

وقال الكوفيون : لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين وبقى الفعل على فتحته .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٧ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١١ .
(٣) » » ١٠٨ .
(٤) » » ١١٢ .

احتج الكوفيون بالقياس على النظائر ، واحتج البصريون بالقياس على النظائر[١] .

٤ — الأفعال المضارعة معربة لثلاثة أوجه : أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص كالاسم ، وأنه تدخله لام الابتداء كالاسم ، وأنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، عند البصريين .

وقال الكوفيون : أعربت لأنه دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة[٢] .

* * *

١٠ — وما يرجع إلى اختلافهم فى الصيغة أى استعمال كلمة معينة كما روتها إحدى المدرستين ، ويتمثل ذلك فيما يأتى :

١ — الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند البصريين .

وأجاز ذلك الكوفيون نحو : طلحة وطلحون .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ، وبالنقل عن العرب[٣] .

٢ — يجوز أن يستعمل ماأفعله فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان عند الكوفيين .

وذهب البصريون إلى المنع كسائر الألوان .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب فى أفعل فى التفضيل ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، ونسبوا ما استدل به الكوفيون إلى الشذوذ والضرورة أو أولوه[٤] .

* * *

١١ — وما يرجع إلى اختلافهم فى بنية الكلمة أى فى الأحرف التى تتكون منها الكلمة ، كاختلافهم فى :

١ — الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، وقال الكوفيون : مشتق من الوسم .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٣ .
(٣) « « « ٤ .
(٤) « « « ١٦ .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[١] .

٢ — اللام الأولى فى لعل زائدة عند البصريين ، وقال الكوفيون : أصلية .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[٢] .

٣ — كم مفردة موضوعة للعدد عند البصريين ، وقال الكوفيون : مركبة .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[٣] .

٤ — أيمن فى القسم اسم مفرد مشتق من اليمن عند البصريين .

وقال الكوفيون : جمع يمين .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[٤] .

٥ — كلا وكلتا فيهما أفراد لفظى ، وتثنية معنوية ، والألف فيهما كالألف فى عصا ورحى عند البصريين .

وقال الكوفيون : فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا كل خففت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء فى كلتا للتأنيث ، والألف فيهما كالألف فى الزيدان ولزم حذف نون التثنية للزومهما الإضافة .

احتج الكوفيون بالنقل على العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، ووجهوا ما استدل به الكوفيون[٥] .

٦ — السين التى تدخل على الفعل المضارع أصل بنفسها عند البصريين .

وقال الكوفيون: أصلها سوف .

احتج الكوفيون بما نقل عن العرب من حذف الفاء ، وحذف الواو ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا فيما استدل به الكوفيون من حذف أحد الحرفين إنه شاذ ، أو تفرد به بعض الكوفيين[٦] .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٦ .
(٣) « « « ٤٠ .
(٤) « « « ٥٩ .
(٥) « « « ٦٢ .
(٦) « « « ٩٢ .

٧ — إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان ، تاء المضارعة ، وتاء أصلية ، فإن المحذوف منهما التاء الأصلية عند البصريين .

وقال الكوفيون : تاء المضارعة .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(١) .

٨ — ذا والذى : قال الأخفش وجماعة من البصريين : أصل ذا ذىٌّ حذفوا الياء الثانية فبقي ذَىْ ، فأبدلوا الياء ألفا لئلا يلحق بكى ، فالألف منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الأمالة ، وإذا كانت منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون المحذوفة واوا لأن لهم مثل حييت ، وليس لهم مثل حَيوْت .

وقال بعض البصريين : أصل ذا ذَوَى لأن باب شويت أكثر من باب حييت فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وأما الذى فأجمعوا على أن الأصل فيه لَذِى نحو عمى .

وقال الكوفيون : الاسم فيهما الذال وحدها ، وما زيد عليهما تكثير لهما .

احتج الكوفيون بالقياس ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بقياس آخر ، وأولوا ما نقله الكوفيون عن العرب(٢) .

٩ — الاسم من هو وهى الهاء والواو ، والهاء والياء عند البصريين .

وقال الكوفيون : الهاء وحدها ، وزادوا الواو والياء تكثيراً للاسم .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، ونسبوا ما استدل به الكوفيون إلى الشذوذ(٣) .

١٠ — إيا من إياك وإياه وإياى هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها .

وقال الخليل : إيا اسم مضمر أضيف إلى ما بعده لأنه لا يفيد معنى بانفراده بخلاف غيره ، فخص بالإضافة عوضاً عما منعه .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٣ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٥ .
(٣) « « « ٩٦ .

وقال المبرد : اسم مبهم أضيف للتخصيص ولم يضف غيره .

وقال الزجاج : اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وهى فى موضع جر بالإضافة .

وقال الكوفيون : إيا عماد ، والكاف والهاء والياء هى الضمائر المنصوبة .

وقال بعضهم : إياك بكمالها ضمير .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(١) .

١١ — صمحمح ودمكمك على وزن فعلعل عند البصريين .

وقال الكوفيون : فعلّل .

استدل الكوفيون بقياس ، واستدل البصريون بقياس آخر(٢) .

١٢ — كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، فالرباعى نحو جعفر فيه زيادة حرف ، قال الكسائى : ما قبل الآخر ، وقال الفراء : الأخير . والخماسى نحو سفرجل فيه زيادة حرفين عند الكوفيين .

وقال البصريون : بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، ونحو جعفر وسفرجل لا زائد فيهما .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(٣) .

١٣ — سيد وهين وميت : وزنه فى الأصل فيعِل عند البصريين ، وقال البعض: فيعَل وعند الكوفيين فَعِيل .

احتج الكوفيون بقياسه على غيره من كلام العرب ، واحتج البصريون بالتمسك بالظاهر(٤) .

١٤ — خطايا جمع خطيئة على وزن فعائل عند البصريين .

وقال الكوفيون : على وزن فعالى وإليه ذهب الخليل .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٨ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٣ .
(٣) » » » ١١٤ . (٤) » » » ١١٥ .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر(١) .

١٥ — إنسان وزنه فعلان عند البصريين ، ووافقهم بعض الكوفيين .

وقال الكوفيون : وزنه إفعان .

احتج الكوفيون بالرجوع إلى أصله ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالرجوع إلى أصل آخر(٢) .

١٦ — أشياء وزنه لفعاء ، والأصل فعلاء عند البصريين .

وقال الكوفيون : أفعاء والأصل أفعلاء ، ووافقهم الأخفش .

وقال البعض : أفعال .

احتج الكوفيون بالرجوع إلى الأصل ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالرجوع إلى الأصل(٣) .

* * *

١٢ — وما يرجع إلى اختلافهم فى الأسلوب ، يتضح فيما يأتى :

١ — الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله يجب إبرازه عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا يجب إبرازه .

وإذا جرى على من هوله لا يجب إبرازه إجماعاً .

احتج الكوفيون بما نقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما ذكره الكوفيون محمول على الحذف والاتساع ، وحذف جزء من الجملة كثير(٤) .

٢ — لا يجوز دخول اللام فى خبر لكن عند البصريين ، وقال الكوفيون : يجوز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا فيما استدل به الكوفيون : إنه شاذ لا يكاد يعرف له نظير فلا يقاس عليه(٥) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١٦ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٧ .
(٣) « « « ١١٨ .
(٤) « « « ٨ .
(٥) « « « ٢٥ .

٣ — لا يجوز وقوع الفعل الماضى حالا إلا إذا كانت معه قد ، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز عند البصريين .

وقال الكوفيين : يجوز ، ووافقهم الأخفش .

احتج الكوفيون بالنقل من كتاب الله ، وبما روى عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون[١] .

٤ — فى نحو خمسة عشر درهما لا يجوز إدخال الألف واللام فى العشر ولا الدرهم عند البصريين .

وقال الكوفيون يجوز أن يقال : الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهما .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : ماحكاه الكوفيون قليل فى الاستعمال ، بعيد عن القياس[٢] .

٥ — يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فى رأى البصريين .

ولا يجوز عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالنقل عن العرب والقياس[٣] .

٦ — لا يجوز نداء مافيه أل عند البصريين ، ويجوز فى رأى الكوفيين .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، واحتج البصريون بالقياس[٤] .

٧ — ترخيم المضاف غير جائز عند البصريين .

جائز عند الكوفيين ، ويكون فى آخر الاسم المضاف إليه .

احتج الكوفيون بالنقل الكثير عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون محمول على الضرورة[٥] .

---

(١) الانصاف مسألة رقم ٣٢ . (٢) الانصاف مسألة رقم ٤٣ .
(٣) » » » ٤٤ . (٤) » » » ٤٦ .
(٥) » » » ٤٨ .

٨ — لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا فى رأى البصريين ، ووافقهم الكسائى .

ويرى الكوفيون جواز الترخيم .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[١] .

٩ — لا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : أن ما احتج به الكوفيون شاذ[٢] .

١٠ — لا يجوز أن تأتى علامة الندبة على الصفة عند البصريين ، ويرى الكوفيون الجواز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما ذكره الكوفيون شاذ لا يعبأ به ولا يقاس عليه[٣] .

١١ — مِن لا يجوز استعمالها فى الزمان عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز استعمالها فى الزمان والمكان .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس وأولوا ما استدل به الكوفيون[٤] .

١٢ — لا يجوز الجر فى القسم بإضمار حرف الجر إلا بعوض نحو ألف الاستفهام مثل : آلله مافعلت كذا ، أو هاء التنبيه نحو : ها الله عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

احتج الكوفيون بما جاء عن العرب من أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها وبما جاء من إعمال حرف الخفض مع الحذف .

---

(١) الانصاف مسألة رقم ٤٩ .
(٢) الانصاف مسالة رقم ٥١ .
(٣) « « ٥٢ .
(٤) « « ٥٤ .

واحتج البصريون بالقياس[١] .

١٣ — لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان في رأى البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز عند اختلاف اللفظين .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما احتج به البصريون[٢] .

١٤ — تأكيد النكرة بغير لفظها لا يجوز عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز إذا كانت مؤقتة .

وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا بعض ما استدل به الكوفيون ، وردوا بعضه وقالوا : إنها كلها شاذة قليلة[٣] .

١٥ — لا يجوز العطف على الضمير المخفوض عند البصريين .

ويرى الكوفيون جوازه .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم وكلام العرب .

واحتج البصريون بأن الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد ، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف الجار لا يجوز ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون[٤] .

١٦ — لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبح فى الضرورة فى رأى البصريين ، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز من غير قبح ، وقال الكوفيون : يجوز فى اختيار الكلام .

---

(١) الانصاف مسألة رقم ٥٧ .	(٢) الانصاف مسألة رقم ٦١ .
(٣) » » » ٦٣ .	(٤) » » » ٦٥ .

احتج الكوفيون بمجيئه فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون وقالوا : أنه شاذ أو ضرورة[١] .

١٧ ـ لا يجوز العطف بلكن فى الإيجاب ، فإذا جاءت وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها نحو : أتانى زيد لكن عمرو لم يأت ، عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز العطف بها فى الإيجاب .

ويعطف بها فى النفى إجماعاً .

احتج الكوفيون بقياسها على بل ، واحتج البصريون بالاستغناء ببل عنها[٢] .

١٨ ـ لا يجوز إظهار أن بعد كى ولا بعد حتى عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز فكى ناصبة وأن توكيد .

وقال البعض العامل اللام وكى وأن توكيد .

احتج الكوفيون بما جاء عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن البيت الذى استدل به الكوفيون شاذ أو ضرورة أو أولوه[٣] .

١٩ ـ لا يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة فى رأى البصريين .

ويرى الكوفيون جواز ذلك .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[٤] .

٢٠ ـ لا يجوز أن يقال : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦٦ .
(٢) الانصاف مسألة رقم ٦٨ .
(٣) » » » ٨٠ .
(٤) » » » ١٤ .

احتج الكوفيون بالسماع عن العرب ، وبالقيــاس .

واحتج البصريون بقياس آخر[١] .

٢١ — لا يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ، ووافقهم الأخفش .

وأجمعوا على جواز قصر الممدود فى ضرورة الشعر .

وقال الفراء : لايجوز أن يعد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود.

وكذلك لا يقصر من الممدود مالا يجىء فى بابه مقصور .

احتج الكوفيون بمجيئه فى الشعر ، وبالقياس .

واحتج البصريون بأن المقصور هو الأصل ، وما استشهد به الكوفيون مؤول، وبعضه لا يعرف قائله فلا يحتج به[٢] .

٢٢ — لا يجوز أن يحذف من المقصور أو الممدود شىء عند التثنية وإن كثرت حروفه عند البصريين .

وقال الكوفيون : يحذف من المقصور إذا كثرت حروفه ألفه ، ومن الممدود الحرفان الأخيران .

احتج الكوفيون بالقياس .

واحتج البصريون بأن الحذف عدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل والحذف ليس قياسا مطردا[٣] .

* * *

١٣ — وما يرجع إلى اختلافهم فى نوع الكلمة ، كاختلافهم فى :

١ — نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان عند البصريين ، ووافقهم الكسائى .

وقال الكوفيون : اسمان مبتدآن .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر[٤] .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٩ . (٢) الانصاف مسألة رقم ١٠٩ .

(٣) » » » ١١٠ . (٤) » » » ١٤ .

٢ — أفعل فى التعجب فعل ماض عند البصريين ، ووافقهم الكسائى .

وقال الكوفيون : اسم .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٣ — حاشا فى الاستثناء حرف جر عند البصريين .

وقال المبرد : يكون فعلا ويكون حرفا .

وقال الكوفيون : فعل ماض .

وقال البعض : فعل استعمل استعمال الأدوات .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٢) .

٤ — سوى لا تكون إلا ظرفا عند البصريين .

وقال الكوفيون : تكون اسما وتكون ظرفا .

احتج الكوفيون بدخول حرف الخفض عليها .

واحتج البصريون بعدم كثرة ذلك فى كلامهم ، وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون لضرورة الشعر ، وهو فى الضرورة جائزة (٣) .

٥ — رب حرف عند البصريين ، وقال الكوفيون : اسم .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤)

* * *

وهناك مسائل ثلاث لا تندرج واحدة منها تحت عنوان مما سبق ، كما أنه لا يمكن ضمها تحت عنوان واحد فى يسر ، تلك هى :

١ — الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه فى رأى البصريين .

وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه .

احتج الكوفيون بتبعية المصدر للفعل صحة واعتلالا ، أو لأن الفعل يعمل فى المصدر .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٥ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٧ .
(٣) » » » ٣٩ . (٤) » » » ١٢١ .

واحتج البصريون بالقياس(١) .

٢ ـــ ما يفصل بين النعت والخبر يسمى فصلا لأنه يفصل بين الخبر والنعت إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم كقولك : زيد هو العاقل ، ولا موضع له من الإعراب عند البصريين .

وقال الكوفيون : يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب .

قال بعضهم حكمه حكم ما قبله ، وقال البعض حكمه حكم ما بعده .

احتج الكوفيون بقياسه على المؤكدات فينزل منزلة النفس إذا كان توكيدا .

واحتج البصريون بدخوله لمعنى هو الفصل ، ولا حظ له من الإعراب(٢) .

٣ ـــ العلم أعرف من المبهم ، واختلفوا فى مراتب المعارف ، فذهب سيبويه إلى أن أعرفها الاسم المضمر ، لأنه لا يضمر إلا وقد عرف ، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف . ثم العلم لأن الأصل فيه أن يوضع على شىء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه .

وقال أبو بكر السراج : المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه أل ثم ما أضيف .

وقال السيرافى : العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بأل ثم ما أضيف .

وقال الكوفيون : الاسم المبهم نحو هذا أعرف من العلم .

احتج الكوفيون بأن المبهم يعرف بالعين والقلب ، والعلم بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشىء واحد .

واحتج البصريون بأن الأصل فى العلم أن يوضع لشىء بعينه لا يقع على غيره فأشبه الضمير(٣) .

* * *

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٨ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ .
(٣) « « « ١٠١ .

هذه هي المسائل التي اختلف فيها أنصار كل من المدرستين ، وتلك هي الرءوس العامة التي يمكن أن تضمها ، وليس معنى ذلك إجماع علماء كل مدرسة على رأى ضد جميع علماء المدرسة الأخرى ، فقد رأينا انحياز فرد أو أكثر من مدرسة إلى رأى المدرسة الأخرى . ولكن المقصود أن معظم علماء إحدى المدرستين قد اتجهوا اتجاها يخالف الاتجاه السائد فى المدرسة الأخرى ، وسنبين ذلك مفصلا فى موضعه إن شاء الله تعالى .

على أن الذى يعنينا الآن هو معرفة الأساس الذى قام عليه هذا الخلاف أو مبعث هذا الخلاف ومنشئه .

إننا إذا رجعنا إلى هذه المسائل المختلف عليها ، وجدنا أن منها مايقوم الاختلاف فيه على محض التقدير والفرض ، دون أن يكون لهذا الاختلاف كبير خطر ، فالحكم أو الوظيفة الإعرابية للفظ متفق عليها ، ولكن العامل فيه هو المختلف عليه ، وتقدير هذا الرأى أو ذاك لا يغير من الأمر شيئاً ، ولعل الذى ساق إليه هو السير وراء الفرض العقلى إلى نهايته ، والتأثر البالغ بالنهج المنطقى ، ففى المسألة الخامسة مثلا من كتاب الإنصاف التى اختلفوا فيها فى العامل فى المبتدأ وفى الخبر الرفع ، نجدهم يتفقون على أن كلا من المبتدأ والخبر مرفوع ، لم يخالف أحد فى ذلك ، ولكن ما الذى رفعه ؟ هنا ينشب الخلاف عنيفاً قويا ، ويسوق كل فريق من الحجج والبراهين ما يؤيد رأيه ، ويظهر الجدل المنطقى واضحاً جلياً ، ولو أنصفوا جميعاً لاتفقوا على الحكم — وهو هدف النحوى وغايته — وتركوا الجدل فيما لاطائل من ورائه .

فالكوفيون يقولون : لا يجوز أن يرتفع المبتدأ بالابتداء ، لأن الابتداء لا يخلو إما يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شىء ، فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلا أو أداة من حروف المعانى .

فإن كان اسماً فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال .

وإن كان فعلا فينبغى أن يقال : زيد قائماً ، كما يقال : حضر زيد قائماً .

وإن كان أداة فالأدوات لاترفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان غير شيء فالاسم لايرفعه إلارافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى قدمناها فهو معدوم غير معروف(١) .

والبصريون فى ردهم على الكوفيين يقولون : إن ما ذكرتموه — من أنهما مترافعان — يؤدى إلى محال ، ذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال(٢) .

ثم يسوق الأنبارى مناقشة دارت بين الجرمى والفراء فى هذا الموضوع فيقول : قال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم : زيد منطلق ، لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء . قال الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل . قال له الفراء : فأظهره . قال : هذا معنى لايظهر . قال الفراء : فمثله إذا . قال : لايتمثل . فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لايظهر ولا يتمثل .

فقال الجرمى : أخبرنى عن قولهم : زيد ضربته ، لم رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ قال الفراء : نحن لانبالى من هذا ،فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: زيد منطلق رافعا لصاحبه. فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى : زيد منطلق لأن كل اسم منهما مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى : ضربته ففى محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لاترفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد . قال الجرمى : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لايظهر . فقال الجرمى : فمثله . قال : لايتمثل . قال الجرمى : لقد وقعت فيما فررت منه(٣) .

فقد سارت المناقشة المنطقية فى غير ما قالت العرب بين أنصار المدرستين سيراً

---

(١) الإنصاف ص ٣٢ . (٢) الإنصاف ص ٣٥ .
(٣) الإنصاف ص ٣٦ ، ٣٧ .

أدى بكل منهما إلى أن يثبت أن ما يقوله الآخر محال لايمكن حدوثه ، ناب لايمكن تصوره. والجرمى فى مناقشته للفراء يعترض عليه بأن الضمير فى: ضربته فى محل نصب فلا يصح أن يرفع المبتدأ ، مع أن البصريين عندما أبطلوا ما قاله الكوفيون من ترافعهما ، وأولوا ما استدل به الكوفيون على إمكان التعامل من مثل قوله تعالى « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى [١] » و « أينما تكونوا يدرككم الموت [٢] » كان مما قالوه : جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه[٣] .

هناك إذا كثير من المسائل كان الخلاف فيها عقلياً فلسفياً لايؤدى إلى كبير فائدة ، ولا يترتب على تركه كبير ضرر ، كأكثر المسائل المختلف فى عاملها ، كالمسائل رقم — ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٥ .

و كالمسائل المختلف فيها فى تقدير الإعراب فسواء كانت الأسماء الستة معربة من مكانين ، أو من مكان واحد ، وسواء كانت الواو والياء والألف أحرف إعراب ، أو دلائل إعرب ، أو نشأت من إشباع الحركات فالواو تكون فى حالة الرفع ، والألف فى حالة النصب ، والياء فى حالة الجر[٤] . ومثل ذلك المسألتان رقم : ٣ ، ١١٩ .

و كاختلافهم السابق اختلافهم فى أن الاسم مشتق من الوسم أو من السمو ، فهو علامة مميزة لصاحبه ، وهو كما يقول البصريون يعلو صاحبه ويميزه من غيره[٥] .

ومثل ذلك المسائل المختلف فى علة حكمها ، فعلامة التأنيث محذوفة من طالق وطامث وحائض وحامل ، سواء رجع هذا الحذف إلى أنهم قصدوا النسب أو إلى أنه

---

(١) سورة الإسراء ، آية رقم : ١١٠ . (٢) سورة النساء ، آية رقم : ٧٨ .
(٣) الإنصاف ص ٣٥ . (٤) الإنصاف ص ٢ .
(٥) الإنصاف المسألة الأولى .

لا اشتراك فيه بين المذكر والمؤنث ، والعلامة إنما تدخل للفرق[١] .

والواو من يعد محذوفة من المضارع إما لوقوعها بين ياء وكسرة كما يقول البصريون ، أو للفرق بين اللازم والمتعدى كما يقول الكوفيون[٢] .

والأفعال المضارعة معربة عندهم جميعاً ، أما سبب إعرابها ، فدخول المعانى المختلفة والأوقات الطويلة فى رأى الكوفيين : وقال البصريون : معربة لأوجه ثلاثة ذكروها[٣] .

وهذه المسائل كلها كانت موضع خلاف ، ولكن هذا الخلاف لا يغير من وضعها فى الجملة ، ولا من ضبطها بالشكل ، ولهذا قلت : إنه لا يترتب عليه كبير خطر ، بل لعله كان من اليسر بالمتعلمين ، والرفق بهم ، ترك الخوض فى هذه العلل والأسباب ما دامت البنية صحيحة ، والوضع الإعرابى متفقاً عليه .

ولكنه توجد بجانب ذلك مسائل ذات خطر : اختلفوا فيها ، وكان الاختلاف فيها راجعاً إلى صحتها ككلمة ، أو استعمالها كأداة ، أو ورودها كأسلوب ، فهناك من المفردات ما ثبتت صحته عند البعض ، ووقف الآخرون ينكرونه ويبطلونه ، وهناك من التراكيب ما أجازه البعض أو نقلوه عن العرب ، ونفاه الآخرون وتعقبوه ، وهناك من الأدوات ما أثبت له البعض عملا خاصاً ، وأهمله البعض مطمئناً لإهماله .

هذه المسائل هى التى تعنينا ، وهى الجديرة بأن نقف عندها ، لنبحث أصل الخلاف فيها ، وحجج كل من الفريقين ، والرأى الذى نؤيده ونرتضيه .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١١ .   (٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٢ .
(٣) « « « ٧٣ .

أصل الخلاف ومنشؤه

إننا إذا تتبعنا هذه المسائل التى اختلفوا فيها ، والتى يترتب على الاختلاف فيها تصحيح كلة ، أو إجازة أسلوب ، أو إعمال أداة ، أو بعبارة أخرى ، هذه المسائل التى هى من النحو فى الصميم ، والتى يعد الخلاف فيها خلافا فما قالته العرب وأجازته ، والوصول إلى رأى فيها تحقيقا للهدف الذى قام من أجله النحو ، وأداء للرسالة التى تصدى لها النحاة ، فسنجد أن منها مسائل اعتمد الكوفيون فى رأيهم فيها على النقل عن العرب ، والقياس جميعا ، ومنها ما كان حجتهم فيها النقل فقط ، ومنها ما اعتمدوا فيها على القياس فقط .

وسنجد أن البصريين كذلك يعتمدون أحياناً عليهما معاً ، وعلى أحدهما فى بعض الأحيان ، ولكننا سيلفت نظرنا أن القياس سيتردد كثيراً عند البصريين ، وأننا سنجدهم يرددون فى مناقشتهم للكوفيين وفى ردهم عليهم أن ما استدلوا به لا يعرف قائله ، أو لم تثبت صحته فلا يعبأ به ، أو أنه ضرورة لا يجوز فى اختيار الكلام فلا يبنى عليه حكم ، أو أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه لخروجه على القاعدة ، أو يؤولونه تأويلا يوافق القاعدة التى ارتضوها ، والتى حلت عندهم فى موضع القبول والاختيار :

فلم كان هذا ؟ وما الذى دفع إليه ؟

١ — منهج البحث عند كل من المدرستين

إنه يرجع إلى الخطة التى ارتضاها كل فريق فى بحثه ، والنهج الذى سار عليه فى إرساء قواعده ، ووضع أحكامه .

فالكوفيون قبلوا كل ما جاء عن العرب ، واعتدوا به ، وجعلوه أصلا من أصولهم التى يرجعون إليها ، ويقيسون عليها ، لم يعنهم أن يقفوا عند ما روى لهم

من نصوص ، يستوثقون منه ، ويتبينون صحته ، ويكثر سماعهم لأمثاله حتى يصبح جديراً بالأخذ ، موضعا للاعتبار . لم يفعلوا ذلك ، وإنما تلقفوا الشواهد النادرة ، وقبلوا الروايات الشاذة ، واعتدوا كل ما صدر عن عربى — موثوق به أو غير موثوق ، مشهود له بسلامة اللسان ، أو مجهول يجوز أن يعتريه اللحن — عربيا فصيحا ، يرجع إليه ، وينسج على منواله ولو لم يقله غـــيره ، ولم يؤيده من العرب سواه .

أما البصريون فقد تحرجوا من ذلك ، وكانوا أكثر دقة ، وأشد حيطة ، لقد سمعوا عن العرب كثيراً ، ولـكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر ، أو القولة النابية ، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تـكون قوية ، فلا بد فى شواهدها من أن تـكون متواترة أو قريبة من التواتر ، حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل ، وحتى يقوى أساسها فلا يلين ، لقد اندفعوا إلى العمل فى أول أمرهم يرجون حفظ اللغة وسلامة القرآن ، بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة وبدأ اللحن يتسرب إلى القرآن ، فـكانوا أشبه بالمحدِّثين الذين خشوا على أحاديث الرسول الدخيل ، وخافوا عليه من الوضع ، فـكان أن وضعوا شروطا للسند ليضمنوا صحة ما يروى ، وصدق ما ينقل ، وكان من الطبعى وقد سمعوا اللحن فى اللغة بل قد فشا هذا اللحن بين العرب ، أن يعتقدوا أن العربى يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانا ، وأقواها بيانا وأبعدها عن مظان الريبة ودواعى الفساد ، ليـكون موردهم العذب الذى منه ينهلون ، ومنتجعهم الخصب الذى إليه يقصدون .

كان من الطبعى إذا أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال العرب ، وأن يتتبعوا ما يروى لهم ، ليعرفوا وجه الصواب فيها ، وأن ينحوا على من حاد عن الجادة باللائمة حتى يرجع إليهـــا ، وأن يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب إلى الصواب .

رأينا ذلك فى عبد الله بن أبى إسحق وقد أخذ على الفرزدق بعض الهنات .

ورأيناه فى عيسى بن عمر الذى لم يكتف بمحاسبة المعاصرين له ، المتأخرين فى زمنه ، ولكنه يرى فى شعر النابغة ما يستحق النقد ، وما هو جدير بالتقويم ، فلا يتردد فى إعلانه واستنكاره ، ولعل ذلك هو الذى دفع بعض المؤرخين إلى القول بأنهما كانا يطعنان على العرب(١) ، وليس فى ذلك فى الواقع ما يستوجب المؤاخذة ، وليس فى نهجهما ما يمكن أن يكون طعنا ، اللهم إلا أن يكون المقتضى للأمر مانعاً منه ، وذلك قلب للوضع ، وعكس للمسألة ، فقد دفع العلماء إلى البحث فى اللغة فشو اللحن ، وفساد الألسنة ، فالبحث عن صحيح اللغة وفصيحها عمل هؤلاء العلماء ، وتقويم الألسنة وتخليصها من الهجنة هدفهم ، فإذا ما قال العلماء لمن أخطأ : أخطأت . لم يصح عند العقل ، ولم يستقم فى الذهن أن نقول لهم : لقد خطأتم العرب ، وطعنتم عليهم ، وإلا كنا مجافين للصواب ، موغلين فى العنت .

بل لقد رأينا ذلك عند أبى عمرو بن العلاء(٢) الذى روى أنه سأل أبا خَيْرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهن ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهن ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأن جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح لأنه كان قد سمعها منه بالكسر .

فأبو عمرو ليس عنده ما يمنعه من تجريح روايه أبى خيرة وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، ولكنه رأى أنه وقد تقدمت به السن ، قد ضعف منه اللسان فلم يعد جديرا بأن يسلم له كل ما يقول .

ورأينا سيبويه ينقل عن يونس عنه أنه كان يخطىء أهل المدينة فى جعلهم «هن» فصلا وينصبون « أطهر » فى قوله تعالى « هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم ». قال(٣):

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٢ — ٣٣ . (٣) الكتاب جـ ١ ص ٣٩٧ .

من نصوص ، يستوثقون منه ، ويتبينون صحته ، ويكثر سماعهم لأمثاله حتى يصبح جديراً بالأخذ ، موضعا للاعتبار . لم يفعلوا ذلك ، وإنما تلقفوا الشواهد النادرة ، وقبلوا الروايات الشاذة ، واعتدوا كل ما صدر عن عربي — موثوق به أو غير موثوق ، مشهود له بسلامة اللسان ، أو مجهول يجوز أن يعتريه اللحن — عربيا فصيحا ، يرجع إليه ، وينسج على منواله ولو لم يقله غـــيره ، ولم يؤيده من العرب سواه .

أما البصريون فقد تحرجوا من ذلك ، وكانوا أ كثر دقة ، وأشد حيطة ، لقد سمعوا عن العرب كثيراً ، ولـكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ،ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر ، أو القولة النابية ، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تـكون قوية ، فلا بد فى شواهدها من أن تـكون متواترة أو قريبة من التواتر ، حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل ، وحتى يقوى أساسها فلا يلين ، لقد اندفعوا إلى العمل فى أول أمرهم يرجون حفظ اللغة وسلامة القرآن ، بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة وبدأ اللحن يتسرب إلى القرآن ، فـكانوا أشبه بالمحدِّثين الذين خشوا على أحاديث الرسول الدخيل ، وخافوا عليه من الوضع ، فـكان أن وضعوا شروطا للسند ليضمنوا صحة ما يروى ، وصدق ما ينقل ، وكان من الطبعى وقد سمعوا اللحن فى اللغة بل قد فشا هذا اللحن بين العرب ، أن يعتقدوا أن العربى يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لسانا ، وأقواها بيانا وأبعدها عن مظان الريبة ودواعى الفساد ، ليـكون موردهم العذب الذى منه ينهلون ، ومنتجعهم الخصب الذى إليه يقصدون .

كان من الطبعى إذا أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال العرب ، وأن يتتبعوا مايروى لهم ، ليعرفوا وجه الصواب فيها ، وأن ينحوا على من حاد عن الجادة باللائمة حتى يرجع إليهـــا ، وأن يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب إلى الصواب .

رأينا ذلك في عبد الله بن أبي إسحق وقد أخذ على الفرزدق بعض الهنات .

ورأيناه في عيسى بن عمر الذى لم يكتف بمحاسبة المعاصرين له ، المتأخرين في زمنه ، ولكنه يرى في شعر النابغة ما يستحق النقد ، وما هو جدير بالتقويم ، فلا يتردد في إعلانه واستنكاره ، ولعل ذلك هو الذى دفع بعض المؤرخين إلى القول بأنهما كانا يطعنان على العرب[١] ، وليس في ذلك في الواقع ما يستوجب المؤاخذة ، وليس في نهجهما ما يمكن أن يكون طعنا ، اللهم إلا أن يكون المقتضى للأمر مانعاً منه ، وذلك قلب للوضع ، وعكس للمسألة ، فقد دفع العلماء إلى البحث في اللغة فشو اللحن ، وفساد الألسنة ، فالبحث عن صحيح اللغة وفصيحها عمل هؤلاء العلماء ، وتقويم الألسنة وتخليصها من الهجنة هدفهم ، فإذا ما قال العلماء لمن أخطأ : أخطأت . لم يصح عند العقل ، ولم يستقم في الذهن أن نقول لهم : لقد خطأتم العرب ، وطعنتم عليهم ، وإلا كنا مجافين للصواب ، موغلين في العنت .

بل لقد رأينا ذلك عند أبي عمرو بن العلاء[٢] الذى روى أنه سأل أبا خَيْرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهن ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهن ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأن جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح لأنه كان قد سمعها منه بالكسر .

فأبو عمرو ليس عنده ما يمنعه من تجريح روايه أبي خيرة وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، ولكنه رأى أنه وقد تقدمت به السن ، قد ضعف منه اللسان فلم يعد جديرا بأن يسلم له كل ما يقول .

ورأينا سيبويه ينقل عن يونس عنه أنه كان يخطىء أهل المدينة في جعلهم «هن» فصلا وينصبون « أطهر » في قوله تعالى « هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم ». قال[٣] :

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٢ — ٣٣ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .

وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال : احتبى مروان فى هذه فى اللحن ، وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلا فى المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت لغوا .

فأبو عمرو يلحنهم ، لا فيما يجرى من كلامهم فى أمور الحياة ، وإنما فى القرآن الكريم الذى يحرصون على سلامته من اللحن ، ويتحرون خلوه من الضعف ، والخليل وإن لم يرمهم باللحن يجد قراءتهم أمراً عظيما لم يكن يصح أن يقرءوا بها .

وسيبويه يرى أن ما ذهب إليه الحجازيون من تحقيق الهمزة فى نبىء قليل ردىء قال(١) : وقالوا : نبي وبرية ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شىء نحوها يفعل به هذا ، وإنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبىء وبريئة ، وذلك قليل ردىء » .

فسيبويه وإن كان يرى أن إبدال الهمزة فى هذا الموضع ليس قياساً متلئبا وإنما يحفظ عن العرب ، يرى كذلك أن تحقيق الهمزة فى هاتين الكلمتين لم يسمع من العرب فكان يجب التزام إبدالها ، ويرى أن تحقيق الهمزة — وإن كان قراءة فى القرآن ، وإن كان القارئون بها من أهل التحقيق — ردىء قليل كان ينبغى ألا يكون .

بل إنه فيما يرويه عن العرب يحرص على أن يشير إلى أنه إنما يأخذ عمن يوثق بهم ويطمأن إليهم ، فيقول(٢) : وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون . . . . . .

ويقول(٣) : وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعربيتهم ينشد هذا البيت نصباً . . . .

وسمعنا من يوثق به من العرب يقول(٤) . . . .

---

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .
(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٧٩ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ١٥٣ .
(٤) الكتاب ج ١ ص ٢٦ .

ومثل ذلك فى الإضمار قول العُجَير : سمعناه ممن يوثق بعربيته(١) . أليس ذلك دليلا قاطعاً على أنه كان يؤمن بأن هناك من لا يؤخذ بقولهم ولا يعتمد عليهم ؟ وإلا فما حكمة هذا الإلحاح فى توثيق من ينقل عنهم أو ينقل عنهم من يروى قولهم؟

خطة البصريين إذا هى الاعتماد على الشواهد الموثوق بها ، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب ، التى تصلح — للثقة فيها ، والاطمئنان إليها — أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلا يحتذى . ولن يكون ذلك إلا إذا وردت فى كتاب الله الكريم، أو نطق بها العرب الخلص ، الذين اعترف لهم بالفصاحة ، لبعدهم عن مظنة الخطأ ، كالاتصال بالأعاجم بالرحلة أو الجوار ، أو لرسوخ قدمهم فى اللغة وبصرهم بها ، واطلاعهم عليها ، ككبار العلماء والأدباء ، هؤلاء هم الذين يمكن أن توضع أقوالهم موضع الاعتبار . على أن ذلك لا يصح أن يمنع عالما من العلماء من أن يبدى رأيه معترضا على ما يظنه خارجا على النهج ، مجافيا للصواب .

لذلك لم يكن بدعا أن نرى السيوطى يقول(٢) : اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيين أوسع رواية .

وينقل عن الأندلسى(٣) فى شرح المفصل قوله : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٣٦ .

(٢) الاقتراح فى علم أصول النحو ص ١٠٠ ، ومثل ذلك عن السيرافى عن الرياشى البصرى فى أخبار النحويين البصريين ص ٩٠ .

(٣) قال فى كشف الظنون جـ ٢ص ١٧٧٥ : علم الدين قاسم بن أحمد اللورقى الأندلسى المتوفى سنة ٦٦١ هـ شرح المفصل وسمى شرحه الموصل . وزاد فى كتاب الأعلام جـ ٢ ص ٧٨١ : رحل إلى العراق وسوريا وتوفى بدمشق،له شرح المفصل فى أربعة مجلدات،وشرح الجزولية،وشرح الشاطبية . وزاد فى بغية الوعاة ص ٣٧٥ : أنه تلقى العلم بالأندلس ودمشق وبغداد وولد سنة ٥٧٥ هـ ومات سنة ٦٦١ بدمشق ، وفى معجم الأدباء جـ ١٦ ص ٢٣٤، ٢٣٥ : تلقى العلم والقرآن بمرسية وبلنسية ومصر ودمشق وبغداد .

قال : ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب ، وآكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن آكلة الشواريز ، وباعة الكواميخ » .

فالبصريون لا يسلمون بكل ما يسمعون ، ولا يجيزون إلا حيث يثقون ، ولما كانوا يعرفون عن الكوفيين تسامحهم فى ذلك لم ينقلوا عنهم ، وإن أخذ عنهم هؤلاء يقول ابن الأنبارى(١) : لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي .

وفى الفهرست(٢) : قال أبو سعيد : ولا أعلم أحداً من علماء البصريين فى النحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علوم العرب إلا أبا زيد فأنه روى عن المفضل الضبي(٣) .

ولقد كانوا يفخرون بانهم يتحرون الدقة فيما ينقلون ، وأن لغتهم لغة العرب ، وأسلوبهم أسلوب القرآن ، يقول السيوطى(٤) : قال أبو حاتم : إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، وحكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل : أبى زيد ، والأصمعى ، وأبى عبيدة ، ويونس ، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائى والأحمر ، والأموى والفراء وغيرهم .

وفى البيان والتبيين(٥) : قال أهل مكة لمحمد بن المناذر الشاعر : ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة ، إنما الفصاحة لنا أهل مكة . فقال ابن المناذر : أما ألفاظنا فأحكى الألفاظ للقرآن ، وأكثرها له موافقة ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أنتم تسمون القِدْر بُرْمَة وتجمعون البرمة على بِرَام ، ونحن نقوله

---

(١) نزهة الألباء ص ١٥٧ . (٢) ص ٨١ .

(٣) ومثل ذلك فى إنباه الرواة جـ٢ ص٣٤ . نقل سيبويه أربع مرات عن الكوفيين. راجع : سيبويه إمام النحاة ص ٩٦ وما بعدها .

(٤) المزهر جـ ٢ ص ٢٥٦ .

(٥) جـ ١ ص ١٨ ، ١٩ تحقيق الأستاذ هارون.

قدر ، ونجمعها على قُدور ، قال الله عز وجل « وجفان كالجواب ، وقدور راسيات[١] وأنتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عُلِّيّة ، وتجمعون هذا الاسم على عَلالىّ ، ونحن نسميه غرفة ، ونجمعها غُرُفات وغُرَف ، قال تبارك وتعالى « غرف من فوقها غرف مبنية(٢) » . وقال « وهم فى الغرفات آمنون(٣) » وأنتم تسمون الطلع الكافور والإغريض ، ونحن نسميه الطلع ، قال الله تبارك وتعالى « ونخل طلعها هضيم(٤) » . فعد عشر كلمات لم أحفظ أنا منها إلا هذا . .

وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها مَرْبَعة ، ويسميها أهل الكوفة الجهارسو والجهارسو بالفارسية ، ويسمون السوق أو السويقة وازار ، والوازار بالفارسية . ويسمون القثاء خياراً والخيار بالفارسية ، ويسمون المجذوم وبذى بالفارسية » .

بل إنهم فى البحث عن الحقيقة لا يبالون بالزمن ، ولا يحفلون به ، ما داموا يطمعون فى الوصول إلى جديد ، أو يَطمئنون إلى مألوف ، ولقد سبقت الإشارة إلى المحاورة التى دارت بين المبرد وثعلب ، والتى يقول فيها المبرد : لربما روأت فى الحرف سنة لتصح لى حقيقته(٥) .

ولقد ثبت أن الكوفيين نقلوا كثيراً عن خلف الأحمر ، واعترف لهم خلف فى أخريات أيامه بأنه نحل كثيراً من الشعر الذى رواه لهم غير قائليه ، وطلب إليهم ألا يعملوا به فأبوا . يقول أبو زيد(٦) : حدثنى خلف الأحمر قال : أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبخلوا علىّ به ، فكنت أعطيهم المنحول ، وآخذ الصحيح ،

---

(١) سورة سبا ، آية رقم : ١٣ .　　(٢) سورة الزمر ، آية رقم : ٢٠ .
(٣) سورة سبأ ، آية رقم ٣٧ .　　(٤) سورة الشعراء ، آية رقم : ١٤٨ .
(٥) المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٧ أو مجالس أبى مسلم ص ٧١ .
(٦) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٠ .

ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم أنا تائب إلى الله ، هذا الشعر لى ، فلم يقبلوا منى ، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب » .

فالبصريون — كما يقول أستاذنا عبد الحميد حسن(١) — يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات .

والكوفيون أسلس خطة فى النهج العلمى ، وأكثر خضوعاً ، كما كانوا فى طباعهم أدنى إلى الطاعة والاستسلام ، فهم يعتمدون على الشعر المصنوع ، والمنسوب لغير قائله دون أن يهتموا بالتمحيص ، ويكتفون بالشاهد الواحد فيبنون عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة، بل إنهم يرخصون بالقياس النظرى على مقتضى الرأى إذا أعوزتهم الشواهد .... ومن النواحى التى يأخذها عليهم معارضوهم ، أنهم اعتدوا بشعر الأعراب بعد أن فسدت فيهم السليقة بسبب الاختلاط بالحضر ، وكان هذا من أسباب إنكار البصريين لشواهدهم ، وإعراضهم عنها » .

وهم — كما يري العلامة الأستاذ أحمد أمين(٢) — « أكثر حرية ، وأقوى عقلا ، وطريقتهم أكثر تنظيما ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، والكوفيون أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعا » .

ولقد كان الظن أن يكون موقف كل من المدرستين على عكس ما كان عليه ؛ فالمدرسة البصرية نشأت فى وقت مبكر ، والعرب أكثر امتلاكا لناصية لغتهم، وأشد حرصاً على سلامتها ، وأقوى إيماناً بدينهم ، وأحفظ أفئدة لقرآنهم ، فكان كل ذلك كفيلا بأن يدعوهم إلى شىء من الثقة والاطمئنان ، فلا يبالغون فى الحيطة ، ولا يبعدون فى الحرص .

---

(١) القواعد النحوية ص ٧٣ .   (٢) ضحى الأسلام ص ٢٩٦ .

أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم ، وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها ، دخيلة عليها ، وقد وضع البصريون أسساً للبحث وقواعد لنقل اللغة ، فهم أجدر بأن يكونوا أكثر دقة ، وأعنف جهداً فى التحرى والبحث .

ولكن كان الأمر كما قلنا على العكس من ذلك ، وربما كان مرجع هذا أن الكوفة كانت هاشمية عباسية(١) ، ولم يكن العباسيون ينظرون للعرب بالعين التى كان ينظر بها الأمويون ، فأثر ذلك فى خطة العلماء وسلوكهم .

وربما رجع ذلك إلى أن العباسيين عنوا بنقل الثقافات المختلفة إلى اللغة العربية ، مما أدخل فى اللغة كثيراً من الألفاظ والأساليب التى لم تكن مألوفة عند العرب ، مما جعل العلماء من أنصارهم يتسامحون فى قبول تلك الألفاظ والأساليب ، تيسيراً على الدارسين ، وإنماء للغة ، وتأثروا بذلك فى بحثهم وأسلوبهم فى الدراسة .

وربما يكون دافعهم الرغبة فى التيسير على المتعلمين من غير العرب الذين أقبلوا على اللغة العربية يدرسونها ويشاركون فى نواحى نشاطها ، لينالوا شيئاً من المنزلة ، ولينعموا ببعض التقدير الذى حرموه أيام الأمويين ، فضلا عن أنهم أصحاب يد على الدولة العباسية إذ آزروها ونصروها وكان لهم فضل قيامها ، فكان ذلك الاتجاه الميسر ، وذلك النهج المتسامح .

وربما كان اتصالهم بالخلفاء والوزراء ، وما يدعو إليه ذلك من خضوع ، وما يدفع إليه من مرونة ، ذا أثر فى سلوكهم العام ، وفى تناولهم لشئون الحياة العملية والعقلية جميعاً .

---

(١) فى العقد الفريد ج ٢ ص ٢٦٤ قال الأصمعى : البصرة كلها عثمانية ، والكوفة كلها علوية ، والجزيرة خارجية ، والحجاز سنية ، وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل إذ قاموا مع عائشة وطلحة والزبير فقتلهم على بن أبى طالب . . . والكوفة علوية لأنها وطن على رضى الله عنه وداره .

قد يكون بعض هذه العوامل ، أو قد تكون كلها مجتمعة هى التى حددت للكوفيين طريقتهم ، ورسمت لهم الأسس التى ارتضوها ، والقواعد التى اتبعوها .

ولعلنا نستطيع بعد أن بينا طريقة كل من المدرستين فى البحث ، وخطتها فى الدراسة ، أن نعود بشىء من التفصيل إلى ماسبق أن أجملناه فى أول هذا الموضوع حتى نكون أكثر إنصافا ، وأعدل حكماً .

* * *

٢ — الكوفيون يحكمون القياس فى المسموع عن العرب

قلنا : إن الكوفيين اعتمدوا فى بعض مسائلهم على القياس فقط دون أن يكون لهم سند من نقل ، فمن ذلك :

١ — أنهم ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة فالمفرد مثل : قائم زيد ، والجملة مثل : أبوه قائم زيد .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً أو جملة[١] .

كانت حجة الكوفيين أن تقديم الخبر يؤدى إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فقائم فيها ضمير زيد ، وأبوه فيها ضميره ، ولا خلاف فى أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره .

وكانت حجة البصريين أنه لا يصح حقيقة تقدم ضمير الاسم على ظاهره إذا كان الظاهر متأخراً لفظا ورتبة ، أما إذا تقدم لفظا مع تأخره رتبة ، أو تأخر فى اللفظ مع تقدمه فى الرتبة فلا مانع من تقدم الضمير لأنه حينئذ لم يعد على متأخر ، وإنما هو عائد على متقدم ، فالقياس الذى قالوا به إذا ليس على إطلاقه ، فهو قياس غير صحيح .

هذا إلى أن النقل الكثير عن العرب فى الشعر والنثر يؤيد ماذهب إليه البصريون ففى المثل : فى بيته يؤتى الحكم . وفى أكفانه لف الميت ، ومشنوء من يشنؤك . وتميمى أنا ، على مارواه سيبويه .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩ ، والرضى على الكافية ج ١ ص ٨٤ .

وقال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنـا وبناتنا بنوهن أبنـاء الرجال الأباعـد

وقال الآخر :

فتى ما ابنُ الأغر إذا شتونا وحُبَّ الزادُ فى شَهْـرى قمُـاح

والتقدير : بنو أبنائنا بنونا ، وابن الأغر فتى إذا ما شتونا .

٢ — ومن ذلك أنهم أجازوا أن يجمع الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سمى به رجل بالواو والنون مثل : طلحة وطلحون(١) ، محتجين بأنه فى تقدير جمع طلح ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة كقول الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه .

وأيدوا قولهم بجواز جمع الاسم المختوم بألف التأنيث مقصورة أو ممدودة بالواو والنون إذا سمى به رجل فيقال : حمراءون ، وحبلوْن . ولما كان ما فى آخره ألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث مما فى آخره التاء — لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، بخلاف التاء فإن الكلمة لم تصغ عليها ، وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ولذا قام التأنيث بالألف مقام شيئين فى منع الصرف — كان جواز جمع ما فيه التاء بالواو والنون أولى من جمع ما فيه الألف .

ولكن البصريين أبوا هذا الجمع حتى لا يؤدى إلى أن يجمع فى الاسم الواحد بين علامتين متضادتين ، لأن الواحد فيه علامة التأنيث ، والجمع قد وقع على جميع حروف الاسم ، وهذه العلامة مقدرة فى حال الجمع .

وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون لا يتصل بما وقع فيه الخلاف لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤ ، الأشمونى ج ١ ص ٧٤ .

أما جمع ما فيه ألف التأنيث فلأن الكلمة قد صيغت عليها ، فنزلت منزلة بعضها فلم يحتج إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأن الكلمة لم تصغ عليها ، وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضا منها .

هذا من حيث القياس ، أما النقل فهو فى جانب البصريين فلم يسمع جمع مافيه التاء إلا بزيادة الألف والتاء كقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

وكقولهم فى جمع « هبيرة » : هبيرات . وقولهم فى جمع « ربعة » إذا كانت وصفا للمذكر : ربعات .

هاتان مسألتان نفى الكوفيون إحداهما اعتمادا على قياس غير صحيح قدروه ورتبوا عليه نتيجته ، وضربوا صفحا عما استدل به البصريون من أمثلة متعددة ، ومن قياس صحيح .

ولست فى حاجة إلى القول بأن ذلك فيه من العنت ما لاداعى إليه ، فالأمثلة كثيرة والقياس يجيز ، فلسنا فى حاجة إلى المنع .

وأثبتوا الأخرى اعتمادا على قياس لايسلم لهم ، ولا يوصل إلى هدفهم ، ولم يجدوا فى كلام العرب على وفرة أقوالهم ، وكثرة المأثور عنهم ، مايؤيد دعواهم أويقوى فرضهم، بل على العكس وجدنا الشواهد فى جانب البصريين ، كما وجدنا القياس يساعدهم ، فلم يكن هناك بد من ترك هذه الفروض المقدرة ، والرجوع إلى مايثبته الواقع ، ويظاهره النقل .

وهناك نظائر لهاتين الحالتين ، فمما يشبه الحالة الأولى اتجاه الكوفيين إلى منع :

١ — تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر ، مثل : راكبا جاء زيد (١) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣١ ، الرضى ج ١ ص ١٨٨ .

٢ — تقديم معمول الفعل المقصور عليه مثل : ماطعامَك أكلَ إلا زيد (١) .

٣ — جزم جواب الشرط إذا تقدم الاسم المرفوع ، وإيجابهم رفع الفعل ، مثل إن تأتنى زيدٌ يكرمُك (٢) .

٤ — صرف أفعل منك فى الضرورة الشعرية (٣) .

٥ — أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر (٤) .

وقد أجاز البصريون كل ذلك مستدلين فى بعضها بالنقل والقياس ، ومستدلين فى البعض الآخر بالقياس فقط .

* * *

ومما يشبه الحالة الثانية اتجاههم إلى إجازة :

١ — تقديم معمول ما بعد ما النافية عليها ، مثل : طعامَك مازيد آكلا (٥) .

٢ — تقديم خبر مازال وما فى معناها من أخواتها عليها (٦) .

٣ — تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط مثل : زيدا إن تضرب أضرب (٧) .

٤ — ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا مثل :ياعَنُ ،فى عنق (٨) .

٥ — العطف بلكن فى الإيجاب مثل : أتانى زيد لكن عمرو (٩) .

٦ — إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة مثل : أفعلان وافعلنان (١٠) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢١ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٦ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٦٩ .

(٤) الإنصاف مسألة رقم ٤٤ ،والأشمونى ج ٤ ص ٥٦ ،والرضى ج ٢ ص ١٤٩ .

(٥) الإنصاف مسألة رقم ٢٠ ،والأشمونى ج ١ ص ١٩١ ، همع الهوامع ج ١ ص ١١٧ .

(٦) الإنصاف مسألة رقم ١٧ ،والهمع ج ١ ص ١١٧ .

(٧) الإنصاف مسألة ٨٧ ، والأشمونى ج ٤ ص ١١ .

(٨) الإنصاف مسألة رقم ٤٩ ، والأشمونى ج ٣ ص ١٣٢ ، والهمع ج ١ ص ١٨٢ .

(٩) الإنصاف مسألة رقم ٦٨ ، والأشمونى ج ٣ ص ٨٤ ، والهمع ج ٢ ص ١٣٧ .

(١٠) الإنصاف مسألة رقم ٩٤، الأشمونى ج ٣ ص ١٦٨ .

٧ــ أن يحذف من المقصور إذا كثرت حروفه ألفه، ومن الممدود إذا كثرت حروفه الحرفان الأخيران عند التثنية . مثل : خوزلان فى خوزلى ، وقاصعان فى قاصعاء[١] .

٨ ــ أن يجازى بكيف كما يجازى بمتى ما وأينما [٢].

ولم يجز البصريون شيئاً من ذلك .

(ا) وقال الكوفيون بجواز بناء غير على الفتح سواء أضيف إلى متمكن أو غير متمكن ، ولم يجز البصريون بناءها إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن[٣].

(ب) ورأى الكوفيون أن المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بغير تنوين ، ورأى البصريون أنه مبنى على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول[٤] .

(جـ) والاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها عند الكوفيين ، وقال البصريون مبنى على الفتح [٥].

هذه كلها مسائل أجازها الكوفيون اعتماداً على مجرد القياس ، دون أن يسوقوا بين أيديهم دليلا واحداً مما قالته العرب يكون شاهداً على صدق دعواهم ، ولو كان ما ادعوه صحيحاً ماعدموا هذا الشاهد بل لوجدوا شواهد كثيرة تؤيدهم ، وتشد من أزرهم .

ألم يكن الأولى بهم والأجدر أن يعكسوا الوضع فيجيزوا من المسائل ما أجازه البصريون اعتمادا على النقل الكثير ، والقياس الصحيح ، وأن يمنعوا ما منعوه تمشياً مع المنطق ، وتسليما بالواقع ؟ .

إن اللغة قبل أن تكون قياسا يجرى بحسب الرأى ، نقل يجب أن يتبع ، ووسيلة من وسائل التفاهم يجب أن تلتزم ، ومواضعة بين قوم يجب اقتفاء أثرهم . وإذا كان

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١٠ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٨٣ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩١ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٩ .
(٣) » » » ٣٨ ، » جـ ٢ ص ١٩٤ .
(٤) » » » ٤٥ ، الرضى جـ ١ ص ١٢٠ ، الهمع جـ ١ ص ١٧٢ .
(٥) » » » ٥٣ ، المغنى جـ ١ ص ٣٣٤ .

العرب لم ينقل عنهم أسلوب معين ، وإذا كانت ألسنتهم لم تمارس لفظاً خاصاً ، وإذا كانوا لم يتبعوا طريقة من طرق بناء الأساليب ، لا لأنها لم توجد دواعيها عندهم ، ولم تمس الحاجة إليها فى زمنهم ، فلا أقل — ونحن نحاول أن نعرف لغتهم ، لنسير على نهجهم — من أن نترك ما تركوا ونشغل عن البحث فيه بالبحث عما قالوه .

* * *

أما المسائل التى اعتمدوا فى القول بها على النقل عن العرب فقط فمنها :

١ — كما تأتى بمعنى كيما وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع (١) .

واستدلوا لقولهم بما جاء عن العرب كقول الشاعر وهو صخر الغى :

جاءت كبير كما أخفرها   والقوم صيد كأنهم رمدوا

أراد كيما فنصب الفعل .

وقول آخر :

وطرفك إن ما جئتنا فاصرفنه   كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

إلى آخر ما استدلوا به .

ولم يوافق البصريون على ذلك ، وقالوا : إن الكاف كاف التشبيه أدخلت عليها ما ، وجعلا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت ما على رب وجعلا بمنزلة حرف واحد ، وكما لم ينصبوا بربما لم ينصبوا بكما ، وقالوا : إن البيت الأول روى بالرفع ، واختار هذه الرواية الفراء ، والبيت الثانى لا يحتج به أيضاً لأن الرواية الصحيحة فيه : لكى يحسبوا .

وصححوا الروايات فى بقية الشواهد التى استدل بها الكوفيون ، وقالوا : وحينئذ فلادليل على ما ادعوه ، وعلى فرض التسليم بصحة ما رووه فإنه لم يخرج عن حد القلة والشذوذ فلا يحتج به .

ومن هذا النوع أيضاً قولهم بجواز :

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨١ ، الرضى ج ٢ ص ٢٢٣ .

١ ـــ تقديم حرف الاستثناء فى أول الجملة(١) مثل : إلا طعامك ما أكل زيد .

٢ ـــ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر(٢) .

مثل : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم(٣) .

٣ ـــ تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها(٤) ، مثل : ما كان زيد دارك ليدخل .

٤ ـــ أن يوصل الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام كما يوصل الذى(٥) .

٥ ـــ دخول الألف واللام فى نحو: خمسة عشر درهما ، على العشر وعلى الدرهم(٦) .

٦ ـــ نداء ما فيه أل(٧) .

٧ ـــ استعمال مِنْ فى الزمان(٨) .

٨ ـــ الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض(٩) .

٩ ـــ إضافة الشىء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين (١٠) .

١٠ ـــ العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام(١١) . . . الخ .

* * *

وأما ما قالوا به اعتمادا على النقل عن العرب والقياس جميعاً فمنه قولهم :

١ ـــ إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم(١٢)، وذلك لأن المشددة

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٦ ، حاشية الصبان جـ ٢ ص ١٣١ ، الهمع جـ١ ص ٢٢٦ .
(٢) » » » ٦٠ ، الهمع جـ ٢ ص ٥٢ .
(٣) سورة الأنعام ، آية رقم: ١٣٧ .
(٤) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ .
(٥) » » » ١٠٤ .
(٦) » » » ٤٣ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٥٣ .
(٧) » » » ٤٦ ، » جـ ٣ ص ١١١ ، والهمع جـ١ ص ١٧٤ .
(٨) » » » ٥٤ .
(٩) » » » ٥٧ ، الهمع جـ ٢ ص ٣٨ .
(١٠) » » » ٦١ ، الرضى جـ ١ ص ٢٦٦ ، الهمع جـ ٢ ص ٤٩ .
(١١) » » » ٦٦ ، الرضى جـ ١ ص ٢٩٤ .
(١٢) » » » ٢٤ ، المغنى جـ ١ ص ٣٩ ، الهمع جـ ١ ص ١٤١ .

إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

وصدر مشرق النحـــر كأن ثدياه حقـــان

وقول الآخر :

كأن وريداه رشاءا خلب

أما البصريون فقد أثبتوا عملها مستدلين بقوله تعالى « وإنْ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم(١) » . فى قراءة نافع وابن كثير وعاصم بالتخفيف ، فكلا منصوب بإن ، ولا يجوز أن يقال : إنه منصوب بليوفينهم ، لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها . ولا أن يقال : إنّ إنْ بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ، لأن إن التى بمعنى ما لا تأتى معها لما بمعنى إلا ، وإنما تأتى لما بمعنى إلا فى الأيمان خاصة .

وقالوا : إن الرواية الصحيحة المشهورة فى البيتين : كأن ثدييه ، وكأن وريديه ، ولو سلمت رواية الرفع يكون على حذف الضمير مع التخفيف ، وذلك كثير فى كلامهم كقول الأعشى :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل

أى أنه هالك ، وقول زيد بن أرقم :

ويوما تلاقينا بوجه مقسم كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم

أى كأنه ، وقوله تعالى « أفلا يرون ألا يرجعُ إليهم قولا(٢) » أى أنه لا يرجع .

فقد ثبت أعمالها عن العرب ، وإذا كان العرب قد أعملوها ، وإذا لم يكن هناك ما يحول دون هذا الإعمال فلا مجال للاعتراض عليه ورفضه .

---

(١) سورة هود ، آية رقم : ١١١ . (٢) سورة طه ، آية رقم : ٨٩ .

أما قولهم : إنها عملت عمل الفعل لأنها تشبهه لفظا فلما خففت زال شبهها فبطل عملها ، فهو غير صحيح عندهم ، لأنها تعمل عمل الفعل لأنها تشبهه لظفا ومعنى ، فهى على وزن الفعل ، ومبنية على الفتح مثله ، وتقتضى الاسم كما يقتضيه ، وتدخلها نون الوقاية كما تدخله ، وفيها معناه .

وتخفيفها لا يخرجها عن شبهها ، وإنما تصير بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، كقولك : ع الكلام ، ول الأمر . . . الخ ، فقد سلم لهم الأمر ، ولا محيص من عملها .

٢ — يجوز دخول اللام فى خبر لكن كما يجوز فى خبر إن نحو : ما قام زيد لكن عمرا لقائم(١) . محتجين بورود ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

لكننى من حبها لعميد

وبأن القياس يؤيده لأن أصل لكن : إن ، زيدت عليها لا والكاف ، فصارت جميعا حرفا واحدا وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر :

لهنك من عبسية لوسيمة   على هنوات كاذب من يقولها

وكما قالوا : لن ، وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال وصارتا حرفا واحداً ، ويؤيد ذلك عندهم أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إن ، فكما يجوز دخول اللام فى خبر إن يجوز دخولها فى خبر لكن .

أما البصريون فقالوا : إنه لا يجوز دخول اللام فى خبر لكن ، لأنها لا يصح أن تكون لام التأكيد ، لأن لام التأكيد إنما حسنت مع إن لا تفاقهما فى المعنى ولكن مخالفة لها فى المعنى ،ولا يصح أن تكون لام القسم ، لأنّ إنّ تقع فى جواب

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٥ ، والمغنى ج ١ ص ٣٣٠ .

القسم كما تقع اللام ، ولكن مخالفة لها فى ذلك ، فينبغى إذا ألا تدخل اللام فى خبرها .

وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير فى كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم ، كما كثر فى خبر إن ، فلما لم يأت دل على شذوذه وعدم جواز القياس عليه .

وأما ما استأنسوا به من زيادة اللام والهاء فى لهنك ، فقد رأى البصريون أن الهاء ليست زائدة ، وإنما هى مبدلة من الهمزة كما جاء ذلك فى مواضع كثيرة كقولهم : هرقت الماء ، وهرحت الدابة ، أى أرقت وأرحت . . . الخ . كما أنهم لم يسلموا لهم ما ذهبوا إليه من أنّ لن مركبة من لا وأن ، وإنما قالوا : هو حرف غير مركب ، بدليل جواز أما زيداً فلن أضرب ، ولو كان كما قالوا ما جاز ذلك لأن ما بعد أنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

وقالوا : إنما جاز العطف على موضع لكن كما جاز على موضع إن لأن لكن لا تغير معنى الابتداء لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ، كما أنّ إنّ لا تغير معنى الابتداء ، لا لأن لكن أصلها إن ، وهذا بخلاف غيرها من سائر أخواتها حيث تغير معنى الابتداء ، فكأن أدخلت معنى التشبيه وليت أدخلت معنى التمنى . . . الخ .

والذى يدل على أن ما ذهب إليه البصريون صحيح أنه لم يقع فى كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان الخبر ظرفا أو حرف جر ، كما جاء ذلك فى إن فدل ذلك على أنه لا يجوز دخول اللام فى خبرها ، لأن مجيئه فى اسمها مقدم فى الرتبة على مجيئه فى خبرها ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأمثلة هذا النوع كثيرة ، واستقصاؤها وتحليلها وبيان أوجه الضعف فيها يطول ، ولكننا نكتفى بالإشارة إليها موجزين ، من ذلك قولهم بجواز :

١ — العطف على موضع إن قبل تمام الخبر(١) .

٢ — تقديم معمولات : عليك ، ودونك ، وعندك ، فى الإغراء عليها(٢)

٣ — تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً(٣) .

٤ — إضافة النيف إلى العشرة(٤) .

٥ — وقوع الماضى حالا مع قد وبدونها إذا ارتبط بالضمير(٥) .

٦ — ترخيم المضاف ويكون فى آخر الاسم المضاف إليه(٦) .

٧ — ندبة النكرة والأسماء الموصولة(٧) .... الخ(٨) .

هذه كلها مسائل اعتمد فيها الكوفيون على روايات تلقوها عن العرب ، وجعلوها أصولا لقواعد قامت عليها ، لأنها سلمت فى رأيهم ، فوضعوها موضع الاعتبار أو ضموا إليها أقيسة لم تسلم لهم ، ولم تبرأ من العيوب والهنات .

* * *

٣ — البصريون يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح

أما البصريون فإنهم لا يقبلون هذه الروايات على علاتها ، ولا يروعهم أن يجدوا فى بعض الأحيان شواهد متعددة لقاعدة معينة ، فتدفعهم كثرتها وتزاحمها إلى قبولها والتسليم بها ، ولكنهم يرجعون عليها بالدراسة والتوثيق ليتبينوا صحيحها من زائفها فإذا هم فى كثير من المسائل يستطيعون أن يفندوا ما توارد

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٣ ، والأشمونى ج ١ ص ٢٢٧ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٧ ، والأشمونى ج ٣ ص ١٥٧ .
(٣) » » » ١٢٠ » » ٢ » ١٥٤ .
(٤) » » » ٤٢ » » ٤ » ٥٠ .
(٥) » » » ٣٢ » » ٢ » ١٤٧ .
(٦) الإنصاف مسألة رقم ٤٨ والأشمونى ج ٣ ص ١٣٣ ، والهمع ج ١ ص ١٨١ .
(٧) الإنصاف مسألة رقم ٥١ .
(٨) الإنصاف مسائل رقم ٥٢ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٦ ، ١٠٨ .
والمسائل رقم : ٣٣ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٨ ، ٦٢ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، .

عليها من شواهد ، لا عن عحل وعنت ، ولكن عن تعمق فى البحث ، وتفهم للموضوع ، وإذا هم يستطيعون أن يجدوا أقيسة صحيحة يستبدلونها بالأقيسة الفاسدة ، وأسساً مطردة يضعونها بدل القواعد القاصرة ، فإذا نحوهم أنضج ، وإذا قاعدتهم أسلم ، وإذا الفحول من العلماء لا يجدون كبير عناء فى تعرف صحيح الرأى من فاسده ، فتوضع الكتب وتساق الأدلة ، تؤيد ما استبان وجه الحق فيه ، وتنشر ما تواترت الدلائل عليه .

فالبصريون فى إجازتهم استعمال الكلمات والأساليب يعتمدون على السماع الكثير والقياس الصحيح ، ولم يجيزوا استعمال صيغة من الصيغ أو أسلوب من الأساليب معتمدين على مجرد القياس إلا فى موضعين :

أولهما : أنهم أجازوا تقديم معمول الفعل فى الاستثناء فأجازوا ما طعامك أكل إلا زيد(١) محتجين بأن « زيداً » مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقديم معموله ، وإن لم يسوقوا لذلك مثالا من كلام العرب .

ثانيهما : أنهم أجازوا صرف « أفعل » فى التفضيل لضرورة الشعر (٢) ، محتجين بأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، ويمنع الاسم من الصرف لأسباب عارضة فإذا اضطر الشاعر رده إلى الأصل ، وساقوا أمثلة تدل على جواز صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر ، ولكنهم لم يسوقوا مثالا يدل على جواز صرف « أفعل من » من كلام العرب .

وهم فى هاتين المسألتين يقدمون بين أيديهم — كما ترى — قياسين قويين ، يشفعان لهم فى الاعتماد عليهما ، والاطمئنان إليهما .

* * *

٤ — رأى فى مسائل الخلاف بين المدرستين

لست فى حاجة بعد ما سقت من الأدلة ، وما عرضت له من مسائل الخلاف إلى أن أقول : إننا رأينا علماء البصرة أكثر دقة ، وأصح أقيسة ، وأشد

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢١ .   (٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٩ .

حرصاً على سلامة الشواهد ، وصحة النقول ، ولقد بدا جلياً أن الحق لازمهم فى أكثر المسائل التى خالفوا فيها الكوفيين ، ولكن ليس معنى هذا أن الصواب قد جانب هؤلاء مجانبة تامة ، وإلا سبق إلى الذهن الاتهام بالميل ، والرمى بالهوى ، فهناك من المسائل ما وافق فيها الباحثون الكوفيين ، لأنهم رأوا أن ما صح عندهم من الشواهد كفيل بأن يصحح أصولهم ، وأن يسلم لهم قواعدهم ، ورأوا أن البصريين وإن كانت أقيستهم أقوى ، فشواهد الكوفيين أرجح ، فقد رأى صاحب الإنصاف أن الحق معهم فى سبع مسائل هى :

١ — لولا ترفع الاسم بعدها مثل : لولا زيد لأكرمتك عند الكوفيين ، وقال البصريون : يرتفع الاسم بعدها بالابتداء(١) .

٢ — لا يجوز تقديم خبر ليس عليها فى رأى الكوفيين ، وقال البصريون يجوز كما جاز تقديم خبر كان(٢) .

٣ — اللام الأولى فى لعل أصلية عند الكوفيين ، وقال البصريون : زائدة(٣) .

٤ — يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وقال البصريون لا يجوز(٤) .

٥ — الياء والكاف من لولاى ولولاك فى موضع رفع فى رأى الكوفيين ، وقال البصريون : فى موضع جر بلولا(٥) .

٦ — الاسم المبهم نحو : هذا وذاك ، أعرف من العلم نحو : زيد ، عند الكوفيين ، وقال البصريون : العلم أعرف من المبهم(٦) .

---

(١) الإنصاف مسأله رقم ١٠ ، المغنى جـ ١ ص ١٦٧ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٨ ، الهمع جـ ١ ص ١١٧ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٢٦ ، الهمع جـ ١ ص ١٣٤ .

(٤) الإنصاف مسألة رقم ٧٠ ، الأشمونى جـ ٣ ص ٢٠٨ .

(٥) الإنصاف مسألة رقم ٩٧ .

(٦) الإنصاف مسألة رقم ١٠١ .

٧ — يجوز أن تنقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله عند الوقف على الكلمة فى حالة النصب ، كما تنقل فى حالتى الرفع والجر تخلصاً من التقاء الساكنين . فيقال : رأيت البكَرْ بفتح الكاف فى حالة النصب عند الكوفيين، وقال البصريون : لا يجوز(١) .

وأنا أسلم لهم هذه وأزيد عليها ثلاث مسائل :

المسألة الأولى :

جواز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ(٢) ، وإن كان البصريون قد منعوها ، ذلك لأن ما ساقه الكوفيون من الشواهد كثير مقبول ، ولأن رد البصريين لهذه الشواهد لم يكن قوياً مقنعاً .

١ — استدل الكوفيون بقوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ(٣) » وهى قراءة حمزة من القراء السبعة ، وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة والأعمش .

وقد رد البصريون هذا الاستدلال بأن الأرحام مجرورة بالقسم فلا حجة فيه ، أو بأن الأرحام مجرورة بباء مقدرة .

ولكنا نقول : إن المقام لا يقوى ذلك إذ ليس مقام قسم ، وإنما المقصود : اتقوا الله الذى تداعون به ، ويناشد بعضكم بعضاً باسمه ، وبالأرحام ، أى اتقوا الله الذى تستشفعون به وبالأرحام ، أو تقوون كلامكم وتؤكدونه به وبالأرحام(٤). وبأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٥ ، والأشمونى ج ٣ ص ٨٨ .

(٣) سورة النساء ، آية رقم : ١ .

(٤) فى القاموس : نشد فلاناً نشداً قال له نشدتك الله ، أى سألتك بالله ، ونشدك الله أى أنشدك بالله ، وقد ناشده مناشدة ونشاداً حلفه .

وفى لسان العرب ج ٤ : وقولهم نشدتك بالله وبالرحم معناه طلبت إليك بالله وبحق الرحم برفع نشيدى أى صوتى ٠٠٠٠ ونشدت فلاناً أنشده نشداً إذا قلت له : نشدتك الله أى سألتك بالله ، فإنك ذكرته إياه فنشد أى تذكر .

٢ — واستدلوا أيضاً بقوله تعالى «ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم[1] » فما فى موضع خفض بالعطف على الضمير فى فيهن .

وقد رد البصريون الاستدلال بهذه الآية ، بأن ما معطوف على « الله » فهو فى موضع رفع ، وإذا كان فى موضع جر فبالعطف على « النساء » .

والجواب عن هذا أن العطف على الأقرب أولى من العطف على الأبعد إذا لم يكن هناك مانع ولا مانع هنا لكثرة الشواهد وصحتها .

٣ — واستدلوا كذلك بقوله تعالى « لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة[2] » فالمقيمين فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى إليك أو فى قبلك .

وقد رد البصريون ذلك بأن المقيمين فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، أو أنه مجرور بالعطف على « ما » من قوله « بما أنزل إليك » .

أما القول بالعطف على ما فبعيد إذ ليس المقصود الأيمان بالمقيمين ، وإنما بما أنزل إليهم .

٤ — واستدلوا بقوله تعالى« وصدعن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام[3] ». فعطف المسجد على الضمير فى به .

ورده البصريون بأنه عطف على « سبيل الله » ونجيبهم بأن العطف على الأقرب أولى مع عدم المانع ، ولا شك أن الكفر به يستوجب الصد عنه .

= وقول الأعشى :

ربى كريم لا يكدر نعمه   وإذا تنوشد فى المهارق أنشدا

قال أبو عبيدة يعنى النعمان بن المنذر : إذا سئل بكتب الجوائز أعطى ...

وفى التهذيب لليث يقال : نشد ينشد فلان فلاناً إذا قال: نشدتك بالله والرحم ...

وفى الحديث « نشدتك الله والرحم » . أى سألتك بالله والرحم .

(١) سورة النساء ، آية رقم : ١٢٧ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ١٦٢ . (٣) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٧ .

٥ — واستدلوا بقوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين(١) » . فمن فى موضع خفض بالعطف على الضمير فى لكم .

ورده البصريون بأن « من » فى موضع نصب بالعطف على « معايش » أى جعلنا لكم المعايش والعبيد والأماء .

ولكن هذا الوجه لا يمنع أن الوجه الأول أولى ، فبدل أن تكون المنة بأن بعض الناس عبيد وإماء للبعض ، مما قد يشعر باستمرار ذلك وبقائه ، تجعل الأرض مرتزقهم ومرتزق غيرهم من الناس ممن لا يرزقونهم ، ولا يستطيعون لهم ذلك .

٦ — واستدلوا بقول الشاعر :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

« فالأيام » خفض بالعطف على الكاف فى بك .

وقد رده البصريون بحمله على القسم ، ويخيل لى أن المقام لا يحتم القسم ولا يوجبه ، ولكن الأقرب إلى الذهن أن المقصود : أن تصرفك معنا ، وموقفك منا لا عجب فيه ، فقد عودتنا الأيام ذلك فلم تكن دائماً عند ظننا بها ، أو رجائنا فيها ، فلم تجازنا بالخير خيراً ، ولا بالإحسان إحساناً .

٧ — واستدلوا بقول الشاعر :

تُعَلَّق فى مثل السوارى سيوفنا   وما بينها والكعب غُوطٌ نفانف

« فالكعب » مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض فى « بينها » .

٨ — وقول الآخر :

هلا سألتَ بذى الجماجم عنهم   وأبى نُعيم ذى اللواء المُحْرِق

« فأبى نعيم » معطوف على الضمير المخفوض فى « عنهم » .

وقد رد البصريون الاستدلال بهذين البيتين بأن الجر على تقدير تكرير « بين » فى البيت الأول و « عن » فى البيت الثانى ، وحذف من الثانى لدلالة الأولى عليه ،

---

(١) سورة الحجر ، آية رقم : ٢٠ .

وقالوا : إن ذلك كثير فى كلامهم ، واستدلوا بقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة ، أى ولا كل سوداء تمرة .

وقول الشاعر :

أكلَّ امرىء تحسبين امرأً ... ونار توقد بالليل نارا

ولكنا نقول : إن ذلك قياس مع الفارق ، فإنه إذا تعين تقدير التكرير فيما مثلوا به لم يتعين ذلك فيما معنا ، بل عدم التقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

فقد سلمت لهم هذه القاعدة ، وصح العمل بها ، بعد ما قدموه من الشواهد الكثيرة وسقوط ما اعترض به البصريون عليهم ، أو عدم تعارضه مع ما اتجهوا إليه على فرض صحة بعض تقديرات المعترضين .

المسألة الثانية :

الفعل المضارع فى مثل : يقوم محمد ، يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[1] ، ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه العوامل الناصبة والجازمة : فإذا دخلت عليه الناصبة دخله النصب نحو . أريد أن تقوم ، وإذا دخلت عليه الجازمة دخله الجزم نحو : لم يقم زيد . وإذا لم تدخل هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أنه بدخولها دخل النصب والجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

ولكن البصريين يرون أن المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين : أحدهما أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ، والرضى جـ ٢ ص ٢١٤ ، والهمع جـ ١ ص ١٦٤ .

وردوا قول الكوفيين بأن قولهم : إنه مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين فى أن الرفع قبل النصب والجزم ، ذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع ، وجب أن يكون فاسداً .

ولكننا نقول : إن ما ذهبتم إليه من أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء الذى هو عامل معنوى ، فكما يوجب هذا الرفع يوجب ذاك ، أولى منه أن نقول : إن المبتدأ مرفوع — كما قلتم — بعامل معنوى هو الابتداء ، والابتداء كما تفسرون : هو التعرى من العوامل اللفظية ، والمضارع مرفوع — كما نقول — بعامل معنوى هو التعرى من العوامل اللفظية ، ولاشك أن الاشتراك فى العامل أولى من المشابهة فيه .

وقولكم إنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فوجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب وهو الرفع ، مردود بأنه لو كان الوقوع موقع الاسم موجباً لرفعه ، لوجب أن يكون وقوع الماضى موقع الاسم موجباً — لا لرفعه — وإنما لإعرابه ، لأن الأصل فى الأسماء الإعراب ، وقيام الفعل مقامه يوجب أن يأخذ حكمه — على ما ذهبتم إليه — فلما لم يؤثر فى الماضى إعراباً لم يؤثر فى المضارع رفعاً .

وقولكم إن رفعه بالتعرى من العوامل يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، مردود بأن العوامل — كما قلتم — نوعان : لفظية ومعنوية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأمارة والدلالة تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده (١) .

---

(١) الإنصاف ص ٣٢ ، ٣٣ .

هذا إلى أن التعرى من العوامل أسبق من وجودها فأن يقوم الفعل بنفسه مستغنياً عن العوامل اللفظية المؤثرة فيه أسبق من قيامه محتاجاً لها ، متأثراً بها . فالرفع إذاً أسبق من النصب والجزم ، فلا مناقضة للإجماع ولا فساد .

فقد ثبت أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم ، كما ينصب إذا سبقه ناصب ، ويجزم إذا سبقه جازم .

المسألة الثالثة :

أنْ الخفيفة تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل(١) .

احتج الكوفيون بالشواهد الكثيرة التى تؤيد مدعاهم ، وتحقق قاعدتهم من ذلك قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله (٢) » . فنصب « تعبدوا » بأن مقدرة ، لأن التقدير فيه « أن لاتعبدوا إلا الله » فحذف أن وأعملها مع الحذف ، وهى قراءة عبد الله بن مسعود .

ومن ذلك قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فنصب « أحضر » لأن التقدير : أن أحضر . فحذفها وأعملها مع الحذف ، ويؤيد صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد اللذات » .

ومن ذلك أيضاً قول عامر بن الطفيل :

فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَه

فنصب « أفعله » لأن التقدير فيه « أن أفعله » .

فدل كل ذلك على أنها تعمل مع الحذف .

ولكن البصريين لم يرضهم ذلك ، ولم يقتنعوا به ، وقالوا : إنها لايجوز إعمالها

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ . (٢) سورة البقرة ، آية رقم ٨٣ .

مع الحذف ، لأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل .

يدل على ذلك :

١ — أن « أنّ » المشددة لا تعمل مع الحذف مع أنها من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فأن الخفيفة أولى ألا تعمل مع الحذف .

٢ — وأن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا يعمل مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا يعمل مع الحذف ، حتى لا يكون الفرع أقوى من الأصل .

٣ — وأن من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن ما تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل ، وقد روي ابن مجاهد أنه قريء « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة (١) » ، بالرفع .

وقال الشاعر :

يا صاحبيّ فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

فقال : تقرآن . فلم يعملها تشبيهاً لها بما .

وردوا شواهد الكوفيين بأن قراءة « لا تعبدوا » شاذة ، ولا حجة فيها لأن « تعبدوا » مجزوم بلا ، لأن المراد بها النهى .

وقالوا : إن الرواية الصحيحة فى « أحضر » الرفع ، وعلى فرض صحة رواية النصب فهو محمول على التوهم ، أى أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط .

واستدلوا على جواز التوهم وأثره فى قول العرب ، بقول الأحوص اليربوعى (٢) :

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٣٣ .

(٢) هو يزيد بن عمرو بن قيس اليربوعى التميمى ، وهو شاعر فارس ، خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣٤ ، جـ ٢ ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

فجر « ناعب » توهما منه أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فعطف عليه بالجر .

ويقول صِرْمة الأنصارى :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فجر « سابق » توهما منه أنه قال : لست بمدرك ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وقالوا : إن نصب أفعله فى قول الشاعر :

بعد ما كدت أفعله

إما أن يحمل على طريق التوهم والغلط ، كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله ، لأنهم قد يستعملونها مع كاد فى ضرورة الشعر ، لا فى اختيار الكلام ، وإما أن يحمل على أنه أراد « بعد ما كدت أفعلها » يعنى الخصلة ، فحذف الألف ، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها .

وللرد على البصريين نقول : أما قولكم : إن الشاعر أراد : بعدما ما كدت أفعلها . فقد كفانا مؤنة الرد عليه الأنبارى إذ يضعف هذا الرأى بأنه يحتمل أن يكون التقدير : أفعلَنْه بنون التأكيد الخفيفة فحذفت النون وبقيت اللام مفتوحة .

وأما قولكم : إنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله . فاحتمال واه ضعيف ، لأنكم تقولون : إنّ أنْ لا تستعمل مع كاد إلا قليلا فى ضرورة الشعر ، فمجىء أن بعد كاد لا يسبق إلى الذهن ، وإنما يسبق إليه الكثير الغالب الجارى على الألسنة الكثير الاستعمال ، أما أن يتوهم أنه جاء بها مع أن الإتيان بها شاذ قليل ، فاحتمال شاذ قليل لا يعول عليه .

أما قولكم : إن أحضر منصوب على التوهم ، واستدلالكم على وروده فى لسان العربى ، فما استدللتم به يجوز فيه التوهم لبعد المسافة بين المعطوف والمعطوف عليه ،

فإلى إلى يصل إلى المعطوف يصح أن يكون قد نسى ما قال فتوهم أو أوهم أنه قال شيئاً آخر ، أما أن يقع التوهم فى الكلمة نفسها فاحتمال بعيد جدير بالنظر .

وأما قولكم : إن قراءة « تعبدوا » شاذة ، مع أنها قراءة عبد الله بن مسعود وإذا لم يكن قد سمعها من الرسول — وهو احتمال ضعيف — فهو عربى يحتج به ، مسلم يوثق بقوله فيما ينطق به لسانه ، أو يرويه عن العرب ، فما بالكم بما يقرؤه فى القرآن الكريم ؟ .

وقولكم: إن «تعبدوا» مع شذوذ الرواية مجزوم لا منصوب،تكلف فى التأويل وتمحل للتخريج ، فبعد أن سلمتم بأن الأصل أن يكون مرفوعا، وأن تكون لا نافية كما يقضى بذلك السياق — فحكمتم بشذوذ قراءة الجزم — أبيتم إلا أن تكون القراءة الشاذة—فى قولكم— لها تخريج شاذ لا يعين عليه مساق الكلام ، فلقتم بأن الفعل مجزوم ولا ناهية ، مع أن الأصل أن أقول : أخذت ميثاقك على أن تفعل كذا ، أو أخذت ميثاقك تفعل كذا ، لا أن أقول : أخذت ميثاقك آمرك بفعل كذا ، أو أنهاك عن فعله ، فالذهاب إلى الجزم فيه إبعاد وتكلف .

وأما ما استدللتم به على ضعف عملها من أن بعض العرب يهملها حملا على ماصع وجودها فى الكلام ، فمن الجائز أن يكون ما استدللتم به من قبل « أن » المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، والجملة المرفوعة خبرها .

وعلى فرض جواز إهمالها عند البعض فلا يمنع ذلك عملها ، لأنا نجد من الأفعال المتعدية ما يضمن معنى فعل لازم ، فلا يطلب المفعول فى حالة تضمينه معنى فعل لازم ، ولا يمنعه هذا من أن يكون تام التصرف ، كامل الأحكام إذا ما استعمل استعماله الوضعى ، وإذا قيل إن ذلك جائز فى الأفعال لتمكنها وقوتها فإنا نقول : إن أنْ لكثرة دورانها على الألسنة ، واستعمالها فى اللغة ، ولأنها أم الباب ، وأصل النواصب كان لها من الحكم ما ليس لغيرها ، فاختصت بالعمل محذوفة دون سائر أخواتها .

أما قولكم : إن أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف مع أنها من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فأنْ الخفيفة أولى ألا تعمل مع الحذف. فقد نقضتم أنتم ذلك بأن جعلتموها تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى ، وتعليلكم هذا العمل بأن هذه الأحرف دالة عليها فنزلت منزلة مالم يحذف ، تعليل ضعيف مردود ، لأن أنّ المشددة لا تعمل محذوفة سواء أكان هناك دليل يدل عليها أم لم يكن ، فقد لزمكم ما حاولتم الخروج منه ، وهو أن يكون الضعيف — في رأيكم — أقوى عملا من القوى .

وقولكم : إن أنْ الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، دعوى تدعونها ، ولا حاجة إليها ، وإنما وجدتم أنّ المشددة تعمل في الأسماء ، وأن الخفيفة تعمل في الأفعال ، كما وجدتم غيرها من العوامل والأدوات ، وأعتقد كما قلت من قبل أن هذا بحث فيما وراء ماقالت العرب ، ليس فيه كبير فائدة ، بل قد يكون في الاندفاع فيه إكثار من القيود ، وإفراط في التضييق ، وإقامة لكثير من الحواجز والسدود .

هذه مسائل ثلاث رجحت فيها جانب الكوفيين على البصريين ، حين رأيت الصواب معهم ، والشواهد تؤيدهم ، وسلمت بقية المسائل بعد ذلك للبصريين ، إلا ماظهر فيه تناقضهم في طرد أصولهم كما سيتضح فيما يأتى بعد ذلك من أبواب .

الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين

أ — بعض الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين

ولعلنا الآن بعد أن عرضنا لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ورأينا فيها رأينا ، وذكرنا عرضا بعض أقيستهم وأصولهم ، فى حاجة إلى أن نقف على بعض هذه الأقيسة والأصول ، حتى تتضح لنا اتجاهاتهم اللغوية ، وحتى تستبين لنا غاياتهم وأهدافهم العقلية ، فمن أصولهم المشتركة .

* * *

١ — لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض :

وقد استدل المصريون بهذا الأصل على أن واو رب ليست هى العاملة وإنما العمل لرب[١] بدليل أنه يحسن ظهورها معها ، ولو كانت عوضا عنها ماجاز ظهورها معها .

وجعلوا دليلا على ذلك أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وبالله لأفعلن . على أن يكونا حرفى قسم ، وكذلك التاء لما كانت عوضا عن الواو لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وتالله ، على أن يكونا حرفى قسم . وأما قوله تعالى : « وتالله لأكيدن أصنامكم[٢] » فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم .

كما أجازوا حذف حرف القسم إذا عوض عنه بألف الاستفهام ، أو ها التنبيه نحو : آلله ما فعل ؟ وها الله ما فعلت[٣] . لأن ألف الاستفهام وها ، صارتا

---

(١) الإنصاف ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، الرضى ج ٢ ص ٣١٠ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٧٦ ، المغنى ج ١ ص ٥٥ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية رقم : ٥٧ . (٣) الإنصاف ص ٢٤١ .

عوضا عن حرف القسم ، والذى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال : أو الله ؟ ولا : ها والله .

واستنادا إلى هذا الأصل أيضا قالوا : إنه لا يجوز إظهار أن بعد كى وحتى[1]، لأنهما صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلا عن الفعل فى قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك . والتقدير : أن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف : كان ، وجعلت « ما » عوضا عنه ، فلا يجوز أن تظهر « أن » بعد كى وحتى ، كما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد ما .

كما استدل الكوفيين بهذا الأصل على أن الميم المشددة فى « اللهم » ليست عوضا عن « يا » التى للتنبيه فى النداء(٢) ، لأنها لو كانت عوضا عنها ماجاز الجمع بينهما فى قول الشاعر :

إنى إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهما

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يااللهم ما

اردد علينا شيخنا مسلما

وقول الآخر :

غفرت أو عذبت يا اللهما

ولو كانت عوضا عن يا ما جاز أن يجمع بينهما .

والبصريون — وإن كانوا يوافقون على أنه لايجمع بين العوض والمعوض — قالوا : إن هذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون حجة ، وعلى فرض صحته فقد جاز الجمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما أن العوض فى آخر الاسم ، والمعوض فى أوله يدل على ذلك قول الشاعر :

---

(١) الإنصاف ص ٣٤٢.

(٢) الإنصاف ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، الأشموق ج ٣ ص ١١٢ .

همـا نفثا فى فىّ من فمويهما ... على النابح العاوى أشد رجام

فجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر .

واستدل الكوفيون أيضا بهذا الأصل على أن « لولا » ترفع الاسم بعدها ، لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم(١) لأن التقدير فى : لولا زيد لأكرمتك ، لو لم يمنعنى زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا لا على لو ، كما أن قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، تقديره : أن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف الفعل ، وزيدت « ما » عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف فى اليمانى عوضاً عن إحدى ياءى النسب .

كذلك « ما » فى قولهم : إما لا فافعل ، عوض من الفعل والتقدير : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا . ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت ما ، والذى يدل على أنها صارت عوضاً من الفعل جواز إمالتها لأن الأصل فى الحروف ألا تدخلها الأمالة .

فلما لم يجز أن يجمع بين العوض والمعوض فى شىء من هذا ، ولم يجز ذكر الفعل مع لولا دل ذلك على أنها نائبة عن الفعل ، وعاملة عمله .

٢ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا :

وبهذا الأصل استدل البصريون على أن « لولا » ليست رافعة للاسم بعدها ، وأنه يرتفع بالابتداء(٢) ، لأن لولا لا تختص بالاسم دون الفعل فإنها قد تدخل على الفعل ، كما تدخل على الاسم ، يدل على ذلك قول الشاعر :

قالت أمامة لما جئت زائرها ... هلا رميت ببعض الأسهم السود

---

(١) الإنصاف ص ٥٢ ، ٥٣ ، الرضى جـ ١ ص ٩٣ ، المغنى مع حاشية لأميرا جـ ١ ص ٣٦٧ .

(٢) الإنصاف ص ٥٢ ، ٥٣ ، الرضى جـ ١ ص ٩٣ ، المغنى مع حاشية الأمير جـ ١ ص ٣٦٧ .

لا در درك إنى قد رميتهم   لولا حددتُ ولا عذرَى لمحدود

فأدخل «لولا» على الفعل ، فدل على أنها لا تختص . فوجب ألا تكون عاملة .

وقدر الكوفيون ذلك بأنها مختصة بالاسم ، وأن لو التى فى البيت ليست مركبة مع لا كما هى مركبة معها فى قولك : لولا زيد لأكرمتك . وإنما « لو » حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع شىء لامتناع غيره ، ولا معها بمعنى لم ، لأن « لا » مع الماضى بمنزلة « لم » مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أحد . وهذا كقوله تعالى « فلا اقتحم العقبة » . « فلولا » هذه ليست « لولا » التى وقع فيها الخلاف ، فدل ذلك على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة .

واستنادا إليه أيضاً قال الكوفيون : إن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض(١) ، ذلك لأن الأصل فى « ما » عندهم ألا تكون عاملة ألبتة ، لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص وجب ألا يعمل كحرف الاستفهام وحرف العطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم نحو : ما زيد قائم ، وتارة يدخل على الفعل نحو : ما يقوم زيد ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل ، وجب ألا تعمل ، ولهذا أهملها التميميون وهو القياس .

ولما كانت حروف العطف غير مختصة ، قال البصريون(٢): إن « واو » رب لا تعمل ، وإنما العمل لرب مقدرة ، لأن حرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملا ، فيجب أن يكون العامل رب مقدرة .

كما قالوا (٣) إن حتى حرف جر ، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن ، والاسم

---

(١) الإنصاف ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الإنصاف ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، المغنى جـ ٢ ص ٥٥ ، الأشمونى جـ ٢ ص١٧٦ .

(٣) الإنصاف ص٣٤٨ ، ٣٥٠ وتراجع أيضا ص ٣٢٤ — ٣٢٦ ، ص١٦٨ — ١٦٩ ، الرضى جـ ٢ ص ٢٢٣ ، المغنى جـ ١ ص١٩٤ .

بعدها مجرور بها ، وذلك لأنها عندهم من عوامل الأسماء وإذا كانت كذلك فلايجوز أن تكون من عوامل الأفعال ، وإذا كانت عوامل الأسماء لايجوز أن تكون عوامل للأفعال ، وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » وإنما وجب تقديرها دون غيرها ، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من تقدير غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لابها نفسها ، قول الشاعر :

داويت عين أبى الدَّهِيق بمطله حتى المصيف ويَغْلُوَ القِعْدان

فالمصيف مجرور بحتى ، ويغلو عطف عليه ، فلو كانت حتى هى الناصبة ، لوجب ألا يجىء الفعل ها هنا منصوبا بعد مجىء الجر ، لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارة ناصبة ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل « يغلو » فعل منصوب ، وكان قبله اسم مجرور ، علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا وجب الجر لما بعد الواو ، وجب أن يكون « يغلو » منصوباً بتقدير « أن » لأن « أن » مع الفعل بمنزلة الاسم .

٣ — الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول :

ولهذا قال البصريون(١) إن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هندزيد ضاربته هى ، يجب إبرازه ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير ، إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وماأشبه ذلك ، ولا شك أن المشبه بالشىء يكون أضعف منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير فى كل حالة — إذا جرى على من هوله ، وإذا جرى على غير من هوله — لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لايجوز .

---

(١) الإنصاف ص ٤٥ — ٤٦ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٦٣ .

وقال الكوفيون(١) : إن إنّ وأخواتها لاترفع الخبر ، وذلك للإجماع على أن الأصل فى هذه الأحرف ألا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهى فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهى أضعف منه ، فينبغى ألا تعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول ، لأنا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لايجوز ، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها ، يدل على ذلك أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدىء به ، كقول الشاعر :

لا تتركنى فيهم شطيرا إنى إذن أهلك أو أطيرا

فنصب بإذن ، فدل على ما قلناه .

ولكن البصريين قالوا : إنها لما كان شبهها بالفعل قويا عملت عمله ، ولكن لما كانت فرعا فى العمل على الفعل قدم منصوبها على المرفوع حتى يكون الفرع للفرع ، ولم يجز تقديم المرفوع أو المنصوب كما جاز ذلك فى الفعل ، لئلا يجرى مجراه ، فيسوى الفرع بالأصل ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ، لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدم المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل ، وانحطاطها عن رتبته ، وأولوا ما استدل به الكوفيون .

واعتبارا لهذا الأصل قال البصريون(٢) : إن معمولات : عليك ودونك وعندك فى الإغراء لا يجوز تقديمها عليها ، لأن هذه الألفاظ فرع فى العمل على الفعل ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغى ألا تتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها . وصار هذا كالحال لا يجوز تقديمها إذا كان العامل فيها غير فعل ، وذلك حتى لا يسوى بين الأصل والفرع وهو غير جائز ، لانحطاط درجة الفروع .

---

(١) الإنصاف ص ١١٥ — ١١٨ ، الرضى ج ١ ص ٦٩ .

(٢) الإنصاف ص ١٤٠ ، ١٤١ ، الهمع ج ٢ ص ١٠٥ ، الأشمونى ج ٣ ص ١٥٧ .

ولهذا الأصل أيضا كان عمل « لا » دون عمل « إنّ » (١) فلا لا تعمل إلا فى النكرة ، وإن تعمل فى النكرة وفى المعرفة و « لا » تركب مع الاسم لضعفها و « إن » لا تركب لقوتها ، و « لا » لا يفصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور ، وإن تعمل فى الاسم مع الفصل بينها وبينه بهما .

وقال البصريون كذلك(٢) : « أنْ » الخفيفة لا تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، ذلك لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغى ألا تعمل مع الحذف ، وأن الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، وأنّ المشددة من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، ولما كانت أنّ المشددة لا تنصب مع الحذف ، فأن الخفيفة أولى ألا تنصب مع الحذف ، لئلا يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .

ولما كان للأصل ميزة على فرعه قال الكوفيون(٣) : إنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد أتانى آته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وقال البصريون : إنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتانى زيد . ذلك لأن « إن » هى الأصل فى باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، إما بتقدير فعل مع الفعل الماضى خاصة كما يقول البصريون ، وإما على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل كما يقول الكوفيون .

وإنما جاز ذلك معها دون غيرها من أخواتها ، لأنها الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، شأنها فى ذلك شأن همزة الاستفهام التى لها لأصالتها ما ليس لغيرها من أدوات الاستفهام .

---

(١) الإنصاف ص ٢٢٨ ، الرضى جـ ١ ص ٢٢٧ ، الأشمونى مع الحاشية جـ ٢ ص ٣ .
(٢) الإنصاف ص ٣٢٧ — ٣٢٨ .
(٣) الإنصاف ص ٣٥٩ — ٣٦٠ ، الرضى جـ ٢ ص ٢٣٧ .

٤ — الأضعف لا يعمل عمل الأقوى :

ولذا قال الكوفيون(١) : إن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، ذلك لأن القياس فى «ما» ألا تكون عاملة ألبتة ، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، ولهذا كانت مهملة فى لغة بنى تميم ، وإنما أعملها الحجازيون لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ،وهو شبه ضعيف ، فلم تقو على العمل فى الخبر كما عملت ليس ، لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ، لأن الأصل : ما زيد بقائم فلما حذف حرف الخفض ، وجب أن يكون منصوباً .

وقال البصريون : إن شبهها بليس أوجب لها أن تعمل عملها ، على أنا عملنا بمقتضى هذا الضعف ، فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل فى جميع هذه المواضع .

ولما كان الأضعف لا يعمل عمل الأقوى قال البصريون(٢) : إنه لا يجوز المجازاة بكيف ، لأنها نقصت عن سائر أخواتها ، لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ، لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا تكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة . ولأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك فى من وما وأى ومهما ، فلما قصرت عن ذلك فى نظائرها ، ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

(١) الإنصاف ص ١٠٧ ، ١٠٩ ، حاشية : الصبان ج ١ ص ٢٠٠ ، الهمع ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) الإنصاف ص ٣٧٥ ، الأشمونى ج ٤ ص ٩ .

٥ — اجتماع عاملين على معمول محال :

ولهذا قال البصريون(١) : إنه لا يجوز العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر، وذلك أنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون « زيد » مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا فى خبر « زيد » ، وتكون « إن » عاملة فى خبر الكاف ، وقد اجتمعا فى لفظ واحد . فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان وذلك محال .

ومن هنا أيضاً كانت إجازتهم العطف على موضع لا قبل تمام الخبر لأن « لا » لا تعمل فى الخبر عند أهل التحقيق والنظر(٢) .

وقال الكوفيون(٣) : إنه يجوز العطف على موضع « إنّ » قبل تمام الخبر ، وذلك لأنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على موضع « لا » قبل تمام الخبر نحو : لا رجل وإمرأةٌ أفضل منك . فكذلك مع إن .

وللإجماع على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا .

ولأنه قد عرف من مذهبنا أن « إنّ » لا تعمل فى الخبر لضعفها وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذاً ، لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إن « إنّ » هى العاملة فى الخبر ، فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه .

---

(١) الإنصاف ص ١١٩ — ١٢٠ ، الأشمونى ج ١ ص ٢٢٧ .
(٢) الإنصاف ص ٢٢٨ ، الوضى ج ١ ص ٢٤٣ ، المغنى ج ١ ص ٣٣٥ .
(٣) الإنصاف ص ١١٩ — ١٢٠ ، الأشمونى ج ١ ص ٢٢٧ .

وذهب الكوفيون(١) : إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وذلك نحو قولك : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو .

وقال البصريون : إن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء . ذلك لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء . فلو قدر هنا عامل لم يكن إلا الظرف وهو لا يصلح أن يكون عاملا لوجهين : أحدهما أن الأصل فى الظرف ألا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ها هنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول : إن أمامك زيداً ، وظننت خلفك عمراً ، لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله ، فلما تعداه إلى الاسم كما قال تعالى « إن لدينا أنكالا وجحيما(٢) » ، ولم يرد عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب ، دل على ما قلناه .

ولما اعترض الكوفيون على قولهم : « إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده » بأن المحل اجتمع فيه نصبان : نصب المحل فى نفسه ، ونصب العامل ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه ، قال البصريون : إن هذا باطل ، لأنه يؤدى إلى أن يجوز نصب الاسم من وجهين ، وذلك غير جائز ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمت زيداً وأعطيت عمراً العاقلين ، لم يجز أن تنصبه على الوصف ، لأنك تجعله منصوباً من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذا هنا .

وثانيهما أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك : بك زيدمأخوذ ، ولا يجوز ذلك بالإجماع .

* * *

(١) الإنصاف ص ٣٨ — ٤١ ، الرضى جـ ١ ص ٨٤ ، المغنى جـ ٢ ص ١٢٧ .
(٢) سورة المزمل ، آية رقم : ١٢ .

(ب) من أصول الكوفيين :

١ — كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج على الأصل :

من ذلك قولهم[١] : إن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف ، وذلك لأن سوف كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ وكل ، وأشباه ذلك . والأصل : لا أدرى ، ولم أبال ، ولم يكن ، واؤخذ واؤكل ، فحذفوا فى هذه المواضع لكثرة الاستعمال .

والذى يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعل : سوأفعل فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال : سف أفعل ، فحذفوا الواو .

وإذا جاز أن يحذفوا الواو تارة ، والفاء أخرى لكثرة الاستعمال ، جاز أن يجمع بينهما فى الحذف مع تطرق الحذف إليهما فى اللغتين لكثرة الاستعمال .

يؤيد ذلك فى رأيهم أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ، فلما أشبهتها فى اللفظ والمعنى ، دل على أنها مأخوذة منها ، وأنها فرع عليها .

وقال البصريون : إن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ، على أن الحذف لو وجد كثيراً فى غير الحرف من الاسم والفعل ، فقلما يوجد فى الحرف ، وإن وجد الحذف فى الحرف فى بعض المواضع ، فهو على خلاف القياس فلا يجعل أصلا يقاس عليه .

ورجوعاً إلى هذا الأصل قال الكوفيون[٢] : إن الأصل فى همزة «أيمن» أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل .

---

(١) الإنصاف ص ٣٧٧ — ٣٧٨ ، المغنى ج ١ ص ٢١٢ .
(٢) الإنصاف ص ٢٤٧ — ٢٤٨ ، المغنى ج ١ ص ١٦٠ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢٠٧ .

وقال البصريون : إن « ايمن » اسم مفرد مشتق من اليمن ، وهمزته همزة وصل وكان القياس يقتضى أن تكون مكسورة ، ولكنها جاءت مفتوحة لأنهم لما كثر استعماله فى كلامهم ، فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة ، كما فتحوا الهمزة التى تدخل على لام التعريف ، وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال . ولكنهم لا يجعلون ذلك أصلا يقاس عليه .

وقال الكوفيون(١) : إنه يجوز حذف الألف من المقصور ، والألف والهمزة من الممدود عند تثنيتهما لطول اللفظ ، وكثرة الحروف ، المؤديين إلى الثقل فهم يحذفون منهما لكثرة حروفهما ، كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

ولما قال الكوفيون(٢) : إنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وكان مما استدلوا به قول العرب : اللهِ لأفعلن . رد البصريون الاستدلال به ، بأنه إنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ، ويدل على ذلك أن هذا الاسم يختص بما لا يكون فى غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى « وتالله لأكيدن أصنامكم » ، وإن كان لا يجوز دخول التاء فى غيره .

ولما قالوا(٣) : إنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، واستدلوا ضمن ما استدلوا به ، بقول العرب : يا الله . كان مما رد البصريون به كلامهم أن هذه الكلمة كثر استعمالها فى كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها .

٢ — الخلاف يعمل النصب :

ولذلك قال الكوفيون(٤) : إن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ انتصب على الخلاف نحو : زيد أمامك ، وما أشبه ذلك . ذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ

(١) الإنصاف ص ٤٤٩ — ٤٥٠ ، الأشمونى ج ١ ص ٨٣ .
(٢) الإنصاف ص ٢٤١ .
(٣) الإنصاف ص ٢١١ ، الأشمونى ج ٣ ص ٢١١ .
(٤) الإنصاف ص ١٥٢ — ١٥٤ ، المغنى ج ٢ ص ١١٨ ، الرضى ج ١ ص ٨٣ .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم . كان « قائم » فى المعنى هو زيدا . فإذا قلت : زيد أمامك . لم يكن « أمامك » فى المعنى هو زيداً ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وقد رد البصريون ذلك ، بأنه لو كان الموجب لنصب الظرف مخالفته للمبتدأ ، لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ، لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ، فكان ينبغى أن يقال : زيداً أمامَك . وما أشبه ذلك فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وقال الكوفيون(١) : إن المفعول معه منصوب على الخلاف كذلك ، وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة . لم يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف .

قالوا : والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه ، أن نحو : استوى ، وجاء ، فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وقد رد البصريون ذلك بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو . فما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب ، فإن « لكن » يلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفى عندنا ، أو جاز العطف بها فى الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً

---

(١) الإنصاف ص ١٥٥ — ١٥٨ ، الهمع ج ١ ص ٢١٩ ، الرضى ج١ ص ١٧٨ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٠٣ .

للنصب مع لكن وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله ، فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها من طريق الأولى .

وكذلك أيضاً يبطل بلا في قولك : قام زيد لا عمرو . لأن ما بعد لا يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وتطبيقا لهذه القاعدة قالوا(١) : إن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب على الصرف(٢)، ذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بجزم الأول ونصب الثاني ، النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا ما كان مرتكبا للنهي . ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً ، فيكون المراد النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه ، لكان مرتكبا للنهي ، لأن الثاني موافق للأول في النهي لا مخالف له . بخلاف ما معنا فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان مخالفا له ، ومصروفا عنه ، صارت مخالفته للأول ، وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف نحو : زيد عندك . وفي المفعول معه نحو : لو ترك زيد والأسدَ لأكله . فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك هنا .

وقالوا أيضاً(٣) : إن الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء — التي هي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض — ينتصب بالخلاف ، ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهي...الخ ألا ترى أنك

---

(١) الإنصاف ص ٣٢٣ — ٣٢٤ .

(٢) يقصد الكوفيون بالصرف المخالفة ، أي أن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه .

(٣) الإنصاف ص ٣٢٥ — ٣٢٦ .

إذا قلت : إيتنا فنكرمك ، لم يكن الجواب أمرا ، فإذا قلت : لا تنقطع عنا فنجفوك ، لم يكن الجواب نهياً . . . إلخ ، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفا لماقبله ،وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على ما بينا.

ولم يرتض البصريون هذين كما لم يرتضوا سابقيهما .

٣ — كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة :

ولذلك قالوا (١) : إن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا ، وذلك لمجيئه فى القرآن الكريم ، وفى أساليب العرب ، قال تعالى « أو جاءوكم حصرت صدورهم » (٢) وتقديره ، حصرة صدورهم ، وبها قرأ الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم .

وقال أبو صخر الهذلى :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

« فبلله » فى موضع الحال .

وكما جاز فى مثل : مررت برجل قاعد ، أن تجعلها حالا من المعرفة فتقول : مررت بالرجل قاعدا . كذلك يجوز فى الفعل الماضى الذى وقع صفة للنكرة نحو : مررت برجل قعد ، أن يقع حالا من المعرفة فتقول : مررت بالرجل قعد ، وما أشبه ذلك .

يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام الفعل المستقبل كما فى قوله تعالى : « وإذ قال الله يا عيسى بن مريم (٣) » أى : إذ يقول . وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل ، جاز أن يقام مقام الحال .

ولم يقبل البصريون ذلك وقالوا : إن الماضى لا يصلح أن يكون حالا لوجهين :

---

(١) الإنصاف ص ١٦٠ — ١٦٢ ، الأشمونى جـ ٢ ص ١٤٧ .
(٢) سورة النساء ، آية رقم : ٩٠ .
(٣) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٦ .

أحدهما : أنه لا يدل على الحال فلا يقوم مقامه .

الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى ألا يكون حالا ، إلا إذا كانت معه قد ، فإنها تقرب الماضى من الحال ، فيجوز أن يقع معها حالا وأولوا ما استدل به الكوفيون .

* * *

حـ — من أصول البصريين :

١ — المصير إلى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير :

واعتماداً على هذا الأصل قالوا (١) : إنّ إنْ إذا جاءت بعدها اللام تكون مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد ، وذلك لأنا وجدنا لها فى كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إنّ » وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد لأن لها أيضاً نظيراً فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فى كلامهم مما لا ينكر لكثرته ، فحكمنا على اللام بما له نظير فى كلامهم .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن « إنْ » بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، لأن مجىء اللام بمعنى إلا لا نظير له فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى .

وقالوا(٢) : إن « إيا » من : إياك وإياه وإياى ، هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ، لأنه لا نظير له فى كلامهم ، فوجب أن تكون « إيا » هى الضمير ، ولا يصح أن تكون الكاف والهاء والياء هى الضمائر كما يقول الكوفيون ، لأنها لا نظير لها فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى .

---

(١) الإنصاف ص ٣٧٢ — ٣٧٣ ، المغنى جـ ١ ص ٣٣٩ .
(٢) الإنصاف ص ٤٠٦ — ٤٠٨ ، الهمع جـ ١ ص ٦١ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٠١ .

ولهذا قلنا : إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ، ولاسبيل إلى الإضافة هنا لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ، لأن الإضافة تراد للتعريف والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره .

يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليها ، ولكنها بها إبهام تبينه هذه الأحرف شأنها شأن « أن » فى « أنت » فأن « هو الضمير » وهو مبهم والتاء تبينه ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك هنا ، وكما لا يجوز أن يقال : إن « أن » مضاف إلى التاء ، كذلك لا يجوز أن يقال : إن « إيا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ، ولها نظير فى كلامهم كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ، ولا نظير له فى كلامهم .

وقالوا (١) : إن السين التى تدخل على الفعل المستقبل أصل بنفسها ، وردوا ما قاله الكوفيون من أن من العرب من يقول : سو أفعل ، وسف أفعل ، فيجوز أن يجمع بين حذف الفاء والواو ، بأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغى أن يجمع بينهما فى الحذف ، لأن ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له فى كلامهم ، فإنه ليس فى كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم مردود .

وتطبيقا لهذا الأصل قالوا(٢) : إن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه الكوفيون — وهو أنها معربة من مكانين — أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب ، فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه ليس له نظير فى كلامهم فإنه

---

(١) الإنصاف ص ٣٧٧ — ٣٧٩ ، المغنى ج ١ ص ٢١٢ .
(٢) الإنصاف ص١٢ — ١٣ ، وص ٥ — ٦ ، الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٦ .

ليس فى كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما لا نظير له .

وقالوا(١) : إن المكنى فى لولاى ولولاك فى موضع جر ، لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى مالا نظير له فى كلامهم محال .

٢ — حذف مالا معنى له أولى :

ولذلك قالوا (٢) : إذا اجتمع تاءان فى أول المضارع ، تاء المضاعة وتاء من بنية الكلمة ، فإن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة ، ذلك لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف إحداها كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن الزائد أضعف ، لأن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجىء لمعنى ، فما جاء لمعنى لا نسلم أن الأصلى أقوى منه ، وما لم يجىء لمعنى الأصلى أقوى منه .

والزائد هنا جاء لمعنى هو المضارعة ، فيجب أن تبقى التاء الزائدة لأن فى حذفها إسقاطا لهذا المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على ذلك ثبوت التنوين فى المقصور والمنقوص وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصلياً ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص : هذا قاض، ومررت بقاض ، والأصل : هذا قاضىٌ ، إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين . وبقوا التنوين لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى فكانت تبقيته أولى . وكذلك فى المقصور تقول : هذه رحًى ، والأصل رَحَىٌ فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقى التنوين بعدها لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكانت تبقيته أولى .

---

(١) الإنصاف ص ٤٠٣.
(٢) الإنصاف ص ٣٧٩ — ٣٨١ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢٦٣.

ولهذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومغتسل أن يقال : مطيلق ومغيسل وكذلك التكسير نحو : مطالق ومغاسل ، بإثبات الميم ، وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ، لأن الميم جاءت لمعنى هو الدلالة على اسم الفاعل ، والنون والتاء ماجاءتالمعنى ، فكان حذفهما أولى من حذف الميم .

وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما ، فإن حذف مالم يجىء لمعنى أولى من حذف ماجاء لمعنى .

والسر فيه أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل فى الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل على معنى بجميع حروفها ، بخلاف الحرف الذى لم يجىء لمعنى فإنه ليس فيه دلالة على معنى فى نفسه ألبتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشىء لامعنى له فى نفسه ، فكذلك هنا يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يجىء لمعنى .

فحذف التاء الأصلية أولى من حذف الزائدة .

ولهذا الأصل أيضاً قالوا (١) : إن السين التى تدخل على الفعل المستقبل أصل فى نفسها ، ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا فى نفسه ، والسين حرف يدل على معنى .

٣ — لايجوز الجمع بين علامتى تعريف :

ولهذا الأصل قالوا (٢) : إنه لا يجوز إدخال الألف واللام فى العشر ولا فى الدرهم فى مثل : خمسة عشر درهما ، وإنما يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهما ، بإدخالهما على الخمسة وحدها ، وذلك لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا كان كذلك فينبغى ألا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن تلحق العلامة الاسم الأول منهما ، لأن الثانى يتنزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب ، قال ابن أحمر :

---

(١) الإنصاف ص ٣٧٨ ، المغنى جـ ١ ص ٢١٢ .
(٢) الإنصاف ص١٩٥ — ١٩٦ ، الأشمونى جـ ١ص ١٥٣ .

تفقأ فوقه القَلَعُ السوارى وجُن الخازباز به جنونا(١)

فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكررهما فيقول : الخاز الباز ولم يحك ذلك عنهم فى شعر ولا فى كلام .

وقالوا كذلك(٢) : إنه لا يجوز نداء ما فيه أل ، وذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، ويا تفيد التعريف ، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان ، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العملية فى الاسم المنادى العلم نحو : يا زيد . بل يعرى من تعريف العلمية ، ويعرف بالنداء ، لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية .

وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وأحدهما بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فلأن لايجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية من طريق الأولى .

وقالوا(٣) : إن « إيا » من « إياك » هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وردوا قول من قال : إن « إيا » مضافة لما بعدها ، بأن الإضافة لا سبيل إليها هنا ، لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب ألا يكون لها موضع من الأعراب .

٤ — لايجوز إضافة الشيء إلى نفسه .

ذلك لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ، فوجب ألا يجوز ، سواء اختلف اللفظان أو اتفقا .

---

(١) الخازباز : الذباب أو نبت .
(٢) الإنصاف ص ٢٠٨ — ٢٠٩ ، الأشمونى ج ٣ ص ١١١ .
(٣) الإنصاف ص ٤٠٧ ، الأشمونى ج ١ ص ١٠١ ، الهمع ج ١ ص ٦١ .

ولهذا قالوا (١) : إن كلا وكلتا فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية ، ولم يوافقوا الكوفيين على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى. ذلك أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : جاءنى كلا أخويك ، وجاءنى أخواك كلاهما . فلو كانت التثنية فيهما لفظية ، ماجازت إضافتهما إلى التثنية ، لأن الشيء لايضاف إلى نفسه .

٥ — إذا ركب الحرفان بطل عمل كل واحد منهما منفرداً :

ولذلك قالوا (٢) : إن مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع مابعدهما على أنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون مابعدهما مجروراً بهما .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف ، لأنهما مركبان من « مِن » و « إذ » وإذ يحسن بعده الفعل ، والتقدير : ما رأيته منذ مضى يومان . وإذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا كان الخفض بمنذ أجود من مذ لظهور نون « من » فيها تغليباً لمن ، والرفع بمذ أجود لحذف نون « من » منها تغليباً لإذ .

لم يقبل البصريون ذلك لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً ، وحدث حكم آخر .

وقالوا (٣) : إن العامل فى المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا ، وردوا قول الفراء : إن « إلا » مركبة من إنّ ولا ، ثم خففت إن وأدغمت فى لا ، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفا واحدا ، فنصبوا بها فى الايجاب اعتبارا بإن ، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا . بأن الأمر لو كان كما زعم لوجب ألا تعمل ، لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، وبخاصة على مذهبكم .

وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الانفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر . وكذلك كل

---

(١) الإنصاف ص ٢٦٢ — ٢٦٣ ، المغنى جـ ١ ص ٢٩٦ .
(٢) الإنصاف ص ٢٣٨ ، الأشمونى جـ ٢ ص ١٧٣ ، المغنى جـ ٢ ص ٣٣ .
(٣) الإنصاف ص ١٧١ ، الهمع جـ ١ ص ٢٢٤ ، الرضى جـ ١ ص ٢٠٧ .

حرفين ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى « إلا » كذلك بل عمل كل بعد التركيب كما كان قبل التركيب .

٦ — كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه :

ولذلك قالوا(١) : إن « أيهم » إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من الصلة بني على الضم ، ذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية فى كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول : كما بنيت «من وما» لذلك فى كل حال، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها وهو بعض ، ونقيضها وهو كل ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس .

كما أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى ألا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ، ردت إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها .

يدل على ذلك أن أيهم استعملت استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : أكرم أيهم أفضل . ولو قلت : أكرم من أفضل ، وكُلْ ما أطيب ، تريد من هو أفضل ، وما هو أطيب لم يجز ، فلما خالفت أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه .

كما أن « يا الله » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه .

وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل ليْس ليِس ، مثل : صيد . وصيد يجوز فيه التخفيف فيقال : صيْد ، ويجب فى ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، فإنك إذا قلت : صيدتَ يا بعير ، وجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت : لست ، لم يجز رده إلى الأصل .

---

(١) الإنصاف ص ٤١٩–٤٢٢ .

٧ — لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل :

ولذلك قالوا[١] : إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، ذلك لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل .

ورفضوا أيضاً مد المقصور فى ضرورة الشعر [٢] لأن المقصور هو الأصل ، بدليل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون فى الممدود إلا زائدة ، وأنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ، فدل ذلك على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل ، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز .

٨ — الأصل فى الأسماء ألا تعمل :

ولهذا قالوا[٣] : إن العامل فى المفعول هو الفعل وحده ، وردوا قول من قال: إن العامل هو الفعل والفاعل جميعا ، أو الفاعل وحده ، ذلك للإجماع على أن الفعل له تأثير فى العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له فى العمل لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء ألا تعمل .

وقالوا[٤] : إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، ولا يصح أن نقول : إن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر ، وإن كان قد قال بذلك بعض البصريين ، ولا أن نقول : إن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، لأن الأصل فى الأسماء ألا تعمل .

٩ — يجرى الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين :

ومن أجل ذلك قالوا[٥] : إن « ما » فى لغة أهل الحجاز تعمل فى الخبر وهو

---

(١) الإنصاف ص ٢٩٦ — ٢٩٧ ، الأشمونى ج ٣ ص ٢٠٨ .
(٢) الإنصاف ص ٤٤٦ ، الأشمونى ج ٤ ص ٨٠ .
(٣) الإنصاف ص ٥٨ ، الرضى ج ١ ص ١١٦ ، الهمع ج ١ ص ١٦٥ .
(٤) الإنصاف ص ٣٣ ، الهمع ج ١ ص ٩٤ ، الرضى ج ١ ص ٧٨ .
(٥) الإنصاف ص ١٠٨ ، الهمع ج ١ ص ١٢٣ .

منصوب بها ، ذلك لأنها أشبهت ليس ، فوجب أن تعمل عمل ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر .

والثانى : أنها تنفى ما فى الحال ، كما أن ليس تنفى ما فى الحال .

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس .

فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين ، وجب أن تجرى مجراه ، لأنهم يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه فى منع الجر والتنوين فكذا هنا .

وقالوا(١) : إن الاسم المنادى المعرف المفرد مبنى على الضم ، لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا ، كما أن كاف الخطاب مبنية .

وقالوا(٢): إن إنّ وأخوتها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ، لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه : أنها على وزن الفعل ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الماضى مبنى على الفتح ، وأنها تقتضى الاسم كما يقتضيه الفعل ، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخله ، وأن فيها معنى الفعل ، فمعنى إن وأن حققت ، وكأن شبهت ... الخ ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب .

وأبقوا عمل « إنْ » المخففة لهذه المشابهة فى اللفظ والمعنى ، وقالوا(٣) : إذا

---

(١) الإنصاف ص ٢٠٢ ، الهمع جـ ١ ص ١٧٢ ، الرضى جـ ١ ص ١٢٠ .
(٢) الإنصاف ص ١١٦ ، الهمع جـ ١ ص ١٣٤ ، الرضى جـ ١ ص ٩٩ .
(٣) الإنصاف ص ١٢٨ .

خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله .

وقالوا[1] : إن الأفعال المضارعة معربة لأنها أشبهت الاسم من ثلاثة أوجه :

١ — أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ، فالفعل « يذهب » صالح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيذهب . اختص بالاستقبال ، كما أن كلمة : رجل ، تصلح لجميع الرجال فإذا قلت : الرجل اختص بعد شياعه .

٢ — أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيدا لقائم .

٣ — أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك : يضرب ، على وزن ضارب فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب .

١٠ — المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل :

ولذلك ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا أو جملة[2] ، ذلك لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت : القتال زيدا حين تأتى ، فنصبت زيدا بتأتى لم يجز ، لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على حين فتقول : القتال تأتى حين . فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع ها هنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ، لأن المعمول تبع العامل ، فلا يفوقه فى التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا : إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة ، وإذا ثبت جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ كقول الشماخ :

كِلا يَوْمَىْ طُوالَةَ وصلُ أَرْوَى   ظنون آن مَطَّرحُ الظَّنُون

« فوصل أروى » مبتدأ ، و « ظنون » « خبره » ، و « كلا يومى طوالة »

---

(١) الإنصاف ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، الهمع ج ١ ص ١٦٤ ، الرضى ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) الإنصاف ص ٤٨ — ٥٠ .

ظرف يتعلق بظنون ، وقد تقدم على المبتدأ ، فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى .

وقالوا(١) : إنه يجوز تقديم خبر ليس عليها ، لقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (٢) » فقد تقدم معمول الخبر على ليس ، فإن « يوم يأتيهم » متعلق بمصروف ، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ، ما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ويدل على ذلك أنها فعل ، والأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة ، وتلحقها الضمائر ، وتاء التأنيث الساكنة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها .

ولما كان المقام لا يحتمل الإفاضة فى ذكر أصولهم والتدليل عليها فسأكتفى بذكر بعضها ، والإشارة إلى بعض المراجع التى يمكن الرجوع إليها للوقوف عليها ، فمن أصولهم كذلك :

١١ — النفى له صدر الكلام كالاستفهام(٣) .

١٢ — حمل الشىء على الشىء فى بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله(٤) .

١٣ — ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير(٥) .

١٤ — ما جاز أن يجرى على أصله لم يجز أن يحكم بزيادته(٦) .

١٥ — ما يتصل بالأصل أقوى مما يتصل بالفرع (٧) .

---

(١) الإنصاف ص ١٠٤ .

(٢) سورة هود ، آية رقم : ٨ .

(٣) الإنصاف ص ١٠١ .

(٤) الإنصاف ص ٩٠ .

(٥) الإنصاف ص ١٥٧ .

(٦) الإنصاف ص ٢٦٩ .

(٧) الإنصاف ص ٣٨٧ .

موقف كل من المدرستين من هذه الأصول

إن المتتبع لآراء كل من المدرستين ، الباحث فى أقيستهم التى وضعوها ، وأصولهم التى ارتضوها ، لا يلبث أن يقف أمام بعض المسائل حائرا متأملا ، لما يجده فيها من مناقضة لما قالوا ، وتعارض مع ما ذهبوا إليه .

(ا) فالكوفيون قد ناقضوا أصولهم فى :

١ — عدم العوامل لا يكون عاملا : إنهم يرفضون أن يكون الابتداء عاملا فى المبتدأ ، لأن الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية ، وإذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا ، ويخرجون بالنتيجة المنطقية وهى أن الابتداء لا يكون عاملا وإلا لوجب أن يكون كل ما يبدأ به مرفوعا ، وهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف فلا يكون الابتداء إذا مؤثرا الرفع[1] .

فإذا ما جاءوا إلى الفعل المضارع وجدنا أنهم يقولون إنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، ذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب، والجازمة تدخل فتؤثر فيه الجزم ، وإذا لم يدخله شىء منها كان مرفوعا[2] . فالتعرى من العوامل إذا عامل غير عامل ، ولا شك أن ذلك هو المحال .

٢ — الفرع ينحط عن رتبة الأصل : وهم يذهبون إلى أن إنّ وأخواتها لا تعمل فى الخبر الرفع ، ذلك أنها عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وهى مبنية مثله ، وإذا كانت قد عملت لأنها أشبهت الفعل ، فهى فرع عليه ، وإذا كانت فرعا فهى أضعف منه لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل ، وحينئذ ينبغى ألا تعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

الفروع عن الأصول ، لأنا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون الخبر باقيا على رفعه الذى كان قبل دخولها[١] .

ولكنهم إذا ما جاءوا إلى اسم الفاعل لم يكن عندهم ما يمنعهم من أن يقولوا بعمله عمل الفعل ، ولم يلتزموا ما قالوا به من أن الفرع يجب أن تنحط درجته عن درجة الأصل .

فإن قالوا : إن اسم الفاعل عندنا هو الفعل الدائم ، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب ، فالجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسما[٢] ، فهو ليس فرعا إذا عن الفعل وإنما هو منه فهو قسيم للماضى والمضارع .

فإن التناقض فى كلامهم يأتيهم أيضا من ناحية أخرى تلك أنهم قالوا : إن « أفعل » فى التعجب اسم لأنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء[٣] ، وقالوا : إن نعم وبئس اسمان ، إما لدخول حرف الخفض عليهما ، وحرف الخفض من خصائص الأسماء[٤] ، وإما لدخول حرف النداء عليهما والنداء كذلك من خصائص الأسماء[٥] ، ولو كانا فعلين ما دخلهما ما هو خاص بالأسماء .

فإذا كان قبول الكلمة خصائص الأسماء يجعلنا نقول باسميتها ، فلا شك فى أن التنوين من خصائص الأسماء وهم يقولون بذلك ، واسم الفاعل يقبل التنوين ، بل إنه يقبل العلامات التى كان دخولها فى الظاهر على فعلى المدح والذم ، ودخولها على فعل التعجب دافعا لهم إلى القول باسميتها ، فكان من الواجب ألا يكون اسم الفاعل فعلا ، وبخاصة أنا نستطيع أن نقدر فيما استدلوا به على اسمية نعم وبئس ما يجعل هذه الخصائص ليست داخلة على الفعلين المذكورين ، وإنما يجعلها داخلة على أسماء مقدرة ، وتقديرها ليس خارجا عن الأسلوب الفصيح ، وليس نابيا فى استعمال العرب . أما اسم

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٢ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .
(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ١٢٩ . (٣) الإنصاف ص ٨١ .
(٤) الإنصاف ص ٦٦ ، ٦٧ . (٥) الإنصاف ص ٦٧ .

الفاعل فلا يمكن فيه ذلك ، ولا سبيل إلى تأويله . كما أننا نستطيع أن نعلل عمل اسم الفاعل عمل الفعل بمشابهته إياه ، ولا غرابة فى أن تكون المشابهة مسوغة للعمل ، فقد قالوا بذلك فى « إنّ » التى عملت عندهم لشبه الفعل ، بل قالوا : إن الاسم الصريح يعمل ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

فليس صحيحا إذا ماذهبوا إليه من أن اسم الفاعل فعل ، لأنه ينصب لأنه يستطيع أن ينصب وهو باق على اسميته .

بل إن قولهم : إن إنّ المشددة لا تعمل الرفع فى الخبر لأنها فرع والفرع ينحط عن الأصل ، يتعارض تعارضا صارخا مع ما ذهبوا إليه من أن أنْ الخفيفة تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل(١) ، ذلك لأن أن المشددة إنما عملت لشبهها بالفعل ، وأن الخفيفة إنما عملت لشبهها بأن المشددة ، فإذا كانت أنّ المشددة لا تعمل فى الخبر مع ظهورها فى الكلام — حتى تنحط درجة الفرع عن الأصل — فكيف يسوغ فى العقل أن تعمل أن الخفيفة — وهى إنما عملت تشبيها لها بالمشددة ، مع حذفها من الكلام ، مع أن المشددة لا تعمل مع الحذف ؟

ألم يكن الأعدل فى الحكم ، والأقرب فى النظر أن يقتصر عملها على حالة وجودها ، حتى تتساوى بأصلها الذى ترجع إليه ؟

بل ألم يكن الأكثر انسياقا مع القاعدة ، والأقرب شبها بالأصل ألا تعمل مطلقا ، أو أن تعمل ، بشرط وجود مقويات ومساعدات حتى تنحط درجتها عن درجة أنّ تطبيقا للقاعدة ، والتزاما للأصل ؟ .

وقالوا (٢) : إن إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم ، ذلك لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى ، فلما خففت زال شبهها فوجب أن يبطل عملها . مع أنهم قالوا — كما ذكرنا من قبل(٣) — : إنّ أنْ الخفيفة تعمل فى المضارع النصب

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٤ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٤٨ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥١ .

مع الحذف من غير بدل . فإذا كان التخفيف فى أن يلغيها ويمنعها من العمل ، لأنه يزيل شبهها بالفعل ، ألم يكن تخفيف — أنّ — يجب أن يلغيها كذلك ويمنعها من العمل لأنه يزيل شبهها بأنّ المشددة التى عملت لأنها تشبه الفعل ؟

أعتقد أن النظر السليم ، والقياس الصحيح كانا يقتضيان ذلك ويوجبانه .

٣ — قوة الاتصال بين الكلمتين تؤثر فى إعرابهما : فقد قالوا (١) : إن « أفعل منك » لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر لأن من لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصالها به ، ومنهم من قال : إن من لقوة اتصالها به تقوم مقـــام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة .

ثم قالوا (٢) : إنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، مع أن البصريين إنما منعوا العطف على الضمير المخفوض لأن الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد . فإذا عطفت على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب — فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

فهم يجيزون فى الاختيار أن يعطف على الضمير المجرور مع قوة اتصاله بالجار ، ومع أنه لا يكون — لهذه القوة — إلا متصلا ، ولا يقبلون ما يقوله البصريون من أن العطف عليه سيظهر الأسلوب وكأنما قد عطف فيه الاسم على الحرف وهو غير جائز .

ثم إذا جاءوا إلى أفعل التفضيل منعوا صرفه فى ضرورة الشعر — لا فى اختيار الكلام لأن ذلك مجمع عليه — واحتجوا بأن « من » قوية الاتصال به فتمنع صرفه ، أو أنها لقوة اتصالها به تقوم مقام الإضافة ولا يصح الجمع بين التنوين

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦٩ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٥ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

والإضافة أو ما يقوم مقامها ، مع أن « من » كلمة قائمة بذاتها تالية لأفعل ، وليست متصلة به اتصال الضمير بالحرف.

الحق أن فى ذلك تناقضا واضحا ، وعنتا بالغا فى فرض القواعد وتطبيقها .

٤ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا : فقد قالوا (١) : إن كى لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض لأن كى من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

وبالرغم من ذلك فإنهم عندما تحدثوا عن حتى قالوا (٢) : إن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير أن ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، وذلك أنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كى ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن ، فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقـــام كى ، وكى تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وقالوا إنها تخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

فهم يضعون أصلا يقول : إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ويلتزمون ذلك فى كى فلا يجيزون أن تعمل الخفض ، لأن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء ، ولكنهم فى حتى لا يذكرون أصلهم الذى وضعوه ، وحجتهم التى ساقوها ، ولا يرون مانعا من أن تنصب الفعل بنفسها فتكون من عوامل الأفعال ، وتخفض الاسم بنفسها فتكون من عوامل الأسماء ، فتعمل فى الفعل ، وتعمل فى الاسم، وتضرب بمبدأ الاختصاص عرض الحائط .

* * *

(ب) والبصريون قد ناقضوا أصولهم فى :

١ — التعرى عن العوامل لا يكون عاملا : فمن ذلك قولهم إن المبتدأ مرفوع

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ض ١٥١ .

بالابتداء ، ثم رفضهم بعد ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، مع أنهم فى تدليلهم على صحة ما ذهبوا إليه من عمل الابتداء فى المبتدأ قالوا (١) : إنما قلنا : إن العامل هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا .

وقد كان مقتضى هذا القياس والتطبيق أن يجوز فى الفعل المضارع رفعه بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة .

٢ — الفرع ينحط عن الأصل : مثل قولهم (٢) : إن منصوب إنّ قدم على مرفوعها لأن عمل إن فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع للفرع .

أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ، ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا . فقد ألزموها طريقة واحدة ، وأوجبوا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم يجوزوا فيها الوجهين كما جوزوا مع الفعل لئلا تجرى مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ، لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدم ها هنا المنصوب وآخر المرفوع ، حصلت مخالفة هذه الأحرف للعمل ، وانحطاطها عن رتبته .

ولكنهم مع ذلك لم يروا أن يقدم منصوب اسم الفاعل على مرفوعه ، وإن كان

---

(١) الإنصاف ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٢ .

اسم الفاعل إنما عمل لأنه يشبه الفعل ، فهو فرع فى العمل عليه ، كما أن إنّ فرع فى العمل عليه ، وكان التطبيق الصحيح للقاعدة يقتضى أن يلتزم هنا ما التزم فى إنّ ، حتى تستمر درجة الفرع منحطة عن درجة الأصل ، وحتى لا يسوى بينهما تسوية الخادم بالسيد التى لا تجوز عندهم ، ولا تقتضيها الحكمة .

وكان مما استندوا إليه فى رفضهم أن تعمل أن الخفيفة النصب فى الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل [1] أنّ أن الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا ينصب مع الحذف ، لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز . مع أنهم أجازوا أن تعمل أن مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى ، مع أن أنّ لا تعمل محذوفة وإن دل عليها دليل ، فقد عمل الفرع ما لا يعمله الأصل ، فكان بهذا أقوى فى التصرف منه .

٣— الحرف وضع لمعنى فلا يحكم بزيادته : مثل قولهم(٢) : إن الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة لأنها حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله، وذلك يمكن فى جميع ما استدل به الكوفيون على زيادتها .

ثم قولهم مع هذا[3] : « إنْ » إذا وقعت بعد ما كانت زائدة فى مثل : ما إن زيد قائم ، ذلك لأن دخولها كخروجها ، فإنه لا فرق فى المعنى بين قول القائل : ما إن زيد قائم ، وبين : ما زيد قائماً ، فلما كان دخولها كخروجها تنزلت منزلة « من » بعد النفى ، كما قال تعالى : « ما لكم من إله غيره » ، أى ما لكم إله ، لأن الكوفيين قالوا : إنها يمكن أن تكون هنا بمعنى ما ، وجاءت لتوكيد النفى، كما أن اللام تأتى بعد إن لتوكيد الإثبات ، وحينئذ فقد أمكن أن تجرى على أصلها، فلا يجوز أن يحكم بزيادتها .

وأما ما قالوه من أن النفى إذا دخل على النفى صار إثباتاً لأن نفى النفى إيجاب ،

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ ، والأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥٠ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٩ ، والأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥١ .

بخلاف توكيد الإثبات فإنه لايغير المعنى لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً ، ففيه مغالطة واضحة ، وإلا كان معنى هذا أن توكيد النفي اللفظي ممنوع ولا قائل به .

فقد ثبت تناقضهم في تطبيق أصلهم الذي قالوا به وهو : ما جاز أن يجرى على أصله لا يحكم بزيادته .

٤ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً : مثل قولهم(١) : إن « حتى » حرف جر ، فإذا جاء بعدها فعل مضارع منصوب فهو منصوب بأن مقدرة ، وإن جاء بعدها اسم مجرور فهو مجرور بها ، ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أنها تكون حرفاً ينصب المضارع من غير تقدير أن ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، ذلك لأن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » .

ثم قولهم(٢) : إن « كى » يجوز أن تكون حرف نصب للفعل المضارع ويجوز أن تكون حرف جر ، لأن كي على ضربين : أحدهما أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال، وذلك إذا دخلت عليها اللام مثل: جئتك لكى تكرمنى، قال تعالى: « لكيلا تأسوا » . فهى هنا ناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هنا حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .

والثاني أن تكون حرف جر كاللام نحو : جئتك كى تكرمنى ، فهذه حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن ، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير أن ، وحذفت فيهما طلبا للخفة ، والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك : جئتك كى تكرمنى ، وجئتك لتكرمنى ، وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشىء لم يقم عليه دليل .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

فدل ذلك على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت فيها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيها غيره ، فهى — وإن كانت حرفاً واحداً — قد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا — عندهم — كما قال الكوفيون فى حتى ، فإنها تنصب الفعل فى حال من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم فى حال من غير تقدير خافض .

ومن العجب أن يحتج البصريون على الكوفيين بذلك ، وأن يستدلوا لصحة مذهبهم بما قاله الكوفيين أيضا من أن « إلا » تكون ناصبة وتكون عاطفة ، وكذلك « حاشا » و « خلا » تكونان ناصبتين وخافضتين ، واللفظ فيها كلها واحد والعمل مختلف .

فقد وضعوا قاعدة تقول : الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وطبقوا هذه القاعدة فى حتى ، ونقضوا بها رأى الكوفيين ، ولكنهم سرعان ما نقضوا هذه القاعدة من أساسها عندما جاءوا إلى كى ، بل لقد استدلوا بقول الكوفيين الذى نقضوه هنالك ، فكأن المسألة إذا ليست سيراً فى طريق واحدة ، والتزاما لقاعدة معينة ، ولكنها محاولة لإثبات الرأى ، وبراعة فى إدارة الحوار ، وسير بالمناقشة إلى الهدف المقصود ، ولو كان الأساس واهياً ضعيفاً ، ولو كانت الحجة مردودة ساقطة .

٥ — <u>الأصل فى الحرف ألا يدخله الحذف</u> : ومن ذلك قولهم[١] : إن السين التى تدخل على الفعل المضارع أصل بنفسها ، وكان مما استدلوا به أن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف .

فلما جاءوا إلى « لعل » قالوا[٢] : إن اللام الأولى فيها زائدة ، ولم يقبلوا ما قاله الكوفيين — مما يتفق مع أصلهم الذى بنوا عليه القول بأن السين أصل — : من أن لعل حرف ، والحروف التى يتكون منها الحرف كلها أصلية ، لأن حروف

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٢ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٥١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٦ ، الأشباه والنظائر جـ ٢ ص ١٤٨ .

الزيادة إنما تختص بالأفعال والأسماء دون الحروف ، وكانت حجتهم أنهم وجدوا العرب يستعملونها مع حذف اللام فى معنى إثباتها مما دل على أنها زائدة ، وأنها إنما عملت لشبهها بالفعل فى الوزن فلو قلنا إن اللام أصلية لم تكن على وزن من أوزان الفعل ، فكان يجب ألا تعمل ، فوجب أن يحكم بزيادة اللام لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، وحاجوا الكوفيين بأن لعل تشبه لكن عندهم التى قالوا : إن أصلها إنّ زيدت عليها لا والكاف ، وهما حرفان أحدهما ليس من حروف الزيادة ، فلأن يحكم بزيادة اللام وهى من حروف الزيادة أولى .

وهم فى هذا الحجاج يندفعون فى سوق الأدلة التى لا تفيدهم فى شىء ، والتى تتهافت إعياء إذا سلطت عليها أصولهم الأخرى ، فاستعمال العرب لها من غير اللام لا يدل على زيادتها ، وإنما يدل على أن العرب لكثرة استعمالهم إياها حذفوها تخفيفاً ، بل لقد استعملتها العرب بصيغ مختلفة فقالوا : لونّ ، ولعن ولغن ، ورعن ... الخ ، وإنما كان ذلك لكثرة دورانها على ألسنتهم لا لأن حروفها كلها أصلية .

أما قولهم إن الحكم بأصالة اللام يخرجها من شبه الفعل ويبطل عملها ، فهو احتجاج ساقط ضعيف لم يقبلوه من الكوفيين عندما قالوا : إن إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم لزوال شبه الفعل عنها ، بل ردوه بأنّ إن تشبه الفعل لفظاً ومعنى من خمسة أوجه ، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف بعض حروفه وزوال وجه من أوجه الشبه لا يلغى العمل ، فكذلك هنا .

وتشبيههم لعل التى يقولون بزيادة لامها ، بلكن التى يقول الكوفيون بزيادة لا والكاف فيها ، تشبيه فاسد ، لأنهم لم يقبلوا من الكوفيين ذلك ولم يقولوا بصحة مذهبهم ، فكيف إذاً يقيسون عليه ؟

إن المسألة ليست أن يقتنع الكوفيون أو لا يقتنعوا ، وإنما المسألة أجل من ذلك وأخطر ، إنها مسألة قوانين توضع ، وأصول تتبع ، فإما أن تصح هذه القوانين

وأن يحسن تطبيقها ، وإما أن تكون قوانين قاصرة فاسدة ، أو أن يكون التطبيق باطلا خاطئاً . وأعتقد أن الثانى هنا هو الصحيح .

٦ — الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع : مثل قولهم[1] : إنه يجوز أن يتقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ويرتفع بتقدير فعل ، وجاز ذلك مع « إن » خاصة لقوتها لأنها الأصل فى باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التى يجازى بها ، لأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع ، كالهمزة مع بقية أدوات الاستفهام .

فإذا ما بحثوا فى « أن » الخفيفة[2] وتواردت الشواهد على عملها مع حذفها من غير بدل ، رفضوا إعمالهــا ، وأولوا ما سمع من الشواهد بما يوافق مذهبهم ، وتغافلوا عن أن « أن » هى الأصل فى باب النصب ، وأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع .

٧ — الثقل يبيح الحذف طلباً للتخفيف : مثل قولهم[3] : إن الواو من يعد ويزن حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هــذه الأشياء الثلاثة المستنكرة التى توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحــذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال .

مع أنهم لم يقبلوا ما قاله الكوفيون[4] من أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية مثل : خوزلان وقهقران ، فى خوزلى وقهقرى ، وأن الاسم الممدود إذا كثرت حروفه حذف منه الحرفان الأخيران مثل : قاصعان

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٥ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ١١٢ .
(٤) الإنصاف مسألة رقم ١١٠ .

وحا ثيان ، فى قاصعاء وحاثياء[١] ، لأنه لما كثرت حروف المقصور والممدود وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ، ازدادا كثرة وطولا ، فاجتمع فيهما ثقلان ، ثقل أصلى ، وثقل طارىء ، فجاز أن يحذف منهمـا لـكثرة حروفهما ، واستدلوا بمـا قاله البصريون من أن : كينونة أصلها كيّنونة بالتشديد[٢] ، وأوجبوا الحذف لطول الـكلمة طلباً للتخفيف، مما يدل على أن طول الـكلمة ، وكثرة حروفها له أثر فى الحذف .

فهم يوجبون أن تحذف الواو من الفعل المضارع تخلصاً من الثقل الناجم عن اجتماع الياء والواو والـكسرة ، بل يوجبون حذف هذه الواو فى الأفعال المضارعة التى لم تبدأ بالياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإن انتفى الثقل المذكور ، ويوجبون حذف الياء فى كينونة تخلصاً من الثقل الناجم من طول الـكلمة طلباً للتخفيف فى كل ذلك ، ولـكنهم يمنعون أن يحذف آخر المقصور والممدود عند طول الـكلمة، على سبيل الجواز لا الوجوب ، طلبا للخفة ، وتخلصا من الثقل ، وكأنما الثقل خاضع للرأى والهوى يجوز إذا أريد له الجواز ، ويمتنع عند الرغبة فى المنع .

* * *

هذا هو موقف كل من المدرستين من بعض أصولها ، وهذه هى طريقة تطبيقها لها ، ولقد ترتب على ذلك أن اضطربت الأقوال وتضاربت ، وأن تنوعت المسائل وتشابكت ، وأن كثرت وجوه الخلاف وتعددت ، ولو التزموا تطبيق

---

(١) فى القاموس : الحاثياء كالنافقاء الأرض المتربة .
وفى هامشه : الحاثياء جحر من جحرة اليربوع ، قال ابن برى الجمع الحواثى .
وفى لسان العرب : الحاثياء تراب جحر اليربوع الذى يحثوه برجله ، وقيل جحر من جحرة اليربوع . قال ابن برى : والجمع حواث ، قال ابن الأعرابى الحاثياء : تراب يخرجه اليربوع من نافقائه بنى على فاعلاء .

(٢) فى الـكتاب ج ٢ ص ٣٧٢ كذلك حذفوها — يعنى عين الـكلمة — فى كينونة وقيدودة وصيرورة . . . وإنما أرادوا بهن مثال عيضموز .

الأصول التى قالوا بها ، ولو حاولوا أن يخمدوا ما تأجج من نار النزاع الذى شب بينهم ، ولو أخذوا النحو هينا سهلا كما نطق العرب اللغة هينة سهلة ، لجنبوا أنفسهم كثيراً من الجدل ، ولجنبوا من خلفهم كثيراً من العنت ، ولما كانت المتون فى حاجة إلى شروح ، والشروح فى حاجة إلى حواش ، والحواشى فى حاجة إلى هوامش وتعليقات .

ولما وجدنا النحو يتفلسف ، والقواعد تتمنطق ، والعلماء يتبارون فى التلاعب بالكلام ويغرمون بالجدل والحوار ، ولما قال بعض النحاة فى بعض : لو كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، ولو كان ما نقوله نحن فليس معه منه شىء .

وما أحوجنا الآن إلى أن نعود بالنحو سيرته الأولى ، فنخلصه من هذه الشوائب التى كدرت منه ما كان يجب أن يكون صافياً ، ونجنبه كثيراً من العلل والتخريجات التى أقحمت عليه إقحاما دون أن تدور بخلد العرب الأوائل .

ولو أننا الآن — وقد ألحت الرغبة فى تيسير النحو وتبسيطه ، وقد استثيرت الهمم لتجديده وتطويره — نظرنا فى هذه الأصول نظرة العالم المنصف ، فاعتمدنا منها ما ثبتت قواعده ، وتواتر عن العرب استعماله ، وساغت للعقل صحته ، وسلم من اللجاجة طريقه ، لخرجنا بنحو واضحة مسائله ، مفهومة قواعده ، خالية من التكلف طرقه ومناهجه ، قريبة من الأذهان أسسه ومشاعبه .

مرونة أقيسة البصريين وميلها

إلى التعميم

١ ــ اللغة ظاهرة تخضع لما تخضع له ظواهر الحياة الأخرى . :

إن المتأمل فى هذه الأصول والأقيسة التى وضعها البصريون أساساً لنحوهم ، والتى حاولوا تطبيقها على كل ما عرض لهم من أساليب اللغة ، والتى أرادوا لها من العموم والقوة ما يجعل كل مخالف لها ، غير منساق فى تيارها ضرورة لايقاس عليها ، أو شاذا لا يعتد به ، أو قليلا لا يعبأ به ، أو مجهول القائل لا يلتفت إليه ، يعتقد أنهم نظروا إلي اللغة على أنها ظاهرة طبعية تخضع لما تخضع له شئون الحياة من قوانين ، وتسير وفقا للقواعد التى تنتظم ظواهر الكون ، ويكون فيها من التسلسل والترتيب ، ومن الإفادة والقوة ، ما يجعلها منتجة خالية من العقم ، قوية بريئة من السخف ، معقولة بعيدة عن الغرابة والشذوذ ، فهى وسيلة التفاهم بين الناس ، وهى الأداة التى يستخدمونها فى التعبير عن أفكارهم ونزعاتهم ، وفى قضاء مصالحهم ، وتبادل المنافع بينهم ، هذه وظيفتها التى تؤديها كما يؤدى كل كائن وظيفته ، فلابد أن يكون فيها ما فى هذه الكائنات من خصائص ، وأن تكثر بينها وبين هذه الكائنات أوجه الشبه .

نلمس ذلك واضحا جليا فى كثير من مسائل النحو التى تناولوها ، وفى عديد من الأحكام التى قالوا بها ، فالفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم ، ولا يلزم على ذلك أن يرفع الماضى لقيامه مقام الاسم ، لأن الفعل الماضى لا يستحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه فى وجوب رفعه ، لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشىء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا . . . وصار هذا بمنزلة السيف فإنه يقطع فى محل يقبل

القطع ولا يقطع فى محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع .... وهذا واضح لا إشكال فيه (١) .

والحرفان إذا ركب أحدهما مع الآخر يبطل حكم كل واحد منهما الذى كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر (٢) .

والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ عليه ممتنعا لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ، لأن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المعدلة (٣) .

والمصدر أصل الفعل ، فالفعل مشتق منه وفرع عليه ، والدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل يدل بصيغته على شيئين : الحدث والزمان المحصل . والمصدر يدل بصيغته على شىء واحد هو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل . أو أن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه « ضَرْب » و « الضرب » لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ، لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة عن الفضة فضة ، فأنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها ، فكذلك ها هنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه (٤) .

---

(١) الإنصاف ص ٢٢٠ — ٢٢١ ، ٣٨ .
(٢) الإنصاف ص ١٧١ .
(٣) الإنصاف ص ٥٠ .
(٤) الإنصاف ص ١٤٦ .

والابتداء — وإن كان هو التعرى من العوامل اللفظية — يصلح أن يكون عاملا ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات ، فالأمارات والدلالات تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ها هنا(١) .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التى تدل على أنهم وضعوا اللغة حيث وضعوا غيرها من الظواهر ، وطبقوا عليها من القوانين والنظم ما ينتظم غيرها ، فلا شك فى أنّ من طبيعة السيف القطع ، ولكن هذا القطع لا يظهر إلا فى محل يقبله ، فإذا لم يقطع ما لا يقبل القطع لم يكن عدم قطعه مخرجا له عن طبيعته ، كذلك قيام الفعل مقام الاسم يؤثر فيه الرفع ، ولكن هذا التأثير إنما يظهر فى محل يقبل الرفع وهو الفعل المضارع ، أما ما لا يقبله وهو الماضى فلا يعد عدم تأثره به مخرجا له عن أصله .

وتركيب الأدوية والعقاقير المختلفة ينتج مادة جديدة مخالفة فى خصائصها وآثارها لكل نوع من الأنواع التى تركبت منها ، وهذا هو الشأن فى تركيب حرفين فإنه يبطل عمل كل واحد منهما ويحدث حكما جديداً .

وكما أن العرف والتقاليد لا تبيح أن يتقدم الخادم سيده ، كذلك اللغة لاتسوغ أن يتقدم المعمول عامله ، وإلا كان للفرع مزية على الأصل ، وبهذا نخرج عن الحكمة ، ونجافى قضية المعدلة . . . . الخ .

هذه هى اللغة فى نظرهم ، وذلك شأنها بالنسبة إلى غيرها من الظواهر ولكن إلام تهدف اللغة ؟ أو إلام يهدف النحاة من هذه الأقيسة والأصول ؟ .

---

(١) الإنصاف ص ٣٣.

٢ — اللغة تهدف إلى الحكمة والعدل :

إن المتتبع لها يجد أنها تهدف فى مجموعها إلى تحقيق الحكمة ، والوصول إلى المعدلة ، وأن النحاة يتجهون فى تفسير اللغة والأساليب اتجاها يعينها على الوصول إلى الغاية التى وضعت من أجلها من أيسر السبل ، وأكثرها وضوحا ، وأشدها قوة .

نجد ذلك واضحاً فى بحثهم فى صيغ الكلمات وأبنيتها ، وفى تراكيب اللغة وأساليبها ، إنها فى تكونها وفى عملها ، وفى وضعها من الجملة ، وفى أدائهالوظائفها ، إنما تهدف إلى تحقيق الحكمة والوصول إلى المعدلة .

فالحكم بأن الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة لأنها حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وأن المصدر هو أصل الفعل ، لأن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

والذهاب إلى أن السين أصل بنفسها لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلا فى نفسه ، والسين حرف يدل على معنى فينبغى أن يكون أصلا فى نفسه لا مأخوذاً من غيره .

وقولهم إن المفعول معه منصوب بالفعل المذكور لا بفعل مقدر لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وتمسكهم بأن كم مفردة موضوعة للعدد لأن الأصل الإفراد والتركيب فرع ، والتمسك بالأصل يخرج من عهدة المطالبة بالدليل ، والعدول عن الأصل يفتقر إلى الدليل ، ولا دليل هنا فوجب أن تبقى على الأصل .

ورفضهم أن تقع إن الشرطية بمعنى إذ لأن الأصل فى إن أن تكون شرطاً ، وفى إذ أن تكون ظرفاً ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عنه ارتهن بالدليل ، ولا دليل على ما ذهب إليه المخالفون .

لا شك فى أن كل ذلك إنما يهدف إلى تحقيق ما قالوا به من حكمة ومعدلة فى صيغ الـكلمات ، وفى أدائها لوظائفها ، وفيما يتوارد عليها من معان .

وقولهم إن معمول عليك ودونك وعندك فى الإغراء لا يجوز أن يتقدم عليها ، لأنها إنما عملت عمل الفعل لقيامها مقامه ، فينبغى ألا تتصرف تصرفه ، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، كما أن الحال إذا كان العامل فيها غير فعل لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فـكذا هنا ، إذلو أجيز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ، لأن الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول .

وذهابهم إلى أن الخبر يجوز أن يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أوجملة لأن معمول الخبر قد تقدم على المبتدأ ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه ما جاز تقديم معمول خبره عليه ، لأن المعمول لا يقع إلى حيث يقع العامل ، لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه فى التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع وذلك لا يجوز .

وقولهم : إن المنصوب بالجزاء لا يجوز أن يتقدم على حرف الشرط ، ورفضهم ما قاله الـكوفيون من أن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، لأن الشرط سبب فى الجزاء،والجزاء مسببه ، ومحال أن يكون المسبب مقدما على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء تـكون بعد الشرط ، وجب أن تـكون مرتبة معمولة كذلك لأن المعمول تابع للعامل .

وتمسكهم بأن الميم المشددة فى اللهم عوض من يا التى للتنبيه فى النداء لأن الأصل يا الله ، ولـكن لما أدخلوا الميم حذفوا يا ، مع أنه يستفاد من قولهم : اللهم ، ما يستفاد من قولهم : يا الله . فدل ذلك على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر . إنما كانوا يهدفون من ورائه إلى تحقيق الحـكمة والمعدلة .

بل لقد ذهبوا فى تحقيقهما إلى أبعد من هذا ، فهم يجعلون الفعل أصلا فى العمل

وما يشبهه من الأسماء والحروف يعمل عمله ، وكلما كان الشبه أقوى كان العمل أوجب للمشبه وأقرب من عمل المشبه به ، فإنّ تنصب المبتدأ وترفع الخبر وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ، لأنها أشبهته لفظا ومعنى من خمسة أوجه : أنها على وزن الفعل ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، وأنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل الفعل ، وأن فيها معنى الفعل . فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذا هذه ، ليكون المرفوع مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول ، وقدم المنصوب على المرفوع حتى يكون الفرع للفرع ، أو قدم المنصوب ليعلم أن هذه الحروف تشبه الأفعال وليست أفعالا لأن عدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن هناك من الأفعال ما لا يتصرف .

أما ما فإنها أشبهت ليس من وجهين : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل ليس عليهما ، وأنها تنفى ما فى الحال كليس ، فوجب أن تجرى مجرى ليس — لأنهم يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه من وجهين — فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولما كان هذا الشبه ضعيفاً بطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء بعدها ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل فى جميع هذه المواضع .

ولما كان الفعل أصلا فى العمل ، والأصل فى الاسم ألا يعمل ، لأن الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، قالوا : إن اسم الفاعل لما أشبه الفعل المضارع عمل عمله فتحمل الضمير ، ولكنه لما كان فرعاً فى العمل على الفعل ، كان أضعف منه ، ولذا فإنه لا يتحمل الضمير إلا إذا جرى على من هو له ، أما إذا جرى على غير من هو له فيجب إبراز الضمير . فتحقيق الحكمة والمعدلة يقتضى أن يجعل الأقوى للأقوى ، والأضعف للأضعف ، بهذا تستقيم الأمور ، وتطمئن النفوس .

٣ — تقدير الكلام يراعى فيه تحقيق الهدف :

هذه الأصول والقواعد — إذا — واجبة الاتباع ، لازمة الاطراد ، فإن كانت

هناك مخالفة لها ، أو خروج عليها ، فإن ذلك لم يتم عفوا ، ولم يجر اعتباطا ، وإنما لا بد أن يتجه نحو الهدف الذى اتجهوا إليه ، وأن يحقق ما قالوا به من حكمة ومعدلة .

فما كان الأصل فيها ألا تعمل لأنها حرف غير مختص ، إلا أنها لما شابهت الفعل عملت عمله حتى تتحقق بذلك فائدة المشابهة .

ولعل — وإن كانت حرفاً جاء لمعنى ، والأصل فى كل حرف جاء لمعنى ألا تدخله الزيادة — لما عملت لمشابهة الفعل ، ووجود اللام يخل بهذه المشابهة ويقتضى ألا تعمل ، قالوا بزيادتها لتتحقق المشابهة المقتضية للعمل .

وكى — وإن كانت من عوامل الأفعال ، وذلك يقتضى ألا تعمل فى الأسماء — لما جاءت بمعنى إلى عملت عملها فجرت الاسم تحقيقا لمقتضى المشابهة .

والجملة الفعلية — وإن كان أصل تركيبها أن يأتى الفعل فيها ثم الفاعل ثم بقية المكملات — لما كان الفعل فيها أصلا فى العمل جاز أن يختلف هذا الترتيب فيتقدم المفعول على الفاعل ، بل أن يتقدم على الفعل نفسه لأن الأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع .

ولام الابتداء — وإن كان الأصل فيها أن تأتى فى أول الجملة قبل إن — لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد لم يجمعوا بينهما ، وكان الأصل أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل على الاسم لأنه أقرب إليه من الخبر ، ولكن لما كان الاسم يلى إن كرهوا أن يدخلوها عليه كراهية للجمع بين حرفى تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر ، والذى يدل على أن مكانها صدر الكلام أنها لام الابتداء ، والذى يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إن واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه نحو : إن عندك لزيدا .

والفعل الماضى — وإن كان الأصل فيه ألا يقوم مقام المستقبل لأنه لا يدل على الحال ، ولذا لم يصح وقوعه حالا — لما كان فعلا ، وكان المستقبل فعلا جاز أن

يحل الماضى محل المستقبل مثل : « وإذ قال الله ياعيسى ابن مريم » . . . . لأن جنس الفعلية مشتمل عليهما ، فبقى ما عداه على الأصل .

كل هذه المخالفات وغيرها إنما وقعت لتحقق غاية وهدفا ، ولم يكن وجودها عبثاً أو لغوا ، وإنمـا حدثت عاملة فى نطاق الأصول العامة ، ساعية نحو الأهداف المشتركة .

ولكن هذه المخالفات رغم فائدتها ، ورغم أنها مخالفات تهدف إلى غرض ، يجب أن يقتصر فيها على الضرورى الذى لا بد منه ، ويجب اللجوء عند ارتكابها إلى أيسر أنواع المخالفة ، وأكثرها تحقيقا للحكمة ، ومسايرة للعدل(١) ، فالترخيم حذف دخل فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبا للتخفيف ، فإذا كان كذلك وجب ألا يرخم الاسم الثلاثى لأنه فى غاية الخفة فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكن ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز ، لأن اللغة كما قلنا لا تجافى الطبيعة ، ولا تنافى ، قوانين الأخلاق ، وإنما تسايرها وتتلاءم معها ، فوجب البعد عما يخل بهذه القوانين ، ويتعارض معها .

والسين كما قلنا أصل بنفسها لأنها حرف يدل على معنى ، فالأصل فيه ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا بنفسه لا مأخوذا من غيره ، والقول بأن أصلها سوف ثم حذفت منها الواو والفاء لكثرة الاستعمال قول فاسد ، لأن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ، وعلى فرض وجوده فى الاسم والفعل كثيرا لأغراض تقتضيه ، فقلما يوجد فى الحرف ، وإذا وجد على خلاف القياس لم يجعل أصلا ، وإذا كان حذف الواو وحدها وحذف الفاء وحدها ، ليس مقيسا ، فالجمع بينهما فى الحذف يؤدى إلى ما لا نظير له فى كلامهم ، إذ ليس فى كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم مردود ، هذا إلى أن حذف حرفين من الكلمة لتبقى على حرف

---

(١) مقدمة الإنصاف ، لجوتولدفايل ، ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار .

واحد فيه إجحاف بها ، وغبن لها ، وذلك لا يجوز لمجافاته لقوانين العدل ، وخروجه على مقتضى الحكمة ، لأن حذف حرف واحد يحقق الخفة المطلوبة .

وكما أن الحذف لكثرة الاستعمال ليس مقيسا ، كذلك الحذف للطول ليس مقيسا ، وإنما يقتصر فيه على ما ورد فى كلامهم منه ، فحذف ألف المقصور ، والألف والهمزة من الممدود عند التثنية للطول غير جائز ، لأن التثنية تأتى على حروف المفرد جميعها .

ولما كان اجتماع الياء والواو فى مثل : سيد وميت — إذ أصلهما : سيود وميوت — ثقيلا ، تخلصوا من ثقلهما بقلب الواو ياء وإدغامهما كلما أمكن ذلك ، فإذا أضيفت إليهما الكسرة وهى ثقيلة أيضاً فى مثل : يعد ويزن — إذ أصلهما : يوْعِد ويوْزِن — كان لا بد من التخلص من ثقل اجتماع هذه الثلاثة ، ولما لم يمكن التخفيف بالإدغام ، كما حدث فى سيد وميت ، لأن الأول متحرك ، وشرط الإدغام أن يكون ساكنا ، لجئوا إلى الحذف — وهو إجراء أشد عنفاً من القلب والإدغام[1] — طلباً للخفة واتباعاً للعدل .

ولكن طلب الخفة لا يصح أن يكون سبباً فى الإجحاف بالكلمة وإلا كان ممنوعا ، فمضارع أوعد يوعد ، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الثلاثة الأحرف المستثقلة ، وذلك لأن أصلها يؤوعد ، فحذفت الهمزة فيها حملا على حذفها فى المبدوء بالهمزة — أؤوعد — كراهة توالى همزتين ، ولما كانوا قد حذفوا حرفاً لم يجز أن يحذفوا حرفاً آخر ، وإلا ترتب على ذلك توالى إعلالين ، وهو غير جائز لما فيه من الإجحاف بالكلمة ، هذا إلى أن المحذوف فى حكم الثابت فلم تتوال ثلاثة مستثقلات .

ولما كانت الحكمة تقتضى أن تكون المخالفة التى لا بد منها محققة الغرض من حدوثها ، قالوا : إنه إذا اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنا قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وإنما قلبت الواو ياء ولم تقلب الياء واوا ، لأن الياء أخف عندهم من الواو ، ولما كان المقصود بهذا القلب والإدغام إنما هو

---

(١) مقدمة الإنصاف لجوتولدفايل ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار .

التخفيف ، كانت الحكمة تقتضي أن يقلب الأثقل إلى الأخف ، لا أن يقلب الأخف إلى الأثقل ، تحقيقاً للهدف ، ومسايرة للعقل .

فالبصريون يحاولون أن يفسروا الأساليب المختلفة ، والصيغ المتعددة ، تفسيراً يخضعها لقوانينهم ، وييسر بها في نطاق أصولهم ، فمذهبهم صالح لأن ينتظم في سلكه كل ما ثبت وروده عن العرب من أساليب ، وأن يفسرها التفسير الموائم ، وأن يقدر لها ما يجعلها متمشية مع ما قالوا به من أصول وقوانين ، وإن كان ظاهرها يدل على أنها خارجة عنها ، متعارضة معها .

فالفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا(١) وما احتج به الكوفيون من قوله تعالى « أو جاءوكم حصرت صدورهم » . لا حجة فيه من أربعة أوجه :

الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية : « إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق » .

الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ، والتقدير : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم .

والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع المحذوف حالا بالإجماع .

الثالث : أن يكون الكلام خبرا بعد خبر ، أي جملة خبرية لا إنشائية وقعت بعد جملة خبرية أخرى ، فحصرت صدورهم جملة خبرية وقعت بعد جاءوكم الخبرية .

الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إليّ غفر الله له ، وهذا كثير في كلامهم ، قال قيس بن ذريح :

ألا ياغراب البين قد هجت لوعة ... فويحك خبرني بما أنت تصرخ
أبالبين من لبنى فإن كنت صادقا ... فلازال عظمٌ من جناحك يُفْضَخ

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٢ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٩ .

ولازلت من عذب المياه مُنَفَّرا ... ووكرك مهدوم وبيضك مُشْدَخ
ولازال رامٍ قد أصابك سهمُه ... فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ
وأبصرت قبل الموت لحمك منضجا ... على حرجمر الناريشوى ويُطبخ

وأما قول الشاعر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

فالتقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف فى أنه إذا كان مع الماضى قد فإنه يجوز أن يقع حالا .

فهم لا يقفون أمام ما جاء مخالفا لأصولهم عاجزين حائرين ؛ وإنما يقدرون له ما يثبت صحته ، وما يجعله موافقا لما ارتضوه وقالوا به ، على أنهم لا يفعلون ذلك عنتا وتكلفا ، وإنما يقدرون ويأتون بما يستدلون به على صحة هذا التقدير ، وعلى أنهم لم يقولوا بدعا ، ولم ينحرفوا عن سنن كلام العرب .

ولكن ذلك لا يمنع من أنه قد عرضت لهم ألفاظ وأساليب لم يجدوا لها تعليلا ، ولم يستطيعوا إدراجها ضمن ماصح عندهم من أبنية وتراكيب ، فقد رفضوا أن يقال : ما أفعله ، فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، كما يقول الكوفيون ، وقالوا : إن قول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ... فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول الآخر :

أبيض من أخت بنى إباض

شاذ لا يؤخذ به ، وضرورة لايقاس عليها ، كما أن قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّع
ويستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليَتَقَصَّع

خطأ لشذوذه قياسا واستعمالا ، لأنه أدخل الألف واللام على الفعل .

فقد قالوا بشذوذ الأولى وأنها جاءت فى ضرورة الشعر ، وخطئوا الثانية لشذوذها قياسا واستعمالا .

أما إذا استيقنوا من بعض الأساليب التى تخالف مذهبهم فإنهم يحيلونها على الضرورة ، ويقفونها عندها بحيث لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام . فقد ذهبوا إلى أن سوى لاتكون إلا ظرفا لأنها لم تستعمل فى اختيار الكلام إلا ظرفا ، ولو كانت قد استعملت اسما لكثر فى كلامهم ، وفى عدم كثرته دليل على أنها لا تكون إلا ظرفا ، وإنما استعملت اسما فى ضرورة الشعر كقول الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقول الآخر :

تجانف عن جو اليمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا

وإدخال الألف واللام فى : خمسة عشر درهما ، على العشر وعلى الدرهم لايجوز ، وما استدل به الكوفيون قليل فى الاستعمال بعيد عن القياس .

ولما كان لايجوز الجمع بين تعريفين لم يجز نداء مافيه أل ، إلا لفظ الجلالة فلكثرته فى الاستعمال أجيز فيه الجمع بينهما .

فما جاء من الأساليب موافقا للقياس كثيرا فى الاستعمال ، كان أقوى الأساليب عندهم ، وما خالف القياس وشذ فى الاستعمال فهو أضعفها ، وبين هذين مراتب تتفاوت قوة وضعفا بحسب اندراجها تحت القواعد العامة ، ومقدار ورودها عن العرب ، والأساليب التى جاءت فيها من شعر أو نثر . وكلما كان الأسلوب أبعد عن القياس ، وأقل فى الاستعمال كان قليلا لا يحكم بعمومه ، أو شاذاً لا يعبأ به ، أو ضرورة لا يقاس عليه .

ادلة البصريين ومصادرهم

سبق أن قلنا : إن الرواة يكادون يجمعون على أن البصريين كانوا أكثر دقة فى جمع الشواهد ، وأشد حرصاً على صحة الرواية ، وأنهم لم يكونوا يكتفون بالبيت الواحد يلقيه عربى ، أو بالعبارة الواحدة تنقل لهم ، وإنما كانوا يطلبون تواتر الأدلة ، ويتحرون صحة النقل ، ويقصدون فصحاء الأعراب .

لم يكن البصريون يسلمون بكل ما يقوله عربى ، ولم يكونوا يرتضون كل ما يسمعون ، ولكنهم كانوا كذلك حراصا على أن يستقوا اللغة من مظانها الصافية ، ويردوا مناهلها العذبة ، وينقلوا عن القبائل المشهود لها بسلامة اللسان ، وفصاحة البيان ، يقول أبو المنهال(١) : أئمة البصرة فى النحو وكلام العرب ثلاثة : أبو عمرو ابن العلاء ، وهو أول من وضع أبواب النحو ، ويونس بن حبيب ، وأبو زيد الأنصارى ، وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعا من فصحاء العرب ، سمعته يقول : ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن ، وبنى كلاب ، وبنى هلال ، أو من عالية السافلة ، أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقل : قالت العرب » .

وهؤلاء الذين يطمئن إليهم أبو زيد ولايثق إلا فيما يقولون ، ولايروى إلاعنهم ، هم الذين يضرب بهم الجاحظ المثل فى الفصاحة وحسن البيان فيقول(٢): فأما حروف الكلام ، فإن حكمها إذا تمكنت فى الألسنة خلاف هذا الحكم ، ألا ترى أن السندى إذا جلب صغيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ، ولو أقام فى عليا تميم وسفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاما » .

وكانوا كما أشرنا إلى ذلك من قبل لا يستنكفون أن ينقدوا رواة الأدب الفصحاء ، إذا بدا منهم ضعف ، أو تطرق إلى لسانهم زيغ ، كما فعل أبو عمرو مع

---

(١) الاقتراح ص ١٠١ . (٢) البيان والتبيين ج ١ ص ٧٣ .

أبي خَـيْرَة ، وكما حدث الجاحظ عن يزيد بن كثوة إذ يقول[١]: لقد كان بين يزيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة ، وبينه يوم مات بون بعيد » .

وذلك أن وجود العرب بالحضر ، واختلاطهم بالعجم ، له أثره في إفساد لغتهم ، وإدخال اللحن على ألسنتهم ، يقول الجاحظ[١] : ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا — يعني اللحن — وأشباهه ، بهرجوه ولم يسمعوا منه ، لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة ، وتنقص البيان ، لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت ، واطردت وتكاملت ، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة ، وفي تلك الجيرة » .

تلك كانت طريقتهم ، وذلك كان مبدأهم ، وكما أجمع الرواة أو كادوا يجمعون على أن أقيستهم أصح ، وقواعدهم أوفى ، فقد أجمعوا على أن مصادرهم كانت :

١ — القرآن الكريم :

أما القرآن الكريم فليس هناك شك في أنه أفصح ما نطقت به العرب ، وأعلاه قدراً ، وأبعده عن ضعف ، لذلك كان مرجع العلماء ، بل كان دافعهم إلى البحث في لغة العرب ، شعرها ونثرها ، لتكون معينة على فهمه ، مساعدة على معرفة المقصود من أساليبه ، فكثر استشهادهم به ، واعتمادهم عليه ، يقول السيوطي[٢] : فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة « فبذلك فلتفرحوا » ، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة « ولنحمل خطاياكم » .

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٦ .
(٢) الاقتراح ص ١٧ .

موقف البصريين من القـراء :

هذا ما قاله السيوطى ، وهذا ما كان يجب أن يكون ، ولـكن البصريين لا يقرون ذلك ولا يعملون به ، فهم لا يجيزون الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، فقد قالوا فى قوله تعالى(١) « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ » . بجر الأرحام إنها قراءة شاذة لا يحتج بها ، فلا يقـاس عليها . يقول ابن يعيش (٢) : أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض ، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة ، وقال : لا تحل القراءة بها .

وفى الـكشاف : والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد .

وقال ابن جرير فى تفسيره : فعطف بظاهر على مكنى مخفوض وذلك غير فصيح من الـكلام عند العرب ، لأنها لا تنسق بظاهر عل مكنى فى الخفض إلا فى ضرورة شعر ، لضيق الشعر ، أما الـكلام فلا شىء يضطر المتـكلم إلى اختيار المـكروه من النطق والردىء فى الإعراب .

ونقل فى البحر المحيط عن ابن عطية قوله : وهذه القراءة عند رؤساء نحويى البصرة لا تجوز ، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض . ثم قال ابن عطية : ويرد هذه القراءة من المعنى وجهان ، أحدهما : أن ذكر الأرحام مما يتساءل به لا معنى له فى الحض على تقوى الله . . .

والثانى : أن فى ذكرها على ذلك تقدير التسـاؤل بها ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك فى قوله « ص » « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » .

ونقل سيبويه(٣) عن يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يخطىء أهل المدينة فى جعلهم هن فصلا من قوله تعالى(٤) : « هؤلاء بناتى هن أطهرَ لـكم» . وينصبون أطهر وكان يقول : احتبي مروان فى لحنه .

---

(١) سورة النساء ، آية رقم : ١ .
(٢) شرح المفصل ج ٣ ص ٧٨ .
(٣) الـكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .
(٤) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .

وكان سيبويه يرى أن تحقيق الهمزة فى نبىء قليل ردىء[1] ، على الرغم من أنها قراءة المحققين من أهل الحجاز ، وكان يرى أن تبدل الهمزة ياء .

وقال البصريون[2] فى قراءة ابن عامر[3]: وكذلك زُيِّـن لكثير من المشركين تتلُ أولادَهم شركائِهم » ، إنها قراءة ضعيفة قد وهم فيها القارىء ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى فى مصاحف أهل الشام « شركائهم » بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

قال فى الكشاف — بعد أن ذكر القراءة — : فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد :

زج القلوصَ أبى مزادة

فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم ، لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

وقال الطبرى : . . . . وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح .

وقال فى قوله تعالى(٤) « ولقد مكناكم فى الأرض ، وجعلنا لكم فيها معايش » قرأ عبد الرحمن الأعرج «معائش» بالهمز وذلك ليس بالفصيح ، وأولى ما قرىء به كتاب الله من الألسن أفصحها وأعرفها دون أنكرها وأشذها .

هذه آراؤهم فى هذه الآيات ، وفى غيرها من القراءات التى لم ترضهم ، ولم تنطبق على قواعدهم فرفضوها ولم يعملوا بها .

ولكن الحق أن ما ذهب إليه النحويون فى ذلك فيه مجانبة للصواب ، وبعد عن الجادة ، لأن البحث فى اللغة فى أول أمره إنما كان لخدمة القرآن محافظة عليه ، وصيانة له ، فليس من الجائز إذاً أن يجعل القرآن خاضعاً لمقاييس النحويين

---

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ .　　(٢) الإنصاف ص ٢٥٢ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٣٧ .　(٤) سورة الأعراف ، آية رقم : ١٠ .

وقوانينهم ، وإلا انقلب الأمر ، وانعكست المسألة ، وبخاصة أن هؤلاء الذين قرءوا هذه القراءات علماء موثوق بهم ، وأئمة يرجع إليهم .

فالآية الأولى قرأ بها حمزة بن حبيب أحد القراء السبعة ، يقول ابن يعيش بعد أن ذكر رأى المبرد السابق (١) : وهذا القول غير مرضى من أبى العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعى والأعمش ، والحسن البصرى وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ، على أن الآية تحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض .

وقال أبو حيان(٢) : وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشرى وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار غير صحيح ، بل الصحيح فى ذلك مذهب الكوفيين ، ثم قال : وأما قول ابن عطية : ويرد هذه القراءة وجهان . فجسارة قبيحة لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله فردها بشىء خطر له فى ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشرى ، فإنه كثيراً ما يطعن فى نقل القراء وقراءتهم » .

أما الآية الثانية فقد ذكر ابن هشام أن الأخفش يقرها ويجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها(٣) .

والآية الثالثة قد ذكر سيبويه نفسه أنها قراءة المحققين من أهل الحجاز ، وإذا كانت قراءة المحققين فلم يكن هناك وجه للاعتراض عليها ، أو التردد فى قبولها .

وتعليل القراءة فى الآية الأخيرة بأن القارىء وهم فيها فأخطأ ، لأنه رأى الهمزة على الياء ، تعليل واه ضعيف ، لأنه لا يتوقع من أحد القراء السبعة المشهود لهم بالتقدم والفضل ، أن يكون إلمامه باللغة والقرآن متهالكا إلى الحد الذى يخطىء فيه بمجرد أن يرى الهمزة مكتوبة فى غير موضعها ، فإذا كان هذا الإمام يزعزعه خطأ إملائى

---

(١) شرح المفصل جـ ٣ ص ٧٨ . (٢) البحر المحيط لأبى حيان .

(٣) المغنى جـ ٢ ص ١٠٤ .

يسير ، فكيف إذا عورض في أمر خطير ؟ لا شك فى أن هذا تعليل غير سائغ ، فلا مفر إذا من رده ، وقبول القراءة المرفوضة .

قال ابن المنير[١] تعليقاً على رأى الزمخشرى : لقد ركب المصنف فى هذا الفصل متن عمياء ،وتاه فى تيهاء ، وأنا أبرأ إلى الله ، وأبرىء حملة كتابه ، وحفظة كلامه، مما رماهم به ، فإنه تخيل أن القراء اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهاداً ، لا نقلا وسماعاً ، فلذلك غلط ابن عامر ، وبين سبب غلطه . فهذا — كما ترى — ظن منه أن ابن عامر قرأ قراءته رأيا منه ، وكان الصواب خلافه ، والفصيح سواه . ولم يعلم الزمخشرى أن هذه القراءة قرأها النبى صلى الله عليه وسلم على جبريل ، كما أنزلها عليه ، ثم تلاها على عدد التواتر من الأئمة ،حتى وصلت إلى ابن عامر متواترة، فقرأها كما سمعها ، فهذا معتقد أهل الحق فى الوجوه السبعة أنها متواترة جملةوتفصيلا، عن أفصح من نطق بالضاد ، فإذا علمت ذلك فلا مبالاة بقول الزمخشرى ، ولا بقول أمثاله » .

ثم كيف ترفض قراءة هؤلاء وهم الذين تفرغوا للدرس ، وتصدوا للإقراء ، وسلم الناس لهم زمامهم ، واعترفوا بفضلهم ، فأحلوهم من النظرفىأسمى علم وأخطره محل القيادة ، ورجعوا إليهم ، وصدروا عنهم فى القرآن ، الذى هو دستور الدين ، وموئل المسلمين ، والذى حفظه الله من الخطأ والتحريف ، قبل أن يرعاه المسلمون ، ويجنبوه اللحن والتصحيف ، يقول تباركت كلماته ، وتنزهت آياته « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون[٢] » . ويقول « لا تحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه [٣] » . و يقول « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد[٤] » .

---

(١) هامش الكشاف . (٢) سورة الحجر ، آية رقم : ٩.

(٣) سورة القيامة ، آيات : ١٦ ، ١٧ ، ١٨.

(٤) سورة فصلت ، آية رقم : ٤٢.

فكيف إذا يظن بهؤلاء السوء ، أو تفترض فيهم الغفلة ، أو يشوب عملهم تقصير ؟ كيف يتأتى تخطىء هؤلاء وهم حفاظه ورواته ، وسدنته وحماته ؟ .

ثم إذا أباح النحويون لأنفسهم أن يأخذوا وأن يدعوا من أقوال العرب مراعين منها ما كثر واطرد ، أو قل وانحرف ، داعين الناس إلى أن يقبلوا ما يقولون ، ويلتزموا ما يجيزون ، فكيف لا يبيحون لغيرهم ممن تفرغ تفرغهم ، ودرس دراستهم،واتصل بما هو أدعى للحرص والحذر ، وأدفع للدقة والحيطة.. ، أن يكون موثوقاً به فى صناعته ، مطمأناً إليه فى مادته ؟ ألأن النحو صناعة عسيرة كما يدعون ؟ والقراء لم يكن لهم بصر بها ، واطلاع عليها(١) ، أم لأن النحاة هم الذين أنزلوا أنفسهم منزلة المهيمنين على اللغة ، المتصرفين فى شئونها ، ما قبلوه منها وجب أن يكون محل الرضا والقبول ، وما رفضوه طرح فى مرامى الترك والنسيان ؟ .

إن القراء كما يقول الداني(٢) : « لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل والرواية إذا ثبتت عنهم ، لم يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها ، والمصير إليها » .

وما داموا قد اطمأنوا إلى ورود ما قرءوا به عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولم يخامرهم شك فى قراءته ، وإجازته له ، فمن الواجب أن يقبل عنهم دون مناقشة أو شك ، لأنه قرآن مجيد ، فى لوح محفوظ ، نزل به الروح الأمين ، على محمد رسول الله الكريم ، فأبلغه كما أنزل عليه ، ما حرف وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى .

وإذا كان العلماء قد قالوا(٣) فيما جاء عن العربى مخالفاً لما عليه الجمهور : إذا اتفق شىء من ذلك نظر فى حال ذلك العربى ، وفيما جاء به ، فإن كان فصيحاً

---

(١) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧١.
(٢) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ١٠ ، ١١.
(٣) الخصائص جـ ١ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦.

في جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده ، فإن قيل : فمن أين له ذلك ، وليس مسوغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها وتأبدت معالمها »

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه[١] : كان الشعر علم قوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه » .

فجاء الإسلام ، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب فى الأمصار ، راجعوا رواية الشعر ، ولم يئولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره » .

ونقل عن يونس بن حبيب أنه قال : قال أبو عمرو بن العلاء[١] : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » .

فإذا جاز أن يقبل من العربى الذى عرف بفصاحته ما يأتى به مما لم يروه أحد غيره ، لاحتمال أن يكون ذلك قد وصله من لغة قديمة لم يقف عليها غيره — وهذا فى غاية البعد والندرة — أفليس من الواجب أن يقبل من القراءة ما ثبتت نسبتها إلى النبى ، وصحت عند أئمة القراء ؟ .

لقد قال بذلك السيوطى فى الاقتراح ، كما قال به ابن يعيش فى شرحه للمفصل ، وقال القرطبي فى جامعه[٢] : وهذه القراءات المشهورة هى اختيارات أولئك الأئمة القراء .... ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزه ،

---

(١) طبقات فحول الشعراء ، من ذخائر العرب رقم ٧ ص ٢٢ ، الخصائص جـ ١ ص ٣٨٦ .
(٢) جـ ١ ص ٤٠ .

وقد أجمع المسلمون فى هذه الأعصار على الاعتماد على ماصح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات، وكتبوا فى ذلك مصنفات ، فاستمر الإجماع على الصواب ، وحصل ما وعد به الله من حفظ الكتاب» .

هذا ما قاله هؤلاء الأعلام ، وهذا ما يقضى به العدل ، وتوجبه شريعة الإنصاف.

* * *

٢ — السماع :

ويقصد به الأخذ عن الأعراب الفصحاء ، ونقل لغاتهم ، وتسجيل شعرهم ونثرهم وقضاء الأزمنة الطويلة فى النقل عنهم ، ومتابعتهم فى حياتهم اليوميـــة وشئونهم المعيشية ، وكان هذا السماع هدف العلماء ،ومبتغى الرواة ، ومقصد الأوائل من النحاة كانت الرحلة إلى البادية أمراً مألوفاً ،وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق الطبعى للإلمام باللغة ، والوقوف على أسرارها .

روى أن الكسائى بعد أن استوفى ما عنـــد علماء الكوفة رحل إلى البصرة ليأخذ عن الخليل بعد أن استفاضت شهرته ، فلما جلس بحضرته وأعجبه علمه سأله عن مصدره ، فقال الخليل : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة . فخرج ورجع ، وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ(١) .

وروى الأصمعى عن أبى عمرو أنه قال(٢) : ماسمع حماد الراوية حرفا قط إلا سمعته .

وقال أبو عبيدة(٣) : كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها .

وفى أخبار النحويين البصريين(٤) : كان الأصمعى صدوقا فى الحديث .. وأ كثر

---

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٦٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١.

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ .

(٤) ص ٦٠ — ٦٢ .

سماعه من الأعراب ، وأهل البادية ، وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كل شىء :

ما أنت إلا الحُفَظة تكتب لفظ اللَّفَظة

وقال له آخر : أنت حتف الكلمة الشرود .

وفيها(١) : كان أبو زيد كثير السماع من العرب ثقة مقبول الرواية .

وفى طبقات النحويين واللغويين(٢) : قال ابن الغازى : أبو زيد كثير الرواية عن الأعراب ، كثير النقل .

وفيها عن أبي عبيدة وقد سئل عما يقوله فى كتابه « غريب القرآن »(٣) : ممن أخذت هذا ؟ فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ، فقال : هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم .

والبصريون فى أخذهم عن العرب لم يكونوا يجمعون كل ما يصادفهم فى رحلتهم أو ينقل لهم عن العرب ، بل كانوا لا يعتمدون إلا ما يطمئنون إليه ، ويستوثقون منه ، فلقد سبق أن رأينا سيبويه كان يعنى بأن يوثق من ينقل عنه ، وأن أبا عمرو لم ينقل إلا عمن عرفوا بالفصاحة وسلامة اللغة ، بل لقد رأينا أبا عمرو ينقد أحد الرواة الثقات لأنه أفتى بما يعرف أبو عمرو أنه مغاير لما صح عنده عنه ، ورأينا كيف كان ابن أبي إسحق يتتبع الفرزدق ويخطئه ، وكيف كان عيسى ينقد شعر النابغة . رأينا كل هذا ، ورأيناهم كذلك عند ما يشدون رحالهم ، ويتجهون إلى البادية يطلبون صفاءها ونقاءها ، ويرجون خيرها وبرها ، لا يقصدون إلا القبائل التى عرفت ببعدها عن مظنة الفساد ، والمواطن التى اشتهرت بجودة الأساليب ، لأنهم ما تركوا الحاضرة خلفهم إلا لأنهم لا يرتضون أساليبها ، ولا يعتمدون على لغات أهلها فالحاضرة معرضة للتأثر بلغات الوافدين عليها المخالطين لأهلها ، الذين دفعتهم ضرورة الحياة وشئون المعيشة إلى التردد عليها ، أو الإقامة فيها ، كذلك تركوا القبائل المجاورة للأعاجم التى يمكن أن تتصل بينها وبينهم أسباب الحياة ، فتتأثر

---

(١) ص ٥٢ . (٢) ص ١٨٢ . (٣) ص ١٩٤ .

اللغة ويفسد اللسان ، وإنما أغذوا السير، وضربوا فى فيافى الصحراء، يقصدون اللغة الصافية الخالصة .

يقول السيوطى(١) : قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى « بالألفاظ والحروف » : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما فى النفس .

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب والإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » .

ويقول السيوطى أيضاً ناقلا عمن روى عن ابن عباس(٢) : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن ، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن ، وهم خمس قبائل أو أربع منها سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف . قال أبو عبيد : وأحسب أفصح هؤلاء بنى سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى

---

(١) المزهر جـ ١ ص ١٢٨ ، الاقتراح ص ٢٢ .
(٢) المزهر جـ ١ ص ١٢٧ .

الله عليه وسلم « أنا أفصح العرب بيـــد أني من قريش ، وأني نشأت في بني سعد بن بكر » . وكان مسترضعاً فيهم ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم .

وعن ابن مسعود أنه كان يستحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر . وقال عمر : لايملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف . وقال عثمان : اجعلوا المملى من هذيل ، والكاتب من ثقيف .

وفي العربية [1] : إن أصح العربية في جزيرة العرب عند هذيل ، ثم في قسمي نجد ، ثم أخيراً بقية الحجاز . »

وكما كان البصريون حراصاً على أن يردوا مناهل اللغة الصافية في قبائل العرب الخالصة ، فقد كانوا كذلك حراصاً على أن يتلقوا فصحاء الأعراب الذين يردون إلى المدينة أو ينتقلوا إلى من عرف منهم بالرواية وسلامة اللغة في باديته .

وعندما يعرض ابن جني لمصادر اللغة الصافية وأنها كانت البوادي دون الحواضر يقول[2] : إن السبب في ترك الأخذ عن أهل المدر ما عرض للغاتهم من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ماشاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي مايرد عنها . »

هذا هو ملاك القبول أو الرفض ، سلامة اللغة ، وفصاحة اللسان ، فحيثما وجدا صح الأخذ وقبلت الرواية ، فاذا مافقدا عدل عن موطن الضعف إلى موطن أسلم وأنقى ، لذلك كانوا لايقبلون كل مايسمعون ، وإنما يعمدون إلى الموازنة والمقارنة فما رجحت عندهم كفته ، وثقل ميزانه ، كان أولى بالقبول ، وأحق بالاعتبار .

---

(١) ص ١٩٢ نقل هذا عن كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ٩٦ — ٩٧ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٥ .

وهم لم يكونوا يميزون لغة على لغة اللهم إلا أن تكون أقرب إلى القياس وأبعد عن الشذوذ ، فلغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ، ولا يصح رد لغة بالأخرى ، لأنها كما يقول ابن جنى (١) : ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسابها ، ألا ترى إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف . »

ويقول (٢) : وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ماجاء به خيراً منه . »

اللهم إلا ما كان من اللغات بعيداً عنهم غريباً عليهم ، كما كان الشأن فى لغة اليمن يقول أبو عمرو (٣) : ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا .

ويقول ابن جنى (٤) : وبعد ، فلسنا نشك فى بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار — مضر وربيعة — فقد يمكن أن يقع شىء من تلك اللغة فى لغتهم ، فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة » .

هـــذه نظرتهم إلى اللغة ، وتلك طريقتهم فى اعتمادها ، سعى جاد وراء صحيحها ، ونقد واع لأساليبها ، واعتماد دقيق لخالصها وصافيها ، وحرص بالغ على أن يكون من تؤخذ عنه اللغة أهلا للأخذ عنه ، ولذلك قسموا العرب إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى طبقة الجاهليين .

الطبقة الثانية طبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وهاتان الطبقتان يستشهد بشعرهما فى رأى جميع العلماء لم يخالف فى ذلك أحد .

الطبقة الثالثة طبقة الإسلاميين كجرير والفرزدق والكميت وذى الرمة...الخ.

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٠ . (٢) الخصائص ج ٢ ص ٢ .
(٣) طبقات الشعراء ص ٨ . (٤) الخصائص ج ١ ص ٣٨٦ .

وهذه الطبقة اختلف العلماء فى الأخذ عنها ، وقد رأينا بعضهم يلحن رجالها ويخطئهم، ويبدو من كلام أبى عمرو بن العلاء أنه لم يكن يأخذ بقولهم، إذ يروى عنه أنه قال[١]: لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره» يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وتفيد هذه العبارة أنه لم يفعل .

وكان لايعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعى [١] : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامى . »

ولكن معظم العلماء رجحوا جواز الأخذ عن رجالها فاستشهدوا بشعرهم وجعلوه مرجعاً من مراجعهم ، ويعلل ابن رشيق فى العمدة الاتجاه إلى رفضهم بأن : كل قديم من الشعر محدث فى زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله . »

أما الطبقة الرابعة فهى طبقة المولدين والمحدثين وهم من بعدهم إلى زماننا ، وأول شعراء هذه الطبقة بشار وأبو نواس ومن عاصرهم وخلفهم ، وهذه الطبقة اتفق على أنه لا يحتج بكلام أحد منها ، وإن مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثوق به منهم ، فقد استشهد الزمخشرى فى تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعر أبى تمام وقال ـ كما تروى خزانة الأدب [٢]: هو ـــ وإن كان محدثاً لايستشهد بشعره فى اللغة ـــ من علماء العربية فاجعل مايقوله بمنزلة مايرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه» .

وقد اعترض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، واعتبار القول مبنى على معرفة أوضاع اللغة العربية ، والإحاطة بقوانينها ، ومن البيِّن أن إتقان الرواية لايستلزم إتقان الدراية [٣] ، وقد وقع هؤلاء الشعراء المحدثون فى أخطاء عرفت لهم ، وأخذت عليهم . »

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ٣ — ٤. (٢) جـ ١ ص ٤.

(٣) فى الأصل : من البين أن إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية . ولعل الصواب ما ذكرناه وإلا لم يكن وجه للاعتراض .

ونقل ثعلب عن الأصمعى أنه قال : «(١) ختم الشعر بإبراهيم بن برهة ، وهو آخر الحجج ».

وكما اتفقوا على أنه لايحتج بشعر المحدثين قالوا (٢) : إنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرف قائله ، صرح بذلك الأنبارى فى الإنصاف ، وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو لمن لايوثق بفصاحته .

وقد يعترض على هذا بأن كتاب سيبويه به أبيات لم تنسب لقائلها وبعضها لم يعرف قائله ، فكيف يشترطون معرفة القائل وهم لايتمسكون بذلك ؟ .

ولكن الجواب لا يحتاج إلى كبير عناء فسيبويه قد عرف كتابه من بعده ، ودرسه تلاميذه وتلاميذهم ، وهم أحرص الناس على سلامة اللغة ، ودقة الاستشهاد، ومع ذلك لم يعترضوا عليه ولم يرفضوه ، بل احتجوا بهذه الشواهد كما احتج ، وقبلوها كما قبلها ، فأصبحت بهذا مرضية معتمدة لاوجه للاعتراض عليها .

أما المسموع المفرد الذى عرف قائله ، ولكن لم يروه أحد غيره فقالوا(٣) : إن خالف ما عليه الجمهور ينظر فى حال هذا الراوى المنفرد ، فإن كان فصيحاً فى جميع ماعدا ذلك القدر ، وكان ماأورده مما يقبله القياس ، فإن الأولى أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساده .

فإن خالف القياس رد لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً .

فإن كان الراوى مضعوفاً فى قوله ، مألوفاً منه اللحن رد كذلك لأنه ليس أهلا للأخذ عنه » .

هذا هو المسلك الذى سلكوه فى رواية اللغة ، وهذا هو النهج الذى ساروا عليه فى السماع من العرب ، تظهر فيه دقة البحث ، وعمق الفكر ، وقوة الإيمان بسلامة ما هم بسبيله من العمل على إقامة علم وتنقيته وتخليصه من العيوب .

* * *

(١) خزانه الأدب جـ ١ ص ٣ — ٤ . (٢) الاقتراح ص ٣٢ .
(٣) الخصائص جـ ١ ص ٣٨٥ — ٣٩٠ ، الاقتراح ص ٢٦ — ٢٨ .

٣ — القياس :

أما القياس فله من خطر الشأن ، ومن قوة الأثر فى هذا العلم ما جعل البعض يقول(١) :

إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل علم ينتفع

ذلك لأن اللغات ليس من اليسير الوقوف على كل مفرداتها ومشتقاتها ، وسماع كل كلمة منها فى استعمالاتها المختلفة ، وأساليب الكلام المتباينة ، فكانت الحاجة ماسة إلى أن يكون الاستقراء الممكن كافياً لوضع قاعدة ، يمكن اتباعها والسير على منوالها ، بهذا يقاس ما لم يسمع على ما سمع ، فيعمل عمله ، ويبنى بناءه، ويأخذ حكمه فى كل ما يعرض له .

فالقياس كما ينقل السيوطى(٢) عن ابن الأنبارى فى جدله : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه . قال : وهو معظم أدلة النحو ، والمعول فى غالب مسائله عليه ، ولهذا قيل فى حده : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وهذا القياس كاف فى اعتبار ما قيس على كلام العرب عربيا صحيحا .

يقول ابن جنى(٣) : وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت قام زيد ، أجزت ظرف بشر ، وكرم خالد . . . ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ، ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو : آجر وإبريسم ، وفرند وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف ، وذلك لأنه لما دخلته اللام فى نحو : الديباج والفرند . . . أشبه أصول كلام العرب ، أعنى النكرات

---

(١) البيت للكسائى كما فى معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٩١.
(٢) الاقتراح ص ٤٥.
(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٥٧ — ٣٥٨.

تجرى فى الصرف ومنعه مجراها . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ، قال : ولم يقولوا منه : دُرْهِم ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول ، فالفعل نفسه حاصل فى الكف ، ولهذا أشباه » .

ولقد مر القياس بالمراحل التى مر بها غيره من أصول هذا العلم وفروعه ، فلم ينشأ كاملا ناضجاً دفعة واحدة ، وإنما نشأ — كما نشأ غيره — ساذجا بسيطا ثم تطور مع الزمن ، ومر بمراحل النمو ، وعملت فيه التجربة والملاحظة عملهما ، حتى وصل إلى ما نعرفه له من قواعد وأحكام .

ولقد كان عبد الله بن أبى إسحاق — كما يفهم من الروايات — أول من فكر فى المقاييس النحوية ، وفى استخدامها أداة لضبط اللغة ، روى ابن سلام قال(١) : قلت ليونس : هل سمعت من ابن أبى إسحاق شيئا ؟ قال : نعم . قلت له : هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس .

فابن أبى إسحق يرى ألا تسير اللغة وفقا للغات القبائل المختلفة ، وإنما يرى أن نلتزم الأذيع منها ، والأكثر استعمالا .

وشبيه بهذا ما نقل عن أبى عمرو بن العلاء ، فقد سئل عما وضعه وأسماه عربية(٢) : أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا . فقيل له : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات .

فأبو عمرو ينحو منحى ابن أبى إسحاق ، ويرى أن ضبط اللغة يستلزم الوقوف بها عند حد الكثير من المسموع ، والشائع من المستعمل .

ولعلنا فى ضوء هذا الاتجاه من ابن أبى إسحاق نستطيع أن نجد تفسيراً لما عابه على الفرزدق وآخذه به حينما هجاه فقال :

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وما آخذه به حينما قال :

قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأتنى خلقــا مقلوليا

فقد كان يرى(١) أن القياس يقتضى أن يقول : موال ، وألا يفتح الياء من : يعيليا ، ذلك لأن ابن أبى إسحاق يريد أن تطرد القاعدة ، وأن يلتزم القياس ، مع أن توجيه الكلمتين ممكن بأن يجعل منع الصرف سابقاً للإعلال ، فلا يكون هناك حينئذ مقتض لحذف الياء ، أو يكون — كما يقول التصريح —(١) : من إجراء المعتل مجرى صحيح .

وفى ضوء هذا الاتجاه نستطيع أيضاً أن نفهم ما ذهب إليه عيسى بن عمر من نصب « مطرا » فى قول الشاعر(٢) :

سلام الله يا مطرا عليها وليس عليك يا مطر السلام

فإنه كان يشبهه — كما يقول سيبويه — بقوله : يا رجلا ، يجعله إذا نون وطال كالنكرة .

قال سيبويه(٣) : ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ويا عشرين رجلا ، كقوله : يا ضاربا رجلا .

فهو وإن لم يسمع من العرب جائز عنده ، لأن الشواهد المماثلة تدفع إليه ، والقياس يؤيده .

وقد أيده فيما ذهب إليه أبو عمرو ويونس والجرمى ، يقولون(٤) : رده التنوين إلى أصله ، وأصله النصب ، وهو مثل اسم لا ينصرف فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نونه وصرفه ورده إلى أصله ، قال الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى كجوارىٍ يلعبن بالصحراء

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٢٩ .
(٢) الكتاب ج ١ ص ٣ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٣١٣ .
(٤) أمالى الزجاجى ص ٥٤ — ٥٥ .

وأبو عمرو يرى أن ضَارِبْ — فعل الأمر — إذا سمى به رجل صرف(١)؛ وذلك لأنها حيث صارت اسما ،وصارت فى موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ولم تجىء فى أوائلها الزوائد التى ليس فى الأصل عندهم أن تكون فى أوائل الأسماء . . . ، وصارت أوائلها الأوائل التى هى فى الأصل للأسماء ، فصارت بمنزلة ضارب الذى هو اسم ، وبمنزلة حَجَر وتَابَل ، كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضب ويعمل إذا صارت اسما .

فهو يفرق بين الفعل المسمى به الذى فى أوله ما يختص بالأفعال ، والفعل الذى ليس فى أوله ما يختص بالفعل ، فيمنع صرف الأول ، ويصرف الثانى ، قياسا على النظائر .

وأبو عمرو يقيس كم على رب فى العمل ، يقول سيبويه(٢) : واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد « إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من ، والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك » تجعله خبركم ، أخبرناه يونس عن أبى عمرو .

أما يونس فيبدو من اتجاهه فى النحو أنه لم يكن يقف فى القياس عند حد الشائع المشهور ، وإنما كان يتوسع فيه ، ويقيس على ما صح عنده — كما فعل ذلك الكوفيون فيما بعد — فقد أجاز أن تلحق الصفة ألف المندوب ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتى الشاميتيناه . قال سيبويه (٣) : وزعم الخليل أن هذا خطأ .

كما أجاز أن ينسب إلى : ثنتان ، من غير حذف التاء فيقول : ثِنْتِىّ قال سيبويه(٤) : وينبغى أن يقول : هَنْتِىّ فى هَنَة ، لأنه إذا وصل فهى تاء كتاء التأنيث ، وزعم الخليل أن من قال : بِنْتِىّ ، قال : هَنْتِىّ ومَنْتِىّ ، وهذا لا يقوله أحد ».

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٢. (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٩٣.
(٣) ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤. (٤) ج ٢ ص ٨٢.

كذلك كان يتوسع فى التقدير ، قال سيبويه[1] : وزعم يونس أن من العرب من يقول : مررت برجل صالح إن لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد : إن لا ، فعلا آخر غير الذى تضمر بعد : إن لا ، فى قولك : إن لا يكن صالحا فطالحٌ .

فسيبويه يرى أن القياس يقتضى أن يكون الإضمار أقل ، وكلما كان المضمر أقل كان أكثر استعمالا ، وأجرى على القياس .

وسنرى عندما نعرف بيونس أمثلة كثيرة توضح لنا رأيه فى النحو ، واتجاهه فى القياس ، وتفسر لنا ما قالوه من أنه[2] : كان له فى العربية مذاهب وأقيسة تفرد بها .

ومما رويناه هنا للخليل وسيبويه ، ومما سبق أن ذكرناه لهما من آراء ، ومما نذكره لهما عند التعريف بهما ، والحديث عن مراحل نمو هذا العلم بفروعه وأقسامه ، يتضح لنا أن القياس قد وصل على يد الخليل وتلميذه سيبويه إلى تمام نضجه وكامل قوته ، وأنه قد أصبح أساساً صالحاً لمعرفة صيغ اللغة ، ووسيلة فعالة فى ضبط أساليبها . غير أنه قد بولغ فيه ، وتكلف فى استخدامه ، بحيث لم يعد قاصراً على قياس ما لم يسمع على ما سمع مما هو سائغ مقبول ، وإنما أصبح وسيلة لافتراض الغريب من الصيغ ، والنابى من الأساليب ، وأصبح أداة لابتكار ألفاظ وصوغ عبارات لم يقلها العرب ، ولن يقولها غيرهم ، وبعد أن كان وسيلة للضبط والتيسير أصبح أداة للتعقيد والتنفير .

فسيبويه يفترض أسلوباً ثم يشرع فى تحليله ، وبيان وجه صحته ، يقول[3] : أىَّ مَنْ إن يأته من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمْك . . .

---

(١) جـ ١ ص ١٣٢ — ١٣٣ .
(٢) نزهة الألباء ص ٦٠ ، معجم الأدباء جـ ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١ .

والمبرد يفترض أننا سنبنى من ضرب على مثال[1] : جعفر ، وقطّع ، وصمحمح ، وجدول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقى .

وقد سبق أن ذكرنا بعض ما قيل فى النحو والنحاة نتيجة لهذه الافتراضات البعيدة ، والأساليب العجيبة .

أركان القياس :

وللقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم وهو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس ، وعلة جامعة وهى السبب الذى من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه .

ولما كان القياس إنما يقوم على السماع من العرب ، ويتخذ قاعدة له كلماتهم التى نطقوا بها ، وتصريفهم الذى أدخلوه عليها ، وأساليبهم التى أنشئوها وتصرفوا فيها ، كان ما وافق القياس ، وفشا فى الاستعمال أقوى ما ورد فى اللغة عندهم كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجزم ، والنصب بحروفه .

وكان ما خالف القياس ، وشذ فى الاستعمال مرذولا مطروحا ، كدخول اللام فى خبر لكن :

لكننى من حبها لعميـــد

وهناك مراتب مختلفة بين هذين ، فقد تأتى الكلمة فى الاستعمال ، ولا يسمع غيرها مثلها ، ولكنها تكون موافقة للقياس ، كقولهم فى النسب إلى شنوءة شَنَئِـى ، ذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه : فكل منهما ثلاثى ثالثه حرف لين ، وبكل منهما تاء تأنيث، وكلاهما يصطحبان على الموضع الواحد نحو : أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيم . فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا : حنفى قياسا ، قالوا : شنئى قياسا أيضا ، وأجروا فعولة مجرى فعيلة، فتقول فى النسب إلى قتوبة: قتبى ،وإلى ركوبة : ركبى .

---

(١) المقتضب ج ١ قسم ١ ص ٥ — ٥٦ .

وقد تتعدد الـكلمات فى الاستعمال إلا أنها لاتـكون موافقة للقياس ، فلا يقيسون عليها ، كقولهم فى : ثقيف ثقفي ، وفى قريش قرشى ، وفى سُلَيم سُلَمى ، فهو — وإن كان أكثر من شنئى — ضعيف فى القياس عند سيبويه فلايجوز القياس عليه، فلا يقال فى : سعيد سعدى ، ولا فى كريم كرمي.

وإذا ترجحت الـكلمة بين استعمال كثير غير جار على قياس ، وقياس قوى قليل الاستعمال كان الأحسن حملها على ما كثر استعماله . وذلك مثل : ما ، فاستعمالها عاملة على لغة أهل الحجاز أكثر وأسير ، وإن كانت مخالفة للقياس لأن القياس فيها ألا تعمل لأنها غير مختصة ، والأصل فى الحرف ألا يعمل إذا لم يـكن مختصا .

واستعمالها مهملة على لغة أقل ، وإن كان أقوى قياسا ، ولذلك حملها البصريون على اللغة الـكثيرة الاستعمال فقالوا إنها عاملة ، وقد جاءت كذلك فى القرآن الـكريم ، قال تعالى « ما هذا بشرا[١] » . « ما هن أمهاتِهم[٢] » .

قال ابن جنى[٣] : ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى فى القياس عنده منها ماحدثنا به أبو على . . . . عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ « ولا الليل سابقُ النهارَ[٤] » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت سابقٌ النهار . قال : فقلت له : فهلا قلته . فقال : لو قلته لـكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس ، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى فى نفسه منها ؟ .

أما إذا تعارض الاستعمال والقياس وهما من حيث القوة فى منزلة واحـــدة فإن المسموح يبق على ما هو عليه ولا يقاس عليه غيره نحو : استحوذ ، واستنوق . فهذا وإن لم يكن موافقاً للقياس ورد عنهم هكذا فلا يرد ، لأنا إنما ننطق بلغتهم

(١) سورة يوسف ، آية رقم: ٣١.
(٢) سورة المجادلة ، آية رقم: ٢.
(٣) الخصائص جـ١ ص ١٢٥.
(٤) سورة يس ، آية : ٤٠ .

ونتعلم لسانهم ، ولكننا لا نقيس عليه غيره فلا نقول فى استقام : استقوم ، ولا فى استباع : استبيع .

بهذا صح قياس البصريين ، بل كان أصح الأقيسة ، كما كانت شواهدهم أصح الشواهد ، ذلك أنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم . فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم التى ليس وورقها غاية ، وإذا خالف السماع الكثير القياس رجحوا جانب السماع على جانب القياس ، إذ لا خير فى قياس لا يؤيده سماع . وإذا استعملت الكلمة أو الكلمات المعينة استعمالا عربياً موثوقاً به ، ولكنه لا يساوى القياس ولا يوافقه قبلت هذه الكلمة أو الكلمات ولم يقس عليها وأجرى القياس فيما عداها .

وعلى هذا لم يقعوا فيما وقع فيه الكوفيون ، ولم تزل بهم أقدامهم إلى مواطن الخطأ ، فلم يجعلوا القياس وحده يتحكم فيهم ، ويصرف قواعدهم ، ويتخذ أساساً للغة ولو لم يسانده سماع ، أو يؤيده نقل ، فقد أجاز الكوفيون أن يجمع العلم الذى آخره تاء التأنيث بالواو والنون ، لأن التاء على تقدير الإسقاط ، ولأنهم يجمعون المختوم بألف التأنيث بالواو والنون إذا سمى به مذكر ، وعندما أرادوا أن يؤيدوا كلامهم بالنقل لم يجدوا أمامهم إلا جمع التكسير يستدلون به ، ولكنهم تغافلوا عن الفرق بين الجمعين ، وغفلوا عن الفرق بين ما ختم بالتاء وما ختم بالألف .

ومثل ذلك أيضاً منعهم تقدم الخبر على المبتدأ حتى لا يعود الضمير على الاسم المتأخر، وأهملوا ماورد عن العرب الموثوق بهم مما يؤيد جواز التقدم، وساقوا القياس القاصر وأطلقوه ، ولم يفرقوا بين المتأخر لفظاً ورتبة ، والمتأخر لفظاً فقط ، أو رتبة فقط ، مع ضخامة الفرق ، وبعد الشقة .

كذلك لم يجعل البصريون الشاهد الواحد ، بل الشاهد الناقص الذى لم يعرف قائله ، ولم يجر على نمط كلام العرب أصلا يرجع إليه ، وقاعدة يقاس عليها ، فلم

يقولوا كما قال الكوفيون بجواز دخول اللام فى خبر لكن فى الإثبات كما تدخل فى خبر إن مستدلين بشطر البيت :

لكننى من حبها لعميد

ولم يعرف الشطر الأول للبيت ، كما لم يعرب قائل هذا البيت(١) .

وعندما قاسوا لكن على إن أهملوا الفرق الواضح بين استعمال كل منهما ، وموافقته لمعنى اللام أو مخالفته لها ، فكان تنظيرهم فاسداً ، وقياسهم باطلاً .

قد يؤخذ على البصريين أنهم وقفوا فى كلمات معينة ثبت ورودها عن العرب موقف القابل لها ، المانع لنظائرها ، لأن القياس ليس فى جانبها ، فى الوقت الذى نصروا فيه كلمة أو كلمات معدودة واتخذوها أساساً يبنى عليه ، ومثالا يحذى حذوه لأنها وافقت القياس وسايرته.

ولا غضاضة عليهم فى ذلك ولا ضير ، فاللغة لا بد لها من ضوابط وقوانين ، وهذه الضوابط والقوانين قامت على المسموع المروى عن معرب ، فهى ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها ، فإذا ما جاء بعض الأعراب ونطقوا كلمة أو كلمات انفردوا بها ، ولم يتابعهم أحد فيها ، لا يكون من التجنى والإجحاف أن يقبل النحويون ما قالوا على أنه قليل لا يقاس عليه ، أو نادر لا يحتج به ، أو ضرورة دعت إليها قوالب الشعر وأوزانه ، بل أعتقد أنه لم يكن يضيرهم مطلقاً أن يهملوا هذه الكلمة أو الكلمات ، التى لم يكن لها من القوة والحيوية ما يجرى بها على ألسنة العرب ، وما يجعلها تؤدى وظيفتها فى لغتهم ، فمن المعروف أن الحياة تتطور وأن الألفاظ تتأثر بهذه الحياة المتطورة ، فمنها ما يكتب له الحياة ، ويقدر له الخلود، ومنها ما يقضى عليه بالموت ، ويكون مصيره الفناء . فماذا يضير اللغة إذا نقصت كلمة أو بضع كلمات انفردت وشذت ووقعت بطريق الصدفة بين يدى راوية ذكور ،

(١) الاقتراح ص٣٢.

أو نحوى غيور ؟ وما الذى يدرينا أن هذا العربى لم يسبق لسانه بالخطأ ؟ أو لم يجنح به الخيال فوهم فقال ؟ أو لم يغره ضرب من التلاعب باللغة فأجرى الكلمة فى غير مجراها ؟

إن وظيفة العالم كما هى وظيفة المشرع فى كل عصر أن يضع من القواعد والقوانين ما يلائم عامة الناس لا ما يلائم جميع الناس ، وما ينطق به جل الناس لا كلهم ، فإذا فعل ذلك لم يكن مقصراً ولا متهاوناً .

فإذا ما حاول ألا يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها وحاول أن يدخلها فى مظانها ، وأن يوائم بينها وبين المجتمع الذى تعيش فيـــه ، كان أكثر دقة وأشد حرصاً .

فإذا تابع البحث والتقصى حتى وصل إلى النادرالمهجور الذى لم يأت عليه البلى، ولم تطح به يد النسيان ، والذى أبى له شذوذه الاندفاع فى التيار وحالت جفوته وجموده دون الجرى فى المضمار ، فوقف به عند الحد الذى وجده عليه ، لم يكن فى ذلك متجنياً ولا ظالماً ، بل كان فاهما واسع الفهم ، دقيقاً بالغ الدقة ، واضعاً للأمور فى مواضعها التى يجب أن تكون عليها .

إن البصريين أرادوا ألا يقال فيهم ما جاء فى معجم الأدباء(١) عن الكسائى : قال عبد الله بن جعفر : إن الكسائى كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو » .

وقال أبو زيد(١) : قدم علينا الكسائى البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم جاء إلى بغداد فلقى أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله » .

أو أن يقال ما سبق أن ذكرناه من قول السيوطى : اتفقوا على أن البصريين

---

(١) جـ ١٣ ص ١٨٣.

أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ولهذا أيضاً أبوا أن ينقلوا عن الكوفيين شيئاً من مسائل هذا العلم ، وإن أخذ عنهم هؤلاء الكثير .

٤ — استصحاب الحال :

أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره ، أو الجرى فى الاستعمال على ما هو الأصل ، ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر ، أو العدول فى الاستعمال عن هذا الأصل .

قال ابن الأنبارى(١) : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، قال : وهو من الأدلة المعتبرة ، كاستصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل فى الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب . . . . كقولهم الأصل فى البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل فى الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها .

وقد استدلوا بهذا الدليل على أن هذا لا تكون بمعنى الذى ، لأن الأصل فيها وفى أخواتها أن تكون دالة على الإشارة ، كما أن الأصل فى الذى وأخواتها أن تكون موصولة وليست فى معنى هذا فينبغى ألا تحمل عليها .

وما دام الأمر كذلك فما قاله الكوفيون من أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى وما أشبهه من الأسماء الموصولة ، قول من غير دليل فوجب رده تمسكا بالأصل واستصحاب الحال(٢) .

وقالوا(٣) : إن سيد وهين على وزن فيعل لأن هذا هو الظاهر من بنائه ،

---

(١) الاقتراح ص ٨٦ — ٨٧.
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٣ ، الأشباه جـ ٢ ص ١٥٢.
(٣) الإنصاف مسألة رقم ١١٥.

والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن ، ولم يرتضوا ما قاله الكوفيون من أنها على وزن فـعِيل لمخالفته الظاهر ، ولا دليل يدل على ما ذهبوا إليه .

واستدلوا بهذا أيضاً على أن كم مفردة موضوعة للعدد ، لأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ، والتمسك بالأصل يخرج من عهدة المطالبة بالدليل ، والعدول عن الأصل يفتقر إلى الدليل ، ولا دليل على ما ذهب إليه الكوفيون من أنها مركبة من ما والكاف ، فلما كثرت فى كلامهم حذفت الألف ، وسكنت ميمها (١) .

وقالوا(٢) : إنه لا يجوز الجر فى القسم بحذف حرف الجر من غير عوض لأن الأصل فى حروف الجر ألا تعمل مع الحذف إلا فى مواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هنا فبقينا على الأصل ، تمسكا باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة ، بخلاف ما إذا وجد العوض حيث يجوز الحذف .

وقالوا(٣) : إن إنْ الشرطية لا تقع بمعنى إذ للإجماع على أن الأصل فى إن أن تكون شرطاً وأن الأصل فى إذ أن تكون ظرفاً ، ومن تمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عنه بقى مرتهناً بالدليل ، ولا دليل على ما رآه الكوفيون من وقوع إن الشرطية بمعنى إذ .

ولكنهم على الرغم من استدلالهم باستصحاب الحال فى هذه المواضع وفى غيرها(٤) ، وعلى الرغم من قولهم إن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، نجد فى كلامهم ما يدل على أنهم — وإن لجئوا إلى هذا الدليل حيث لا يجدون دليلا آخر — ينظرون إليه على أنه من أضعف الأدلة التى يحتج بها ، وأنهم لا يطمئنون إليه مادام فى استطاعتهم العدول عنه .

يقول أبو البركات الأنبارى عند ما ذكر الخلاف فى نعم وبئس ، وهل هما اسمان

---

(١) الإنصاف مسألةرقم ٤٠ ، الأشباه والنظائر ﺟ ٢ ص ١٤٩ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٥٧ ، الأشباه والنظائر ﺟ ٢ ص ١٥٠ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٨ ، الأشباه والنظائر ﺟ ٢ ص ١٥١ .
(٤) كالمسألة رقم ٦٧ ، والمسألة رقم ١١٣ من كتاب الإنصاف .

كما يقول الكوفيون ، أو فعلان كما يرى البصريون(١) : ومنهم — أى من البصريين من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما ، وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة .

فقد عد هذا الدليل ضعيفاً لا يصح الالتجاء إليه ، عند ما وجد من الأدلة مايغنى عنه ، كاتصال الضمائر بهذين الفعلين ، ولحاق تاء التأنيث الساكنة التى لا تقلب هاء بهما .

ويقول ابن الأنبارى فى أصوله(٢) : استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

٥ — ليس الحديث مما يستدل به عند البصريين :

كانت الأدلة الثلاثة السابقة هى أهم المصادر التى رجع إليها البصريون عندما بدءوا دراسة هذا العلم ، وأخذوا أنفسهم بالبحث فيه ، منها نهلوا ، وعنها صدروا ، وإليها اطمأنوا ، فصرفتهم عن مورد عذب كان جديراً بهم ألا يتركوه ، ومنبع فياض كان الظن ألا يصدوا عنه ، ذلك هو حديث النبي الكريم الذى أوتى جوامع الكلم ، وكان أفصح من نطق بالضاد ، والذى يقول عن نفسه(٣) « أنا أفصح العرب ، بيد أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر » .

كان المعتقد أن تكون الأحاديث الشريفة ، والخطب البليغة الصادرة من الرسول مرجعاً هاما من مراجعهم ، يتلو القرآن فى أهميته ، ويتقدم رواية الأشعار والسماع عن الأعراب ، ولكنهم لم يفعلوا ، وقد حاول البعض أن يرجع علة ذلك إلى أن الحديث تجوز روايته بالمعنى ، ومن هنا لم يستشهد به لأنه لم يثبت نقل ألفاظه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا تعليل واه ضعيف لأن هناك من الأحاديث ماهو ثابت مقطوع بنسبته إلى

---

(١) الإنصاف ص ٧٣ . (٢) الاقتراح ص ٨٧ .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٢٧ .

النبي كجوامع كلمه عليه السلام ، وكالأحاديث التي وردت في التعبد والأحاديث التي اتفق رواتها على ألفاظها ، ومع هذا لم نجد في كتب النحاة إلا ماجاء منها عرضاً نادراً ، لا ينهض دليلا على أنهم رجعوا إليها أو استدلوا بها ، اللهم إلا ما كان من ابن مالك الذى أكثر من الاستشهاد بالأحاديث في كتبه .

وقد ذهب العلماء في الاستدلال بالحديث مذاهب مختلفة ، فرأى جماعة منهم عدم الاحتجاج بالحديث لأن الأحاديث تجـوز روايتها بالمعنى إذ المقصود بها معناها لا لفظها ، وإذا كانت كذلك فليس هناك ما يدلنا على أن هـذه ألفاظ النبي عليه السلام ، ويؤيد ذلك اختلاف الروايات في الحديث الواحد ، ولأن أئمة النحويين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا به ، ومن أنصار هـذا الرأى ابن الضائع وأبو حيان (١) .

ورأى البعض أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي عنى الرواة بنقل ألفاظها كـكتبه عليه السلام ، والأمثال النبوية . أما الأحاديث التي يعنى الرواة فيها بالمعنى أكثر من اللفظ فهذه لا يستشهد بها ، واتجه إلى هذا الرأى الشاطبي والسيوطي(٢) .

وذهب البعض إلى أن الأحاديث يستشهد بها جميعاً لأنه يغلب على الظن أن ألفاظها لم تبدل ، لأن عدم التبديل هو الأصل ، وغلبة الظن كافية في ثبوت الأحكام، ولأن تدوين هذه الأحاديث وكثير من المرويات قد وقع في الصدر الأول قبل فساد الألسنة وفشو اللحن ، وأيد هـذا الرأى البدر الدماميني في شرح التسهيل(٣) .

هذه هي خلاصة الآراء التي قيلت في هذا الموضوع ، ولا شك في أننا بعد معرفة رأى كل فريق نستطيع أن نتبين من هذه الآراء أيها أكثر قبولا وأقوى حجة.

---

(١) خزانة الأدب جـ ١ ص ٤ . (٢) خزانة الأدب جـ ١ ص ٦ .
(٣) خزانة الأدب جـ ١ ص ٧ .

أما أصحاب الرأى الأول فقد احتجوا بحجتين : أولاهما جواز الرواية بالمعنى بدليل اختلاف الروايات فى الحديث الواحد . وهذه حجة ضعيفة لأن اختلاف الروايات قد يكون لتعدد المواقف التى قيل فيها الحديث ، فقد يسأل النبى صلى الله عليه وسلم عن شىء واحد أكثر من مرة ، فى أوقات مختلفة ، فلا شك فى أن الإجابة ستكون مختلفة اللفظ ، وإن اتفقت فى المعنى .

وعلى فرض التسليم بأن اختلاف الروايات راجع إلى أن الرواة رووا الأحاديث بالمعنى فالرواة من العرب المقدمين . الذين يجوز الأخذ عنهم ، وإذا كنا نحتج بكلامهم الذى أنشئوه فلأن نحتج بكلامهم الذى نسبوه إلى النبي ، أو بالألفاظ التى عبروا بها عن المعنى الذى فهموه عن النبى من باب الأولى ، وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عربا ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم .

ومعرفة هؤلاء الرواة سهلة ميسورة فلم يحظ علم من علوم العربية بما حظى به الحديث من عناية ودقة ، فقد وضعت للرواية شروط ، واشترط فى الرواة صفات خاصة ، فمن اليسير إذا قبول ما جاء عن طريق رواة من العرب ، وترك ما عداه ، بل لقد كان بعض من يرجعون إلى أصول غير عربية حجة فى اللغة عرف العلماء لهم مكانتهم ، وشهدوا لهم بالفضل ، فسيبويه وكتابه أشهر من أن ينوه به ، والحسن البصرى يشهد له أبو عمرو بن العلاء بالفصاحة وقوة البيان ، ويميل إلى جانبه عندما يُطلب إليه أن يوازن بينه وبين الحجاج بن يوسف الثقفى[1] . وأبو على الأسوارى عمرو بن فائد[2] جلس يعظ النـــاس فى مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، وكان يونس بن حبيب يسمع عنه كلام العرب ويحتج به[3] .

إن موطن العجب أن تطرح الأحاديث جملة ما ثبت منها وما لم يثبت ، ما عنى الرواة بلفظه وما انصرفت عنايتهم إلى معناه ، ماشهد لرواته بالسبق والتقدم وما طعن

---

(١) وفيات الأعيان ج ٧ ص ١٨٩ .
(٢) هكذا ضبط الاسم فى غاية النهاية فى طبقات القراء ج ١ ص٦٠٢ .
(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٨٤ .

فى بعض من رووه ، كيف تطرح الأحاديث لجواز روايتها بالمعنى وفى المحدثين من يقول عنه يونس عندما سئل(١): أيكما أسن أنت أو حماد بن سلمة ؟ فقال : هو أسن منى ، ومنه تعلمت العربية .

والذى يقول فيه صالح بن إسحق الجرمى(١) : ما رأيت فقيها قط أفصح من عبد الوارث ، وكان حماد بن سلمة أفصح منه . والذى يقول فيه اليزيدى(٢) :

يا طالب النحـــو ألا فابـكه　　　بعد أبى عمـرو وحمـاد
وابن أبى إسحق فى علمه　　　والزين فى المشهد والنـادى
عيسى وأشبـاه لعيسى وهل　　　يأتى لهم دهر بأنـداد

فيونس يعترف بأنه أستاذه فى العربية ، والجرمى يجعله أفصح الفقهاء ، واليزيدى يجعله فى مرتبة واحدة مع أعلام النحو وأئمة اللغة ، كيف تطرح الأحاديث التى رواها والتى ثبتت لديه ؟ .

وكيف تطرح الأحاديث التى رواها عامر بن شراحيل الشعبى الذى تحدث عنه الجاحظ عندما ذكر عبد الله بن شبرمة فقال(٣) : كان فقيها عالماً قاضيا وكان راوية شاعراً ، وكان خطيباً ناسباً ، وكان حاضر الجواب مفوها ، وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يشبه بعامر الشعبى .

ثانى حجتيهم أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشىء من الحديث ، وتلك حجة تدعو إلى مزيد من العجب ، لأنها موضع السؤال ومثار الاستفسار ، لماذا لم يحتج به المتقدمون ؟ ولا يصح أن نجعل السؤال جوابا فى الاستدلال(٤) .

وأما أصحاب الرأى الثانى فقد سلموا بجواز الاحتجاج بما ثبت أنه نص ما تكلم به

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٢ ، واليزيدى هو أبو محمد يحيى بن المبارك .
(٣) البيان والتبيين جـ ١ ص ٢٦٧ .
(٤) لا ينقض ذلك أن يردف كتاب سيبويه أو فى كتاب المقتضب للمبرد حديثان أو ثلاثة .

النبى لاهتمام الرواة بلفظه ، ولكنهم لم يجيزوا الاحتجاج بالأحاديث التى يبدو أن ألفاظها لم تكن موضع الأهمية فيها ، وهؤلاء يجاب عنهم بالجواب السابق .

أما الفريق الثالث وهم الذين ذهبوا إلى جواز الاحتجاج بالأحاديث جميعها ، فيعترض عليهم بأن بعض هذه الأحاديث موضوع فعلا ، وبعضها مشكوك فيه ، فكيف يجوز الاحتجاج بها ؟ .

وقد رأى مجمع اللغة العربيـــة أن الأحاديث يحتج بها فى أحوال خاصة بينها فيما يأتى[1] :

١ — لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ — يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :

(ا) الأحاديث المتواترة والمشهورة .

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

(ج) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

(د) كتب النبى صلى الله عليه وسلم .

(ه) الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التى عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

هذه الأنواع من الأحاديث هى التى رأى المجمع اللغوى أنه يجوز الاحتجاج بها ، ولكننى أرى أنه كان يجب أن يزيد فيما يحتج به :

١ — الأحاديث التى رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت

---

(١) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ج ٤ ص ٧ .

ألفاظها ، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبى عليه السلام .

٢ — الأحاديث التى يطمأن فيها إلى عدالة رواتها والتى يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها ، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة .

ذلك لأن هذه الأحاديث إنما يستدل بها على سلامة اللغة وصحة العبارة ، وكل هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض .

على أن الأحاديث النبوية قد نالت — كما قلت — عناية فائقة ، دعا إليها الحرص على تدوين هذه الذخيرة الدينية الثمينة التى كانت مفتاح القرآن ، وطريق الوصول إلى معرفة أحكامه ، والوقوف على أسراره ، كما دعا إليهـا كذلك الخوف من أن يندس بينها ما ليس منها ، وبخاصة عندما وجد الوضاع الذين زيفوا بعض الأحاديث ونسبوها إلى النبى ، لأنها تؤيد دعوة يدعون إليها ، أو مذهباً يدينون به ، أو لأنهم يريدون الـكيد للدين ، والنيل من رسوله ، فدفعهم ذلك إلى اختلاق الأحاديث التى تبعث الشك ، وتثير الريبة ، ولاشك فى أن كلا من هذين الداعيين كفيل بأن يشحذ الهمم ويشعل القرائح ، لتميز الخبيث من الطيب ، والصحيح من الفاسد .

وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا ثبتت هذه العناية ، وجب أن يكون كل ما سلم طريقه ، وعدل رجاله ، مقبولا يحتج به ، مرضياً يرجع إليه ، فهو أولى من البيت النابى الذى لا يعرف له نظير ، وأحق من العبارة الشاذة يلقيها العربى ، قد يكون سبق بها لسانه ، أو اضطرب عليه فيها أمره ، أو استهواه — كما يقول النحاة — ضرب من الخطأ فنسج على منواله .

ولا شك فى أن حديثا مأمون الخطأ من قائله ، مرعى الجانب من سامعه ، محروصاً عليه من ناقله ، أولى بالاعتبار من قول يلقى على عواهنه ، لم نعلم حرص قائله على إحكامه ، كما لم نأمن خفاء ضعفه على راويه .

تعليل النحو

لعل خير ما يمكن أن نقدم به لهذا الموضوع هو ما ذكره السيوطى فى كتابه الاقتراح قال(١) : ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟

فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقامت فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أنه علة . . . فإن سنحت لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها».

وما ذكره ابن الأثير فى كتاب المثل السائر ، عندما عقد موازنة بين علمى البيان والنحو قال(٢) : هل علم البيان من الفصاحة والبلاغة جار مجرى علم النحو أم لا ؟ الجواب عن ذلك أنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذاك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد حتى لو عكس القضية فيها ، لجاز له ذلك ، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره ؟ فإنه لو جعل الفاعل منصوباً ، والمفعول مرفوعاً قلد فى ذلك ، كما قلد فى رفع الفاعل ونصب المفعول .

وأما علم البيان من الفصاحة والبلاغة فليس كذلك ، لأنه استنبط بالنظر وقضية العقل من غير واضع اللغة ، ولم يفتقر فيه إلى التوقيف منه ، بل أخذت ألفاظ ومعان على هيئة مخصوصة ، وحكم لها العقل بمزية من الحسن لا يشاركها فيها غيرها ، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أى لغة كانت من اللغات ، يعلم أن إخراج المعانى فى ألفاظ حسنة رائعة ، يلذها السمع ، ولا ينبو عنها الطبع ، خير

---

(١) ص ٦٨ .   (٢) ص ٢٨ — ٢٩ .

من إخراجها فى ألفاظ قبيحة مستكرهة ينبو عنها السمع، ولو أراد واضع اللغة خلاف ذلك ما قلدناه .

فإن قيل : لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت عليها الأدلة ، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعا ، والمفعول منصوباً .

فالجواب عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة لاتثبت على محك الجدل ، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا من واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم ، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا ، وإلا من أين علم هؤلاء أن الحكمة التى دعت الواضع إلى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، هى التى ذكروها» .

فالعرب إذا لم يتحدثوا عن هذه العلل ولم يذكروها ، ولكنهم نطقوا باللغة كما أرشدتهم سجيتهم ، وكما أساغتها طبيعتهم ، والتزموا فيها هذه القيود الخاصة التى نقلت إلينا، واطردت أساليبهم على هذا النحو المعين، فلما جاء العلماء يبحثون فى هذه اللغة بغية الوقوف على أسرارها ، ورغبة فى تيسير دراستها ، حتى يستطيع الخلف أن ينهج نهج السلف ، وحتى يستطيع غير العربى أن يقف من أسرار العربية على ما يعرفه العربى ، حاولوا أن يلتمسوا ضوابط وقواعد ، وأن يجدوا عللا وأسبابا ، فعقدوا الموازنات ، ونظروا فى المتشابهات ، وجمعوا المؤتلف ، ووضعوا الأسباب العامة ، والعلل الموضحة ، وضعوها مجتهدين حادسين ، ولم يضعوها ناقلين مستيقنين ، قالوا فيها بالرأى ، ولم يعتمدوا فيها على أثر ، اكتفوا بغلبة الظن ، ولم يرجعوا إلى ثابت اليقين ، لذلك يطلب الخليل ممن تبدو له علة خير من علته أن يأتى بها ، فهى حينئذ أولى بالاتباع ، وأجدر بالقبول ، ويرى أنه مجتهد فيما فعل ، فإن أصاب فله أجر الإصابة ، وإن أخطأ فله عذر ، وما ذكره محتمل .

ولذلك يرى ابن الأثير أن هذه الأدلة والعلل واهية ، لا تثبت على محك الجدل ، ولا تقوى على مقارعة الحجة ، بدليل أن العرب الأول لو عكسوا الوضع ،

ولو نطقوا باللغة على خلاف ما ثبت عنهم ، ما كان لنا أن نحيد عن نهجهم ، ولا أن نسير فى غير طريقهم ، فاللغة تقليد ونقل ، لا اجتهاد ورأى .

ولقد شغلت علل النحو العلماء ، وصرفتهم إليها ، ودفعتهم إلى البحث فيها ، فعقد ابن جنى فصولا فى الخصائص ، بحث فيها فى العلة ، وبين أقسامها ، واستدل على صدقها ، ورد على من ينكر صحتها ، وبين الوجه عند تعارض العلل ، وعند تضارب النقل ، وفيما جاء عن العلماء معللا وغير معلل ، إلى غير ذلك .

كما كتب السيوطى أبوابا فى الاقتراح بين فيها ما قيل فى العلة ، ونقل عمن سبقه ، ووضح أضربها من تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، وذكر أن منها علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة اشتقاق، وعلة تعويض . . . الخ .

وابن مضاء القرطبى فى كتابه « الرد على النحاة » يرد على النحويين ماسماه بالعلل الثوانى والثوالث ، ويدعو إلى إبطالها ، لأن الأمر فى رأيه من عند الله ، وإذا كان كذلك لم يجز لنا أن نقول فيه برأينا ، لأن النبى — ص — يقول « من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، ولم يرد فى القرآن ولا فى السنة ما يدل على هذه العلل ، فلا يصح لنا أن نقول فيها ، وأن نتحدث عنها .

١ — المراحل التى مرت بها العلة :

ولكننا قبل أن نذكر رأينا فى هذه العلل ، وفى مقدار مالها من قوه ، وفى نصيبها من الصدق ، يهمنا أن نقف على المراحل التى مرت بها ، حتى صارت إلى ماهى عليه ، وحتى وصلت إلى ما انتهت إليه .

لم تكن العلل النحوية فى بادىء الأمر واضحة كما اتضحت فيما بعد ، بينة كما عرفها المتأخرون من النحاة ، ولكنها كانت تفهم من سياق الكلام ، وتلتمس من نمط الحديث، ذكر السيوطى(١): أن قوماً من العرب أتوا النبى صلى الله عليه وسلم، فقال : « من أنتم ؟ فقالوا : بنو غيان . فقال : أنتم بنو رشدان .

---

(١) الاقتراح ص ٦٩ .

قال ابن جنى : أشار إلى أن الألف والنون زائدتان ، وإن كان لم يتفوه بذلك .

هذا مافهمه ابن جنى لأن ذهنه كان مشبعاً بمسائل النحو، مشغولا بعلله وأقيسته، وإلا فما المناسبة المقتضية لهذا الفهم البعيد ، وهذا التأويل العجيب ؟ وليس النبي — ص — فى مجال حديث لغوى ، أو تعليم نحوى ، وإنما كان فى مجال دعوة وهداية وإرشاد ، فهو يبشرهم ويتنبأ لهم ، ويدعو لهم بالهداية والرشاد . أما زيادة الألف والنون فليست بذات بال ، وليس من الضرورى تحميل الكلام فوق مايحتمل ، أو تكليفه فوق مايطيق .

ولعل أوضح من ذلك وأدخل فيما نحن فيه ماروى عن أبى عمرو أنه قال(١) : سمعت رجلا من العرب يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ؟ فقال : نعم . أليس بصحيفة ؟ .

قال ابن جنى : هذا الأعرابى الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة ، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكر .

فالأعرابى وإن لم يذكر الحمل على المعنى صراحة قد ذكره ضمنا ، وقد عبر عنه تعبيراً مفهماً لاغموض فيه .

ومن ذلك أيضاً ماحكاه ابن جنى قال(٢) : سألت يوما أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلى الجوثى التميمى — تميم جوثة(٣) — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك؟ فقال : أقول ضربت أخاك ، فأردته على الرفع فأبى ، وقال : لاأقول : أخوك أبداً . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك ؟ فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لاتقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيش هذا ؟ اختلفت جهتا الكلام .

---

(١) الخصائص ج ١ص ٢٤٩، ج١ص٤١٦،نزهة الألباء ص٣٧ ، الاقتراح ص٦٩ .
(٢) الخصائص ج ١ ص ٧٦ — ٧٧ .
(٣) فى القاموس جوثة : قبيلة . وفى لسان العرب جوثة : قبيلة إليها نسب تميم .

فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، عن ميزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيماً ، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثر اختلافه وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه .»

وفي موضع آخر يقول(١) : فهل هذا معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتة ، فإنه هو لا محالة .

ومن هذا القبيل مانقله عن سيبويه قال (٢) : قال سيبويه : حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وَجذٌ ؟ فقال : بلى وِجَاذاً . أى أعرف بها وجاذا . وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال : اللهم ضبعا وذئبا ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت ، اللهم اجمع فيها ضبعا وذئباً . . كلهم يفسر ماينوى ، فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم ، وننسبه إليهم .

فلا شك في أن هذين وإن لم يذكرا صراحة أن الكلمتين مفعولان لفعلين محذوفين ، قد كان تقديرهما للفعلين في قوة التصريح بذلك .

ومنه ماًرواه عن عمارة بن عقيل أنه قرأ (٣) : ولا الليلُ سابقُ النهارَ ، فقيل له: ماتريد ؟ قال : أدرت : سابقٌ النهار . فقيل له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن .

ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها :

أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا .

والآخر قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة ، يدل عليه قوله : لكان أوزن ، أى أثقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن ، أى ثقيل له وزن .

---

(١) نسب القصة هنا للشجرى ج ١ ص ٢٥٠ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ ٢٥٠ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

والثالث : أنها قد تنطق بالشيء غيره في نفسها أقوى منه ، لإيثارها التخفيف ، ومن ذلك مانقل من أن عبدالله بن أبي إسحق سأل الفرزدق(١) : كيف تنشد هـــذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده ، فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت : فعولين ؟ فقال الفرزدق : لوشئت أن أسبّح لسبّحت ، ونهض.فلم يعرف أحد من المجلس ماأراد . قال ابن أبي إسحق : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولـكنه أراد : هما تفعلان بالألباب مانفعل الخمر .

قال ابن جنى(٢) : وكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر . فكأنه قال : وعينان قال الله : احدثا ، فحدثتا ، فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة .

ومنه ما ذكره الأصمعي : وإن كان ذلك بعد أن أخذ التعليل طريقه إلى الوجود وبعد أن لهج العلماء به ، وأكثروا منه — قال(٣) : سألت الخليل بن أحمدالنحوى عن قول الراجز :

حتى تحاجزن عن الذّواد تحـــاجز الرِّى ولم تـكادى

لم قال : تكادى ، ولم يقل تـكد ؟ قال : فطحن يوما أجمع . قال : وسألت أبا عمرو بن العلاء فقال، وكأنما كان على طرف لسانه : ولم تـكادى أيتها الأبل .

فهذا — وإن لم يكن تصريحا بأنه مجزوم بحذف النون ، وأن الياء فاعل وليست حرف علة — تقدير يفى بالغرض ، ويبين العلة .

قالوا(٣) : وكان عبدالله بن أبي إسحق أول من علل النحو ، وكان شديد

---

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٣٢ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٤٨ ، الاقتراح ص ٦٩ .

(٢) الاقتراح ص ٦٩ . (٢) . طبقات اللغويين والنحويين ص ٣٢ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥ ، نزهة الألباء ص ٢٢ — ٢٣ .

التجريد للقياس . يشهد لاهتمامه بالتعليل قصته السابقة مع الفرزدق ، وما روى من أنه لما سمع الفرزدق ينشد(١) :

وعضّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع   من الناس إلا مسحتا أو مجلفُ

قال له : على أى شىء ترفع مجلف ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك .

وما رواه ابن سلام قال(٢) : قلت أنا ليونس : هل سمعت من ابن أبى إسحق شيئا ؟ قال : نعم . قلت له : هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس .

فابن أبى إسحق يرى أن تتبع اللغة الأكثر استعمالا ، والأذيع ذكرا ، وترك ما عداها . وابن أبى أسحق ينقل الحديث فى النحو من محاولة التزام طريقة العرب فى التعبير والأداء ، ورد من انحرف عن نهجها إلى الصواب ، إلى محاولة فهم سبب هذا النهج ، ووقوف على سر هذا التعبير ، والتماس لعلة تلك الطريقة .

ويتابعه من يأتى بعده من النحاة ويتوسعون فيما بدأ به ، وتأخذ علل النحو من تفكير النحاة وتآليفهم الحيز الضخم ، وتتنوع العلل وتكثر ، وتصبح على أقسام وأضرب ، فهناك علة ، ثم علة للعلة ، ثم علة لعلة العلة ، أو كما يقول السيوطى(٣) : علل النحو على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره ، ومن هذا النوع قولنا : إن زيدا قائم . إن قيل : لم نصبتم زيدا ؟ قلنا بإن ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمناه .

وأما علته القياسية فأن يقال : لم نصب « زيدا » بإن فى قوله : إن زيدا قائم ؟ ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم ؟ والجواب فى ذلك أن نقول : لأنها وأخواتها ضارعت

(١) نزهة الألباء ص ٢٤ — ٢٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

(٣) الاقتراح ص ٦٧ .

الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه ، وأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

أما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به فى باب إن بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ .

لذلك نجد أبا عمرو بن العلاء يصوب الفرزدق ، ويقدر له فعلا يناسب الرفع فيقول[1] : هو جائز على معنى لم يبق سواه .

وتسير العلة خطوة أخرى ، فنجد أن عيسى بن عمرو أبا عمرو بن العلاء يقرآن « يا جبال أوبى والطيرَ[2] » . بالنصب ويختلفان فى التعليل ، كان عيسى يقول : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارثَ ، لما لم يمكنه ويا الحارث .

وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعا ، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطير ، كقوله على إثر هذا : ولسليمانَ الريحَ[3] .

ويقول سيبويه[4] : زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءةَ الله من السوء ، كأنه يقول : أُبَرِّىءُ بَرَاءَةَ اللهِ من السوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر — الأعشى — :

أقول لما جاءنى فخـــره　　　سبحانَ مِن علقمة الفاخر

أى براءة منه ، وأما ترك التنوين فى سبحان ، فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كنصب الحمدَ لله ، وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل : سلاما ، تريد تسلّما منك ، كما قلت براءة منك ، تريد لا ألتبس بشىء من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له سلاما ، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك ، وزعم أن هذه الآية مفعول بها « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما[5] » . بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن

---

(١) نزهة الألباء ص ٢٥ .　(٢) سورة سبأ ، آية رقم : ١٠ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٦ .　(٤) الكتاب ج١ ص١٦٣ـ١٦٤ .
(٥) سورة الفرقان ، آية رقم : ٦٣ .

يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم ، وتسلُّما ، لا خير بيننا وبينكم ولا شر ، وزعم أن قول الشاعر — أمية بن أبى الصلت —(١) :

سلامَك ربنا فى كل فجـــر   بريئا ما تَغَنَّثُك الذُّمُومُ

على قوله : براءتك ربنا من كل سوء ، فكل هذا ينتصب انتصاب : حمداً وشكراً ، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف .

فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلة قد استكملت أسبابها ، وأن النحاة قد أشرفوا بها على الغاية ، وأنها قد وصلت فى مراحل النمو إلى درجة النضج ، فقد اتضحت معالمها وأصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة ، وضروب الأساليب المتباينة ، يقول سيبويه(٢) : وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبَلك وهو بعدَك ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد وياعمرو . وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه فى قبل . قلت : أرأيت قولهم : يا زيدُ الطويلَ علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى .

فالخليل يرى أن نصب المضاف والنكرة إنما كان لطول الكلام ، ولما كانت الفتحة أخف كانت أولى بأن تكون علامة الإعراب ، حتى لا يجتمع الثقل الناجم عن الطول ، وثقل الضمة ، شأنهما فى ذلك شأن الظرف المضاف ، فإذا ما انتفت الإضافة ، فقد قصر الكلام فأصبح خفيفا لا ثقل فيه ، فلا بأس حينئذ من أن تأتى الضمة ، كما تأتى فى آخر الظرف المجرد من الإضافة .

ويقول فى باب وجه دخول الرفع فى الأفعال المضارعة للأسماء(٣) : اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع

---

(١) تغنثك : تثقل عليك وتلزق بك ، الذموم : جمع ذم : العيوب .
(تاج العروس شرح القاموس)

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .   (٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ .

غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الأسماء ، كما أن ما يعمل فى الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل فى الأسماء ، وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك . . . .

فسيبويه لم يكتف بأن يبين سبب رفع الأفعال المضارعة ، وأنه وقوعها موقع الاسم ، وإنما يريد أن يبين علة هذه العلة ، وهى أن ما عمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال ، كما أن ما يعمل فى الأفعال لا يعمل فى الأسماء ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، فإذا كان عاملا فى أحدهما ، لم يعمل فى الآخر .

ويقول أبو البركات الأنبارى[1] : وأما البصريون فاحتجوا — على أن كى يجوز أن تكون حرف جر — بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو ما الاستفهامية . كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون : كيمه كما يقولون : لمه . والدليل على أنها فى موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت فى موضع جر ، واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لم وبم وفيم وعم ، قال الله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون[2] » . وقال تعالى « فبم تبشرون[3] » .

فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال فى لماذا وبماذا وفيماذا وعماذا : لم ذا وبم ذا وعم ذا وفيم ذا ، لأن ما صارت مع ذا كالشىء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت فى صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ، كقولهم : ما تريد وما تصنع .

---

(١) الإنصاف ص ٣٣٣ . (٢) سورة الصف ، آية رقم : ٢ .
(٣) سورة الحجر ، آية رقم : ٥٤ .

ولا يجوز أن يقال : م تريد ، وم تصنع ، فلما حذف الألف منها فى قولهم كيمه ، كما يحذف مع حروف الجر ، دل على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف » .

فكى حرف جر لأنها دخلت على الاسم وهو ما الاستفهامية ، وإنما كان دخولها على ما دليلا على حرفيتها ، لأن ألف ما حذفت معها كما تحذف مع غير كى من الحروف الجارة ، وإنما حذفت الألف من حروف الجر ،لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف .

وهكذا ننتقل من تعليل إلى تعليل ، ومن سبب إلى آخر ، وهكذا تتعدد الأسباب والعلل ، ويكثر التخريج والتأويل ، وتتسلسل الفروض والاحتمالات ، ما دام للعقل مجال ، وللرأى متسع .

٢ — رأى العلماء فى العلل النحوية :

وبعد ، فما نصيب هذه العلل من الصواب ؟ وما حظها من القبول ؟ .

لقد عرضنا لرأيين أحدهما رأى ابن الأثير الذى لا يطمئن إليها ، ولا يثق بها ، والذى يعتقد أنها أدلة واهية ضعيفة لا تثبت على محك الجدل ، ولا تسلم فى ميدان النظر ، لأنها أدلة توصل إليها أصحابها عن طريق الفرض ، واعتمدوا فيها على مجرد الظن ، لم يئولوا إلى سند مكتوب ، ولم يرجعوا إلى خبر منقول ، فهى أوهى من أن يعول عليها ، أو يطمأن إليها .

والثانى لأحد المعللين المفترضين ولكنه لم ينحز لما اتجه إليه ، ولم يتعصب لما مال إليه ، ولكنه وقف موقف المحايد من القضية ، أبدى فيها رأيه ، وكشف عن وجهة نظره ، ثم ترك للسامع أن يختار ما بدا له ، وأن يعتنق ما استقام عنده .

بقى رأى ثالث اتجه فيه صاحبه إلى تأييد هذه العلل تأييداً مطلقاً وإلى الرضا بها، والثقة فيها ، والتعويل عليها ، ذلك هو ابن جنى الذى سما بهذه العلل فى قوتها وصدقها وبراءتها من العيوب ، وقربها من الأفهام ، وبعدها عن الغموض والإبهام ،

إلى جعلها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، لأنه رأى فيها أمراً محسوساً وسبباً ملموساً ، لامجال للعجز عن الإجابة فيه ، أو الاكتفاء بالظاهر منه، فلم يقل النحاة كما قال الفقهاء : هذا أمر تعبدى ، لم تظهر لنا حكمته ،ولم نقف على وجه الحق فيه ، ولكنهم قالوا كما قال سيبويه (١) : ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .

يقول ابن جنى(٢) : اعلم أن علل النحويين — وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين ، لاألفافهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ... قال أبو إسحق فى رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما . ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون لهمفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون ، فجرى ذلك فى وجوبه ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسيء فى انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه .

ويقول فى موضع آخر(٣) : فإن قلت : من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعنيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً ، وأيبس طينا من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوره ، إلا بعد أن توضح له أنحاؤه بل أن تشرح له أعضاؤه ؟ .

---

(١) الاقتراح ص ٥٥ . (٢) الخصائص ج ١ ص ٤٨ — ٤٩ .
(٣) الخصائص ج ١ ص ٧٢ .

قيل له : هيهات ، ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً ، وأخفوها فلم يمكنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ، ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو «مالك لا تأمنا على يوسف(١)» ، مختلساً لا محققاً ، وكذلك قوله عز وجل « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى(٢) » . مخفى لا مستوفى ..... » .

فابن جنى يريد أن يصل من الملاحظة الدقيقة لكلام العرب ، ومن الخصائص المميزة للغتهم ، ومن السمات البارزة التى تبدو فى مناسبات خاصة — من اختلاس أو إخفاء ، ومن حذف أو قلب ، ومن تقديم أو تأخير — ومن اطراد هذه الظواهر فى المواقف المتشابهة ، إلى أن ذلك لم يقع لهم عفواً ، وإنما كان مقصوداً إليه ، مرعى الجانب عندهم ، فهم — وإن لم يتكلموا بذلك — قد التزموه ، وإن لم يعبروا عنه قد عملوه ، والتزامهم ذلك ومراعاته ، دليل قوى على أنهم هدفوا إليه وأرادوه .

فهو يصرح(٣) : بأنه ليس يجوز أن يكون ذلك كله فى كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم — حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر ، على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم — اتفاقاً وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم معنيون، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول ، والجر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب والتحقير ، ومايطول شرحه . فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه ؟ » .

---

(١) سورة يوسف ، آية رقم : ١١ . (٢) سورة القيامة ، آية رقم : ٤٠ .
(٣) الخصائص ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٦ .

وهو يرى أن ما جاء عنهم من خلاف إنما كان فى الفروع لافى الأصول ، وكان من القلة والنزارة بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعول عليه .

ويرد على من صرح بضعف العلل النحوية وفسادها ، وتخلفها وعدم اطرادها ، واحتجاجه على بطلان عللهم بأنهم قالوا برفع الفاعل ونصب المفعول ، مع أنا نرى الأمر على خلاف ذلك فى مثل قولنا : ضُرِب الولدُ ، فيرفع وإن كان مفعولا به ، وقولنا : إن علياً قام ، فينصب وإن كان فاعلا .

وعلى اعتراض الجاحظ على قول النحويين : إن أفعل الذى مؤنثه فُعلى لايجتمع فيه الألف واللام ومن ، وإنما هو بمن أو بالألف واللام نحو الأفضل ، وأفضل منك، لأن الأعشى يقول :

فلست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

يرد على ذلك بأن هؤلاء المعترضين لم يعرفوا أغراض القوم ، ولم يتمرسوا بأساليبهم ، ولم يفهموا : أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا فى المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم (١) .

ويرى أن الجاحظ قد أخطأه التوفيق عندما فهم أن من هنا هى التى تصحب أفعل التفضيل للمبالغة ، وإنما هى من الدالة على التبعيض ، أى أنه بعضهم أو من بينهم ليس كثير الحصى ، ويرى أن الجاحظ لو علم ذلك : لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو لسداده وصحته خصمه (١) .

هذا هو رأى ابن جنى ، إيمان كامل بأدلة النحويين وعللهم ، وثقة مطلقة بتأويلهم وتخريجهم ، ويقين ثابت بأنهم فسروا ماقالت العرب ، وعبروا عما لم يصرحوا به ، وترجموا عما فى أنفسهم مما لم يبينوا عنه ، واستبسال فى الدفاع عنهم ، ودحض لحجج خصومهم ، وتوجيه وتفنيد لما ساقوه من مآخذ عليهم .

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٨٤ — ١٨٦ .

ويبدو أن السيوطى كان يميل إلى هذا الرأى ، فقد نقل من الآراء ما يؤيده ويدعمه ، ويرجحه ويقويه ، يقول (١) : قال صاحب المستوفى : إذا استقريت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها فى غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها ، عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هى تابعة للوجود ، لا الوجود تابعاً لها ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولابد فيها من التوقيف ، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة ، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب » .

٣ — علل النحو مقبولة ما سلمت من الإغراق والتكلف :

تلك هى الآراء التى قيلت ، وهذه هى حججهم التى اعتمدوا عليها ، وأسانيدهم التى اتجهوا إليها ، وإذا تأملنا تلك الحجج والأسانيد ، وإذا بحثنا فى هذه الآراء والاتجاهات فلن نجد فيما أعتقد وضعاً للقضية ، وتصويراً لها ، أدق من وصف الخليل وتصويره ، تكلمت العرب بلغتها وعبرت بها عن أفكارها ، والتزمت فيها قيوداً وأمارات ، ولمح فى قولها علة أو ما يشبه العلة ، لكن أحداً من قدامى العرب لم يؤثر له فى ذلك قول معروف ، أو تعليل صريح ، فالتمس النحاة هذه العلل والأسباب ، وحاولوا أن يترجموا عما لم يصرح به العرب ، عندما رفضوا بعض الأساليب وأقروا البعض ، وعندما لم تسعفهم المصطلحات الخاصة لبيان الوجه فيما استبهم على سامعيهم ، وما خفى أمره على حذاقهم ، فالعربى الذى يقول : أليس

(١) الاقتراح ص ٥٤ .

بصحيفة ؟ يعلل لوجود التاء في الفعل ، ويبين أن الفاعل — وإن كان مذكراً في اللفظ — مؤنث في المعنى ، ومن أجل ذلك لم يكن لإنكار أبي عمرو وجه .

والآخر الذي يقول : ضربت أخاك ، ويأبى الرفع ، ويرى أن هناك فرقا بين : ضربت أخاك ، وضربني أخوك ، قد فهم وظيفة كل من الكلمتين في الجملة ، وعرف أن الأولى وقعت مفعولا ، وأن الثانية وقعت فاعلا ، ولكنه لم يكن يعرف ما المفعول وما الفاعل ، وإنما ينطق الكلام بسليقته العربية ، التي ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، فهو — وإن لم يصرح بمصطلحهم — قد التزمه ، وفي ذلك مقنع وإليه يطمأن .

غير أن ذلك لا يمنعنا من أن نقول أيضاً : إن طريق هذه العلل كان — من غير شك — طريق الظن والحدس ، ولم يكن طريق العلم واليقين ، وإن النفس — وإن كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل وتجد فيها غناء — لا تستريح إلى بعضها الآخر وتجد فيها عناء ، وإن بعض هذه العلل إن ساغت وقبلت ، فبعضها الآخر لا يساغ ولا يقبل ، فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها ، وظهر فيها النهج المنطقي والافتراض العقلي ، فأصبحت مرذولة مستكرهة ، بعد أن جافت البساطة ، وقصد فيها إلى الإبعاد ، يتضح ذلك في أبواب كثيرة ، طرقوا فيها ما ليس من النحو في شيء ، والتمسوا لها من العلل ما لا يقبل ، ولا يتصل بالواقع بسبب ، لقد قالوا(١) :

خص الفعل بالجزم ليكون كالعوض من الجر في الاسم ، ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب » . وكأنما كان العرب في قبائلهم المختلفة ، وبلغاتهم المتعددة قد جلسوا للاتفاق على أن كل نوع من أنواع الكلمة يستحق ثلاثة أنواع من الإعراب ، أستغفر الله ، بل الاسم والفعل هما اللذان يستحقان ذلك ، أما الحرف فلا حق له .

وإذا كان أحد النوعين الخاصين في مقابل الآخر ، فلم كان الجزم في مقابل الجر ، ولم يكن العكس ؟ قد يكون السؤال دوريا يمكن أن يوجه لو قالوا بما اعترض به عليهم ، ولو كانت العلة قاطعة ، ولو كان السبب مقبولا ما أتى من وجه من الأوجه ، ولسلم لهم كما سلم غيره مما قالوه .

---

(١) حاشية الصبان جـ ١ ص ٦١ .

ثم لماذا يتساوى الفعل والاسم ؟ وقد قالوا : إن الأصل فى الاسم الإعراب لأنه يعتوره من المعانى ما يفتقر إلى الإعراب ، وإن الأصل فى الفعل البناء لأنه لا تعتوره هذه المعانى ، فلم لم يخص الاسم بنوع من أنواع الإعراب ليكون للأصل ميزة على الفرع كما هو أصل من أصولهم ؟ ألم تكن العدالة والحكمة تقتضيان ذلك ؟ .

وقالوا[1] : لم يجر المضارع إذا إضيف إليه أسماء الزمان نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم[2] » لأن الإضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل ، لا للفعل ، ولم يجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبه الفعل ، لما يلزم من الإجحاف وحذف الحركة بعد حذف التنوين ، إذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة .

ولم لا يقال فى مثل هذا : إن العرب التزمت ذلك فلم تر الجر دخل الأفعال ، كما لم يدخل الجزم فى الأسماء ، أليس ذلك خيراً من ادعاء أن أحدهما عوض من الآخر ، وأنه قد روعى فى ذلك التساوى فى أوجه الإعراب ؟ .

ثم انظر إلى تعليلهم إعراب الأسماء الستة بالأحرف قالوا [3] : إنما أعربت الأسماء الستة بالأحرف توطئه لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة ، وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى ، أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان .

وأما معنى فلا ستلزام كل واحد منها آخر ، فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا وكذا البواقى .

---

(١) حاشية الصبان جـ ١ ص ٦١ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٩ .

(٣) الأشمونى جـ ١ ص ٦٧ ، هامش التصريح جـ ١ ص ٦١ ، شرح المفصل جـ ١ ص ٥٢ .

وإنما اختيرت هـــذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة .

أما اختيار الأحرف للحركات فاختيار واضح مفهوم ، والمناسبة بينهما ظاهرة كما يقولون ، وإما إعراب الأسماء الستة ليأنس بها الطبع ، وتطمئن النفس ، ولما بينها وبين المثنى من مشابهة لفظية ومعنوية ، فتمحل فى التعليل ، وتصيد للأسباب ، لأن كل مضاف مع مايضاف إليه اثنان ، فجار محمد اثنان ، وصاحب على اثنان ، وكل جار يستلزم جاراً ، وكل صاحب يستلزم صاحباً ، فـكان مقتضى ذلك أن يعرب مثل ذلك بالأحرف كما أعربت الأسماء الستة ، لأن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما ، ولـكنهم لم يفعلوا ذلك فدل فعلهم على أن العلة ضعيفة واهية ، أجهدوا أنفسهم فى البحث عنها ، دون أن يكون لها كبير فائدة ، ودون أن يضار النحو بفقدها فى شيء .

وكان الخير أن يقال : إن الاسم المفرد يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالـكسرة ، إلا أسماء شذت عن ذلك أعربت بالأحرف لا بالحركات تلك هى الأسماء الستة ، ولن يضير لغة أن ينبو فيها بعض مفرداتها فتخرج على القاعدة العامة ، وتأخذ حكماً خاصاً ، فـكل اللغات فيها من هذا الشذوذ مايحفظ على أنه خارج على القاعدة ، غير مندرج تحتها .

وعلى الرغم من أنهم قالوا : إن الأسماء الستة أعربت بالأحرف ليأنس بها الطبع ، تمهيداً لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ، فإنهم عندما جاءوا إليهما قالوا(١) : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حـده مخالف للقياس من وجهين :

الأول : من حيث الإعراب بالحروف .

والثانى : من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٧٨ .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول ، فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة . وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد ، وهى الأسماء الستة بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل .

وهذا الكلام يناقض ما قالوه فى الأسماء الستة مناقضة تامة ، فإذا كان المثنى والمجموع فرعين ، وإذا كان الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، وكان الفرع يناسبه الفرع ، لم تكن هناك حاجة مطلقاً إلى إعراب الأسماء الستة بالأحرف ، لأنها مفردة فهى أصل ، والأصل يناسبه الأصل ، أما أنس الطبع واطمئنان النفس ، فلا شك فى أن النفس والطبع لن يضيقا إذا ماجرى الكلام على أصله ، فأخذ الأصل حقه ، ولزم الفرع حده ، بل إن النفس والطبع يضيقان ويستوحشان إذا ما وجدا تناقضا صارخاً ، وتلاعباً نابياً ، إنهما يضيقان إذا قيل لهما فى الأسماء الستة إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئه لإعراب المثنى والمجموع ، فإذا ماجاءا إلى المثنى والمجموع قيل لهما : إنما أعربا بالأحرف لأن بعض الآحاد أعربت بالأحرف وهى الأسماء الستة ، فلو لم يجعل إعرابهما بالأحرف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل .

أى دور أقبح من هذا الدور ؟ وأى تعليل أكثر تهافتاً من هذا التعليل ؟ إنهم لم يكونوا بحاجة إلى كل ذلك ، بل لم يكونوا بحاجة إلى بعضه ، ولو خلص النحو من هذا لكان أجود وأعذب ، ولو اكتفى منه بالسائغ المفهوم لكان أبسط وأقرب .

ثم قالوا(١): وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى ، فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ، ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل إعرابهما بها على حد الإعراب فى الأسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو : رأيت زيداك .

---

(١) الأشمونى ج ١ ص ٧٩ .

ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب .

فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسماً فى نحو : اضربا ، وحرفا فى نحو : ضربا أخواك .

وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسماً فى نحو : اضربوا ، وحرفاً فى نحو : أكلونى البراغيث . وجرا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ، لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

وهذا الكلام كان يسلم لو أنهم جروا عليه والتزموه فى حالات الإعراب كلها ، أما أن يكون هناك التباس فى حالة الرفع يوجب التفريق ، وأن يعرض عنه فى حالة الجر فتجعل الياء للمثنى والمجموع ، وأما أن يراعى الالتباس فى هذا المكان ، ولا يراعى عند بناء أسماء المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى من غير الثلاثى مثلا فهذا تفريق من غير مقتض . وإذا كانت حركة النون وحركة الحرف السابق للياء فارقتين بين المثنى والمجموع ، فالسياق وحده هو الفارق بين النصب والجر ، كما كان السياق وحده هو الفارق بين أسماء المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى السابقة .

ثم ما علاقة أن الواو تدل على الجمع فى الفعل ، والألف تدل على التثنية معه ، وأن تجعل الواو للجمع ، والألف للمثنى فى حالة الرفع ؟ فإذا كانت الواو تؤدى وظيفة خاصة مع الفعل ، فلها مع الاسم وظيفة أخرى ، وكان من الواجب أن يكون أداؤها لوظيفتيها كاملا ، فتكون هناك علامات تميز المثنى من المجموع فى حالات إعرابه المختلفة ، أو أن يجعل سياق الكلام هو الفارق بينهما كما جعل فى أماكن أخرى . الحق أن العرب لم يقصدوا هذا ولم يراعوه ، ولكن النحاة هم الذين فلسفوه ومنطقوه .

ولما أرادوا أن يعللوا وجود النون فى المثنى والمجموع قالوا(١) : لحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما ، نظرا إلى التعويض بها عن الحركة .

وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو : جاءنى خليلان موسى وعيسى ، ومررت ببنين كرام . ودفع توهم الإفراد فى نحو : جاءنى هذان ، ومررت بالمهتدين . وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت الفتحة طلبا للخفة .

وخلاصة هذا ومجمله أنهم جاءوا بالنون عوضا عن شىء ما ، ودفعا لشىء ما ، إن شئت كانت عوضا عن التنوين لأنها تحذف عند الاضافة ، كما أن التنوين يحذف مع الاضافة ، وإن شئت كانت عوضا عن الحركة ، ولذا لم تحذف مع الألف واللام إذ لا تحذف الحركة معهما ، وإن شئت كان دفع توهم الإضافة علة لمجيئها ، أو كانت العلة دفع توهم الإفراد ، وإن كان التوهم واللبس ليسا مقتضيين لشىء فى موضع آخر .

ثم كانت كسرة النون فى المثنى على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، لأن المثنى يأتى قبل الجمع ، وكانت النون مفتوحة مع الجمع طلبا للخفة ، ولست أدرى لم لا يكون المثنى لأنه أخف من المجموع قد أخذ الحركة الأثقل حتى يكون هناك تعادل بين الكلمتين ، كما قالوا مثل ذلك فى رفع الفاعل ونصب المفعول ، وقد يكون السبب غير ذلك ، وهو فيما يغلب على الظن غير ذلك ، فما دام مجال التأويل والتخريج مفتوحا فليدل كل بما يعن له ، وليقل كل ما يريد .

ومن أعجب تعليلاتهم ما ذهبوا إليه من أن ما جمع بألف وتاء قد نصب بالكسرة حملا للنصب على الجر فيه ، كما حمل النصب على الجر فى جمع المذكر السالم ، إجراء للفرع على وتيرة الأصل(٢) ، وكأنما نصبه بالفتحة كان يؤذى أصله ، أو كأنما الضرورة

(١) الأشمونى ج ١ ص ٨٠ — ٨١ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ١١١ ، الأشمونى ج ١ ص ٨٢ ، التصريح ج ١ ص ٧٩ .

للجئة إلى حمل النصب على الجر فى جمع المذكر السالم لابد أن تراعى فى المجموع بالألف والتاء ، وإن لم تدع الحاجة إليها ، أما أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يجرى ما عداها على الأصل ، وأن يلتمس للخروج عليه علة أخرى أو لا يلتمس ، فهذا لا يعنى النحاة ولا يدخل فى حسابهم .

ومن تعليلاتهم التى ذهبوا إليها ، والتى كان من الخير إهمالها والإعراض عنها قولهم — عندما لم يجدوا مقتضياً يبررون به ما حدث من تغيير —: إنما كان ذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة ، كالفعل إذا كان على وزن أفعل فإن الهمزة تحذف فى أمثلة مضارعه ، ومثالى وصف الفاعل والمفعول ، لأن حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين فى مثل : أكرم ، ثم حملوا بقية أخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه ، تقول : أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرِم ومكرَم ، وأصلها : أؤكرم ونؤكرم . . . إلخ وشذ قول أبى حيان الفقعسى :

فإنه أهل لأن يؤكرما

بإثبات الهمزة واستعمال الأصل المرفوض(١) .

ومما هو من هذا النوع قولهم(٢) : إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فى الماضى ، مكسورها فى المضارع ، فإن فاءه تحذف فى أمثلة المضارع الأربعة وفى الأمر وفى المصدر المبنى على فِعْلة — بكسر الفاء وسكون العين — ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول فى المضارع للغائب : يعد ، والأصل : يَوْعِد حذفت فاؤه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، وحمل على ذى الياء أخواته ، وهى : نعد وتعد وأعد ، وأمره ومصدره تقول : يازيد عد عدة .

وشذ يجُد بضم الجيم فى لغة عامرية .

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٤٠٠ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢٥٨ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٤٠٠ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢٥٥ — ٢٥٦ .

و يدع وُيذر مبنيين المفعول فى لغة من وجهين : ضم الياء وفتح العين .

وشذ يسع من وجهين ، كون ماضيه مكسور العين ، وكون مضارعه مفتوحاً .

وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لأنها فى الأصل بكسر العين فى المضارع ، ففتحت لأجل حرف الحلق . فلقد كان من الخير أن يجعلوا حذف الهمزة وحذف الواو شاذاً خارجاً على القاعدة إذا ما سلمت الكلمة من موجب هذا الحذف .

فإن كان اجتماع همزتين ثقيلا فى مثل : أؤكرم ، فلا ثقل فيما لم يجتمع فيه همزتان فإذا حذفت الهمزة فى الحالة الأولى كان حذفها للتخلص من الثقل وهو مقبول ، على الرغم من أنهم لم يرتضوا أن يكون الثقل داعياً إلى الحذف فى مواضع أخرى ، كحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا طالت الكلمة ، وإذا حذفت فى الحالة الثانية كانت محذوفة من غير مقتض لحذفها فهى شاذة .

وإذا كان اجتماع الياء والواو والكسرة ثقيلا تخلصنا من الثقل بحذف الواو ، وإذا لم تجتمع هذه الثلاثة انتفى داعى الحذف ، فإذا حذفت الواو كان الحذف شاذاً فى كل ما حذفت منه ، سواء بديء بالياء أو بغيرها ، ولا داعى للتفرقة بين نجد مثلا وبين يجُد بالضم ، حيث يحكم بشذوذ الثانية دون الأولى، وكذا القول فى كل ما حكموا بشذوذه مما اعتبروه مخالفاً للعلة التى افترضوها .

ولست أدرى كيف تكون الأفعال : يطأ ويضع ويقع ويدع مكسورة العين فى الأصل ثم فتحت من أجل حرف الحلق ، وقد بنيت الكلمة على هذا الحرف ولم توضع فى الأصل من غيره ثم أدخل عليها فأثر فيها .

لقد حمّل النحاة قواعد النحو من العلل فوق ما تحتمل ، وقد أسرفوا فى التماسها إسرافاً بالغاً ، فخرجوا بها عما كان يجب أن تقف عنده دون مبالغة أوإغراق ودون تمحل أو إبعاد ، ولو وقفوا عند السائغ المعقول منها لسلمت لهم وأخذت عنهم كما سلم لهم ما ساغ فى الذهن ، وقبل منهم ما ارتضاه العقل .

ويبدو أن ابن مضاء كان يرى فى العلل هذا الرأى ، فقد دعا إلى إلغاء العلل

الثوانى والثوالث،أما العلل الأُوَل فقد رأى أننا بمعرفتها : تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر(١) .

وقد ضرب مثلا لذلك سؤال السائل عن « زيد » فى قولنا : قام زيد . لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ؟ وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر(٢) .

ولم يرتض ما يسوقه النحاة من أنه رفع لأنه قليل والضمة ثقيلة ، ونصب المفعول لأنه كثير والفتحة خفيفة ، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر ما يستخفون لأن ذلك لا يزيدنا علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله(١) .

على أن ابن مضاء ــ وإن صرح برفض العلل الثوانى ــ قد صرح كذلك بقبول المقطوع به منها ومثل لذلك بقول القائل(٣): كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا : أكرمِ القوم . قال تعالى «قمِ الليل(٤)»، وقال «واذكرِ اسم ربك(٥)» ويقال : مدَّ وعدُّ ومدِّ . . . فيقال : لم حركت الميم من أكرم وهو أمر؟ فيقال له : لأنه لقى ساكناً آخر وهو لام التعريف وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق ، فهذه قاطعة وهى ثانية .

ولو فعل النحاة ذلك لكان النحو قد سلم من عناء كبير ، ومن قيد ثقيل ، ولو حاولنا أن ننقيه مما شابه منها ، وأن نخلصه مما كدره من حوشيها ، لأعدنا له من الرونق ما يدعو إلى الإقبال عليه ، والعناية به ، والرغبة فى دراسته .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٢ . (٢) الرد على النحاة ١٥١ .
(٣) الرد على النحاة ص ١٥٢ — ١٥٣ . (٤) سورة المزمل ، آية رقم : ٢ .
(٥) سورة المزمل ، آية رقم : ٨ .

العوامل عند البصريين

العوامل عند البصريين نوعان :

(ا) عوامل لفظية . (ب) عوامل معنوية .

(ا) أما العوامل اللفظية فهى : أفعال وأسماء وحروف .

الفعل : أما الفعل فلأنه الأصل فى العمل كان أقوى العوامل جميعها ، ولذلك يرفع الفعل مذكوراً أو محذوفاً ، الفاعل ظاهراً أو مضمراً ، فلا يستغنى عنه ، ولا يخلو منه فإن ظهر فبها ، وإلا فهو ضمير مستتر ، قال تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا(١) » وقال « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله(٢) » . أى خلقهن الله .

وينصب المفعول متصلا به أو منفصلا عنه ، متأخراً أو متقدماً على الفاعل أو على الفعل والفاعل جميعاً ، كالأمثلة السابقة وكقوله تعالى « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ(٣) » وقوله « إياك نعبد وإياك نستعين(٤) » .

ويعمل كذلك فى مكملات الجملة كالظرف والجار والمجرور والحال والتمييز والمستثنى .

ولما كان الفعل أصلا فى العمل كان كل ما يشبهه مكتسباً لحقه فى العمل سواء كان اسماً أو حرفاً ، وسواء أخذ عمله كاملا أو أخذه على ضعف فيه ونقص فى تصرفه ، كاسم الفاعل وغيره من المشتقات ، وكإنّ وغيرها من أخواتها .

كان وأخواتها(٥) : تعمل فى المبتدأ والخبر مرتبين مثل « كان الله غفوراً رحيما (٦) » ، وبتقديم الخبر على المبتدأ مثل : «وكان حقاً علينا نصر المؤمنين(٧)»

---

(١) سورة الأعراف ، آية رقم : ١٥٥ . (٢) سورة لقمان، آية رقم : ٢٥ .

(٣) سورة فاطر ، آية رقم : ٢٨ . (٤) سورة الفاتحة ، آية رقم : ٥ .

(٥) الأشمونى جـ ١ ص ١٨٩ — ١٩١ . (٦) سورة الفرقان ، آية رقم: ٧٠

(٧) سورة الروم ، آية رقم: ٤٧ .

ومثل قول الشاعر :

سلى — إن جهلت — الناس عنا وعنهم   فليس سواءً عالم وجهول

وبتقديم الخبر على الأفعال نفسها مثل : مسافراً أصبح محمد .

إلا ما دام فلا يجوز تقديم خبرها عليها ، لما يلزم على تقديمه من تقديم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ، وللزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو ممنوع أيضاً .

وكذلك لا يجوز تقديم الخبر على الأفعال المنفية بما ، لأن ما النافية لها صدر الكلام ، فلا يقال : أزورك موجوداً ما برح محمد ، ولا قائماً ما كان على ولا قاعداً ما زال عمرو ، أما ليس فقد سبق الخلاف فيها .

وقد تعمل كان محذوفة وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومى لم تأكلهم الضبع

أى لأن كنت فأن مصدرية ، وما عوض عن كان ، وأنت اسمها ، وذا نفر خبرها . ومثل : المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، أى إن كان عمله خيراً ، ومثل : التمس ولو خاتماً من حديد ، أى ولو كان ما تلتمسه خاتماً ، ومثل : المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر ، أى إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير . ومثل : افعل هذا إما لا(١) ، أى إن كنت لا تفعل غيره .

كاد وأخواتها : تعمل فى المبتدأ والخبر مثل « فذبحوها وما كادوا يفعلون » ، ومثل :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ولا يتقدم خبرها عليها ، وأما توسط الخبر بينها وبين اسمها فجائز باتفاق إذا لم يقترن بأن ، وعلى أحد الرأيين إذا اقترن بها(٢) .

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٩ .   (٢) الصبان ج ١ ص ٢٠٧ .

ظن وأخواتها(١) : تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . مثل :

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

ويجوز تقديم أحد المفعولين على الفعل ، وإعمال الفعل وإلغاؤه حينئذ سواء ، كقوله :

شجاك أظن ربع الدارسين

برفع ربع على أنه فاعل شجاك ، وأظن لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثانى مقدم .

كما يجوز تقديم المفعولين معاً على الفعل والإلغاء حينئذ أرجح كقوله :

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

فإذا تقدمت الأفعال وجب إعمالها ، فإذا جاء ما يوهم إلغاءها قدر ضمير الشأن على أنه المفعول الأول ، والجملة فى موضع المفعول الثانى .

ويجب تعليق هذه الأفعال عن العمل إذا جاء بعدها ما له صدر الكلام كلام الابتداء مثل «ولقد علموا لمَن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق(٢) » والاستفهام مثل « لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا (٣) » . والمعلق عامل فى المحل ، والجملة سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول ، فإن نصب سدت مسد الثانى نحو . علمت زيداً أبو من هو .

ويجوز حذف أحد المفعولين اختصاراً مثل : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم(٤) » ، أى ما يبخلون به هو خيراً لهم .

أعلم وأرى وأخواتهما(٥) : تنصب ثلاثة مفاعيل ، وللمفعولين الثانى والثالث

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ١٨ — ٢١ . (٢) سورة البقرة، آية رقم: ١٠٢.
(٣) سورة الكهف ، آية رقم : ١٢ .
(٤) سورة آل عمران ، آية رقم : ١٨٠ .
(٥) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٦ — ٢٧ .

ما قيل فى مفعولى ظن ، فيجوز حذفهما اختصاراً ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما كقول الشاعر :

وأنت أرانى الله أمنع عاصم   وأرأف مستكف وأسمح واهب

صيغة التعجب : ما أفعل ، ترفع فاعلا وتنصب مفعولا به ، وهذا الفعل غير متصرف ، ولذا لم يصح تقدم معموله عليه فلا يقال : ما زيداً أحسن ، ولا زيداً ما أحسن ، ولا بزيد أحسن ، كذلك لا يصح الفصل بينه وبين معموله نحو ما أحسن يا عبد الله زيداً . ولا أحسن لولا بخله بعمرو . أما الفصل بالظرف والجار والمجرور فقد اختلفوا فيه والصحيح الجواز ، كقول الشاعر :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى   صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

نعم وبئس : فعلان غير متصرفين للزومهما إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة ، يرفعان فاعلا مثل : « إن الله نعماً يعظكم به (١) » « بئسما اشتروا به أنفسهم(٢) »

أما الأسماء فهى إما جامدة أو مشتقة :

فالجامدة منها :

المبتدأ : فالمبتدأ هو العامل فى الخبر الرفع(٣) ، قال سيبويه : فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء .

وذهب المبرد إلى أن الابتداء والمبتدأ هما رافعا الخبر .

وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان فكل منهما عمل فى الآخر الرفع .

وسواء أ كان ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح أم كان الحق مع المبرد أم كان فى جانب الكوفيين ، فالخلاف هنا لا قيمة له ولا أثر ، فالخبر مرفوع على كل حال ، ولا يترتب على هذا الخلاف أى أثر فى التعبير ، ومن هنا كان من الخير إغفاله ، والإعراض عنه ، كما يكون من الخير الإعراض عن كل ما يكون مثله

---

(١) سورة النساء ، آية رقم : ٥٨ .   (٢) سورة البقرة ، آية رقم : ٩٠ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٨ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٥٩ .

حشواً زائداً ، وجدلا فارغاً . قال الأشمونى(١) : وهذا الخلاف لفظى ، قال الصبان : أى لا يترتب عليه فائدة .

وكما يعمل المبتدأ فى الخبر ، يعمل كذلك عند سيبويه فى الحال ، فمثال ها أنت زيد راكبا . راكبا حال من أنت ، كما ذكر ذلك الأشمونى(٢) .

قال فى الكتاب(٣) : فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا . . . فهذا اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند ، والمبنى عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا ، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً ، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا .

المضاف : فمثال(٤) : طور سيناء ، المضاف إليه مجرور بالمضاف عند سيبويه والجمهور ، وكان من أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف لأن الضمير إنما يتصل بعامله .

وذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بالحرف المنوى .

والإضافة عند سيبويه والجمهور تكون بمعنى اللام أو بمعنى من .

المصدر(٥) : يعمل المصدر عمل فعله فإن كان الفعل لازما فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعد ، سواء أكان مضافا نحو « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض(٦) » . وهو أكثر ، أم كان مجردا من أل والإضافة مثل :

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ ، الأشمونى ، ج ١ ص ١٥٩ .
(٢) ج ٢ ص ١٣٩ . (٣) ج ١ ص ٢٥٦ .
(٤) الأشمونى ج ٢ ص ١٧٩ ، التصريح ج ٢ ص ٢٥ .
(٥) الأشمونى ج ٢ ص ٢١١ — ٢١٢ .
(٦) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٥١ .

« أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة[1] » . وهو أقيس ، أم كان بأل مثل :

ضعيف النكاية أعداءه   يخال الفرار يراخى الأجل

وهو قليل عند سيبويه ومن وافقه .

قال الصبان : إن الدمامينى صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل .

وقال الأشمونى : إنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل .

وقد شرطوا لعمل المصدر أن يكون مظهراً ، مكبرا ، غير محدود بالتاء ، غير منعوت قبل تمام عمله ، مفردا .

وقد أجاز الكوفيون عمل المضاف ، ولم يعملوا النوعين الآخرين .

اسم المصدر[2] : اسم المصدر ثلاثة أنواع : علم نحو : يساروبرة . وذو ميم زائدة لغير مفاعلة كالمضرة والمحمدة . وغير هذين نحو : عطاء وكلام .

أما البصريون فمنعوا إعمال الأول والثالث ، وأعملوا الثانى فقط نحو قول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا   أهدى السلام تحيه ظلم

وأما الكوفيون فأعملوا الثانى والثالث ، واستدلوا للأخير بقول الشاعر :

أ كفرا بعد رد الموت عنى   وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقول الشاعر :

قالوا كلامك هندا وهى مصغية   يشفيك قلت : صحيح ذاك لوكانا

واتفقوا على عدم إعمال الأول .

ومن العجيب أن يعمل الكوفيون المصدر المضاف ، وأن يهملوا المصدر

---

(١) سورة البلد ، آية رقم : ١٤ .   (٢) الأشمونى حـ ٢ ص٢١٤ — ٢١٥ .

المعرف بالألف واللام لتوغله فى الاسمية ، وكأنما الإضافة ليست كالألف واللام من خصائص الأسماء ، فلا توغل المصدر فى الاسمية كالألف واللام ، وأن يعملوا فى الوقت نفسه اسم المصدر مع بعد شبهه من الفعل ومع وجود الإضافة التى هى من خصائص الأسماء .

أسماء الأفعال(١) : تعمل عمل الفعل الذى هى بمعناه ، فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو : هيهات نجد ، وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول : بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ، ومضمراً فى نحو : نزال .

وينصب منها المفعول ما ناب عن فعل متعد نحو : دراكِ زيدا ، لأنك تقول : أدرك زيدا .

ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى : حيهل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو : إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر ، أى فعجلوا بذكر عمر ، وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو : حيهل على كذا ، ولا يجوز معها الضمير المرتفع بها . ولضعفها لأنها غير متصرفة لم يصح أن يتقدم معمولها عليها ، فلا يجوز : زيدا دراك ، أما قول الراجز :

يأيها المائح دلوى دونكا إنى رأيت الناس يحمدونكا

فيصح تقدير دلوى مبتدأ ، أو مفعول به بدونك مضمرا ، وكذا فى قوله تعالى « كتاب الله عليكم(٢) » .

المميّز : فإنه ينصب التمييز ، ويجره بالإضافة إن حذف التنوين مثل : اشتريت رطلا زيتا ، ورأيت أحد عشر رجلا(٣) .

ولما كان عامل التمييز اسما جامدا ضعيف العمل مشابها للفعل مشابهة ضعيفة — هى كونه تاما أى أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم

(١) الأشمونى ج ٣ ص ١٥٧ . (٢) سورة النساء ، آية رقم : ٢٤ .
(٣) الكتاب ج١ ص٣٦٩ ، الهمع ج١ ص٢٥٠ ، الأشمونى ج٢ ص١٥٠ — ١٥٥ .

مستحيل الإضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ، لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلاما تاما ، فيشابه التميز الآتى بعده المفعول ، لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التى بها تم الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام ، لكونها فى آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل — لما كان كذلك لم يتقدم على عامله ، وكذا لا يفصل بينه وبين عامله .

أما قول الشاعر :

ثلاثون للهجر حولا كميلا

فضرورة .

أما تمييز النسبة فإن كان العامل الفعل الصريح نحو : طاب محمد نفسا ، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول ، فجوز المازنى والمبرد والكسائى تقديمه نظراً إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون(١) . فإن كان من الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل أو المصدر نحو : لله دره فارسا ، وويلم زيد شجاعا ، وويح زيد رجلا ، فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة ، فالمميز للجملة عامله ما فيها من فعل أو شبهه(٢) .

صاحب الحال : مثل : أنت الرجل علما ، قال سيبويه(٣) : وذلك قولك : هو ابن عمى دينا ، وهو جارى بيت بيت ، فهذه أحوال قد وقع فى كل واحد منها شىء وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها ، كما عمل الرجل فى العلم حين قلت : أنت الرجل علما ، فالعلم منتصب على ما فسرت لك ، وعمل فيه ما قبله ، كما عمل عشرون فى الدرهم حين قلت : عشرون درهما .

---

(١) شرح الكافية جـ ١ ص ٢٠٤ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٥٤ .
(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٥١ ، الأشمونى جـ ٢ - ١٥٠ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٥ .

وأما الأسماء المشتقة العاملة فمنها :

اسم الفاعل[١] : الذى يعمل لشبهه بالفعل ، وهو يعمل عمل فعله فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فإن كان فعله معتديا تعدى ، وإن كان لازما لزم ، مثل :

أمنجز أنتم وعدا وثقت به   أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

ومثل : على قائم .

ولقوة المشابهة بين اسم الفاعل والفعل جاز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، كما يجوز تقديم المعمول مع الفعل ، مثل : هذا كتابا قارىء ، إلا إن جر بمضاف أو بحرف جر غير زائد فيمتنع التقديم مثل : هذا زيداً غلام قاتل ، ومررت زيداً بضارب[٢] .

اسم المفعول[٣] : يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، فإن كان الفعل معتديا لواحد رفعه ، وإن كان معتديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة عن الفاعل ، ونصب ما سواه مثل : هذا محمود عمله ، ومثل : محمد معطى كتابا ، ولكن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى المرفوع مثل : محمود المقاصد ، ومرعى الجانب .

الصفة المشبهة باسم الفاعل[٤] : وهى تعمل فى المرفوع والمنصوب والمجرور مثل قول الشاعر :

أسيلات أبدان دقاق خصورها   وثيرات ما التفت عليه المآزر

ولكون الصفة المشبهة إنما تعمل حملا على اسم الفاعل ، كانت أضعف فى العمل منه ، فلم يصح تقدم منصوبها عليها ، حتى لا يتساوى الفرع بالأصل ، تطبيقاً لأصلهم المعروف ، ولذلك اشترط فى عملها أن يكون معمولها سببياً ، أى متصلا بضمير الموصوف بخلاف اسم الفاعل ، وامتاز منها بأنه يعمل محذوفاً ، ولا تقبح إضافته

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٢٢ .   (٢) الصبان جـ ٢ ص ٢٢٢ .
(٣) الأشمونى جـ ٢ ص ٢٢٤ .   (٤) الأشمونى جـ ٣ ص ٤ .

إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، ويفصل منه مرفوعه ومنصوبه ، ويجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمول الصفة المشبهة بصفة ، ويجوز إتباع مجروره على المحل ، وإذا دخلت أل عليه وعلى معموله فنصب المعمول أكثر ، وإذا دخلت أل على الصفة المشبهة وعلى معمولها فجر المعمول أكثر[1] .

أفعل التفضيل[2] : يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الضمير البارز ولا الاسم الظاهر إلا قليلا ، حكى سيبويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل ، من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه بمعناه ، فإن عاقبه الفعل رفع الظاهر ، وذلك إذا سبقه نفى ، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلا على نفسه باعتبارين ، مثل . ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد .

ولأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل لم ينصب المفعول به ، بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أدعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أى يكسوهم الثياب[3] ، فإن وجد ما يوهم جواز نصبه للمفعول ، جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو « الله أعلم حيث يجعل رسالته[4] » . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم .

ومن الأسماء ما يعمل فى الأفعال الجزم ، ويجزم فعلين ، يسمى أولهما فعل الشرط ، ويسمى الثانى جوابه وجزاءه ، وتلك هى من وما ، وأخواتهما ، مثل « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً[5] » .

---

(١) الصبان جـ ٣ ص ٤ — ٥ .

(٢) الأشمونى جـ ٣ ص ٣٩ — ٤٠ .

(٣) الصبان جـ ٣ ص ٤٢ .

(٤) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٢٤ .

(٥) سورة طه ، آية رقم : ١٢٢ .

« وما يفعلوا من خير فلن يكفروه[١] » . « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة[٢] » .

حيثما تستقم يقدر لك اللـــه نجاحاً في غابر الأزمان

وأما الحروف فمنها جارة وناصبة وجازمة .

فالجارة خاصة بالأسماء وهي حروف الجر[٣] التي تدخله على الأسماء فتجرها ، وسماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها ، كالباء ومن وإلى مثل « سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله[٤] » . فالباء معناها الإلصاق أو المصاحبة ، ومن لابتداء الغاية ، وإلى تفيد الانتهاء .

وقد ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[٥] ، أو على شذوذ النيابة ، فالتجوز عندهم في غير الحرف ، أو في الحرف لكن على الشذوذ .

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم: ١١٥ . (٢) سورة النساء ، آية رقم: ٧٨ .

(٣) الأشموني جـ ٢ ص ١٥٧ـ١٥٨ . (٤) سورة الأسراء ، آية رقم: ١ .

(٥) التصريح جـ ٢ ص ٤ ، قال في الهامش : هذا ظاهر إن كان التضمين قياسيا ، فإن كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه : وفي هذا الباب قال جـ ١ ص ٣٥٦ : واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي، والأكثرون على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام » ويبدو أنه خطأ وأن المقصود أنه سماعي ، فلا مزية له على إنابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي ، وكون التجوز في الفعل أسهل ـــ كما نص عليه في المغني ـــ لايقتضي مزية التضمين المطلوبة هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسي .

وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعض الحروف عن بعض قياساً(١) قال فى التصريح(٢) : ومذهبهم أقل تعسفاً ، قاله فى المغنى .

وبعض هذه الحروف يجر أنواعاً بعينها كمذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء التى تختص بجر الظاهر ، ومنذ ومذ المختصان بجر الوقت ، ورب المختصة بجر النكرة .

وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من .

كما ذهب الزجاج والرمانى إلى أن أيمن فى القسم حرف جر ، والصحيح أنهما اسمان .

= ثم هل التضمين معناه استعمال اللفظ فى المعنى الآخر فقط . . . فهو على هذا مجاز مرسل ؟ أو أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة ؟ وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو أنه يقصد فيه بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه ، أقوال ثلاثة من بين ثمانية أقوال ذكرها فى هامش التصريح حـ ٢ ص ٤ — ٧ .

وقد ذهب المجمع اللغوى إلى أن التضمين قياسى فى الأفعال .

فقد جاء فى الجزء الأول ص ٣٣ من مجلة المجمع اللغوى ما يلى : « التضمين أن يؤدى فعل أو مافى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم .

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى .

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى .

ويفهم من هذا أن المجمع لايجيز التضمين فى الحروف موافقاً البصريين فيما ذهبوا إليه .

(١) التصريح جـ ٢ ص ٤ — ٦ ، الأشمونى جـ ٢ ص ١٥٩ .

(٢) جـ ٢ ص ٧ .

وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاى ولولاك ولولاه ، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه .

وذهب الأخفش إلى أن الضمائر في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل فى الظاهر .

وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقول الشاعر :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن[1]

وأما الحروف الناصبة فمنها ما يعمل فى الجملة الاسمية ، ومنها ما يعمل فى الفعل :

فالعاملة فى الجملة الاسمية منها :

ما[2] : وتعمل عمل ليس فى لغة أهل الحجاز مثل: «ما هذا بشرا[3]» ولكنها لضعفها لا تعمل إلا بشروط : ألا تأتى بعدها إن الزائدة — لا النافية المؤكدة بها — فإن جاءت أهملت ما ، مثل :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وألا ينتقض نفيها للخبر بإلا ، فإن انتقض لم تعمل مثل : وما محمد إلا رسول .

وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وإلا أهملت ، مثل :

وما خذل قومى فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم

وأجاز يونس عملها مع إيجاب الخبر بإلا .

وأهمل التميميون ما فلم تعمل عندهم شيئاً .

لا النافية[4] : تعمل فى لغة أهل الحجاز أيضاً فى النكرات بشرط بقاء النفى ، والترتيب بين اسمها وخبرها ، قال الشاعر :

تعز فلا شىء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

---

(١) الأشمونى جـ ٢ ص ١٥٧ — ١٥٨ .
(٢) جـ ١ ص ٢٠٠ — ٢٠١ .
(٣) سورة يوسف ، آية رقم : ٣١ .
(٤) الأشمونى جـ ١ ص ٢٠٤ .

ولات[١] : أثبت سيبويه والجمهور عملها فى النكرة من أسماء الزمان نحو حين وساعة ، مثل « ولات حين مناص » .

ومثل قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم

إن وأخواتها[٢] : وهذه تعمل عكس عمل الأدوات السابقة ، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل « إن ربك بالمرصاد[٣] » .

ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها لضعف العمل بالحرفية[٤] . إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجرورا ، مثل « إن لدينا أنكالا وجحيما(٥) » . ولا يجوز تقديم الظرف والجار والمجرور على الأدوات لأن لها الصدر فيعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى . . . . الخ .

لا النافية للجنس[٦] : تعمل عمل إن بشرط أن تكون نافية للجنس ، وأن يكون النفى نصا ، وألا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها نكرة أيضاً . مثل « ذلك الكتاب لا ريب فيه(٧) » .
ومثل :

لا نسب اليوم ولا خلة   اتسع الخرق على الراقع

فإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو : جئت بلا زاد ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا فى الدار رجل ولا امرأة .

والعاملة من الأدوات النصب فى الفعل أنْ وأخواتها : فأن تنصب الفعل المضارع وقد تهمل(٨) حملا على ما النافية ، كقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة(٩) » ، وقول الشاعر :

---

(١) جـ١ ص ٢٠٥ .
(٢) الأشمونى جـ ١ ص ٢١٧ .
(٣) سورة الفجرة ، آية رقم : ١٤ .
(٤) الصبان جـ ١ ص ٢١٧ .
(٥) سورة المزمل ، آية رقم : ١٢ .
(٦) الأشمونى جـ ٢ ص ٢ — ٤ .
(٧) سورة البقرة ، آية رقم : ٢ .
(٨) الأشمونى جـ ١ ص ١٥٥ .
(٩) سورة البقرة ، آية رقم : ٣٣ .

أن تقرآن على أسماء ويحكما … منى السلام وألا تشعرا أحداً

وتعمل مضمرة جوازا بعد لام التعليل، مثل « وأمرنا لنسلم لرب العالمين(١) » ووجوبا بعد لام الجحود نحو « وما كان الله ليظلمهم(٢) » ، وبعد أو نحو :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى … فما انقادت الآمال إلا لصابر

وبعد حتى مثل « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى(٣) » .

وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفي أو طلب محضين نحو :

يا ناق سيرى عنقاً فسيحا … إلى سليمان فنستريحا

ونحو قوله تعالى « لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب(٤) » .

وبعد واو المعية نحو « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين (٥) » و « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين(٦) »

ومن أخواتها لن ، نحو « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون(٧) .

أما الحروف الجازمة ، فمنها ما يجزم فعلا واحدا وهى الأدوات الأربع ، لم ولما ولام الأمر ولا الناهية ، مثل « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسؤكم(٨) » . « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين(٩) ».

ومنها ما يجزم فعلين ، أولهما يسمى فعل الشرط ، والثانى يسمى جوابه وجزاءه ، وهما : إن وإذ ما ، نحو « إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله(١٠) » .

---

(١) سورة الأنعام ، آية رقم : ٧١ . (٢) سورة العنكبوت ، آية رقم: ٤٠ .
(٣) سورة طه ، آية رقم : ٩١ . (٤) سورة طه ، آية رقم : ٦١ .
(٥) سورة آل عمران، آية رقم : ١٤٢ . (٦) سورة الأنعام ، آية رقم : ٢٧ .
(٧) سورة آل عمران، آية رقم : ٩٢ . (٨) سورة المائدة ، آية رقم : ١٠١ .
(٩) سورة آل عمران ، آية رقم ١٤٢ . (١٠) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٨٤ .

ب — العوامل المعنوية :

أما العوامل المعنوية عند البصريين فقد كانت ضئيلة منها :

الابتداء(١) : وهو يعمل فى المبتدأ إذا كان اسما صريحاً أو مؤولا عاريا عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، فالاسم الصريح مثل: محمد قائم ، والاسم المؤول مثل: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، والاسم الذى دخلته العوامل الزائدة مثل: بحسبك درهم ، « هل من خالق غير الله(٢) » .

وقوع الفعل المضارع موقع الاسم(٣) : فإنه يعمل فى الفعل المضارع الرفع .

ونقل الأشمونى عن الرضى أن ذلك غير مسلم ، لأن من الأفعال المضارعة المرفوعة ما يقع حيث لا يقع الاسم، مثل : هلا تفعل ، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى يفعل ، فإن الاسم لا يقع فى هذه المواضع، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح قول الكوفيين بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم .

وفى كلام سيبويه والخليل ما يشير إلى أن مخالفة التالى للسابق تلزمه النصب ، وقد نص سيبويه فى بعض المواضع على أن العامل فيه هو العامل فى سابقه ، يقول(٤): باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمناً . . . وإنما فررت إلى النصب فى هذا الباب ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه ، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه .

فعدم صلاحية الكلمة لأن تكون صفة، لأنها مخالفة لما قبلها، جعل سيبويه يتجه بها إلى الرفع تارة ، وإلى النصب تارة أخرى ، ولكن وظيفتها فى حال رفعها ، غير وظيفتها فى حال النصب .

---

(١) الأشمونى جـ١ ص ١٥٥ .
(٢) سورة فاطر ، آية رقم : ٣ .
(٣) الأشمونى جـ ٣ ص ٢٠٩ .
(٤) الكتاب جـ١ ص ٢٤٧ .

ويقول(١) : باب ماينتصب لأنه ليس من اسم ماقبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمى دينا،وهو جارى بيت بيت ، فهذه أحوال قد وقع فى كل واحد منها شىء وانتصب ، لأن هذا الكلام قد عمل فيها ، كما عمل الرجل فى العلم حين قلت : أنت الرجل علماً ، فالعلم منتصب على مافسرت لك ، وعمل فيه ماقبله كما عمل عشرون فى الدرهم حين قلت : عشرون درهما ، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ، ولا هو هى .

ويقول(٢) : هذا شىء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو وذلك قولك : هذا عربى محضاً ، وهذا عربى قلباً ... والرفع فيه وجه الكلام ، ذلك قولك هذا عربى محض ... واعلم أن جميع ماينتصب فى هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبنى عليه شيئاً مما انتصب فى هذا الباب ، لأنه جرى فى كلام العرب أنه ليس منه ولاهو هو .

فالرفع ، هو الأصل كما يقول ، إلا أنه إذا انتصب فإنما ينتصب لأنه لا يصح أن يحمل على الأول وأن يصفه لمخالفته إياه .

ويقول(٣) : باب ماينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ماقبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجل ، وفيها قائماً رجل . لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتانى قائم ، جعلت القائم حالا .

ويقول فى باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً(٤) : وليست تثنيته بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى ، وذلك قولك فيها زيد قائماً فيها ، فإنما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٤ — ٢٧٥ . (٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٥ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٦ . (٤) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٧ .

فاستيفاء الجملة أركانها — كما يفهم من هذا الكلام — له أثره فيما يأتى بعد ذلك من مكملات ، فالمخالفة إذا يلزمها النصب ، وتمام الجملة كذلك يلزمه النصب ، ولعلنا نستطيع أن نجد فيما سبق أن ذكرناه ما يؤيد ذلك ، فقد قلنا فيما سبق : إن التمييز ينتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمامه أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ومع نونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء ، شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول الآتى بعد الفعل وفاعله لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام .

ولاشك فى أن التمييز الآتى بعد الاسم التام المذكور منصوب ، وأن المفعول الآتى بعد تمام الفعل بفاعله منصوب ، وأن قائماً المستغنى عنه فى الجملة منصوب ، وهذه الأسماء المنصوبة ، المكملة للجملة ، الآتية بعد استيفائها أركانها تأخذ أسماء مختلفة تبين وظيفتها فى الجملة ، فمنها ما يبين مبهماً ومنها ما يبين حالة ، ومنها ما يبين زمانا أو مكاناً ، ومنها مايعين ما وقع عليها الفعل .... إلخ ، أفلا نستطيع أن نستغل ذلك ، وقد عقدنا العزم على تبسيط النحو وتيسيره ؟ وأن نتخذه أساساً لنوع من التيسير المطلوب فى جزء من أجزاء هذا العلم المتشعب الفروع ، المتعدد النواحى ؟

ويقول[1] : باب لايكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ماقبله ، كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتانى القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام .

فسيبويه هنا يصرح بأن المستثنى منصوب لأنه مخالف لما قبله ، وينقل مثل ذلك عن الخليل ، ولكنه كذلك ينص على أن العامل فيه إنما هو ما قبله ، من الكلام ،

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٣٦٩ .

أليس معنى هذا أن المستثنى فى هذه الحالة متعين النصب لأنه لايجوز إلا أن يكون مستثنى فلا يكون بدلا مثلا ، وليس الاستثناء مفرغاً فيعرب بحسب العوامل ؟ إنما هو مستثنى باق على استثنائه خارج مما قبله .

فالاستثناء أو المخالفة أو الخروج ليست إلا تعبيرات عن شىء واحد هو بيان للوظيفة التى يؤديها اللفظ فى الكلام ، كما كان بيان الحال أو بيان المكان أو الزمان بيانا لوظائف كل منها فى التعبير ، وهو حين يكون مخرجاً يأخذ حكما خاصاً ، كما أنه حين يكون بدلا يأخذ حكماً آخر ، وحين يكون الاستثناء مفرغا يأخذ حكماثالثاً ، شأنه فى ذلك شأن المفعول به والحال والتمييز والفاعل والمبتدأ .... الخ ، إذا جرد كل منها من وظيفته ، ونحى عن وضعه ، فإنه يأخذ حكما جديداً موافقاً لوضعه الجديد .

فالمخالفة أو الخروج إذا ليس عاملا فى الكلمة ، ولكن العامل فيها هو الفعل ، وإنما الخروج أو المخالفة وظيفة للكلمة فى الجملة ، شأنه شأن غيره من مكملات الجملة ، فالمفعولية مثلا ليست عاملة فى المفعول به ، والاصطحاب كذلك ليس عاملا فى المفعول معه ، وبيان الهيئة ليس عاملا فى الحال .... إلخ ، وإنما كل ذلك بيان لوظائف هذه الكلمات فى جملها ، والعامل فى كل أولئك هو الفعل .

بذلك تقرب المسائل من الأذهان بعض القرب ، وتقل العوامل بعض القلة ، وتقوى الأواصر بين المتشابهات بعض القوة ، فتقيل فى الأفهام بعض القبول ، ولو أخذ غيرها بما أخذت هى به ، لقربنا من هدفنا ، وخطونا خطوة نحو غايتنا .

الإعراب والبناء وعلامات كل

١ ــ تعريف الإعراب :

قال الأشمونى[١] : الإعراب فى اللغة مصدر أعرب أى أبان أو أظهر أو أجاله أو حسن أو غير أو أزال عرب الشىء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروب المتحببة إلى زوجها .

وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما لفظى ، وهو ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . فالعامل[٢] كجاء ورأى والباء ، والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف ، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر .

وقال فى التصريح[٣]: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة.

والمذهب الثانى معنوى ، والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلم وكثيرون ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[٤] .

٢ ــ (أ) رأى سيبويه :

يقول سيبويه فى باب مجارى أواخر الكلم من العربية[٥] : وهى تجرى على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف ،

---

(١) جـ ١ ص ٤٣ . (٢) الصبان جـ ١ ص ٤٣ .
(٣) جـ ١ ص ٥٩ ــ ٦٠ . (٤) التصريح جـ ١ ص ٥٩ ، الأشمونى جـ١ ص ٤٤ ــ ٤٥ .
(٥) الكتاب جـ ١ ص ٢ ــ ٣ .

وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .

فهذا الأثر الذى يعترى أواخر الكلمات إنما يعتريها لأن العامل أثر فيها فأحدث فيها هذه الحركات التى تدل على معنى ما يقصده المتكلم ، أو ما يفيده التركيب ، ولولا العامل ما جاءت تلك الآثار ، ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنى ، أو ما فهم المعنى من الكلام .

وينقل السيوطى(١) : عن ابن فارس فى فقه اللغة قوله فى « باب الخطاب الذى يقع به الإفهام من القائل ، والفهم من السامع » : يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين : أحدهما الإعراب والآخر التصريف .

فأما الإعراب فبه تميز المعانى ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال : ما أحسن زيد ، غير معرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسنَ زيداً ، أو ما أحسنُ زيدٍ ، أو ما أحْسَنَ زيدٌ ، أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده .

وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى ، يقولون : مِفتح للآلة التى يفتح بها ، ومَفتح لموضع الفتح ...

ويقولون : امرأة طاهر من الحيض لأن الرجل لا يشركها فى الحيض ، وطاهرة من العيوب لأن الرجل يشركها فى هذه الطهارة ....

---

(١) المزهر ج ١ ص ١٩١ .

ويقولون : هذا غلاما أحسن منه رجلا : يريدون الحال فى شخص واحد ، ويقولون هذا غلام أحسن منه رجل فهما إذا شخصان .

ويقولون : كم رجلا رأيت ، فى الاستخبار ، وكم رجلٍ رأيت ، فى الخبر يراد به التكثير .

وأما التصريف فإن من فاته علمه ، فاته المعظم ، لأنا نقول : وجد وهى كلمة مبهمة فإذا صرفت أفصحت ، فقلت فى المال : وُجدا . وفى الضالة : وِجدانا . وفى الغضب : مَوْجِدَة . وفى الحزن : وَجدا .

ويقال : القاسط للجائر ، والمقسط للعادل ، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل .

٢ — (ب) رأى الخليل وقطرب :

ويقول سيبويه فى موضع آخر[١] : وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو فكل واحدة شىء مما ذكرت لك .

ويقول قطرب[٢] : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٣١٥ .

(٢) الأشباه والنظائر جـ ١ ص ٨٥ — ٨٦ .

فالخليل وقطرب يريان أن الحركات إنما هى زوائد جيء بها ليتوصل بها إلى النطق بالحروف عند الخليل ، أو إلى التخفف وسرعة الكلام واعتداله عند قطرب ، وليس العامل مؤثرا فيها ، وبالتالى لم تكن الحركات مؤثرة فى إفادة المعنى وإيضاحه.

٣ — تاريخ وضع حركات الإعراب :

ولكننا قبل أن نناقش هذين الرأيين لنعلم وجه الصواب فيهما ، نحب أن نلقى نظرة عابرة على تاريخ وضع هذه الحركات المتغيرة التى تعترى الكلمات فتساعدها على إيضاح معانيها وأداء وظائفها ، والتى كانت مثار جدل عنيف فى فائدتها وفى المحدث لها .

فنجد أن الروايات المختلفة تكاد تتفق على أن أبا الأسود الدؤلى هو أول من وضع أساسها[١] ، وأن وضعها كان مصاحبا لوضعه أساس النحو ، أو كان نتيجة للتفكير فيه .

وكما تعددت الروايات فى سبب وضع النحو ، تعددت بالتالى فى سبب وضع الشكل ، ولكنها إذا اختلفت فى ذلك قد اتفقت على أن وضع الحركات كان بعون من زياد ابن أبيه ، بعد أن اتجه أبو الأسود إلى وضع هذه الحركات بعد أن رأى فشو اللحن وبشاعة الخطأ .

تذكر الروايات المختلفة[٢] : أن زيادا طلب من أبى الأسود أن يعمل شيئاً يصلح من ألسن الناس ، ويعربون به كتاب الله ، بعد أن كثر الأعاجم وفسد اللسان ، ولكن أبا الأسود لم يستجب له ، حتى سمع قارئاً يقرأ — إما عن إيحاء من زياد أو عن جهل بالمعنى — « إن الله برىء من المشركين ورسولِه » . بجر اللام ، فاستعظم ذلك وأنكره ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله . ثم اتجه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣ ، معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، بغية الوعاة ص ٢٧٤ ، المزهر ج ٢ ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٥ ـ ١٦ ، نزهة الألبا ص ١٠ — ١١ .

إلى زياد فقال : قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن ، فابعث إلى ثلاثين رجلا . فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس ، فقال : خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتى فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، فإذا كسرتها فاجعل النقطة من أسفل الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة ، فانقط نقطتين ، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره » .

ويبدو أن ذلك لم يكن كافياً ليخلص الناس من الخطأ ، ولتسلم اللغة من الفساد فقد كانت الأحرف المتشابهة تكتب على هيئة واحدة ، فلم يكن يفرق بين الباء والتاء مثلا شيء ، مما أدى إلى التصحيف ، حتى قالوا : إن هذا التصحيف أدى فى بعض الحالات إلى خطأ شنيع(١) :

فمن بنى مروان من يدعى أن عامل المدينة صحف لأنه رأى فى الكتاب ـ كتاب هشام بن عبد الملك — أحص من قبلك من المخنثين . فقرأها : اخص من قبلك من المخنثين .

ويبدو أن ذلك التصحيف قد لازم اللحن من أول الأمر ، ويقال(٢) : إنه تناول كثيراً من آى القرآن الكريم ، كأن تقرأ الآية « وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور(٣) » بلفظ جبار ، ففزع الناس فزعاً شديداً ، واتجهوا إلى الحجاج . ففزع إلى كتابه يسألهم وضع علامات تميز بين المتشابه من الحروف ، فأجابه إلى ما سأل نصر بن عاصم ، وساعده على ذلك يحيى بن يعمر ، ووضعا علامات النقط .

ولما كانت علامات الشكل نقطا استحسنا ألا تكون علامات الإعجام نقطا

---

(١) الحيوان جـ ١ ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٢) تاريخ الأدب العربى جـ ٢ ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وقريب منه فى تاريخ آداب اللغة العربية جـ ١ ص ٢١٤ ، وتاريخ التمدن الإسلامى جـ ٣ ص ٥٦ .

(٣) سورة لقمان ، آية رقم : ٣٢ .

منعاً للاختلاط ، فجعلاها أشراطا صغيرة توضع بالمداد الأسود — وهو الأصلى — زيادة فى التمييز بينها وبين علامات الشكل .

ومما يؤيد أن نصر بن عاصم كان له فضل فى هـذا النقط ما جاء فى طبقات القراء(١) من أنه : أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها . وما جاء فى هامش إنباه الرواة(٢) يقال : إنه أول من نقط المصاحف وخمسها .

وليس ماجاء فى هاتين الروايتين مناقضا لما جاء فى الروايات السابقة التى تنسب وضع النقط إلى أبى الأسود ، فأبو الأسود أول من وضع النقط الدال على الحركات وضبط الكلام ، ونصر بن عاصم أول من وضع النقط الدال على الإعجام ، والذى يميز الأحرف المتشابهة بعضها من بعض ، وأبو الأسود استعان بزياد ، ونصر استعان بالحجاج ، وزمنهما متقارب ، ونصر من تلاميذ أبى الأسود ، مما يدل على أن اللحن والتصحيف كانا متلازمين ، ولكن اللحن كان أكثر فى بادىء الأمر فكانت الحاجة ماسة إلى التخلص منه ، فلما فرغ الناس منه ، أو أمنوا الوقوع فيه ، بدأ يظهر التصحيف ، فانصرفت الهمة إليه ، واتجهت الجهود للتخلص من شره .

ولكن هذه الروايات تذكر أن أبا الأسود وضع نقطا للشكل ، وأن نصرا وضع أشراطا للنقط ، وهذا يخالف الوضع الذى عليه العمل الآن ، ولهـذا يقول الأستاذ جورجى زيدان(٣) : أما صور الحركات التى وصلت إلينا نعنى الضمة والفتحة والكسرة فلا نعلم واضعها أو واضعيها ، ولا الزمن الذى وضعت فيه ، ولكن الغالب أنها وضعت فى القرون الأولى للإسلام ، كما وضعت نقط الإعجام .

ولكننا نجد فى كتب أخرى(٤) أن الخليل كان صاحب الفضل فى هذا الوضع

---

(١) جـ ٢ ص ٣٣٦ . (٢) جـ ٣ ص ٣٤٤ .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ١ ص ٢١٢ .

(٤) أوضح التفاسير ص ٢ من التعريف ، ص هـ من تعريف المصحف الحكومى ، تاريخ الأدب العربى جـ ٢ ص ٢٦٧ .

الأخير الذى وصلت إليه الحركات ، وأنه استطاع أن يربط بين هذه الحركات والحروف الناشئة عن إشباعها فجعلها رموزاً لها .

ولعل هذا يوضح لنا ما سبق أن ذكرناه من قول الخليل(١) :فالفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شىء مما ذكرت لك .

وهذا هو ماذهب إليه السيرافى حيث يقول(١) : يعنى أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة على مخرج الياء ، والضمة على مخرج الواو ، وقال بعضهم : الفتحة جزء من الألف ، وهكذا ، بدليل أنا متى أشبعنا الضمة مثلا صارت واوا فى مثل قولنا : زيدو ، وبدليل أن سيبويه لما ذكر الألف والواو والياء قال : لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن .

فالحركات إذا إنما هدى إليها طريقة نطقها وارتباط حروف اللين بها ، وإن كانت الكسرة مخالفة لشكل الياء ، فلعل الذى دعا لذلك اجتزاؤهم ببعضها ، مع وضعها أسفل الحرف بعيدة عن الحركتين الأخريين .

هذه الحركات كما رأينا دعاهم إلى وضعها رغبتهم فى ضبط اللغة وخوفهم من فشو اللحن ، وبخاصة من تسربه إلى القرآن الكريم ، فهم إذا كانوا حراصا على أن تظل لغتهم بريئة من الفساد ، وآية ذلك الفساد كما رأينا الخطأ فى ضبط أواخر الكلم ، ذلك الخطأ الذى يترتب عليه اختلال المعنى ، بل نقض المقصود من الكلام وعكسه ، فلا شك أن هناك فارقا بيِّناً بين جر اللام من «رسوله» فى الآية الكريمة ورفعها ، فالأول يفيد براءة الله من رسوله ، وطرده من رحمته ، وبعده عن رضاه ، وأنه مع المشركين فى قرن ، وهـــذا ما استعاذ منه أبو الأسود ، وعمل على تجنبه .

أما الرفع فيدل على عكس ذلك ، وهو أن الرسول فى جانب الله ، يرضى عمن يرضى عنه ، ويبرأ ممن برىء منه ، وأنه والمشركين على طرفى نقيض . وذلك هو المراد من الآية الكريمة .

---

(١) الكتاب ج٢ص ٣١٥ .

ولا شك كذلك فى أن الفرق واضح بين أن تقرأ الآية الكريمة « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ، برفع العلماء أو بنصبها ، فالمعنى على الأول واضح ، وهو أن الذين يخشون الله حق خشيته ، ويعرفون قدره حق المعرفة ، إنما هم الذين أوتوا حظا من العلم ، ونصيبا من اليقين ، يدعوهم إلى الإيمان بالله واجتناب غضبه ، أما العكس فقد يكون مرفوضا من أول الأمر ، وإذا أريدت إجازته فلا بد فيه من ضرب من التأويل يحل المعنى ويسيغه .

فالحركات إذا لم يؤت بها اعتباطا ، ولم يلتزمها العرب عبثا ، ولم يكن المقصود منها الرغبة فى التخفف ، وخشية البطء عند الإدراج فقط ، ولم يكن الغرض منها التوصل إلى النطق بالحروف فقط ، وإلا ما اطردت على نظام واحد ، وما أخذت سمتا معينا ، ولأبيح لهم أن يغيروا منها ويبدلوا فيها ما شاءوا ، ما داموا لا يهدفون منها إلى شىء ، ولا يقصدون بها غاية ، ولما فزع أبو الأسود مما سمع ، ولا فزع غيره مما وقعوا فيه ، ولما تمدح الناس بالفصاحة ، ولا ضربوا المثل بالفصحاء ، فما دامت المسألة توصلا إلى الكلام ، وتمكنا من النطق ، فليفتن كل فيما يفعل ، بل ليكن هذا الافتنان والمخالفة — أستغفر الله فلن تكون هناك مخالفة لأنه ليس هناك أصل — ضربا فى البلاغة ، وبراعة فى التعبير .

لم يكن ما صرح به قطرب إذا صحيحا ، ولم يكن ما قاله الخليل كافيا ، وإلا ما بحث قطرب فى النحو ، وما ضرب فيه الخليل بسهم ، وما جعلا كما جعل النحاة قياسا على ما قالت العرب ، تغيير الحركة مؤديا إلى تغيير فى المعنى بل عكس له فى كثير من الحالات ، فالفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو حركة ، والفارق بين اسمى كل منهما حركة أيضا ، فمكرِم بكسر الراء تدل على غير ما تدل عليه مكرَم بفتحها ، لم ينازع فى ذلك أحد ، وفَرِحٌ تدل على عكس ما تدل عليه فَرِحَ ، وهما تدلان على غير ما تدل عليه فَرَحٌ ، ولا فرق بين الثلاثة إلا حركة واحدة تغيرت فى حرف واحد من أحرف الكلمة .

هذه بلا شك أدلة قاطعة على أن الإعراب له أثره فى المعنى ، وعلى أن الحركات مرتبطة بمعنى الكلمات ارتباطا وثيقا .

٤ — رأى الأستاذ الدكتور أنيس ونقده :

وقد عرض الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه « من أسرار اللغة » ، إلى « قصة الإعراب[١] ، ونحن — وإن كنا نوافقه فيما ذهب إليه من أن قواعده معقدة ، تنفر منها الطباع لما فيها من تعسف وتكلف[٢] ، وإن كنا نضم صوتنا إلى صوت الداعين إلى تبسيطها وتيسيرها — نخالفه فيما ذهب إليه من[٣] « أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة فى متناول العرب جميعا ، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربى فى أحاديث الناس ولهجات خطابهم ، مستدلين على عكس ماقاله بما نقله هو عن أثر اللحن فى قيمة صاحبه ، وعن مؤاخذة اللاحن بلحنه ، ولم يكن الأمر فى ذلك مقصورا على الخاصة الذين يتكلمون باللغة النموذجية الأدبية ، بل كانت المؤاخذة عامة شاملة ، فقد نقل[٤] : أن عمر بن عبد العزيز قال : إن الرجل ليكلمنى فى الحاجة يستوجبها فيلحن ، فأرده عنها ، وكأنى أقضم حب الرمان الحامض ، لبغضى استماع اللحن . ويكلمنى آخر فى الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليها ، التذاذا بما أسمع من كلامه .

وما رواه[٥] : من أن رجلا لحن بحضرة النبى فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل . وأن النبى قال : أعربوا الكلام كى تعربوا القرآن ، ولم يوجه الكلام للخاصة فحسب .

وما رواه من أن عمر بن الخطاب قال لقوم : ما أسوأ رميكم ، فقالوا : نحن قوم متعلمين . فقال عمر : لحنكم أشد على من فساد رميكم .

---

(١) ص ١٢٤ . (٢) ص ١٢٦ .
(٣) ص ١٣٠ . (٤) ص ١٢٨ . (٥) ص ١٢٩ .

هذه الروايات المختلفة تدل على أن اللحن كان يستهجن من الجميع ، ولم يكن الإعراب يطلب من الخاصة فحسب .

ونخالفه كذلك فيما رجحه من أن حركات الإعراب ليست رموزا لغوية تشير إلى الفاعلية أو المفعولية أو غيرها[1] . وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات ، واتجاهه إلى أن الحركة كان يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض ، ذاهبا في ذلك إلى ما ذهب إليه قطرب ، بانيا على هذا الرأى الذى قال به أن ما وصل إلينا من شعر العرب لم ينطقه العربى كما نقل إلينا ، لمخالفته للقواعد التى يقتضيها الانسجام بين حركات الكلمة ، مثل قول أبى ذؤيب[2] :

أمن المنون وريبها تتوجع　　　والدهر ليس بمعتب من يجزع

فقد رجح أن الشاعر قد نطق نون — المنون — محركة بالفتحة لا بالكسرة ، كما نطق الباء فى — ريبها — مفتوحة كذلك ، وأن الشاعر فى بيته الثانى من القصيدة :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا　　　منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

قد حرك الباء فى — شاحبا — بالكسرة لا بالفتحة ، لأن هذه الحركات هى التى يقتضيها انسجام حركات الكلمات المذكورة .

نخالفه فى ذلك لاجتماع الروايات على ضبط البيتين كما هما ، دون أن تذكر رواية واحدة خلافا فى هذا .

ولما يشاهد فى اللغة من تأثر الحركات بالوظائف المختلفة للكلمات مما يدل على ارتباطها بهذه المعانى .

ولما ذكره من أن من العرب من كان يتأنى وينتظر عند نطقه ، ومنهم من كان يسرع ولا يتمهل ، وقد ذكر أن قبيلة الأزد كانت من هؤلاء الذين

---

(١) ص ١٤٢ ، ص ١٥٨ ، ١٦١ .　　(٢) ص ١٨٠ — ١٨١ .

ينتظرون(١) فإذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته وأطالوها ، فكأنما هى واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنما هى ياء، فيقولون فى مثل الجملتين : هل جاء خالد ؟ وهل مررت بخالد ؟ خالدو وخالدى حين يريدون الوقف ، فلم جاءوا بالضمة فى المثال الأول ؟ ولم جاءوا بالكسرة فى الثانى ؟ وإذا لم يكن لهذه الحركات ارتباط بالمعنى ، ألم يكن من الأولى — وفقاً لطبيعة الصوت وانسجام الحركات — أن تلتزم الكسرة فى خالد لتناسب حركة ما قبلها كما رأى ذلك فى شاحب ؟ وهل نستطيع أن نطبق هذه القواعد على كل مفردات اللغة فنقول مثلا : إن كسرة الميم فى « يؤمنون » لا تنسجم مع ما قبلها وما بعدها شأنها فى ذلك شأن كسرة الباء فى — ربها — وأن الأصل فيها أن تكون مفتوحة ؟ وإذا كنا نستطيع ذلك — وأعتقد أن الجواب سيكون بالموافقة — فما رأيه فى تغير المعنى الناشىء عن ذلك ؟ وبصرف النظر عن تغير المعنى ، فهل نغير كل ما نعلمه من آثار اللغة ومفرداتها وفقاً لهذه القوانين الصوتية ، وبغض النظر عن الاختلاف الناشىء فى المعنى ؟ أو أن الأمر يقتصر على ما ننشئه بعد ذلك من آداب ؟ .

ونخالفه كذلك فيما ذهب إليه من أن الذى يحدد معانى الفاعلية والمفعولية إنما هو نظام الجملة ، والموضع الخاص لكل من هذه المعانى فيها ، وما ذهب إليه من تحديد المواضع التى يصح فيها أن يتأخر الفاعل عن المفعول ، ورفضه تقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل فى غيرها لعدم الحاجة إلى ذلك(٢) .

نخالفه مستدلين بالشواهد الكثيرة التى جاءت فى الشعر والنثر تؤيد تصرفهم فى مواضع الفاعل والمفعول لأغراض راعوها فى غير المواضع التى حددها ، وإذا كنا سننظر فى هذه الشواهد والآثار نظر الشاك فيها ، غير المطمئن إليها ، فماذا نقول فى القرآن الكريم الذى جاء فيه « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » . « إياك نعبد وإياك نستعين ؟ » .

---

(١) ص ١٤٦ .

(٢) ص ١٦٢ — ١٦٣ .

لقد كان الرأى بأن معانى هذه الـكلمات هى التى تدلنا عليها فى جملتها أولى بالاتباع من أن نعتمد على وضعها فى الجملة ، وإلزامها طريقة واحدة فى الأداء .

ونخالفه كذلك فيما ذهب إليه من أن النحاة قـــد أخطئوا فى المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة ، فقد رأى أن التعبير بالألف أو بالواو أو بالياء فيها إنما هى لغات قبائل مختلفة ، وأن كل لغة كانت تلتزم طريقة واحدة ، فلما جاء النحاة ووضعوا قواعدهم ، خلطوا هذه اللغات ، فجعلوا الألف فى المثنى والواو فى الجمع علامة الرفع ، والياء فيهما علامة النصب والجر ، وجعلوا الواو فى الأسماء الستة علامة الرفع ، والألف علامة النصب والياء علامة الجر(١) .

لأن النحاة إنما وضعوا قواعدهم فى ضوء الآثار التى توافرت لديهم وقد وجدوا فى الأثر الواحد ما يطمئنهم إلى ما ذهبوا إليه ، ولو وجدوا أن اللغات المختلفة تلتزم هذه الأسماء طرقاً ثابتة ما استطاعوا أن يغيروها ويمزجوها ، وإلا فبأى لغة نزل القرآن الـكريم ؟ وبأى لغة جاءتنا الآثار العربية ؟ إننا نرى تغيرها بتغير وظائفها واضحاً ثابتاً ، اللهم إلا فى لغات وآثار قليلة لا تنهض أن تـكون دليلا على ما ذهب إليه .

ونخالفه كذلك فيما رآه من أن الـكلمة المنونة تختار حركة معينة قبل نونها تلتزمها فى جميع المواضع ، وما قدره من أن النحاة عثروا أول ما عثروا فى موضع الفاعلية على كلمة اختارت الضم ، وفى موضع المفعولية على كلمة اختارت النصب (٢) ففى هذا من العنت وتـكلف الفرض ما لا يحوج إلى عناء البحث فيه .

وأخيراً لا نذهب إلى ما ذهب إليه من تشكيك فى القواعد ، ومن تنقيص لعمل النحاة ومن دعوة إلى رفض قواعدهم وطرحها ، ولا نقول كما قال(٣) : وإذا كانت آراء النحاة بصدد الأصول الإعرابية ، على تلك الصورة من الاضطراب

---

(١) ص ١٨٠ ـ ١٨٨ .

(٢) ص ١٧٧ .

(٣) ص ١٦٥ — ١٦٦ .

والاختلاف الشائع فى كتبهم ، فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث المنصف إلى قواعده ! وهل بعد كل هذا يعتقد الباحث أن النحاة قد نجحوا فى تفسير ظاهرة لغوية سمعوها فاستقرءوا شواهدها ، واستنبطوا طرقها ؟ . . . فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئاً وأخطئوا تفسيره ، واستنبطوا قواعد قبل أن يتم لهم الاستقراء . . .

ولكننا نقول : إننا نؤمن بهذا العمل ، ونطمئن إليه ، ونسعى إلى تهذيبه وتنقيته ، معتمدين فيه على ما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه من آيات ونثر وأشعار ، تواتر نقلها ، وارتضاها أصحابها .

وفى كلام يوهان فك ما يشير إلى أثر التصرف الإعرابى فى الأساليب العربية فعندما بين أثر اختلاط العرب بالعجم ، وما استدعاه ذلك من تبسيط اللغة قال(١) :

ومن هنا نشأت بالضرورة لغة التفاهم . . . وقد استعانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل التعبير اللغوى ، فبسطت المحصول الصوتى ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ومحيط المفردات ، وتنازلت عن التصرف الإعرابى واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها ، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة فى مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب » .

فالتصرف الإعرابى والأجناس النحوية أثر من آثار ضبط الحركات ومعرفة مواقعها .

ويقول فى موضع آخر(٢) « كذلك البصرى أيوب السختيانى ٦٨ — ١٣١هـ روى أنه كان إذا لحن فى حرف قال : أستغفر الله ، كأنما عد اللحن ذنبا اقترفه ، كما روى أنه أوصى بتعلم النحو فإن تعلمه يرفع الوضيع وإهماله يضع الشريف » .

ولا شك فى أن اللحن وضع الحركة فى غير موضعها ، لا من حيث انسجامها

---

(١) العربية ص ٩ . (٢) العربية ص ٧٢ .

الصوتى ، ولكن من حيث دلالتها على معناها الإعرابى ، ولذا فقد أوصى بتعلم النحو .

وعندما يتحدث عن الخليل واصطلاحاته المتصلة بالحركات يقول[1] : ولا يوجد عنده ما يدل على تأثير النظرية القائلة بأن اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقف على العامل النحوى إلا فى التفرقة بين التوقيف أى عدم الحركة فى أواخر الحروف وما شاكلها ، والجزم أى سكون آخر الفعل المجزوم » .

ولكن الخليل ، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة ، قد أشار تلميذه سيبويه إليه كما سبق أن ذكرنا ، كما أن حياة الخليل النحوية ، وأثره فى تلميذه سيبويه ، ورفضه بعض الأساليب وقبوله للبعض ، يدل على أنه كان يعرف لهذه الحركات أثرها فى المعانى ، وارتباطها بأوضاعها المأثورة المعينة .

٥ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده :

على أن الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد أن جزم بدلالة الحركات على المعانى[2] قصر هذه الحركات على حركتين فقط هما : الضمة التى هى علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، والكسرة التى هى علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها[3] . ورأي أن الفتحة ليست علامة إعراب ، ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة[3] » .

وإذا كنا نوافقه فيما ذهب إليه بشأن الضمة والكسرة ، فإننا نخالفه فى أن الفتحة ليست بشىء ، فإذا كانت الفتحة ليست دالة على شىء فما موقف السكون ؟ وإذا كانت الفتحة عند العرب بمثابة السكون عند العامة ، فما مثابة السكون

---

(١) العربية ص ١١ . (٢) إحياء النحو ص ٤٨ — ٤٩ .

(٣) إحياء النحو ص ٥٠ .

عندهم ؟ وإذا كانت الكلمات المفتوحة كثيرة فإنما يرجع ذلك إلى أن مكملات الجملة كثيرة .

قد تكون الرغبة فى التيسير والتخلص من بعض المصطلحات والقيود النحوية هى الدافع إلى طرح عمل الفتحة عند الأستاذ ، ولكنى أعتقد أن إعطاء الكلمات حقها ، والتزام الواقع فيها ، والسير بها فى طريق واضحة بينة أكثر تيسيرا ، وأشد تخفيفا ، والواقع يدلنا على أن للفتحة عملا كما أن للضمة والكسرة عملا . وإلا ففى أى منطق تجرى كلمات العبارة المضمومة والمكسورة معبرة عن معانيها ، مبينة لأهدافها ، فإذا ما جئنا إلى الكلمات المفتوحة التى تتوسط هذه العبارات لم نجد لها معنى ، ولا لفتحتها هدفا ، اللهم إلا التخفيف المستحب دون دلالة أو غرض ؟ وكيف يستقيم معنى الكلام ، وكيف يتم للعبارة الانسجام إذا ما نوسطها ألفاظ فارغة جوفاء لا طعم لها ولا أثر ؟

لقد اصطلح العلماء على أن علامات الإعراب هى الضمة والفتحة والكسرة والسكون ، وقالوا : إن السكون هو عدم الحركة . واصطلحوا على أن هذه العلامات إنما تجتلبها العوامل المختلفة لتؤدى معانى خاصة ، وهذا كلام واضح مفهوم ، صادق صحيح ، فمن الواجب أن يلتزم ، وأن يبدأ التيسير فيما عداه .

* * *

تعريف البناء :

أما البناء فى اللغة(١) فهو وضع شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت .

وأما فى الاصطلاح ، فقال فى التسهيل(٢) : ما جىء به لا لبيان مقتضى

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٤٥ ، التصريح جـ ١ ص ٥٨ .

(٢) الأشمونى جـ ١ ص ٤٥ ـ ٤٦ ، التصريح جـ١ ص ٥٨ ، شرح التسهيل ورقة ٦ .

العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظى . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى .

قالوا[1] : والأصل فى الاسم أن يكون معربا ، لأن سبب الإعراب واجب له ، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه — من فاعلية ومفعولية وإضافة — مقصورة عليه ، أما الفعل المضارع فإعرابه بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه فى الإبهام والتخصيص — أى احتماله للحال والاستقبال وتخصيصه لأحدهما بالقرينة كالآن وغدا ، كما أن الاسم مثل : رجل مبهم ، ويتخصص بقرينة الوصف وأل — وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد .

قال فى التسهيل : شابه المضارع الاسم بجواز شبه ما وجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب لا لتبست ، وأشار بقوله : بجواز ، إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم ، وجائز للفعل المضارع ، لأن الاسم ليس له مايغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما فى مثل : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنه يحتمل المعانى الثلاثة : النهى عن كل من الفعلين ، والنهى عن المصاحبة ، والنهى عن الأول وإباحة الثانى . ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال : لاتعن بالجفاء ومدحِ عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو . ومن ثم كان إعراب الاسم أصلا ، وإعراب المضارع فرعا ، خلافا للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع كالمثال المتقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٥٤ ـ ٥٦ .

أما الأفعال فالأصل فيها البناء ، لأنه لا يعتورها من المعاني ما يفتقر إلى الإعراب ، وإنما يعرب المضارع لقيامه مقام الاسم كما سبقت الإشارة إليه ، إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون النسوة .

والفعل الماضي مبني اتفاقا ، وأما فعل الأمر فهو مبني عند البصريين ، معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة عند الكوفيين ، وهو عندهم مقتطع من المضارع : فأصل : قم ، لتقم ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة[١] .

والأصل في الحرف كذلك البناء ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب[٢] .

وألقاب الإعراب أربعة[٣] : رفع ونصب وجر وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب . . . فالرفع والنصب يكونان في الاسم والفعل نحو « إن الله غفور رحيم[٤] » و « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول[٥] » « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون[٦] » .

وخص الاسم بالجر ، كما خص الفعل بالجزم ، لكونه حينئذ فيه كالعوض من الجر مثل « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة[٧] » .

والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة وجزمه بالسكون . مثل : ذكر الله عبده يسر . لم يقم محمد[٨] .

---

(١) الأشموني جـ ١ ص ٥٣ ، ٥٦ ، التصريح جـ ١ ص ٥٤ — ٥٥ .
(٢) الأشموني جـ ١ ص ٥٧ . (٣) الأشموني جـ ١ ص ٦١ .
(٤) سورة البقرة ، آية رقم : ١٨٢ . (٥) سورة النساء ، آية رقم : ١٤٨ .
(٦) سورة آل عمران ، آية رقم : ٩٢ . (٧) سورة البينة ، آية رقم : ١ .
(٨) الأشموني جـ ١ ص ٦١ — ٦٢ .

وقد ينوب عن هذه الحركات الأصلية غيرها ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف .

والنائب فى الاسم إما حرف وإما حركة ، وفى الفعل إما حرف وإما حذف .

ونيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده[1] .

الأسماء الستة[2] : تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، إلى هذا ذهب الزجاجى وقطرب وجماعة من البصريين ، قال فى شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر، فإذا قلت : قام أبو زيد، فأصله أبَوُ زيد ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار أبُوُ زيد ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : رأيت أبا زيد ، فأصله أبَوَ زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم أتبعت لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً ، قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الإتباع .

وإذا قلت : مررت بأبى زيد ، فأصله : أبَوِ زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة كما فى نحو : ميزان .

ذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة

---

(١) الأشمونى ج ١ ص ٦٢ .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ٦٧ ، شرح التسهيل ، ورقة ٨ .

مذاهب فى إعراب هذه الأسماء وهما أقواها ، بل من جملة اثنى عشر مذهباً ساقها السيوطى فى همع الهوامع .

ولا شك فى أن الخلاف شكلى لا قيمة له ، وأن أول الرأيين يخلصنا من عناء بالغ وتعقيد شديد .

المثنى : يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء المفتوح ماقبلها ، والنون معهما مكسورة .

جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، والنون معهما مفتوحة .

هذا مذهب قطرب فيهما ونسب إلى الزجاج ، وذهب سيبويه وجماعة إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف(١) . والأول أولى وأيسر .

أما نيابة الحركة فتكون فى شيئين : ما جمع بألف وتاء ، وما لاينصرف .

فما جمع بألف وتاء يكسر فى النصب كسر إعراب ، خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، فى حمل نصبه على جره(٢) .

وما لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ويمنع الاسم من الصرف إذا شابه الفعل فى علتين فرعيتين مختلفتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، وترجع الأخرى إلى المعنى ، فالمعنوية : العلمية والوصفية ، وباقيها ترجع إلى اللفظ كالعدل ووزن الفعل ... الخ .

كما يمنع إذا وجدت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين ، كالذى فيه ألف التأنيث فإنها قائمة مقام علتين ، ففى المؤنث فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء .

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٧٩ . (٢) الأشمونى جـ ١ ص ٨٢ .

وإنما لم يجر بالكسرة لامتناع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب : راقودٌ خلا ، وراقودُ خل . فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة(١) .

ونيابة الحرف عن الحركة فى الفعل تكون فى الأفعال الخمسة ، أى التى اتصل بها ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، فترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها .

وهذه العلامات تقدر جميعها فى الاسم المقصور ، وتظهر الفتحة فى الاسم المنقوص ، ويقدر فيه الضمة والكسرة .

أما الفعل المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره ، فإن كان بالألف قدر فيه الرفع والنصب ، وإن كان بالواو أو بالياء ظهر نصبه ، وقدرت الضمة فيه فى حالة الرفع .

وأما ألقاب البناء فهى أربعة أيضاً : سكون وفتح وضم و كسر .

فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، و كذا الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون . أما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، ولا يكونان فى الفعل لثقلهما وثقل الفعل(٢) ، مثل : كمْ وهلْ واضربْ ، وأينَ وربَّ وضربَ ، وأمسِ وجيرِ ، وحيثُ ومنذُ .

ومن المبنى ما يبنى على حرف كما فى : يازيدان ، ويازيدون ، ولا رجلين .

ومنه ما يبنى على حذف نحو : اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى .

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٨٤. (٢) الأشمونى جـ ١ ص ٥٨ .

المصطلحات النحوية

أ ـ تطور المصطلحات النحوية :

لقد مرت المصطلحات النحوية فى المراحل التى مرت بها مسائل النحو المختلفة ، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة ، مجافية بهذا طبيعة الأشياء وتطورها ، ولكنها مرت بالمراحل التى مر بها النحو كله ، ومرت بها فروعه وقواعده ، بدأت المصطلحات النحوية كما بدأت العلة والقياس ، وكما بدأت فكرة النحو وطريقة تناوله ، وكما بدأ العامل وطرق التصريف ، ساذجة طبيعية فى أول الأمر ، ولكنها مالبثت بمضى الزمن ، وطول العهد ، ومتابعة الدراسة ، أن وقفت على قدميها وأن أخذت أسماء ثابتة ، وألفاظاً خاصة لازمتها وعاشت معها ، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر ، دون أن يعترى بعضها تغير مطلقاً ، ودون أن يعترى البعض الآخر تغير جوهرى ، فاحتفظت باسمها وخصائصها ، وسماتها ومميزاتها .

على أن بعض المصطلحات قد اعتراه التبديل والتغيير ، وبعضها قد أتى عليه الفناء ، وأبلت معالمه الأيام .

لم يكن العرب يعرفون من أمر هذه المصطلحات شيئا ، وإنما كانوا ينطقون اللغة ، ويفهمونها فهماً لغوياً دقيقاً ، ولا يعنيهم من أمر النحاة شىء ، ولا تقوى هذه المصطلحات على أن تغزوهم وأن تقنعهم باستعمالها .

روى الأصمعى قال(١) : قلت لأعرابى : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إنى إذا لرجل سوء. قلت : أفتجر فلسطين ؟ قال : إنى إذا لقوى .

فهذا الأعرابى لم يفهم من الهمز إلا العيب والشتم ، ولذا أبى أن يكون عياباً

(١) العقد الفريد جـ ٢ ص ٢٩٩ .

لأن ذلك من سمات سوء الخلق ، ولم يفهم من الجر إلا السحب ، فوصف نفسه بالقوة — على الأقل فى رأى محدثه الذى يستفهم منه عن مقدرته على سحب فلسطين ونقلها من مكانها — أما الهمز بمعنى النطق بالهمزة ، والجر بمعنى الإتيان بالحركة المخصوصة ، فهو أبعد مايكون عن ذهنه وتفكيره.

ونقل ابن جنى عن أبى الحسن(١) : أنه سأل أعرابياً عن تحقير الحبارى ، فقال : حبرور . وهذا جواب من قصد الغرض ، ولم يحفل باللفظ ، إذ لم يفهم غرض أبى الحسن ، فجاء بالحبرور لأنه فرخ الحبارى .

أى أنه لم يفهم أن المقصود تصغير هذه الكلمة نفسها بالإتيان بها على صيغة المصغر ، وإنما فهم أن المقصود الإتيان بلفظة تدل على صغار الحبارى فقال : الحبرور .

قال ابن جنى(١) : ونحو من ذلك أنى سألت الشجرى ، فقلت : كيف تجمع المحرنجم ؟ فقال : وأيش فرقه حتى أجمعه ؟ وسألته يوما فقلت : كيف تحقر الدَّمَكْمَك ؟ فقال : شَخِيت . فجاء بالمعنى الذى يعرفه هو ولم يراع مذهب الصناعة .

فقد فهم الشجرى أن المقصود بالجمع الضم لا الإتيان بالصيغة المخصوصة الدالة على أكثر من اثنين كل منهم يسمى بهذا الاسم ، فنفى أن يكون هناك مافرق هذا الذى تدل صيغته على التضام والتجمع ، كما فهم من التحقير مافهمه الأعرابى فلم يكن رده مخالفاً لما ذهب إليه .

قال ابن جنى(٢) : ونحو من هذا ما يحكى عن أبى السمال أنه كان يقرأ «فحاسو خلال الديار(٣) » فيقال له إنما هو فجاسوا ، فيقول جاسوا وحاسوا واحد .

و كان أبو مهدية إذا أراد الأذان قال : الله أكبر مرتين ، أشهد أن لا إله إلا

---

(١) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٦ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٦ — ٤٦٧ .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم : ٥ .

الله مرتين ، ثم كذلك إلى آخره ، فإذا قيل له : ليست السنة كذلك ، وإنما هى : الله أكبر ، الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . إلى آخره ، يقول : قد عرفتم أن المعنى واحد ، والتكرار عى » .

فليست المسألة فى نظر هؤلاء جميعاً ألفاظاً تقصد لذاتها ، وإنما هى معان تؤدى ، ويسلك كل فى أدائها ما يراه محققاً الهدف الذى يرجوه ، دون أن يلتزم فى سبيل الوصول إليه ما تفرضه الصناعة المنهجية ، بل دون أن يقيد نفسه بالقوانين الدينية ، أو بالروايات المأثورة .

ولكن هذه المصطلحات وإن لم تجد لها مساغاً فى عقول هؤلاء وفى لهواتهم أخذت طريقها إلى الوجود ، وشقت سبيلها إلى الحياة ، على ألسنة الدارسين لهذا العلم ، المعنيين بشئونه ، الصارفين جهودهم لتحصيله .

فقد عرفنا أن أبا الأسود قد وضع أساساً لبعض أبواب النحو ، وسمى بعض هذه الأبواب ، وقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ثم تتابع العلماء بعد أبى الأسود يتكلمون فى النحو ، ويذكرون مسائله ، ويعرضون لفروعه ، ويتكلمون عن الرفع والنصب والجر ، ويذكرون بعض الأبواب ، وما زال الأمر ينمو ويتدرج ، حتى إذا ما جاء الخليل وتلميذه سيبويه وجدنا كثيراً من المصطلحات ما زالت متأرجحة غير ثابتة ، ووجدنا بعض المصطلحات التى استعملوها قد ضاعت وحل محلها غيرها .

يقول يوهان فك[1] : فها هو ذا الخليل بن أحمد ... الذى أنقذت مصادفة سعيدة اصطلاحاته ، يستعمل الرفع فى الاسم المضموم المنون ، وكذلك الخفض فى الاسم المجرور المنون ، والنصب فى الاسم المفتوح المنون ، على حين يسمى بقية الحركات العادية من التنوين فى الأحوال والصيغ المختلفة بأسماء الحركات العامة ، أى

(١) العربية ص ١١ .

الضم والكسر والفتح ، كما أنه يسمى بالجر حركة الكسر التى تربط بين آخر الصيغة الفعلية ، وبين همزة الوصل ، ولا يوجد عنده ما يدل على تأثير النظرية القائلة بأن اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقف على العامل النحوى ، إلا فى التفرقة التى جعلها بين التوقيف — أى عدم الحركة فى أواخر الحروف وما شاكلها — والجزم أى سكون الفعل المجزوم .

والخليل — كما روى الكتاب — يطلق الجزم على السكون الذى يعترى الحرف يقول (١) : وقال الخليل : اللهم نداء ، والميم ههنا بدل من يا ، فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يافى أولها ، إلا أن الميم ههنا فى الكلمة ، كما أن نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها ، فالميم فى هذا الاسم حرفان، أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب.

يقول يوهان فك(٢) : وعند تلميذه سيبويه نجد التقسيم إلى متمكن وغير متمكن ضمن الاصطلاحات التى ساقها ، وهو يتوسع فى إطلاق الرفع والجر والنصب على حركات أواخر الكلمات غير المتصرفة ، ولكن لا تفرقة عنده ولا عند البصريين المتأخرين بين الاسم والفعل المرفوعين والمنصوبين فى تسمية الحركة ، والفعل الحالى يسمى المضارع أى المشابه للاسم فى تصرفه » .

وسيبويه فوق هذا يتحدث عما ينصرف ولا ينصرف ، فيقول(٣) : اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف » كما يتحدث أبو زيد عنه وعن التصغير فيقول(٤) : وراء وقدام لا يصرفان لأنهما مؤنثان ، وتصغير قدام قُدَيديمة ، وتصغير وراء وريِّئة .

ويذكر سيبويه العطف على الموضع فيقول (٤) : باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذى قبله وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا ...

---

(١) جـ ١ ص ٣١٠ . (٢) العربية ص ١١ . (٣) الكتاب جـ ١ ص ٨ .
(٤) العقد الفريد جـ ٢ ص ٤٨٥ . (٥) الكتاب جـ ١ ص ٣٢ .

ويذكر ضمير الشأن المقدر فيقول(١) : باب الإضمار فى ليس وكان كالإضمار فى إن ، إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل . ولم تعمله فى الاسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما فى إنه ....

ويذكر أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فيقول(٢) : باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى فى غيره مجرى الفعل ، وذلك قولك : أزيداً أنت ضاربه . . .

ويقول(٣) : باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقدر أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست فى معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان سببيا معرفا بالألف واللام أو نكرة ....

ويتحدث عن الأمر والنهى فيقول(٤) : والأمر والنهى يختار فيهما النصب فى الاسم الذى يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل .... وذلك قولك : زيدا اضربه .

ويعرف سيبويه المفعول معه والظرف والمفعول به يقول(٥) : باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به ... وذلك قولك : ما صنعت وأباك ...

ويقول(٦) : وأما الحروف التى تكون ظرفا فنحو خلف وأمام .

ويتحدث عن المعارف فيذكر العلم والإضمار يقول(٧) : فالمعرفة خمسة أشياء الأسماء التى هى أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام .. والإضمار...

ويذكر اسم المرة فيقول(٨) : وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فَعْلة على الأصل لأن الأصل فَعْل ...

---

(١) الكتاب ج ١ ص ٣٥ .
(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٥ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٩٩ .
(٤) الكتاب ج ١ ص ٦٩ .
(٥) الكتاب ج ١ ص ١٥٠ .
(٦) الكتاب ج ١ ص ٢٠٩ .
(٧) ج ١ ص ٢١٩ .
(٨) ج ٢ ص ٢٢٩ .

ويتحدث عن التحـذير فيقول[١] : باب ما جرى منه على الأمر والتحـذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك ، كأنك قلت : إياك نح .

ويذكر إلغاء أفعال القلوب فيقول[٢] : باب الأفعال التى تستعمل وتلغى وهى ظننت وحسبت ...

ويعرف الفعل المعتل ، يقول[٣] : باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ...

وإذا كان النحو قد وصل حتى عهد سيبويه إلى هذه المصطلحات الثابتة التى التزمها النحاة ، وجرت على ألسنتهم ، ولم يعتورها التغيير بعدهم ، وإلى غيرها مما نراه موجودا فيما بقى عندنا من آثار النحاة السابقين ، فقد كان هناك من المصطلحات ما اكتفوا بالتعبير عنه ووصفه ، أو بمقابلته بنقيضه ، من ذلك ما فعله سيبويه عندما تحدث عن الفعل الذى يتعدى إلى مفعول به يقول[٤] : باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول به ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ...

ويذكر الفعل المتعدى فى مواضع متعددة ، ولـكنه يعبر عن اللازم بغير المتعـدى .

وفى حديثه عن المجرد والمزيد يقول[٥] : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجرى مجرى ما لا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ... واعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة فى الأفعال ليست لسائر الزوائد ، وهن يلحقن أوائلَ فى كل فعل مزيد وغير مزيد ، إذا عنيت أن الفعل لم تمضه ، وذلك قولك : أفعل ويفعل ونفعل وتفعل .

---

(١) جـ ١ ص ١٣٨ .
(٢) جـ ١ ص ٦٩ .
(٣) جـ ٢ ص ٣٦٣ .
(٤) جـ ١ ص ١٤ .
(٥) جـ ٢ ص ٣٣٤ .

فهو يتحدث عن المزيد ، ولكنه إذا أراد المجرد قال : غير المزيد .

وقد رأينا أنه يقصد « بلم تضه » الفعل المضارع ، مع أنه قد ذكر المضارع باسمه من قبل فقال(١) : باب اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفْعَل كان منونا نكرة ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدا غدا ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا .

وعندما يتحدث عن البدل لا يعنون له باسمه ، وإنما يقول(٢) : باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم .

كذلك عندما يتحدث عن اسم الفعل لا يعنون له باسمه وإنما يقول(٣) : باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام الأمر والنهى ، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدى المنهى إلى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعـــدى المنهى ، أما ما يتعدى فقولك : رويد زيدا ، فإنما هو اسم أرود زيدا ، ومنها هلم زيدا ، وإنما تريد هات زيدا ... وأما ما لا يتعدى ... فنحو قولك : صه ومه .

وعندما يتحدث عن اسم الآلة لا يذكر اسمها وإنما يذكر صفتها فيقول(٤) : باب ما عالجت به أما المِقَص فالذى يقص به ، والمَقَص المكان والمصدر ، وكل شىء يعالج به فهو مكسور الأول .

وأحيانا نجد سيبويه لا يلتزم التعبير الاصطلاحى المتعارف بيننا الآن ، بل يذكره مرة ، ويصفه ويعبر عنه مرة أخرى ، من ذلك أنه عندما يتحدث عن المفعول لأجله يعبر عنه مرة بصفته ، ويعبر عنه مرة أخرى باسمه يقول(٥) : باب ما ينتصب من

---

(١) جـ ٢ ص ٨٢ .
(٢) جـ ١ ص ٧٥ .
(٣) جـ ١ ص ١٢٢ .
(٤) جـ ٢ ص ٢٥٠ .
(٥) جـ ١ ص ١٨٤ — ١٨٦ .

المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ... وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر . ويقول : فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا .

ويتحدث عن الفعل المحذوف فيعبر عنه مرة بالحذف ، ويعبر عنه مرة أخرى بالإضمار ، يقول(١) : باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذا ولا زَعَماتِك ، أى لا أتوهم زعماتك . ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة ، وذكر المنازل والديار .

دِيارَ مية إذ مى مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم إياه .

ويقول(٢) : باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا ، أو فذهب صاعدا ... ولكنه يكرر الإضمار أكثر ، وإن كان الحذف أصح .

فإذا ما جاء إلى أسماء الإشارة عند حديثه عن المعارف الخمس ، عبر عنها مرة بالأسماء المبهمة ، وعبر عنها مرة أخرى بأسماء الأشارة ، يقول(٣) : وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه ... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشىء دون سائر أمته .

ويتحدث عن الحال فيذكرها مرة باسم الخبر ، ويذكرها مرة أخرى باسم الحال ، يقول(٤) : باب إجراء الصفة على الاسم فيه فى بعض المواضع أحسن ، وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فتنصبه ، فأما ما استويا فيه

---

(١) جـ ١ ص ١٤١ .
(٢) جـ ١ ص ١٤٦ — ١٤٧ .
(٣) جـ ١ ص ٢١٩ — ٢٢٠ .
(٤) جـ ١ ص ٢٤١ .

فقوله : مررت برجل معه صقر صائدٍ به ، إن جملته وصفا، وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به ، يريد بالخبر الحال كما يقول السيرافي[١].

ويقول[٢] : باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك قولك : ما شأنك قائماً وما لأخيك قائماً .

وعندما يتحدث عن كان وأخواتها يقول[٢] : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد ، فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل ، كما لم يجز فى ظننت الاقتصار على المفعول الأول ... وذلك قولك : كان ويكون وصار .

وقد يتوسع سيبويه فى إطلاق اللفظ فلا يقف به عند الحد الذى يجب أن يقف عنده على ما نعرف الآن ، ولكنه يجعله شاملا له ولغيره ، فهو — كما سبق — يذكر الصفة دالة على ما تدل عليه اصطلاحاً ، ثم نجده فى موضع آخر يذكرها مريداً بها التوكيد ، استمع إليه يقول[٣] : باب ما يكون معطوفا . . . . . ، وما يكون صفة المرفوع المضمر فى النية ويكون على المفعول ؛ وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك نفسك أن تفعل ... فإن عنيت الفاعل المضمر فى النية قلت : إياك أنت نفسُك، كأنك قلت : إياك نح أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر فى نح . . .

وقد يعبر عنها باسم النعت مريداً بها التوكيد كذلك ، فبعد أن تحدث عن العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل قال[٤] : فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيدٌ ، وقال عز وجل : « فاذهب أنت وربك[٥] » ...وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طولته ووكدته . . . . واعلم أنه قبيح أن

---

(١) هامش جـ ١ ص ٢٤١ .

(٢) جـ ١ ص ٢١ .

(٣) جـ ١ ص ١٤٠ .

(٤) جـ ١ ص ٣٩٠ .

(٥) سورة المائدة ، آية رقم : ٢٤ .

تصف المضمر فى الفعل بنفسك وما أشبهه لأن هذا يعم به، وإذا قلت : فعلت نفسك، فإنما تريد أن تؤكد الفاعل .

وهو كما رأينا يذكر التوكيد فى أثناء كلامه، ولكن إطلاق الصفة أكثر وأشيع، يقول(١) : باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهى وهم وهن ... وصفا : اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع ، وذلك قولك : مررت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت ، وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت : مررته به نفسه .

وعندما يتحدث عن الحرف يجعله أحيانا قاصراً على ما يقصد به فى الاصطلاح النحوى فيقول(٢): باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها ، وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ...

ويجعلها أحيانا أخرى شاملة لها ولغيرها يقول(٣) : باب الجر ، والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشى ليس باسم ولا ظرف ، وبشىء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا . فأما الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ... وأما الحروف التى تكون ظرفاً فنحو : خلف وأمام ... وعلى .... وعن أيضا ظرف .

فقد جعل الحرف شاملا للظرف هنا ، ويلاحظ أنه هنا عبر عن الحرف فلم يذكره وإنما ذكر ماعداه فقال : بشىء ليس باسم ولا ظرف، وضرب له مثلا يوضحه.

وكما أطلق الحرف على الظرف ، فقد أطلقه كذلك على اسم الفعل فقال(٤) : باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة ، وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل ، وذلك نحو : إيه وصه ومه وأشباهها ، وهلم فى لغة الحجاز ...

---

(١) جـ ١ ص ٣٩٢ — ٣٩٣ . (٢) جـ ٢ ص ١٤٣ .
(٣) جـ ١ ص ٢٠٩ . (٤) جـ ٢ ص ١٥٨ .

ويطلقه كذلك على غير ما ذكر يقول(١) : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثه وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجرى مجرى مالا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو : فعللت ، ألحقوا الزيادة فى موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت ، والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو : جلببت جلببة ، وشملت شملة .

ويقول(٢): فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال فعلل فيكون فى الأسماء والصفات ، فالأسماء نحو:جعفر وعنبر وجندل ، والصفة : سَلْهَب وخَلْجَم ...

فقد أطلقه هنا على الفعل وعلى الاسم .

وهناك من المصطلحات ما لم يذكره سيبويه ، وإن كان قد عبر عنه ، وضرب الأمثلة الموضحة له ، فعندما يتحدث عن الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يقول(٣) : باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيداً درهما .

وعندما يتحدث عن الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتد والخبر يقول(٤): باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكرا .

وعندما يتحدث عن التنازع يقول(٥): باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به،وما كان نحو ذلك ،وهو قولك،ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيداً .

وعندما يريد أن يقول : إن الفعل معمول للاسم أو إن الاسم معمول للفعل

---

(١) جـ ٢ ص ٣٣٤ .

(٢) جـ ٢ ص ٣٣٥ .

(٣) جـ ١ ص ١٦ .

(٤) جـ ١ ص ١٨ .

(٥) جـ ١ ص ٣٧ .

يقول(١) : باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً ... وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً ، وذلك قولك : زيداً ضربت ، وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء .

ويقول(٢) : باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ... وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على الأسماء غير المبهمة ، فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ...

وعندما يتحدث عما له صدر الكلام وأنه لا يعمل فيه ما قبله لأنه معلق عن العمل يقول(٣) : باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره ، لأنه كلام قد عمل بعضه فى بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شىءقبله، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك وهو قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد .

وإذا عرض لواو المعية التى تأتى عاطفة لما بعد المبتدأ عليه يقول(٤) : بابُ معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول ، إلا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته .

وإذا أراد الحديث عن نعم وبئس ترجم لهما ترجمة طويلة ولم يذكرهما فى رأس الباب فيقول(٥): باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمراً ،وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير ، وذلك نووا ، فجرى ذلك فى كلامهم هكذا ، كما جرت إن بمنزلة الفعل الذى تقدم مفعوله قبل الفاعل ، فلزم هذا هذه الطريقة فى كلامهم ، كما

---

(١) جـ ١ ص ٤١ — ٤٢ .
(٢) جـ ١ ص ٢٥٦ .
(٣) جـ ١ ص ١٢٠ .
(٤) جـ ١ ص ١٥٠ .
(٥) جـ ١ ص ٣٠٠ .

لزمت إن هذه الطريقة فى كلامهم ، وما انتصب من هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب فى باب حسبك به ، وذلك قولهم : نعم رجلا عبد الله ....

وعندما يتحدث عن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يقول(١) : باب إضافة المنادى إلى نفسك ، أعلم أن ياء الإضافة لا تثبت فى النداء كما لم يثبت التنوين فى المفرد ... وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال عز وجل « ياعباد فاتقون(٢) » .

وإذا أراد الكلام على العطف على الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور وحكم كل ، لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يعبر عنه ويمثل له فيقول(٣) : باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه : أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب ، وذلك قولك : رأيتك وزيداً ، وإنك وزيداً منطلقان ، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر فى الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبدُ الله . . . ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد .

ويسمى أسماء الأماكن بأسماء الأرضين(٤) .

وعندما يعرض لواو العطف وواو القسم يذكر عملهما ويمثل لهما دون أن يصرح باسميهما فيقول(٥) : . . . وقال الخليل فى قوله عز وجل « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، وما خلق الذكر والأنثى(٦) » ، الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء فى قولك مررت بزيد وعمرو ، والأولى بمنزلة الباء والتاء ، ألا ترى أنك تقول : والله لأفعلن ، ووالله لأفعلن ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء .

فإذا عرض لاسم المصدر سماه مصدراً فقال(٧) : باب ما جاء من المصادر على

---

(١) جـ ١ ص ٣١٦ .
(٢) سورة الزمر ، آية رقم : ١٦ .
(٣) جـ ١ ص ٣٨٩ — ٣٩١ .
(٤) جـ ٢ ص ٢٣ .
(٥) جـ ٢ ص ١٤٥ — ١٤٦ .
(٦) سورة الليل ، آيات : ١ ، ٢ ، ٣ .
(٧) جـ ٢ ص ٢٢٨ .

فعول ، وذلك قولك : توضأت وَضُوءاً حسنا ، وتطهرت طهوراً حسنا . . .

ويقول(١) : باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوروا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ، ومثل ذلك : انكسر كسراً ، وكُسِر انكساراً ، لأن معنى كُسِر وانكسر واحد .

ويتحدث عن اسم الهيئة فيقول(٢) : باب ما تجيء فيه الفِعْلة تريد بها ضربا من الفعل وذلك قولك : حسن الطِّعمة ، ومثله : قِتْلة سوء ، وبئست المِيتة ، وإنما تريد الضرب الذى أصابه من القتل ، والضرب الذى هو عليه من الطّعم ، ومثل هذا : الرِّكبة والجِلسة والقعدة .

والمفعول المطلق يسميه الحدث والحدثان ، وربما سماه الفعل (٣) .

وعندما يعرض لاسم الجنس الجمعي يقول(٤) : باب ما كان واحداً يقع للجميع ، ويكون واحده على بنائه من لفظه ، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجمع ، فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فهو نحو : طلح والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرة .

وإذا ما عرض لاسم الجمع قال (٥) : باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذَوْد ، إلا أن لفظه من لفظ واحده وذلك قولك : ركب وسفر ، فالركب لم يكسر عليه راكب ، ألا ترى أنك تقول في التحقير : رُكَيْب وسُفَيْر ، فلو كان كسر عليه الواحد رد إليه .

ونلاحظ هنا أنه سمى التصغير تحقيراً .

ويتحدث عن أعلام الأجناس فيقول(٦) : باب من المعرفة يكون فيه الاسم

---

(١) جـ ٢ ص ٢٤٤ .
(٢) جـ ٢ ص ٢٢٩ .
(٣) شرح المفصل جـ ١ ص ١١٠ .
(٤) جـ ٢ ص ١٨٣ .
(٥) جـ ٢ ص ٢٠٣ .
(٦) جـ ١ ص ٢٦٣ .

الخاص شائعاً فى الأمة ، ليس واحد منها أولى به من الآخر . . نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامة ، وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وسَمْسَم . . .

وعندما يذكر ما يعترى أواخر الكلمات من إعراب وبناء يقول(١) : باب مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجار ، على النصب والجر . . .

وهناك من المصطلحات ما استعمله سيبويه ، ولكنه استعمله استعمالا مغايراً لما نعرفه له ، فالمبتدأ عنده مسند ، والمبنى عليه أو المعمول له وهو الخبر مسند إليه(٢) ، وهذا قلب لما نعرفه عن كل منهما ، فنحن نعرف أن المبتدأ هو المسند إليه ، وأن الخبر هو المسند ، كما أننا نعرف أن هذا اصطلاح بلاغى لا نحوى .

وعندما يتحدث عن المقصور يطلق عليه اسم المنقوص فيقول(٣) : أعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى ، فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو فى التثنية ، وإن كان من بنات الياء أظهرت الياء ، فأما ما كان من بنات الواو فمثل : قفا ، لأنه من قفوت الرجل تقول : قفوان . وكذا سماه المنقوص عندما تحدث عنه زائداً على ثلاثة أحرف ، وعند جمعه .

كما يسميه المقصور أيضاً فيقول(٤) : باب المقصور والممدود . . . فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر ، وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو : معطًى ومشترًى .

---

(١) جـ ١ ص ٢ .
(٢) جـ ١ ص ٢٥٦ .
(٣) جـ ٢ ص ٩٢ — ٩٤ .
(٤) جـ ٢ ص ١٦١ .

وعندما يتحدث عن المنقوص فى الاصطلاح المتـداول يقول (١) : باب إضافة كل اسم آخره ياء تلى حرفا مكسوراً إلى هذه الياء . . . وذلك قولك : هذا قاضىّ ، وهؤلاء جوارىّ .

إلى غير ذلك مما نراه منبثاً فى كتابه مما يوحى إلينا بأن هذه المصطلحات لم تـكن قد أخذت وضعاً ثابتاً مستقراً ، بل كان العلماء يطلقونها ويقصدون بها الإفهام والإفادة ، فإذا حققوا هدفهم دون التقيد باستعمالها لم يجدوا مانعاً من تركها ، بل إننا نعتقد أن ابتداع هذه المصطلحات لم يكن هدفاً مقصوداً ، وإلا لحاولوا أن يضعوا لـكل ما عرضوا له مصطلحات يلتزمونها من بادىء أمرهم ، ويتخذونها أساساً لبحثهم ، ولما وجدنا فى الـكتب المتقدمة هذه التراجم الطويلة للأبواب ، وهذه الأمثلة المتعددة التى يعتمدون عليها فى الإبانة والإفهام .

فإذا ما تركنا كتاب سيبويه ، وانتقلنا خطوة أخرى ، وجدنا أن بعض ما لم يكن مستقراً من هذه المصطلحات قد استقر ، وأن بعض ما لم يكن موضوعا قد وضع ، ولـكننا سنجد مع هـــذا بعضاً من هذه المصطلحات ما زال فى دور التطور والاكتمال .

فالمبرد عندما يتحدث عن حروف العطف ومعانيها يعرض للواو والفاء ولا ضمن ما يعرض له من هذه الحروف فيقول(٢) : فمنها الواو ، ومعناها إشراك الثانى فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أيهما كان أولا . . . ومنها الفاء وهى توجب أن الثانى بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب . ومنها لا وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول .

فهو يعبر عمـا يفيده كل حرف منها ، ولـكنه لا يذكر الترتيب أو التعقيب أو النفى ، وهى الألفاظ الاصطلاحية التى اعتاد المتأخرون إطلاقها فى مثـــل هذه الحالات .

---

(١) جـ ٢ ص١٠٥ .   (٢) المقتضب جـ ١ قسم ١ ص١١ — ١٣ .

ويتحدث عن فى فيقول[١] : ومعناها ما استوعاه الوعاء ، نحو قولك : الناس فى مكان كذا ، وفلان فى الدار ، فأما قولهم : فيه عيبان ، فمشتق من ذا لأنه جعله كالوعاء للعيبين .

وعندما يتحدث عن أبنية الكلمة لبيان المجرد والمزيد منها يقول(٢) : باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد ، فأول الأبنية ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الوسط منه ساكن ، لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك .

وهو يعنى بالاسم غير المحذوف الاسم المجرد .

ويقول (٣) : باب معرفة بنات الأربعة التى لا زيادة فيها . . . وباب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة .

وعندما يتحدث عن الفعل المعتل يكتفى أيضاً بذكر موضع حرف العلة دون أن يذكر الاسم الاصطلاحى ، فيقول[٤] : باب ما كانت الواو أو الياء منه فى موضع العين من الفعل، وباب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه ياء أو واو ،وباب ما اعتل منه موضع اللام ، وباب ما كانت عينه ولامه واوين .

فلا يذكر الأجوف ولا الناقص ولا اللفيف ، وهى الكلمات الاصطلاحية التى تعبر عن هذه المعتلات .

وهو لا يذكر المصدر الميمى باسمه ، ولكنه يعرض[٥] للمصادر التى تلحقها الميم فى أولها زائدة لأن المصدر مفعول ، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذى لا ميم فيه فى الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مضرباً أى ضرباً .

وعندما يعرض لكان وأخواتها يقول[٦] : باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ،

---

(١) جـ ١ قسم ١ ص ٣٢ . (٢) جـ ١ قسم ١ ص ٤١ — ٤٢ .

(٣) جـ ١ قسم ١ ص ٥٣ — ٥٤ .

(٤) جـ ١ قسم ١ ص ٨٤ ، جـ ١ قسم ٢ ص١٠٢ ، ١٤٣ على الترتيب .

(٥) جـ ٢ قسم ٢ ص ٤٠٢ — ٤٠٣ . (٦) جـ ٣ قسم ١ ص ٨٠ .

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وذلك كان وأصبح ، ولكنه يعرض له في مكان آخر فيقول(١) : باب من مسائل كان وأخواتها .

وهذا يكاد يطابق ما يقدم به سيبويه لكان كما رأينا ذلك من قبل(٢) .

وعندما يعرض لاسم الفعل يقول(٣) : أما صه ومه وقد التي بمعنى حسب ، فمبنيات على السكون لحركة ما قبل أواخرها ، وأنها في معنى أفعل .

فإذا ما جاء إلى المركب المزجي قال(٤) : باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعد يكرب .

ويعنون للفعل المبني للمجهول بأنه(٥) : المفعول الذي لا يذكر فاعله ، وهو رفع نحو قولك : ضُرِب زيد .

فإذا أراد التحدث عن التنازع قال(٦) : هذا باب من إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر ، وذلك قولك : ضربت وضربني زيد .

وعندما يعرض للحال يسميه المفعول فيه وينص على أنه هو الذي يسميه النحويون الحال(٧) .

وكما لم يسم سيبويه العلم وأطلق عليه الاسم الخاص ، فعل المبرد وسماه بنفس الاسم فقال(٨) : فمن المعرفة الاسم الخاص نحو : زيد وعمرو .

كذلك سمى أسماء الإشارة الأسماء المبهمة(٩) .

وعندما عرض لأضرب البدل الأربعة ذكر اثنين منهما قريباً مما نعرفه من المصطلحات ، وعبر عن الاثنين الآخرين بما يوضحها قال(١٠) : اعلم أن البدل في

---

(١) جـ ٤ قسم ١ ص ٤٢٢ .
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢١ .
(٣) جـ ٣ قسم ٢ ص ١٦٠ .
(٤) جـ ٤ قسم ١ ص ٣٥٧ .
(٥) جـ ٤ قسم ١ ص ٣٩١ .
(٦) جـ ٤ قسم ١ ص ٤٠١ .
(٧) جـ ٤ قسم ٢ ص ٤٧٢ .
(٨) جـ ٤ قسم ٢ ص ٥٧٠ .
(٩) جـ ٤ قسم ٣ ص ٥٧١ .
(١٠) جـ ٤ قسم ٣ ص ٥٨٤ — ٥٨٧ .

الـكلام يـكون على أربعة أضرب : فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم ، إذا كانا لشىء واحد . . . والضرب الآخر أن تبدل بعض الشىء منه . . . والضرب الثالث أن يـكون المعنى محيطاً بغير الأول الذى سبق له الذكر لا لتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثانى المقصود فى الحقيقة . . . قال الله عز وجل « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه[1] » لأن المسألة عن القتال . . . ووجه رابع لا يـكون مثله فى قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم ، وإنما يأتى فى لفظ الناسى أو الغالط ، وذلك قولك : رأيت زيداً داره .

ولـكننا — بالرغم من هذه المخالفات الاصطلاحية — نجد أن أغلب المصطلحات قد أخذت وضعا ثابتا ، وأنها بدأت تجنح إلى الاستقرار والبقاء ، فالمبرد يتحدث عن حروف العطف بمعانيها ، وعن معرفه الأفعال أصولها وزوائدها ، وعن معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل ، وعن التضعيف ، وما شبه من المضاعف بالمعتل ، وعن المشتقات ، واسم الزمان ، واسم المـكان ، والمصدر ، والحال ، ويذكر فعل المطاوعة ، ويتحدث عن باب الإضافة وباب التعجب ، ويقدم لهذا الباب تقدما يقرب من تقديم سيبويه له فيقول[2] : هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك .

وعندما يعرض لما النافية يقول[3] : باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف ما النافية .

ويقدم لها سيبويه بقوله[4] : باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف ما ، تقول : ما عبد الله أخاك .

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٧ .

(٢) المقتضب حـ ٤ قسم ٢ ص ٤٨٤ ، الـكتاب حـ ١ ص٣٧ .

(٣) المقتضب حـ ٤ قسم ٢ ص ٤٩٩ . (٤) الـكتاب حـ ١ ص ٢٨ .

على أن هذه المصطلحات ما لبثت أن وصلت إلى مرحلة من النضج والاكتمال تضمن لها الخلود والبقاء، فتداولها النحاة فى دراساتهم، واستعملها المؤلفون فى كتبهم، وأصبحت حياتها مرتبطة بحياة هذا العلم، وبقاؤها موقوتا ببقائه.

* * *

(ب) المصطلحات النحوية بين مدرستى البصرة والكوفة:

ولكن هذه المصطلحات على الرغم من ثباتها واستقرارها، لم يسلم بعضها من خلاف فى مدلولها، أو من استعاضة عنها بغيرها، أو من جحد وإنكار لها.

١ — ففعل الأمر الذى أثبته البصريون وجعلوه قسما للماضى والمضارع وحكموا عليه بالبناء على ما يجزم به مضارعه، فهو مبنى على السكون فى مثل: اضرب، وعلى حذف النون فى مثل: اضربا، وعلى حذف حرف العلة فى نحو: اخش.

لم يعترف به الكوفيون وقالوا[1]: إنه معرب مجزوم بلام الأمر، وإن اللام حذفت حذفا مستمرا فى نحو: قم واقعد، وإن الأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة حتى لا يلتبس المضارع المرفوع، بالمضارع المجزوم، وعلى هذا فليس هناك فعل أمر عندهم[2].

وقد احتج الموضح فى المغنى لمذهب الكوفيين[3]، بأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، وبأنه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف، وبأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، وبأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنتَ يابن خير قريش كي تقضى حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم «فبذلك فلتفرحوا[4]» وفى الحديث «لتأخذوا مصافكم»

---

(١) التصريح جـ ١ ص ٥٥، الأشمونى جـ ١ ص ٥٤.

(٢) هامش التصريح جـ ١ ص ٥٥.

(٣) التصريح جـ ١ ص ٥٥، المغنى جـ ١ ص ٣٢٦.

(٤) سورة يونس، آية رقم: ٥٨.

وبأنه يعامل كما يعامل المجزوم فيقال : اخش وارم وادع ، وبأن البناء لم يعهد كونه بالحذف .

وقد رد ابن يعيش هذه الاعتراضات فقال(١) : أما قولهم : إنه معرب فقد تقدم القول: إن أصل الأفعال البناء ،وسبب إعراب المضارع ما فى أوله من الزوائد وقد فقدت هنا .

وقولهم : إنه مجزوم بلام محذوفة فاسد لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك فى : لم ولن ونظائرهما ...على أنا نقول : لو كان فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة لبقي حرف المضارعة ، كما بقى فى قوله :

محمـد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

وكما قال : أوبيك من بـكي .

فلما حذف حرف المضارعة ، وتغيرت بنية الـكلمة دل على ما قلناه .

وأما حذف حرف العلة من نحو : ارم واغز واخش ، فلأنه لما استوى لفظ المجزوم والمبنى فى الصحيح نحو : لم نذهب واذهب ، أرادوا أن يـكون مثل ذلك فى المعتل ، فحذفوا آخره فى البناء ، ليوافق آخره آخر المجزوم .

ولا شك أن ادعاء أنه مضارع مجزوم حذفت أداته ، ثم حذف حرف المضارعة منه ، فيه من التـكلف والإجحاف ما فيه ، وموافقته لمعنى ما فيه اللام لا يدل على أنه هو .

٢ — وأسماء الأفعال وهى أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال كما ذهب إلى ذلك جمهور البصريين .

أو أسماء لمعانى هذه الألفاظ من الأحداث والأزمنة ، ونسبه فى البسيط إلى ظاهر قول سيبويه(٢) .

أو هى أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال كما قال بذلك جماعة من البصريين .

---

(١) شرح المفصل حـ ٧ ص ٦١ .
(٢) التصريح حـ ٢ ص ١٩٨ .

لم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذا الاسم ، وعدوها أفعالا حقيقية[١].

ولكن الصواب فيما أعتقد هو ما ذهب إليه البصريون ، ذلك لأن هذه الألفاظ — وإن دلت على ما يدل عليه الفعل — لا تأخذ سماته وخصائصه ؛ فلا تتصل بها الضمائر كما تتصل به ، ولا تقبل من العلامات ما يقبل الفعل ، هذا زيادة على ما يدخلها من التنوين الذى هو من خصائص الأسماء ، فلما كان الأمر كذلك كان ما اتجه إليه البصريون فيها أرجح وأولى .

وقد ترتب على هذا الخلاف فيها خلاف فى إعرابها ، فعلى القول بأنها أفعال حقيقية ، أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب .

وعلى القول بأنها أسماء لمعانى الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر ، أو لا موضع لها كالأفعال .

وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هى عنها[٢] .

٣ — وكما أنكر الكوفيون فعل الأمر واسم الفعل فقد أنكروا وجود لام الابتداء ، وجعلوا اللام التى يسميها البصريون لام الابتداء فى مثل : لزيد أفضل من عمرو ، جواب قسم مقدر[٣] ، لأنه يجوز أن يليها المفعول المنصوب فى نحو قولهم: لطعامَك زيد آكل ، ولو كانت لام الابتداء لكان يجب ألا يكون ما بعدها إلا مرفوعاً .

وأما البصريون فقالوا : إنها لام الابتداء بدليل أنها تدخل على أفعال القلوب فتعلقها عن العمل ، وتوجب لمنصوبها الرفع ، وقالوا : إنما دخلت على المنصوب لأنه لما تقدم وقع فى موقع المبتدأ ، فدخلت عليه لأنها واجبة التصدير .

كذلك لم يوافق الكوفيون البصريين على إطلاق المصطلحات الآتية :

---

(١) التصريح حـ ٢ ص ١٩٦ ، الأشمونى حـ ٣ ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٢) التصريح حـ ٢ ص ١٩٦ ، حاشية الصبان حـ ٣ ص ١٤٨ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٥٨ .

٤ — المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، وقالوا . إن هذه شبه مفاعيل(١) .

٥ — ولم يرتضوا — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل — عمل الابتداء فى المبتدأ ، وقالوا : إن العامل فى المبتدأ هو الخبر .

٦ — ولا عمل قيام الفعل مقام الاسم فى الفعل المضارع ، وقالوا : إن العامل هو التجرد من الناصب والجازم .

٧ — ولا ما أسماه البصريون « اسم الفاعل » وقالوا : إنه الفعل الدائم .

• • •

وهناك نوع من المصطلحات أطلق عليه الكوفيون أسماء أخرى غير التى ارتضاها البصريون :

٨ — من ذلك اختلافهم فى تسمية الضمير الداخل بين المبتدأ وخبره ، فسماه البصريون ضمير فصل كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وأن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر ، وهى تسمية معقولة مستمدة من وضع الضمير وعمله .

وقال الكوفيون : إنه عماد كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده(٢) .

٩ — كذلك اختلفوا فى تسمية الضمير الذى يقدمونه فى مواضع التفخيم والتعظيم قبل الجملة ، ويكون كناية عنها ، وتكون الجملة خبرا عنه ، وتفسيراً له .

فالبصريون يسمونه ضمير الشأن والقصة .

والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه .

وقال البصريون فى قوله تعالى « قل هو الله أحد(٣) » . هو ضمير الشأن ،

---

(١) التصريح ج ١ ص ٣٢٣ .
(٢) المفصل ج ٣ ص ١١٠ ، الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ .
(٣) سورة الأخلاص ، آية رقم : ١ .

والحديث مضمر ، والجملة بعده تفسره .

وقال الفراء : هو ضمير اسم الله تعالى ، وجاز ذلك وإن لم يجر له ذكر لما فى النفوس من ذكره .

وكان الفراء يجيز كان قائماً زيد ، فيكون « قائماً » خبراً لذلك الضمير ، وما بعده مرتفع به .

ولم يجز البصريون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً ، لأنه ضمير الجملة ، فينبغى أن يكون الخبر جملة[١] .

وأعتقد أن تسمية البصريين تصور أثر الضمير فى موقع الجملة أكثر من المجهول الذى لا يدخل فى حساب المتكلم عند استخدام هذا الأسلوب .

١٠ — ومن ذلك النوع أيضاً الحروف الجارة للأسماء فقد سماها البصريون حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، ويسمونها كذلك حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أى تخفضها .

وسماها بعض الكوفيين حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات[٢] .

وليس من اللازم كما هو واضح أن يكون ما قبلها نكرة ، فالتسمية إذا ليست دقيقة .

١١ — ويطلق البصريون اسم حروف الزيادة وحروف الإلغاء على الحروف التى دخولها فى الكلام كخروجها ، دون أن تحدث معنى زائداً .

ويسميها الكوفيون حروف الصلة والحشو[٣] .

وهذه الحروف هى : إنْ وأنْ ما ولا ومن والباء .

كقول دريد بن الصمة :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السِّنِّ خيراً ما يزال يزيد

---

(١) شرح المفصل حـ ٣ ص ١١٤ .

(٢) شرح المفصل جـ ٨ ص ٧ . (٣) شرح المفصل حـ ٨ ص ١٢٨ .

وقولك : لما أن جاء أكرمته ، وقوله تعالى « فبما نقضهم ميثاقهم(١) »وقوله « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة »(٢) ، وقوله « ما جاءنا من بشير ولا نذير(٣)» وقوله « أليس الله بكاف عبده(٤) » .

١٢ — كذلك ظهر اختلافهم فى طريقة نطقهم بالمصطلح المتفق عليه ، فالادّغام بتشديد الدال مصطلح البصريين ، والإدغام بالتخفيف مصطلح الكوفيين.

ومعناه أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مثله أو قريب منه بعد أن تبدل أحدهما بالآخر — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك — من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيرا لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك(٥) .

• • •

وهناك نوع آخر من المصطلحات اتفقوا على أسمائها ، ولكنهم اختلفوا فيما يدل عليه كل منها :

١٣ — من ذلك الكناية فقد جعلها الكوفيون مساوية للمضمر تماماً ، فهما مترادفان ، اختلفا لفظاً ، ودلا على معنى واحد .

وذهب البصريون إلى أن الكناية أعم من المضمر ، فالمضمر مكنى ، ولكن المكنى لا يلزم أن يكون مضمراً ، لأن الكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة ، ففلان كناية عن علم من الأناسى ، والفلان كناية عن علم من البهائم ، وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج ، وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم ، وإذا كان الوضع كذلك فالمضمر نوع من الكناية وليس مساوياً لها(٦) .

---

(١) سورة النساء ، آية رقم : ١٥٥. (٢) سورة فصلت ، آية رقم : ٣٤ .
(٣) سورة المائدة ، آية رقم : ١٩ . (٤) سورة الزمر ، آية رقم : ٣٦ .
(٥) شرح المفصل جـ ١ ص ١٢١ . (٦) شرح المفصل جـ ٣ ص ٨٤ .

١٤ — ومن هذا النوع ألقاب الإعراب والبناء فالرفع والنصب والجر والجزم يطلقها الكوفيون على المعرب والمبنى جميعاً .

ولم يرتض البصريون ذلك وإنما جعلوها خاصة بحالات الإعراب ، واتخذوا الفتح لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر والوقف ، ولا يقولون للمعرب : مضموم مثلا ، لئلا يدخل فى حيز المبنيات ، فقد أرادوا بالمخالفة إبانة الفرق بينهما ، فالمرفوع يشعر بأن الرفع حدث بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث عملا يخالف عمله .

ولا شك فى أن تفرقة البصريين تفرقة مقبولة تقتضيها الملاحظة للفروق بين الكلمات ، ويتقضيها التمييز الواضح بينها(١) .

• • •

١٥ — وكما رفض الكوفيون بعض مصطلحات البصريين، فقد رفض البصريون بعض مصلحاتهم أيضاً ، فمن ذلك رفضهم ما أسماه الكوفيون : التقريب .

ذلك أنهم جعلوا أسماء الإشارة تعمل عمل كان فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، ففى مجالس ثعلب(٢) : وقال سيبويه : هذا زيد منطلقاً ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل ، قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً ، وهو لا يعرف التقريب . . . وقال الكسائى : سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه ، فجعله مثل كان ، وقالوا : تربع ابن جؤية فى اللحن حين قرأ « هؤلاء بناتى هن أطهرَ لكم(٣) » . وجعلوه حالا يعنى أطهر ، وليس هو كما قالوا ، هو خبر لهذا كما كان فى كان ، إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب ، من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب ، فلا يجتمعان .

١٦ — كما رفضوا ما أسماه الكوفيون من العوامل : الفاعلية والمفعولية ، وذلك

---

(١) شرح المفصل حـ ٣ ص ٨٤ . (٢) ص ٥٢ .
(٣) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .

لأنهم لا يقرون العمل لهما ، وإنما يقولون . إن الفعل هو العامل فى الفاعل وفى المفعول(١) .

١٧ — كذلك رفضوا ما أسموه : الخلاف وجعلوه عاملا فى الظرف الواقع خبراً وفى المفعول معه ، وفى المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى المحضين(٢) .

١٨ — ورفضوا ما أسموه كذلك . الصرف ، وذلك فى مثل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن(٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل عند الكلام على الخلاف بين البصريين والكوفيين فلا حاجة للتطويل فيها .

* * *

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١ .

(٢) الإنصاف مسائل رقم ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٦ على الترتيب .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٧٥ .

اختلاط النحو بغيره من العلوم

وبعد ، فهل نشأ هذا العلم من أول الأمر متميزاً واضح المعالم سوى النهج ، لم يختلط بغيره من العلوم ، ولم توحد بينه وبين بعضها الروابط ؟ أو أنه كان فى بدء حياته جزءاً من كل ، وفرعا من أصل ؟ .

لقد نقلت لنا الروايات أن أبا الأسود قد وضع أساس هذا العلم وأن تلاميذه وتلاميذهم قد بنوا على ما أسس ، وفرعوا ما أصل ، وخلقوا مما فكر فيه علما رحب الجنبات ، مترامى الأطراف ، له سماته البارزة ، وموضوعاته الخاصة . ولكن هذه الروايات قد ذكرت أيضاً أن هؤلاء العلماء الذين وضعوا أصول هذا العلم ، وانهجوا سبله ، لم تكن حياتهم العلمية قائمة على دراسة النحو وحده ، بل كان لهم نصيب فى معارف العرب وثقافاتهم فى ذلك العهد ، وكانت لهم مشاركة فى علومهم وفنونهم ، ولم يكن أخذهم فى النحو ، وضربهم فى مسالكه ، مانعا لهم من أن يأخذوا فى غيره من العلوم ، ويكون لهم فيما يأخذون فيه سبق وتقديم .

لقد ذكروا أن أبا الأسود وهو أول من فكر فى هذا العلم (١) كان أفصح الناس وكان يقول ، إنى لأجد للحن غَمَرا كغَمَر اللحم .

وقالوا أيضاً(٢) : إنه كان شاعراً سريع الجواب ، ثقة فى حديثه ، روى عن عمر وعلى وابن عباس وأبى ذر وغيرهم ، وعدوه من التابعين الفقهاء ، والمحدثين الشعراء ، والدهاة النحاة . ووصفه فى البيان والتبيين بأنه(٣) : كان من المقدمين فى العلم .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١٣٦ ، بغية الوعاة ص ٢٧٤ .

(٣) ج ١ ص ١٠٤ .

وقالوا فى عبد الرحمن بن هرمز إنه(١) : كان أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وأحد القراء .

وقالوا عن نصر بن عاصم إنه(٢) كان أحد القراء الفصحاء ، أو كان فقيها عالماً بالعربية .

وقالوا عن عبدالله بن أبى إسحق إنه(٣) : كان إماما فى العربية والقراءة ،ومن أهل الإحسان فى القياس ، وأول من علل النحو .

أما أبو عمرو بن العلاء فقد وصفوه بأنه(٤) : من أعلام القراءات واللغة . أو كان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر .

وقالوا فى عيسى بن عمر إنه(٥) : إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور .

وقالوا عن يونس بن حبيب إنه(٦) : كان عالماً بالنحو واللغة والغريب واسع الرواية فصيحا .

ويقول فيه ياقوت(٧) : إمام نحاة البصرة فى عصره ،ومرجع الأدباء والنحويين فى المشكلات ،كانت حلقته مجمع فصحاء الأعراب وأهل العلم والأدب .

وينقل عن أبى عبيدة قوله : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحى من حفظه .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠ ، نزهة الألباء ص ١٨ ، بغية الوعاة ص ٣٠٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢١ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، نزهة الألباء ص١٧ . معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٢٤ ، بغية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٩٦، نزهة الألباء ص ٢٢ ، بغية الوعاة ٢٨٢ .

(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، أخبار النحويين البصريين ص ٩٥ ، نزهة الألباء ص ٣١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، معجم الأدباء ج ١١ص ١٥٦ — ١٦٠ فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .

(٥) نزهة الألباء ص ٢٥ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص١٤٦ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٦) البيان والتبيين ج ٢ ص١٢ . (٧) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ .

وعن أبي زيد قوله : جلست إلى يونس بن حبيب عشر سنين ، وجلس إليه قبلى خلف الأحمر عشرين سنة ، وكان يونس عالما بالشعر نافذ البصر فى تمييز جيده من رديئه ، عارفا بطبقات شعراء العرب ، حافظا لأشعارهم ، يرجع إليه فى كل ذلك .

وقالوا فى الخليل بن أحمد(١) : كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أول من استخرج العروض ، وحصر أشعار العرب به ، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذى يتهيأ به ضبط اللغة .

وقالوا : إنه(٢) : سيد الأدباء فى علمه وزهده .

وقالوا(٣): إنه نجم من أصحاب الخليل أربعة: عمرو بن عثمان سيبويه ، والنضر ابن شميل ، وأبو فيد العجلى ، وعلى بن نصر الجهضمى ، وكان أبرعهم فى النحو سيبويه ، وغلب على النضر بن شميل اللغة ، وعلى مؤرج العجلى الشعر واللغة ، وعلى على بن نصر الحديث .

١ — تداخل فنون اللغة وعموم الثقافة :

هذه الروايات المختلفة تتحدث عن هؤلاء الأعلام ، وتذكر علومهم التى برزوا فيها ، وفنونهم التى تميزوا بها ، فإذا هـذه العلوم عامة تشمل أنواع الثقافات المختلفة وتضم علوم العرب ومعارفهم ، تضم الفقه والحـديث ، والقراءة واللغة والشعر والأنساب ، والنحو والعروض . . . الخ .

ولكنا نجدهم أحياناً يجعلون علوم العربية قسيما للقراءة والفقه ، فنصر ابن عاصم أحد القراء الفصحاء ، أو كان فقيها عالما بالعربية ، وعبد الله بن أبى

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، الفهرست ص ٦٤ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٣٧ .

(٢) نزهة الألباء ص ٥٤ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٤ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة الألبا ص ٧٣ .

إسحق كان إماماً فى العربية والقراءة ، وعبدالرحمن بن هرمز كان أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وأحد القراء . مما يجعلنا نستنتج أن العربية كان يقصد بها فى ذلك الوقت ما ليس فقهاً ولا قراءة ، وأنها كانت تشمل فروع اللغة المختلفة من شعر ولغة ونحو .... الخ .

فإذا تقدم بنا الزمن قليلا وجدنا ما يشير إلى أن لفظ « العربية » قد أصبح أكثر تحديداً مما كان عليه من قبل ، فأبو عمرو بن العلاء : من أعلام القراءات واللغة ، أو كان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر . وعيسى ابن عمر : إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور . ويونس كان عالماً بالنحو واللغة والغريب واسع الرواية . فالنحو كما نرى قد بدأ يتميز من بين علوم العربية ، ويأخذ وضعاً بارزاً من بين معارف العرب .

فإذا ما وصلنا إلى الخليل بن أحمد وجدنا هذه العلوم قد تميزت أسماؤها ، واتضحت معالمها ، فالخليل هو الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أول من استخرج العروض ، وقد عمل أول كتاب العين الذى يتهيأ به ضبط اللغة . ولكنها مع تميزها ، ووضوح شخصيتها ما زالت جميعها هدف الطلاب ومقصد الدارسين .

ونجد كذلك أن العلوم الشرعية قد بدأت تنفصل عن علوم العربية بعض الانفصال ، ولم يعد العالم كما كان ، يجمع بين تدريس علوم اللغة وعلوم الدين ويبرع فيهما ، بل يكون إماما فى كل منهما ، فبعد أن كان أساتيذ الخليل من علماء العربية والقراءة والفقه ، اتجه الخليل وجهة عربية تكاد تكون خالصة تشمل فروع اللغة المختلفة ، ولكنها تبتعد عن علوم الدين ، وتتركها للمتفرغين لها المختصين بها،يؤيد ذلك ويقويه ما تنقله الروايات المختلفة عن السبب الذى دفع سيبويه إلى دراسة النحو بعد أن كان يدرس الحديث والفقه تقول(١) : كان سيبويه يستملى على حماد بن سلمة

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٥٩،أو مجالس أبى مسلم ص ٨٨ — ٨٩ ، نزهة الألبا ص ٧٢.

فقال يوماً : قال صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء . فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فقال له حماد : لحنت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء . فقال سيبويه : لا جرم،لأطلبن علماً لا تلحنى فيه أبداً ، وطلب النحو وأخذ عن الخليل بن أحمد وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم .

أو تذكر على لسان حماد بن سلمة(١) : جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، فكان فيما أمليت ذكر الصفا ، فقلت : صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا — وهو الذى كان يستملى — فقال : صعد النبى صلى الله عليه وسلم الصفاء . فقلت : يا فارسى ، لا تقل الصفاء لأن الصفا مقصور ، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية .

وسواء أصحت هذه الرواية أم تلك ، أم الرواية التى جاءت فى طبقات النحويين واللغويين(٢) عن سبب انصراف سيبويه عن دراسة علوم الدين إلى علوم اللغة ، فإنها تدلنا على أن علوم اللغة قد انفصلت وأصبح لها أساتذتها وطلبتها ، كما أصبح لعلوم الدين هؤلاء الأساتذة والطلاب .

ولكن هذه الدروس كما قلت كانت تشمل الفروع المختلفة للغة ، وإن أصبحت متميزة فى أسمائها ودلالاتها ، وإن ظلت مندرجة تحت اسم : علوم العربية أو الأدب. يدل على هذا التميز صنيع الخليل فقد استنبط علم العروض فحصر أشعار العرب وبحورها ، ووضع كتاب العين الذى يتهيأ به ضبط اللغة ، وأملى على سيبويه كثيراً من مسائل النحو التى يضمها كتابه .

ويدل على هذا التميز أيضاً ما تذكره الروايات المختلفة من أن أصحاب الخليل كان أبرعهم فى النحو سيبويه ، وأن اللغة غلبت على النضر بن شميل ، كما غلبت اللغة والشعر على مؤرج العجلى ، كما غلب الحديث على نصر .

---

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٥٩ ، أو مجالس أبى مسلم ص ٨٨ .
(٢) ص ٦٦ .

ويدل على هذا الربط بينها ، وجمعها تحت اسم واحد ما ذكرناه من أنهم كانوا يطلقون على الخليل : سيد أهل الأدب ، فالأدب كما نرى كان يشمل : النحو واللغة والتصريف ، والعروض والقوافى وصنعة الشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم(١).

٢ — انفصال النحو عن غيره من فروع اللغة :

ولكن هذه الرابطة الجامعة لم تمنع النحو من يشق طريقه منفصلا عن غيره من العلوم ، ومن أن تأخذ شخصيته فى النضج والاكتمال، فقد ألف سيبويه كتابه مخلصا للنحو ، كما ألف المبرد مقتضبه ، وإن كنا قد لمسنا فى الكتابين أثراً من آثار اختلاط النحو بغيره من العلوم ، عرضنا لها أو لبعضها عند الكلام عن التأليف فى النحو ، فقد ذكر فى هذه الكتب النحوية الخالصة ما يتصل بدراسة اللغة ، وما هو من صميم علوم البلاغة ، وما هو من خصائص القراءة وعلم التجويد، وما يتصل اتصالا وثيقا بالنقد الأدبى ودراسة الشعر العربى وما يجوز فيه من الضرورات التى لا تجوز للناثر ، وما يصح من وجوه القوافى فى الإنشاء . . . إلى آخر ما جاء مما لا يدخل أساساً فى الدراسة النحوية .

كما ألفت مختصرات أو كتب فى فروع خاصة من فروع النحو ، كما أشرنا إلى ذلك فى موضعه .

٣ — ارتباطه بغيره من الفنون :

ولكن النحو على الرغم من تميزه وانفراده عن غيره من العلوم ، اللهم إلا من هذه الآثار التى نلمحها فى أثناء كتبه ، نجده يختلط مرة أخرى بغيره اختلاطاً قويا ، ويندمج فى علوم العربية أو فى الأدب اندماجاً تاماً ، ومن العجب أن يكون صاحب هذا الكتاب الذى عاد فيه النحو إلى قسمائه مرة أخرى ، هو نفسه صاحب أحد الكتابين الكبيرين اللذين هما مظهر اكتماله وانفصاله ، ولعلنا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن هذه الفروع المختلفة إنما هى أفراد أسرة واحدة ، لكل فرد

---

(١) نزهة الألبا ص ١١٧ ، الأشباه والنظائر ج ١ ص ٥ .

منها اسمه الخاص ، وسماته المتميزة ، ولكنه لايستطيع أن ينفصل عن غيره انفصالا تاما ، بحيث يعيش مستقلا بنفسه ، قائما بذاته .

رأينا ذلك واضحاً فى كامل المبرد الذى يضم أشتاتاً مختلفة من المعارف والثقافات ، والذى يعد نموذجاً حياً للدراسات الأدبية كما كان يفهمها القدماء ، ولعلى أستطيع أن أقول ، كما يجب أن نفهمها نحن اليوم فى وحدتها وشمولها وترابطها وانسجامها ، لا فى عمقها وجدلها وفلسفتها ومنطقها ، وإيغالها فى الاستطراد وإبعادها فى التعليل ، يقول المبرد فى أول كتابه(١) : هذا كتاب ألفناه يجمع ضروبا من الآداب ، ما بين كلام منثور ، وشعر مرصوف ، ومثل سائر ، وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ، ورسالة بليغة . والنية فيه أن نفسر كل ما وقع فى هذا الكتاب من كلام غريب ، أو معني مستغلق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفياً ، وعن أن يرجع إلى أحد فى تفسيره مستغنياً .

وقد سار المبرد فى كتابه على النهج الذى وضعه ، فهو مثلا يذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم(٢) « ألا أخبركم بأحبكم إلى ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا ، الموطئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم إلىّ ، وأبعدكم منى مجالس يوم القيامة الثرثارون المتفيهقون » .

ثم يأخذ فى الشرح فيقول : الموطئون أكنافا ، مثل ، وحقيقته أن التوطئة هى التذليل والتمهيد ، يقال دابة وطىء يافتى ، وهو الذى لا يحرك راكبه فى سيره وفراش وطىء إذا كان وثيراً لا يؤذى جنب النائم عليه ، ولكنه يستطرد فينقل عن الأصمعى : أن أعرابياً سئل عن السميذع ، فقال : السيد الموطأ الأكناف ، وتأويل الأكناف الجوانب ، يقال فى المثل : فلان فى كنف فلان ، كما يقال : فلان فى ظل فلان ، وفى ذرا فلان ، وفى ناحية فلان ، وفى حيز فلان .

ثم ينتقل إلى : الثرثارون ، فيقول : يعنى الذين يكثرون الكلام تكلفاً وتجاوزا

---

(١) جـ ١ ص ٢ .

(٢) جـ ١ ص

وخروجاً عن الحق ، وأصل هذه اللفظة من العين الواسعة من عيون الماء يقال : عين ثرثارة،وكان يقال لنهر بعينه الثرثار ، وإنما سمى به لكثرة مائه . قال الأخطل :

لعمرى لقد لاقت سُلَيم وعامر على جانب الثرثار راغية البَكر

قوله : راغية البَكر ، أراد بكر ثمود ، رغا فيهم فأهلكوا ، فضربته العرب مثلا ، وأكثرت فيه ، قال علقمة بن عبدة الفحل :

رغا فوقهم سَقْبُ السماء فداحِضٌ بشِكَّتهلم يُستَلب وسليبَ

وكذلك إذا لم تضعف الثاء فقلت : عين ثرة ، فإنما معناه غزيرة واسعة ، قال عنترة :

جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم

وليست الثرة عند النحويين البصريين من لفظة الثرثارة ، ولكنها فى معناها ويجب أن يكون من الثرة ثرّارة .... ثم يقول :

ومتفيهق متفيعل من قولهم : فهق الغدير يفهَق إذا امتلأ ماء ، فلم يكن فيه موضع مزيد، كما قال الأعشى :

نفى الذم عن رهط المحلق جفنةٌ كجابية الشيخ العراقى تفهق

كذا ينشده أهل البصرة ، وتأويله عندهم أن العراقى إذا تمكن من الماء ملأ جابيته لأنه حضرى فلا يعرف مواقع الماء ولا محالّه .

وهكذا يستمر المبرد فى كامله ، يذكر الحديث أو المثل ، أو الشعر أو غير ذلك ، ويأخذ فى الشرح ، ويذكر المترادفات ، ويبين أوجه الاشتقاق ، ويستدل على ما يقول بما جاء فى معناه من شعر أو نثر .... الخ .

وكما يعرض المبرد فى كتابه لمسائل النحو ، أو لأوجه الكلمة الإعرابية أو لاشتقاقاتها أو غير ذلك فى أثناء أبوابه الأدبية التى يبدؤها بحديث نبوى أو بقول مأثور أو بشعر رصين أو بخبر أو باستخبار أو غير ذلك ، نجده يعقد أبواباً خاصة لمسائل

نحوية ، كالباب الذى عقده لتفسير(١) : ماكان من المؤنث على فَعالِ مكسور الآخر ، يقول : وهو على أربعة أضرب ، والأصل واحد : اعلم أنه لا يبنى شىء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وهو فى المؤنث بمنزلة فُعَل نحو : عمر وقُثَم فى المذكر ، وفُعَل معدول فى حال المعرفة عن فاعل ، وكان فاعل ينصرف ، فلما عدل عنه فُعَل لم ينصرف ، وفَعَالِ معدول عن فاعلة ، وفاعلة لاينصرف فى المعرفة ، فعدل إلى البناء لأنه ليس بعد مالا ينصرف إلا المبنى ، وبنى على الكسر .... ثم يبين أن من هذا البناء ما كان اسماً للفعل نحو نزال يافتى ، قال الشاعر :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال وَلُجَّ فى الذعر

ومنها أن يكون صفة غالبة تحل محل الاسم نحو قولهم للضبع جَعَار يافتى وللمنية حَلاق ، كقول الشاعر :

لحقت حلاق بهم على أكسائهم ضربَ الرقاب ولا يُهِم المغنم .

...ومنها ما عدل عن المصدر نحو قول المتلمس يذم الخمر :

جمادِ لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد

...والباب الرابع أن تسمى امرأة أوشيئاً مؤنثاباسم تصوغه على هذا المثال نحو: رقاش وحذام . . . . ثم يبين رأى الحجازيين والتميميين ورأى سيبويه فى هذا النوع الأخير الذى سمى به إذا أزيل عن النعت . . .

وهكذا يستقصى ما قيل فى هذا البناء ، ولكنه فى آخر الباب يعود إلى نهجه الذى وضعه ، وطريقته التى التزمها ، فيذكر شعراً لامرأة من بنى عامر بن صعصعة ثم يعلق عليه ، ويذكر ماقيل فى معناه حتى ينهى الباب .

وقد عقد باباً آخر لبيان(٢) : ما يجوز فيه يَفعَل فيما ماضيه فَعل مفتوح العين ، يقول فيه : اعلم أن كل فعل على فَعُل فهو غير متعد إلى مفعول لأنه فعل

---

(١) جـ ١ ص ٢٧٨ . (٢) جـ ١ ص ٣٦٥ .

الفاعل فى نفسه .. وما كان من فَعِل الصحيح فإنه يفعَل نحو: شرب يشرب .. ويكون متعديا وغير متعد ... وما كان على فَعَل فبابه يفعُل ويفعِل.. فقد أنبأتك أنه يكون متعديا وغير متعد . . ولا يكون فعَل يفعَل إلا أن يعرض له حرف من حروف الحلق الستة فى موضع العين أو فى موضع اللام ، فإن كان ذلك الحرف عينا فتح نفسه ، وإن كان لاما فتح العين ، ثم يبين حروف الحلق ويأتى بالأمثلة ، ثم يعرض فى أثناء ذلك للشاذ من كل بناء ، وهو — وإن كان قد عنون الباب بأنه لبيان ما يجوز فيه يفعَل من فعَل — لم يقتصر عليه ، وإنما استقصى فذكر ، فعُل وفعِل وفعَل ، وذكر صحيح الأبنية وشاذها ، ولكنه فى هذا الباب لم يعرض لشىء آخر من فنون الأدب كما فعل فى الباب السابق ، وإنما جعله قاصراً على هذا البحث النحوى الصرفى .

وهذا المسلك الذى سلكه المبرد فى الكامل ، قد وجد استجابة عند المتأخرين من العلماء المتأدبين ، فنحوا نحوه ، وساروا على نهجه ، فألفوا من كتب الأدب ماجمع منها أشتاتا ، وحوى منها ضروبا ، واشتمل على الحكمة المأثورة ، والمثل السائر ، والقصيدة الرائعة ، والبيت النادر ، والخطبة الجامعة ، والقول الساحر والآيات البينة ، وجوامع كلم النبى الباهر ، والنوادر الممتعة ، وقصص التاريخ الغابر ، والقواعد النحوية وما يسوغ للشاعر دون الناثر . مما يثير الهمم الفاترة ، ويحفز العزائم الخائرة ، وينشط العقول عن عُقُلها ، ويجلو عن الأذهان كثيراً من صدئها ، كالعقد الفريد لابن عبد ربه ، والأمالى لأبى على القالى ، وغير هذين من كتب ضمت الطارف والتليد ، وأخذت من كل فن ، وسلكت كل سبيل .

٤ — تأثر النحو بالفلسفة والمنطق :

على أن النحو إذا كان قد امتزج بهذه العلوم حقبة من الدهر ، لما بينهما من الرابطة الوثيقة ، والرحم القريبة ، فأفادها وأفاد منها ، وغذاها ورضع لبانها ، ثم انفصل عنها بعد أن شب عن الطوق ، واشتد منه الساعد ، امتثالا لسنة التطور ،

وخضوعا لطبيعة الأشياء ، ثم أخذ الحنين إليها ، والرغبة فى الاتصال بها ، يعاوده فترة بعد أخرى ، فيظهر معها فى كتاب هنا ، ومؤلف هناك ، فإن هناك من العلوم ما أفاد منه النحو وإن لم يمتزج به ، وما ظهر أثره فيه وإن لم يختلط به ، ذلك هو منهج الفلاسفة ، ومنطق المتكلمين ، فكما كانت البصرة مهد النحو والمشتغلين به كذلك كانت مرتع المتكلمين ومرباهم ، فيها نشأ واصل بن عطاء المتوفى سنة ١٣١ هـ (١) . وعمرو بن عبيد المتوفى سنة ١٤٥ هـ (٢)، وأبو الهذيل العلاف المتوفى سنة ٢٣٥ هـ (٣) ، والجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥هـ(٤)، وغيرهم من شيوخ المعتزلة ورؤسائهم .

والنحو الذى لم يتصل بالكلام اتصال قرابة ونسب — لأن النحو كما سبق أن قلنا يبحث فى حركات الكلمة وبنيتها ، أما الكلام فهو يبحث فى العقيدة الإسلامية ويبرهن عليها ، ويجادل خصومها ، ويستخدم فى ذلك العقل والمنطق ، ولا يقف عند حد الآثار المنقولة التى لا يؤمن بها خصومها ، أو التى يفهمها المؤمنون بها فهما يغاير فهم المتكلمين لها — كان الاتصال الدائم فى البلد الواحد له ، على ما يبدو ، أثر واضح فى انتقال الأفكار ، والتأثر بطرق البحث ، واعتناق بعض الأصول التى قال بها المتكلمون أولا ، ثم رأينا أثرها يظهر فى أساليب النحاة ومناقشاتهم ، بل فى أصولهم كذلك فى بعض الأحيان .

لقد أطلق المعتزلة(٥) للعقل العنان فى تناول المسائل وبحثها ، من غير أن يحدوه بحد ، فجعلوا له الحق فى أن يبحث فى السماء وفى الأرض ، وفى الله والإنسان وفيما دق وجل ، فليس له دائرة معينة له الحق فى أن يسبح فيها ، ودائرة ليس له حق ذلك ، بل خلق العقل فى رأيهم ليعلم ، وفى مكنته أن يعلم كل شى ، حتى ما وراء الطبيعة أو ما وراء المادة .

---

(١) الفهرست ص ١ ، فجر الإسلام ج ١ ص ٣٦٣ ، ضحى الإسلام ج ٣ص٩٦ .

(٢) فجر الإسلام ج ١ ص ٣٦٤ . (٣) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٩٨ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٧٤ . (٥) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٦٨ .

بل لقد بلغ من تمجيدهم للعقل أن كان[1] : تفسيرهم للقرآن بالمعقول أكثر من اعتمادهم على المنقول . . . فحكموا بذلك العقل ليكون الفيصل فى التشابهات ، وقد كان من قبلهم يكتفون بمجرد النقل عن الصحابة والتابعين ، فإذا جاءوا إلى المتشابهات ، سكتوا وفوضوا العلم إلى الله . وجرهم القول بسلطان العقل هذا ، إلى إنكار أحاديث تناقض أسسهم ، ولا تتفق ومذهبهم ، وكان هذا أحد الأسباب التى أثارت النزاع بينهم وبين المحدثين ، فالجاحظ يأخذ على رجال الحديث أنهم يكتفون بالنقل ، دون البحث فى العلل والبراهين يقول[2] : ولو كانوا يروون الأمور مع عللها وبرهاناتها خفت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة، وقد اقتصروا على ظاهر اللفظ دون حكاية العلة ، ودون الإخبار عن البرهان . . . قال ابن مسعود وأبو هريرة : لا تسموا العنب الكرم فإن الكرم هو الرجل المسلم ، وقد رفعوا ذلك إلى النبى صلى الله عليه و سلم .

وينقل عن النظام رأيه فى طائفة من المفسرين فيقول[3] : وكان أبو إسحق يقول : لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين وإن نصبوا أنفسهم للعامة ، وأجابوا فى كل مسألة ، فإن كثيراً منهم يقول بغير رواية على غير أساس ، وكلما كان المفسر أغرب عندهم كان أحب إليهم .

أما فضل المتكلمين بعامة ، والمعتزلة منهم بخاصة ، فلا يطاوله فضل ، ولا يدانيه حسان ، يقول[4] : وأنا أقول على تثبيت ذلك بالحجة ، ونعوذ بالله من الهذر والتكلف وانتحال ما لا أقوم به ، أقول : إنه لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام من جميع الأمم ، ولولا مكان المعتزلة لهلكت العوام من جميع النحل ، فإن لم أقل : ولولا أصحاب إبراهيم وإبراهيم لهلكت العوام من المعتزلة .

---

(١) ضحى الإسلام ج٣ ص ٧٢ .
(٢) الحيوان ج ١ ص ٣٣٩ .
(٣) الحيوان ج ١ ص ٣٤٣ .
(٤) الحيوان ج ٤ ص ٢٠٦ .

هذه الثقة بالنفس التى لا حد لها ، وهذه الحرية المطلقة التى منحها المعتزلة العقل بعد إيمانهم بالله ، ورضاهم بدينه ، والتى خولت لهم أن ينظروا فيما ورد من آثار فإن وافقت العقل ، واتفقت مع الدين قبلت ، وإن صادرت ذلك رفضت ، قد انتقلت إلى نحويى البصرة ، فرأيناهم لا يقفون جامدين أمام النصوص التى رويت لهم ، بل عرضوها على ما عندهم من آثار ، وما اطمأنوا إليه من أساليب ، فما وجدوه منها موافقاً لها ، متمشياً معها ، أقروا صحته ، وأجازوا استعماله ، وما خالفها رفض وطرح إذا كان مجهول القائل ، أو حكم بضرورته إذا كان قد جاء فى الشعر دون النثر ، أو حكم بقلته وشذوذه إذا سلم طريقه ، وعدل رواته ، ولكنه مخالف للكثرة الغالبة ، والاستعمالات الشائعة ، وكل هذا فى رأيهم يوقف عنده ، ولا يقاس عليه .

وكما ظهر تأثر النحويين بالمتكلمين فيما منحوه أنفسهم من حرية فى قبول الشواهد أو رفضها ، ظهر كذلك فى أساليب حجاجهم ، وطرق جدالهم ، وفيما كان لهم من مصطلحات ، وما اتخذوه من أصول ، فسيبويه عندما يتحدث عن التمييز يقول[(١)]: «وإنما فررت إلى النصب فى هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع فى قولك : بصحيفة طينٌ خاتمها، لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه ، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه » . فالجوهر والعرض ليسا من مصطلحات النحويين ، ولكنهما من مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين .

والمناقشة التى دارت بين الجرمى والفراء تعطينا دليلا قويا على مدى تأثر النحويين بالمناطقة فى حوارهم ، وطريقة جدلهم ، قالوا : إن الجرمي اجتمع مع الفراء فقال الفراء للجرمى[(٢)] : أخبرنى عن قولهم ، زيد منطلق ، لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمى: بالابتداء . قال له الفراء : مامعنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل : قال له الفراء : فأظهره . قال له الجرمى : هذا معنى لا يظهر ، قال

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٧٤ .   (٢) الإنصاف ص ٣٦ — ٣٧ .

له الفراء : فمثله إذاً . فقال الجرمى : لا يتمثل . فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل . فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : زيد ضربته ، لم رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا ، فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت : زيد منطلق ، رافعاً لصاحبه . فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى زيد منطلق، لأن كل اسم منهما مرفوع فى نفسه،فجاز أن يرفع الآخر،وأما الهاء فى ضربته ففى محل النصب فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد . قال الجرمى : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر . فقال الجرمى : أظهره . قال الفراء:لا يمكن إظهاره . قال الجرمى : فمثله . قال : لا يتمثل . قال الجرمى : وقعت فيما فررت منه .

فهذا الجدل يبعث فى النفس ذكرى مناقشة خلق القرآن ، وما كان يدور فيها من جدل وحوار .

وما ذكره المبرد فى المقتضب(١) من أن الأصل فى الفعل ألا يعرب ، لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت له عاملا لزم أن تجعل لعامله عاملا ، وهكذا إلى ما لا نهاية ، هو بلا شك متأثر فيه بنظرية التسلسل عند المناطقة .

وقد روى المبرد أن محمد بن عبد الله بن طاهر جمع بينه وبين ثعلب فكان مما سألهما عنه(٢) : همزة بين بين ساكنة أم متحركة؟قال أحمد بن يحيى:لا ساكنة ولا متحركة . قال : ما تقول يا محمد ؟ قلت : قوله : لا ساكنة ، قد أقر أنها متحركة .وقوله :لامتحركة، قد أقرأنها ساكنة ، فهى ساكنة لاساكنة ،متحركة لامتحركة. قال : فلم سميت بين بين ؟ فقلت : لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين ما منه حركتها .

---

(١) المقتضب جـ ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص٤٥ — ٤٧،أومجالس أبى مسلم ص ٦٨ — ٧١.

فمحاجة المبرد ورده لقول ثعلب بأن الشيء لا يكون ساكنا لا ساكنا، ومتحركا لا متحركا شبيه بقولهم: إن الضدين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وشبيه بهذا قوله(١) بعدم جواز جمع ما فيه التاء من أسماء الذكور بالواو والنون حتى لا يكون مؤنثا مذكرا في حال، فهو متأثر كذلك بأن الضدين لا يجتمعان.

ومما يظهر فيه التأثر بأصول المناطقة قولهم: لا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يجتمع معرِّفان على معرَّف واحد، ولا يجوز الجمع بين إعرابين، فذلك شبيه بقولهم: إنه لا يجتمع مؤثران على أثر واحد.

ويخيل إلى أن نظرية: الظهور والكمون، التي قال بها المعتزلة، والتي تقول بأن النار مثلا كامنة في العود وإنما تظهر عند الاشتعال، فالنار موجودة في العود إما بالفعل أو بالقوة، فهي عند اشتعاله موجودة بالفعل، وقبل الاشتعال موجودة بالقوة، هذه النظرية قد وجدت صدى عند النحاة، فالعامل إما موجود أو مقدر مع عدم وجوده، فهو إما موجود بالفعل أو بالقوة، ومرجع الضمير يكون متقدماً حقيقة أو حكما، فإن تقدم في الواقع فهو متقدم بالفعل، وإن كان متأخرا في اللفظ فهو متقدم بالقوة.

وهكذا نجد أن النحو — وإن لم يختلط بالمنطق والفلسفة — قد تأثر بدراسة المتكلمين لهما، تأثر بهما في منهجه، وفي مصطلحاته وأصوله، وتأثر النحاة بالمتكلمين في أسلوبهم العلمي، وفي إعلائهم من قيمة العقل، ورفعهم من شأنه، وفي إعطائهم أنفسهم حرية البحث والنظر، وحق الرفض والقبول، لا يزعجهم ورود بيت من الشعر، أو عبارة من النثر على لسان أحد الأعراب مخالفة لما وضعوا من أسس، وما أقروا من قوانين، فإنهم كانوا ينظرون إلى هذا الشاذ القليل

---

(١) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٣٥٠.

نظرة تقف به عند الحد الذى استعمل فيه ، دون أن يتخذ أساساً يقاس عليه ، أو قاعدة يقضى بها .

ولست أدرى أ كان موقف النحاة من المحدِّثين ، ورفضهم الاستدلال بالحديث، وموقف المتكلمين منهم ، وحملتهم عليهم ، وعدم ثقتهم فيهم ، مجرد توارد فى الخواطر ، واتفاق فى الرأى ؟

أم هى الفكرة تذكر فى المحيط الخاص فلا يلبث صداها أن يتردد فيما جاورها من آفاق ، ولا يلبث أثرها أن يظهر فيما يحيط بها من أجواء ، ولا تلبث أن تصبح فكرة عامة ، وقانونا نافذا ؟

أغلب الظن أن تفاعل الآراء فى البيئة الواحدة ، وأن انسجام الثقافات فى المحيط الواحد ، كان العامل الأول ، والمؤثر الأكبر ، فيما اتجها إليه من رأى، وما ذهبا إليه من مذهب .

مزج النحو بالصرف

(أ) تعريف الصرف :

أما النحو فقد سبق أن عرفناه ، وأما التصريف فهو — كما يقول الأشمونى[١] — : فى اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح أى تغييرها .

وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف ، وهو فى الحقيقة من التصريف .

والآخر — تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها ولكن لغرض آخر ، وينحصر فى الزيادة والحذف،والإبدال والقلب ، والنقل والإدغام .

وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ... ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف .

فالتصريف إذا هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، أما الحروف وشبهها — من الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة كعسى وليس ونحوهما — فلا تعلق لعلم التصريف بها ، وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سوف وأن ، والحذف والإبدال لعل ، فشاذ .

وعرفه فى التصريح بقوله[٢] : هو فى اللغة تغيير مطلق .

وفى الصناعة تغيير خاص فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى ، فالتغيير المعنوى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف وذلك

---

(١) حـ ٤ ص ١٧٥ — ١٧٦ .　　(٢) حـ ٢ ص ٣٥٦ — ٣٥٧ .

بتحويل الضرب مثلا إلى: ضرب ، وضرّب ، بالتشديد للمبالغة فى الفعل ، واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ، ويضرب واضرب وضارب ومضروب ، وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف .

والتغيير اللفظى كتغيير قوَل من الأجوف ، وغزوَ من الناقص إلى قال وغزا ، بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله . والإبدال فى أقتت . والحذف فى قل . والإدغام فى رد . ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه . . . ولهذين التغييرين أحكام كالصحة وهى : إقرار الحرف على وضعه الأصلى كالياء فى بياض وأبيض ؟ والواو فى سواد وأسود . والإعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلى كقلب الياء فى بان وأبان وموقن وبائع ، وقلب الواو فى قام وأقام وقيام وشبه ذلك ....

ولا يدخل التصريف فى الحروف لأنها مجهولة الأصل موضوعة وضع الأصوات .... ولا يدخل فيما أشبهها من الأسماء المتوغلة فى البناء كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال والموصولات وأسماء الإشارة ، والأفعال الجامدة وهى التى لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة نحو : نعم وبئس وعسى وليس ، لأنها أشبهت الحروف فى الجمود ، وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه .

ومن هذين التعريفين نرى أن التصريف قد أخذ وضعا خاصا ، وقسما خاصا ، وأن بعض أبوابه — وإن ذكرت فى غير موضعها الذى كان يجب أن تكون فيه — لشبهها بالنحو — كما يشير إلى ذلك المؤلفان — معدودة عندهما من أقسام التصريف .

وقد رأينا — عندما عرفنا النحو — أن المتقدمين كانوا يعرفون النحو تعريفا عاما يشمل الصرف كذلك ، وأن التفرقة بينهما لم تكن قد استكملت أسبابها بعد ، ولذا نجد الكتب الأولى المؤلفة فى النحو لم تفرق بينه وبين الصرف ، وأنها كانت تشتمل عليهما ، كما كانت نظرة العلماء والدارسين إليهما واحدة .

يدل على ذلك ما نجـــده فى كتب النحو أولا من اشتمالها على أبواب النحو والصرف جميعا ، ومن تداخل هذه الأبواب بعضها في بعض فى كتب النحو القديمة بخاصة ، كما يتضح ذلك فى كتاب سيبويه ، وفى مقتضب المبرد ، مما سنوضحه بعون الله بعض التوضيح فيما بعد .

ويدل على ذلك ثانيا ما روي(١) من أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان جلس إلى معاذ بن مسلم الهراء النحوى ، فسمعه يناظر رجلا فى النحو فقال معاذ : كيف تقول من تؤزهم أزا ، يا فاعل افعل ؟ وصلها بيافاعل افعل من « وإذا الموءودة سئلت » ، فأجاب الرجل معاذا ، فسمع أبو مسلم كلاما لم يعرفه فقام عنهم ، وأنشأ :

قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما ليس يعجبنى كأنه زجـل الغربان والبوم
تركت نحـوهم والله يعصمنى من التقحم فى تلك الجرائيم

مما يدل على أن النحو كان يشمل تصريف الـكلمات ، وتغيير بنيتها ، وفقاللمعانى التى يريدونها .

(ب) الأثرالصوتى والصرف :

ولعـل ارتباط الطبيعة الصوتية التى يتحدث عنها الدكتور إبراهيم أنيس ، والانسجام الملحوظ بين الحركات ، يبدو فى الصرف أوضح منه فى النحو ، لعله يبدو فى تلك الدراسة الصوتية التى كانت — وإن لم تأخذ أسماءها الاصطلاحية الحديثة ، ولم تحدد ذلك التحديدالدقيق الذى نعرفه اليوم — ناضجةمتقدمة يقول برجستراسر(٢) :

---

(١) إنباه الرواة جـ ٣ ص ٢٩٢ — ٢٩٣ ، وقريب منه ما ذكر فى بغية الوعاة ص ٢٩٣ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية ص ٧ — ٨ .

فهذا كله — أى تقسم العرب لمخارج الحروف — صحيح ما فيه شك من وجهة نظر علماء الغرب ، غير أن فيه نقصا مخلا ، لأن المخرج يشترك فيـــه أ كثر من حرف واحد . . . ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه — أى التقسيم — كما نستعمله فى الزمان الحاضر ، لـكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين :

الأول — أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ، أصل بعضها غامض ، ولـكن معناها واضح . . . — ذات أثر بعيد فى كثير من أبواب الصرف التى درسوها من الإعلال والقلب والتضعيف والحذف . . . الخ ».

فللنحاة الأولين فضل على هذه الدراسة لا ينـكره أحد ، دفعهم إليها دراستهم لصيغ الـكلمات العربية وما يعتريها من تغيرات ، وما يدفع إلى هـذه التغيرات من عوامل ، وأثر الانسجام الصوتى فى كل ذلك ، درسوها على أنها نحو بالمعنى العام الذى يشمل الصرف ، يقول برجستراسر(١) : وقد كان علم الأصوات فى بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الـكريم».

فالدراسة الصرفية إذا كانت دراسة صوتية راعى فيها النحاة مخارج الحروف وائتلافها أو اختلافها وتقاربها أو تباعدها ، وما يحدث ذلك فيها من انسجام يدفع إلى استعمالها وإساغتها ، أو تنافر يجعلها ثقيلة على اللسان ، أو يطوح بها فى زوايا الإهمال . ولذلك جعل العلماء الفصاحة فى المفرد تتمثل فى(٢) : خلوصه من تنافر الحروف ، ومن الغرابة ، ومن مخالفة القياس اللغوى ، فالتنافر منه ماتـكون الـكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان ، وعسر النطق بها ، كما روى أن أعرابيا سئل

---

(١) التطور النحوى للغة العربية ص ٥ . (٢) المزهر جـ ١ ص ١١٢ .

عن ناقته فقال : تركتها ترعى الهعخع ، تلك الـكلمة التى يقول الخليل فيها(١) : سمعنا كلمة شنعاء — الهعخع — فأنكرنا تأليفها ، وقد يـكون التنافر أقل من ذلك مؤنة كما فى كلمة — مستشزرات — من قول امرىء القيس :

غدائره مستشزرات إلى العلا ‏ ‏ ‏ ‏ تضل العقاص فى مثنى ومرسل

فإنهم عللوا ذلك(٢) بتوسط الشين وهى مهموسة رخوة ، بين التاء وهى مهموسة شديدة ، والزاى وهى مجهورة .

ثم تلقف القراء ذلك — كما يقول برجستراسر — وزادوا فيه ، وعنوا به ، ونشأ عن ذلك علم التجويد الذى وفى هذه الدراسة حقها ، ووقف على الدقيق والجليل فيها .

ولقد كان الخليل بن أحمد أول من عنى بهذه الدراسة ، وتوفر عليها ، حتى لقد استطاع أن يضبط اللغة فى كتاب « العين »(٣) — صحيحها ومعتلها ، مستعملها ومهملها(٤) — ولم يرتبه على حسب حروف العجم ، ولـكنه رتبه على حسب مخارج الحروف : فبدأ بحروف الحلق ، ثم ما بعده من حروف الحنك ، ثم الأضراس ، ثم الشفة ، وجعل حروف العلة آخرا ، وهى الحروف الهوائية ، وبدأ من حروف الحلق بالعين لأنه الأقصى منها(٥) .

ولا شك فى أن اتجاهه إلى هذا الترتيب ، وحكمه على الـكلمة بأنها مستعملة أو مهملة ، يدل على فهم واع للأثر العضلى فى النطق ، وللانسجام الحركى فى الكلام ، فما أمكن النطق به ، ونجا من التنافر والغرابة ، فشا وكتبت له الحياة ، وما اعتراه شىء من ذلك طرح وأهمل .

---

(١) المزهر جـ ١ ص ١١٦ . ‏ ‏ ‏ (٢) المزهر جـ ١ ص ١١٢ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، المزهر جـ ١ ص ٤٥ .
(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٤ ، المزهر جـ ١ ص ٤٥ .
(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٥ .

يقول برجستراسر(١) : ولم يسبق الغربيين فى هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند — يعنى البراهمة — والعرب ، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد » .

ولقد تحدث سيبويه كذلك عن مخارج الحروف العربية فقال (٢) : ولحروف العربية ستة عشر مخرجا ، فللحلق منها ثلاثة ، فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف(٣) ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء ، وأدناه مخرجا من الفم الغين والخاء ، ثم يتحدث عن أقصى اللسان وأوسطه وأدناه ، إلى آخر ما ذكره ، ثم يتحدث عن الحروف المجهورة والمهموسة ، ثم يقول(٤) : ومن الحروف الشديد وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه ، وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم . . إلخ ومنها الرخوة وهى الهاء والحاء . . . إلخ ، وفى نهاية الباب يقول(٥) : وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات ، لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تبدله استثقالا كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك .

ولقد كان الخليل — كما سبق أن ذكرنا — يرى(٦) : أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه ، فالكلمة عنده تتكون من حروف ساكنة لا يمكن النطق بها ، ويتوصل إلى استعمالها بهذه الحركات التى لا بد أن يراعى فيها انسجام بينها لأداء وظيفتها ، دون أن يكون لهذه الحركات معنى ، ودون أن يكون هناك فرق بين حركة الآخر وحركة ما قبله .

---

(١) التطور النحوى ص ٥ . (٢) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٥ .
(٣) يلاحظ أنه لم يوافق الخليل فى جعل العين أقصى الحلق .
(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٦ . (٥) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٦ — ٤٠٧ .
(٦) الكتاب جـ ٢ ص ٣١٥ .

أما الدكتور إبراهيم أنيس فلم يرتض ذلك، ورأى أن الحركات ليست زائدة على بنية الكلمة، ولا دخيلة عليها، ولكنها عنصر أساسى فيها، لا يمكن فهم الكلمة بدونها، أو تصورها مجردة منها، يقول[1] : وقد أورد صاحب إحياء النحو عدة صيغ لا يفرق بين معانيها إلا الحركات[2]، غير أنه نسى أن الحركة فى كل صيغة من هذه الصيغ تعد جزءا أساسيا فى بنية الصيغة، وشرطا هاما للتعرف على تلك الصيغة، ومثلها مثل أى حرف فى أى كلمة، فلسنا نعرف أن كلمة مثل : كتاب، هى تلك الكلمة المألوفة لنا إلا مع كسرة الكاف، ولا تقل هذه الكسرة هنا أهمية فى تبيان معالم هذه الكلمة عن الكاف، أو عن التاء فيها، بل إن ما يسمى بالحركات لأوضح فى السمع من كثير مما يسمى بالحروف.

غير أننا ـ وإن خالفنا الخليل ووافقنا الدكتور إبراهيم فى أن الحركة ليست زائدة للتوصل للنطق بالكلمة فقط ـ لا نسلم بأن الحركة جزء من بنية الكلمة كالحرف، فالحركة لها أهميتها البالغة فى الكلمة، لا شك فى ذلك، ولكنها مع هذا زائدة عليها، وليست جزءا منها، زائدة لتؤدى معنى يتوقف على وجودها، ولكنها مع ذلك ليست عنصرا من العناصر التى تركبت منها الكلمة، وإلا أدى ذلك إلى أن تتعدد الصيغ، وتكثر الكلمات، وتجمد كل صيغة عند المعنى الذى وضعت له، فإذا ما تصرف فيها، أو غير من حركاتها، كان ذلك إيذانا بتغير الكلمة كلية تغيرا جوهريا، مع أن هذا يخالف الواقع الملموس، فالكلمة يتغير معناها بتغير حركاتها، ولكنها مع هذا التغير تظل محتفظة بدلالتها العامة، ومعناها الأصلى فى الوضع، بل إن تغير بعض الحروف ــ زيادة أو نقصا ــ وإن غير فى المعنى الجزئى للكلمة ـ لا يخرج بها عن دلالتها الأصلية، ومعناها العام، فى كثير من الأحيان، فحروف الزيادة وإن أتت لمعان زائدة، لا تخلو من لمح الأصل فيها،

---

(١) من أسرار اللغة ص ١٦٠ .

(٢) يقصد ما ذكره من التفرقة بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول، وبين الفعل والمصدر، وبين الوصف والمصدر... الخ ص ٤٥ـ٤٦ .

فمثل: كتب، يكتب ، اكتب ،كاتب ، مكتوب، كتْب، كتابة ، واستكتب، كاتب انكتب ، اكتتب ... الخ — وإن اختلفت فى زمنها ، أو فى مدلولها — ما يزال معنى الكتابة ملحوظا فيها ، وكذلك غيرها من الصيغ .

نستطيع بعد ذلك أن نعرض لبعض هذه الدراسات التى عنى بها النحويون ، والتى تمت إلى الدراسة الصوتية بأقوى الأسباب .

فقد كرهوا :

١ — أن يجتمع فى الكلمة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، لصعوبة ذلك على ألسنتهم ، وأصعبها حروف الحلق ، فأما حرفان فقد اجتمعا فى مثل : أخ ، وأحد ، وأهل،وعهد ، ونخع ، غير أنهم يبدءون عادة بالألين من الحرفين ويؤخرون غيره ، قال الخليل : لولا بحة فى الحاء لأشبهت العين ، فلذلك لم يأتلفا فى كلمة واحدة ، وكذلك الهاء ، ولكنهما يجتمعان فى كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة ، نحو قولهم : حيهل . . . فحى كلمة معناها هلم ، وهلا حثيثا[١] .

٢ — وكما كرهوا أن يجتمع من الأحرف ما يستثقل ، كرهوا كذلك أن يجتمع من الحركات ما يعدونه ثقيلا ، كما كرهوا أن ينتقلوا من خفيف إلى ثقيل يشق عليهم ، يقول سيبويه[٢] : باب ما يسكن استخفافا وهو فى الأصل عندهم متحرك ، وذلك قولهم : فى فَخِذ : فَخْذ ، وفى كَبِد : كَبْد ، وفى : عضُد ، عضْد ، وفى الرجل ، رجْل ، وفى كرُم الرجل : كرْم ، وفى علِم : علْم ، وهى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، وقالوا فى مَثَل : لم يُحْرَم من فُصْدَ له[٣] ، وقال أبو النجم :

لو عُصْر منه البان والمسك انعصر

---

(١) المزهر جـ ١ ص ١١٦ . (٢) الكتاب جـ ٢ ص ٢٥٧ .

(٣) أصل هذا المثل ـ كما فى القاموس المحيط ـ أنه : بات رجلان عند أعرابى فالتقيا صباحاً ، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى فقال : ما قريت وإنما فصد لى ، فقال:لم يحرم من=

يريد عصر ، وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ، وكرهوا فى عُصِر الكسرة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو مع الياء فى مواضع ، ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا فى هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال ، وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا . كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين(١) ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو ، وذلك قولك : الرسْل والطنْب والعنْق ، تريد الرسل والطنُب والعنُق ، وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الواوان فى مواضع ، وإنما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان ، وذلك قولك فى إبِل إبْل ، وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء .

فلا شك فى أن العسر العضلى هو المؤثر الأول فى هذه التغيرات التى آثروا فيها الجنوح إلى الخفة ، وطرح الثقل .

٣ — فأما ما تحدث عنه من كراهية اجتماع الياء والواو فذلك ما ذكره فى قوله(٢) : باب ما تقلب الواو فيه ياء ، إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ، وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التى تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها ، وممرها على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم ، وكانت الياء الغالبة فى القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف ،

فصد له ، وسكن الصاد تخفيفاً ، ويروى : من فزد له بالزاى ، ومن قصد له بالقاف ، أى أعطى قصداً أى قليلا ، أى لم يحرم القرى من فصدت له الراحلة فحظى بدمها . يضرب فيمن نال بعض المقصد ، والفصيد دم كان يوضع فى معى ويشوى .

(١) موافقاً فى ذلك رأى الخليل فى الحركات : الكتاب جـ ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٣٧١ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

وذلك قولك فى فيعل : سيد وصيب ، وإنما أصلهما سيود وصيوب ، وكان الخليل يقول : سيد فيعِـل وإن لم يكن فيعِـل فى غير المعتل ، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة والقيدود لأنه الطويل فى غير السماء ، وإنما هو من قاد يقود .

وقال فى شرح المفصل (١) : اجتمعت الواو والياء ، وهما بمنزلة ماتدانت مخارجه، وهما مشتركان فى المد واللين ... لأن الواو تقلب إلى الياء ، ولا تقلب الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والإدغام نقل الأثقل إلى الأخف .

وقال فى موضع آخر (٢) : إنما كثر إبدال الياء لأنه حرف مجهور ، مخرجه من وسط اللسان ، فلما توسط مخرجه الفم ، وكان فيه من الخفة ما ليس فى غيره ، كثر إبداله كثرة ليست لغيره ، وإبدالها وقع على ضربين : مطرد وشاذ ، فالمطرد إبدالها من ثلاثة أحرف : الألف والواو والهمزة .... الخ .

ومما جنحوا فيه إلى التخفيف إبدال الواو همـــزة ، وهذا الإبدال جائز وواجب (٣) ، فالجائز ما كانت الواو فيه فاء الـكلمة وكانت مفتوحة نحو : أناة فى وناة ، وأجم فى وجم ، وأحد فى وحد ، أو كانت مضمومة مثل قولهم : أُلِد فى وُلِـد ، وأُجوه فى وُجوه .

وذلك لأنهم كرهوا أن تجتمع الواو والضمة كما يكرهون أن تجتمع الواوان ، أو كانت مكسورة مثل : إسادة وإعاء فى وسادة ووعاء ، يقول ابن مقبل :

إلا الإفادة فاستولت ركائبنا ... عند الجبابير بالبأساء والنعم

والأصل وفادة ، وذلك لأنهم يستثقلون الابتداء بها مكسورة .

أما ما يجب فيه قلب الواو همزة فذلك إذا اجتمعت الواوان فى أول الـكلمة ، لأنهم لما أجازوا الإبدال فى المضمومة والمـكسورة ، وفى المفتوحة عند الإفراد ،

---

(١) جـ ١٠ ص ٢٣ . (٢) جـ ١٠ ص ٢١ .

(٣) الـكتاب جـ ٢ ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

ألزموا الإبدال إذا اجتمعت الواوان كراهة ما لا يكون فى أول الـكلمة من التضعيف إلا نادرا ، نحو(١) : أُولى فإن أصلها وُولى ، وأول أصلها وول، وأواصل وأواق ، أصلهما وواصل ووواق ، ونحو أويصل وأويق والأصل وويصل وويق .

وكما طلبوا الخفة بإبدال الواو همزة ، كذلك طلبوها بإبدال الهمزة واوا أو ياء إذا كانت الهمزة متحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تأت للإلحاق وكانت مدة فى الاسم ، وذلك قولك فى خطيئة خطيّـة ، وفى النسىء النسىّ ، وفى مقرؤ مقروّ ، قال سيبويه بعد أن ذكر ذلك(٢) :واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها(٣) لأنه بعد مخرجها ،ولأنها نبرة فى الصدر تخرج باجتهاد ، وهى أبعد الحروف مخرجا فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع .

ولما كانت الهمزة بهذه الدرجة من الثقل ذكر أن أهل التحقيق — إذا التقت الهمزتان فى كلمتين — يخففون إحداها ويستثقلون تحقيقهما لما ذكره من ثقلهما . قال(٤) : ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبى عمرو ، وذلك قولك (٥) « فقد جا أشراطها »، و « يا زكريا إنا نبشرك(٦) » ، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب وهو قولك فقد «جاء اشراطها»، و « يا زكرياء انا » ، وقال الشاعر :

كل غراء اذا ما برزت   تُرْهَب العين عليها والحسد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا .

وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لـه ؟ فقال : إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الآخرة ،

---

(١) الأشمونى ج ٤ ص ٢٢٠ .
(٢) الـكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
(٣) يريد لم يخففها مع إبقائها .
(٤) الـكتاب ج ٢ ص ١٦٧ .
(٥) سورة محمد ، آية رقم : ١٨ .
(٦) سورة مريم ، آية رقم : ٧ .
(٧) سورة هود ، آية رقم : ٧٢

وذلك : جاءٍ وآدم ، ورأيت أبا عمرو أخذ بهن فى قوله عز وجل « يا ويلتا أألد وأنا عجوز(١) » ، وحقق الأولى ، وكلٌّ عربى.

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين تقول : اقرا اية ، يجعلون همزة أقرأ ألفا ساكنة ، ويخففون همزة آية ، وذلك لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لخففوها ، فكأنه قال : اقرأ ، ثم جاء بآية ، وتقول : أقرى باك السلام ، على لغتهم .

قال السيرافى(٢) : وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة فى الهمزة ويحكى ذلك عن العرب ويقول : اقر آية يجعلها كسائر الحروف ، قال سيبويه(٣) : وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام فى مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرىء أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما ، فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قالته العرب ، وهو قول الخليل ويونس ، وزعموا أن ابن أبى إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء فيجوز الإدغام فى قول هؤلاء وهو ردىء .

فإذا كانت الهمزتان فى كلمة واحدة وجب أن تبدل الثانية ولا تخفف لأنهما حينئذ أثقل ، فلم يجعلوا حكمهما فى الكلمة الواحدة كحكمهما فى الكلمتين على الجواز ، تقول فى اسم الفاعل من جئت : جاء أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، لأن ما قبلها مكسور لجىء بالحرف الذي يناسبها ، شأنها شأن الهمزة الساكنة عند تخفيفها ، وكذا تقول : آدم لأن ما قبلها مفتوح لجىء بالألف لتناسب الفتحة .

٤ — ومن وسائل تخفيفهم الإدغام قال ابن يعيش(٤) : اعلم أن الإدغام إدخال

---

(١) سورة هود ، آية رقم : ٧٢ .

(٢) هامش الكتاب ج ٢ ص ١٦٨ . (٣) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٩ .

(٤) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٢١ ، ومثله الأشمونى ج ٤ ص ٢٥٩ .

شىء فى شىء ، يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابة أى أدخلته فى فيها ... والادّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ، ومعناه فى الكلام : أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام... والغرض بذلك طلب التخفيف لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به ، وصار ذلك ضيقا فى الكلام بمنزلة الضيق فى الخطو على المقيد ... فلما كان كذلك حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما فى الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة .... والمدغم أبدا حرفان ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك .

فإذا تحرك الأول منهما لم يصح الإدغام ، وذلك أنهم اعتبروا الحركة تالية للحرف فتفصل حينئذ بين المثلين .

وكما يكون الإدغام فى الحروف المتماثلة طلبا للخفة ، يكون كذلك فى الحروف المتقاربة ، لوجود العلة فى المتقاربين ، وذلك كما يقول ابن يعيش(١) : لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه ، كإعادته إلى نفس الموضع الذى رفع عنه .

ولكن هذا العمل لابد أن يسبقه قلب المقارب إلى لفظ الحرف الثانى ليمكن الإدغام ، ومما يتضح فيه ذلك الحروف التى تبدل فى الافتعال وفروعه وهى : الطاء والدال والتاء ، والظاء والذال ، والثاء ، والصاد ، والزاى والسين . قال ابن يعيش(٢) : هذه الحروف يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا ، فلذلك لا يمتنع إدغام بعضها فى بعض إلا حروف الصفير خاصة فإنها يدغم فيها ، ولا تدغم هى فى غيرها لما فيها من الصفير .

---

(١) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٣١ . (٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٥ .

يقال فى افتعل من طهر : اطهر ، ومن ظلم : اظطلم ، واظلم ، واطلم ، وذلك لأنه لما قلبت التاء طاء لاستثقالهم اجتماع التاء مع الحرف المطبق ، لما بينهمامن تقارب المخرج ، وتباين الصفة ، إذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل ، أبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء فإذا ما اجتمعت الطاء مع مثيلتها فى اطهر ، والأول منهما ساكن وجب الإدغام ، وإذا ما اجتمعت مع مقاربتها وهى الظاء فى اظطلم ، والأول منهما ساكن ، جاز التصحيح وجاز الإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى وعكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

هو الجواد الذى يعطيك نائله   عفـوا ويظلم أحيانا فيظلم

روى فيظطلم وفيظلم وفيطلم[1] ، وقرأ أبو عمرو « فرّت فى جنب الله » بالإدغام والإطباق(٢) .

فإذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد زاى ، جاز الإظهار ، وجاز الإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فيقال : ازدجر وازجر ، ولا يجوز : ادجر لفوات الصفير الذى فى الزاى(١) ، وفى مثل افتعل من الضرب يقال : اضطرب واضرب ، ولا يجوز : اطرب ، كما قالوا : اضطجع ، واضجع ، ولا يجوز : اطجع لئلا يذهب تفشى الضاد بالإدغام فيهما(٣) ، قال سيبويه : وقد حكى : اطجع فى اضطجع وهو فى الغرابة كالطجع ، أى أنهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء وهما مطبقتان ، فمنهم من أبدل من الضاد لاما لأنها مثلها فى الجهر ، وتخالف ما بعدها بعدم الإطباق ، ومنهم من لم ير الإبدال فأدغم لينبو اللسان بهما دفعة واحدة فيـكونا كالحرف الواحد(٤) .

وكما يكون الإدغام فى المثلين أو المتقاربين إذا كانا فى كلمة واحدة ، يكون كذلك فيهما إذا كانا فى كلمتين، قرىء(٥) « يكادسنا برقه يذهب بالأبصار » بقلب الدال

---

(١) الأشمونى ج ٤ ص ٢٤٩ .   (٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٦ .
(٣) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٩ .   (٤) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٥٠ .
(٥) سورة النور ، آية رقم : ٤٣ .

سينا ثم إدغامها في السين ، وقرىء «وقالت طائفة(١)» بإبدال التاء طاء ، وإدغامها في الطاء التالية (٢) .

٥ — وإذا كان التخلص من الثقل وطلب الخفة قد دفعهم إلى قلب الواو ياء وإدغامها فإنهم قد يحذفون عين الكلمة أيضا طلبا للخفة ، فيقولون : هيْن وميْت ولْين . ولما أباحوا لأنفسهم حذف العين تخفيفا فيما كان قليل العدد من الكلمات ، فقد أباحوا لأنفسهم حذفها فيما كثرت حروفه بطريق الأولى فقالوا : كينونة وقيدودة وصيرورة ، حيث بلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما كان أصلهن أن يكن على مثال : عَيْضَمُوز (٣) .

ويتجلى ميلهم إلى التخفيف بالحذف فيما سبق أن أشرنا إليه من حذفهم واو الفعل الثلاثي المفتوح العين ، في أمثلة المضارع والأمر والمصدر مثل : وعد يعد عدة ، وكذا حذف الهمزة من أمثلة المضارع ومثالي الفاعل والمفعول إذا كان الماضي على وزن أفعل مثل : أكرم يكرم مكرِم مكرَم . ذلك أنهم استثقلوا اجتماع الياء والواو والكسرة في يَوْعِد خففوا بحذف الواو ، وحذفوا من بقية الأمثلة طرداً للباب على وتيرة واحدة ، كذلك كرهوا توالي همزتين في مثل : أؤكرم ، ثم حذفوا الهمزة من بقية الأمثلة ليطرد الباب على نظام واحد .

٦ — ومما كان وسيلتهم إلى نطقه وإساغته الزيادة ما زادوا فيه همزة وصل في أوله ، وإنما سميت همزة الوصل(٤) لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، وذهب الكوفيون إلى أن سبب التسمية أنها تسقط في درج الكلام فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها ، وقيل إنما سميت همزة وصل مع سقوطها أثناء الكلام على الاتساع .

---

(١) سورة آل عمران ، آية رقم : ٧٢ .

(٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٢٧١ ، والأشموني ج ٤ ص ٢٠٥ .

وتدخل همزة الوصل على الفعل الماضى ، ساكن الأول ، الزائد على أربعة أحرف نحو : انجلى واستغفر ، والأمر والمصدر منه ، وعلى أمر الماضى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً نحو : اخش وامض . وتدخل فى الأسماء على : اسم واست وابن وابنم واثنين وامرىء وتأنيثها وايمن ، وتدخل فى الحروف على أل فقط ، وذهب الخليل إلى أنها فيها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال[1] .

وقد ذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفاً وضمت فى بعضها إتباعاً .

وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى : اضرب ، وضمها فى : اسكن إتباع للثالث[2] ، واعترض عليهم بأنها ليست مفتوحة فى مثل : واعلم وافهم[3] مما كان ثالثه مفتوحاً .

٧ — ومن هذا النوع أيضا زيادتهم هاء السكت على الكلمة إذا بقيت على حرف أو حرفين ، قال سيبويه (٤) : باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفا فلا يستطاع أن يتكلم بها فى الوقف فيُعتمد بذلك اللَّحْق فى الوقف،وذلك قولك : عه وشه ، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى .

قال الأشمونى(٥) : يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين : أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما ، نحو : لم يعطه ، أو وقفاً ، نحو : أعطه .

---

(١) المفصل جـ ٩ ص١٧ ، الأشمونى جـ ٤ ص٢٠٥ ــ ٢٠٨ ، وقد رجح برجستراسر رأى الخليل فال إلى أنها كانت همزة قطع ثم سلكوا بها مسلك همزة الوصل فأسقطوها فى وسط الكلام ، وأثبتوها فى الابتداء فقط . (التطور النحوى ص ٢٩) .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٢٧٢ .   (٣) الأشمونى جـ ٤ ص ٢٠٩ .

(٤) الكتاب جـ ٢ ص ٢٧١ .   (٥) جـ ٤ ص ١٦٠ .

وهذه الهاء إما أن تكون واجبة اللحاق بالفعل أو جائزته ، فالواجب لحاقها أن يبقى الفعل على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما مزيد ، نحو : عه وره ، ونحو : لم يعه ولم يره ، لأن حرف المضارعة زائد .

والجائز في غير ذلك كالأمثلة السابقة .

فإذا ما وصلت هذه الكلمات بما بعدها حذفت الهاء ، لأنه قد توصل إلى التكلم بها ، فاستغنى عن الهاء ، كما إذا قلت : ع شيئا ، وش ثوبا ، وقد قرأ حمزة والكسائى « لم يتسنه وانظر[1] » « فبهداهم اقتده قل[2] » ، « ما ليه هلك عنى سلطانيه خذوه[3] » . إجراء للوصل مجرى الوقف[4] .

وكذلك الشأن فى ألف الوصل فإنها تحذف إذا اتصلت الكلمة بما قبلها للاستغناء حينئذ عنها بالكلام السابق عليها ، كما إذا قلت : يا واقف اقرأ ، و يا جالس اسكت .

إلى غير ذلك من الأبواب التى طرقوها ، والأمثلة التى تناولوها بالدرس ، والتى كان حديثهم عنها وعنايتهم بها راجعين إلى طريقة استعمالها وما أجرى فيها من تغيرات لا تتصل بحركة إعرابها ، ولا بوظيفتها فى الجملة التى هى فيها ، وإنما ترجع إلى جعلها سائغة مقبولة ، يجرى بها اللسان فى رفق ، وتتقبلها الأذواق فى يسر ، وتعطيها وضعاً يكتب لها حياة دائمة ، ويهيئها لأداء وظيفتها على أكمل وجه ، كقلب الواو أو الياء ألفاً فى مثل : قال وباع ، وقلب الواو ياء فى مثل : ميقات وميزان ، وقلب الياء واواً فى مثل : موقن وموسر ، وقلب الياء أو الواو همزة فى نحو : بائع وقائل . وكإمالة الألف إذا وقع بعدها حرف مكسور نحو : عابد وعالم ومساجد

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٥٩ . (٢) سورة الأنعام ، آية رقم : ٩٠ .

(٣) سورة الحاقة ، آية رقم : ٢٩ . (٤) الأشمونى جـ ٤ ص ١٦٣ .

ومفاتيح ، لأنهم أرادوا أن يقربوا الألف من الكسرة التى بعدها[1] ، ومنعهم الإمالة فى مثل : قاعد وغائب وحامد وصاعد[2] ، وذلك لأن هذه الحروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها فى مساجد ونحوها . فلما كانت الألف مستعلية وكانت هذه الحروف مستعلية ، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه .

مزج النحو بالدراسات اللغوية

وكما تناول النحويون بالدراسة هذه القواعد الصرفية ،أو هذه المسائل الصوتية، وأفردوا لها أبواباً خاصة ، وأعطوها من عنايتهم ما أعطوا مسائل النحو ، تناولوا نوعاً آخر من أنواع الدراسة ، وأعطوه من وقتهم وجهدهم ما نال هذان النوعان ، ونشب الخلاف بينهم حاداً عنيفاً فى مسائله ، كما نشب فى مسائل هذين الفنين ، وتداخلت أبوابه فى أبواب النحو والصرف تداخلا تاما ، مما جعلهم — أو جعل المتأخرين منهم — ينبهون إلى أنه — وإن ذكر فى أبواب النحو للشبه الواضح بينهما — أبواب الصرف مكانه الطبيعى ، وموضعه الملائم .

وأعتقد أن هذا النوع الذى أدمج فى الدراسة النحوية ، والذى تناوله النحاة تناولهم لمسائل النحو والصرف ، والذى يعتبر — فيما يبدو لى — حلقة اتصال بين النحو والصرف ، أو مرحلة انتقال بينهما ، يرجع فى جملته إلى الدراسة اللغوية ، لأنه فى حقيقته دراسة للألفاظ والكلمات من حيث تطورها ودلالتها على معناها ، والتغيرات التى تنتابها حتى تؤدى هذه المعانى .

ومن هنا كان له شبه بكل من النحو والصرف ، فهو من حيث إنه بحث فى بنية الكلمة حذفاً وزيادة ، وتقديما وتأخيراً ، ينعقد وجه الشبه بينه وبين الصرف

---

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٩ . (٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .

وهو من حيث إنه بحث فى حركات الكلمة وما يعتريها من تغيرات وفقاً لتغير المعنى، يشبه النحو، ولكنه فى واقع الأمر وحقيقته بحث فى حياة الكلمة والعوارض التى تعرضت لها، والمراحل التى مرت بها حتى أصبحت تؤدى من المعانى ما يفهم منها، وما يحضر إلى الذهن عند سماعها.

ولهذا الشبه المزدوج كان — فيما أعتقد — تأرجح النحاة بين وضع أبواب هذا النوع ضمن أبواب النحو، وإشارتهم إلى أنها دراسة صرفية كان من اللازم أن توضع أبوابها ضمن مسائل الصرف، ونرى — بعد أن نعرض لبعض ماتناوله النحاة فى هذا النوع من مسائل — أنه أدمج فى النحو تجوزا، وأنه نسب إلى الصرف لما بينهما من مشابهة، وأن موضعه الملائم، ومكانه الأصيل إنما هو كتب اللغة.

فدارس النحو يفيد من دراسته لا شك فى ذلك، ودارس الصرف يجد أوجه شبه متعددة بينه وبين ما توفر على دراسته، ولكن هذا لا يعنى أنه منهما على سبيل الأصالة، أو أن تركه يضير دارس النحو أو دارس الصرف أكثر مما يضيره الإعراض عن غيره من فنون العربية، فهذه الفنون يتصل بعضها ببعض، ويكمل بعضها بعضاً، ولا غنى لأحدها عن الأخرى، وعلى فرض أن أهميته أكثر، وأن فائدته أجزل، فليس معنى ذلك اندماجه معهما، وفناءه فيهما: فموضوعات الفن الواحد لا تتساوى فى الأهمية، ولا تتعادل فى القيمة، وقد تتضح أوجه الشبه بين بعضها أكثر مما تتضح بين بعضها الآخر، ولايعنى ذلك تداخل الأبواب وامتزاجها، فإن الترتيب المنهجى يقتضى شيئاً من الدقة فى التقسيم، يضع كل جزء فى موضعه، ويميز كل عنصر عن غيره.

* * *

١ — من ذلك حديثهم فى المجرد والمزيد، فالنحاة يعنون بأن يذكروا ضمن

ما يعرضون له من أبواب ، المجرد من الأسماء والأفعال ، والمزيد منهما ، ويعنون بأن يذكروا أنواع كل ، وما يلحق بكل من حروف الزيادة ، ومعانى هذه الحروف التى تزاد على الكلمة الأصلية ، وحديثهم فى ذلك — كما لا يخفى — حديث فى تطور الكلمة ومراحل نموها ، فلا شك فى أن الكلمة بدأت مجردة بسيطة ، ثم اعتراها التطور ، وأتت عليها الزيادة ، وتنوعت طرق استعمالها ، وفقاً لمراحل نمو الإنسان ، وتنوع حاجاته ، واضطراره إلى استعمال ألفاظ تعبر عن هذه الحاجات المتعددة ، لهذا وجدت هذه الزيادات ، ولهذا نجد العناية بالكلمات — أصولها وزوائدها — فى كتب اللغة ومعجماتها ، ولم يتم ذلك عبثاً ، ولم يحدث اعتباطاً ، وإنما كان أمراً طبعياً ، اقتضاه الفهم الدقيق لمباحث العلوم ومتعلقاتها .

هذا غير صحيح

فقد ذكروا أن الاسم والفعل كل منهما قد يكون مجرداً ، وقد يكون مزيداً ، وأن المجرد منهما لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا ، والموقوف عليه ساكناً ، فلما تنافيا فى الصفة ، كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما (١) .

وقد يأتى كل منهما فى اللفظ على أقل من ثلاثة أحرف ، ولكنه يكون محذوفاً منه ما يصل به إلى الثلاثة ، فالاسم قد يرد على حرفين نحو : يد ، ودم ، وقد يرد على حرف واحد نحو : م الله عند من يجعله محذوفاً من ايمن الله . والفعل قد يرد على حرفين نحو : قل وبع ، ولم يخش ولم يرض . وقد يرد على حرف واحد نحو : ع الكلام ، وق نفسك .

ولكن هذه الأسماء والأفعال قد حذف من كل منها ما يكمل أصلها الثلاثى .

---

(١) التصريح جـ ٢ ص ٣٥٧ .

قالوا : والاسم قد يكون رباعياً وقد يكون خماسياً مجرداً ، ولا يزيد فى تجرده على ذلك . وذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة ، فإن كان على أربعة كجعفر ، ففيه زيادة واحدة ، ذهب الفراء إلى أنها الحرف الأخير ، وذهب الكسائى إلى أنها الحرف الذى قبله ، وإن كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان(١) . . ثم اختلف الكوفيون فى وزن مثل جعفر نتيجة لاختلافهم فى الزائد منه على أقوال :

أحدها — أنه لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه .

والثانى — أنه يوزن ويقابل آخره الزائد بلفظه فيقال : فعلر ، وهو رأى الفراء .

والثالث — أنه يوزن ويقابل الذى قبل آخره بلفظه ، وهو رأى الكسائى فيقال : فعفل .

أما وزنه عند البصريين فهو : فعلل ، لأن أحرفه كلها أصول(٢) .

والفعل قد يكون رباعياً مجرداً ولا يزيد على ذلك ، قالوا(٣) : وإنما لم يتجاوزها إلي الخمس لئلا يساوى الاسم ، وهو نازل عنه ، بدليل احتياجه إليه ، واشتقاقه منه.

والاسم يصل فى زيادته إلى سبعة أحرف ، والفعل لا يجاوز ستة أحرف عند الزيادة ، قالوا(٤) : لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم .

وقد أهمل من أوزان الثلاثى المجرد فى الاسم : فِعُل بكسر الفاء وضم العين ،

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٣٦٠ .
(٢) التصريح ج ٢ ص ٣٦١ ، الأشمونى ج ٤ ص ١٨٧ .
(٣) حاشية الصبان ج ٤ ص ١٨١ . (٤) الأشمونى ج ٤ ص ١٨١ .

قالوا(١) لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « والسماء ذات الحِبُك(٢) » بكسر الحاء وضم الباء ، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة ، لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء، وحِبِك بكسرهما ، فركب القارىء منهما هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ، قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه .

وقلّ في كلامهم فُعِل بضم الفاء وكسر العين لقصدهم تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله .

أما الفعل الثلاثى فلا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً ،ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

وقد زاد سيبويه والمازنى والكوفيون(٣) إلى هذه الأوزان وزناً رابعاً هو فعل ما لم يسم فاعله ، مثل : ضُمِن . وذهب جمهور البصريين إلى أن هذا الوزن مغير عن صيغة الفاعل(٤) .

قال سيبويه(٥) : باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل ، فأما ما لازيادة فيه فقد كتب فَعَل منه ، ويَفْعَل منه وقِيس وبُيِّن ، فأما الهمزة فتلحق أولا ، ويكون الحرف على أفعل ، وتكون يفعل منه يُفْعِل ، وعلى هذا المثال يجىء كل

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ١٧٨ . (٢) سورة الذاريات ، آية رقم : ٧ .
(٣) التصريح جـ ٤ ص ٣٦٠ .
(٤) الأشمونى جـ ٤ ص ١٨١ ، التصريح جـ ٢ ص ٣٦٠ .
(٥) الكتاب جـ ٢ ص ٣٣٠ .

أفعَل .... وذلك نحو يُخْرِج وتخرج .... فأما فَعِل منه فأفْعِل وذلك نحو : أخْرِج .

كذلك ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر أصل برأسه، وأن قسمة الفعل ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة عندهم ثنائية .

وبعد ذلك يذكرون حروف الزيادة ومعانيها ، وما يدخل كل نوع من أنواع المجرد منها ، وما يكثر منها وما يقل .... إلى آخر ما ذكروه فى هذا الباب مما تذكره المعجمات مستوفى ، ولكنه يدخل فى باب النحو عندما يذكر المتعدى منه واللازم ، وما يصل إلى مكمل الجملة بنفسه ، وما يصل إليه بحرف الجر ، ولكن هذا لا يجعل الإفاضة فى بيان زوائده وأصوله واستعمالاته أصلا من أصول النحو .

٢ — ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكروه وأفاضوا فيه مما يتصل بجمع التكسير فقد قالوا(١) : إن جمع التكسير يفارق جمع السلامة فى أربعة أشياء :

أحدها — أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص .

والثانى — أنه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم فى التكسير .

والثالث — أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات .

والرابع — أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير .

وعرفوا جمع التكسير بأنه (٢) : الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً أو تقديراً ، والتغيير إما بزيادة كصنو وصنوان ، أو بنقص كتخمة وتخم ، أو بتبديل شكل كأسَد وأسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب ، أو بهن كغلام وغلمان .

---

(١) التصريح جـ ٢ ص ٣٠١ . (٢) الأشمونى جـ ٤ ص ٨٧ .

وأما ما جاء على صيغة واحدة فى المفرد والجمع كفُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمال ، فقد ذهب سيبويه إلى أنها جموع تكسير . وقدر زوال حركات المفرد وإبدالها بحركات مشعرة بالجمع : ففلك مفرداً كقفل ، وجمعاً كبدن ، وذهب فى التسهيل إلى أنه اسم جمع مستغن عن التقدير(١) .

وقسموا جموع التكسير إلى جمع قلة وهو يدل على الجمع من ثلاثة إلى عشرة ، وجمع كثرة ويدل على مافوق العشرة ، على أنه يجوز أن يستعمل أحدهما فى موضوع الآخر مجازاً .

وقالوا : إن جمع القلة على أربعة أوزان : أفعلة وأفعل وفعلة وأفعال . وقالوا(١) : ذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء. وذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فُعَل نحو ظلم ، وفِعَل نحو نعم ، وفِعَله نحو قردة . وقالوا(٢) : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعاً التصحيح .

وذهب الأخفش إلى أن من جموع الكثرة نحو : ركب وصحب ، وذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع قال الأشمونى(٢) : وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .

وذهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو : ثمر وثمار ، جمع تكسير ، قال الأشمونى(٢) : وليس بصحيح .

وعندما تكلموا على جمع الخماسى على فعالل ذهبوا إلى حذف الحرف الأخير منه إذا كان مجرداً مثل : سفارج فى سفرجل ، وفرازد فى فرزدق ، وخوارن فى خورنق ، فإن كان الرابع شبيهاً بالزائد كالنون فى خورنق فإنها من حروف الزيادة ، والدال فى فرزدق فإنها من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، فقد ذهب سيبويه إلى جواز حذف الرابع فيقال فيهما : خوارق وفرازق ، ولكن حذف

---

(١) الأشمونى جـ ٤ ص ٨٨ . (٢) جـ ٤ ص ١٠٧ .

الخامس أجود . وذهب المبرد إلى وجوب حذف الخامس وخـطأ حذف الرابع . وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث ، قال الأشمونى(١) : كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله ، فيقولون : خوانق ، وفرادق .

أما الخماسى المزيد فيه فإن زائده يحذف آخرا كان أو غير آخر نحو : دحارج فى مدحرج .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز زيادة ياء فى مماثل مفاعل ، وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعفر جعافير ، وفى عصفور عصافر ، وجعلوا من الأول « ولو ألقى معاذيره »(٢) لأنه جمع معذرة ، ومن الثانى « وعنده مفاتح الغيب » لأنه(٣) جمع مفتاح .

وذهب البصريون إلى أن زيادة الياء فى مثل مفاعل ، وحذفها من مثل مفاعيل لا تجوز إلا للضرورة ، وقالوا : إن « المعاذير » فى الآية جمع معذار والمفاتح جمع مَفتح(٤) .

ومع أن النحاة بالغوا فى ذكر ما يتعلق بهذه الجموع ، والأنواع التى يمكن أن تجمع على كل صيغة من هذه الصيغ ، وذكروا ما يطرد فيه ذلك وما يقتصر فيه على السماع ، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن الوقوف على هذه الجموع لمعرفة صحيحها من فاسدها ، والمسموع منها وغير المسموع ليس مرجعه كتب النحو والصرف ، وإنما مرجعه الموثوق به ، المطمأن إليه ، الذى تقرب فائدته ، وتقل زلاته ، إنما هو كتب المعجمات التى تحوى من هذه الجموع لكل كلمة من الكلمات ما فيه غناء وفائدة .

---

(١) ج٤ ص١٠٨ . (٢) سورة القيامة ، آية رقم: ١٥ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ٥٩ .

(٤) الأشمونى وحاشية الصبان ج ٤ ص ١١٢ .

فهذه الكتب هى الجديرة بأن تكون المستقر لهذا النوع من أنواع البحث ، لا لأنها غير مفيدة للنحوى — كما سبق أن ذكرنا — وإنما لأنها تمس اللغوى أكثر مما تمس النحوى ، وتتصل بمادته اتصالا وثيقاً ، ولن يغنيه بحث النحوى فيها عن دراستها والإلمام بها ، والوقوف على كل ما يمكن معرفته منها .

ومن هذه الدراسات — التى تمس دارس اللغة أكثر مما تمس دارس النحو ما سبق أن عرضنا له عندما تحدثنا عن المسائل المختلف عليها بين البصريين والكوفيين ، فلقد كان من العجيب حقاً أن تشغل هذه المسائل — مع بعدها عن الدراسة النحوية — هذا الحيز الضخم الذى شغلته من تفكير النحاة ومن مؤلفاتهم :

٣ — من ذلك اختلافهم فى الاسم(١) هل هو مشتق من السمو كما ذهب إلى ذلك البصريون ، أو من الوسم كما اتجه الكوفيون . لقد اشتد الخلاف ، وأشرعت الأسلحة ، وساق كل فريق من الحجج والبراهين مايؤيد رأيه ، مع أن الفريقين متفقان فيما وراء موطن الخلاف من أحكام ، متفقان فى المشتقات التى تشتق من الكلمة ، وفيما يعرض لها من تصرف ، ولكن هذا الاتفاق لم يمنعهما من البحث فى الأصل التاريخى للكلمة ، أهو الوسم أى العلامة لأن الاسم علامة على مسماه يعرف به ، ثم حذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة ؟ أم هو السمو لأن الاسم يعلو صاحبه ويدل على ما تحته ؟

ولقد كان البصريون بارعين حقا فى الاستدلال على صحة مااتجهوا إليه ، إذلم يكتفوا بالأدلة العلمية القوية يؤيدون بها دعواهم ، ويستدلون بها على صحة ما يذهبون إليه ، كاستدلالهم بأن همزة التعويض إنما تكون عن حذف اللام لا عن حذف الفاء ، وبأن الفاء المحذوفة كان يجب أن ترد عند الإسناد إلى تاء الفاعل ، فلما لم ترد علم

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١ .

أن الهمزة ليست عوضا منها ، كما أن الفاء لا تعود عند التصغير فلا تقول : وسيم ، وإنما تقول : سمى ، كما أنك لا تقول عند تكسيره أوسام أو أواسيم ، وإنما تقول : أسماء ، مما يدل على أن المحذوف هو اللام لا الفاء ، وما سمع من قول العرب سُمى كقول الشاعر :

والله أسماك سُمًى مباركا   آثرك الله به إيثاركا

لم يكتفوا بكل هذه الأدلة التى ساقوها ، وإنما أرادوا أن يضيفوا إلى ذلك مهام وظيفية تعلى من شأن الاسم وترفع عن قدره ، وتبين جدارته بالسمو والرفعة لا بالتعريف والدلالة . فقال بعضهم : إن الاسم يخبر به وعنه ، والفعل يخبر به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه ؛ من أجل ذلك سما الاسم على قسيميه ، وارتفعت مكانته لما يحمله على كتفيه من أعباء .

٤ — ومن ذلك اختلافهم فى أن المصدر مشتق من الفعل أو أن الفعل مشتق من المصدر(١) :

فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل لأنه يصح بصحة فعله ويعتل باعتلاله ، تقول : قاوم قواما ، وقام قياما ، وقال بعضهم : لأن الفعل يعمل فى المصدر ورتبة العامل قبل رتبة المعمول ، وقال البعض : لأن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ، وبعض الأفعال لا مصادر لها مما يدل على أن المصدر ليس هو الأصل .

وذهب البصريون إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه ، لأن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فالمصدر أصل للفعل(٢) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٨ ، التصريح ج ١ ص ٣٢٥ ، الأشمونى ج ٢ ص ٨٣ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ٤ .

وقال البعض : إن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا.

وقال البعض : الفعل يدل على الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل على الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين ، فالمصدر أصل الفعل .

وقال البعض : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر أن الفعل يدل على مايدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على مايدل عليه الفعل .

إلى آخر ماساقوه من أدلة تتعدد وتتكاثر ولا فائدة تجنى من ورائها ، ولا أثر يترتب عليها ، فعمل الفعل مسلم به ، وعمل المصدر كذلك مفروغ منه .

وما حدث من خلاف في عمل بعض أنواع المصدر ليس راجعاً إلى هذا التاريخ الحافل لكل من المصدر والفعل ، وإنما يرجع عندهم إلى توغل المصدر في الاسمية مما يضعف عمله ، أو عدم توغله مما يجعله قادراً على أداء وظيفته .

أما هذا الخلاف اللفظي التاريخي فموضعه كما قلت : كتب الدراسات اللغوية ، حيث تتعارض الأصول ، وتتعارف اللغات ، ويوقف على ما بينها من روابط وصلات .

٥ — ومن ذلك اختلافهم في كم (١) ، أمركبة هي أم مفردة ؟

ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من ما والكاف المزيدة في أولها ، لأن العرب قد تصل الحرف من أوله ، وقد تصله من آخره ، فقولك : كم مالك ، أصلها عند الكوفيين كما مالك ، فلما كثرت في كلام العرب حذفت الألف ، وسكنت ميمها ، ومثلها لم .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٠ .

وذهب البصريون إلى أنها مفردة لأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع،ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لدليل ، وليس هنا دليل يدل على التركيب .

كذلك تحدثوا عن كأين فقالوا(١) : إنها مركبة أصلها أى ، زيد عليها كاف التشبيه ، وجعلا كلة واحدة ، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما فى حال الإفراد ، ولذلك لم تتعلق الكاف بشىء قبلها ، كما لا تتعلق فى « كأن وكذا » بشىء مع كونها عاملة فيما دخلت عليه ، لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

ولم يكتفوا فى حديثهم عن كأين بهذا القدر ، ولكنهم أضافوا إلى ذلك بعض المعلومات فقالوا : إن فيها خمس لغات : كأى ، وكاء ، وكيِّىء وكىء وكأى وكأٍ .
فكاءٍ هى كأى تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إياها ، فقدموا الياء المشددة وأخرت الهمزة فصار كىّء ، فحذفوا الياء الثانية تخفيفا ، فصار كىء ، ثم قلبوا الياء ألفا لانفتاح ماقبلها كما فعلوا فى طائيى ، فصار كاء .

وكان المبرد يرى أن الكاف لما لحقت أول أى وجعلت معها اسما واحداً بنوا منهما اسماً على زنة فاعل ، فجعلوا الكاف فاء ، وبعدها ألف فاعل ، وجعلوا الهمزة التى كانت فاء فى موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية من أى ، والياء الباقية فى موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذى كان فى أى ، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت كائن ، ولزمت النون عوضا عن الياء المحذوفة .

وذهب يونس إلى أن كائن فاعل من كان يكون .

فعلى القولين الآخرين يكون الوقف عليها بالنون ، وعلى القول الأول تقف بالهمزة والسكون وتحذف التنوين .

---

(١) شرح المفصل جـ ٤ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

إلى آخر ما ذكروه من تصرفات هذه الكلمة ، وما اعتراها من أحداث . وما للنحاة فى تطوارتها من آراء .

٦ — واختلفوا فى لكن فذهب البصريون إلى أنها مفردة غير مركبة . وقال الكوفيون : إنها مركبة من لا وإن والكاف الزائدة — لا التشبيهية — وحذفت الهمزة تخفيفاً .

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من لكن إن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكنين(١) .

وكما اختلفوا فى كم واتفقوا فى كأين ، اختلفوا فى لكن واتفقوا فى كأن ، فقالوا : إنها مركبة من كاف التشبيه وأنّ ، ولكن الكاف مقدمة من تأخير وأصل كأن زيداً أسد ، إن زيداً كالأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ، وإشعاراً بالتشبيه من أول الأمر ، ففتحت همزة إن لدخول الجار(٢) .

٧ — ومما اختلفوا فيه كذلك اللهم :
فقد ذهب البصريون إلى أن الميم عوض من حرف النداء ، بدليل أن معناهما واحد ، وأنه لا يجمع بينهما إلا فى ضرورة الشعر .

وقال الكوفيون : إن الميم المشددة ليست عوضاً من يا التى للتنبيه فى النداء ، بدليل الجمع بين الميم وياء ، ولو كانت عوضاً ما جمع بينها لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ، وقالوا : إن أصل التركيب : يا الله أمنا بخير ، فلما كثر حذف بعض الكلام للخفة(٣) .

وقد رد البصريون هذا الأصل بأنه يصح أن يقال : اللهم أمنا بخير ،

---

(١) الأشمونى جـ ١ ص ٢١٥ .
(٢) الأشمونى جـ ١ ص ٢١٦ ، التصريح جـ ١ ص ٢١٢ .
(٣) الأشمونى جـ ٣ ص ١١٢ ، التصريح جـ ٢ ص ١٧٢ .

ولو كان منحوتاً من الجملة التى ذكروها ما جاز هذا التركيب إذ لا فائدة فى التكرار . وبأنه يصح أن يستعمل هذا التركيب فى الشتم واللعن فيقال : اللهم اخزه ، واللهم العنه (١) .

٨ — وعندما عرضوا للن اختلفوا فيها أبسيطة هى أم مركبة ؟

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة ، وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ، ومن أن المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين ، محتجين بقرب لفظها منهما ، وأن معناها من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيهما ، وقد جاءت على الأصل فى الضرورة ، أنشد أبو زيد لجابر الأنصارى :

فإن أمسك فإن العيش حلو إلىّ كأنه عسل مشوب
يرجى المرء مالا أن يلاقى ويعرض دون أبعده الخطوب

أى ما لن يلاقى .

وقد رد هذا بأربعة أمور : أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لن أضرب .

وأن التركيب فرع البساطة فلا يدعى إلا بدليل قاطع .

وأنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ، ومعنى لن يقوم زيد ، لا قيام زيد ، فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير ، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ، وليس فى الكلام ما ينوب عنه .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٧ .

وقال الفراء : أصلها لا النافية أبدلت ألفها نوناً ، محتجاً بأنهما حرفان نافيان ثنائيان ، ولا أكثر استعمالا .

واعترض عليه بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل ، وأن المعهود إبدال النون ألفاً لا الألف نوناً(١).

* * *

وكما اختلفوا فى الكلمة أمفردة هى أم مركبة ؟ اختلفوا فى المركب مم ركب ؟ .

٩ — مثال ذلك اختلافهم فى هلم ، فقد قال الكوفيون : إن أصلها هل التى للزجر ، وأم بمعنى اقصد ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت ، فصار هلم .

وقال البصريون : إنها مركبة من ها التنبيه ، ولم التى هى فعل أمر ، من قولهم : لم الله شعثه ، أى جمعه ، كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفاً ، ونظر إلى أن أصل اللام السكون .

وقال الخليل . ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت .

قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : ها لم(٢) .

* * *

كذلك اختلفوا فى الحروف التى بنيت عليها الكلمة ، أيها الأصلى وأيها الزائد؟

١٠ — من ذلك اختلافهم فى لام لعل أصلية هى أم زائدة(٣) ؟ .

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، ويرجح برجستراسر رأى الخليل والكسائى . التطور ص ١٤١ .

(٢) الإنصاف ج ١ ص ٢١٣ — ٢١٤ ، المفصل ج ٤ ص ٤١ — ٤٢ ، الأشمونى ج ٣ ص ١٥٦ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٢ .

فذهب الكوفيون إلى أنها أصلية محتجين بأنها حرف ، فمن الواجب أن تكون جميع حروفه أصلية ، وأن اللام من حروف الزيادة التى لا تزاد إلا شذوذاً فيما يجوز فيه الزيادة وهو الاسم والفعل ، فلا يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة .

قال ابن يعيش : وهو قول سديد ، لولا ندرة البناء فى الحروف وعدم النظير .

وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، واحتجوا بأنها تستعمل كثيراً فى كلامهم عارية عن اللام فدل ذلك على زيادتها ، وبأن لعل وأخواتها إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ، ولو كانت اللام أصلية ما كانت على وزن من أوزان الفعل الثلاثية أو الرباعية ، فكان يجب أن يبطل عملها ، فلما لم يبطل عملها ، علم أنها زائدة .

وقد رد هذا القول بإن حذفها إنما كان لكثرة استعمالها ، وأن الشبه بينها وبين الفعل ليس شبها لفظياً فقط ، وإنما هو شبه معنوى كذلك ، فإذا انتفى وجه من أوجه المشابهة لم يكن ذلك دليلا على انتفاء المشابهة جملة .

١١ — ومن مسائل الخلاف التى أقحمت على هذا العلم إقحاماً بحثهم فى مثل : السين وسوف ، هل السين أصل بنفسها ، أو أن أصلها سوف خففت بحذف الواو والفاء ؟ .

ذهب البصريون إلى الأول محتجين بأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلا بنفسه ، والحذف لا يدخل الحرف قياساً ، والسين تدل على معنى غير المعنى الذى تدل عليه سوف .

وذهب الكوفيون إلى الثانى محتجين بأنها لما كثرت فى كلامهم خففوها بحذف الحرفين ، كما نقل عنهم التخفيف بحذف الواو وحدها ، وبحذف الفاء وحدها ، مما يدل على جنوح العرب إلى تخفيفها ، وبأنها تدل على ما تدل عليه سوف(١) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٢ .

١٢ — كذلك بحثهم فى مثل : ذاو الذى ، ما أصل كل منهما ؟

ذهب الكوفيون إلى أن أصل كل منهما الذال وحدها ، وما زيد عليهما تكثير لهما .

وأما البصريون فاختلفوا فى ذا ، فقال الأخفش وجماعة من البصريين : أصله ذَىٌّ حذفوا الياء الثانية فبقى ذىْ ، فأبدلوا الياء ألفاً لئلا يلحق بكى ، فالألف مبدلة من الياء بدليل جواز الإمالة فيها ، وإذا كانت منقلبة من ياء لم يجز أن تكون المحذوفة واواً ، لأن مثل : حييت ، موجود فى كلامهم ، وليس لهم مثل : حيوت .

وقال البعض : أصل ذا ذَوَى لأن باب شويت أكثر من باب حييت ، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وأما الذى فأجمعوا على أن الأصل فيه لَذِى نحو : عمى .

وقد احتج الكوفيون لرأيهم بأن الألف والياء يحذفان فى التثنية ، ولو كانا أصليين ما حذفا ، ولكان يجب أن يقال : اللذيان ، وأن تقلب الألف فى تثنية ذا ، فلما حذفا دل ذلك على أنهما زائدان ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما ، لئلا يبقيا على حرف واحد ، ويؤيد ذلك قول الشاعر :

اللذ بأسفله صحراء واسعة ... واللذ بأعلاه سيل مدّه الجُرُف

واحتج البصريون بأن ذا والذى كل منهما كلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن تبنى على حرف واحد ، لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها ، لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا ، وذلك محال . وأيدوا مذهبهم بأن تصغيرها على ذيّا واللذيّا والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وأجابوا عن اعتراض الكوفيين بأن كلا من « ذان » و « اللذان » ليس تثنية كهؤلاء للجمع ، فالتثنية لفظية لا معنوية(١) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٥ .

١٣ — ومثل خلافهم فى ذا والذى ، خلافهم فى : هو وهى ، ما أصل كل منهما ؟ هل هوا الهاء وحدها ؟ أو الحرفان معاً ؟(١) ذهب الكوفيون إلى الأول ، وذهب البصريون إلى الثانى .

أما إياك وإياه وإياى ، فقد كان الخلاف فيها أعنف ، والتشعب فى تخريجها أشد .

قال بعض الكوفيون : الضمائر المنصوبة هى الكاف والهاء والياء ، وإيا عماد.

وقال البعض : إياك بكماله هو الضمير .

احتج الكوفيون بأن الكاف والهاء والياء هى التى تكون فى حالة الاتصال . فلما انفصلت عن العامل ، وكانت على حرف واحد ، أتى بإيا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها ، ويدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد إيا ، ولزومها لفظاً واحداً.

وقال بعض البصريين : إيا هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لاموضع لها .

وقال الخليل : إيا اسم مضمر أضيف إلى ما بعده لأنه لا يفيد معنى بإنفراده ، بخلاف غيره فخص بالإضافة عوضاً عما منعه .

وقال المبرد : إيا اسم مبهم أضيف للتخصيص ولم يضف غيره .

وقال الزجاج : أيا اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وهى فى موضع جر بالإضافة .

وقد احتج البصريون بالإجماع على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد ، فوجب أن تكون إيا هى الضمير ، لأن لها نظيراً ، والمصير إلى ما له نظير أولى . وبأن صيغ التثنية إنما هى صيغ مرتجلة للمثنى وليست تثنية للمفرد ، ورفضوا أن تكون الكاف والياء والهاء مجرورة بالإضافة ، لأن الأسماء المضمرة لا تضاف لما بعدها ، لأن الإضافة للتعريف والمضمر فى أعلى مراتب التعريف (٢) .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ . الأشمونى جـ ١ ص ١٠٠ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ ، الأشمونى جـ ١ ص ١٠٠ .

١٤ — ولعل من أوضح الأمثلة على هذه الدراسة اللغوية الصوتية التى تبحث فى تطور الكلمة ، وفيما اعتراها من تغير لاستثقالهم أصلها ، ورغبتهم فى الوصول بها إلى وضع تصبح فيه سائغة خفيفة ، ما أفاضوا فيه من حديث :

خطايا جمع خطيئة ، وزنها وتصريفها ، والمراحل التى مرت بها حتى وصلت إلى الوضع الذى نعرفه الآن .

قال الكوفيون : إن خطايا على وزن فعالى ، وإليه ذهب الخليل .

وقال البصريون : إنها على وزن فعائل .

احتج الكوفيون بأن أصلها خطايىء قدمت الهمزة على الياء لئلا تبدل الياء همزة ، فيؤدى ذلك إلى اجتماع همزتين وذلك مرفوض ، ثم أبدلت الكسرة فتحة والياء ألفا ثم قلبوا الهمزة ياء .

واحتج البصريون بأنه جمع خطيئة على وزن فعيلة ، فتجمع على فعائل ، والأصل خطايىء ثم قلبت الياء همزة فقيل خطائىء ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكسر ما قبلها فصارت خطائِى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار خطاءا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا (١) .

* * *

ب — وجوب تنحية هذه الدراسات عن النحو :

هذه نماذج لبعض ما عرض له النحاة فى بحوثهم ودراساتهم ، لم أذكرها لكى أرجح فيها جانبا على جانب ، ولا لأنصر فريقا على فريق ، وإنما ذكرتها ، وربما أكون قد أطلت فيها ، لكى أستدل بها على أن النحاة لم يقف بهم بحثهم فى النحو عند الحد الذى يعرف به النحو الآن ، من أنه بحث فى تغير أواخر الكلمات وفقا لوظائفها فى الجملة ، كما لم يقفوا فى الصرف عند بيان التغير المصاحب للمعنى أو المؤدى

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١٦ .

إليه ، وإنما تناولوا بجوار ذلك تاريخ كثير من الكلمات ، والمراحل التى مرت بها، حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن .

هذه الدراسات التى أعتقد أنها ليست وثيقة الصلة بالنحو أكثر من غيرها من الدراسات التى تتناول فروع اللغة المختلفة من أدبية وبلاغية ولغوية ، والتى أعتقد أن إدراجها فى النحو إنما هو أثر من آثار اختلاط النحو بغيره من العلوم قديما ، عندما لم تكن هناك فواصل محددة بين العلوم المختلفة ، وعندما كان العلماء يتناولون فى مجالسهم هذه الفروع المختلفة بالبحث والدراسة ، وعندما كان المؤدبون «إنما يحتاجون فى كل يوم إلى مسألتين فى النحو ، وثنتين من معانى الشعر ، وأحرف من اللغة » كما يقول الكسائى لصاحبه على بن المبارك الأحمر (١) ، وعندما كانت تشتمل كتبهم ومؤلفاتهم على كثير مما لا يدخل تحت باب واحد ، وإنما هى شذرات ونبذ تمثل الثقافة العامة لهذا العصر ، بقيت آثارها واضحة بعد أن تميزت العلوم ، وتحددت الفروع ، وسار كل منها فى سبيل .

هذه الدراسات التى أعتقد أن تنحيتها عن وضعها الذى هى عليه ، والعناية بها فى مكانها من دراسة فقه اللغة ، تعود على النحو وعلى الدراسات اللغوية بجليل الفائدة . تفيد النحو بإعفائه من دراسات طويلة لا تدخل فى صميمه ، وتريحه من خلافات طويلة عنيفة ليس هو طرفا فيها ، فليكن تيسير النحو إذا بإخراج ما لا يمت إليه بآصرة وثيقة إحدى الطرق التى ننتهجها فى هذه السبيل ، ولتكن الدراسة النحوية قائمة على ما ينضوى تحت لواء النحو حقيقة لا مجازا ، بهذا ينال النحو عناية أكثر ويقرب من الأذهان خطوة أكبر ، ويخلص من كثير مما يشق على الأفهام ، ويكد كثيرا من العقول .

وتفيد الدراسات اللغوية بضم عناصر ندت عنها ، وبحوثا نفرت منها وأصولا

---

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٧ .

أقصيت عنها ، فتكسبها قوة ، وتزيد أفقها اتساعا ، وتعطى هذه الدراسات فرصة المقارنة الشاملة ، والملاحظة الدقيقة ، والموازنة المستقصية ، فتكون أكثر دقة وأوفر إنتاجا ، وربما وقفنا عن طريق ضم المؤتلف ، وجمع المتشابه إلى أن نقف على الصواب فى بعض ما غمض علينا من مسائل ، أو نهتدى إلى شىء مما ضل الناس سبيله فنحسم نزاعا اضطرم ، ونقضى على خلاف نشب ، كما فعل برجستراسر عندما أقام هو وغيره من العلماء بحوثهم على الموازنة بين الكلمات والتراكيب فى اللغات المختلفة، مما أدى بهم إلى الوصول إلى نتائج قد لا تكون حاسمة،ولكنها على كل حال تقضى على الجدل النظرى بين العلماء ، وتعفي على التعليل الفلسفى ، وتقوم أحكامها على التجربة المنتجة ، والموازنة الدقيقة المجدية . فقد عرض لبعض ما عرض له النحاة من ألفاظ وبحث فيها وقارنها بأخواتها من اللغات السامية .

فهذا فى اللغة العربية يقابلها فى اللغة العبرية hazza وكلاهما مركب من الهاء والدال غير أن ha فى العبرية آلة التعريف تلحق باسم الإشارة إذا كان تأكيداً لاسم آخر ، فإن لم يكن تأكيداً سقطت فتصير ze ، ويقابلها فى الآرامية dina وفى الحبشية ze . والجمع فى العربية هؤلاء يقابله فى العبرية haéllé وفى الآرامية elle وفى الحبشية ellu (١) ، وبهذه المقارنة نستطيع أن نرجح جانبا على جانب مؤملين أن نكون أكثر صوابا ، وأدق عملا .

وعندما عرض للأسماء الموصولة فى اللغات السامية هداه بحثه إلى أن الاسم الموصول أصله اسم من أسماء الإشارة فى أكثرها، فهو فى العربية الذى، وفى الآرامية di ، وأخيراً .d ، وفى الحبشية .za وفى الأكدية sa ،وأصلها إشارى أيضا يوافقها .se العبرية ، والاسم الموصول فيها هو aser (١) .

---

(١) التطور النحوى ص ٥٤ . (٢) ص ١٢١ .

ويقارن بين أداة الشرط إن فى اللغات المختلفة فيجد أن مقابلها فى العبرية in وفى الآرامية en ، وفى الحبشية in أو ina (١) .

إلى غير ذلك مما أوصلته إليه بحوثه ومقارناته ، وبحوث غيره من العلماء وموازناتهم ، هؤلاء الذين توفروا على هذه الدراسة وأعطوها من الوقت والجهد ما هو جدير بأن ينتهى بهم إلى نتائج قيمة فى هذا الموضوع .

(١) ص ١٣٣ .

دراسة النحو

إن المراجع التى بين أيدينا تعطينا فكرة واضحة عن الطريقة التى كانت تتبع فى دراسة النحو ، وتلقى ضوءاً قويا على معاهد الثقافة فى هذه الفترة المتقدمة من تاريخ العرب ، فلم تكن هناك بطبيعة الحال مدارس منظمة أو معاهد مهيأة ، يلتقى فيها المعلمون والمتعلمون على النحو الذى نراه فى عصرنا الحاضر ، وإنما كانت الدراسة ملائمة لهذه الحقبة من تاريخ البشرية ، متمشية مع حاجات النـــاس فى ذلك العصر المتقدم .

١ — الرحلة إلى البادية : كان الدارسون — كما ذكرنا من قبل — يسمون إلى مناهل اللغة الصافية ، ويقصدون مواردها العذبة ، ويضربون فى أعماق البادية سعياً وراء العربية الخالصة ، وفراراً من لكنة الأعاجم ، وهجنة الدخلاء . فكانت الرحلة إلى البادية إذا أولى الوسائل وأهمها فى دراسة هـذا العلم الناشىء ، الذى يبحث فى لغة العرب من حيث بنيتها وحركاتها ، ومادتها التى استخدموها ، وأساليبها التى جرت على ألسنتهم ، ليضموا هذا الذخر الذى جمعوه ، إلى ذلك التراث المقدس الذى جاءهم من عند الله ، ويضيفوا إليهما ما يطمئنون إليه من أساليب الفصحاء من بينهم ، ليكون لهم من كل ذلك لغة بالغة الغنى وافرة الثراء .

ولسنا فى حاجة إلى أن نضرب أمثلة لهؤلاء العلماء الذين ارتادوا البادية وضربوا فى أعماق الصحراء ، فقد سبق أن أشرنا إليهم ، ولا داعى لتكرار القول فيهم .

٢ — الأسواق والمنتديات : ولقد قامت بجوار هذه الرحلات أسواق أو منتديات عامة كان يجتمع فيها الفصحاء من الشعراء والأدباء مباهين مفاخرين ، أو مادحين شاكرين ، أو مهددين متوعدين ، أو ذامين هاجين ، أعادوا بها ذكرى أسواق العرب فى الجاهلية ، وكان للعرب فيها مكان الرآسة ، ومركز الصدارة ، حيث تعقد

حلقات الأدب ، ويعرض نتاج القرائح ، وتفيد اللغة من ذلك أدبا رفيعاً ، ويجد النحاة فى قيامها فرصة نادرة ، ومصدراً خصباً ، يرتادون حلباته ، ويسجلون خطراته .

قال الأصمعى(١) : كنت واقفا بالمربد وإذا أنا بأبى عمرو ، فلما بَصُر بى مال إلى فقال : ما وقوفك هنا ياأصمعى ؟ قلت إنى أحب المربد ، وأكثر الجلوس فيه . فقال : الزمه ، فإنه يشد النظر ، ويجلو البصر ، ويجمع بين ربيعة ومضر .

٣ — المساجد : وكانت هناك إلى جانب هذا حلقات دراسية يعقدها العلماء فى المساجد غالباً ، وفى دور السراة والولاة وبعض الخلفاء أحيانا ، أما المساجد فللدراسة المقصودة ، وللتعليم المنظم ، حيث يقصد التلاميذ حلقات الدرس ، يسمعون ما يلقى أستاذهم من مسائل ، أو يسألونه ويجيبهم ، ويستخبرونه ويفتيهم ، حكى الأخفش قال: لما ناظر سيبويه الكسائى ورجع ، وجّه إلى فعرفنى خبره معه ومضى إلى الأهواز ، فوردت بغداد ، فرأيت مسجد الكسائى ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته ، وقعد وبين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان سلمت وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأته فى جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب علىّ فمنعهم(٢) .

وفى تاريخ بغداد عن ابن عائشة قال(٣) : كنا نجلس مع سيبويه النحوى فى المسجد ، وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب فى كل أدب بسهم ، مع حداثة سنه ، وبراعته فى النحو .

وروى فى أخبار يونس بن حبيب أنه(٤) كانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم

---

(١) شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٨ .
(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٧ — ٢٢٨ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .
(٣) ج ١٢ ص ١٩٧ .
(٤) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

وطلاب اللغة والأدب والغريب ونوادر الأشعار ، ويغشاها فصحاء الأعراب من البوادى .

ويبدو من هذه الرواية أن الدراسة فى المسجد كانت تتناول كل الثقافات فى ذلك الوقت .

حكى بعضهم (١) : أنه كان فى حلقة شعبة بن الحجاج ، فضجر من إملاء الحديث فرمى بطرفه ، فرأى أبا زيد الأنصارى فى أخريات الناس فقال : ياأبا زيد :

استعجمت دارى ما تكلمنا والدار لو كلمتنا ذات أخبار

إلىّ ياأبا زيد ، فجاءه ، فجعلا يتحدثان ويتناشدان الأشعار ، فقال له بعض أصحاب الحديث : ياأبا بسطام نقطع إليك ظهور الأبل لنسمع منك حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، فتدعنا وتقبل على الأشعار ؟ ، قال : فغضب شعبة غضبا شديداً ، ثم قال : ياهؤلاء ، أنا أعلم بالأصلح لى ، أنا والله الذى لا إله إلا هو فى هذا ، أسلم منى فى ذاك .

ويبدو أن اتخاذ المسجد مدرسة يؤمها الطلاب ، ومعهداً تعقد فيه الحلقات ، وما يستتبعه ذلك من مناقشة وجدل ، وما يكون خلال ذلك من ارتفاع فى الصوت وحدة فى المناقشة ، قد أثار بعض العلماء ، ودفعهم إلى التفكير فيه ، لما خامرهم من تنافيه مع حرمة المسجد ، وخروجه عما تستوجبه حرمة المكان من توقر وهدوء ، فقد نقل عن مالك أنه سئل عن ارتفاع الصوت فى المسجد بالعلم وغيره ، فقال(٢) : لا خير فى ذلك فى العلم ولا فى غيره ، ولقد أدركت الناس قديما يعيبون ذلك على من يكون فى مجلسه ، ومن كان يكون ذلك فى مجلسه كان يعتذر منه ، وأنا أكره ذلك ولا أرى فيه خيراً .

وأجاز ذلك أبو حنيفة ، قال سفيان بن عيينة(١) : مررت بأبى حنيفة وهو

---

(١) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢٦٩ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله جـ ١ ص ١٣٩ .

مع أصحابه في المسجد وقد ارتفعت أصواتهم ، فقلت : يا أباحنيفة هذا في المسجد ، والصوت لا ينبغي أن يرفع فيه ؟ فقال : دعهم ، فإنهم لا يفقهون إلا بهذا .

٤ — دور الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة : أما دور الخلفاء والأمراء والوزراء ، وما كان يعقد فيها من مجالس ، وما كان يقام فيها من ندوات،وما كان ينشط فيها من مناظرات ، فقد استفاضت شهرتها ، وتناثرت أخبارها في كتب الأدب وذكر الرواة منها الجم الكثير ، على أنها فيما يبدو لم تكن تأخذ طابع الدراسة المسجدية التي كان يهدف فيها أول ما يهدف إلى الإفادة والإفهام، وإلى التثقيف والتعليم .

أما هذه فقد كان طابعها الغالب عليها الرياضة الفكرية العالية ، والترف الذهني الرفيع ، ورغبة الخلفاء والأمراء في أن يسهموا في الحركة العلمية ، وأن يكون لهم فيها مشاركة ونصيب ، وأن تزدان مجالسهم بما يعلي قدرهم ، ويخلد ذكرهم ، بهذه المناقشات الأدبية ، والمناظرات العلمية ، وما ينشد فيها من أشعار ، وما يلقى من أخبار ، وما يتخللها من نوادر وفكاهات .

فقد روى أنه(١) : كان عند المهدى مؤدب يؤدب الرشيد ، فدعاه المهدى يوماً وهو يستاك فقال له كيف الأمر من السواك ؟ قال : استك يا أمير المؤمنين . فقال المهدى : إنا لله وإنا إليه راجعون . ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من ذا . فقالوا : رجل يقال له على بن حمزة الكسائى من أهل الكوفة ، قدم من البادية قريباً . فكتب بإزعاجه من الكوفة ، فساعة دخل عليه قال : ياعلى بن حمزة . قال : لبيك ياأمير المؤمنين . قال : كيف تأمر من السواك ؟ قال : سُك يا أمير المؤمنين . قال : أحسنت وأصبت . وأمر له بعشرة آلاف درهم .

هذه القصه تبين لنا مدى عناية المهدي بالعلم بعامة ، والنحو بخاصة ، وتبين لنا إلى أى مدى كان نصيبه من الثقافة ، وإلى أى حد كانت تتوقف مصائر العلماء على مدى إلمامهم بما يعلمون .

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٧٤ .

وقد ذكروا(١) : أن أبا يوسف القاضي — أو محمد بن الحسن — دخل على الرشيد، وعنده الكسائي، يحدثه، فقال : ياأمير المؤمنين، قد سعدبك هذا الكوفي وشغلك. فقال الرشيد : النحو يستفرغني، لأنني أستدل به على القرآن والشعر.

وحكى محمد بن هبيرة قال(٢) : قال الأصمعي للكسائي، وهما عند الرشيد : ما معنى قول الشاعر :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم أر مثله مقتولا

قال الكسائي : كان محرما بالحج. قال الأصمعي : فقوله :

قتلوا كسرى بليل محرما فتولى لم يمتع بكفن

فهل كان محرما بالحج ؟ فقال هرون للكسائي : يا علي، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي. قال الأصمعي : قوله : محرماً. أي في حرمة الإسلام، ومن ثم قيل : مسلم محرم، أي لم يحل من نفسه شيئاً يوجب القتل. وقوله : محرماً في كسرى، يعني، حرمة العهد الذي كان له في أعناق أصحابه.

وحدث الزبيدي قال(٣) : قال المازني : حضرت يوماً عند الواثق وعنده نحاة الكوفة، فقال لي الواثق : يا مازني، هات مسألة، فقلت : ماتقولون في قوله تعالى « وما كانت أمك بغيا(٤) » لم لم يقل بغية ؟ وهي صفة لمؤنث. فأجابوا بجوابات غير مرضية. فقال الواثق : هات ما عندك. فقلت : لو كان بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقتها التاء، مثل : كريمة وظريفة، وإنما تحذف الهاء إذا كان في معنى مفعولة، نحو : امرأة قتيل، وكف خضيب، وبغي ههنا

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٣ ص ١٨٥.
(٢) نزهة الألبا ص ١٥٢، وقريب منه في المجالس المذكورة للعلماء ص ١٢٠.
(٣) معجم الأدباء جـ ٧ ص ١١٤ — ١١٥.
(٤) سورة مريم، آية رقم : ٢٨.

ليس بفعيل ، وإنما هو فعول ، وفعول لا يلحقه الهاء فى وصف التأنيث ، نحو امرأة شكور ، وبئر شطون ، إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغى بغوى ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فصارت ياء ثقيلة ، نحو : سيد وميت . فاستحسن الجواب .

فهنا كما نرى مناقشة نحوية خالصة ، فيها عمق ، وفيها جفاف ، ولكن فيها متعة إذا فهمت فأحسن فهمها ، وأسيغت فلم تغلق دونها العقول والأذهان .

٥ — المجالس الخاصة : على أن مدارسة النحو لم تقف عند هذا الحد فقط ، ولكنها على ما يظهر مما تنقله الروايات قد تجاوزت هذه المجالس والدور ، وتلك البوادى والأسواق إلى المقابلات العابرة ، والمصادفات المحضة ، مما يدل على أنها كانت تشغل من أذهان الناس وتفكيرهم حيزا ضخما ، روى عمر بن شبة عن الخليل ابن عمرو أنه قال (١) : لقى الأصمعى الفراء على الجسر ببغداد ، فقال له : أسألك ؟ قال : سل يا أبا سعيد . فقال : ما معنى قول الشاعر :

أصم دعاء جارتنا تَحَجَّى لآخرنا وتنسى أولينا (٢)

فقال الفراء : صادفت قوما صما ، كما قال الشاعر :

فأصممت عمراً وأعميته عن الجود والمجد يوم الفخار

أى صادفته أعمى . قال : وحكى عن الكسائى : دخلت بلدة فأعمرتها ، وجدتها عامرة ، ودخلت بلدة فأخربتها ، وجدتها خرابا . فقال الأصمعى للفراء : أنت أعلم الناس ، ومضى ولم يكلمه بعد .

٦ — الكتّاب : على أننا نجد فى أثناء هذه الكتب ما يدلنا على أنه كانت توجد فى هذه العصور بعض الكتاتيب التى يذهب إليها الصبيان ليتلقوا شيئا من العلوم ، ولكن يغلب على الظن أن هذه الكتاتيب كانت تؤدى نفس الوظيفة التى

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٦٧ ، أو مجالس أبى مسلم ص ١٠١ .

(٢) فى لسان العرب ج ١٥ : أصم دعاء عاذلتى تحجى بآخرنا وتنسى أولينا
تحجى بآخرنا : تسبق إليهم باللوم وتدع الأولين.

تؤديها كتاتيب اليوم ، إذ يقصدها صغار التلاميذ ليتلقوا القرآن والمبادىء العامة للقراءة والعلوم ، ولكنها لم تكن تتابع فى ترقيها حتى تؤهل طلبتها وتعدهم للتعليم والتصدر ، بل كان التلميذ يغادرها إذا ما شب عن الطوق ليذهب إلى حلقات العلماء ليتابع دراسته ، ويلازم أساتذته ، حتى ينفد ما عندهم ، وحتى يصبح أهلا لأن يأخذ عنه غيره ، ويجلسوا منه كما جلس هو من معلميه .

٧ — التعليم حسبة وبأجر : كذلك تدلنا هذه الكتب على أن هؤلاء الأساتيذ لم يكونوا جميعا يلتزمون خطة واحدة فى موقفهم حيال تلاميذهم ، فمنهم من كان يتقاضى أجراً على تعليمه ، ويتفاوت هذا الأجر كيفا وكما ، بحسب حالة التلاميذ ومقدرتهم وبحسب طبيعة الأستاذ واستعداده ، ومنهم من كانت تأبى نفسه هذا الأجر ويعاف أن يتخذ من العلم وسيلة للكسب .

قال النضر بن شميل [(١)]: أقام الخليل فى خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس ، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال .

وقالوا[(٢)]: إن المبرد لما اتصل بالزجاج سأله عن حاله ، فأعلمه برغبته فى النظر ، وأنه قد حبس نفسه على ذلك إلا ما يشغله من صناعة الزجاج فى كل خمسة أيام من الشهر ، فيتقوت بذلك الشهر كله .

فلم يكن عند هؤلاء العلماء ما يمنعهم من أن يكسبوا رزقهم بعملهم ، وأن يرتفعوا بعلمهم عن أن يكون وسيلة لكسب عيشهم .

٨ — طريقة التدريس : أما الطريقة التى كان يتبعها الأساتذة فى إلقاء دروس النحو فيبدو أنها كانت تسير وفقا لحاجة الدرس ، وما يستلزمه من استعمال للطريقة الإلقائية أحيانا ، عندما يريد الأستاذ شرح قاعدة جديدة مثلا ، أو الحديث فيما خلت

---

(١) إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ ، المزهر ج ١ ص ٤١ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ .

أذهان التلاميذ منه، من ذلك ما نلمسه فى قول سيبويه (١): اعلم أن إذن إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل أرى فى الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئَك وإذن آتيَك. ومن ذلك أيضا قولك: إذن والله أجيئَك، والقسم ههنا بمنزلته فى أرى إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلا. ولا تفصل بين شىء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى : إذن ، لأن إذن أشبهت أرى فهى فى الأفعال بمنزلتها فى الأسماء ، وهى تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين . . .

إلى آخر ما ذكره من بيان أحكام إذن ، والفرق بينها وبين بقية أخواتها من الأدوات الناصبة للأفعال .

ويقول المبرد (٢) : فأما قولهم : فيه عيبان ، فمشتق من هذا لأنه جعله كالوعاء للعيبين ، والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله ، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل . ثم تقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره . . . .

فالمبرد بعد أن يبين معنى فى وأنه الظرفية ، أراد أن يبين أنها استعملت توسعا فيما كان مشابها للظرفية ، ثم يضرب مثلا يوضح ذلك ، لكى يقرب المسألة إلى أذهان الدارسين المتعلمين .

وقد يجد الأستاذ نفسه فى حاجة إلى أن يعرض للاراء المختلفة ليرى رأيه فيها ، ويرجح جانبا منها على جانب ، من ذلك قول سيبويه(٣) : باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه فى جميع اللغات . . . وزعم يونس أنه قول أبى عمرو ، وذلك قولك : أما العبيدُ فذو عبيد، وأما العبدُ فذو عبد، وأما عبدان فذو عبدين، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت فى هذا الباب أسماء والأسماء لاتجرى مجرى المصادر . . . وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ،

(١) الكتاب جـ ١ ص ٤١٠ — ٤١١ .

(٢) المقتضب جـ١ قسم ١ ص٣٢ . (٣) الكتاب جـ ١ ص١٩٤ .

يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث . . . . وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما » .

وقد يدور الدرس على طريقة الحوار والمساءلة عندما تغمض المسائل فيراد معرفة وجه الصواب فيها ، أو عندما يراد تخطىء المسئول وإعناته لحاجة فى نفس السائل ، أو إذا أريد الوقوف على مدى علمه ورسوخ قدمه فى مادته .

أما النوع الأول فيتضح فيما كان يدور من مناقشات بين التلاميذ وأستاذهم رغبة الإفادة والمعرفة ، يقول سيبويه[١] : وسألت الخليل عن مهما فقال : هى ما أدخلت معها ما لغوا بمنزلتها مع متى إذا قلت : متى ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : إن ما تأتنى آتك ، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى « أينما تكونوا يدرككم الموت[٢] » . وبمنزلتها مع أى إذا قلت : « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى[٣] » . ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى ، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما . وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ؟ فقال : هى مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزء » .

وأما النوع الأخير فيتضح فى المناقشة التى دارت فى مسجد بغداد عندما قصدها المبرد ، وأراد لفت نظر الناس إليه ، وعندما تواطأ ثعلب مع الزجاج على إعناته وإرهاقه ، روى عن أبي إسحق الزجاج قال[٤] : كنت فى ابتداء أمرى قد نظرت فى علم الكوفيين وانقطعت إليه ، فاستكثرت منه حتى أوقع لى أنى لم أترك منه شيئا ، وأنى قد استغنيت به عن غيره ، فلما قدم محمد بن يزيد بغداد قصدته يوما : وأنا عندى أنه إن ناظرنى قطعته لا أشك فيه . فدخلت إليه فلما قعدت قلت له : كيف تقول :

---

(١) الكتاب جـ١ ص٤٣٣.

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ٧٨. (٣) سورة الأسراء ، آية رقم: ١١٠ .

(٤) المجالس المذكورة للعلماء ص ٦١ — ٦٣ ، أو مجالس أبي مسلم ص٩٢ — ٩٥ ، وقريب منه ما فى طبقات النحويين واللغويين ص ١١٧ — ١١٩ .

ما أحسن زيدا ؟ فقال : ما أحسن زيدا . قلت : زيد بأى شيء تنصبه ؟ فقال : التقدير شيء حسن زيداً ، فما اسم مبتدأ ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل ، وزيد مفعول به ، والمعنى معنى التعجب . فذهبت أتخطأ المسألة ، فقال لى : على رسلك ، أقنعك هذا الجواب ؟ قلت . ما تركت فيها شيئا . قال : فإنها تنتقض عليك ، قلت : من أين ؟ قال : كيف جاز أن تكون ما اسما بغير صلة ؟ وإنما تكون اسما تاما فى الجزاء نحو . ما تصنع أصنع ، أو فى الاستفهام نحو : ما صنعت يا رجل ؟ وما عندك ؟ فهى ابتداء وما بعدها خبرها . فكيف جاز أن تكون فى غير هذين الموضعين اسما بغير صلة ؟ وأنت لو قلت : رأيت أو أعجبنى ما ، لم يكن كلاما ، حتى تقول : رأيت ما صنعت ، أو أعجبنى ما عندك ، ونحو ذلك مما يكون صلة للذى ، فلم يكن عندى فى هذا جواب . فقال : الجواب عن هذا السؤال أن يقال : إنما صلح أن تكون ما فى الاستفهام اسما بغير صلة لأنها لو وصلت علمت ، وإنما يسأل السائل عما يجهل ، كما تقول : من أبوك ؟ فلو قلت : من فى الدار أبوك. كنت مخبراً عما علمته وغير مستخبر عما جهلته ، وكذلك فى الجزاء هى ، لأنها هناك شائعة مبهمة ، تقول : ما ركبت ركبت ، فذلك واقع على كل مركوب . وكقولك : من يأتنى آته ، فهذا واقع على جميع الناس . وأنت إذا قلت : ما أحسن زيداً ، فقد تعجبت من حسنه ، ولم تصف أن الذى حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة ، كما تقول : شيء جاء بك ، أى ما جاء بك إلا شيء . وكذلك شر أهر ذا ناب ، أى ما أهره إلا شر ، ومثله : إنى مما أن أفعل كذا وكذا ، يريد من الأمر أن أفعل كذا وكذا . فلما كان الأمر مجهولا كانت مالإبهامها بغير صلة . قال : فذهبت أتجاوز واستحسنت ما سمعت ، فقال لى : أقنعك هذا ؟ فقلت : لا أعلم فيه شيئاً غيره ، قال : فإن قيل لك . . . . إلى آخر ما ذكره ، يسأله ، فيعجز ، فيجيب ، فإذا استوفى الجواب ساءله مناقضاً ما وافق عليه مما سمعه ، مما يدل على تمرس تام بالنحو ، ومقدرة فائقة فى الجدل ، وامتياز ظاهر فى الحجاج والمناقشة ، كان من نتيجته أن قال الزجاج فى نفسه : هذا هو الحق ، وما سوى

ذلك باطل ، وانصرف من عنده ، ثم بكر إليه كالمعتذر له ، ولزمه .

قد يسبق إلى الوهم أن بعض ما سقته من أدلة تبين طريقة التدريس فى هـــذا العهد ، مستمد من كتبهم ، فهو يمثل طريقة التأليف ، لا طريقة التدريس .

ولـكن الطريقة التى صيغ بها هذا الـكلام ، والنهج الذى التزمه هؤلاء المؤلفون ، يدل على أنهم كانوا متأثرين عند الـكتابة بطريقة التدريس ، فهى إذا — وإن كانت مستمدة من مؤلفاتهم — تعتبر إلى حد ما صورة لأسلوبهم فى التعليم وتناولهم لشرح المسائل .

فسيبويه فى الـكتاب يوجه الحديث إلى المخاطب ، ويسوق حكاية مادار بينه وبين أساتذته ، أو يتناول المسائل شارحاً لها ، عارضاً إياها ، موضحا ماغمض منها فلا يدع مجالا لمن يسمعه أو يقرؤه إلا أن يتصور نفسه فى حلقة من حلقات الدرس يسمع ويناقش ويفهم ، استمع إليه يقول(١) : باب من أبواب أن تـكون أن فيه مبنية على ما قبلها ، وذلك قولك : أحقاً أنك ذاهب ؟ والحق أنك ذاهب ؟ وكذلك إن اخبرت فقلت : حقاً أنك ذاهب ، والحقَ أنك ذاهب ، وكذلك : أأكبرَ ظنك أنك ذاهب ، وأجهدَ رأيك أنك ذاهب ، وكذلك هما فى الخبر . وسألت الخليل فقلت : مامنعهم أن يقولوا : أحقا إنك منطلق على القلب . كأنك قلت : إنك ذاهب حقاً ، وإنك ذاهب الحق ، وأئنك منطلق حقاً ؟ فقال : ليس هذا من مواضع إن ، لأن إن لا يبتدأ بها فى كل موضع ، ولو جاز هذا لجاز : يوم الجمعة إنك ذاهب ، تريد : إنك ذاهب يوم الجمعة . . . »

فأنت ترى جدلا ، وتسمع حوارا ، وتعيش فى جو من المناقشة والمدارسة ، ينقلك إلى حلقة من حلقات الدرس ، ويحيطك بجو من أجواء التعليم .

أما المبرد فإنك لا تـكاد تفلت من ملاحظته وتتبعه ، إنه يريد أن يلفتك إليه ،

---

(١) الـكتاب جـ ١ ص ٤٦٨ .

وأنْ يحصر انتباهك فيما يقول ، إنه يتصورك جالساً إليه ، تسأله ويجيبك ، وهو حريص على أن تعيش معه ، وأن تفهم عنه يقول (١) ... فتقول من غزوت : هذا غاز فاعلم ، ومن رميت : هذا رام يافتى ، ومن خشيت : هذا خاش فاعلم .

فهو يلاحقك بندائه ، ويحاصرك بملاحظاته ، فلا تجد بدا من الإصغاء إليه والإقبال عليه .

---

(١) المقتضب جـ ١ قسم ٢ ص ١٢٩ .

طبقات البصريين

قلنا إن الدراسة النحوية فى ذلك العصر كانت تقوم — أكثر ما تقوم منظمة مفيدة — فى المساجد ، بالإضافة إلى ما يقوم بجانبها من حلقات للنقاش أو مناظرات فى بعض المسائل ، أو مساءلات فى أمور منوعة ، فى دور الخلفاء والأمراء والوزراء ، بل فى قليل من الأحيان فى المقابلات العابرة ، والمجالس الخاصة ، فكانت تعقد حلقات الدروس ، وكان يتصدى للتعليم فى كل حلقة أستاذ من الأساتيذ المشهود لهم بالفضل ، الموثوق بهم فى العلم ، المرجوع إليهم فى حل المشكلات . وكان التلاميذ يتابعون الدراسة ، ويستمرون فى التلقى ، حتى يستحكم علمهم ، ويقوى نظرهم ، وتثبت فى ميدان النقاش والجدل قدمهم ، عندئذ يتقدمون للتدريس ويتصدرون للإفتاء .

فمن الطبيعى — وتلك حالهم فى نشر علومهم ، وتثقيف متعلميهم — أن تتتابع طبقاتهم ، وتتوالى وفودهم ، وتتعاقب أفواجهم ، جماعة فى إثر جماعة ، وطائفة تعقب طائفة ، كل واحدة تتسلم العبء من سابقتها لكى تلقيه على لاحقتها ، بعد أن تضيف إليه ، وتهذب منه ، وتوسع فيه ، فتكمل منه ما نقص ، وتقيم منه ما اعوج ، وتفصل منه ما أجمل ، وتوضح فيه ما انبهم ، فما يلبث النحو وقد توافرت الجهود على إرساء قواعده ، وإقامة عمده ، وإعلاء بنائه ، أن يصبح علماً مكتملا ناضجاً ، يخرج إلى الناس بعد طبقتين أو بضع طبقات فى كتاب شامل يجمع أصوله ، ويفرع فروعه ، ويحيط بمسائله ، ولا يترك صغيراً ولا جليلا من النحو إلى عرض له ، وأبان وجه الصواب فيه ، فيبهر الناس بما حوى ، ويدهشهم بما ضم ، ويرضيهم بما أفادهم من علم ، فإذا هم يتوفرون عليه ، ويتفرغون له ، ويكون عملهم بعد هذا فى الغالب الأعم ، شرحاً وتفسيراً ، وتوضيحاً وتبيينا ، إعجابا به ، وحرصاً عليه ، وأحياناً

رهبة منه ، وتوقيراً له ، ذلك هو كتاب سيبويه الذى خلد اسمه ، وأعلى فى القرون ذكره .

١ — ولقد بدأت هذه الطبقات بطبيعة الحال بمؤسس هذا العلم ، وواضع أول لبنة من لبناته ، ومقيم أول ركن من أركانه، أبى الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى، الذى وضع أول أبوابه ، وضم إلى ذلك نقطه للمصحف لكى يميز الناس الحركات بعضها من بعض . وكان لعبد الرحمن بن هرمز — كما قلنا من قبل فضل إعجام المصحف ، للتمييز بين الحروف المتشابهة ، تجنبا للخطأ ، وتحريا للصواب .

٢ — ثم جاءت بعد ذلك الطبقة الثانية التى تضم : يحيى بن يعمر ، وعنبسة بن معدان — وهو عنبسة الفيل — وميمون الأقرن ، ويضم بعض المؤرخين إليهم نصر بن عاصم الذى أخذ عن أبى الأسود[1] ، ويجعله بعضهم تلميذاً ليحيى ابن يعمر[2] .

٣ — ثم تأتى الطبقة الثالثة التى أخذت عن هؤلاء والتى كان من أبرز رجالها : عبد الله بن أبى إسحق[3] ، وأبو عمرو بن العلاء[4] .

٤ — ثم يلى ذلك رجال الطبقة الرابعة وهم : عيسى بن عمر الثقفى[5] ويونس

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص١٩ ، الفهرست ص٦٢ ، نزهة الألبا ص١٤ — ١٥ إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١ ، بغية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٤) نزهة الألبا ص ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، بغية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ٤١٠ ، و ٦١٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، و٣٦٦ .

ابن حبيب[١] ، وأبو الخطاب الأخفش[٢] ، والخليل بن أحمد[٣] ، وحماد ابن سلمة(٤) .

٥ — ومن تلاميذ هؤلاء تكونت الطبقة الخامسة ، وأبرز رجالها فى ميدان النحو : عمرو بن عثمان سيبويه (٥) ، والنضر بن شميل[٦] ، وأبو فيد مؤرج السدوسى[٧] ، وعلى بن نصر الجهضمى ، وعبد الملك بن قريب الأصمعى[٨] ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٩) ، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى[١٠] ،

---

(١) طبقات القراء ح ١ ص ٢٩٠ ، ج ٢ ص ٤٠٦ ، الفهرست ص ٤٢ ، ٧٦ نزهة الألبا ص ٣٠ ، ٥٩ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١١٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، وج ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، الفهرست ص ٤٢ ، ٧٦ ، نزهة الألبا ص ٥٣ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص٣٦٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، الفهرست ص ٦٢ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٣٠ ، ٥٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، ٦١٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، ١١٧ ، ج ١ ص ٧٤ ، ١٦٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، بغية الوعاة ص٢٢٤ ، ٣٦٦ .

(٦) نزهة الألبا ص ٥٥ ، ١١٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٧) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، نزهة الألبا ص ٥٥ ، ١٨٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان ح ١ ص ٢١٧ .

(٨) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص٢٢٤ ، ٢٧٠ .

(٩) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، ج ٢ ص٣٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ و ح ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٩٥ .

(١٠) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ و ج ٢٠ ص ٦٤ — ٦٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٩ .

وأبو محمد اليزيدى[1].

٦ — أما الطبقة السادسة فأبرز رجالها هم : أبو الحسن الأخفش[2] ، وأبو على محمد بن المستنير المعروف بقطرب[3] ، وأبو حاتم السجستانى[4] ، وأبو عبيد القاسم بن سلام(٤) ، وعمرو بن عبيد(٥) ، وأبو عثمان بكر بن محمد المازنى(٦) ، وأبو عمر الجرمى(٧) ، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن أخى الأصمعى(٨) ، وأبو الفضل الرياشى(٩) ، وأحمد بن محمد اليزيدى(١٠) ، وعمر بن شبة (١١) ، ورؤبة ابن العجاج(١٢) ، وأبو الحسن على بن المغيرة الأثرم(١٣).

---

(١) طبقات القراء ﺣ ١ ص ٢٩٠ ، نزهة الألباء ص ٣٠ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ١٦٠ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، معجم الأدباء ﺟ ١٦ ص ١٤٧ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٤) البيان والتبيين ﺟ ٢ ص ٣٨ ، نزهة الألبا ص ١٨٩ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، و ﺟ ١٩ ص ١٥٥ ، إنباه الرواة ﺟ ٣ ص ٢٧٧ ، وفيات الأعيان ﺟ ١ ص ٣٦٢ .

(٥) معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٦) البيان والتبين ﺟ ٢ ص ٣٨ ، نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ﺣ ١٩ ص ١٥٥ ، إنباه الرواة ﺟ ٣ ص ٢٧٧ .

(٧) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٩٨ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٨) نزهة الألبا ص ١٥٥ ، وفيات الأعيان ﺟ ١ ص ٣٢ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .

(٩) نزهة الألبا ص ٢٦٢ ، وفيات الأعيان ﺟ ١ ص ٣٦٢ .

(١٠) نزهة الألبا ص ١٥٥ ، وفيات الأعيان ﺟ ١ ص ٣٦٢ .

(١١) البيان والتبيين ﺟ ٢ ص ٣٨ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ ، ﺟ ١٩ ص ١٥٥ ، إنباه الرواة ﺟ ٣ ص ٢٧٧ ، بغية الوعاة ص ٢٩٥ .

(١٢) معجم الأدباء ﺣ ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .

(١٣) البيان والتبيين ﺟ ٢ ص ٣٨ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ٢١٨ ، معجم الأدباء ﺟ ١١ ص ٢٢٥ — ٢٢٦ ، ﺟ ١٩ ص ١٥٥ .

٧ — ثم جاءت الطبقة السابعة وكان على رأسها : محمد بن يزيد المبرد (١) والفضل بن محمد اليزيدى (٢) ، وعبد الله بن أبى سعد الوراق(٣) .

ثم جاءت طبقات بعد ذلك ، ولكن انتقال العلماء إلى عاصمة الخلافة التى رحب صدرها لهم بعد أن كان مختصا بالكوفيين ، جعل العلماء يحاولون أن يستخلصوا من المذهبين ما رأوه صالحاً لهم ، فنشأ عن هذا الاختلاط أو الانتقاء ما يسمى بالمذهب البغدادى وذلك منذ القرن الرابع الهجرى (٤) .

هذه هى طبقات نحويى البصرة ، وهؤلاء هم أشهر رجالها ، راعيت فى ترتيب طبقاتهم أخذ بعضها عن بعض ، أخذ تلقن وإفادة ، وتمرس وتمحيص ، وتصدى رجال كل طبقة للتعليم ، وتصدرهم فى حلقات التدريس ، وإلا فبعض هؤلاء الذين وضعوا فى طبقة تالية كانوا أكبر فى السن أحياناً من بعض من وضعوا قبلهم .

على أن الفصل التام بين رجال هذه الطبقات، ووضع حدود قاطعة تمنع تداخلها، أمر غير ممكن ولا ميسور ، فلم يكن لطلب العلم إذ ذاك سن معينة، وقد يأخذ طالب عن أساتذة رفقائه، ثم يأخذ عن بعض النابهين من تلاميذهم ، فأبو الحسن الأخفش مثلا كان — كما تذكر الروايات — أسن من سيبويه وتلقى عن بعض أساتذته(٥) ولكن ذلك لم يمنعه من أن يجلس من سيبويه مجلس التلقى والأخذ ، ولم يمنع سيبويه — عندما يسائله الأخفش ، ويظن أنه قد أثقل عليه ، فيخبره بأنه إنما يسأله ليفيد منه — من أن يجيبه قائلا : أترانى أشك فى هذا ؟ .

---

(١) نزهة الألبا ص ٢٧٩ ، معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٤) مقدمة الإنصاف لجوتولد فايل ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص ٦ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٢٢٥ .

وتذكر الروايات أيضاً(١) أن المازنى والجرمى — وإن كانا أصغر من الأخفش — إنما جلسا إليه لأنهما رأيا إعجابه بكتاب سيبويه، واستحسانه إياه لجمعه أصول النحو وفروعه ، فخشيا أن يدعى الكتاب لنفسه ، فأرادا أن يحتالا على إظهار أن الكتاب لسيبويه، فاتفقا على أن يبذلا له شيئاً من المال ليقرأا الكتاب عليه ، وبذا ينسب الكتاب إلى صاحبه ، ولا يستطيع الأخفش أن ينسبه لنفسه ، وتم لهما ما أرادا .

كذلك تذكر الروايات أن أبا عمرو بن العلاء(٢) كان تلميذاً لنصر بن عاصم ، كما تتلمذ عليه كذلك عبد الله بن أبى إسحق(٣) ، وتذكر أن عيسى بن عمر آخذ عن أبى عمرو بن العلاء(٤) ، كما تذكر كذلك أنه أخـــذ عن عبد الله بن أبى إسحق (٥).

فالسيرافى يثبت(٢) أن أبا عمرو بن العلاء كان تلميذاً لنصر بن عاصم،وتضافرت الروايات على تأييده وتزكيته ، والروايات المختلفة تذكر أن عبد الله بن أبى إسحق كان تلميذاً كذلك لنصر بن عاصم(٣) ، والسيرافى يثبت(٥) أن عيسى بن عمر كان تلميذاً لعبد الله بن أبى إسحق،وأيده فى ذلك كثيرمن المؤرخين،ويرى بعض المؤرخين أن عيسى قد تتلمذ كذلك على أبى عمرو(٦) ، فإذا جاء السيرافى(٧) وابن النديم (٨)

---

(١) نزهة الألبا ص ١٨٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ — ٢٢٧ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢١ ، نزهة الألبا ص ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٣) نزهة الألبا ص ٢٥ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٤) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، المزهر ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ ، الفهرست ص ٦٢ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، المزهر ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٧) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ .

(٨) الفهرست ص ٦٢ .

فذكرا أن عيسى بن عمر من طبقة أبى عمرو بن العلاء ، فعلام استندا فى هذا القول ؟ إن أبا عمرو قد أدرك نصرا فأخذ عنه ، وكان بينه وبين تلميذ نصر عبد الله بن أبى إسحق مناظرة(١) ، فهو « إذا » كان قد أكمل علمه ، ورسخت قدمه ، وهفت إلى حلبة المغالبة نفسه ، وليس يصح أن يتم له ذلك وهو ما زال صغيراً هزيلا : وإلا ما قبل ابن أبى إسحق أن يناظره . فإذا كان قد وصل من العلم إلى ما يؤهله لمناظرة عبد الله ابن أبى إسحق ، وإذا كان عيسى قد أخذ عن عبد الله بن أبى إسحق ، وتتلمذ عليه ، فلا يحق لنا أن نقول : إن عيسى من طبقة أبي عمرو ، اللهم إلا إذا كان السيرافى وابن النديم قد وجدا أنهما ماتا متقاربين ، بل إن عيسى قد مات قبل أبى عمرو بفترة من الزمن ، فحكما بأنهما من طبقة واحدة ، وضعا للسن فى موضع التحكيم ، ولعل فيما روى عن الأصمعى من قوله(٢) : توفى عيسى بن عمر قبل أبى عمرو بخمس سنين ، ما ينير لنا طريق هذا الحكم ، وما يؤيدنا فى هذا الاتجاه ، وإن كان أبو عمرو كما تذكر طبقات النحويين واللغويين(٣) قد عمر طويلا ، تقول نقلا عن الأصمعى : لم أر مسان قط أذكر من أبى عمرو بن العلاء ، ومسلمة بن عياش ، وأبى هلال الراسبى ، وأبى الأشهب العطاردى .

ونحن هنا لم نجعل السن حكما ، وإنما جعلنا — كما سبق أن قلنا — استحكام العلم ، والقدرة على التصدر ، أساس التقدم والتفضيل ، ولعلنا نجد فيما كان من أمر سيبويه والأخفش ما يشفع لنا فى قبول ما ذهبنا إليه .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥ ، نزهة الألبا ص ٢٢ — ٢٣ . بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٢) نزهة الألبا ص٣١ ، وفى طبقات النحويين واللغويين أنه توفى قبل أبى عمرو بخمس سنين ولم ينسبه للأصمعى ص ٤١ .

(٣) ص٣٣ .

شيوخ مدرسة البصرة

آن لنا بعد أن تتبعنا هذه المدرسة فى مدرج طفولتها وليداً حابياً ، وفى مرتع صباها غلاما شاديا ، وفى منتدى كهولتها شيخاً مجربا ، وخبيراً محنكا ، وبعد أن رأيناها فكرة تداعب الخيال ، وأملا تهفو إليه النفوس، ومحاولة ساذجة ترجو أن تأخذ مكانها ، وخطوطاً عامة تحاول أن تحدد سبيلها ، وبعد أن وجدناها وقد أفادت من التجارب التى مرت بها ، وزكا عودها بالجهود التى بذلت فيها ، وآتت ثمارها بمضى الزمن وتتابع العصور .

آن لنا أن نلقى نظرة على هؤلاء الذين حملوا على أكتافهم عبء هذه المدرسة ، فرعوها فى مهدها ، وغذوها فى شبابها ، وآزروها فى نضجها ، وبذلوا لها من الجهد والوقت ، ووقفوا عليها من الذكاء والعلم ، ما أخذ بيدها فى مدارج الرقي ، وما تخطى بها مراحل التطور ، فى سرعة متزنة ، وفى عجلة واعية ، فأفادت من الزمن ، وتطورت على الأيام ، وأصبحت فى مائة عام أو تزيد قليلا مدرسة تامة الأركان ، ثابتة الدعائم ، قد بعد أصلها ، وامتد فى السماء فرعها ، فتميزت معالمها ، ووضحت سماتها ، وتمت أو قاربت التمام عللها وأقيستها ، واستقرت أو شارفت الاستقرار خصائصها ومصطلحاتها ، وألفت فيها الكتب الجامعة التى تضم أصولها وفروعها ، وتحوى شاردها وفريدها ، وأصبحت بحق مدرسة تامة النضج كاملة التكوين ، لها نهجها الواضح ، وقواعدها المتميزة ، وطريقها المستقيم .

وقد لمسنا فيما مضى ، وسنلمس عندما نعرف برءوس هذه المدرسة وأعلامها أنها — وإن انضووا تحت لوائها ، وإن طبعتهم بطابعها ، وإن التزموا بقوانينها العامة ، وأصولها الثابتة — لم تخرجهم صورة واحدة ، ولم تحولهم آلات متشابهة ، وإنما سنجد ـ كما وجدنا من قبل ـ أن لكل من هؤلاء الأعلام من الآراء ما يغاير بعض

ما ذهب إليه جمهور المدرسة أو بعض شيوخها ، وأن كلا منهم كان يعمل بما ثبت عنده ، أو ما رأى وجه الصواب فيه . وأن منهم من تشدد فى القياس فلم يبح إلا ما كثر وفشا ، ومنهم من تسامح فاكتفى بالمثل الواحد أو بالبيت من الشعر . وأن منهم من يكتفى من التعليل بالقريب الواضح ، ومنهم من يوغل ويتعمق ويلتمس لكل شيء علة ، ولكل ظاهرة سبباً .

ولكن الظاهرة التى تسترعى أنظارنا وتجذب انتباهنا ، هى ما نلحظه من تقارب بين البصريين والكوفيين كلما دعت ظروف الإقامة أو اقتضت دواعى العمل أن يتصل هؤلاء بأولئك ، أو يجتمعوا فى محيط واحد ، هنالك يبدو أثر تعارض الأفكار ، وتبادل الآراء واضحا بينا ، وهنالك يعمل الزمن عمله ، وتؤتى البيئة أثرها ، ويزول كثير من أوجه الخلاف أو يتم كثير من الانتقاء والاختيار ، مما يؤذن بالتقاء المدرستين فى مذهب واحد بعد أن تتنازل كل منهما عن بعض مقوماتها وخصائصها ، ولا يكون بينهما إلا ما يكون بين أعلام المدرسة الواحدة من خلاف لا يغير من السمة الخاصة ، ولا يؤثر فى الطابع العام ، أو يبشر بميلاد مذهب جديد يجنح إلى التوفيق ، ويميل إلى الاختيار ، وهذا ما كان كما سنرى إن شاء الله .

١ — أبو عمرو بن العلاء

(أ) تعريف به :

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث ابن جلهمة بن حجر بن خزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد ابن طابخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان(١) .

وقد اختلف فى اسمه على أكثر من عشرين قولا , قالوا(٢) : لأنه كان لجلالته

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٦ .
(٢) بغية الوعاة ص ٢٦٧ .

وعظم منزلته فى النفوس لا يسأل عن اسمه ، ومن هذه الأسماء : زبان ، ربان ، ريان ، عريان ، يحيى ، عمار ، عيار ، قائد ، محمد ، أبو عمرو ، قبيصة ، محبوب ، جنيد ، حميد ، عيينة ، وعتيبة ، عقبة ، عثمان ، جبر ، خير ، جزء[١].

ويبدو من هذه الأسماء أن بعضها تصحيف لبعضها الآخر ، ولكن الصحيح أن اسمه زبان[٢] لما روى من أن الفرزدق كان قد هجاه ثم جاء معتذرا ، فقال أبو عمر :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ويتضح لنا من سلسلة نسبه أنه عربى خالص العروبة، ولد بمكة ، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة ، فهو بصرى النشأة ، مازنى الأصل ، تميمى القبيلة . وقد نسبه بعضهم إلى بنى العنبر أو بنى حنيفة ، بل إن البعض جعله فارسى الأصل من موضع يقال له : كازرون(٣) ، ولكن يبدو من تضافر الروايات أن الأول هو الصحيح .

وكما اختلف فى اسمه فقد اختلف فى سنة مولده فقيل ولد سنة ٥٥ ، ٧٠(٤) ، ٦٥ ، ٦٨(٥) ، كما اختلف فى عام وفاته فقيل سنة ١٥٤(٦) ، ١٥٩(٧) ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨(٨) ، ولكن الراجح أنه توفى سنة ١٥٤ لاتفاق معظم الروايات على

---

(١) فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ ، الفهرست ص ٤٢ ، نزهة الألبا ص ٣١ — ٣٢ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١ ص ١٥٧ — ١٥٨ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ — ٢٨٩ .
(٤) طبقات القراء ج ١ ص ١٨٩ .
(٥) طبقات القراء ج ١ ص ١٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ .
(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ ، نزهة الألبا ص ٣٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
(٧) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٢ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧
(٨) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٢ .

هذا التاريخ أولا ، ولأنهم قالوا : إن وفاة عيسى بن عمر كانت قبل وفاة أبي عمرو بخمس سنين ، وقد توفي عيسى سنة ١٤٩ على الراجح أو سنة ١٥٠ هـ في بعض الروايات(١) .

ولما كانت بعض الروايات قد ذكرت أنه توفي وهو ابن ست وثمانين سنة(٢) فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٦٨ هـ .

ويبدو أن أبا عمرو كان شغوفا من صغره بالقراءة محبا للعلم ، ولذلك روى عنه أنه قال : أخذت في طلب العلم قبل أن أختتن(٣) ،ولذلك كان يطلب العلم أينما حل ، طلبه بمكة والمدينة والكوفة والبصرة (٤) ، فكثر أساتذته وشيوخه حتى قيل (٥) : إنه ليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه .

ولرغبته الصادقة في طلب العلم ، وحرصه على التزود منه ، والفوق فيه ، استطاع أن يحتل مكانة سامية بين علماء عصره ، وأن يكون موضع ثقتهم فقد وثقه يحيى بن معين(٦) ، وقال الشيخ شمس الدين الذهبي : هو صدوق حجة في القراءات .

ومما يدل على شغفه بالعلم ، وحرصه على الإفادة ما روى(٧) من أن الحجاج كان قد أخافه فكان يتستر ثم خرج في الغلس يريد الانتقال إلى مكان آخر غير الموضع الذى كان فيه ، قال : فسمعت منشداً ينشد :

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤١ ، طبقات القراء جـ ١ ص ٦١٣ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٩٨ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، المزهر جـ ٢ ص ٢٨٧ .

(٢) شرح مقامات الحريرى جـ ٢ ص ١٨٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٤) معجم الأدباء جـ ١١ ص ١٥٩ .

(٥) طبقات القراء جـ ١ ص ٢٨٩ .

(٦) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٢١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ — ٣٠ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات جـ ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .

(٧) نزهة الألبا ص ٣٢ ، طبقات القراء جـ ١ ص ٢٩٠ .

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فَرجة كحل العقال

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج .

فما أدرى بأيهما كنت أسر ، أبقول المنشد فرجة بالفتح ؟ أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ .

إذ لا وجه للمقارنة بين خبر ينجيه من هلاك أو مكروه ، وخبر يهديه إلى ضبط كلمة ندت منه ، اللهم إلا إذا كان قد أخلص نفسه للعلم فأغرم به ، وفنى فيه .

من أجل ذلك أقبل الطلاب على حلقته عندما تصدر للتعليم والإقراء ، وقد تصدر مبكراً ، وتقدم وشيوخه ما يزالون يلقون الدروس ، ويعقدون الحلقات ، قال أبو عمرو(١) : كنت رأسا والحسن حى .

ومر به الحسن وحلقته متوافرة ، والناس عكوف ، فقال : من هذا ؟ فقالوا : أبو عمرو . فقال : لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أربابا ، كل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل يئول(٢) .

ومن أجل ذلك كان إعجاب تلاميذه به بالغاً ، وكانت ثقتهم فيه متناهية ، يقول أبو عبيدة(٣) : أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر .

وكان يونس بن حبيب يقول(٤) : لو كان أحد ينبغى أن يؤخذ بقوله كله فى شىء كان ينبغى أن يؤخذ بقول أبى عمرو بن العلاء كله فى العربية ، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك .

وقال الأصمعى(٥) : أنا لم أر بعد أبى عمرو بن العلاء أعلم منه . وقال(٦) :

---

(١) شرح مقامات الحريرى ج٢ ص١٨٩ . (٢) طبقات القراء ج١ ص٢٩١ .

(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٨ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ ، نزهة الألبا ص ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ . (٥) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ — ٢٩١ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٣ .

لم أر مسان قط أذكر من أبي عمرو بن العلاء ، وسلمة بن عياش ، وأبي هلال الراسبي ، وأبي الأشهب العطاردي .

وقد تتلمذ على أبي عمرو : أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو عبيدة ، والأصمعى(١) ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، ومعاذ بن مسلم ، وأحمد بن محمد بن عبد الله الليثى المعروف بختن ليث ، وأحمد ابن موسى اللؤلؤى ، وإسحق بن يوسف بن يعقوب الأنبارى المعروف بالأزرق ، وحسين بن على الجعفى ، وخارجة بن مصعب ، وخالد بن جبلة اليشكرى ، وداود ابن يزيد الأودى ، وأبو زيد سعيد بن أوس ، وعيسى بن عمر ، وروى عنه الحروف سيبويه(٢) ، ومحمد بن الحسن بن أبي سارة(٣) .

ويدلنا ما روى عن أبي عمرو بن العلاء على أنه كان شديد الاعتداد بنفسه ، كبير الثقة فيها ، مطمئنا إلى ما وعاه قلبه ، واختزنته ذاكرته ، وهداه إليه رأيه ، قال الأصمعى(٤) : سمعت أبا عمرو يقول — ولم يقله إن شاء الله بغياً ولاتطاولا — ما رأيت أحداً قبلى أعلم منى .

وقال : قال أبو عمرو : ما سمع حماد الرواية حرفا قط إلا سمعته .

وروى(٥) : أن أبا عمرو سأل أبا خَيْرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهن(٦) ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهن ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لأن جلدك .

وذلك أن أبا عمرو كان قد سمعها منه من قبل بالكسر ، والكسر هو

---

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ — ١٦٠ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

(٥) نزهة الألبا ص ٣٢ .

(٦) فى القاموس العرقاة والعرقة الأصل .

الكثير المسموع ، فإذا كان أبو خيرة قد نصب فإن أبا عمرو — وقد سمع منه وسمع من غيره — ليس من اليسير أن يقبل ما يعلم أنه يخالف العام الشائع ، ولذا رماه بضعف اللسان ، وتطرق الفساد إلى لغته ، لكبر سنه ، ومخالطته للأعاجم .

وقد سبق أن ذكرنا ذلك الحوار الذى دار بين عيسى بن عمر وأبى عمرو عندما اعترض عيسى على ما بلغه من أن أبا عمرو يجيز : ليس الطيب الا المسكُ بالرفع ، وما كان من رد أبى عمرو عليه بقوله : نمت يا أبا عمر وأدلج الناس ، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، ولا فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع(١) ، فأبو عمرو يعرف من لغات العرب ما لا يعرف غيره ،وأبو عمرو يستدل بهذه اللغات عندما يشكل الأمر ، أو يستعصى الفهم .

ولكن لا يصح أن نفهم من قول أبى عمرو هذا ، وإقراره لهاتين اللغتين أنه يقر كل ما يسمع عن العرب ، أو يروى له — لقد قالوا حقاً — إن أبا عمرو(٢) : كان يسلم للعرب ، ولا يطعن عليهم . ولقد قال أبو عمرو(٣) :

ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم كثير .

فأبو عمرو نفسه — الذى يعترفون له بأنه أكثر تسليما للعرب ، وأكثر قبولا لما قالوا — سئل فقيل له(٤) : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا . قال السائل : فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات .

فأبو عمرو إذا لا يجيز القياس على كل مسموع ، ولا يقر كل مقول ، وإنما يضع أساسا للقياس الكثير الشائع ، المستعمل المتداول ، أما ما عدا هذا فهو لغات يوقف عندها ، ولا يقاس عليها .

---

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٢ — ٣ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ . (٣) نزهة الألبا ص ٣٣ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

وأبو عمرو كما يقف ببعض اللغات الشمالية عند حد المسموع منها ، يرى أن هناك فرقا شاسعا بين لغات الجنوب ولغات الشمال ، فقد روى عنه أنه قال(١) : ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا .

وقد سبق أن ذكرنا عندما عرضنا لقول الرواة : إن عبد الله بن أبى إسحق ، وعيسى بن عمر ، كانا يطعنان على العرب ، أن ذلك اتهام فيه كثير من التجنى ، لأن ردهم لبعض ما يسمعون ليس طعنا ، لأن الدافع لوضع هذا العلم إنما هو الخوف من فشو اللحن لا من وجوده ، فوجوده مسلم به ، ورفض بعض ما يسمع مما يخالف الكثرة الشائعة ، أو الوقوف به عندما سمع منه ، لا يصح أن يعد طعنا فى العرب ، ونيلا من فصاحتهم ، فقد فعل ذلك أبو عمرو مع أبى خيرة ، وقد وقف باللغة عند حد الكثير الشائع ، ولم يؤاخذه أحد به .

ولعل هذا النهج الذى سار عليه أبو عمرو ، وما روى عن عبد الله ابن أبى إسحق — من أن يونس سأله(٢) ، هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس . — كان مبدأ عمل البصريين بالقياس ، واتجاههم إليه ، واتخاذهم إياه أساسا من أسس نحوهم ، ومرجعا من أهم مراجعهم .

على أن هذه الثقة وذلك الاعتداد لم يشبهما — كما قال الأصمعى — بغى أو تطاول ، فالمتكبر المغرور لا يمكن أن يحرص على إفادة ، أو يسعى إلى علم ، أو يقبل على مزيد من الثقافة ، لأن كبره قد أعماه ، وغروره قد زين له أنه فوق كل كبير ، وهذا ما لم يكن عليه أبو عمرو ، فقصته مع الأعرابى الذى سمعه ينشد :

ربما تكره النفوس . . . . .

وفرحه بمعرفة ضبط كلمة ينافى ذلك ويجافيه .

ومما يزيدنا اطمئنانا وثقة ، ما رواه أبو عبيدة عن أبى عمرو قال(٣): كنا عند

---

(١) طبقات الشعراء ص ٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢٦ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ — ٣٣ .

بلال بن أبي بردة ، فخرج الفرزدق يتخلع فسمعني أنشد بيت التغلبي :

نعاطي الملوك القسط ما قصدوا لنا   وليس علينـــا قتلهم بمحـــرم

فقال الفرزدق : أأرشدك أم أدعك ؟ قلت : أرشدني ، قال : ما قصدوا بنا. ومايروى من أن أبا عمرو سئل عن اشتقاق الخيل فلم يعرف(١) فمر أعرابي محرم ، فأراد السائل أن يسأل الأعرابي ، فقال له أبو عمرو : دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، فسأله ، فقال الأعرابي : اشتقاق الاسم من فعل المسمى . فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعجب .

فهذه النفس الهادئة التي تقبل الإرشاد ، وتقبل عليه ، والتي تعترف إذا سئلت عن شيء لا تعرفه بأنها لا تعرف ، ولا ترى غضاضة في أن تسأل لتستفيد ، هذه النفس أبعد ما تكون عن الكبر ، وأمقت ما تكون للغرور ومن أين يأتيها ذلك، وأبوعمرو هو القائل(٢) : إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل. أي نخل طوال .

ولقد كانت تغلب عليه طبيعة الأستاذ والمربي ، فإذا ما رأى خطأ حاول تصويبه، ولو لم يكن بينه وبين المخطيء سابق معرفه ، سمع رجلا ينشد(٣) :

ومن يَغوَ لا يعْـدَم على الغي لائماً

فقال : أقومك أم أتركك تتسكع في طمتك(٤) ؟ فقال : بل قومني ، فقال : قل : ومن يغوِ بكسر الواو ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : فغوى .

وهذا الاستدلال يدلنا على أنه كان يرى أن عين المضارع مغايرة في حركتها

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ .

(٢) نزهة الألبا ص ٣٣ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢٩ — ٣٠ .

(٤) الطمة : العذرة .

لعين الماضى ، بدليل أنه اكتفى عند الاستدلال على كسر عين المضارع بفتح عين الماضى .

كما كانت هذه الطبيعة تدفعه إلى الاستنباط والاستنتاج كذلك ، فقد روى الأصمعى عنه أنه قال فى قول النبي صلى الله عليه وسلم[1] « فى الجنين غرة ، عبد أو أمة » لولا أن رسول الله عليه الصلاة والسلام أراد بالغرة معنى لقال : فى الجنين عبد أو أمة ، ولكنه عنى البياض ، لا يقبل فى الدية إلا غلام أبيض ، أو جارية بيضاء .

ويبدو أنه لم يكن يوافق المعتزلة فى بعض ما يقولون، رووا أنه مر بعمرو بن عبيد وهو يتكلم فى الوعد والوعيد ويثبته ، فقال له[2] : ويلك ياعمرو إنك ألكن الفهم ، ألم تسمع إلى قول القائل :

وإنى وإن أوعدته أو وعدته   لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

فهو يريد أن يقيس وعد الله ووعيده على ما جرت به عادة العرب من إنجاز الوعد ، والقدرة على العفو عن الخطأ ، وعدم تنفيذ الوعيد .

(ب) بعض آرائه فى النحو :

ولقد روى سيبويه عنه كثيراً فى كتابه قال[3] : وكان أبوعمرو يقرأ « خاشعاً أبصارهم» . ويقول[4] : وقد قرأ أبو عمرو فيقول «ربى أكرمنْ ،وربى أهانَنْ»، على الوقف .

ويقول فى: باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل[5]...

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ — ٣٠ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ ، شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٦ .
(٣) ج ١ ص ٢٣٨ ، سورة القمر ، آية رقم : ٧ .
(٤) ج ٢ ص ٢٨٩ ، سورة الفجر ، الآيتان رقم : ١٥ ، ١٦ .
(٥) ج ١ ص ١٤٤ .

ومثل ذلك قول الخليل ، وهو قول أبي عمرو : ألا رجلَ إما زيداً وإما عمرا ، لأنه حين قال : ألا رجل ،فهو متمن شيئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيداً أو عمرا ، أو وفق لى زيداً أو عمرا ، وإن شاء أظهره فيه ، وفى جميع هذا الذى مثل به .

ويقول(١) : واعلم أنّ كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ، ورب غير اسم بمنزلة من ، والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجلٍ أفضلُ منك ، تجعله خبركم ، أخبرناه يونس عن أبى عمرو .

ولقد عارض البصريون أبا عمرو فى بعض ما ذهب إليه ، يقول سيبويه فى : باب تحقير بنات الياء والواو(٢) : وكذلك أحوى ، إلا فى قول من قال: أسيود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة فى أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأماعيسى فكان يقول : أحيّ ويصرف،وهذا خطأ لو جاز لصرفت أصم لأنهأخف من أحمر.... وأما أبو عمرو فكان يقول : أحيٍّ ولو جاز لقلت فى عطاءعطيٍّ ، لأنها ياء كهذهالياء وهى بعد ياء مكسورة .... وأما يونس فقوله : هذا أحَيُّ كما ترى ، وهو القياس والصواب ».

كذلك أجاز أبو عمرو أن تلحق تاء التأنيث الاسم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف الخالى من تاء التأنيث ، عند تصغيره ، فيقول فى تصغير مثل : حبارى ولغّيزى: حبيِّرة ولغيغِزة، فيجاء بالتاء عوضاً عن الألف المحذوفة ، والجمهورعلى أنها إنما تلحق الثلاثى ، ولا تلحق غيره إلا ندوراً .

قال الأشمونى(٣) : وظاهر التسهيل موافقته فإنهقال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة .

---

(١) جـ ١ ص ٢٩٣ .

(٢) جـ ٢ ص ١٣٢ .

(٣) جـ٤ ص ١٢٧ ــ ١٢٨ .

وذهب أبو عمرو[١] : إلى أن الأصل فى وى من قوله تعالى « ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء »[٢] ، ويلك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر ، كأنه قال : ويلك اعلم أن .

وقال قطرب : قبلها لام مضمرة والتقدير : ويك لأن .

والصحيح ماذهب إليه سيبويه من أن : وى ، اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل ، قال : سألت الخليل عن الآيتين « ويكأن الله . . . ويكأنه لا يفلح الكافرون[٣] » فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله ، قول الشاعر :

وى كأن من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

ولقد كان أبو عمرو مع غزارة علمه ، وكرم خلقه ، وهدوء نفسه ، زاهداً فى الدنيا راغباً عنها ، سمع من ينشد :

وإن امرأ دنياه أكبر همه لمستمسك منها بحبل غرور[٤]

فكتب هذا البيت على خاتمه ، ليذكره دائماً بقيمة الدنيا ، وما فيها من غدر وغرور . بل لقد بلغ به التنسك حداً جعله يحرق ما كان عنده من كتب ، قالوا[٥] : إنها كانت تملأ بيته إلى السقف . ولذا لم يترك بعده شيئاً من آثاره العلمية المكتوبة ، وتفرغ بعد ذلك للعبادة ، وجعل على نفسه أن يختم القرآن فى كل ثلاث[٦] .

---

(١) شرح الأشمونى ج ٣ ص ١٥٠ . (٢) سورة القصص ، آية رقم : ٨٢ .

(٣) سورة القصص ، آية رقم : ٨٢ .

(٤) بغية الوعاة ص ٢٦٧ ، شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٨ .

(٥) طبقات القراء ح ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ح ٢١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٨ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٨ .

٢– يونس بن حبيب

(أ) تعريف به :

هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي(١) قيل : كان مولى لهم ، وقيل كان مولى لبني ليث ، وقيل(٢) : كان أعجميا .

كان مولده سنة ٩٠هـ ، وكانت وفاته سنة ١٨٢ هـ (٣) على الراجح من الأقوال .

تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء(٤) ، ورؤبة بن العجاج(٥) ، وحماد بن سلمة(٦) ، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله ، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم ، وطلاب الآداب وفصحاء الأعراب والبادية(٧) .

وقد تتلمذ عليه سيبويه ، والكسائي ، والفراء(٨) ، وأبو عبيدة ، وخلف الأحمر ، وأبو زيد الأنصاري(٩) .

وقد أخلص يونس نفسه للعلم والدراسة ، فلم يتزوج ، ولم يتسر(١٠) وإنما وجه

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ ، طبقات القراء جـ ٢ ص ٤٠٦ ، معجم الأدباء جـ ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٢) الفهرست ص ٦٣ .

(٣) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ ، المزهر جـ ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، الفهرست ص ٦٣ ، بغية الوعاة ص ٢٦ .

(٥) نزهة الألبا ص ٦١ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ ، طبقات القراء جـ ٢ ص ٤٠٦ .

(٧) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، نزهة الألبا ص ٦٠ ، معجم الأدباء جـ ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٨) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٢ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٩) معجم الأدباء جـ ٢٠ ص ٦٤ .

(١٠) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

همته إلى طلب العلم ، ومحادثة الرجال .

وقد ترك من الكتب . كتاب النوادر(١) ، وكتاب معانى القرآن ، وكتاب اللغات ، وكتاب الأمثال(٢) .

وكان ليونس بصر بالأدب ، وقدرة على تمييز الجيد من الردىء ، كما كان عارفاً بطبقات شعراء العرب ، حافظاً لأشعارهم .

قيل : إنه سئل عن أشعر الناس ، فقال(٣) : لا أومىء إلى رجل بعينه ، ولكنى أقول : امرؤ القيس إذا ركب ، والنابغة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، والأعشى إذا طرب .

وقالوا(٤) : إنه كان يفضل الأخطل على جرير والفرزدق ، ولما سئل عما فضله به عليهما ، قال : إنه كان أكثرهم عدد قصائد طوال جياد ليس فيها فحش ولا سقط .

وقيل : إن مروان بن أبى حفصة عندما قال الشعر ، وأراد أن يظهره ذهب إلى يونس ليعرضه عليه ، وقال(٤) : قد قلت شعراً أعرضه عليك ، فإن كان جيداً أظهرته ، وإن كان رديئاً سترته ، فأنشده قوله :

طرقتك زائرة فحى خيالها   بيضاء تخلط بالجمال دلالها

فقال له يونس : يا هذا ، اذهب فأظهر هذا الشعر ، فأنت والله فيه أشعر من الأعشى فى قوله :

رحلت سمية غدوة أجمالها

فلما نازعه مروان فى ذلك قال : لأنه قال فيها :

فأصاب حبة قلبها وطحالها

والطحال لا يدخل فى شىء إلا أفسده ، وقصيدتك سليمة من هذا ومن شبهه .

---

(١) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ ، المزهر ج ١ ص ٢٦٨ .
(٢) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ .
(٣) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٥ .   (٤) المرجع السابق ص ٦٥ — ٦٧ .

(ب) بعض آرائه فى النحو :

قالوا : إن يونس كان بارعاً فى النحو(١) ، وكان له فى العربية مذاهب وأقيسة تفرد بها(٢) .

قال ابن سلام[٣] : قلت ليونس : إياك زيدا ، تجيزها ؟ قال : أجاز ابن أبى إسحق للفضل بن عبد الرحمن :

فإياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

ونقل سيبويه عنه[٤] أنه يجيز أن تلحق ألف الندبة الصفة ، قال فى . باب ما لا تلحقه الألف التى تلحق المندوب : وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وا زيد الظريفاه ، واجُمْجُمَتَىَّ الشامِيَّتَيْناه ، وزعم الخليل أن هذا خطأ .

ويبدو أن الكوفيين قد أخذوا جواز ذلك عن يونس ، وكانت حجتهم فى جوازه أن ذلك جائز فى المضاف إليه ، وكما أن المضاف إليه يكمل معنى المضاف ، فالصفة تكمل معنى الموصوف ، واستدلوا بما روى من أنه سمع بعض العرب يقول : واجمجمتى الشاميتيناه ، عندما ضاع منه جمجمتان .

وأما البصريون فقالوا : إن الصفة لا تلزم الموصوف لزوم المضاف إليه المضاف ، لأن المعنى يكمل بدونها ، بخلافه ، وإن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وذلك غير موجود فى الصفه للتمكن من الاستغناء عنها كما سبق .

وقالوا : إن ذلك الذى سمع من الشاذ الذى لا يقاس عليه[٥] .

---

(١) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ .
(٢) نزهة الألبا ص ٦٠ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ .
(٤) الكتاب ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ ، الهمع ج ١ ص ١٨٠ ، الرضى ج ١ ص ١٤٥ .
(٥) الإنصاف مسألة رقم ٥٢ ، الهمع ج ١ ص ١٨٠ .

ويونس يجيز أن تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء ، قال سيبويه[1] فى : باب النون الثقيلة والخفيفة فى فعل الاثنين وفعل جمع النساء : وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيدا ، واضربنانْ زيدا ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها .

وقد قال الكوفيون هنا كذلك بما قال يونس[2] ، محتجين بأن هذه النون مخففة من الثقيلة ، وكما أن الثقيلة تدخل هنا فكذا تدخل الخفيفة ، وأن هذه النون إنما دخلت لتوكيد فعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها على كل فعل مستقبل وقع فى هذه المواضع ، فكذا هنا .

وما يقال من أنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين مردود بوروده عن العرب ، فقد قرأ نافع « إن صلاتى ونسكى ومحيايْ »[3] . واستدلوا بقراءة ابن عامر « ولا تتبعانْ »[4] بنون التوكيد الخفيفة ، مما يدل على جواز ذلك .

أما البصريون فقالوا : إن هذه النون إذا دخلت تسقط نون الإعراب فى فعل الاثنين ، فتلتقى ساكنة مع الألف ، وليس ذلك من مواضع التقاء الساكنين، وكذا إذا دخلت فى فعل جماعة النسوة ، فإن أدخلنا الألف فاصلة بين النونين التقى ساكنان على غير حده ، وإن لم ندخل الألف لم يمكن إدغام النونين لأن لام الفعل ساكنة فيؤدى إلى التقاء ساكنين ، ولا يجوز تحريك لام الفعل لما يؤدى إليه من لبس . فلا يصح دخول النون الخفيفة إذا فى هذين الموضعين .

وقالوا : إن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بل هى أصل بنفسها ، بدليل أن الخفيفة يوقف عليها بالألف ولو كانت مخففة من الثقيلة ما تغيرت .

---

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٥٧ ، الهمع ج ٢ ص ٧٩ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٤ ، الرضى ج ٢ ص ٣٧٧ .
(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٦٢ .
(٤) سورة يونس، آية رقم : ٨٩ .

وقالوا فى قراءة ابن عامر : إنها قراءة تفرد بها ، وباقى القراء على خلافها ، وذهبوا إلى تأويلها ، فقالوا إن لا فى الآية نافية لا ناهية ، فالنون علامة الرفع لا نون التوكيد .

أما قياسهم دخول الخفيفة على دخول الثقيلة فقياس مردود ، لأن الثقيلة إنما جاز دخولها لمجيء ذلك كثيرا عن العرب ، ولصحته فى القياس ، فلا تقاس الخفيفة عليها .

وذهب يونس(١) إلى تعريف الحال من غير تاويل له بالنكرة ، فتقول : جاء محمد الراكبَ ، فتكون الراكب حالا ، وبقوله أخذ البغداديون .

وذهب بقية البصريين إلى أنه إذا كان معرفة لفظا فهو نكرة معنى ، فإذا قلت : اجتهد وحدك ، وكلمته فاه إلى فىّ ، وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير ، فهى — وإن كانت معارف فى اللفظ — نكرات فى المعنى ، والتقدير : منفردا ، ومشافهة ، ومعتركة ، وجميعا ، وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم أنه نعت ، لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة .

وفصل الكوفيون ذلك فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ ، فالمحسن والمسيء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإذا لم تتضمن معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة .

وإذا قلت : رأيت زيدا وحده ، فوحده عند يونس منتصب على الظرف لقول بعض العرب : زيد وحده . والتقدير : زيد موضع التفرد .

وذهب سيبويه إلى أن وحده حال من الفاعل .

وذهب المبرد إلى جواز كونه حالا من المفعول به .

---

(١) الهمع ج ١ ص ٢٣٩ ، الأشمونى ج ٢ص ١٣٢ — ١٣٣ .
(٢) الأشمونى ج ٢ ص ١٣٣ ، الأشباه ج ٤ ص ٦٩ .

وأجاز يونس والأخفش(١) أن تعمل لكنْ المخففة .

ورفض ذلك البصريون لعدم ورود إعمالها عن العرب ، ولزوال اختصاصها بالجملة الاسمية .

ويرى يونس والأخفش(٢) أن « مع » إذا نونت ، كقول الخنساء :

وأفنى رجالى فبادوا معا   فأصبح قلبى بهم مستفزا

وقول متمم بن نويرة :

إذا حنت الأولى سجعن لها معا

ففتحتها كفتحة فتى ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا ، منقوصا فى الإضافة ، تاما فى الإفراد ، ولكن حذفت ألفها فى الوصل للساكنين ، الألف والتنوين ، كما حذفت الألف فى فتى .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب والكلمة ثنائية فى حال الإفراد ، كما كانت فى حال الإضافة .

وقد رجح ابن مالك ما ذهب إليه يونس والأخفش ، قال : وهذا هو الصحيح لقولهم : الزيدان معا ، والزيدون معا ، فيوقعون معا فى موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، ولو كان باقيا على النقص لقيل : الزيدون مع ، كما قيل : هم يد واحدة على من سواهم .

وأجاب أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول : الزيدان عندك .

وقد أجاز يونس أن يحكى بمن فى حال الاستفهام عن النكرة عند الوصل ، قال سيبويه(٣) فى : باب مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة : وزعم يونس أنه

---

(١) الهمع ج ١ ص ١٤٣ ، التصريح ج ١ ص ٢٣٥ ، الأشمونى ج ١ ص ٢٣٢ .
(٢) الهمع ج ١ ص ٢١٨ ، التصريح ج ٢ ص ٤٨ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ ، الهمع ج ٢ ص ١٥٢ .

سمع أعرابيا يقول : ضرب منٌ منًا . وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير .

وقال فى التصريح(١) : وأما قول الشاعر — وهو شمر بن الحارث الضبى ، أو تأبط شرا :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلاما

فنادر فى الشعر ، وحمله سيبويه على لغة من قال : ضرب منٌ منًا . ولا يقاس عليه ، خلافا ليونس ، وحجته أنه سمع بعض العرب يقول : ضرب من منا ، وضرب منو منا ، لمن قال : ضرب رجل رجلا ، حكاه عنه سيبويه .

ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته ، وأعرب أحدهما فاعلا ، والآخر مفعولا فى الأولين ، وحكاها فى الوصل فى الباقيين ، واستبعده سيبويه .

كذلك أجاز يونس (٢) حكاية جميع المعارف قياسا على العلم ، ومنع غيره حكاية غير العلم .

ويونس يبقى التاء فى النسب إلى أخت وبنت وثنتا وكلتا ... الخ قال سيبويه(٣) : باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين . وكذلك كلتا وثنتان تقول : كَلَوِىٌّ وثَنَوِىٌّ ، وبنتان بَنَوِىٌّ . وأما يونس فيقول : ثِنْتِى وينبغى له أن يقول : هَنْتِىّ فى هنة ، لأنه إذا وصل فهى تاء كتاء التأنيث . وزعم الخليل أن من قال : بنتى ، قال : هَنْتِى ومَنْتِى ، وهذا لا يقوله أحد .

وقال الأشمونى(٤) : وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء

---

(١) ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) الهمع ج ٢ ص ١٥٣ ، التصريح ج ٢ ص ٢٨٦ ، الأشمونى ج ٤ ص ٦٦ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٨٢ .

(٤) ج ٤ ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، وكذا فى الهمع ج ٢ ص ١٩٧ .

فتقول : أختى وبنتى ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى : هَنْت[1] وَمنْت ، بإثبات التاء ، وهو لا يقول به .

قال الأشمونى : وله أن يفرق بينهما بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة ، وفى منت فى الوقف خاصة[2] .

ويرى سيبويه أن النسب إلى المؤنث يكون كالنسب إلى المذكر فتقول : أخوى وبنوى وكلوى وثنوى .... الخ .

وكان يونس يرى أن العلم الثلاثى المؤنث ساكن الوسط إذا صرف ووصف ببنت فإنه يظل منونا لأنه ليس هناك ما يستدعى تغييره عن حاله .

ونقل سيبويه عن أبى عمرو عدم تنوينه لكثرته فى كلامهم ، قال سيبويه :[3] باب ما يذهب فيه التنوين من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه : ... وقال يونس : من صرف هندا ، قال : هذه هندٌ بنت زيد ، فنون هذا لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا العرب . وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنت عبد الله فيمن صرف ، ويقول : لما كثر فى كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ، ولم يك ، ولم أبل ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك كثير ...

هذه بعض الأقيسة التى تفرد بها يونس والتى خالف بها البصريين ، أو شاركه فيها بعضهم ، على أنه — وإن خالفهم فيما سبق إباحة وإطلاقاً — قد خالفهم فى غيرها منعاً وتقييداً ، فهو فى باب حكاية العلم المستفهم عنه يمنع حكاية العلم المعطوف على غيره[3] ، والمعطوف عليه غيره ، فلا يجوز عنده أن يقال : من

---

(١) قال الصبان : وهنت كناية عن المرأة أو عن الفعلة القبيحة .

(٢) قال الصبان : تاءهنت تبدل هاء فى الوقف، وتاء منت تحذف فى الوصل .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٤٨ .

(٤) الأشمونى ج ٤ ص ٦٦ ، التصريح ج ٢ ص ٢٨٦ .

زيداً وعمراً ، لمن قال : رأيت زيداً وعمرا . ولا أن يقال : من زيدٍ وعمرٍو ، لمن قال : مررت بزيد وعمرو ، وأجازه غيره واستحسنه سيبويه .

كذلك منع يونس والخليل مجيء الحال من النكرة(١) ، وقالا : إن ما جاء من ذلك نحو : مررت بماء قعدةَ الرجل ، وعليه مائة بيضا ، وفيها رجل قائماً ، وصلى وراءه رجال قياما ، وقول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم

يحفظ ولا يقاس عليه .

وذهب سيبويه إلى جواز مجيء الحال من النكرة .

وعلى الرغم من أن يونس كان — كأبي عمرو — يسلم للعرب كما يقول الرواة ، وقد رأينا أثر هذا التسليم فيما خالف فيه البصريين من مسائل ، وما انفرد به من أقيسة ، فإننا نراه في مواقف أخرى ثائراً متحرراً ، يعمل فكره ، ويرى رأيه ، ثم يجاهر بما لا يتفق مع هذه الطبيعة الهادئة الوادعة .

روى عنه أنه قال(٢) : كنت عند أبي عمرو بن العلاء ، فجاء شبيل بن عزرة الضبعي ، فقام إليه أبو عمرو فألقى إليه لبد بغلته فجلس عليه ، ثم أقبل يحدثه ، فقال شبيل : يا أبا عمر وسألت رؤبتكم هذا عن اشتقاق اسمه فما عرفه . قال يونس : فلم أملك نفسي عند ذكره لرؤبة ، فزحفت إليه ثم قلت: لعلك تظن أن معد بن عدنان أفصح من رؤبة ومن أبيه؟ فأنا غلام رؤبة فما : الرُّوبة ، والرُّوبة ، والرُّوبة ، والزوبة ، والرؤبة ، فلم يحر جواباً ، وقام مغضباً .

فأقبل عليّ أبو عمرو وقال : هذا رجل شريف يقصد مجلسنا ويقضي حقوقنا ، وقد أسأت فيما واجهته به . فقلت : لم أملك نفسي عند ذكر رؤبة . فقال أبو عمرو: أسلطت على تقويم الناس ؟ .

---

(١) التصريح ج ١ ص ٣٧٨ ، شذور الذهب ص ٢٦٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٩ .

ثم فسر يونس فقال : الروبة خميرة اللبن ، والروبة قطعة من الليل ، وفلان لا يقوم بروبة أهله أى بما أسندوا إليه من أمورهم ، والروبة جمام ماء الفحل ، والرؤبة القطعة تدخلها فى الإناء يشعب بها الإناء(١).

وروى عنه أنه قال(٢) : ثلاثة والله أشتهى أن أمكن من مناظرتهم يوم القيامة ، آدم عليه السلام ، فأقول له : قد مكنك الله من الجنة ، وحرم عليك الشجرة ، فقصدتها حتى طرحتنا فى هذا المكروه.

ويوسف عليه السلام ، فأقول له : كنت بمصر وأبوك يعقوب بكنعان ، وبينك وبينه عشر مراحل ، يبكى عليك حتى ابيضت عيناه من الحزن ، ولم ترسل إليه : إنى فى عافية ، وتريحه مما كان فيه .

وطلحة والزبير أقول لهما : إن على بن أبى طالب بايعتماه بالمدينة ، وخلعتماه بالعراق ، فأى شىء أحدث ؟

* * *

٣ — الخليل بن أحمد

ا — تعريف به :

هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدى الأزدى(٣) ، وكان يونس

---

(١) فى القاموس : الروبة خميرة اللبن ، أو بقية اللبن ، وجمام ماء الفحل وهو اجتماعه فى رحم الناقة ، والحاجة ، وقوم العيش ، ومن الأمر جماعه ، والقطعة من الليل ومنه ابن العجاج فيمن لا يهمز ، والقطعة من اللحم ، وكلوب يخرج الصيد من جحره ، والفقر ، وشجرة النلك ، والكسل ، والتوانى ، والمكرمة من الأرض الكثيرة النبات ، والرؤبة بالضم القطعة التى يرأب بها الإناء ، قيل وبه سمى رؤبة بن العجاج .

(٢) نزهة الألبا ص ٦٢ — ٦٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ .

يقول : الفُرْهُودى[1] ، ابن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن مضر الأزدى البصرى[2] .

ولد سنة ١٠٠ هـ[3] ، وقد اختلف فى سنة وفاته ، فقيل سنة ١٧٥[4] ، ١٧٠[5] ، ١٦٠[6] ، ١٧٧[7] ، ولكن الراجح أنه توفى سنة ١٧٥ ، ذلك لأن أكثر الروايات على أنه ولد سنة ١٠٠ ، وأنه عاش أربعاً وسبعين سنة[8] ، ومقتضى ذلك أن تكون وفاته عام ١٧٤ ، ولكن لما كانت الدقة البالغة فى ضبط التواريخ غير متوقعة فى هذا العصر البعيد ، فالراجح أن تكون أقرب سنة إلى هذا التاريخ هى تاريخ وفاته .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٤٣ .

(٢) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٢ — ٧٣ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٣٦ ، المزهر جـ ٢ ص ٢٧٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٣) إنباه الرواة جـ ١ ص٣٤١ ، سرح العيون ١٦٨ ، وفيات الأعيان جـ١ ص٢١٧ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص٧٧ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٤١ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٢ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر جـ ٢ ص ٥١ ، ص ٢٨٧ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٧ ، طبقات القراء جـ ١ ص٢٧٥ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر جـ ٢ ص ٥١ .

(٦) نزهة الألبا ص ٥٩ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص٢١٧ ، سرح العيون ص١٦٨ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر جـ ٢ ص ٢٨٧ .

(٧) طبقات القراء جـ ١ ص ٢٧٥ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٧ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٧ ، المزهر جـ ٢ ص ٢٨٧ .

وقد تتلمذ الخليل على أبي عمرو بن العلاء ، وروى عن أيوب وعاصم الأحول (١) ، وعبد الله بن كثير(٢) .

وتلقى عنه الأصمعي[٣] وسيبويه ، والنضر بن شميل ،وأبو فيد مؤرج السدوسي وعلى بن نصر الجهضمي وغيرهم[٤] .

ولقد كان الخليل ورعا زاهداً متقشفاً معرضاً عن الدنيا ، وقصته مع سليمان ابن علي[٥] عندما أرسل إليه ليشخص إلى الأهواز — وقد سبق أن ذكرناها — خير دليل على ذلك .

وكان يقول[٦] : إن لم تكن هذه الطائفة — يعني أهل العلم — أولياء الله ، فليس لله ولي .

وكان الخليل يردد[٧] :

وقبلك داوى الطبيب المريض   فعاش المريض ومات الطبيب
وكن مستعداً لدار الفناء   فإن الذي هو آت قريب

---

(١) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٢ — ٧٣ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٢) طبقات القراء جـ ١ ص ٢٧٥ .

(٣) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٣ .

(٤) نزهة الألبا ص ٥٥ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٣ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ ، الفهرست ص ٦٣ ، نزهة الألبا ص ٥٧ — ٥٨ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٧ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٣٩ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٦ ، سرح العيون ١٧٠ .

(٦) نزهة الألبا ص ٥٨ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٣٩ .

(٧) نزهة الألبا ص ٥٦ ، ٥٧ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٧ .

وقال وهب بن جرير[١] : كان الخليل بن أحمد يكثر من إنشاد بيت الأخطل :

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال

وقال النضر بن شميل[٢] : أقام الخليل فى خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس ، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال . ولقد سمعته يقول : إنى لأغلق علىّ بابى فما تجاوزه همتى .

ويروى عن النضر أيضا أنه قال[٣] : كنا نمثل بين ابن عون والخليل بن أحمد، أيهما نقدم فى الزهد والعبادة فلا ندرى أيهما نقدم .

وكان يقول[٤] : ما رأيت رجلا أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل ابن أحمد .

(ب) ثقافته :

ولقد كان الخليل أديبا يقول من الكلم ما يعد حكمة مأثورة، وقولا خالداً ،وإن كلماته لتدل على فراسة صادقة ، وخبرة تامة بالحياة ، وتقويم صحيح لها ، قال[٥] : من استعمل الحزم فى وقت الاستغناء عنه ، غنى عن الاحتيال فى وقت الحاجة إليه .

بحسب امرىء من الشر أن يرضى من نفسه فساداً لا يصلحه .

من علم بفساد نفسه علم بصلاحها .

أقبح التحول أن يتحول المرء من ذنب إلى غير توبة .

وقال[٦] : اجعل تعليمك دراسة لعلمك ، واجعل مناظرة المتعلم تنبيها لك على ما ليس عندك .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٤ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ .

(٢) نزهة الألبا ص ٥٩ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ ، وفيات الأعيان ج١ ص٢١٦ .

(٣) نزهة الألباء ص ٥٨ — ٥٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٥ ، المزهر ج١ ص ٤١ .

(٤) نزهة الألبا ص ٥٩ .

(٥) سرح العيون ص١٧٠ .

(٦) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٢٥ .

وقال[1] : تربع الجهل بين الحياء والكبر فى العلم .

من استغنى بما عنده جهل ، ومن ضم إلى علمه علم غيره كان من الموصوفين بنعت الربانيين .

من رق وجهه عن طلب العلم رق علمه .

زلة العالم مضروب بها الطبل .

وللخيل شعر جيد وإن كان لم يكثر من قوله ، يقول[2] :

فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيدك فيه حول محتال
والفقر فى النفس لا فى المال تعرفه ومثل ذاك الغنى فى النفس لا المال
والمال يغشى أناسا لا أصول لهم كما تغشى أصول الدِّنْدِنِ[3] البالى

ونظر فى النجوم فلم يرض بها وقال[4] :

أبلغا عنِّىَ المنجم أنى كافر بالذى قضته الكواكب
عالم أن ما يكون وما كا ن بحتم من المهيمن واجب
شاهد أن من يُفَوِّض أو يُجْـبِر زار على المقادير كاذب

ومن محاسن شعره ما أورده أبو حيان التوحيدى قال[5] :

زر وادى القصر نعم القصر والوادى لابد من زورة فى غير ميعاد
زره فليس له شبه يماثله من منزل حاضر إن شئت أو باد
تلقى سفائنه والعيس سائرة والنون والضب والملاح والحادى

أما ذكاء الخليل وعلمه ، وأما نبوغه وعبقريته ، فقد كانت مصدر شهرته ،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٤

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) الدندن : ما اسود من النبات والشجر (القاموس المحيط) .

(٤) الكامل ج ١ ص ٢٤١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) سرح العيون ص ١٧١ .

ومبعث فوقه وتقدمه ، لقد أسدى للغة العربية بسببها ، وابتكر لها عن طريقها ما لم يسبقه إليه سابق ، ولم يحاول أن يجاريه فيه لاحق .

قال حمزة الأصفهاني[١] : إن دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض ، الذي لا عن حكيم أخذه ، ولا على مثال تقدمه احتذاه ، وإنما اخترعه من ممر له بالصفارين من وقع مطرقة على طست .

واجتمع الخليل وابن المقفع ليلة بطولها يتذاكران وافترقا ، فسئل الخليل عن ابن المقفع فقال : رأيت رجلا علمه أكثر من عقله . وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ فقال :رأيت رجلا عقله أكبر من علمه [٢] .

فكان ذلك ، أدى الخليل عقله إلى أن مات زاهداً ، وأدى ابن المقفع عقله إلى أن مات قتيلا(٣) .

لقد قدم الخليل للغة العربية علماً كاملا هو علم العروض ، لم يشك فيه إنسان ، ولم ينازعه فيه منازع ، واهتدى فيه إلى خمسة عشر بحراً ، وضبط أوزان الشعر ، ووقعها على المقاطع والحركات ، ولم يزد فيه أحد شيئاً إلا الأخفش زاد بحراً أسماه الخبب[٤] .

ويبدو أن الخليل قد لقي الكثير من العناء حتى تم له الوقوف على سر هذا العلم واستكمال أقسامه ، فكان يصرف وقته في التقطيع والتقسيم ، مما جعل ابنه عندما دخل عليه فوجده مشغولا بهذه الأوزان منصرفاً إليها ، يخرج إلى الناس ويقول : إن أبي قد جن . فيدخل الناس عليه ، فيخبرونه بما قال ابنه ، فيقول[٥] :

---

(١) هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٧ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٥ ، إنباه الرواة ج ١ص٣٤٠ .
(٣) سرح العيون ص ١٧٠ . (٤) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ .
(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٦ ، هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٧ .

لو كنت تعلم ما أقول عذرتنى أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لـكن جهلت مقالتى فعذلتنى وعلمت أنك جاهل فعذرتكا

ولقد كانت اليد الثانية التى قدمها لهذه اللغة وضعه أساس المعجمات العربية ، فلقد كان كتابه أول كتاب من نوعه ، ضبط اللغة وحصر كلماتها ، وبين المستعمل منها من المهمل ، وصل إلى ذلك فى دقة ونظام وفهم .

وطريقته التى استعملها وهى اتخاذ مخارج الحروف أساساً لترتيب المعجم — وإن لم تكن هى الطريقة السائدة اليوم ، لما فيها من صعوبة فى معرفة المخارج أولا ، ومعرفة موضع الكلمة من مقلوباتها ثانياً — كانت البداية التى احتذاها الخالفون ، وكانت الأساس الذى بنى عليه اللاحقون ، ثم حوروا فى الطريقة تيسيراً وتقريباً ، حتى استعملوا الترتيب الطبعى لحروف المعجم . سواء بجعل لام الكلمة أو فائها أساساً للترتيب .

ولـكن هذا الـكتاب تعددت فيه الآراء ، وتشعبت فيه الأقوال ، وثار الجدل حوله نفياً وإثباتاً :

١ — فمنهم من أنـكر نسبته إلى الخليل ، قال أبو الطيب اللغوى(١) : ليس له وإنما لليث بن نصر بن سيار .

وممن مال إلى هذا الرأى الأزهرى(٢) ، وابن فارس(٣) ، وأبو على القالى(٤) والنووى(٥) .

وقد اعتمد هؤلاء على أن الكتاب لم يعرفه تلاميذ الخليل ، ولم يروه أحد منهم ، وإنما جاء من خراسان ، جاء به وراق فى ثمانية وأربعين جزءاً فباعه بخمسين

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٤٤ .
(٢) المزهر ج ١ ص ٤٧ .
(٣) المزهر ج ١ ص ٤١ .
(٤) المزهر ج ١ ص ٥١ — ٥٢ .
(٥) المزهر ج ١ ص ٤٨ .

ديناراً ، قالوا(١) : لما ورد كتاب العين من خراسان فى زمن أبى حاتم أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ودفعه بأبلغ الدفع ، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريئاً من الخلل ، سليما من الزلل ، وقد غبر أصحاب الخليل بعده مدة طويلة ، لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعون به . . . ولو أن الخليل ألف الكتاب لحمله هؤلاء عنه .

واعتمدوا كذلك — فى إنكارهم نسبته إليه — على أن الكتاب به من الأخطاء ما يجل قدر الخليل عنه ، ولا يمكن نسبته إليه .

وأن ادعاء إحصاء ألفاظ اللغة ومعرفة مفرداتها ، أمر لا يمكن نسبته إلى الخليل لأنه(٢) : أورع وأتقى من أن يقول ذلك .

كما أن الكتاب ينحو منحى مذهب الكوفيين ، وينقل عن تلاميذ الخليل والمتأخرين عنه .

٢ — ومنهم من قال(٣) : إن الخليل عمل قطعة من أوله ، وكمله الليث ، لأن أوله لا يناسب آخره .

وممن قال بهذا الرأى السيرافى فى طبقات النحاة(٤) ، وصاحب سرح العيون(٥) . وقد اعتمد هؤلاء فوق ما سبق من أن أول الكتاب وآخره لا يدلان على أنهما صادران من معين واحد ، على ما نقلته بعض الروايات من أنه وضع جزءاً ، أو على التحديد وضع باب العين ، وأن الليث نسبه إليه لتنفق سوقه ، وتروج تجارته(٦) .

٣ — ومنهم من مال(٦) إلى أن الخليل هو الذى رتب أبوابه ، وتوفى قبل أن يحشوه ، فالفكرة إذن فكرة الخليل ولكن العمل لغيره .

---

(١) المزهر ج ١ ص ٥١ — ٥٢ . (٢) المزهر ج ١ ص ٤١ — ٤٣ .
(٣) بغية الوعاة ص ٢٤٤ . (٤) المزهر ج ١ ص ٤٣ .
(٥) سرح العيون ص ١٦٨ — ١٦٩ . (٦) المزهر ج ١ ص ٤٧ — ٤٨ .

ومن هؤلاء أبو بكر الزبيدى اللغوى صاحب مختصر العين(١)، وأحمد بن يحيى ثعلب(٢).

٤ — وقال البعض(٣): إن كان للخليل فيه عمل فلعله أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه ولا قدره ولا حرره.

وممن قال بهذا الرأى ابن جنى فى الخصائص، وأبو على الفارسى(٣).

وقد احتج هذان الفريقان بما احتج به الفريق الثانى، لأن الخليل لو حشاه ما بقى فيه شيئاً، لأن الخليل لم ير مثله(٤).

٥ — ومنهم من قال(٥): إن الخليل أكمله، إنه بدأه بسياق مخارج الحروف ثم بإحصاء أبنية الأشخاص، وأمثلة أحداث الأسماء، فذكر عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائى والثلاثى والرباعى والخماسى.

ويبدو أن السيوطى ممن يميلون إلى هذا الرأى، لأنه بعد أن نقل آراء العلماء فيه قال(٦): وقد طالعته إلى آخره فرأيت وجه التخطئة فيما خطىء فيه، غالبه من جهة التصريف والاشتقاق، كذكر حرف مزيد فى مادة أصلية، أو مادة ثلاثية فى مادة رباعية، ونحو ذلك، وبعضه ادعى فيه التصحيف. وأما أنه يخطىء فى لفظة من حيث اللغة، بأن يقال: هذه اللفظة كذب، أو لا تعرف، فمعاذ الله لم يقع ذلك، وحينئذ لا قدح فى كتاب العين.

ثم ذكر اعتناء العلماء به، وقبول الجهابذة له(٧)، فكان المبرد يرفع من قدره، ورواه أبو محمد بن درستويه، وله كتاب فى الرد على المفضل بن سلمة فيما نسبه من الخلل إليه، ويكاد لا يوجد لأبي إسحق الزجاجى حكاية فى اللغة إلا منه.

---

(١) المزهر ج ١ ص ٤٩ — ٥١ .
(٢) المزهر ج ١ ص ٤٧ — ٤٨ .
(٣) المزهر ج ١ ص ٤٨ .
(٤) المزهر ج ص ١ ٥١ .
(٥) بغية الوعاة ص ٢٤٤ .
(٦) المزهر ج ١ ص ٥٣ .
(٧) المزهر ج ١ ص ٥٥ .

ومن هؤلاء أيضاً(١) : أبو بكر بن دريد صاحب الجمهرة إذ يقول فى خطبة كتابه : قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف ، والمعاند متكلف ، وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جحد .

ومنهم كذلك ابن خلدون(٢) ، إذ يقول ... فاحتيج إلى حفظ اللغة بالكتاب والتدوين خشية الدروس ، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك ، وأملوا فيه الدواوين ، وكان سابق الحلبة فى ذلك ، الخليل ابن أحمد الفراهيدى ، ألف فيه كتاب العين ، فحصر فيه مركبات حروف المعجم كلها ... وتأتى له حصر ذلك بوجوه عددية حاصرة ... واعتمد فيه ترتيب المخارج فبدأ بحروف الحلق ... ثم بين المهمل منها من المستعمل ... وضمن الخليل ذلك كله فى كتاب العين ، واستوعبه أحسن استيعاب وأوعاه » .

ومن هؤلاء كذلك فيما يبدو بروكلمان إذ يقول(٣) : ... وهذا هو السبب الذى جعل معجم الخليل بن أحمد البصرى أساساً لنشأة فقه اللغة العربية وتطوره ، صحيح أن ترتيب هذا المعجم الكبير بحسب مخارج الحروف ، مبتدئاً بالعين التى هى أعمق حروف الحلق « ومن هنا دعى : كتاب العين وحسب » لم يلبث أن أثبت عدم صلاحه ، فاطرحته الحلقات الأدبية .

ولكن طريقته الذاهبة إلى شرح المفـــردات على أساس الشواهد الشعرية استطاعت أن تفرض نفسها على جميع المعاجم التى تلت » .

فهؤلاء الذين اطمأنت نفوسهم إلى أن الكتاب للخليل ، قد رأوا أن ما أخذ على الكتاب من أخطاء إنما هى أخطاء ثانوية لا تمس جوهر الكتاب ، ولا تتصل بصلبه ، فهى إما تصحيف كلمة ، أو خطأ فى اشتقاق ، كذكر حرف مزيد

---

(١) المزهر ج ١ ص ٥٧ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٤ — ٤٠٥ .

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٧ .

فى مادة أصلية ، أو مادة فى غير موضعها . مما يمكن أن يغتفر فى محاولة أولى . ومما يمكن أن يعزى إلى النساخ والوراقين ، وربما كانت بعض النقول التى قيل إنهـا لأشخاص عاشوا بعد الخليل ، تعليقات كتبها هؤلاء على هامش الكتاب أو بين سطوره ، فلما أريد نسخه لم يميز الناسخ بين أصلى وتعليق .

ومن العجيب أن من هؤلاء الذين يدعون أن الكتاب لليث بن نصر ، وأنه إنما نسبه للخليل ليروج وينفق ، من يذكر أن الليث كان ورعا صالحا ، فالأزهرى يقول(١) : كان الليث رجلا صالحا ، عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه .

ولست أدرى كيف يجمع بين الصلاح والتدليس ، وبين الورع والكذب والادعاء .

أما ابن المعتز فقد سلك فى هذا الموضوع سبيلا وسطا ، إذ ذكر أن الخليل كان منقطعا لليث ، فلما صنف الكتاب خصه به ، فحظى عنده وكافأه عليه ، وأقبل على حفظه ، فاتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وأرادت أن تغيظه فى أحب شىء إليه ، فأحرقت الكتاب ، ولم يكن عنده منه نسخة أخرى ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، فكان هو الكتاب الذى بأيدى الناس(٢) .

وعلى كل حال فقد استطاع الخليل بكتابه هذا أن يضع أساسا صالحا للمعجمات درج الناس عليه بعد ذلك ، وهذبوا منه ، وحوروا فيه ، حتى وصلوا به إلى ما هو عليه الآن من قرب فى التناول ، وسرعة فى الأخذ ، وجزالة فى الفائدة .

أما اليد الثالثة التى أسداها إلى لغته ، والتى حفظت — مع سالفتها — على الأيام ذكره ، وأجرت على الألسنة اسمه ، فهى ما بذله فى علم النحو من جهود ،

---

(١) المزهر ج ١ ص ٤٧ . (٢) بغية الوعاة ص ٢٤٥ .

وما وصل به إليه من اكتمال ، فقد نقل الخليل النحو من مرحلة كان فيها مازال حائرا مترددا ، يحبو تارة ، ويستقيم أخرى ، حتى أخذ الخليل بيده ، فأنهج له سبيله ، وأوضح له طريقه ، وبين فيه العلل ، ووضع له المقاييس ، قال أبو بكر الزبيدى[1] : وهو الذى بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبب علله ، وفتق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غايته .

ولقد كانت عامة الحكاية فى كتاب سيبويه عنه ، وأكثر مسائله منسوبة إليه ، فإذا أتى بالضمير دون أن يذكر المرجع ، فهو متحدث بلسان الخليل ناطق عنه[2] .

ومن أجل هذا كان تأثر سيبويه به بالغا ، وكان اتفاقه معه يكاد يكون تاما ، فهو يرى رأى الخليل ، وينحو نحوه فيما يذهب إليه من آراء ، اللهم إلا فى القليل النادر ، وأنت تحس ذلك وتلمسه فيما يعرض له من مسائل .

ج — بعض آرائه فى النحو .

يقول سيبويه فى باب ما ينصرف من الأمثلة وما لاينصرف[3] تقول: كل أفْعلٍ يكون وصفا لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، وكل أفْعلٍ يكون اسما تصرفه فى النكرة . قلت ، فكيف تصرفه ، وقد قلت : لا أصرفه ؟ قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن كان اسما وليس بوصف جري، ونظير ذلك قولك : كل أفعلٍ أردت به الفعل نصب أبدا ، فإنما زعمت أن هذا البناء يكون فى الكلام على وجوه ، وكان أفعل اسما ، فكذلك منزلة أفعلَ فى المسألة الأولى ....

ويقول : بعد أن عرض لما رواه يونس من أن بعض العرب يقول : أما العبيدَ

(١) المزهر ج ١ ص ٤٩ . (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ .
(٣) الكتاب ج ٢ ص ٥ .

فذو عبيد ، بالنصب[١] : وهو قليل خبيث ، وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب ، وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما .

ويقول في موضع آخر[٢] : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك ، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك ، لأنا سمعناهم يقولون : حنان ، وبعض العرب يقول: لبٌّ فيجريه مجرى أمسِ وغاقِ ، ولكن موضعه نصب ، وحواليك بمنزلة حنانيك .

ويقول في باب[٣] : ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه : وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصبا :

قُبِّحَ من يزنى بعوف من ذوات الخُمُر
الآكلَ الأشلاءَ لا يحفل ضوء القمر

. . . . وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع ولكنه إن قال : ضربته ، لم يقل أبدا إلا المسكينَ ، يحمله على الفعل ، وإن قال ضربانى ، قال : المسكينان ، حمله أيضا على الفعل ، وكذلك مررت به المسكينِ ، يحمل الرفع على الرفع ، والجر على الجر ، والنصب على النصب ، ويزعم أن الرفع الذى فسرنا خطأ ، وهو قول الخليل وابن أبي إسحق .

فما دام الخليل في جانب ، فكفته راجحة ، وميزانه ثقيل .

ومما اختلفا فيه[٤] ما ذهب إليه الخليل من أن « ذو » بمعنى صاحب وزنها فَعْل بالإسكان ، ولامها واو ، فهى من باب قوة ، وأصله ذوو .

وذهب سيبويه إلى أن وزنها فعَل بالتحريك ، ولامها ياء .

---

(١) الكتاب ج ١ ص ١٩٤ . (٢) الكتاب ج ١ ص ١٧٦ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٥٣ — ٢٥٦ .
(٤) الأشمونى والصبان ج ١ ص ٦٤ — ٦٥ .

وقد احتج لسيبويه بأن الدليل على تحريك العين انقلاب لامها ألفاً فى نحو : ذواتا ، وأما الدليل على أن اللام ياء فهو أن يائى اللام أكثر من واويه ، والحمل على الأكثر أرجح ، فأصلها ذوى ، حذفت الياء اعتباطاً ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ، وحركت الذال بحركة الواو إتباعاً لها ، ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل ، وفى حال النصب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل ، فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء .

واحتج للخليل بأن الأصل السكون ، والحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا بثبت ، وبأن أخوات « ذو » واوية فأجرى الباب على سنن واحد .

وذهب الخليل[1] : إلى أن : إياك وإياه وإياى ضميران أضيف أحدهما للآخر لأن « إيا » لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف غيره من المضمرات .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « إيا » ضمير ، وما بعده حروف لا موضع لها من الإعراب ، ولم يجوزوا أن يكون مضافاً لما بعده لأنه معرفة ، ولم يقع قط نكرة ، بدليل أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، غاية ما فى الأمر أن فيه إبهاماً يرفعه الحرف المتصل به ، كما يرفع الإبهام فى « أن » التاء مثل : أنت ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث .... الخ .

وقد نقل عن الخليل أيضاً أنه اسم مظهر ناب مناب المضمر ، وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر فى قولهم فى المثل : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٨ ، التصريح جـ ٢ ص ٣٤ ، الهمع جـ ١ ص ٦١ .

وقد رفض الجمهور ذلك ، وقالوا : إنه لو كان كذلك لما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، ولجاز أن يستعمل كما يستعمل المظهر ، فيقال مثلا : ضربت إياك ، فلما لم يجز فيه إلا النصب ، ولما لم يستعمل استعمال المظهر إلا فى ضرورة الشعر ، دل على أنه مضمر لا مظهر .

كذلك ذهب الخليل[1] إلى أن « لن » أصلها لا النافية نظراً لمعناها ، وأن المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين ، واحتج بقرب لفظها منهما وأن معناهما من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها ، وأنها قد جاءت على الأصل للضرورة ، أنشد أبو زيد لجابر الأنصارى :

فإن أمسك فإن العيش حلو ... إلىّ كأنه عسل مشوب

يرجى المرء مالا أن يلاقى ... ويعرض دون أبعده الخطوب

ووافقه الكسائى فيما ذهب إليه .

ولكن جمهور البصريين ذهب إلى أنها بسيطة لا مركبة ، لأن التركيب فرع البساطة فلا يدعى إلا بدليل ، وأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وقد لا يظهر أحدها كأما ... الخ .

ويرى الخليل[2] أن وزن « خطايا » جمع خطيئة : فعالى . أما جمهور البصريين فيرون أن وزنها : فعائل .

قالوا : إن أصلها خطايِئ بياء مكسورة : هى ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هى لامها ، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى الواحد ، فصارت ، خطائئ بهمزتين ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متطرفة بعد همزة مكسورة ، فصارت : خطائى ، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ،

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، الأشمونى ج ٣ ص ٢١٠ ، الرضى ج ٢ ص ٢١٨ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٦ ، التصريح ج ٢ ص ٣٧٥ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الرضى على الشافية ص ٢١٣ .

ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت خطاءا ، بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات وذلك مستكره ، فأبدلت الهمزة ياء ، لأن الياء أخف ، فصارت « خطايا » بعد خمسة أعمال .

ولكن الخليل يرى أن مدة المفرد وهى الياء لا تبدل فى مثل هذا همزة لئلا يجتمع همزتان ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائِى ، ثم يفعل به ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفا ، ثم قلب الهمزة ياء .

وقد عورض رأى الخليل بأنه قد سمع تصحيح الهمزة على الأصل ، فقالوا : اللهم أغفر لى خطائئى ، بهمزتين ؟ ولو كان كما قال الخليل لم يكن هناك همزة ثانية.

أما تعليل الخليل للأحكام ، وضربه للأمثلة ، وقياسه لها ، وجعله كل ذلك أساساً فى النحو ، ومصدراً من مصادره ، فيتضح فى كل ما روى عنه فلا يكاد يخلو حكم من علة ، ولا تكاد تخلو قاعدة من مثال وقياس . رأينا ذلك فيما نقلناه عنه ، ونراه فيما يسأله فيه سيبويه ، يقول(١) : وسألت الخليل عن قوله : فداءٍ لك . فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع إذا أكثروا استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ، ونُوِّن لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشىء بالشىء وإن كان ليس مثله فى جميع الأشياء .

فالخليل يعقد مقارنة بين فداء وأمس ، ويبين علة كسر كل منهما ، ثم يفرق بينهما بأن إحداهما نكرة فنونت ، والأخرى معرفة فلم تنون .

ويقول(٢) : وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب فى موضع النصب إذا كان الأول مضافا وذلك قولك : رأيت معد يكرب ، واحتملوا أيادى سبًا ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٥٣ . (٢) الكتاب جـ ٢ ص ٥٥ .

منهما ، عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا — وهو لرؤبة :

سَوَّى مساحِيهِن تَقْطِيطَ الحُقَق(١)

وقال بعض السعديين :

يا دار هنـــد عفـــت إلا أثا فِيها

ونحو ذلك ، وإنما اختصت هذه الياءات فى هذا الموضع بذا ، لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسما واحدا ، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء : دردبيس ومفاتيح ، ولم يحركوها كتحريك الراء فى شَغَر لاعتلالها ، كما لم تحرك قبل الإضافة ، وحركت نظائرها فى غير الياءات لأن للياء والواو حالا ستراها إن شاء الله ، فألزموها الإسكان فى الإضافة ههنا ، إذ كانت تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد فى الشعر ، ومثل ذلك قول العرب : لا أفعل ذاك حِيرِى دَهْر . وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء ، ومنهم من يثقل الياء أيضا .

فالخليل كما نرى يجول جولة واسعة ، ويعطينا فكرة عن مدى إلمامه بمسائل النحو وعلله وأقيسته ، فهو يقيس الياء على الألف فى عدم ظهور الحركات عليها ، لأنها بمنزلة الياء الممدودة التى فى بنية الكلمة ، ويفرق بين الياء والراء فى شغر ، بأن الياء من حروف العلة فلا تقوى على الحركة ، بدليل أنها قد تسكن فيما لم يركب مع ما بعده ليكونا كاسم واحد ، وهو لا يكتفى بذلك بل يذكر من اللغات ما يخالف ذلك فيقول : إن بعضهم ينصب الياء ومنهم من يثقلها .

ويقول(٢) : وأما اثنا عشر ، فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ،

---

(١) المساحى جمع مسحاة وهى الآلة التى يسحى بها أى يقشر ، استعارها رؤبة لحوافر الحمر « لسان العرب » ، والتقطيط قطع الشىء وتسويته ، والحقق جمع حقة . « القاموس المحيط » .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٥٥ — ٥٦ .

وليس بمنزلة خمسة عشر ، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر ، فيصير أثنا فى الرفع واثنى فى النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز في مسلمين ، ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين ، ويكون علم العدد قد ذهب،فإن صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر ، لأنك لست تريد العدد ، فليس موضع التباس ، لأنك لا تريد أن تفرق بين عددين ، فإنما هو بمنزلة زيدين .

فهو يفرق بين « اثنا عشر » وخمسة عشر ، لأن إعراب الأول فى صدره ، أما الأخير فإعرابه فتح الجزأين ، ولا يصح إضافته وهو اسم للعـــدد ائلايلتبس بالاثنين حيث يذهب ما يدل على الإضافة للعشرة ، فإن لم يكن اسما للعدد صحت الإضافة لانتفاء اللبس .

ويبدو أن انصراف الخليل إلى العلم ، وشغفه به ، كان قد أخذ عليه كل السبل ، فهو يعلم ، ويبتكر ، ويؤلف ، ويفكر ، وهو حق فى موته لابد أن ينتهى نهاية تنسجم مع ما كان عليه فى حياته ، هكذا أراد له القدر ، أو هكذا تصور الرواة ، فقد قالوا[١] : إن سبب موته أنه كان يفكر فى عمل نوع من الحساب تمضى به الجارية إلى البائع فلا يمكنه أن يظلمها ، فدخل المسجد وهو يعمل فكره ، فصدمته سارية وهو غافل فانصدع ومات .

وقيل[٢] : بل كان يفكر فى بحر من العروض ويقطعه فصدمته السارية .

وسواء كان هذا أو غيره ، فهو دليل على حبه للعلم ، وتفرغه له ، وإكبابه عليه ، وقد ترك من المؤلفات من بعده : كتاب العين ، وكتاب العروض ، وكتاب

---

(١) سرح العيون ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٧ ، هامش إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٤١ .

(٢) وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢١٧ ، هامش إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٤١ .

الشواهد[١] ، وكتاب النغم ، كتاب النقط[٢] ، وكتاب الإيقاع[٣] ، وكتاب فائت العين[٤] ، وكتاب الجمل[٥] .

* * *

٤ — أبو الخطاب الأخفش الأكبر

هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر[٦] ، مولى قيس بن ثعلبة[٧] ، كان كما يقول صاحب إنباه الرواة[٨] : من أئمة اللغة والنحو ، أو كان من أكابر علماء العربية ومتقدميهم كما تروى نزهة الألبا[٩] .

تتلمذ لأبي عمرو بن العلاء وطبقته[١٠] فهو كما في إنباه الرواة[١١] في طبقة عيسى بن عمر ويونس . كما لقى الأعراب وأخذ عنهم[١٢] .

وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب(١٣) .

ولقد قالوا (٧) : إنه كان أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .

---

(١) الفهرست ص ٦٤ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٥ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٤١ ، سرح العيون ص ١٦٩ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٢) الفهرست ص ٦٤ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٣٤١ ، سرح العيون ص ١٦٩ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٣) الفهرست ص ٦٤ ، معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٥ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٤) الفهرست ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٥) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٧٥ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٦) إنباه الرواة جـ ٢ ص ١٥٧ ، الأعلام جـ ٢ ص ٤٨١ ، بغية الوعاة ص ٢٩٦ .

(٧) الأعلام جـ ٢ ص ٤٨١ ، بغية الوعاة ص ٢٩٦ . (٨) جـ ٢ ص ١٥٧ .

(٩) ص ٥٣ . (١٠) بغية الوعاة ص ٢٩٦ .

(١١) جـ ٢ ص ١٥٨ . (١١) إنباه الرواة جـ ٢ ص ١٥٧ .

وقد تتلمذ عليه أبو عبيدة وسيبويه وغيرهما (١) ، ونقل عنه سيبويه كثيراً في كتابه ، فهو يقول — في باب اسم الفعل(٢) — : وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حَيَّهل الصلاةَ ، فهذا اسم ائت الصلاة .

وينقل عنه في موضوع آخر يقول(٣) : وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعربيتهم ينشد هذا البيت نصباً :

أتوعدني بقومك يابن حَجْل　　أُشاباتٍ يُخَالون العبادا
بما جمعت من حصن وعمرو　　وما حصنٌ وعمرو والجيادا

أراد وما حصن وعمرو وملابستهما الجيادا .

ويقول(٤) : وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا ، ومثل ما قال الخليل في هذا قول الشاعر :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا　　فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا ، وزعم أن مثل ذلك : إي ها الله ذا ، إنما هو هذا ، وقد تكون ها في : ها أنت ذا غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبية بمنزلتها في هذا ، يدلك على هذا قوله عز وجل « ها أنتم هؤلاء » ، فلو كانت ها هنا هي التي تكون أولا إذا قلت . هؤلاء ، لم تعدها ههنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ......

وفي نزهة الألبا (٥) أن أبا عبيدة قال : سألت أبا الخطاب الأخفش هل تجمع

---

(١) إنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ ، بغية الوعاة ص ٢٩٦ .
(٢) ج ١ ص ١٢٣ .　(٣) ج ١ ص ١٥٣ .
(٤) ج ١ ص ٣٣٩ .　(٥) ص ٥٣ ، ٥٤ .

اليد الجارحة على أيادى ؟ فقال : نعم . ثم سألت أبا عمرو بن العلاء فأنكر ذلك ، فقلت لأبى الخطاب : إن أبا عمرو قد أنكر ما أثبته ، فقال أو ما سمع قول عدى :

ساءها ما تَـأَمَّـلَـت فى أيادينا وإشفاقها إلى الأعناق

ثم قال : هى فى علم الشيخ لكننى قد أنسيته ، وهو كما قال أبو الخطاب ، قال الشاعر :

فمن ليد تطاولها الأيادى

وإن كان الأغلب أن يراد بها النعمة .

ولعل ذلك يفسر ما قيل من أنه انفرد بنقل ألفاظ لغوية عن العرب .

وكانت وفاته كما يقول الزركلى (١) سنة ١٧٧ هـ.

* * *

٥ — سيبويه

أ — تعريف به :

عمرو بن عثمان بن قُنْبُر مولى بنى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد (٢) ، وكنيته أبو بشر (٣)، أو أبو الحسن(٤) ، وقيل مولى

---

(١) الأعلام جـ ٢ ص ٤٨١ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ١٩٥ ، معجم الأدباء جـ ١٦ ص ١١٤ ، طبقات القراء جـ١ ص ٦٠٢ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، المزهر جـ٢ ص٢٧٧ ، وفى طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ : ابن جلد بدل خالد .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء جـ١٦ ص ١١٤ ، طبقات القراء جـ ١ ص ٦٠٢ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٨٧ .

(٤) الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد جـ ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء جـ ١٦ ص ١١٤ .

آل الربيع بن زياد الحارثي(١) ، وسيبويه بالفارسية معناه رائحة التفاح — سيب معناها التفاح ، وويه الريح(٢) — أو معناه ثلاثون رائحة طيب — لأن سى بمعنى ثلاثين ، وبَـوَى بمعنى رائحة(٣) قيل : سمى بذلك لأنه كان جميلا وسيما ، أو لأن رائحة الطيب كانت تفوح منه ، أو لأن أمه كانت ترقصه بذلك ، وهو الغالب ، لما هو مشاهد اليوم من إطلاق ألقاب تدليل على بعض الأفراد ، يعرفون بها ، وتدل عليهم .

وعلى كل فيبدو أنه لقب وافق مسماه ، وأن سيبويه كان محبباً ممن يتصل بهم ، أثير المكانة عندهم ، فقد روى أن أستاذه الخليل بن أحمد كان يحب مجلسه ، وأنه سمع يرحب به قائلا(٤) : مرحباً بزائر لا يمل . ولم يكن الخليل يقولها لغيره .

وقد ولد سيبويه بالبيضاء من بلاد فارس ، ثم انتقل إلى البصرة حيث نشأ بها(٥) ، وتردد على معاهدها الثقافية ، ينهل من علومها ويغترف من فيضها ، ولقد بدأ رحلته العلمية بدراسة الفقه والحديث وعلوم الدين (٥) ، فقصد حلقة حماد بن سلمة يستملى عليه حتى إذا كان فى يوم ألقى حماد حديثاً قال : قال صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابى إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : أبو الدرداء . . . . . إلى آخر ماسبق أن ذكرناه ، عند ذلك أحس سيبويه بأنه فى حاجة إلى أن يدرس علوم اللغة ، وأن يتمرس بها ، وأن يلم

---

(١) نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٣٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ — ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٨ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ ، تاريخ بغداد ج١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧٢ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

بفروعها حتى لا يرمى باللحن ، وحتى لا يؤاخذ بالخطأ ، فقصد حلقة الخليل بن أحمد يسمع منه ، ويروى عنه . كما سمع غير الخليل من علماء عصره ، وأساتذة زمانه ، فقد نقل عن يونس بن حبيب ، وعن عيسى بن عمر ، وعن أبى الخطاب الأخفش الأكبر(١) .

ويبدو أن سيبويه لم يكن قد استطاع فى حياته أن يلفت الأنظار إليه ، وأن يصرف القلوب نحوه ، فما يروى عنه فى إبان حياته — وإن دل على إلمام باللغة ، ومعرفة بوجوه تصرفها ، وفوق في النحو — لاينقع غلة ، ولا يطفىء ظمأ ، فقد ذكر محمد بن سلام أن سيبويه كان جالساً فى حلقته بالبصرة قال(٢) : فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة ، فذكر حديثاً غريباً ، وقال : لم يرو هذا إلا سعيد بن أبى العروبة ، فقال له بعض ولد جعفر : ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يقال ، لأن العروبة يوم الجمعة ، فمن قال : عروبة ، فقد أخطأ . قال ابن سلام : فذكرت ذلك ليونس ، فقال : أصاب ، لله دره .

وقال ابن عائشة(٣) : كنا نجلس مع سيبويه النحوى فى المسجد ، وكان شاباً جميلا نظيفاً ، قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب فيه بسهم ، مع حداثة سنه ، وبراعته فى النحو ، فبينا نحن عنده ذات يوم ، إذ هبت ريح أطارت الورق فقال لبعض أهل الحلقة : انظر أى ريح هى ؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس من صُفْر ، فنظر ثم عاد فقال : ما يثبت الفرس على شىء . فقال سيبويه : العرب تقول فى مثل هذا : تذاءبت الريح ، أى فعلت فعل الذئب ليختل فيتوهم الناظر أنه عدة ذئاب .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص٧٦ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٦ ، وفيات الأعيان ج ١ص ٤٨٧ ، بغية الوعاء ص ٣٦٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٧ ، نزهة الألبا ص ٧٥ — ٧٦ .

وقد سبق أن ذكرنا مساءلة الأخفش له ، وإخباره بأنه إنما يسأل ليستفيد . وما كان من رد سيبويه عليه بأنه لايشك فى ذلك .

ولـكن ذلك — كما قلت — لم يكن كافياً ليدل على موضعه من العلم ، وعلى تأهله للتصدر ، وعلى أن ذكره العطر سيظل أبداً خالداً على الحياة ، يدل عليه بعد وفاته ، كما كان دليلا عليه فى حياته .

ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان حدثاً صغيراً لم تتقدم به السن ، ولم تشد بفضله الأيام ، وإلى أن الفترة القصيرة التى أمضاها فى هذه الدنيا كان الناس قد شغفوا فيها بأساتذته الأعلام ، الذين ملأ ذكرهم الأسماع ، والذين شغل النـــاس بالسماع منهم ، والإقبال عليهم ، ولم ير الناس من سيبويه ما يصرفهم إليه ، ولم يمهله الزمن حتى تظهر دلائل عبقريته ، وتتجلى أمارات نبوغه .

ولعله يرجع كذلك إلى ما يسجله لنا الرواة من أن سيبويه كان فى لسانه حبسة ، منعته بطبيعة الحال من أن يجذب النفوس إليه ، ويسترعى الأسماع نحوه ، فالناس فى كل وقت وزمان تستهويهم العبارات القوية ، وتجتذبهم الأساليب الرنانه ، لذلك كان التوفيق يجانبه فى مناظراته ، وكان النصر يجافيه فى مناقشاته ، وكانت أفئدة السامعين تهوى إلى فوز خصمه ، قال معاوية بن بكر العليمى وقد ذكر عنـــده سيبويه(١) : .... وقد سمعته يتكلم ويناظر فى النحو ، وكانت فى لسانه حبسة ، ونظرت فى كتابه فقلمه أبلغ من لسانه .

وحدث أبو حاتم السجستانى قال(٢) : دخلت على الأصمعى فى مرضه الذى مات فيه .... فقلت : حدثنى بما جرى بينك وبين سيبويه من المناظرة . فقال : والله لولا أنى لا أرجو الحياة من مرضى هذه ما حدثتك ، إنه عرض على شىء من الأبيات

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٨ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٥ .

التي وضعها سيبويه في كتابه ، ففسرتها على خلاف ما فسره ، فبلغ ذلك سيبويه ، فبلغني أنه قال : لا ناظرته إلا في المسجد الجامع . فصليت يوماً في الجامع ثم خرجت ، فتلقاني في المسجد فقال لي : اجلس يا أبا سعيد ، ما الذي أنكرت من بيت كذا وبيت كذا ؟ ولم فسرت على خلاف ما يجب ؟ فقلت له : ما فسرت إلا على ما يجب ، والذي فسرته أنت ووضعته خطأ ، تسألني وأجيب ، ورفعت صوتي ، فسمع العامة فصاحتي ، ونظروا إلى لكنته . فقالوا : لو غلب الأصمعي سيبويه ، فسرني ذلك ، فقال لي : إذا علمت أنت يا أصمعي ما نزل بك مني لم ألتفت إلى قول هؤلاء ، ونفض يده في وجهي ومضى ، ثم قال الأصمعي : يابني فوالله لقد نزل بي منه شيء ، وددت أني لم أتكلم في شيء من العلم » .

لكل هذه الأسباب فيما أعتقد ، لم يكن لسيبويه من التلاميذ والمريدين العدد الكثير ، فقليل هم الذين يستهويهم اللباب دون القشور ، ويقصدون الحقائق الخالصة ، وإن لم تكن أغلفتها براقة خالبة ، فقد حفظ لنا التاريخ من هؤلاء أسماء: أبي الحسن الأخفش ، وقطرب أبي علي محمد بن المستنير[1] ، وإبراهيم بن سليمان ابن أبي بكر الذي يقال : إنه قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه[2] ، وأبي عمر الجرمي الذي يروى أنه سأل سيبويه عما في كتابه من الشواهد فعرف منها ألفاً ولم يعرف خمسين[3] ، والناشئ[4] .

ومن أجل ذلك أيضاً كان ما أظهره يونس بن حبيب من إنكار وتعجب عندما أخبر بأن سيبويه قد ترك بعد وفاته كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل ، إذ قال[5] : أظن هذا الغلام يكذب على الخليل . فقيل له : قد روى عنك أشياء

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، نزهة الألبا ص ٧٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٨١ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٤) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، نزهة الألبا ص ٧٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

فانظر فيها . فنظر فقال : صدق فى جميع ما قال ، هو قولى ، ويجب أن يكون صادقا فيما حكاه عن الخليل .

على أن هذا العالم الذى لم يسترع أسماع الناس فى حياته ، ولم يستوقفهم بعلمه ، ولم يجتذبهم بفصاحته ، ما لبث أن طبقت شهرته الآفاق ، وأن ملأ ذكره الأسماع ، وأن غطى اسمه على كثير من الأسماء التى لم تتح له فرصة الظهور فى حياته ، فأتاح لها فرصة الخلود فى كتابه ، إن هذه الأوراق التى عرضت على يونس فأنكرها أولا ، ثم أقر بصدقها وصحتها بعد أن نظر فيها مليا ، هى التى بهرت الناس بما حوت ، وأذهلتهم بما جمعت ، وصرفتهم إليها ، فهما لها ، وتعليقاً عليها ، وشرحاً لغوامضها ، أحقابا متطاولة من الزمن ، ولن أكثر الحديث فى الكتاب العَلَم ، فقد سبق أن عرضت له فى غير هذا المكان ، وسوف أعرض له عند الكلام على التأليف فى النحو ، ولكنى اكتفى هنا ببعض ما قيل فيه :

قال الأزهرى(١) : نظرت فى كتابه فرأيت فيه علماً جماً .

وقال ابن سلام(٢) : كان سيبويه . . . . غاية الخلق فى النحو وكتابه هو الإمام فيه .

وفى الفهرست(٣) : وعمل كتابه الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله . ولم يلحق به أحد بعده .

وفى وفيات الأعيان (٤) : كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه .

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة الألبا ص ٧٤ .

(٣) ص ٧٦ .

(٤) ج ١ ص ٤٨٧ .

وذكره الجاحظ فقال(١) : لم يكتب الناس فى النحو كتابا مثله ، وجميع كتب الناس عليه عيال .

وتحدث عنه أبو زيد الأنصارى مباهياً مفتخراً فقال(٢) : كل ما قال سيبويه : وأخبرنى الثقة ، فأنا أخبرته .

هذا هو كتاب سيبويه الذى أكتفى بما ذكرته عنه ، وما اقتبسته منه ، لبيان طريقة تأليفه ، وما تردد فيه من مصطلحات ، وما حواه من علل وأقيسة ، ففيه غنية وبلاغ . غير أنى أذكر ما يوضح كيفية تناول سيبويه للموضوع ، وطريقة سوقه للعلة ، واستخدامه للقياس .

يقول (٣) : باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء : أعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل فى الأسماء ، لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الأسماء ، كما أن ما يعمل فى الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل فى الأسماء ، وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك .. »

فسيبويه يبين سبب رفع الأفعال المضارعة ، وهو يرى أن وقوعها موقع الاسم المرفوع أو المنصوب أو المجرور هو عامل الرفع فيها ، وعنده قياس ذلك ، وهو أن الابتداء عامل الرفع فى المبتدأ ، فكلاهما عامل معنوى ، ويؤدى العمل الذى يؤديه العامل اللفظى ، وإنما لم يعمل فيها ما عمل فى الأسماء ، لأن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، فعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ، وقياس ذلك أن عوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء .

---

(١) جـ ١ ص ٤٨٧ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ٤٨٨ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٤٠٩ .

وسيبويه عندما يشرح ذلك ، يكرر العبارة ليثبت المعنى ، فهو يقول : إذا كانت في موضع الاسم ، . . . فإنها مرتفعة . وكان هذا يكفي لبيان أن حلولها محل الاسم يرفعها ، ولكنه يقول : وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، ثم لا يقنعه ذلك بأنه أفاد وأبلغ ، فيعود ليقول : وهي سبب دخول الرفع فيها .

وهو كما يعمد إلى التكرار للإفهام ، يعمد كذلك إلى التفصيل بدل الإجمال حتى لا يدع مجالا لسؤال ، أو منفذا لشبهة ، فكان يكفي أن يقول : إن الفعل المضارع يرفع إذا حل محل الاسم ، أو يزيد صفة الاسم ، المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، ولكننا نراه يقول : في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بني على مبتدأ — أي خبر — أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ .

ويقول (١) : باب نظائر ما ذكرناه مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة ، فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول ، والمكان مفعول فيه ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة ، فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب ، أن ليس ذلك من كلامهم ولا مما بنوا عليه .

فهو هنا يبين كيف يصاغ اسم المكان والمصدر الميمي مما زاد على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت أصلية أم فيها زيادة ، فيقول : إنهما يصاغان على صيغة اسم المفعول ، وإنما كان ذلك لأن المصدر مفعول في حقيقته ، كما أن اسم المكان مفعول فيه ، فلما كانا مفعولين أخذا حكم اسم المفعول ، فضم أولهما كما يضم أوله ، وهو يبين كذلك أن الزائد على الثلاثة في ذلك مقيس على الثلاثي ، فكما أن اسم المفعول من الثلاثي مفتوح الفاء ، كذلك اسم المكان والمصدر الميمي مفتوحا الفاء .

---

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٠ .

أما لماذا لم تأت فيه الواو قبل الآخر — كما أتت فى الثلاثى — فلأن ذلك يجعل الكلمة على غير ما بنى العرب ، فلا تكون مبنية على موجود مقيس عندهم ، فلا تصح .

ب — بعض آرائه فى النحو :

وكما كان لأساتذة سيبويه آراء استقلوا بها ، وخالفهم فيها غيرهم من معاصريهم وتلاميذهم ، كذلك كان لسيبويه آراء انفرد بها ، أو شاركه فيها قليل من علماء مدرسته

فمن ذلك ما رآه من أن الخبر بعد لا النافية للجنس ، إذا ركبت مع الاسم المفرد يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، ولا مع الاسم المفرد فى موضع رفع مبتدأ .

وخالفه جمهور البصريين فذهبوا إلى أن لا المفتوح اسمها تعمل فى الخبر كما عملت فيه إذا كانت ناصبة ولم تركب مع الاسم (١) .

وعلى كل حال فالخبر مرفوع ، ولا أثر لهذا الخلاف حتى فى حالة التكرار ، ففى مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، يجوز عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر لهما معاً أى لا حول ولا قوة لنا ، أى موجودان لنا ، فلا الثانية وما دخلت عليه معطوفة على الأولى الواقعة مبتدأ ، والخبر المقدر خبر عنهما جميعا ، كما يقال : زيد وعمرو قائمان .

ويجوز أن يقدر لكل واحد منهما خبر ، أى : لا حول لنا ولا قوة لنا ، فيكون الكلام جملتين .

ويجوز عند غير سيبويه أن يقدر لهما معا خبر واحد ، وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان ، فيجوز أن تعملا فى اسم واحد عملا واحداً ، كما فى : إن زيداً وإن عمراً قائمان .

---

(١) الهمع ج ١ ص ١١٦ ، المغنى ج ١ ص ٣٣٥ ، التصريح ج ١ ص ٢٤١ ، الأشمونى ج ٢ ص ٥ .

ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حياله(١) .

كذلك ذهب سيبويه إلى أنه يجوز(٢) أن تأتى الحال من النكرة قياساً مطرداً نحو : عليه مائة بيضاً ، ومررت بماء قعدةَ الرجل ، وفيها رجل قائماً ، وصلى وراءه رجال قياماً ، ومن ذلك قول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

وذهب الخليل ويونس إلى أنه يوقف عند هذه الأمثلة ولا يقاس عليها .

وإنما تأتى الحال من النكرة قياساً عند غير سيبويه إذا كان هناك مسوغ يقرب النكرة من المعرفة، كأن يتقدم الحال،أو تخص النكرة بوصف أو إضافة أو معمول، أو تسبق بنفى أو نهى . . . إلخ نحو : فى الدار جالساً رجل ، وقول كثير عزة :

لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل

وقيل : إن الحال ليس من النكرة وإنما من الضمير المستكن فى الظرف .

قال فى التصريح(٣) : هذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها . . . . وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما .

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم .

وإذا كان الأمر كذلك تعين أن تكون الحال من النكرة حيث لا صاحب لها يمكن أن تعود إليه .

---

(١) التصريح جـ ١ ص ٢٤١ ، والأشمونى جـ ٢ ص ٧ .

(٢) الهمع جـ ١ ص ٢٤٠ ، شذور الذهب ص ٢٦٣ ، التصريح جـ ١ ص ٣٧٨، الأشمونى جـ ٢ ص ١٣٦ .

(٣) جـ ١ ص ٣٧٥ — ٣٧٦ .

ويرى سيبويه أنه يجوز أن تأتى الحال من المبتدأ ، وأن المبتدأ هو العامل فيها النصب يدل على ذلك قوله (١) : فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين. . . . فهذا اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده ، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : انظر له منطلقاً ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً ، صار جاء لعبد الله ، وصار الراكب حالا ، فكذلك هذا .

ويقول فى موضع آخر (٢) : وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنياً على هذا ، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وإنما يريد فى هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك . . . . فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف ، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ ، كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر ، فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها .

ويقول فى موضع ثالث(٣) : باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ، فعبد الله ارتفع بالابتداء ، لأن الذى ذكر قبله وبعده ليس به ، وإنما هو موضع له ،

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٦ ، الهمع جـ ١ ص ٢٤٠ .
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٢٦٠ .
(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٦١ — ٢٦٣ .

ولكنه يجرى مجرى الاسم المبنى على ما قبله . . . . وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلم بهذا وأنت ههنا قاعداً .

وفى الأشمونى(١) : ها أنت زيد راكباً ، راكباً حال من أنت فى رأى سيبويه .

وفى موضع آخر(٢) :

لمية موحشاً طلل

فيه أن صاحب الحال المبتدأ ، وهو مذهب سيبويه ، دون الجمهور .

قال فى التصريح(٣) : فمن جوز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها جعل الحال من النكرة ، والناصب له الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، ومن منعه جعله من الضمير المستكن فى الظرف ، وبهذا ظهر أنه لا يلزم من مجىء الحال من المبتدأ أن تكون قيداً للابتداء ، وهو معنوى ، لأنها إنما تكون قيداً له لو كان هو العامل فيها فاحفظه ، فإن بعضهم يعلل منع مجىء الحال من المبتدأ بذلك .

وفى الأشمونى (٤) : وفى المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلازم عند سيبويه ، ويشهد له : أعجبنى وجه زيد مبتسما وصوته قارئاً ، فإن عامل الحال الفعل ، وعامل صاحبها المضاف ، وقوله :

لمية موحشاً طلل

فإن عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء، «وإن هذه أمتكم أمةً واحدة » ، فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، وعامل صاحبها إن .

---

(١) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٣٩ . (٢) حاشية الصبان ج ٢ ص١٣٥ .
(٣) الهامش ج ١ ص ٣٧٥ . (٤) حاشية الصبان ج ٢ ص١٣٩ .

وإذا كان الأمر كذلك لم يكن هناك ما يمنع من مجيء الحال من المبتدأ ، وبهذا نستغنى عن كثير من التكلف الذى يلجأ إليه النحاة كلما عرض لهم ما يخالف أصولهم ، أو يناقض قواعدهم ، فقد قالوا [1] فى قول الشاعر :

بنا عاذ عوف وهو باديَ ذلة   لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

إن « باديَ » حال من الضمير المنتقل إلى الظرف — لديكم — وقالوا فى قوله تعالى « وقالوا : ما فى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا[2] » — بقراءة النصب فى خالصة — إنها حال من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور — لذكورنا — وفى قراءة الحسن البصرى « والسموات مطوياتٍ بيمينه[3] » — بنصب مطويات — إنها حال من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور — بيمينه — بل لقد قدر البعض ما هو أشد من ذلك تكلفاً ، وأكثر تعقيداً[4] .

وبهذا يمكن أن يفض إشكال قائم بين النحويين ، هل يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مخبراً بهما ، حيث أجازه البعض ، ومنعه البعض ، ولو جعلت الحال من المبتدأ لما كان هناك داع لهذا النزاع أو مقتض له .

وذهب سيبويه[5] إلى أن « وحده » من قولك : رأيت زيداً وحده ، حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول ، لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدى .

وقد رد قول ابن طلحة بأنه يصح أن يقال(٥) : مررت برجل وحده ، وبه مثّل سيبويه ، مما يدل على أنه حال من الفاعل ، وبأنه مصدر أو اسم مصدر والمصادر فى الغالب إنما تجىء أحوالا من الفاعل .

---

(١) التصريح ج ١ ص ٣٨٤ — ٣٨٥ .

(٢) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٣٩ .   (٣) سورة الزمر ، آية رقم : ٦٧ .

(٤) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٤٠ .   (٥) الأشمونى ج ٢ ص ١٣٣ .

ولكن هذين الردين غير مسلمين ، فسيبويه كما ذكرنا يجيز أن تأتي الحال من النكرة قياسا ، فليس ذلك حجة على خصمه ، لجواز أن تكون حالا من رجل ، وكثرة مجيء المصادر أحوالا من الفاعل لا تمنع جواز مجيئها من المفعول .

فليس التأويل باسم الفاعل متحتما ، وإنما الصواب فيما أعتقد ما ذهب إليه المبرد من جواز كونها حالا من الفاعل أو المفعول .

وقد ذهب سيبويه والخليل إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا النافية للجنس وقصد بها التمني كانت ـ ألا ـ بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت [1] ، وذلك كقول الشاعر :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأث [2] يد الغفلات

وذهب المازني والمبرد(١) إلى جعلها كالمجردة من الهمزة ، فلها عندهما مركبة ، ما لها مجردة من تركيب ، ونصب ، وخبر . وإلغاء ، وإتباع للفظ اسمها أو لمحله ، واستدلا بالبيت السابق لأن « مستطاع » إما خبر ـ ألا ـ وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها ، لا لمحل اسمها فقط : وإلا لكان قد نصب ، ورجوعه مرفوع بمستطاع على أنه نائب فاعل . وعلى كلا التقديرين فقد أخذت حكمها مركبة ، حكمها مفردة .

ورد هذا الاستدلال بأن مستطاع يجوز أن تكون خبرا مقدماً ، ورجوعه مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، وحينئذ فلا دليل فيه .

ولكن هذا الرد فيه أيضاً من العنت والتكلف ما لا داعي إليه ، لأن المعنى والسياق على أن « مستطاع » هو المتمنى ، فهو الخبر المطلوب ، لأن المقصود من

---

(١) الهمع جـ١ ص١٤٧ ، التصريح جـ١ ص ٢٤٥ ، الأشموني جـ ٢ ص١١-١٢ .
(٢) أثأت : خربت وأفسدت .

هذا الكلام تمنى استطاعة رجوع العمر المنصرم ، وليس تمنى العمر المنقضى الذى رجوعه مستطاع .

وذهب سيبويه(١) إلى أن عسى تأتى بمعنى لعل فى الترجى والإشفاق ، فحملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى إدخال أنْ فى خبرها ، مثل : لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وشرط اسمها أن يكون ضمير الغائب أو المتكلم أو المخاطب كقول الشاعر — صخر بن العود الحصرى(٢) :

فقلت عساها نار كأس وعلها   تشكّى فآتى نحوها فأعودها

فها اسم عسى ، ونار خبرها .

وقول عمران بن حطان :

ولى نفس تنازعنى إذا ما   أقول لها لعلى أو عسانى

فياء المتكلم اسم عسى ، وخبرها محذوف .

---

(١) الهمع ج ١ ص ١٣٢ ، التصريح ح ١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، الأشمونى ح ١ ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) ضبط الاسم السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص ١٥٢ بأنه : صخر بن جعد الخضرى ، وقال إن هذا البيت من قصيدة قالها أولها :

تذكرت كأسا إذ سمعت حمامة   بكت فى ذرا نخل طوال جريدها
فيا نفس صبرا كل أسباب واصل   ستملى لها أسباب صرم تبيدها
وليل بدت للعين نار كأنها   سنا كوكب لا يستبين خمودها
فقلت عساها ....

قال : وكأس اسم امرأة كان صخر مغرما بها ، وقال : « فائدة » قال فى الأغانى : صخر بن جعد الخضرى ، والخضر ولد مالك بن طريف ، سموا الخضر لشدة سوادهم ، شاعر فصيح من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .

وفى اللسان : الخضر قبيلة من العرب سموا بذلك لخضرة ألوانهم .

وفى تاج العروس: والخضر بالضم قبيلة عيلان وهم بنو مالك بن طريف ... ومنهم عامر الرامى أخو الخضر ، وصخر بن الجعد ، وغيرهما .

وذهب المبرد والفارسى إلى أن الضمير خبر عسى مقدما ، وما بعده اسمها مؤخراً .

وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب فى موضع رفع على أنه اسمها ، وما بعده خبرها : وأنه وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع .

وعسى على رأى سيبويه حرف ، خلافا للجمهور فى إطلاق القول بفعليته سواء أكان بمعنى لعل أم لا .

وجعل سيبويه حذف الواو فى النسب إلى ما كان على فَعُولة قياساً قال(١) : باب ما حُذِفَ الياء والواو فيه القياس .... وفى شَنُوءة شنئى ، وتقديرها شنوعة وشنعى . وذلك أن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا فى آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع فى آخر الاسم تغييره وحذفٌ لازم ، لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان فى كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم .

وقال الأشمونى(٢) : ألحق سيبويه فعولة بفعيلة ، صحيح اللام كان أو معتلها ، فتقول فى النسب إلى فروقة وعدوّة : فَرَقِى وَعَدَوِى ، وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب إلى شنوءة شنئى ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فعولة فعولى . كما يقول الجميع فى فعول صحيحاً كان كسلول ، أو معتلا كعدو ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولى وعدوى ، وإنما قاس سيبويه على شَنَئى ، ولم يسمع فى ذلك غيره » .

ولكن سيبويه — وإن جعل حذف الواو قياساً فى فعولة ، وإن لم يسمع منه إلا شَنَئى — جعل حذف الياء فى فَعِيل وفُعَيْل صحيحى اللام مقصوراً على السماع ، وجعل عدم الحذف هو القياس المطرد ، قال الأشمونى(٣) : فإن كانا صحيحى

(١) الكتاب ج٢ ص ٧٠ ، الهمع ج ٢ ص ١٩٥ ، الرضى على الشافية ص ٧٣ .

(٢) ج ٤ ص ٣٩ . (٣) ج ٤ ص ١٤٠ .

اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عُقَيْل وعقيل : عُقَيْلى وعَقيلى، هذا مذهب سيبويه .... وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ، فالوجهان عنده مطردان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم فى ثقيف ثقفى ، وفى سُلَيم سلمى .... وفى قريش قرشى ....

ووافق السيرافى المبرد وقال : الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جداً فى لغة أهل الحجاز .

قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيل وفُعَيل ليست بجيدة إذ سمع الحذف فى فعَيل كثيراً ، ولم يسمع فى فَعِيل إلا فى ثقيف . فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر .

وكان مقتضى القياس فى قول سيبويه أن يجعل الحذف هنا مطرداً كما اطرد فى شنوءة ، أو أن يقف بالحذف هناك عند حد السماع كما وقف به هنا .

* * *

ذلك قُلٌّ مما قاله سيبويه ، الذى ملأ الدنيا علماً وفضلا ، والذى أصبح فيما بعد مضرب المثل لسلامة اللسان ، وفصاحة البيان ، والذى أصبح كأنما وكل بالحفاظ على اللغة وعهد إليه رعايتها ، فهو ناعم البال ، وثير الفراش ، ما كانت بخير ، وما حرص الناس على التزام قواعدها وأصولها ، ويأرق جفنه ويقض مرقده ، إذا أصيبت بضر ، أو عدت عليها عوادى اللسان ، كأنما لم يهتم أحد بالنحو غيره ، وكأنما لم يشغف به سواه .

بل لقد أصبح الحجة التى يحتج بها من عيب بيانه ، والمنقذ الذي يستغيث به من اتهم فى سلامة لسانه ، قيل(١) : إن رجلا قال لسماك بالبصرة ، بكم هذه السمكة ؟ قال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السماك : ويلك أنت أحمق ، سمعت سيبويه يقول : ثمنها درهمان .

وإذا قال سيبويه وجب أن يصغى الناس ؛ ولو كان الذى سمع لم يفهم ، ولو كان الذى قال فى غير موطن الاستشهاد .

---

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٣ .

ذلك هو سيبويه الذى رحل عن الدنيا أقل ما يكون الناس اهتماماً به ، أو تتبعاً له ؛ لم يعن أحد بأن يعرف متى ولد ، بل لعل الأدعي إلى العجب ، أن يكون تاريخ وفاته موضع اختلاف بيّـن ، وتناقض كبير ، على الرغم من وجود تلاميذه الذين درسوا عليه ، ومن ظهور كتابه عقب وفاته ، وانصراف الناس إليه ، فقد قالوا : إن وفاته كانت بالبيضاء بفارس سنة ١٨٠ هـ (١) أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ(٢) .

وقيل إنه توفى سنة ١٧٧ هـ(٣) .

وقيل بل كانت وفاته بالبصرة سنة ١٦١ هـ(٤) وكانت سنه عند وفاته اثنتين وثلاثين عاماً (٤) ؛ وقال البعض : بل نيف على الأربعين (٤) .

ولما كانت أغلب هذه الروايات تميل إلى أنه توفى سنة ١٨٠ هـ ، ولما كان هذا التاريخ يعد أقرب التواريخ التى ذكرت احتمالا للصواب ، ذلك لأن وفاته كانت فى خلافة الرشيد ، ولأنه توفى قبل يونس بن حبيب ، وقد مات يونس فى أرجح الروايات كما سبق أن ذكرنا سنة ١٨٢ هـ .

ولأن السيرافى يقول (٥) ، ومات أبو زيد بعد سيبويه بنيف وثلاثين سنة ؛ وأبو زيد توفى(٦) على الأرجح فى سنة ٢١٥ هـ .

ولأن البغدادى (٧) ينقل عن المرزبانى أنه لما قيل : إن سيبويه توفى سنة ١٦١هـ

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ . نزهة الألبا ص ٨١ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٣) الفهرست ص ٧٦ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، نزهة الألبا ص ٨٠ ــ ٨١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ، الفهرست ص ٨١ ، نزهة الألبا ص ١٧٩ معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٧٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٤ .

(٧) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ .

قال : هذا غلط قبيح ، لأن سيبويه بقى بعد هذا مدة طويلة .

لكل ذلك تميل النفس إلى أن هذا العام هو العام الذى لقى فيه ربه ، بعد أن ترك بغداد إثر مناظرته الخاسرة مع الكسائى ، بفترة تطول أو تقصر فإن الرواة لم يذكروا فى ذلك مقنعا ، فلم يكن الرجل منهم فى الموضع الذى يستحقه من رعاية واهتمام .

أما تاريخ مولده فلم يعن به أحد ، ولم يذكره مؤرخ ممن قرأنا لهم ، ولا يمكن الوصول إليه إلا على سبيل الحدس والاستنتاج ، فقد رجح ياقوت(١) أنه مات بعد أن نيف على الأربعين ، ذلك لأنهم ذكروا أنه روى عن عيسى بن عمر ، وعيسى مات سنة ١٤٩ ، فمن وفاة عيسى إلى وفاة سيبويه إحدى وثلاثون سنة ، وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل ، ولا يعقل حتى يكون بالغاً .

وإذا ضممنا إلى هذا ما ينقله الرواة عن معاوية بن بكر العُلَيْمى ، وقد ذكر عنده سيبويه(٢) : رأيته وكان حديث السن ، وكنت أسمع فى ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد .

وما رواه ابن قتيبة من أن أبا زيد الأنصارى قال(٣) : كان سيبويه غلاماً يأتى مجلسى وله ذؤابتان ، فإذا سمعته يقول : حدثنى من أثق بعربيته فإنما يعنينى .

إذا عرفنا ذلك علمنا أنه طلب العلم صغيرا ، وأننا نستطيع أن نقول : إنه ولد فى بداية العقد الرابع من القرن الثانى للهجرة ، أما تاريخ ولادته على التحديد فذلك ما لا سبيل إليه ، ولا طاقة لأحد به .

ولعل أصدق ما يمكن أن يمثل حياة سيبويه ، ما يذكره الرواة من أنه بعد أن غادر بغداد — وعرج على البصرة فقابل تلميذه الأخفش ، وقص عليه قصته ،

---

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ .

ثم تركه قاصدا فارس — نزلت به العلة التي مات منها ، وكان أخوه بجانبه ، فوضع رأسه في حجره ، ثم فتح عينيه فرآه يبكي ، فقال(١) :

أخَيَّيْن كنا فرق الدهر بيننا ... إلى الأبد الأقصى ومن يأمن الدهرا

ولما اشتد به المرض جعل يجود بنفسه ويقول .

يؤمل دنيا لتبقى له ... فوافى المنية دون الأمل

حثيثا يروى أصول الفسـ ... ـيل فعاش الفسيل ومات الرجل

وقد وجد مكتوبا على قبره — كما يروى الأصمعي(٢) أو أبو سعيد الطوال(٣) أبيات سليمان بن يزيد العدوى :

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ... ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا

تركوك أوحش ما تكون بقفرة ... لم يؤنسوك وكربة لم يدفعوا

قضى القضاء وصرت صاحب حفرة ... عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

* * *

٦ — أبو الحسن الأخفش الأوسط

(ا) تعريف به :

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم (٤) ، المعروف بالأخفش الأوسط ، من أهل بلخ ، سكن البصرة(٥) ، وقصد معاهدها الثقافية ، ودرس على من درس عليهم سيبويه ، إلا الخليل بن أحمد فقد اختلفت فيه

---

(١) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، نزهة الألبا ص ٨٠ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٦ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ — ٤٨٨ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٨٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

الروايات ، فذكر بعضها أنه لم يأخذ عنه(١) .

وذكر بعضها الآخر(٢) أنه صحب الخليل قبل أن يأخذ عن سيبويه .

وأطلق البعض فقال (٣) « إنه أخذ عمن أخذ عنهم سيبويه » ولا شك فى أن الخليل أهم هؤلاء الذين أخذ عنهم سيبويه ، ولم يكن من المعقول أن يعاصره ثم لا يأخذ عنه .

وممن ذكروا من أساتذته غير هؤلاء الذين يفهم إجمالا أنه روى عنهم : الكلبي، والنخعى،وهشام بن عروة(١)،وحماد بن الزبرقان(٤) ، ثم أخذ بعد ذلك عن سيبويه ، وإن كان أسن منه .

وكان الأخفش أبرع تلاميذ سيبويه فى النحو ، وأوسعهم علما ، وأقدرهم على فهم كتابه ، ولقد روى عنه أنه قال(٥) : ما وضع سيبويه فى كتابه شيئا إلا عرضه على . وكان يرى أنه أعلم به منى ، وأنا اليوم أعلم به منه .

ولقد قال الرواة (٦) : إنه كان الطريق إلى كتاب سيبويه ، وذلك أن كتاب

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٨٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

(٤) الفهرست ص ٧٧ ، إنباه الرواة ج ٢ ص ٤١ .

(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، والفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص١٨٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

سبق أن ذكرنا فى ترجمة سيبويه ما ذكرته بغية الوعاة من أنه قيل : إن إبراهيم بن سليمان قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه .

ورواية بغية الوعاة وطبقات القراء التى تنسب إلى الجرمى أنه سأل سيبويه عما فى كتابه من الشواهد فعرف منها ألفا ولم يعرف خمسين .

وما ينقل عن الأخفش من أنه قال : ما وضع سيبويه فى كتابه شيئا إلا عرضه على .

ورواية الأصمعى التى يذكر فيها تفسيره لأبيات فى كتاب سيبويه على خلاف ما فسرها صاحب الكتاب .

==

سيبويه لم يعلم أن أحداً قرأه على سيبويه ، أو قرأه سيبويه عليه .

ومما يدل على رسوخ قدمه فى العلم ما يروى(١) من أن أبا العباس ثعلبا كان يفضله ويقول : كان أوسع الناس علما .

وما يروى من قول المبرد فيه(٢) : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ، ثم الناشىء ، ثم قطرب ، قال : وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل .

وما يحكيه ثعلب من أن الفراء دخل على سعيد بن سالم فقال(٣) : قد جاءكم سيد أهل اللغة ، وسيد أهل العربية ، فقال الفراء : أما ما دام الأخفش يعيش فلا .

ومما يدل كذلك على سعة فهمه ، وحسن بصره بالعلوم ما سبق أن ذكرناه من أنه استطاع أن يزيد فى العروض بحرا أسماه الخبب .

ولكن يبدو أن الأخفش على الرغم مما احتله من مركز ، وما بلغه من شهرة ، لم يكن أصحابه ينزهونه عن المآخذ ، أو ينأون به عن مواطن الشكوك ، فقدسبق أن أشرنا إلى أن أبا عمر الجرمى ، وأبا عثمان المازنى ، قد خامرهما الشك فى أن الأخفش لفرط إعجابه بالكتاب يوشك أن يدعيه لنفسه ، فاحتالا ليظهرا الكتاب،

= هذه الروايات التى يدل ظاهرها على أنها تتعارض مع ما ذكر هنا من أن الأخفش كان طريق الكتاب ، وأن الكتاب لم يقرأ على سيبويه ، ولم يقرأه سيبويه على أحد . ولكن الصحيح ألا تعارض بين هذه الروايات ولا تناقض ، فلا شك فى أن سيبويه كان قد كتب الأوراق التى ظهرت بعد وفاته ، وألفت كتابه ، وليس هناك ما يمنع مطلقا من أن يكون بعض هذه الأوراق ، أو بعض هذه المذكرات الخاصة التى سجل فيها سيبويه ما أخذه عن أساتذته ، وما عن له من أفكار ، قد اطلع عليه هؤلاء الذين قيل أنهم قرءوا الكتاب أو جزءا منه ، أو عرفوا شواهده ، ولكنهم اطلعوا عليها على أنها مذكرات خاصة ، أو تقييدات شخصية ، ولم يقرءوها على أنها كتاب جامع ، أو مؤلف كامل ، بدليل ما روى عن يونس ، وبدليل هذه الروايات المتضافرة التى تقول: إن الكتاب لم يعرف إلا بعد وفاته . ثم أخيراً ،وهو فى رأيى أقوى هذه الأدلة ، بدليل أنه لم يتخذ له عنوانا يعرف به، مما يدل على أنه لم يكن قد فرغ منه ، ولم يعده الإعداد النهائى للعرض والتداول .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ١٨٧ ، معجم الادباء ج ١١ ص ١٢٩ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٩ — ٢٣٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ .

وينسباه إلى صاحبه ، فاتفقا على أن يرغباه ببذل شيء من المال على أن يقرأا عليه الكتاب ، فتم لهما ما أرادا ، وعرف الكتاب واشتهر ، ولم يعد إلى ادعائه من سبيل .

ويقول أبو حاتم السجستاني(١) : كان الأخفش رجل سوء قدريا شِمْريا ، وهم صنف من القدرية نسبوا إلى بني شمر ، ولم يكن يغلو فيه .

ويقول(٢) : كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن فأسقط منه شيئا ، وزاد شيئا ، وأبدل منه شيئا . فقلت له : أي شيء هذا الذي تصنع ؟ من أعرف بالغريب ، أنت أو أبو عبيدة ؟ فقال : أبو عبيدة . قلت : هذا الذي تصنع ليس بشيء . فقال : الكتاب لمن أصلحه ، وليس لمن أفسده ، قال أبو حاتم : فلم يلتفت إلى كتابه وصار مطروحا .

ولكن ذلك لا يسلب الرجل حقه في التقدم في العلم ، والتصدر في النحو ، وقد قرأ عليه الكتاب غير الجرمي والمازني الكسائي ، فقد روى عن الأخفش أنه قال(٣) : جاءنا الكسائي إلى البصرة ، فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ففعلت ، فوجه إلي خمسين دينارا .

وفي بعض الروايات(٤) أنه قرأه عليه سرا أثناء إقامته معه ببغداد ، ولعل هذه الرواية هي الصحيحة ، لأن الكتاب لم يعرف إلا بعد وفاة سيبويه بفترة ، ورحلة الأخفش إلى بغداد كما ترويها المصادر المختلفة تدل على أنها كانت بعد المناظرة التي حدثت بين سيبويه والكسائي بفترة قصيرة ، والمصادر المذكورة لم تذكر تاريخا معينا لهذه الرحلة ، إلا أن سياق القصة يدل على أنها كانت في حياة سيبويه .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٦ ، إنباه الرواة جـ ٢ ص ٣٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، نزهة الألبا ص ١٨٦ — ١٨٧ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٤) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٢٢٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

وهذه المصادر التى ذكرت رحلة الأخفش إلى بغداد أشارت إلى أنه قَبِل عرض الكسائى أن يمكث عنده ليؤدب أولاده ، فإقامة الأخفش ببغداد متصلة برحلته إليها .

ولأن هذه المصادر تذكر أن الأخفش عندما ساءل الكسائى بالمسجد لم يعرفه الكسائى إلا عن طريق الحدس والظن ، ولو أنه قرأ الكتاب عليه بالبصرة لكانت معرفته به يقينية ، ولما كان الأخفش فى حاجة إلى هذه المساءلة ، لأنه أستاذ الكسائى دون منازعة أو إنكار .

كما روى عنه كذلك أبو حاتم السجستانى(١) .

ولقد كانت مناظرة سيبويه والكسائى سببا فى أن رحل الأخفش إلى بغداد متحديا طالبا الأخذ بالثأر ، قال(٢) : لما ناظر سيبويه الكسائى ، ورجع ، وجه إلىّ فعرفنى خبره ، ومضى إلى الأهواز ، وودعنى ، فوردت بغداد ، فرأيت مسجد الكسائى ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته ، وقعد بين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان ، سلمت عليه ، وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأته فى جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب على ، فمنعهم عنى ، ولم يقطعنى ما رأيتهم عليه مما كنت فيه .

ولما فرغت قال لى : بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقلت : نعم . فقام إلى وعانقنى وأجلسنى إلى جانبه ، ثم قال : لى أولاد أحب أن يتأدبوا بأدبك ، ويتخرجوا عليك ، وتكون معى غير مفارق لى ، فأجبته إلى ذلك .

وهكذا تتصل أيامه بالكسائى ، ويزداد قرباً منه ، فهو معلم أولاده ، ومربى أفلاذ كبده ، ويطلب منه الكسائى أن يؤلف له كتاباً فى معانى القرآن ، فيستجيب له ، ويجعله الكسائى — كما يقول الأخفش — إمامه ، ثم يعمل كتابا عليه فى المعانى ،

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٧ — ٢٢٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

ويعمل الفراء كتابا عليهما ، وينسى الأخفش بمرور الأيام الهدف الذى جاء من أجله بغداد ، والحافز الذى دفعه لمغادرة البصرة ، وتطمئن به الحياة ، ويلين له العيش ، ويكون لهذه الحياة التى عاشها، ولهذا الاتصال المستمر بمذاهب الكوفيين واتجاهاتهم، أثر – كما يخيل لى – فيما تناوله من مسائل .

ثم يترك الأخفش بعده من الكتب عدداً ينسب إليه ، منه : الأوسط فى النحو، معانى القرآن ، الاشتقاق ، العروض والقوافى ، الأصوات(١) ، معانى الشعر ، المسائل الكبير ، المسائل الصغير(٢) ، وغير ذلك .

وقد اختلف المؤرخون فى السنة التى توفى فيها الأخفش فقيل سنة ٢١٥ﻫ (٣) أو سنة ٢٢١ ﻫ(٤) أو سنة ٢١٠ ﻫ(٥) ، ولكنهم متفقون على أن وفاته كانت بعد وفاة الفراء المتوفى سنة ٢٠٧(٦) .

(ب) بعض آرائه فى النحو :

قلت : إن اتصال حياة الأخفش بالكسائى والكوفيين ، كان له أثره فى آرائه النحوية ، ومذاهبه فى القواعد . فقد أجاز الأخفش كما أجاز الكوفيون(٧) وقوع الفعل الماضى حالا ، ورأى البصريون أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان مع الفعل الماضى قد ، أو كان وصفا لمحذوف .

---

(١) الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٠ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٦ ، الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٥) بغية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، الفهرست ص ٧٧ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨١ .

(٧) الإنصاف مسألة رقم ٣٢ ، الهمع ج ١ ص ٢٤٧ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٤٦ .

استدل الأخفش والكوفيون باستعمال العرب ، وبوروده فى القرآن الكريم ، وبالقياس ، فالله سبحانه يقول « أو جاءوكم حصرت صدورهم » (١) ، والشاعر أبو صخر الهذلى يقول :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة   كما انتفض العصفور بلله القطر

وبأن كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة ، يجوز أن يكون حالا من المعرفة، وبأنه يجوز أن يقوم الماضى مقام المستقبل فيجوز أن يقع حالا .

وقال البصريون : إن الماضى لا يدل على الحال ، وقد تقربه للحال ، فجاز أن يقع معها ، وتأولوا ما استدل به الكوفيون والأخفش، فقالوا: إنّ حَصِرَتْ صفة لقوم مقدرة ، أو لقوم المذكورة فى الآية ، أو جملة دعائية .

أما البيت فقد فيه مقدرة حذفت لضرورة الشعر ، والمقدر فى منزلة الملفوظ به ، وليس قيام الماضى مقام المستقبل ملزما بقيام الماضى مقام الحال .

قال الأشمونى (٢) : والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها مع المرتبط بالضمير وحده ، أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ، إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة .

وقال الصبان فى الحاشية : . . . لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل . . . وإنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل ، فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون .

ويرى الأخفش جواز(٣) وقوع الواو العاطفة زائدة كما يرى ذلك الكوفيون ، وأما البصريون فقد منعوا ذلك .

استدل الأخفض والكوفيون بما نقل عن العرب ، وبما جاء فى القرآن الكريم ، فقد قال تعالى « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها »(٤) فالواو زائدة والتقدير فتحت .

---

(١) سورة النساء ، آية رقم : ٩٠ .   (٢) جـ ٢ ص ١٤٧ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ ، الهمع جـ ٢ ص ١٣٠ .

(٤) سورة الزمر ، آية رقم : ٧٣ .

وقال « إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت »(١) ، والتقدير : أذنت .

وقال امرؤ القيس :

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

التقدير : انتحى .

أما البصريون فاحتجوا بأن الواو حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وهو ممكن هنا ، ويؤولون ما استدل به المعارضون ، فالواو عاطفة فى هذه الشواهد والتقدير : فى الآية الأولى «حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » فازوا ونعموا ، وفى الثانية « إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت... » يرى الإنسان الثواب والعقاب ، والتقدير فى البيت : فلما أجزنا . . . خلونا ونعمنا .

وذهب الأخفش (٢)إلى جـــواز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر ، كما ذهب إلى ذلك الـكوفيون ، ولم يجز البصريون ذلك .

أما الأخفش والـكوفيون فاحتجوا بمجيئه فى كلام العرب ، كقول الشاعر :

وما كان حِصْن ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ فى مجمع

وقول الآخر :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقول الأخطل :

طابَ الأزارقَ بالـكتائب إذ هوت

بشبيبَ غائلةُ النفوس غدورُ

واحتج البصريون بأن الأصل فى الاسم الصرف ، ومنعه من الصرف رده إلى غير أصل ، بخلاف صرف مالا ينصرف ، لـكونه رجوعا به إلى الأصل .

(١) سورة الانشقاق ، الآيتان : رقم ١ ، ٢ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧ ، الهمع ج ٢ ص ٣٧ ، الاشمونى ج ٣ ص ٢٠٧ .

وقد وافق الأشمونى الأخفش والكوفيين لثبوت سماعه من العرب .

كذلك أجاز الأخفش(١) مد المقصور فى ضرورة الشعر كما أجاز ذلك الكوفيون. ومنع البصريون ذلك .

اعتمد الأخفش على استعمال العرب الكثير ، قال الشاعر :

إنما الفقر والغِناء من الله فهذا يعطَى وهذا يحد

وبأنه يجوز أن تشبع الحركات فى ضرورة الشعر ، فيجوز أن تشبع الفتحة قبل الألف المقصورة ، فتنشأ عنها الألف ، فيلحق بالممدود .

أما البصريون فاحتجوا بأن المقصور هو الأصل ، لأن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف فى الممدود لا تكون إلا زائدة ، وإذا كان المقصور هو الأصل فمده يرده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، بخلاف قصر الممدود حيث يرده إلى الأصل .

وذهب الأخفش(٢) إلى أن الياء والكاف والهاء من لولاى ولولاك ولولاه فى موضع رفع ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وذهب البصريون إلا أنها فى موضع جر بلولا .

قال الأخفش الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا .

قال فى المغنى(٢): أسلفنا أن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهرة .

وقال فى الإنصاف(٢) : إنما قلنا : إن المكنى فى لولاى ولولاك فى موضع جر ، لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم محال .

كذلك ذهب الأخفش (٣) إلى أن الضمير المتصل بعسى فى : عساك وعساه ضمير

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٩ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٧ ، المغنى ج ١ ص ٣٦٩ ، الهمع ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) الهمع ج ١ ص ١٣٢ ، الأشمونى ج ١ ص ٢١٢ .

نصب ، ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو : رأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

ويرى الأخفش(١) أن أشياء على وزن أفعاء وأصلها أفْعِلاء ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وإن اختلفا في تقدير الأصل ، وقال البصريون : وزنها لفعاء والأصل فعلاء .

أما الأخفش فقال : إنها جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفْعِلاء كما يجمعونه على فُعَلاء نحو : سمح وسمحاء . وفعلاء نظير أفعلاء ، فكما جاز أن يجيء على فعلاء ، جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طبيب وأطباء ، وحبيب أحباء ، والأصل : طبباء وحبباء ، نحو : ظرفاء وشرفاء . ولكنهم استثقلوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوه عن فُعَلاء إلى أفعلاء ، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام للتخفيف .

وأما البصريون فقالوا : إن فَعْلا لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فُعول وفِعال نحو : فلوس ، وكِعاب . والذي يدل على أنها ليست جمعاً على أفعلاء أنها صغر على أُشَيّاء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه لأنه من أبنية الكثرة ، والتصغير علم القلة ، فلا يجمع بينهما .

وأجاز الأخفش(٢) كما أجاز الكوفيون أن يقع الوصف — اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . . . . إلخ — مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، نحو :

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً   مقالة لهبي إذا الطير مرت

ومنع البصريون ذلك ، وقالوا : إنه لا حجة فيما استدلوا به . لجواز أن يكون

---

(١) الإنصاف ص ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ .

(٢) الهمع جـ١ ص٩٤ ، التصريح جـ١ ص١٥٧ ، الأشموني جـ١ ص١٥٧ .

الوصف خبراً مقدماً ، وبنو لهب مبتدأ مؤخراً ، وإنما صح الإخبار به وهو مفرد عن الجمع لأنه على وزن فعيل ، وفعيل على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطى حكم ما هو على زنته ، قال تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهير(١) » .

كذلك أجاز الأخفش(٢) كما أجاز الكوفيون إلغاء ظن وأخواتها مع تقدمها على معموليها ، نحو : ظننت زيد قائم . واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى　　أنى وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

برفع ملاك على الابتدائية ، والأدب على الخبرية .

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها　　وما إخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية ، وخبره ما قبله ، مع تقدم وجدت وإخال فيهما .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا دليل فيه على جواز إلغاء هذه الأفعال متقدمة ، لأنها يصح أن تكون معلقة بلام ابتداء مقدرة ، والأصل : لملاك ، وللدنيا .

ويصح أن يكون من الإلغاء لتوسط هذه الأفعال ، إذ ليس المقصود بالتوسط المجوز للإلغاء ، توسط الفعل بين المعمولين ، بل توسطه فى الكلام .

ويصح أن تكون الأفعال عاملة على تقدير ضمير الشأن ، والأصل : وجدته ، وإخاله .

كذلك أجاز الأخفش(٣) والكوفيون دخول « إذا » الشرطية على الجمل الاسمية ، مستدلين بمثل قوله تعالى « إذا السماء انشقت » ، وقول الشاعر :

---

(١) سورة التحريم ، آية رقم : ٤ .

(٢) الهمع حـ١ ص١٥٣ ، التصريح جـ١ ص٢٥٨ ، الأشمونى جـ٢ ص١٩ — ٢٠ .

(٣) الهمع جـ١ ص٢٠٧ ، التصريح جـ٢ ص٤٠ ، الأشمونى جـ٢ ص١٩٤ — ١٩٥

إذا باهليٌّ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرَّع

ومنع جمهور البصريين وقوع الجملة الاسمية بعد إذا وجعلوها مختصة بالجمل الفعلية ، وأولوا ما استدل به الأخفش بأن السماء فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت ، وأما البيت فقد جعلوه — لعدم وجود فعل فيه يصلح للتفسير — على إضمار كان ، وباهلى مرفوع بها ، والجملة بعده خبر ، والتقدير : إذا كان باهلى تحته حنظلية .

أو حنظلية فاعل باستقر محذوفاً ، وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية .

وفى هذا تكلف وتعقيد لا حاجة إليهما .

كذلك ذهب كما ذهبوا(١) إلى جواز دخول إن الشرطية على الجمل الاسمية نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك »(٢) .

قال فى التصريح : «. . . لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن «أحد» فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف ، بل يجيزون ابتدائيته ، لأن إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله الموضح وغيره ، فلا فرق عندهم بين إذا وإن فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية .

ويرى الأخفش(١) كما يرى الكوفيون أن الظرف المحمول على : إذ وإذا ، إذا وليه فعل مضارع معرب ، أو جملة اسمية ، كان إعرابه أرجح من بنائه .

وذهب جمهور البصريين إلى أن الإعراب واجب لعدم التناسب بينهما .

وقد استدل الأخفش بقول الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حينِ التواصل غير دان

يروى بفتح حين على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح .

---

(١) التصريح جـ٢ ص ٤٠ ، الرضى جـ٢ ص٢٣٧ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم : ٦ .

(٣) التصريح جـ٢ ص٤٢ .

وبقراءة نافع « هذا يومَ ينفع(١) » . بالفتح على البناء لا على الإعراب ، لأن الإشارة إلى اليوم كما فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق .

وأجاب البصريون بأن الفتحة فيه إعراب ، والتزموا أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشىء ظرفاً لنفسه .

كذلك يرى الأخفش(٢) كما يرى الكوفيون جواز حذف الموصول الاسمى ، قال فى المغنى : ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجتهم « آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم »(٣) وقول حسان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر :

ما الذى رأيه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أى : والذى أنزل إلينا ، ومن يمدحه ، والذى أطاع هواه .

وللأخفش فى « لات » (٤) رأيان :

الأول : أنها لا تعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فهو مفعول لفعل محذوف .

والثانى : أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر .

وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر .

وجعل الأخفش(٥) مجىء الفعل الماضى غير الناسخ بعد إنْ المخففة من الثقلية قياساً مطرداً ، مستنداً إلى قول الشاعر :

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم ١١٩ .

(٢) الهمع جـ١ ص٨٨ ، المغنى جـ٢ ص ٢٥٦ ، هامش التصريح جـ١ ص ١٤٢ ، وجـ٢ ص ٩٧ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية رقم : ٤٦ .

(٤) الهمع جـ١ ص١٢٦ ، التصريح جـ١ ص٢٠٠ ، الأشمونى جـ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الهمع جـ١ ص ١٤٢ ، التصريح جـ١ ص٢٣١ ، الأشمونى جـ١ ص ٢٣٠ .

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

فيجوز عنده أن يقال : إن قام لأنا ، وإن قعد لمحمد .

أما جمهور البصريين فلا يجيزون دخولها على غير الناسخ ، ويجعلون ما ورد من ذلك نادراً لايقاس عليه .

ويرى الأخفش والفراء(١) جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو : أنت قائما في الدار .

استدل الأخفش والفراء بقراءة « والسموات مطويات بيمينه » ، « ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا » ، بنصب مطويات وخالصة ، وبقول الشاعر :

بنا عاذ عوف وهو باديَ ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولانصراً

وذهب جمهور البصريين إلى أن ماورد من ذلك ضرورة ، يحفظ ولايقاس عليه ، وأولوا مااستدل به المخالفون : فالسموات معطوفة على الضمير المستتر في قبضته ، لأنها بمعنى مقبوضة ، ومطويات حال من السموات ، وخالصة حال من الضمير المستتر في صلة مافهى العاملة في الحال .

بل لقد أجاز الأخفش(٢) تقدم الحال العامل فيها الظرف والمجرور على الجملة ، إذا تقدم الخبر ، فقد أجاز في قولهم : فداء لك أبي وأمي ، أن يكون فداء حالا ، والعامل فيها لك ، ومنع ذلك جمور البصريين .

وعلى الرغم من أن الأخفش يجيز أن تتقدم الحال على عاملها الظرف والمجرور ، فإنه يمنع (٣)أن تتقدم على عاملها ، إذا كان فعلا في مثل : راكباً زيد جاء ، وأجاز ذلك جمهور البصريين .

قال في التصريح : تقول : راكباً جاء زيد ، ومسرعا زيد منطلق ،

---

(١) الهمع جـ١ ص٢٤٣ ، الأشمونى جـ٢ ص١٤٠ .
(٢) الأشمونى جـ٢ ص١٤٠ .
(٣) الهمع جـ١ ص٢٤٢ ، التصريح جـ١ ص٣٨١ .

أو زيد مسرعاً منطلق ، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ، وإلا الأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل فى نحو : راكباً زيد جاء ، لبعدها عن العامل .

ولكن السماع الصحيح يؤيد الجمهور، قال تعالى «خشعاً أبصارهم يخرجون(١)» خشعا حال من الواو فى يخرجون، وقالت العرب: شتى تئوب الحلبة . فشتى حال من الحلبة . وقال الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة   أمنت وهذا تحملين طليق

فتحملين فى موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة .

وذهب الأخفش(٢) إلى أن مِنْ يجوز أن تكون زائدة فى الإيجاب وفى النفى ، وتكون جارة لنكرة أو لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم»(٣) .

وذهب البصريون إلى أنها لا تزاد إلا إذا سبقها نفى أو شبهه — وهو والنهى والاستفهام — وإلا إذا كان مجرورها نكرة ، وهذه النكرة تكون مبتدأ مثل : ما لباغ من مفر ، أو فاعلا نحو : لا يقم من أحد ، أو مفعولا مثل « هل ترى من فطور ؟»(٤) .

وقد تأول البصريون ما استدل به الأخفش بأن من تبعيضية .

ولم يشترط الكوفيون تقدم النفى .

ويرى الأخفش (٥) وقطرب والكسائى وثعلب أن الوصف من العدد إذا أريد

---

(١) سورة القمر، آية رقم : ٧ .

(٢) الهمع جـ ٢ ص ٣٥ ، التصريح ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣) سورة الأحقاف، آية رقم : ٣١ .   (٤) سورة الملك ، آية رقم : ٤ .

(٤) الهمع جـ ٢ ص ١٥١ ، الأشمونى جـ ٤ ص ٥٣ .

به بعض ما بنى منه جاز أن يضاف إليه،وأن ينصبه كما يجوز فى ضارب زيد،فتقول : ثانى اثنين ، وثان اثنين ، وثالثُ ثلاثةٍ ، وثالثٌ ثلاثةً .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يكون إلا مضافاً كما يضاف البعض إلي كله مثل قوله تعالى « إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين (١) . « لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة »(٢) ، وتقول ثانية اثنتين ، وثالثة ثلاث ، وإنما لم ينصب لأنه ليس فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعاً عن فعل فالتزمت إضافته .

وقــد ذهب الأخفش(٣) إلى أن المجموع بألف وتاء مبنى على الكسر فى حالة النصب .

وذهب الجمهور إلى أنه منصوب بالكسرة ، وأن كسرته كسرة إعراب ، لأنه لاموجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة ليكون على نمط أصله جمع المذكر السالم إذ حمل فيه النصب على الجر .

كذلك ذهب (٤) إلى أن ماكان من الجمع على مفاعل وكان معتل اللام نحو : جوار ، فإن تنوينه تنوين صرف ، لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل ، وبقى اللفظ كجناح وسلام ، فانصرف .

وذهب سيبويه إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة .

ورد قول الأخفش بأن المحذوف فى قوة المذكور ، وإلا لكان آخر ما بقي من الحروف حرف إعراب ، وهو باطل ، فما ذهب إليه إذا غير صحيح .

ويرى الأخفش(٥) والمبرد والكوفيون أن المصدر فى مثل : جاء زيد ركضا وقتلته صبراً ، منصوب على المصدرية ، ثم اختلف تقديرهم ، فالعامل فيه عندالأخفش والمبرد فعل محذوف ، والتقدير : يركض ركضاً ، ويصبر صبراً ، والجملة حال .

---

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ٤ .
(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ٧٣ . (٣) الأشمونى جـ ١ ص ٨٢ .
(٤) التصريح جـ ٢ ص ٢١٢ ، الأشمونى جـ ٣ ص ١٨٤ — ١٨٥ .
(٥) الهمع جـ ١ ص٢٣٨ ، الأشمونى جـ٢ ص ١٣٣ .

والكوفيون قالوا . إن العامل فيه الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فجاء ركضا ، فى تأويل ركض ركضا .

أما سيبويه والجمهور فالمصدر عندهم حال مؤولة بالوصف والتقدير راكضا ومصبوراً .

وكذلك يرى(١) أنه إذا اكتنف لينان ألف مفاعل فإن اللين الثانى لا يهمز إلا إذا كان الليينان واوين مثل : أوائل . أما إذا كانا ياءين أو مختلفين فلا يهمز منهما شيء ، فيقول فى جمع نيف : نيايف ، وفى جمع سيد : سياود ، وفى جمع صائد : صوايد . ذلك لأن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن له نظيراً وهو اجتماع الواوين فى أول الكلمة ، بخلاف اجتماع الياءين ، أو الواو والياء ، فانه لا يهمز منهما شيء فى أول الكلمة . واستدل كذلك بقول العرب فى جمع ضيون : ضياون (٢) من غير همز .

وذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن كل ذلك يهمز فيقال : نيائف وسيائد وصوائد ، واحتجوا بالقياس والسماع .

أما القياس فلأن الإبدال فى نحو : أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف ، وهو فى مثل : كساء ورداء ، لا فرق فيه بين الياء والواو فكذا هنا .

وأما السماع فقد حكى أبو زيد فى سيقة(٣) سيائق بالهمز ، وحكي الجوهرى جيد وجيائد ، وهو من جاد ، وحكى عن الأصمعى فى جمع عيل عيائل ، وأما ضياون فشاذ ، مع أنه لما صح فى واحدة صح فى الجمع ، إذ مفرده ضَيْوَن ، وكان قياسه ضين ، فهو لا يقاس عليه .

كذلك ذهب (٤) إلى أن هذا الإبدال خاص بالجمع لثقله ، أما المفرد فلخفته لا يدخله الإبدال .

---

(١) التصريح ج ٢ ص ٣٧٣ — ٣٧٤ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
(٢) الضيون : السنور الذكر (القاموس المحيط) .
(٣) السيقة : ما استاقه العدو من الدواب (القاموس المحيط) وأصله سيوقة .
(٤) التصريح ج ٢ ص ٣٧٤ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢١٨ .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذا الإبدال ليس خاصاً بالجمع بل يكون فى المفرد كذلك .

* * *

٧ ـ المـــازنى

أ ـ تعريف به :

بكر بن محمد بن بقية(١)، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب(٢)، وقيل: بكر ابن محمد بن عثمان(٣) ، أبو عثمان المازنى النحوى ، من بنى مازن بن شيبان(٤) ابن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على بن بكر بن وائل ، وقيل: مولى بنى سدوس نزل فى بنى مازن بن شيبان(٥) ، من أهل البصرة(٦) .

تتلمـــذ على أبى عبيدة ، والأصمعى(٧) ، وأبى زيد الأنصارى(٨) ، ويعقوب ابن إسحق الحضرمى(٩) ، والأخفش(١٠) . وقيل : إنه روى القراءة عن سيبويه ويونس(١١) .

---

(١) نزهة الألبا ص٢٤٢ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج٧ص١٠٧ ، إنباه الرواة ج١ ص٢٣٥ ، وفيات الأعيان ج١ ص١١٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ، طبقات القراء ج١ ص١٧٩ ، وفيات الأعيان ج١ ص ١١٤ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٧٤ ، نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٠٧ ، إنباه الرواة جـ١ ص٢٣٥ ، المزهر جـ٢ ص٢٧٧ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص٩٢ ، معجم الأدباء جـ٧ ص١٠٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء جـ٧ ص١٠٨ ، إنباه الرواة جـ١ ص٢٣٥ .

(٧) نزهة الألبا ص٢٤٢ ، معجم الأدباء ج٧ ص١٠٨ ، إنباه الرواة ج١ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ج١ ص ١١٤ .

(٨) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٩) إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٧ .

(١٠) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

(١١) طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ .

وتلقى عنه أبو العباس المبرد(١) ، والفضل بن محمد اليزيدى(٢) ، وعبد الله بن أبى سعد الوراق(٣) . ومن أهل بغداد : الحارث بن أبى أسامة(٤) ، ومحمد بن أبى الجهم السِّمَّرى(٤) ، وموسى بن سهل الجونى(٤) .

ولقد كان المازنى بارعا فى النحو ، كما كان متقدما فى الأدب ، يقول السيرافى(٥) إنه كان : مع علمه بالنحو متسعا فى الرواية .

ويقول ابن خلكان(٦) : كان إمام عصره فى النحو والأدب .

وفى معجم الأدباء(٧) : كان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام . وكان المبرد يقول : لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان فى النحو ، وقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه .

ولقد كانت شهرته هذه سببا فى اتصاله بالواثق ، فقد رووا (٨) أن جارية غنت الواثق قول العرجى — أو الحارث بن خالد المخزومى :

أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم(٩)

فرد بعض الحاضرين عليها نصبها رجلا ، وظن أنه خبر إن ، وإنما هو مفعول ، وظلم خبر إن ، فقالت : لا أقبل هذا ولا غيره وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة أبى عثمان المازنى ، فأمر الواثق بإحضاره .

فلما دخل عليه سأله عن البيت ، قال المازنى : فقلت : صوابه : إن مصابكم رجلا .

---

(١) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج٧ ص١٠٨ ، إنباه الرواة ج١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ٢ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) إنباه الرواة ص ٢٣٥ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٧٩ .

(٦) وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ . (٧) ج ٧ ص ١٠٨ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ — ٩٤ ، نزهة الألبا ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٦ — ١١٩ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٤٦ — ٢٥٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٩) فى بعض الروايات : أظليم .

قال : فأين خبر إن ؟ قلت : ظلم ، وهو الحرف فى آخر البيت ، والبيت كله متعلق به ، لا معنى له حتى يتم بقوله : ظلم ، ألا ترى أنه لو قال : أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ، فكأنه لم يفد شيئا حتى يقول : ظلم .

ولو قال : أظلوم إن مصابكم رجل أهدى السلام تحية لما احتاج إلى ظلم ، ولا كان له معنى إلا بجعل التحية بالسلام ظلما وذلك محال ، ويجب حينئذ : أظلوم إن مصابكم رجل أهدى السلام تحية ظلما ، ولا معنى لذلك ، ولا هو لو كان له وجه مراد الشاعر ، فقال : صدقت .

ثم قال : ألك ولد ؟ قلت : بنية لا غير . قال : فما قالت لك حين ودعتها ؟ قلت : أنشدتنى قول الأعشى :

تقول ابنتى حين جد الرحيل ... أرانا سواء ومن قد يَتِم
أبانا فلا رمت من عندنا ... فإنا بخير إذا لم ترم
أرانا إذا أضمرتك البلا ... د نجفى ويقطع منا الرحم

فقال الواثق : كأنى بك وقد قلت لها قول الأعشى أيضاً :

تقول بنتى وقد قربت مرتحلا ... يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا
عليك مثلُ الذى صليت فاعتصمى ... يوما فإن لجنب المرء مضطجعا

فقلت : صدق أمير المؤمنين ، قلت لها ذلك ، وزدتها قول جرير :

ثقى بالله ليس له شريك ... ومن عند الخليفة بالنجاح

فقال : ثق بالنجاح إن شاء الله تعالى .

ويبدو أن إقامة المازنى ببغداد لم تطل كثيراً ، فقد روى[1] أن الواثق طلب إليه أن يختبر مؤدبى أولاده ، فوجدهم ضعافا ، ولكنه لم ير أن يقطع أرزاقهم واعتذر عنهم عند الواثق بقوله :

---

(١) معجم الأدباء جـ٧ ص١١٩ — ١٢٠ ، وقريب منه فى طبقات النحويين واللغويين ص٩٨ — ٩٩ ، وإنباه الرواة جـ١ ص٢٤٠ .

إن المعلم لا يزال مضعفاً ولو ابتنى فوق السماء سماء
من علم الصبيان أضنوا عقله مما يلاقي بكرة وعشاء

فأعجب الواثق بحسن تخلصه ، وقال له : لله درك ، كيف لى بك ؟ قال المازنى : فقلت : يا أمير المؤمنين إن الغنم لفى قربك ، والنظر إليك ، والأمن والفوز لديك ، ولكننى ألفت الوحدة ، وأنست بالانفراد ، ولى أهل يوحشنى البعد عنهم ، ويضر بهم ذلك . فقال لى : فلا تقطعنا وإن لم نطلبك ، فقلت : السمع والطاعة ، وأمر لى بألف دينار ، وفى رواية بخمسمائة دينار ، وأجرى علىّ فى كل شهر مائة دينار .

ويبدو كذلك أن الفترة التى قضاها بحضرة الواثق كانت فترة مناظرات وجدل علمى ، روى الزبيدى عنه قال(١) : قال المازنى : حضرت يوما عند الواثق وعنده نحاة الكوفة ، فقال لى الواثق : يا مازنى ، هات مسألة ، فقلت : ما تقولون فى قوله تعالى « وما كانت أمك بغيا(٢) » لم لم يقل بغية ، وهى صفة لمؤنث ؟ .

فأجابوا بجوابات غير مرضية ، فقال الواثق : هات ما عندك . فقلت : لو كانت بغى على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقتها التاء ، مثل : كريمة وظريفة ، وإنما تحذف التاء إذا كانت فى معنى مفعولة ، نحو : امرأة قتيل ، وكف خضيب . وبغى ههنا ليس بفعيل ، وإنما هو فعول ، وفعول لا تلحقه التاء فى وصف التأنيث نحو : امرأة شكور ، وبئر شطون ، إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغى : بغوى . قلبت الواو ياء ثم أدغمت فى الياء ، فصارت ياء ثقيلة ، نحو : سيد وميت .

وروى الزبيدى عنه كذلك أنه قال(٣) : كنت بحضرته يوما فقلت لابن

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٩٥ ، معجم الأدباء جـ٧ ص١١٤ ، ١١٥ ، وفى نزهة الألبا ص٢٤٨ ، أن ذلك كان بحضرة المتوكل .

(٢) سورة مريم ، آية رقم : ٢٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٩٤ ، معجم الأدباء جـ٧ ص ١٢٠ — ١٢١ ، وقريب منه فى إنباه الرواة جـ١ ص٢٣٩ — ٢٤٠ .

قادم — أو ابن سعدان — وقد كابرني : كيف تقول : نفقتك دينارا أصلح من درهم ؟ فقال : دينار بالرفع . قلت : فكيف تقول : ضربك زيداً خيرلك ، فتنصب زيداً ، فطالبته بالفرق فانقطع .

وكان ابن السكيت حاضراً فقال له الواثق : سله عن مسألة ، فقلت له : ما وزن نكتل من الفعل ؟ فقال : نفعل . فقال الواثق : غلطت . ثم قال لي : فسره . فقلت : نكتل تقديره : نفتعل ، وأصله نكتيل ، فانقلبت الياء ألفا لفتحة ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فقال الواثق . هذا الجواب ، لا جوابك يا يعقوب .

وإننا نستطيع أن نلمس من مناظراته وجدله أن عقله كان قد تشبع بمسائل النحو ، وأنه كان قد تمرس بها ، وبرع في تعليلها وتخريجها ، يتضح ذلك فيما يحكيه عن أبي عبيدة قال(١) : قال لي أبو عبيدة : ما أكذب النحويين ! فقلت له : لم قلت ذلك ؟ قال : يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وإن الألف التي في علقي ملحقة ليست للتأنيث . فقلت : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشد :

فحط في علقى وفي مكور

فقلت : وما واحد العلقى ؟ فقال : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسر له ، لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل ذلك ، وحق ذلك أن يكون علقى جمعا موضوعا على غير علقاة ، ولكن كالشاء من شاة ، ومن زعم — وهو قول أبي العباس — أن شاء جمع شاة على لفظها كتمرة وتمر ، فإنما يقول : الهمزة بدل من الهاء لازم ، وذلك أن شاة حذفت منها هاء ، ولو جاء على تمرة وتمر لقلنا في الجمع شاة ، فاعلم ، فوصلنا بالهاء لأن حق شاة شاهة ، وقد كانت الهمزة تبدل من الهاء المجاورة فقط ، وبدلها ههنا لنفي اللبس ، ألا ترى أنها مبدلة في قولك : ماء فاعلم . فإذا حقرت قلت :

---

(١) مجالس أبي مسلم ص ٢٨ — ٢٩ ، إنباه الرواة جـ١ ص ٢٤٢ — ٢٤٤ .

مُـوَيْـه ، فإذا جمعت قلت : أمواه ومياه ، ومن هذا قولهم للشاء شوىّ مما تقاربت ألفاظه بمداخلتها ، وليس من لفظ شاة وشاء على هذا القول .

قال محمد بن يزيد : فقلت للمازنى : فما تقول أنت ؟ قال : القول فيه : أن علقى إذا لم تنصرف فى النـكرة فإنما هو اسم مأخوذ من لفظ علقى الذى ينصرف، وليس به ،والألف فيه ملحقة ، فعُلـِّق على التأنيث فهو مشتق من لفظه ، ومعناه كمعناه ، ألا ترى أنك تقول : سِبـَطر ، فهو بمعنى السَّبْـط ولفظه وليس هو إياه بعينه ، ولا مبنيا عليه ، وإنما هو بمنزلة اسم وافق اسما فى معناه وقاربه فى لفظه ، وكذلك لآل صاحب اللؤلؤ ، وهذا البناء لا يكون فى ذوات الأربعة وإنما هو اسم مشتق من اللؤلؤ ، وفى معناه ، وليس بمبنى عليه ، وإذا كانت الألف فى علقى للتأنيث لم يجز أن يكون واحدها علقاة لأن تأنيثا لا يدخل على تأنيث .

ولقد كان المازنى — كما يفهم مما يذكره المؤرخون عنه — تغلب عليه العاطفة الإنسانية المحبة للخير ، التى تـكره الإيذاء وتنفر منه ، يتضح ذلك من موقفه من مؤدبى أولاد الخليفة ، كما يتضح من اعتذاره لابن السكيت عندما عاتبه على إيذائه أمام الخليفة بقوله : والله ما قصدت تخطئتك ، ولم أظن أنه يعزب عنك ذلك(١) .

وإن موقفه(٢) من عبد الصمد بن المعذل الذى هجاه فأفحش فى هجائه ليذكرنا بموقف عبد الله بن أبى إسحق من الفرزدق عندما هجاه ، قالوا : إن عبد الصمد ابن المعذل هجا المازنى فقال — ضمن أبيات أخر — :

قلت : من أنت ؟فقالت لى : دُعَـة وابنى أبو عثمان ذو علم اللغة

فاطو حديثى دونه أن يبلغه هممتُ أعلو رأسها فأدمَغَـه

فبلغ أبا عثمان هذا الهجاء ، فقال : قولوا له الجاهل : بم نصبت فأدمغه ؟ لو لزمت مجالسة أهل العلم كان أعود عليك .

---

(١) معجم الأدباء جـ٧ ص١١٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٨٤ — ٨٥ ، إنباه الرواة جـ١ ص٢٣٩ .

فلم يكن يعنيه من هذا ، كما لم يعن ابن أبى إسحق من قبل إلا ضبط اللغة وصحة الأداء .

كذلك كان يغلب على المازنى الورع ومراعاة جانب الدين ، وتوقى كل ما يتوهم منه مساس به أو تعرض له ، حكى أبو العباس المبرد قال(١) : قصد أبا عثمان المازنى بعضُ أهل الذمة ليقرأ عليه كتاب سيبويه ، وبذل له مائة دينار على تدريسه فامتنع أبو عثمان من قبول بذله ، وأضب — أى صمم — على رده . قال : فقلت له : جعلت فداك ، أترد هذه النفقة مع فاقتك وشـــدة إضاقتك ؟ فقال : إن هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى ، ولست أرى أن أمكن منها ذميا غيرة على كتاب الله تعالى ، وحمية له . قال : فاتفق أن أشخص إلى الواثق ، وكان السبب أن جارية غنته : أظلوم . . . . القصة .

وحدث المبرد قال(٢) : عزى المازنى بعض الهاشميين ونحن معه فقال :

إنى أعزيك لا أنى على ثقة من الحياة ولكن سنة الدين
ليس المُعزَّى بباق بعد ميته ولا المعزِّى وإن عاشا إلى حين

وقد اختلف المؤرخون فى العام الذى توفى فيه المازنى فقيل : إنه مات سنة : ٢٤٨ (٣) ، ٢٤٩ (٤) ، ٢٣٦ (٥) ، ٢٤٧ (٦) ، ٢٣٠ (٧) .

---

(١) نزهة الألبا ص٢٤٣ ، وقريب منه فى معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٥ ، ووفيات الأعيان ج١ ص١١٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٤ — ١١٥ .

(٣) معجم الأدباء ج٧ ص١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص١١٥ ، المزهر ج٢ ص٢٨٨ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص١٠٠ ، معجم الأدباء ج٧ ص١٠٨ ، إنباه الرواة ج١ ص٢٣٦ ، ٢٤٢ ، وفيات الأعيان ج١ ص١١٥ ، طبقات القراء ج١ ص١٧٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص١٠٠ ، إنباه الرواة ج١ ص٢٤٢ ، طبقات القراء ج١ ص١٧٩ ، وفيات الأعيان ج١ ص١١٥ .

(٦) نزهة الألبا ص٢٥٠ .

(٧) معجم الأدباء ج٧ ص١٠٩ ، المزهر ج٢ ص٢٨٨ .

ولعل الصواب ما ذكره صاحب نزهة الألبا من أنه توفى سنة ٢٤٧ هـ فقد ذكر أنه توفى فى السنة التى قتل فيها المتوكل ، وقد قتل المتوكل سنة ٢٤٧ هـ كما جاء فى كتاب « تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين (١) » .

وقد ترك المازنى من الكتب : كتاب التصريف ، وكتاب العروض ، وكتاب الألف واللام ، وكتاب ما يلحن فيه العامة ، وكتاب القوافى(٢) ، وكتاب الديباج (٣) ، وكتاب علل النحو صغير ، وكتاب فى القرآن كبير ، وكتاب تفاسير كتاب سيبويه (٤) .

ب — بعض آرائه فى النحو :

وكما كان لأساتذة المازنى آراء انفردوا بها ، لم يتابعوا جمهور البصريين فيها ، كان للمازنى كذلك آراء فى النحو انفرد بها ، وشاركه فى بعضها بعض البصريين .

من ذلك أنه ذهب(٥) إلى أن الباء من — أبوك — من الأسماء الستة حرف الإعراب ، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ، ذلك لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف على سائر حروف الإعراب ، فدل ذلك على أن الباء حرف الإعراب ، وأن الحركات التى هى — الضمة والفتحة والكسرة — حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأ عنها هذه الحروف ، وقد جاء ذلك كثيراً فى استعمال العرب ، كما قال الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا　　　من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فى إشباع الضمة . وقال الآخر :

---

(١) ص ١٤٠ .

(٢) نزهة الألبا ص١٢٦ ، معجم الأدباء جـ٧ ص١٢٢ ، إنباه الرواة جـ١ ص٢٣٦ ، وفيات الأعيان جـ١ ص١١٥ .

(٣) معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٢٢ ، إنباه الرواة جـ ١ ص ٢٣٦ ، وفيات الأعيان جـ ١ ص ١١٥ .

(٤) معجم الأدباء جـ٧ ص١٢٢ .

(٥) الإنصاف مسألة رقم ٢ ، الهمع جـ١ ص٣٨ ، الرضى جـ١ ص٢٤ .

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

أى بمنتزح فأشبع الفتحة ، وقال الثالث :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم والصيارف ، فأشبع الكسرة .

وذهب جمهور البصريين إلى أن الواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وردوا قول المازنى بأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر ، وأما فى حال الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فدل ذلك على أنها ليست للإشباع .

وأما تغيير الحركات على الباء فإنما كان توطئة للحروف التى بعدها ، لأنها من جنسها كما فى الجمع السالم فإن الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو ، والكسرة توطئة للياء .

وذهب[1] إلى أن جواب الشرط مبنى على الوقف لأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لايقع موقع الاسم ، لأنه ليس من مواضع الاسم ، فوجب أن يكون مبنياً على أصله ، ومثله فعل الشرط .

وأما المحققون من البصريين فقد ذهبوا إلى أن جازم جواب الشرط الأداة كما جزمت فعل الشرط ، وردوا احتجاج المازنى بأنه لو كان الأمر كما قال لوجب ألا يعرب الفعل المضارع بعد : أن وكى وإذن ، ولم ولما ولام الأمر ولا الناهية ، لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأدوات ، فلما اتفق على إعرابه بعدها دل على فساد ما ذهب إليه المازنى .

ويرى المازنى والمبرد[2] جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً ، نحو : تصبب زيد عرقا ، وإلى ذلك ذهب الكوفيون .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٤ ، الهمع جـ٢ ص٦١ ، الرضى جـ٢ ص٢٣٧ ، الأشمونى وحاشية الصبان جـ٤ ص١١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٢٠ ، الهمع جـ١ ص ٢٥٢ ، الرضى جـ١ ص ٢٠٤ ، التصريح جـ١ ص٤٠٠ ، الأشمونى جـ٢ ص١٥٤

وقد استدل المازنى بقول الشاعر :

أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعى المنون ينادى جهاراً

وقوله :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب

وبأن التمييز كغيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف .

أما سيبويه والجمهور فذهبوا إلى أن ذلك غير جائز ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغيره ذلك عما كان يستحقه من وجوب التأخير .

أو لأن التمييز كالنعت فى الإيضاح ، والنعت لايتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه .

وأولوا ما استدل به المازنى ، أو جعلوه من الضرورة فلا يقاس عليه .

وذهب المازنى[1] إلى أن الجزم ليس بإعراب لأنه ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

وذهب الجمهور إلى أن ألقاب الإعراب أربعة : رفع ونصب وجر وجزم .

ويرى المازنى (٢) أن اسم لا النافية للجنس إذا كان جمعاً بالألف والتاء جاز فيه الفتح ، قال فى التصريح : وعبارة الخصائص : لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين .

كذلك ذهب المازنى (٣) إلى أن أسماء الأفعال فى موضع نصب بفعل مضمر ، وذلك بناء على ماقاله من أن أسماء الأفعال أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، فنصبت بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ماهو فى موضع نصب .

---

(١) الهمع جـ١ ص ٢١ ، الأشمونى وحاشية الصبان جـ١ ص٦١ .

(٢) الهمع جـ١ ص ١٤٦ ، التصريح جـ١ ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٣) الهمع جـ١ ص ١٧ ، التصريح جـ ٢ ص ١٩٦ ، الأشمونى وحاشية الصبان جـ٣ ص١٤٨ .

وذهب أكثر البصريين إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وذلك بناء على أنها أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال .

وإننا بعد تتبع الآراء التى رويت لنا عن المازنى ، نستطيع أن نلمس أنه لم يكن متأثراً بالكوفيين تأثراً ظاهراً ، فإذا كان قد وافقهم فى بعض مارأى ، فأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى اتفاق الرأى ، وأنه ما هدى إليه البحث المستقل الخاص .

ويغلب على الظن كذلك أن قصر الفترة التى أقامها بينهم فى ظل الخليفة ، وما كان فيه من عفة تحول بينه وبين التكالب على المادة ، ولا تدفعه إلى الترامى على أعتاب الخلفاء والولاة ، فنسمعه يعتذر من عدم استطاعته البقاء بحضرة الواثق ، وتفضيله المودة إلى أهله وبلده ، ونراه يرفض أن يعلم من يشك فيه ولا يطمئن إليه ، حتى لو أجزل له العطاء ، ولو كان من الضيق والفقر فى أعظم ابتلاء ، كل ذلك كان له أثره فى اتجاهه .

وعلى الرغم من أن المازنى اتصل أول ما اتصل بالخليفة ، الذى رحب به ورغب فى بقائه ، مما كان يستدعى قرباً أكثر من الكوفيين ، وتفاهماً أتم بينهم ، فإننا لانلمس من التقارب بينه وبينهم مانلمسه فى الأخفش الذى وافقهم فى كثير من الأحكام .

* * *

٨ — المبرد

ا — تعريف به :

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير بن حسان بن سليمان بن سعد ابن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف ابن أسلم ، وهو ثمالة ، بن أحجن ، بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأسد بن الغوث (١) وهو الأزد (٢) ، فهو الثمالى الأزدى البصرى .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨ ، إنباه الرواة جـ٣ ص ٢٤١ .

(٢) معجم الأدباء جـ١٩ ص ١١١ .

ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ (١) وتلقى علمه وثقافته على أيدى شيوخها : أبى عمر الجرمى ، وأبى عثمان المازنى ، فقرأ عليه كتاب سيبويه (٢) ، وأخذ كذلك عن أبى حاتم السجستانى (٣) ، فنبغ فى النحو وعلوم العربية حتى فاق أقرانه ، واحتل فى البصرة مركز الصدارة ، وحتى قيل (٤) : إنه كان شيخ النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبى عمر الجرمى ، وأبى عثمان المازنى ، وأبى حاتم السجستانى .

وحتى قيل(٥) : إنه كان من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح ، وعذوبة النطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه .

وكان محمد بن إسماعيل القاضى يقول(٦) : ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ... وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار ، كثير النوادر .

ولقد بلغ من ثقته بنفسه ، واعتداده بها أنه ذهب إلى بغداد منفردا يعرض علمه، ويزجى بضاعته ، وهو يعلم أنها ميدان منافسة عسير ، وحلبة صراع مرير ، إذ بها أعلام الكوفة ، وهم حراص على أن يظل المجال خاليا أمامهم ، وتستمر الزعامة معقودة لهم، وهو ما زال يذكر تلك المناظرة الخالدةالتى جرت بين شيخى المدرستين، وكيف شحذ الكوفيون فيها أسلحتهم ، واستعدوا لملاقاة نزيلهم .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١١٩ ، نزهة الألبا ص٢٩٢ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص١١١ ، إنباه الرواة جـ٣ ص٢٥١ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص١١٩ ، نزهة الألبا ص ٢٧٩ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص ١١٢ ، إنباه الرواة جـ٣ ص ٢٤٢ .
(٣) معجم الأدباء جـ١٩ ص١١٢ .
(٤) نزهة الألبا ص٢٧٩ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص١١٢ .
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص١٠٨ ، إنباه الرواة جـ٣ ص٢٤٢ .
(٦) نزهة الألبا ص٢٨٠ ، إنباه الرواة جـ٣ ص٢٤٢ .

ولكن ذلك على ما يبدو لم يزده إلا جرأة واستعدادا ، فبعد أن قضيت الصلاة ، ولم يجد من القوم التفاتا إليه ، طلب إلى بعض من قرب منه أن يفاتحه بالسؤال ، ولكنه لم يجد فيه استجابة ، ولم يكن عنده ذكاء ، فما كان منه إلا أن رفع صوته ، ونثر علمه ، فالتف الناس حوله ، وانتبه إليه ثعلب وتلاميذه ، فتهيئوا له ، وأرسلوا مفاتشيهم إليه ، فكانت الفرصة التى يرجوها ، والمناسبة التى اهتبلها ، وكان ما سبق أن أشرنا إليه ، من إقناع لهم ، واستيلاء على قلوب بعضهم(١) .

بل لقد بلغ من الثقة به ، والاطمئنان إليه ، أنه لما اختلف المتوكل مع وزيره الفتح بن خاقان فى ضبط « أن » من قوله تعالى « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون »(٢) . أمكسورة الهمزة أم مفتوحتها ؟ لم يجدا إلا المبرد يرجعان إليه ، ويصدران عنه ، فكان الحكم بينهما ، وكان قوله الفصل فيما تنازعا فيه(٣) .

وأن جاء شاب إلى أبى حاتم السجستانى فقال له : يا أبا حاتم ، إنى قدمت بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ ، فاقرأ على هذا الغلام محمد بن يزيد(٤) .

وأنه لما مات الفتح بن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر يحث فى إرسال المبرد إليه ، فلم يزل مقيما معه ، وأجرى عليه أرزاقه(٥) .

ولقد جمع بينه وبين ثعلب للمناظرة ، فكان مما خاضا فيه أن سألهما محمد

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١١٨ — ١١٩ ، المجالس المذكورة للعلماء ص ٦١ — ٦٣ أو مجالس أبى مسلم ص ٩٢ — ٩٥ ، نزهة الألبا ص ٢٩٠ ، معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٠٩ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩ — ١١٠ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص١٠٨ — ١٠٩ .

(٥) إنباه الرواة جـ٣ ص ٣٤٧ .

ابن عبد الله[1] : خبرانى عن توراة ، ما وزنها؟ قال أحمد بن يحي: تَفْعَلة. قال : ما تقول يا محمد ؟ قال : قلت : ليس فى الكلام تفعلة إلا قليل ، نحو تتفلة . قال : فما هى عندك ؟ قلت : فوعلة ، وأصلة : وَوْرَيَة ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ووراة ، ثم قلبت الواو الأولى تاء ، كما قالوا : تراث ، وأصلها : وراث ، وتخمة وأصلها : وخمة . والتوراة مأخوذة من ورى الزناد ، وتقديرها أنها تورى الحكمة أى تضىء . ...

قال : فخبرانى عن ضُحا ، ما وزنها ؟ فقال أحمد بن يحي: على مثال: بُشْرى . فقلت : بشرى فُعلى ، وضحا فُعَل على مثال هدى ...... إلى آخر المناظرة التى تدل على صحة فهمه ، ورسوخ قدمه .

ولقد كان المبرد إلى جانب علمه يقول الشعر ، وإن لم تكن شهرته عن طريقه، فمن شعره قوله(٢) :

حبـذا ماء العناقيـد بريق الغانيات
بهما ينبت لحمى ودمى أى نبات
أيها الطالب أشهى من لذيذ الشهوات
كل بماء المزن تفا ح خـدود الغانيات

وقال ، وقد بلغه أن ثعلبا نال منه(٣) :

رب من يعنيه حالى وهو لا يجرى ببالى
قلبه ملآن منى وفؤادى منه خال

وقال يمدح طاهر بن الحارث عندما أرسل له كتابا يخبره بإجراء الرزق عليه(٤) :

---

(١) مجالس أبى مسلم ص٦٩ — ٧٠ ، أو المجالس المذكورة للعلماء ص٤٦ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص١٠٠ ، معجم الأدباء ج١٩ ص١١٦ .
(٣) معجم الأدباء ج١٩ ص١٢٠ .
(٤) أخبار النحويين البصريين ص١٠٦ ، طبقات النحويين واللغويين ص١١٢ .

بنفسى أخ بر شددت به أزرى فألفيته حرا على العسر واليسر
أغيب فلى منه ثناء ومدحة وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتنى مطالبة شنعاء ضاق بها صدرى

ومما قيل فى المبرد غير ما سبق أن ذكرناه فيه ، قول بعضهم(١) :

وإذا يقال : من الفتى كل الفتى والشيخ والكهل الكريم العنصر
والمستضاء بعلمه وبرأيه وبعقله ؟ قلت : ابن عبد الأكبر

ولقد كان بينه وبين ثعلب ما يكون عادة بين المتنافسين ، فكل منهما حريص على الفوق ، طامح إلى التصدر ، وأحدهما زعيم مدرسة ، والآخر رأس جماعة ، وكان لا بد أن يشيع ذلك ويعرف حتى ضرب به المثل فقيل(٢) :

كفى حزنا أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا فى أرضها شر مشهد
وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه فى جانب عنه مفرد
نروح ونغدو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا فى بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد

ولكن هذه الشهرة العريضة التى نالها المبرد، وهذه المكانة الرفيعة التى احتلها ، لم تقف حائلا بينه وبين الاستجداء ، ولم تمنعه على الرغم من وفرة ما أغدق عليه ، من أن يصرح بالطلب ، قيل(٣) : كان ثعلب على مثل ما كان عليه المبرد فى الإمساك ، وفوقه فى السعة ، غير أن المبرد كان يسأل سؤالا صراحاً ، وكان ثعلب يعرض ولا يصرح .

كتب إلى عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بعد أن استبطأه عاتباً(٤) :

---

(١) نزهة الألبا ص٢٩١ .
(٢) معجم الأدباء ج١٩ ص ١١٣ — ١١٤ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٥ .
(٤) المرجع السابق ص ١١٣ .

يا موئلا لذوى الهمات والخطر ... ومن عمدت لحاجاتى من البشر
هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم ... والمستجيب لكم فى حال مستتر
صفراً من المال إلا من رجائكم ... ولابساً بعد يسر حلة العسر
قل للأمير عبيد الله دام له ... عز الإمارة فى طول من العمر
بدأت وعداً فعد فانظر لمنتظر ... فإن حق تمام الورد للصدر
وقد بدا عود شكرى مورقاً فأجد ... سُقياك أجنيك منه يانع الثمر

كما لم يمنعه ذلك من أن يعرف بالبخل ، روى أنه كان يقول(١) : ما وضعت بحذاء الدرهم شيئا قط ، إلا رجح الدرهم فى نفسى عليه .

ولقد كان ممن تلقوا العلم على المبرد : أبو بكر محمد بن يحي الصولى ، وإبراهيم ابن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه ، وأبو على الطومارى ، وغيرهم(٢) .

والراجح أن وفاته كانت سنة ٢٨٥ هـ(٣) ، وقيل سنة ٢٨٦(٤) ، وقيل سنة ٢٨٢(٥) .

وقد ترك من المؤلفات الكثير منها : المقتضب ، وقد سبق أن عرضنا له وسنعرف به بعد قليل ، والروضة(٦) ، والكامل فى الأدب وهو أشهر كتبه(٧) ، والألف واللام ، والمدخل إلى كتاب سيبويه ، والرد على سيبويه ، ومعانى القرآن ، والاشتقاق(٨) .... الخ .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٥ .
(٢) نزهة الألبا ص ٢٨٠ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص ١١٢ .
(٣) نزهة الألبا ص ٢٩٢ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص١٢٠ ، إنباه الرواة جـ٣ ص٢٤٦ — ٢٤٧ ، و ص٢٥١ ، المزهر جـ٢ ص٢٨٨ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ ، طبقات القراء جـ ٢ ص ٢٨٠ ، إنباه الرواة جـ٣ ص٢٥١ .
(٥) المزهر جـ٦ ص٢٨٦ .
(٦) نزهة الألبا ص ٢٩١ ، معجم الأدباء جـ١٩ ص١٢١ ، ١٢٢ ، إنباه الرواة جـ٣ ص ٢٥١ — ٢٥٣ .
(٧) معجم الأدباء جـ١٩ ص ١٢١ — ١٢٢ .

(ب) بعض آرائه فى النحو :

ولقد كان للمبرد كما كان لغيره ممن تقدموه آراء انفرد بها عن بقية البصريين ، وآراء شاركه فيها بعضهم ، وآراء انحاز فيها إلى جانب الكوفيين، هذا بالإضافة إلى آرائه البصرية ، باعتباره رأس مدرسة البصرة فى عصره .

فمن ذلك اتجاهه(١) إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه كما اتجه إلى ذلك الكوفيون ، فإذا قلت : أمامك زيد ، وفى الدار عمرو ، فزيد وعمرو مرفوعان بالظرف والجار والمجرور ،والأصل عندهم : حل أمامك زيد،وحل فى الدار عمرو ، فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه ، والفعل غير مطلوب ، فارتفع الاسم بالظرف كما يرتفع بالفعل .

وأما البصريون فذهبوا إلى أن الظرف لا يعمل فى الاسم ، وإنما الاسم مرفوع بالابتداء ، والفعل المقدر مع معموله فى تقدير التأخير لأنه الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل فى الخبر التقدم .

وقد ذهب المبرد(٢) إلى أن العامل فى المستثنى النصب هو إلا ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وذلك لأنها قامت مقام أستثنى فتعمل عملها ، ويدل على أن العامل إلا أن الفعل السابق لازم فلا يعمل ، وأنه قد لا يكون فى الجملة فعل أصلا ، فلا يمكن نسبة العمل إلى الفعل حينئذ .

وقد ذهب جماعة البصريين إلى أن العامل فى المستثنى الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ، لأن الفعل — وإن كان لازما — قوى بتوسط إلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر .

وقالوا : إن إلا لا تعمل لأنها تدخل على الاسم والفعل ، والحرف متى لم يختص بأحدهما لم يعمل فى واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية لأن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين .

---

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ، الهمع ج ١ ص ٢٢٤ ، الرضى ج ١ ص ٢٠٧ .

وردوا قول المبرد والكوفيين بأن إلا قامت مقام الفعل فتعمل عمله .

ويرى المبرد كما يرى الكوفيون[1] أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها ، لأنها نابت عن رب فتعمل عملها وهو الخفض ، مثلها مثل واو القسم ، فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض .

وذهب البصريون إلى أن الواو ليست عاملة وأن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحروف العطف ليست مختصة فلا تكون عاملة ، فوجب أن يكون العمل لرب مقدرة .

كذلك يرى المبرد [2] أن كما تأتى بمعنى كيما فتنصب ما بعدها ، وهذا مذهب الكوفيين ، واستدلوا بما جاء عن العرب من قولهم :

وطرفك إما جئتنا فاصرفنه   كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقول الشاعر :

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

وذهب البصريون إلى أن كما لا تأتى بمعنى كيما ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها ، وأصلها كاف التشبيه أدخلت عليها ما وجعلا بمنزلة حرف واحد ، وأولوا ما استدل به المبرد والكوفيون .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المازنى والمبرد وافقا الكوفيين فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا .

إذا تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب نحو : أنت ظالم إن فعلت ، ونحو قول الشاعر :

ولديك إن هو يستزدك مزيد

فهو الجواب عند المبرد والكوفيين(٣) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٥ ، الرضى ج٢ ص ٣١٠ ، الأشمونى ج٢ ص١٧٦ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٨١ ، الهمع ج٢ ص٦ .
(٣) الرضى ج ٢ ص ٢٤٣ ، التصريح ج ٢ ص ٢٥٢ — ٢٥٤ ، الأشمونى ج ٤ ص ١١ .

ويرى جمهور البصريين أن المتقدم ليس بجواب ، لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب .

ولالتزام العرب كون الفعل التالى ماضيا كما يلتزم حيث يحذف الجواب .

ولأن المتقدم لا يصلح أن يكون جوابا : أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء ، وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء ، فلأن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء ، وأما رفع الفعل المضارع فلأنه ينافى جعله جوابا .

وإذا كان فعل الشرط ماضيا وجواب الشرط مضارعا نحو قول الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة   يقول لا غائب مالى ولا حرم

جاز رفعه عند المبرد والكوفيين(١) على تقدير الفاء ، لتقوم فى إفادة الربط مقام الجزم ، أو لأن الفعل المضارع يرفع حينئذ لكونه خبرا لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية هى جواب الشرط .

وذهب سيبويه إلى أنه مرفوع على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا ، أو على تقدير الفاء .

وهذا هو أيضا رأى المبرد إذا كان فعل الشرط مضارعا وكان الجواب مرفوعا، مثل قول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع   إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقول الآخر :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها   مُطَبَّعةٌ من يأتها لايضيرها

وقراءة طلحة بن سليمان « أينما تكونوا يدرككُم الموت »(٢) .

وفصل سيبويه هنا بين أن يكون قبل الجواب ما يمكن أن يطلبه ، مثل البيت

---

(١) الهمع ج٢ ص ٦١ ، التصريح ج٢ ص ٢٥٠ ، الأشمونى وحاشية الصبان ج ٤ ص ١٢ — ١٣ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم: ٧٨ .

الأول ، فالأولى هنا أن يحمل الكلام على تقديم الجواب ، وبين ألا يكون هناك ما يطلبه ، فالأولى أن يقدر على حذف الفاء ، ويجوز العكس عنده أيضا .

وقد ذهب المبرد(١) إلى أن جواب الشرط إذا لم يصلح أن يكون شرطاً ، بأن كان جملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلبي . . . . إلى آخر هذه المواضع المعروفة يجوز ألا يقترن بالفاء سواء أ كان ذلك فى الشعر أم فى الاختيار ، وذلك مثل :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

وقول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما

وما جاء فى الحديث « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » .

وذهب الجمهور إلى أن الفاء واجبة فى هذه المواضع ، وإنما تحذف للضرورة فى الشعر ، أو ندورا فى غيره . فحذفها ليس مقيساً ، وإنما يوقف عندما سمع منه .

وقد أجاز المبرد (٢) أن تصحب لام الابتداء خبر أن المفتوحة كقراءة : « إلا أنهم ليأ كلون الطعام(٣) » .

والجمهور على أنها لا تدخل على خبر غير إن المكسورة ، وعلل ذلك الصبان بأن « إن » تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها ، بخلاف أخواتها ، فليت تحدث فى الخبر التمنى ، ولعل الترجى ... الخ .

وقد نسب التصريح إلى المبرد (٤) أنه يجيز أن تدخل اللام على خبر إن ومعموله موافقاً فى ذلك الكسائى والفراء فيما حكياه عن العرب من قولهم : إنى لبحمد الله لصالح .

ومنع غيره دخول اللام عليهما ، كما امتنع دخولها على الخبر المتقدم إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل .

---

(١) الأشمونى ج٤ ص١٤ . (٢) الأشمونى ج ١ ص ٢٢٢ .

(٣) سورة الفرقان ، آية رقم : ٢٠ .

(٤) الهمع ج١ ص ١٣٩ ، التصريح ج١ ص٢١٣ .

ويرى المبرد(١) أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة المذكر كقول الشاعر :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا ... ولكن لوراد المنون تتابع

وقول الآخر :

يحشر الناس لابنين ولا آ ... باء إلا وقد عنتهم شئون

فإنه يكون معرباً ، لأن المفرد إنما يبنى لأنه ركب مع لا تركيب خمسة عشر ، أو لأنه مضمن معنى من ، والتثنية والجمع يعارضان التضمن أو التركيب .

وذهب غيره إلى أنه مبنى على الياء فيهما ، ولو كانت التثنية والجمع تعارضان التركيب أو التضمين للزم إعراب المنادى المثنى والمجموع نحو : يا زيدان ، ويازيدون ولا قائل به .

وذهب المبرد(٢) إلى أن وقوع المصدر والنكرة حالا مقيس فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة ، لأن السرعة نوع من المجيء ، ومنع ماليس نوعا من العامل نحو : جاء ضحكا ، لأن الضحك ليس نوعا من المجيء .

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن وقوع المصدر النكرة حالا ليس مقيساً مطلقاً سواء أكان نوعا أم لم يكن .

قال فى التصريح (٣) : إنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه ، لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لاينقاس ، كما أن عكسه لاينقاس ، وأما المبرد فيرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل .

---

(١) الهمع جـ١ ص ١٤٦ ، الرضى جـ١ ص ٢٣٥ ، التصريح جـ١ ص٢٣٩ ، الأشمونى وحاشية الصبان جـ٢ ص٧ .

(٢) الهمع جـ١ ص٢٣٨ ، الأشمونى جـ ٢ ص١٣٣ — ١٣٤ .

(٣) جـ٢ ص٣٧٤ . الهمع جـ١ ص٢٣٨ .

وأجاز المبرد (١) فى باب نعم وبئس أن يجمع بين التمييز والفاعل كقول الشاعر :

نعم الفتاة فتاة هندلو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء

وقول الآخر :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقول الثالث :

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومثل ماحكى من قولهم : نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . واستدل لذلك بمجيء التمييز حيث لا إبهام يرفعه مثل :

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقاً ، وتأولا ما استـــدل به المبرد بجعل : فتاة ، فحلا ، زادا ، قتيلا ، أحوالا مؤكدة ، أو جعل : زادا مفعول به لتزود أول البيت ، ومثل حالا .

ويري المبرد (٢) أن لولا لايقع بعدها إلا اسم ظاهر أو ضمير منفصل ، أما ما يقال من : لولاك ولولاه ولولاى فتركيب فاسد لم يرد من لسان العرب .

وأجاز هذا التركيب الجمهور ، واستدلوا لوروده بقول الشاعر :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول الآخر :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهو

ويرى المبرد (٣) كذلك أن « حاشا » يجوز أن تكون فعلا فتنصب ما بعدها

---

(١) الرضى ج٢ ص٢٩٤ ، التصريح ج٢ ص٩٦ ، الأشمونى والصبان ج٣ص٢٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٧ ، والهمع ج ٢ ص٣٣ ، الأشمونى ج٢ ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٣٧ ، التصريح ج١ ص ٣٦٥ ، الأشمونى ج٢ ص١٢٧ .

موافقاً فى ذلك الكوفيين ، ويجوز أن تكون حرفاً فتجر مابعدها ، موافقا فى ذلك البصريين .

أما النصب فيستدل له بقول الشاعر :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين

وقول الآخر :

اللهم اغفر لى ولمن يسمع   حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع

وأما الجر فيستدل له بقول الشاعر :

حاشا أبى ثوبان إن به   ضنا على الملحاة والشتم

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل فى نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت . ولم يجز ذلك سيبويه .

قال السيوطى(١) : قال الزجاجى فى شرح أدب الكاتب : قال سيبويه : لا يجوز إظهار الفعل فى نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وأجازه المبرد ، والقول ما قال سيبويه ، لأن هذا كلام جرى كالمثل ، والأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال .

وقال فى التصريح(٢) بعدأن ذكر مواضع حذف كان: والحذف فى هذا الوجه — أى حذف كان مع معموليها جميعاً ، بعد إن الشرطية فى نحو : افعل هذا إما لا — والذى قبله — أى حذف كان وحدها بعد أن المصدرية مثل : أما أنت منطلقاً انطلقت — واجب .

وقال : ونقل أبو الفتح عن أبى على أن ما الخالفة عن كان عاملة فى الجزأين عمل ما خلفته ، وحجته أن ما لما نابت فى اللفظ نابت فى العمل ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

---

(١) المزهر ج١ ص٢٨٩ ، الهمع ج١ ص١٢٢ .

(٢) ج١ ص ١٩٥ .

ومن هنا لم يصح أن يجمع بين العوض والمعوض .

* * *

هذه نبذة عن تاريخ بعض أعلام هذه المدرسة ، تلقي بعض الضوء على حياتهم ، وتكشف لنا عن مذاهبهم النحوية ، وتبين لنا بعض ما انفردوا به من آراء ، وما نحوا من مناح ، تخالف ما ذهب إليه جمهور مدرستهم .

وقد اجتزأت هنا بالتعريف ببعض الرجال ، وبالتمثيل ببعض المسائل ، إذ لا يتسع المجال للتعريف بجميع رجال هذه المدرسة ، ولا باستقصاء كل آرائهم ، وإلا احتجنا إلى أضعاف هذا الحجم من الأوراق ، واضطررنا إلى سرد كثير من مسائل النحو . فهذه المدرسة لم تصب رجالها — كما رأينا — فى قالب واحد ، ولم تخرجهم صورة مكررة لأصل واحد ، ولكنها وضعت الأساس والمنهج ، وطبعت الجميع بطابعها العام ، ثم تركت لكل منهم أن يعمل برأيه ، وأن يقبل من المسائل ما صح عنده ، وأن يتخذ من المقاييس والعلل ما يراه أدخل فى الموضوع ، وأولى بالاعتبار ، ومن هنا كانت المخالفة ، وكان الانفراد بالرأى .

التقاء مدرستى البصرة والكوفة

لقد لمسنا فيما عرضناه من آراء ، وما سقناه من أمثلة ، أن ميول البصريين كانت تزداد قرباً من الكوفيين أو بعداً عنهم وفقاً لمدى اتصالهم بهم ، واحتكاكهم معهم ، فكلما كانوا أكثر اتصالا كان التقارب أشد ، وكلما كانوا أكثر قرباً كانت مسائل الموافقة أكثر .

لمسنا ذلك فى موقف الأخفش من الكوفيين ، ولمسناه بعده فى موقف المازنى منهم ، ثم رأيناه واضحاً جلياً فى موقف المبرد من أصولهم .

لقد كانت البصرة فى بدء أمرها بعيدة عن عاصمة الدولة ، نائية عن مقر الخلافة ، فاستأثر الكوفيون بالسلطان ، واستحوذوا على الملك ، ونالوا الحظوة لدى الحاكمين ، وحاولوا أن يسدوا الطريق على غيرهم من الطامحين ، وتولوا قصور الخلفاء والأمراء بالتأديب ، وحاطوا أبناءهم بالرعاية ، فالمفضل الضبى كان مؤدباً للمهدى(١) ، والكسائى — كما رأينا — كان مؤدباً للأمين والمأمون ، وكان وثيق الصلة بالخليفة هرون(٢) ، كذلك كان الفراء متصلا بالمأمون مقرباً له(٣) ، ويعقوب ابن السكيت(٤) ، وجعفر بن قادم(٥) كانا من مؤدبى أبناء المتوكل ، وثعلب وغيره من رءوس مدرسة الكوفة كانوا على اتصال دائم ببيت الخلافة ووزرائها .

وقد وجد الكوفيون من ظروف البصرة ما مكن لهم فى الدولة ، وما هيأ لهم سبل التقدم والسبق ، فلقد كانت ميول البصرة — كما سبق أن قلنا — عثمانية ، وكانت ميول الكوفة علوية ، ولا شك فى أن الدعوة العباسية فى أول

---

(١) الفهرست ص١٠٢ . (٢) الفهرست ص٩٧ ، معجم الأدباء ج١٣ ص١٦٨ .
(٣) معجم الأدباء ج٢٠ ص١١ .
(٤) الفهرست ص ١٠٨ ، معجم الأدباء ج٢٠ ص٥٠ .
(٥) الفهرست ص١٠٠ .

أمرها كانت دعوة علوية ، وفى أن قلوب الشيعة وسيوفهم كان لها أثرها فى قيام دولة بنى العباس ، وفى تأثيل ملكهم ، وهم قد اختلفوا معهم فيما بعد ، وذاقوا من العباسيين أمر مما ذاقوه على يد الأمويين ، ولكن ذلك كان قاصراً على فئة خاصة هى فئة المطالبين بالخلافة ، الطامعين فى السلطان ، أما بقية أنصار الهاشميين ودعاة بيت النبوة ، ففى رحاب العباسيين متسع لآمالهم ، وفى دولتهم مستراد لطموحهم .

ولكن البصرة البعيدة عن القلوب ، النائية عن عاصمة الخلافة — وإن تراجعت وراء أسوارها فترة من الزمن ، وإن قنعت من حياتها بممارسة علومها ، والضرب فى مسالك حياتها ، حقبة من الوقت — قد وجد من رجالها من دفعه طموحه ، ومن هفت به نفسه إلى أن يضرب فى سبل الأرض ، وأن يرتاد منابعها ، وأن يفعل كما يفعل أنداده من أبناء البلاد الأخرى ، فحاول أن يكون له فيما يغدق من الأموال نصيب ، وأن يفوز مما يقسم على الطالبين بسهم ، فقصد مقر الدولة وشد رحله إلى عاصمة الخلافة ، فمن هؤلاء من حالفه التوفيق ، ومن رافقه الجَد ومن استطاع أن يصل إلى ما أمله من مكانة ومال . ومنهم من جانبه النجاح ، وتحالفت عليه عوامل الخيبة ، وآب من رحلته بسهم الفاشل ، ونصيب المخذول .

فقد استطاع أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى أن يتصل بيزيد بن منصور الحميرى خال المهدى ليؤدب أولاده ، فنال الحظوة عنده ، ونسب إليه ، وقدمه يزيد إلى المهدى ، ثم كان من مؤدبى المأمون(١) .

وهفت نفس سيبويه إلى أن يحظى بما حظى به غيره ، وأن ينال من المكانة والعطاء ما يرى نفسه له أهلا ، ولكن الحظ لم يكن فى جانبه ، والظروف لم تكن مهيأة له ، فخرج من بغداد فاشلا آسياً .

---

(١) بغية الوعاة ص ٤١٥ .

ولكن فشله لم يمنع غيره من أن يعيد المحاولة ، ولم يصرفه عن مداومة السعى ، فذهب الأخفش إليها ، فتلقفه الكسائى ، وأغدق عليه ، ليأمن شره ، ويدرأ خطره ، ثم ليفيد من علمه ، وليؤدب ولده ، فاستطاع أن يأسره بفضله ، وأن يرتهنه بمعروفه ، وإن حقق الأخفش ما أراده من ثراء وشهرة ، فأفاد من الكسائى وأفاده. وقد كانت إقامته فى بغداد — كما رأينا — سبباً فى أن يحتك بالكوفيين ، وفى أن يوافقهم فى كثير من آرائهم .

كذلك رحل المازنى إلى الواثق ، ولكنه لم يطل إقامته عنده ، وآثر العودة إلى وطنه ، ولذلك كان اقتناعه بأصول الكوفيين قليـلا ، وكانت موافقته لهم محدودة .

ثم ذهب المبرد إليها ، واستطاب الإقامة فيها ، وكانت له مجالس ومناظرات مع ثعلب بحضرة الأمراء ، وأغدقت عليه الأموال ، وأقبلت عليه الدنيا .

كما رحل إلى بغداد غير هؤلاء ، وكانت رحلاتهم إليها ، وإقامتهم بها ، وتثقيفهم للطلاب والدارسين فيها ، فى الوقت الذى كان فيه علماء الكوفة يحتلون مراكزهم ، وينافحون عن سلطانهم ، ويعلمون مذهبهم ، سبباً فى أن نشأ من المتعلمين جيل نهل من الثقافتين ، واغترف من المعينين ، ووقف على أسرار المدرستين ، فتهيأت له فرصة الموازنة والمقارنة ، وأتيحت له ظروف الانتقاء والاختيار . وكان ذلك كما قلنا من قبل ، إرهاصاً بظهور مذهب جديد وإيذاناً بإشراق وليد حديث ، هذا الوليد تتضح معالمه ، وتظهر سماته ، فى محاولة التوفيق بين المذهبين ، وفى اختيار الأقوى من أصول المدرستين .

ولقد كان المبرد البصرى المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، وثعلب الكوفى المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شيخا المدرستين فى عصرهما ، آخر هؤلاء الشيوخ الذين يمثلون سمات المدرستين اللتين ظلت كل منهما منفصلة عن الأخرى ، سائرة فى طريقها مستقلة بنفسها ، متميزة بمعالمها ، ولقد كان عهدهما نهاية عهد النضج والاكتمال أو بداية عهد التلاشى والاضمحلال .

فلما خلف من بعدهما خلف درس عليهما وعلى غيرهما من أعلام المدرستين فكانت أمامهم فرصة المزج مهيأة ، بل إن هذا المزج كان نتيجة طبيعية لهذه الدراسة المزدوجة ، وتلك الثقافة الجامعة ، ولذلك لن نعجب إذا ما وجدنا ابن النديم قد عقد فصلا عقب انتهائه من الحديث عن رجال المدرستين ، عرض فيه للجامعين بين المذهبين ، الخالطين بين المدرستين ، الذين آثروا التوفيق والاختيار . وإذا ما وجدنا أن بداية هؤلاء هم تلاميذ الشيخين السابقين ثعلب والمبرد ، وتلاميذ معاصريهما من علماء مدرستيهما .

وإذا كنا سنسمع أن من العلماء اللاحقين من يميل إلى مذهب البصريين ، وأن بعضهم ينحو منحى الكوفيين ، فليس معنى هذا أن كل مدرسة منهما كانت قائمة بذاتها ، منفصلة برجالها ، تتابع البحث ، وتشترع القوانين ، وتعمل مستقلة كما كان شأنها فى إبان ازدهارها ، وإنما معناه أن هذه الأصول الموضوعة ، وأن تلك القوانين الموروثة ، وأن هذه الآراء التى حفظها الخلف ، بعد أن تلقوها عن السلف ، قد وجدت عند بعض الناس قبولا ، وحلت من عقولهم موضعاً ، ووجدوا وجه الصواب فيها بارزاً ، فآمنوا بها أو بأكثرها ، وساروا على هديها .

أما أن تكون هناك مدرسة بصرية تستقل بدراسة المذهب البصرى ، وتعمل على إنمائه وإذكائه ، ومدرسة كوفية تفرغ لدراسة النحو الكوفى ، فهذا ما لم يكن موجوداً ، ولم يسلك إليه سبيل .

يقول جوتولد فايل(١) — بعد أن ذكر بعض أعلام مدرسة الكوفة — : وثعلب المتوفى سنة ٢٩٠ هـ الذى كان إمام المدرسة المخالفة — أى للمذهب البصرى — ومعاصر المبرد ، ومنافسه الخاص .

وفى ذينك الإمامين الأخيرين ترى الرواية ذروة المدرستين ونهايتهما جميعاً من بعض الوجوه . . . فإن الرأى المعتمد على وجه العموم هو أن كلتا المدرستين

(١) مقدمة الإنصاف لجوتولد فايل ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص ٥ — ٦ .

بعد انتقالهما من موطنيهما الأصليين إلى عاصمة الخلافة فى بغداد ، قد انقطعتا عن الوجود ، وامتزجت إحداهما بالأخرى ، رويداً رويداً .

وتسمى المدرسة الجديدة التى قامت على أنقاض المدرستين القديمتين : المدرسة البغدادية ، أو المدرسة المزدوجة ، إذ كان عملها — طبقاً للرواية — منحصراً فى التوفيق بين كلا المنهجين .

وقد روى أن هذا التلاشى والمزج الحاصلين على وجه التدرج بين المذاهب المتعارضة عند كلتا المدرستين بدءا عملهما فى القرن الثالث ، ووصلا إلى سيطرة كاملة فى القرن الرابع ، كما يروى أنه عن ذلك المزج والتوفيق نشأ المذهب النحوى الماثل أمامنا فى كتب المتأخرين » .

وممن ذكروا على أنهم ممثلون لهذا الاتجاه الجديد :

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، الكوفى(١) ، قال ابن النديم(١) : وكان ابن قتيبة يغلو فى البصريين إلا أنه خلط المذهبين ، وحكى فى كتبه عن الكوفيين وتوفى سنة ٢٧٠ هـ .

وأحمد بن داود الدينورى(٢) الذى أخذ عن البصريين والكوفيين ، وكان أكثر أخذه عن ابن السكيت الكوفى ، الذى كان من أصحاب الكسائى(٣) ، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

وأبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان(٤) المتوفى سنة ٢٩٩ ، وكان كما يقول ياقوت(٤) : يحفظ المذهبين — الكوفى والبصرى فى النحو — لأنه أخذ عن المبرد وثعلب . . . . . إلا أنه كان إلى البصريين أميل ، وقد ألف كتاب : المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون(٥) .

---

(١) الفهرست ص ١١٥ . (٢) الفهرست ص ١١٦ .

(٣) الفهرست ص ١٢٠ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٧ ، وكذا فى الفهرست ص ١٢٠ .

(٥) الفهرست ص ١٢٠ ، معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٧ .

وعلى بن سليمان الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ(١) وكان كما يقول ياقوت والسيوطى(١) : قد قرأ على المبرد وثعلب ، وذكره ابن النديم فيمن خلط المذهبين(١) .

ومحمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠ هـ (٢) ، قال ياقوت : كان يخلط المذهبين ، وقد قرأ عليه أبو على الفارسى ، وكتب عنه شيئاً من علم العربية .

وإبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان . . . ابن المهلب بن أبى صفرة المعروف بنفطويه المتوفى سنه ٣٢٣ هـ ، وقد أخذ عن المبرد وثعلب(٣) ، كان ممن خلط المذهبين .

ومحمد بن أحمد بن إسحق بن يحيى الوشاء المتوفى سنة ٣٢٥ هـ ، وقد حدث — كما يقول ياقوت — عن المبرد وثعلب(٤) .

إلى غير هؤلاء ممن لا يتسع المقام لهم ، ولسنا بصدد الحديث عنهم .

---

(١) الفهرست ص١٢٣ ، معجم الأدباء ج١٣ ص٢٥٥ ، المزهر ج ٢ ص٢٨٢ .
(٢) الفهرست ص ١٢١ ، معجم الأدباء ج ١٧ ص١٤١ — ١٤٢ .
(٣) الفهرست ص ١٢١ ، معجم الأدباء ج١ ص٢٥٦ .
(٤) معجم الأدباء ج١٧ ص١٣٢ .

التأليف فى النحو

عرفنا مما سبق أن دراسة النحو كانت تقوم على التلقى عن العرب ، والرحلة إلى البادية ، فى كثير من الأحيان ، ومقابلة العرب الوافدين إلى الأمصار والسماع منهم فى أحيان أخرى ، وأن حلقات العلم بالمساجد كانت أنفع وسائل الدراسة وأكثرها تنظيما ، ولقد كانت الدراسة شفهية بطبيعة الحال ، تساير ما جرى عليه العرب من اعتماد على ذواكرهم ، وإثارة لحوافظهم ، واختزان لمعلوماتهم فى أذهانهم ، لا لأن الكتابة لم تكن موجودة فى ذلك الوقت ، فقد عرف العرب الكتابة من زمن مبكر ، وكان للنبى عليه السلام كتاب يكتبون له ما ينزل عليه من وحى السماء ، أو ما عليه عليهم من معاهدات وعقود، أو ما يرسله إلى الملوك والرؤساء من رسائل يدعوهم فيها إلى دينه الجديد ، وإنما لأنهم كانوا يعتزون بهذه الحوافظ ، ويثقون فيها ، ويباهون بها ، أولا .

سئل الأصمعى عما قيل من أنه يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة ، أفيها شىء هو بيت أو بيتان ؟ فقال : وفيها المائة والمائتان(١) .

وجمع الحسن بن سهل عندما ولى العراق بين أبى عبيدة والأصمعى ونصر بن على الجهضمى ، ثم نظر فى رقاع كانت بين يديه للناس فى حاجاتهم ، فوقع عليها وكانت خمسين رقعة ، ثم أمر فدفعت إلى الخازن ، ثم جرى ذكر الحفظ والحفاظ، فقال أبو عبيدة : ما الغرض أيها الأمير من ذكر من مضى ! ها هنا من يقول : إنه ماقرأ كتابا قط فاحتاج إلى أن يعود فيه ، ولا دخل قلبه شىء وخرج منه . فالتفت الأصمعى وقال : إنما يريدنى بهذا القول ، والأمر فى ذلك على ما حكى ، وأنا أقرب إليه ، قد نظر الأمير فى خمسين رقعة ، وأنا أعيد ما فيها ، وما وقع به عليها رقعة

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص١٨٩ .

رقعة . فأحضرت الرقاع ، فقال الأصمعى : سأل صاحب الرقعة الأولى كذا ، واسمه كذا ، ووقع له بكذا ، والرقعة الثانية والثالثة حتى مر فى نيف وأربعين رقعة ، فالتفت إليه نصر بن على الجهضمى وقال : أيها الرجل ، أبق على نفسك من العين ، فكف الأصمعى(١) .

وثانيا لأن الكتابة — وإن كانت قد عرفت فى زمانهم — لم تكن وسائلها من السهولة واليسر بالحد الذى يجعلها أداة طيعة فى أيديهم ، يستخدمونها فى رفق كلما أرادوا ذلك . فقد مر بنا أن الشافعى كان — لفقره — يستخدم من العظم ألواحا يكتب فيها بدل القراطيس ، ويمكن تصور العناء والمشقة اللذين يجدهما الإنسان فى استخدام مثل هذه الوسيلة لتقييد ما يريده .

على أن هذا لا يمنع — كما هو مفهوم — من أن بعض التلاميذ كان يقيد ما يسمع ، وأن بعض الأساتذة كان يملى على تلاميذه ما يرى حاجتهم إلى كتابته ، غير أن التاريخ لم يحفظ لنا من كتب النحو المدونة فى هذا العصر الأول شيئاً ، وإن كنا قد وجدنا فى الآثار التاريخية ما يدل على أن بعض السابقين الأولين من النحاة قد ألفوا فى النحو شيئاً : ففى سرح العيون (٢) : أن أبا الأسود عندما استعظم الخطأ فى القرآن ، عاد إلى زياد فقال : قد أجبتك : ثم وضع مختصره فى أصول النحو .

أما أين ذهب هذا المختصر ؟ وأين ما عمله تلاميذ أبى الأسود ؟ لا يجيب التاريخ بشىء ، ولكنا نستطيع أن نستنتج أن هذه المختصرات التى عملت ، أو هذه المذكرات التى كتبت ، قد ضاعت فى بطون التاريخ ، وقد عفى آثارها مضى الزمن .

---

(١) نزهة الألبا ص ١٦٧ — ١٦٨ .   (٢) ص ١٧٥ .

١ — كتابا عيسى بن عمر :

ولا نسمع عن شيء من آثار النحاة بعد ذلك ، إلا ماتذكره الروايات المختلفة(١) من أن عيسى بن عمر كان له كتابان في النحو ، سمي أحدهما الجامع ، وسمي الآخر الإكمال ، وأن الخليل بن أحمد قال فيه وفيهما :

بطل النحـــو جميعاً كله غير ماأحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهـــذا جامع فهما للناس شمس وقمـــر

ولكن هذه الروايات تذكر كذلك ، أن هذين الكتابين لم يقعا لأحد ، ولا سمع بأحد ادعى أنه رآهما ، غير أن معجم الأدباء يذكر(٢) :أن أبا الطيب اللغوى ذكر في كتابه أنهما مبسوط ومختصر ، وذكر عن المبرد أنه قال : قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر .

وتذكر وفيات الأعيان (٣) أن سيبويه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الخليل ابن أحمد ، سأله الخليل عن مصنفات عيسى ، فقال له سيبويه : صنف نيفا وسبعين مصنفاً في النحو ، وإن بعض أهل اليسار جمعها وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين ، أحدهما اسمه الإكمال ، وهو بأرض فارس عند فلان ، والآخر الجامع ، وهو هذا الكتاب الذي اشتغل فيه ، وأسألك عن غوامضه ، فأطرق الخليل ساعة ثم رفع رأسه وقال : رحم الله عيسى ، وأنشد البيتين السابقين .

فهذه الرواية تنسب إلى سيبويه فضل إظهار الكتابين ، أو أحدهما على الأقل ، وهو الجامع ، وتنسب إلى عيسى أنه ألف من المصنفات العدد الكبير ، وتشير هذه الرواية إلى أن كتاب سيبويه إنما قام أساساً على كتاب عيسى .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٧ ، الفهرست ص ٦٢ ، نزهة الألبا ص ٢٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ . بغية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٢) ج ١٦ ص ١٤٧ . (٣) ج ١ ص ٤٩٧ .

ويبدو من ذكر هذا العدد الضخم من المؤلفات فى هذا العصر المتقدم ، أن هذه المصنفات كانت عبارة عن مذكرات أو بحوث فى موضوعات مختلفة ، ولم تكن كتباً كبيرة مختلفة الموضوعات متشعبة الأبواب ، فإن الزمن فيما أعتقد لم يكن يسعف بتأليف هذا العدد الكبير ، اللهم إلا أن نقول : إن العدد فى قول سيبويه لا مفهوم له ، وإن المقصود الحديث عن فضل الرجل ، وعلمه ، وأثره فى دراسة النحو ولعل مما يرجح الرأى الأول ما ذكره المبرد فى الرواية السابقة ، من أنه قرأ أوراقاً من أحد الكتابين مما يدل على قلة العدد الذى قرأه .

ويبدو كذلك من الاسمين اللذين اختيرا لإطلاقهما على الكتابين ، أنه عمل أولا كتاب الجامع ، وأنه قصد به الإحاطة بكل مسائل النحو ، ولكنه وجد بعد أن ألفه أن هناك أشياء أخرى ندت منه ، فأراد أن يكملها وأن يلم بها ، فألف الإكمال .

وعلى كل حال فإننا لا نستبعد مطلقاً أن يكون لعيسى مذكرات فى النحو ، وأن تكون هذه المذكرات قد جمعت مسائل كثيرة منه ، وأن يكون لهذه المذكرات التى استطاع سيبويه أن يحصل عليها أثرها فى تأليف كتابه ، لا نستبعد ذلك بل نرجحه ، لأن كتاب سيبويه خرج للناس كاملا شاملا ، ولأنه كان النتاج الكامل المكتوب الوحيد الذى ظهر فى النحو حتى عصر سيبويه ، وأن يكون أول تجربة من نوعها فى هذا العلم ، وأن يكون على ما هو عليه من إحاطة بمسائل النحو ، وإلمام بها ، وتأليف واف فيها ، كل هذا يبعث فى النفس الشك فى أن هذا الكتاب أول تأليف نحوى ، وأنه لا بد أن يكون قد سبقته تجربة بل تجارب مر بها هذا العلم ، حتى وصل إلينا عن طريق سيبويه كاملا ناضجاً ، يشغل العلماء بالبحث فيه ، ويجدّون فى فهمه ، ويعملون على تبسيطه وشرحه ، وإلا كان طفرة واسعة ، بل معجزة نادرة ، تنقله فى لحظة من طفولة حابية ، إلى فتوة كاسرة ، ومن نبت ناجم إلى شجر باسق ، ولا حاجة بنا إلى هذا ولا ضرورة ، فسلم التطور موجود ، والزمن مسعف ، والروايات المتكاثرة ترجح ، والعقل الفاحص يصدق ، وإذا كان

الزمن قد أتى على هذه المؤلفات أو على هذين المؤلفين ، فليس الرجل مسئولا عن ذلك ، وليس الكتابان المذكوران أول الكتب التى فقدت ، ولن يكونا آخرها .

وإذا كان هناك مجال للاعتراض على هذا القول بأن الخليل بن أحمد قد وضع أساس علمين آخرين ، بل قد ابتدع علمين آخرين أخرجهما إلى الناس كاملين ، وقد سلم له الجميع بذلك ، وأقروا له بالفضل ، فلم ينكر على سيبويه استقلاله بتأليف هذا الكتاب ؟ .

فإن الجواب عن هذا أن كتاب العين كما نظمه الخليل أشبه ما يكون بعملية رياضية حسابية فكر فيها ، ووضع أساسها ، ثم طبقها ، فوجدها محيطة كافية ، وأن معرفة بحور الشعر المحدودة التى لها من موسيقاها ونغمها ما يساعد على الاهتداء إليها ، لا يصح أن يقارن بالنحو بحال ، فالنحو متشعب المسائل ، متعدد الفروع ، يقتضى إلماما تاما باللغة أولا ، وفهما لقواعدها ثانيا ، وإحاطة شاملة بأبنيتها وأوجه تصرفها أخيرا ، وما دامت فكرة تقييد الأفكار موجودة ، وما دام الطلاب والمعلمون يلجئون إليها لتثبيت القواعد ، وإرساء الأفكار ، وما دام العقل لا يمنع ، والنقل يزكى ويؤيد ، فلا مانع حينئذ من أن نسير وفقا لما يقتضيه التقدير السليم ، ولا ضير على سيبويه ولا حرج ، فى أن يكون قد استفاد من تجارب سابقيه فى فهم المسائل ومناقشتها ، والبراعة فى جمعها وتنسيقها ، ذلك أقرب إلى الفهم السليم ، وأدنى إلى التقدير الصحيح .

بل ذلك ما يذكره التاريخ ، وما يدل عليه عمل سيبويه فى الكتاب نفسه ، فقد روى عن ثعلب أنه قال[١] : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه أثنان وأربعون[٢]

---

(١) الفهرست ص٧٦ .

(٢) ذكر أستاذنا على النجدى ناصف أن الذين أخذ عنهم سيبويه وروى لهم فى الكتاب ثمانية ذكر أسماءهم ومرات نقله عنهم . راجع سيبويه إمام النحاة ، ص ٧٦ وما بعدها .

إنسانا ، منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل .

ولا معنى لهذا الكلام ولا مفهوم له ، إلا أن سيبويه قد نقل عن عدد من علماء العربية — وأفاد من خبراتهم وتجاربهم ، وظهر أثرهم فى الكتاب واضحا ، نقلا عنهم ، أو تأثرا بنهجهم . ولا يصح أن يسبق إلى الوهم — ويخيل إلى أن أحدا لم يقل بذلك — أنه يعنى أن اثنين وأربعين عالما من بينهم سيبويه ، اجتمعوا وتشاوروا وكتبوا ، ثم أخرجوا للناس كتاباً نسبوه إلى سيبويه ، فسيبويه ليس أسن من ذكر اسمهم فى الكتاب ، وليس أعلاهم قدراً ، ولا أبعدهم ذكرا ، ولا أثبتهم قدماً ، ففيهم الخليل بن أحمد صاحب اليد الطولى على اللغة والأدب ، وفيهم أبو عمرو بن العلاء ، وفيهم غيرهما ، فلا معنى إذا لاختصاصه من بينهم بنسبة الكتاب إليه ، فلا وجه إذا لهذا الفهم ، ولا دليل يدل عليه .

٢ — كتاب سيبويه :

أما كتاب سيبويه فهو أول كتب النحو التى حفظها لنا التاريخ ، وأوفى هذه الكتب ، وأعلاها قدرا ، وأسعدها حظا ، ويكفيه فخرا أنه عرف من غير معرف وخص من غير إضافة ، فكان إذا قيل : الكتاب ، لم تنصرف الأذهان إلا إليه ، ولم تتجه العقول إلا نحوه .

تذكر الروايات أن كتاب سيبويه كان(١) لشهرته وفضله علما عند النحويين فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه . وقرأ نصف الكتاب ، ولا يشك فى أنه كتاب سيبويه .

ويكفيه كذلك أن يقول فيه محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه(٢) : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له ، واستصعابا لما فيه .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ . معجم الأدباء ج١٦ ص١١٧ ، وقريب منه فى بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ . معجم الأدبا ح ١٦ ص ١١٧ ، وقريب منه فى بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

وأن يقول المــــازنى(١) : من أراد أن يعمل كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى .

وأن يقول الجاحظ فيه(٢) : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ، ففكرت فى شىء أهديه له ، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه ، فقلت له : أردت أن أهدى لك شيئا ، ففكرت فإذا كل شىء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت إلى شيئا أحب إلى منه .

وأن يقول فيه صاعد بن أحمد الجيانى الأندلسى ، كما نقل عنه ياقوت الحموى(٣) : لا أعرف كتابا ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن ، غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسطاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى فى النحو ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شىء إلا ما لا خطر له .

وأن يذكر ثعلب الكوفى(٤) أن الفراء قد مات وتحت رأسه كتاب سيبويه .

وأن يقول الأخفش(٤) : إنه قرأ كتاب سيبويه على الكسائى فوهب له سبعين دينارا .

هذا هو كتاب سيبويه أول مؤلف نحوى خالد ، يمثل مرحلة من مراحل النضج فى التأليف النحوى ، من حيث الإحاطة والشمول ، ولكنه خطوة طبيعية

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ . معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، وقريب منه فى بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة الألبا ص ٧٤ — ٧٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ . (٤) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٢ .

فى مراحل النمو والتطور من حيث التبويب والتقسيم ، فلم يقسمه سيبويه التقسيم المألوف لنا فى كتب النحو المتأخرة المتداولة بيننا ، ولكنه قسمه إلى أبواب متعددة ، هذه الأبواب قد يكون بينها من الروابط ما يجعلها حقيقة بالتضام والتلاصق ، وقد يكون بعضها قد ذكر استطرادا عند عروض مناسبة قد تستدعيه ، ولكنها فى مجال التنظيم والتنسيق ليست جديرة بتقديمه عن موضعه ، واقحامه على ما لا يألفه ، وسنبين ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

(أ) منهجه :

وكتاب سيبويه مقسم إلى جزأين ، بدأ الجزء الأول بما يشبه أن يكون مقدمة للنحو أو تمهيدا له ، فهو يتحدث عن الكلم(١) ، ويقسمه إلى اسم وفعل وحرف ، ثم يذكر أحوال أواخر الكلم(٢) ، ويبين أن منها المعرب ، ومنها المبنى ، وأن لكل منها أربعة أنواع من الإعراب .

ثم يعرض لباب هو إلى علم اللغة أقرب منه إلى النحو إذ يقول(٣) : هذا باب اللفظ للمعانى : اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، نريد بالثانى المترادف ، وبالثالث المشترك ، ثم يضرب أمثلة توضح كلا منها .

ثم يعرض للكلام(٤) ويبين أن منه المستقيم الحسن ، ومنه المحال ، ومنه المستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال الكذب ، ويعقب بالأمثلة الموضحة لكل نوع ، وهذا الباب كما هو واضح أدخل فى باب البلاغة وأمس رحما بها .

كذلك يعرض للضرورات الشعرية وما يباح للشاعر منها دون الناثر ، كصرف ما لاينصرف ، وحذف ما لا يحذف ... إلخ وهذه الموضوعات لا تمس النحو مسا قويا إلا أنها ـ وقد ذكرت تقدمة وتمهيداً ـ لا بأس بها ، وإن دلت على أنها أثر باق

---

(١) جـ ١ ص ٢ .
(٢) جـ ١ ص ٢ .
(٣) جـ ١ ص ٧ .
(٤) جـ ١ ص ٨ .

من آثار امتزاج الدراسات الأدبية فى بادىء الأمر ، قبل أن تنفصل الفروع المختلفة ، ويستقل كل منها باسمه ورواده .

ولكن سيبويه وهو يقدم لكتابه ويمهد له يقحم فى أثناء ذلك ماهو من صميم النحو ، ويعرض لما كان جديرا به أن يتأخر ليذكر مع أبواب النحو الأخرى ، فهو يذكر المسند والمسند إليه(١) أى المبتدأ والخبر ، ويبين أن أول أحوال الاسم الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ .

ثم يذكر كذلك ما يعرض لبعض الكلمات من الحذف وإن كان الأصل فيها أن تكون مذكورة لأنهم(٢) : يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشىء عن الشىء ..... إلى آخر ما ذكره .

ويذكر سيبويه بعد ذلك عنواناً باسم : الفاعل(٣) يوحى للقارىء قبل أن يتابع القراءة أنه بصدد الحديث عن الفاعل وما يتعلق به ، ولكنه عندما يقرأ ما فصل به سيبويه هذا العنوان ، يجده يتحدث عن الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتداء والخبر ، وهكذا يستمر العنوان فى بابين آخرين ، لايتحدث فيهما عنه ، وإنما يتحدث عن الفعل المتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

ثم يتخذ عنوانا آخر هو : باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول ، ولا يتحدث هنا كذلك عن المفعول ، وإنما يتحدث عن الفعل المتعدى لاثنين المبنى للمجهول .

وكما فعل سيبويه فى أول كتابه فأدخـــل أشياء فى غير موضعها ، وأقحمها على ما يشبهها ، كذلك يفعل فى أثناء كتابه ، فنجده ينتقل من موضوع يتحدث فيه ، إلى موضوع آخر ، ثم يعود مرة أخرى إلى الموضوع الأول ، بعد أن فصل بين أجزاء الموضوع الواحد بما ليس منها ، فبعد أن تحدث سيبويه عما أجرى مجرى الفعل المتعدى

---

(١) جـ ١ ص ٧ .

(٢) جـ ١ ص ٨ .

(٣) جـ ١ ص ١٦ .

إلى مفعولين فى اللفظ لا المعنى ، نحــو : يا سارق الليلةِ أهلَ الدار ، على السعة فى الـكلام ، وضرب الأمثلة لذلك ، انتقل إلى ما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور وضرب الأمثلة لذلك كقول عمرو بن قميئة :

لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليومَ مَنْ لامَـها

وقول أبي حية النميرى :

كما خُطَّ الـكتاب بكف يوما ... يهودىٍّ يقارب أو يزيل(١)

وفى حديثه عن الصفة المشبهة ، لا يقتصر على الحديث عنها ، وإنما ينتقل إلى عمل أفعل فى التفضيل ، ويقارن بينه وبين الصفة المشبهة ، ثم ينتقل إلى العــدد المفرد والمركب والعقود(٢) .

وبينما هو يتحدث فى باب : ما يحذف فى التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها ، وكذلك تحذف فى التصغير ، ينتقل فجأة إلى بيان حروف اللين فيقول : وحروف اللين هى حروف المد التى يمد بها الصوت ، وتلك الحروف الألف والواو والياء ، ثم يعود إلى إكمال ما كان فيه فيقول : وتقول فى منطلق مطليق ومطيليق لأنك لو كسرته . . . إلخ(٣) .

ويتحدث عن بناء الأفعال فيقول(٤) : باب بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها بها ومصادرها ، فالأفعال تـكون من هذا على ثلاثة أبنية على : فَـعَل يفـْعِـل ، وفعَل يفعُل وفعَل يفعَل . . .

وبعد أن ذكر فى أبواب مختلفة المصادر المختلفة وأفعالها ، وذكر اسم المرة واسم الهيئة والمطاوعة ، وحروف الزيادة ومعانيها ، وأسماء الزمان والمـكان والآلة ، وانتقل إلى باب التعجب فذكر ما لا يقال فيه ما أفعله عاد فقال(٥) . باب ما يكون يفعَل

(١) جـ ١ ص ٨٩ — ٩١ .
(٢) جـ ١ ص ١٠٤ — ١٠٨ .
(٣) جـ ٢ ص ١١١ .
(٤) جـ ٢ ص ٢١٤ .
(٥) جـ ٢ ص ٢٥٢ .

من فَعَـل فيه مفتوحا ، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا ، وذلك قولك : قرأ يقرأ وبدأ ويبدأ .

وعندما يذكر عدة ما يكون عليه الـكلم يقول(١) : وأما ما فهى نفى لقوله : هو يفعل ، إذا كان فى حال الفعل ، فتقول : ما يفعل ، وتـكون بمنزلة ليس فى المعنى . . . . وتـكون توكيداً ولغوا . . . . فهى لغو فى أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجىء من العمل ، وهى توكيد للـكلام ، وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذى كان قبل أن تجىء ، وذلك نحو قوله: إنما وكأنما ولعلما جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء . . .

ثم ينتقل إلى غير ما فيقول : وأما لا فتـكون . . . وأما أن فتـكون . . . وأما كى فجواب . . . . وأما بل . . . . وأما قد فجواب لقوله : لمّا يفعل ،فتقول : قد فعل ، ولـكنه يجد أن هذه فرصة مناسبة للاستطراد والعودة إلى ما فيقول : وزعم الخليل أن هذا الـكلام لقوم ينتظرون الخبر ، وما فى لمّا مغيرة لها عن حال لم ، كما غيرت لو إذا قلت : لوما ، ألا ترى أنك تقول : لما ولا تتبعها شيئا،ولا تقول ذلك فى لم ، ثم يعود إلى قد فيقول : وقد تـكون قد بمنزلة ربما .

وفى أول الـكتاب بعد أن قسم الـكلام إلى اسم وفعل وحرف ، استطرد فبين أن بعض الـكلام أثقل من بعض ، فالفعل أثقل من الاسم الذى هو أشد تمـكنا والواحد أشد تمـكنا من الجمع ، والمذكر أخف من المؤنث ، وهو أشد تمـكنا . . . ثم بين أن التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون ثم قال : وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله ، ولـكنه لا ينفذ هذا ولا يقف عنده بل يستطرد فيقول : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور كما يدخل فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين فجميع

(١) جـ ٢ ص ٣٠٥ .

ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم(١) .

وبينما سيبويه يتحدث عن الاشتغال فيقول(٢) : باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربه .... إذا هو يتحدث عن عمل صيغ المبالغة فيقول : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى ؟ هو : فعول ، ومفعال، وفعال ، وفعل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم ....

وبينما هو يتحدث عما لا ينصرف فى أول الجزء الثانى ويذكر أنواعه(٣) إذا هو يعقد فصلا عن الألقاب(٤) يتحدث فيه عن أحوال اللقب مع الاسم مفردين أو مركبين أو متخالفين ، وبعد أن ينتهى من حديث الألقاب يعود مرة ثانية إلى المنصرف وغيره فيقول(٥) : باب الشيئين اللذين ضم أحدهما للآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس .

وسيبويه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد ، ولكنه يتحدث عنه ويقسمه إلى أبواب مختلفة كل باب منها يتحدث فيه عن حالة من حالات هذا الموضوع ، فعندما بدأ الحديث عن إن قال(٦) : هذا باب إن وأن ، أما أن فهى اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسما . . . وأما إن فإنما هى بمنزلة الفعل ، لا يعمل فيها ما يعمل فى أن كما لا يعمل فى الفعل ما يعمل فى الأسماء ، ولا تكون إن إلا مبتدأة . . . ثم يعقد بابا ثانياً فيقول(٧): هذا باب من أبواب أن تقول : ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة . .

ثم يعقد باباً ثالثاً فيقول(٧) : هذا باب آخر من أبواب أن تقول : ذلك وأن

---

(١) ج ١ ص ٢ — ٧ .
(٢) ج ١ ص ٥٥ — ٥٦ .
(٣) ج ٢ ص ٢ — ٤٨ .
(٤) ج ٢ ص ٤٩ .
(٥) ج ٢ ص ٤٩ .
(٦) ج ١ ص ٤٦١ .
(٧) ج ١ ص ٤٦٣ .

لك عندى ما أحببت ... ولو جاءت مبتدأ لجاز .

وفى باب رابع يقول(١) : تقول جئتك أنك تريد المعروف ، إنما تريد لأنك .

وهكذا يكرر الأبواب فيعقد باباً لإنما وأنما(٢) ، وبابا تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول(٣) ، وباباً تكون فيه بدلا من شيء ليس هو الأول(٤) ، وباباً تكون فيه مبنية على ما قبلها(٥) ، ثم يعود فيقول(٦) : هذا باب من أبواب إن تقول : قال عمرو : إن زيداً خير الناس . ثم يقول : هذا باب آخر من أبوب إن . ويكرر هذا العنوان مرتين أخريين (٧) ثم يذكر أنْ وإنْ المخففتين[٨] ، وأن التى تكون والفعل بمنزلة المصدر [٩] ، وأن التى تكون بمنزلة أى[١٠] ، ويذكر باباً آخر أن فيه مخففة (١١) ، وهكذا نجد سيبويه يتحدث عن إن وأن فى هذا العدد الضخم من الأبواب .

وكما أنه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد ، كذلك لا يعنى بأن يجمع ما يتصل بموضوع واحد فى مكان واحد وإن تفرقت أبوابه ، وإنما يعرض للموضوع الواحد فى أبواب متفرقة ، وفى أماكن متباعدة ، فقد ذكرنا فيما سبق أنه استطرد فى أثناء الحديث عن الكلام وأنواعه ، والمتمكن وغيره فعرض للاسم المنصرف وغير المنصرف ، وبين(١٢) أن جميع ما لا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ... ولكنه فى الجزء الثانى(١٢) يعود إلى ذلك الحكم مرة أخرى ، ويشير إلى أنه عرض لذلك فى أول الكتاب .

---

(١) ج ١ ص ٤٦٤ .
(٢) ج ١ ص ٤٦٥ .
(٣) ج ١ ص ٤٦٦ .
(٤) ج ١ ص ٤٦٧ .
(٥) ج ١ ص ٤٦٨ .
(٦) ج ١ ص ٤٧١ .
(٧) ج ١ ص ٤٧٢ — ٤٧٣ .
(٨) ج ١ ص ٤٧٥ .
(٩) ج ١ ص ٤٧٩ .
(١٠) ج ١ ص ٤٨١ .
(١١) ج ١ ص ٧ .
(١٢) ج ٢ ص ١٣ .

وعند حديثه عن البدل يذكره مرة فى : باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول(١) ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ..

ثم يذكر البدل مرة أخرى فى : باب المبدل من المبدل منه (٢) ، والمبدل يشرك المبدل منه فى الجر ، وذلك قولك : مررت برجل حمار .. ثم يعود إليه عند حديثه عن المستثنى فيقول(٣) : باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتانى أحد إلا زيد ... ويقول(٤) : باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا : ... ما مررت بأحد إلا زيداً ... وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فى الأول ، والدليل على ذلك أنه يجىء على معنى : ولكن زيدا ... ويقول فى موضع آخر(٥) : باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ... ويعود إليه بعد ذلك فيقول(٦) : باب من البدل أيضاً ، وذلك قولك : رأيته إياه نفسه ... فأما نفسه حين قلت : رأيته إياه نفسه ، فوصف بمنزلة هو ، وإياه بدل ... وقد سبق أن ذكرنا أنه تحدث عنه عندما تحدث عن أن(٧) فى غير هذه المواضع .

وسيبويه يشير إلى هذه الطريقة ويعترف بها فيقول(٨) : باب الترخيم ، والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ، وقد كتبناه فيما مضى ، وستراه فيما بقى ان شاء الله ..

ب — أسلوبه :

ولم يكن سيبويه يعنى بجمال العبارة وحسن سبكها قدر عنايته بأدائها لمعناها

(١) ج ١ ص ٧٥ .
(٢) ج ١ ص ٢١٨ .
(٣) ج ١ ص ٣٦٠ .
(٤) ج ١ ص ٣٦٣ .
(٥) ج ١ ص ٢٢٤ .
(٦) ج ١ ص ٣٩٣ .
(٧) ج ١ ص ٤٧٦ — ٤٦٧ .
(٨) ج ١ ص ٣٢٩ .

ودلالتها على الغرض منها ، يقول(١) : هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك. أى إضافة المنادى إلى ياء المتكلم .

ويقول(٢) : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ..

بل إن العبارة قد تكون غامضة فلا يستطيع القارىء أن يفهم المقصود بالعنوان الذى اختاره سيبويه إلا إذا قرأ ما كتب فى هذا الباب ، والأمثلة الموضحة له ، يقول(٣) : هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه . فإنه أشبه ما يكون بالألغاز والأحاجى ، يحتاج الى تفسير وتوضيح يبين أنه يقصد التعجب .

ويقول(٤) : هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به ، وما كان نحو ذلك . يقصد بهذا باب التنازع .

ومن ذلك أيضا ما عنون به لكان وأخوتها(٥) ، وقد ذكرناه فيما مضى .

ولأن المصطلحات النحوية لم تكن قد اكتملت بعد ، ولأن سيبويه لم يكن يعنى بعبارته ، رأينا بعض العناوين قد طال وامتد فشغل حيزاً كبيراً مما لا نشاهده فيما يتخذه المؤلفون فى عصرنا الحاضر من عناوين موجزة تدل على المقصود من أقرب طريق .

يقول عندما أراد أن يتحدث عن العطف على الضمير المتصل(٦) : باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المضمر فيما عمل فيه .

ويقول(٧) : باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ . يقصد ما يصح أن يقع خبراً وأن يقع حالا .

---

(١) ج ١ ص ٣١٦ .
(٢) ج ١ ص ١٨٥ .
(٣) ج ١ ص ٣٧ .
(٤) ج ١ ص ٣٧ .
(٥) ج ١ ص ٢١ .
(٦) ج ١ ص ٣٨٩ .
(٧) ج ١ ص ٢٦٠ .

ويقول(١) : باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير فى الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل كما كأن الحذر بدلا من احذر فى الأمر .

فهو لا يكتفى فى العنوان بشرح المعنون له ، وإنما يضرب مثالا يوضح مايقول .

ويقول(٢) : باب يستغنى فيه عن ما أفْعَله بما أفْعَل فِعْله ، وعن أفْعَل منه بقولهم : هو أفْعَل منه فعلا ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها .

وسيبويه يعنى بضرب الأمثلة الشارحة الموضحة ، كما يعنى بالمقارنة بين المتشابهات وقياس بعضها على بعض ، ولا يكاد يذكر حكما ثم يتركه دون أن يعلل له ويبين الوجه فيه ، يتضح ذلك فى كثير مما ضربناه من أمثلة ، كما يتضح ذلك فى قوله(٣) : باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب من قولك : كسوت الثوب ، وفى قولك كسوت زيدا الثوب ، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ، ولكنه مفعول كالأول ، ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا ، إذا قلت : كسوت الثوب ، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل ، إذا قلت : كُسى الثوبُ ، وذلك قولك : ضربت عبد الله قائماً ، وذهب زيد راكبا ، فلو كان بمنزلة المفعول الذى يتعدى إليه فعل الفاعل نحو : عبد الله وزيد ، ما جاز فى ذهبت ، ولجاز أن تقول : ضربت زيدا أباك ، وضربت زيدا القائم ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل ، فالاسم الأول المفعول فى ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل فى ذهب أن يكون فاعلا ، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار فى قولك : لى مثلُه رجلا ، ولى ملؤه عسلا ، وكذلك ويحه فارساً ، وكما منعت النون فى عشرين أن يكون ما بعدها جراً إذا قلت : له عشرون درهما ، فعمل الفعل ههنا فيما يكون حالا كعمل : لا مثله فيما بعده ، ألا

---

(١) ج ١ ص ١٦٨ .
(٢) ج ٢ ص ٢٥١ .
(٣) ج ١ ص ٢٠ .

ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن هذا لا يكون إلا نكرة ، ولو كان هذا الحال بمنزلة الثوب وزيد فى كسوت ، لما جاز ذهبت راكبا ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرو ، وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ، ولم يكن أضعف منه إذكان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه .

فهو يشرح ويقارن ويعلل ويقيس ويكرر حتى يوضح المسألة ويثبتها فى الأذهان .

وهو هنا كما رأينا يلقى الكلام إلقاء، ولكنه فى مواضع أخرى يتساءل ثم يجيب ، وكأنه أحس أن ما ذكره لا يجد قبولا فى النفس ، أو لا يتفق فى ظاهره مع القواعد المشهورة ، فأراد أن يوضح وجه الصواب فيه ، حتى ينتفى عنه الشك ويثبت فى النفس يقول(١) : ولو قلت : مررت بعمرو وزيداً ، لكان عربياً ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور فى موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها ، فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور فى موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه ، كما قال جرير :

جئنى بمثل بنى بدر لقومهم   أو مثلَ أسرة منظور بن سيّار

ومثله قول العجاج :

يذهبن فى نجد وغوراً غائراً

كأنه قال : ويسلكن غوراً غائراً ، لأن معنى يذهبن فيه يسلكه .

ولما كانت مهنة التعليم تغلب عليه نرى فى عبارته ما يدل على أنه كان يستعمل فى كتابته الأسلوب الذى كان يستعمله فى دراسته ، استمع إليه يشرح باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف(٢) وذلك نحو حبلى وبشرى وأخرى تقول : حبيلى وبشيرى ... وإن

---

(١) جـ ١ ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢) جـ ٢ ص ١٠٧ .

جاءت هذه الألف لغير التأنيث كَسَرْتَ الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء ، وجرت هذه الألف فى التحقير مجرى ألف مرمى ، لأنها كنون رعشنٍ وهو قوله : فى معزى مُعَيْزٍ كما ترى، وفى أرطى أرَيْطٍ كما ترى،وفيمن قال علقى:عُلَيْقٍ كما ترى ، فهو يكرر « كما ترى » عدة مرات وكأنه يشرح لتلاميذه ويخاطبهم .

وسيبويه يلجأ أحيانا إلى تنويع الأسلوب ، وتغيير طريقة تناوله للمسائل فهو فى باب التعجب يقول(١) : باب ما لا يجوز فيه ما أفعله ، وذلك ما كان أفْعَل وكان لونا أو خلقة . فقد بدأ بالحديث عما لا يصح فيه ما أفعله قبل أن يتحدث عن شىء مما يصح فيه ، أو عن تعريفه .

وسيبويه لا يكتفى بآرائه يعرضها ولكنه حريص على أن ينسب لأساتذته ما قالوه ، فهو يقول(٢) : وزعم أبو الخطاب الأخفش أن بعض العرب يقول : حَيَّهل الصلاةَ ، فهذا اسم ائت الصلاة .

ويقول(٣) : ولو قلت : إياك الأسد ، تريد من الأسد ، لم يجز كما جاز فى أنْ ، إلا أنهم زعموا أن ابن أبى إسحق أجاز هذا البيت فى الشعر :

فإياك إياك المـراءَ فإنه   إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال : اتق المراء . قال الخليل : لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنفه ، لأن هذه الكاف مجرورة ، وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ .

ويقول(٤) : تقول : مررت برجل سواءٌ درهمُه ، كأنك قلت : تمام درهمه ، وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خزٍّ صُفَّته.
ويقول(٥) : وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك ،

---

(١) جـ ٢ ص ٢٥٠ .
(٢) جـ ١ ص ١٢٣ .
(٣) جـ ١ ص ١٤١ .
(٤) جـ ١ ص ٢٣٠ .
(٥) جـ ١ ص ٤١٢ .

فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تُبعدن ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل .

ويقول(١) : وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : اجتمعت أهل اليمامة ، لأنه يقول فى كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعنى أهل اليمامة ، فأنث الفعل فى اللفظ .

وهو عندما يعرض لآراء أساتذته لا يكتفى بسردها دون أن يبدى رأيه فيها ، ولكنه يوازن بينها ، ويحكم عليها يقول(٢) : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث ، .... وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب ، وأبى عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما .

وسيبويه — كما سبق أن ذكرنا — يعمد أحيانا إلى الافتراض والتقدير ضاربا صفحا عما قالته العرب ، وعما يمكن أن تقوله ، فيقول(٣) : وتقول : أيٌّ من إن يأته من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمْك .

ثم يأخذ فى تقدير صلة هذه الموصولات وتقدير أخبار المبتدآت ، مع أنه يعلم أن مثل هذا الأسلوب لا يتوقع أن يتكلم به عربى ، ومع أنه يأخذ على النحاة أنهم وضعوا الكلام أحيانا على غير ما وضعت العرب يقول(٤) : باب استكرهه النحويون وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : وَيْحٌ له وتَبٌّ ، وتبالك وويحا ، فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما فى غير الموضع الذى وضعته العرب ، ولابد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب ، لأنها إذا ابتدئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شىء مع قبحها ، فإذا قلت : ويحٌ له ثم ألحقتها التب فإن النصب فيه أحسن ، لأن تبا إذا نصبتها فهى مستغنية عن لك ، فإنما قطعتها من أول

---

(١) جـ ١ ص ٢٦ .
(٢) جـ ١ ص ١٩٤ .
(٣) جـ ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١ .
(٤) جـ ١ ص ١٦٧ — ١٦٨ .

الـكلام ، كأنك قلت ، وتبا لك ، فأجريتها على ما أجرت العرب ، فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح ، ولا تشبهها لأن تبا تستغنى عن لك ، ولا تستغنى ويح عنها ، فإذا قلت : تبا له وويحٌ له ، فالرفع ليس فيه كلام ، ولا يختلف النحويون فى نصب التب إذا قلت : ويح له ، وتبا له ، فهذا يدلك على أن النصب فى « تبا » .... فيما ذكرنا أحسن ، لأن له لم يعمل فى التب .

وعبارة سيبويه كما تبدو فى هذا الباب وفى غيره من الأبواب ليست واضحة تمام الوضوح ، وليست معبرة عن المعنى تعبيرا قويا ، ولامؤدية له أداء مباشرا ، ومن هنا وجد نفسه فى حاجة إلى الإعادة والتـكرار ، وإلى الإطالة والإطناب ، حتى يطمئن إلى أنه قد فهم عنه ما يريد أن يقول ، ولعل ذلك يرجع كما سبق أن قلنا إلى عدم عنايته بانتقاء الألفاظ التى توصله إلى المعنى مباشرة .

جـ — موضوعاته :

وكتاب سيبويه — وإن كان مؤلفا نحويا — نجد فيه بعض أبواب دخيلة على النحو ، وإن كانت تفيد دارس الآداب العربية والتراث اللغوى ، من ذلك ما سبق أن ذكرناه من حديث عن الألفاظ ومعانيها(١) ، وحديث عن الـكلام الحسن والقبيح .... الخ(٢) مما يتصل بعلم اللغة ، وبلاغة الـكلام ، وحديث عن ضرورات الشعر مما لا يجوز فى الـكلام من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، ومد ما لا يمد ، وفك ما أصله الإدغام (٣) ... إلى آخر ما ذكره مما يتصل بالنقد الأدبى أكثر من اتصاله بالنحو ، على الرغم مما فيه من مساس بضبط الـكلمة وبنيتها ، وما ذكره فى باب : استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الـكلام وللإيجاز والاختصار(٤) فمن ذلك قوله : تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف ،

---

(١) جـ ١ ص ٧ — ٨ .
(٢) جـ ١ ص ٣ .
(٣) جـ ١ ص ٩ — ١٣ .
(٤) جـ ١ ص ١٠٨ .

لما ذكرت لك فى الاتساع والإيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش فى يومين ، ولكنه اتسع واختصر .

وهذا الاتساع فى الإسناد باللجوء إلى المجاز ، وهذا الحذف للاختصار ليس موضعهما كتب النحو ، ولكنه كتب البلاغة .

ومن ذلك النوع أيضاً قوله(١) : باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى ، فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفا ، فيقول اليوم أو غداً ... وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول : أمس وأول من أمس ، فيكون ظرفا ، على أنه كان السير فى ساعة دون سائر ساعات اليوم ..... وقد تقول : سير عليه اليومُ ، فترفع وأنت تعنى فى بعضه ، كما تقول فى سعة الكلام : الليلةُ الهلالُ ، وإنما الهلال فى بعض الليلة ، وإنما أراد : الليلةُ ليلةُ الهلال ، ولكنه اتسع وأوجز .

ومثل ذلك أيضاً قوله(٢) : باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سير عليه ، فتقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم، وخلافة فلان ، وصلاة العصر .

وقوله(٣) : باب ماينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن ... وذلك قولك : ماأنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً سيراً ... وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام، من ذلك قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ... فإنما هى إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم وليلك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :

لعمرى وما دهرى بتأبين هالك ... ولا جَزَع مما أصاب فأوجعا

جعل دهره الجَزَع ... وإنما أراد : وما دهرى بدهر جزع . ولكنه جاز على السعة ، واستخفّوا واختصروا ، كما فعل ذلك فيما مضى .

فهذه كلها من غير شك أحاديث بلاغية ، تتصل بقوة التعبير عن المعنى أكثر مما تتصل بحركات الكلمات ، أو ببنية الكلمة ، ولذا كان موضعها الملائم غير كتب النحو .

---

(١) جـ ١ ص ١١٠ .

(٢) جـ ١ ص ١١٤ .

(٣) جـ ١ ص ١٦٨ .

وحديثه عن مخارج الحروف (١) مهموسها ومجهورها ، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها ، حديث فى علم الأصوات وفن التجويد ، أكثر منه حديث نحو ، فموضعه كذلك فى غير هذا الكتاب .

على أن هذه الملاحظات التى أخذت على هذا الكتاب الخالد ، لا تغض من شأنه ، ولا تحط من قيمته ، ولا ترقى إلى أن تنال منه شيئاً ، ويكفيه أن يكون قد وعى من مسائل النحو ، وضم من فروعه ، ماجعله المرجع الأول للدارسين والمورد العذب للطالبين .

٣ — مقتضب المبرد :

ثم جاء بعد ذلك كتاب : المقتضب للمبرد ، الذى يعتبر أكبر كتاب ألف فى النحو حتى عصره بعد كتاب سيبويه ، والذى جمع مسائل النحو وفروعها ، والذى يعد هو الآخر مرجعاً من مراجع النحاة ، أو بتعبير أدق ، الذى كان يجب أن يعد مرجعاً من مراجع النحاة ، ولكنه فيما يبدو كان أسوأ حظا ، وأنكد جدا من سابقه ، إذ لم يقدر له من الشهرة والذكر ما يتناسب مع ما بذل فيه من جهد . ولست أدرى ، إلام يرجع هذا ؟

ترى بعض الروايات (٢) أن من أكبر ما صنف المبرد كتاب المقتضب ، وترى أنه كتاب نفيس إلا أنه قل ما يشتغل به ، أو ينتفع به ، قال أبو على : نظرت فى كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشىء إلا بمسألة واحدة ، وهى وقوع إذا جوابا للشرط فى قوله تعالى . « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »(٣) .

ويزعمون أن السر فى عدم الانتفاع به ، أن أبا العباس لما صنف هذا الكتاب ، أخذه عنه ابن الراوندى المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من ابن الراوندى ، وكتبوه منه ، فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به .

---

(١) ج ٢ ص ٤٠٤ .
(٢) نزهة الألبا ص ٢٩١ — ٢٩٢ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢١ .
(٣) سورة الروم ، آية رقم : ٣٦ .

وسواء أكان السبب فى عدم الانتفاع به هو هذه العلة التى اتجه إليها البعض ، أم كان انصراف الناس عنه — وهو الأرجح فى رأيى — لانشغالهم بكتاب سيبويه ، واكتفائهم به ، بعد أن استفاضت شهرته ، وظهرت للناس قيمته ، وأعظم العلماء من شأنه ، وعلى رأسهم مصنف المقتضب نفسه ، فإن هـــذا الكتاب جدير بشىء من العناية التى حظى بها غيره ، فيجاد طبعه ، وييسر شرحه ، ويقرب للناس تناوله .

(أ) منهجـــه :

وقد سار المبرد على النهج الذى سار عليه سيبويه — وإن كانت المصطلحات النحوية قد استقرت بعض الاستقرار ، وكثر منها ما كتب له البقاء — فإننا نجد الاستطراد فيه واضحا ظاهراً ، ففى باب عدد ما يكون عليه الكلم بمعانيه(١) يتحدث عن التاء والكاف والهاء ، ولكنه عنـــدما يصلها يستطرد لبيان أحكامها وإشباعها .

وفى باب ما جاء من الكلم على حرفين(٢) يذكر « فى » ويبين أن أصل معناها ما استوعاه الوعاء ، نحو قولك : الناس فى مكان كذا ، ثم يعرض لما تستعمل فيه على سبيل التوسع ، فيقول : فأما قولهم : فيه عيبان فمشتق من هذا ، لأنه جعله كالوعاء للعيبين ، والكلام يكون له أصل ، ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل ، ثم تقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبه ، وقد قهره . ثم يستطرد لبيان أن اللفظ قد يكون واحداً ويدل على حرف وفعل ، نحو قولك : زيد على الجبل ، يا فتى ، وزيد علا الجبل .

ولما كان الشىء بالشىء يذكر ، فإنه لا يكتفى بذلك بل يستمر فى الاستطراد والاستقصاء فيقول : ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف

---

(١) جـ ١ قسم ١ ص ٢٣ — ٢٤ .
(٢) جـ ١ قسم ١ ص ٣٢ — ٣٣ .

اللفظين والمعنى واحـــد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، ويضرب أمثلة لـكل ذلك .

وبعد أن يبين كيف يبنى من ضرب على أمثلة مختلفة : كجعفر ، وقطّع ، وصمحمح ، وجدول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقى ، يجد أن طرق الإلقاء على الأرض — وسلقى إحداها — تحتاج إلى شيء من التوضيح والشرح فيقول(١) : سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل : قتره وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نـكته .

وقد سار على النهج الذى سار عليه سيبويه فلم يذكر الموضوع الواحد فى باب واحد ، أو أبواب متعاقبة فى حيز واحد ، وإنما كان يدخل بعض الأبواب فى بعض، فبعد أن ذكر كيفية تثنية المقصور وجمعه تحت عنوان(٢) : باب المصطفين، انتقل فجأة إلى الحديث عن التوكيد(٣) فقال : تقول : اضربنان زيدا ، زدت ألفا لاجتماع النونات ففصلت بها بينهم ، مع أنه عرض لنون التوكيد بعد ذلك .

كذلك نجده بعد أن ذكر اتصال الضمير المتصل والمنفصل بالفعل ، ينتقل فجأة إلى بيان صرف ما لا ينصرف(٤) على الرغم من أنه سيذكره فيما بعد .

ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن صورة المخطوطة الموجودة بدار الـكتب، بها من خلط الموضوعات ما يغلب على الظن أنه يرجع إلى خطأ فى ترتيب الصفحات، أكثر مما يرجع إلى تداخل هذه الموضوعات عن طريق التأليف .

فبينما نقرأ فى التصغير (٥) : وكذلك ثياب وحياض ، تقول فى تصغيرها : أثياب وأحياض ، لأنك تردها إلى أقل العدد ، وإنما تنقلب الواو ياء لياء التصغير قبلها ، ولولا ياء التصغير لظهرت ، لمفارقة الـكسرة إياها ، فـكنت قائلا : أثواب

---

(١) ج ١ قسم ١ ص ٤٥ — ٥٦ .
(٢) ج ١ قسم ٣ ص ٢٦٩ .
(٣) ج ١ قسم ٣ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .
(٤) ج ١ قسم ٣ ص ٢٦٩ — ٢٧٣ .
(٥) ج ٢ قسم ٣ ص ٥٤٩ — ٥٥١ .

وأحواض وأسواط ، كما تقول : ثوب . . . إذا نحن نجد حديثا عن القسم والتنبيه، يقول : المعنى لا والله هذا ما أقسم به ، لأنها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قبل كل ما نبهت عليه ، كما قال الشاعر :

تعلمن ها لعمرو الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

ثم نعود إلى التصغير فنقرأ : قلت فى هذا أجمع بإظهار الواو — أى فى باب أسود وجدول وقسور — فقلت: أسيود وجديول وقسيور . . .

وكأنما كان يراد المبادلة بين القسم والتصغير ، فبينما الباب حديث عن القسم إذا هو يتحدث عن التصغير فيقول(١) : هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة فى موضع العين، اعلم أنها إذا كانت ظاهرة فى موضع العين ، فأنت فيها بالخيار ، إن شئت قلبتها لياء التصغير التى تقع قبلها ....

ويخيل إلى — بل أن اليقين هنا لا يتطرق إليه ضعف — أن الصفحة ٥٥٠ التى تحدث فيها عن القسم كان يجب أن تحمل رقم ٥٩٠ التى يتحدث فيها عن التصغير أثناء حديثه عن القسم ، وأن هذه الأخيرة كان يجب أن توضع موضع الأولى، وبهذا يسلم الترتيب فى هذا الموضوع ، وفى موضوع القسم على الأقل .

يدل على ذلك أن نهاية ص ٥٤٩ هو: ولولا ياء التصغير لظهرت لمفارقة الكسرة إياها ، فكنت قائلا أثواب وأحواض وأسواط ، كما تقول ثوب / ٥٩٠ وحوض وسوط وكذلك دعة تحقيرها : دويعة ، وما بعد الخط هو بداية صفحة ٥٩٠ لا ٥٥٠.

وأن نهاية صفحة ٥٨٩ هو : وأما قولك : لاها لله ذا ، فإنك حذفت الألف من ها التنبيه لما وصلتها وجعلتها عوضا من الواو ، كما فعلت ذلك بها فى هلم ، وها هذه / ٥٥٠ هى التى تلحق فى قولك : هذا . قلنا المعنى لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قبل كل ما نبهت عليه ، كما قال الشاعر زهير :

تعلماها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك فانظر أين تنسلك

---

(١) ج ٢ قسم ٣ ص ٥٨٥ — ٥٩٠ .

وما بعد الخط هو بداية صفحة ٥٥٠ لا ٥٩٠ ، وواضح جداً أن الكلام على هذا الترتيب صحيح مستقيم ، على عكس ما هو موجود بالمصورة .

وشبيه بهذا الإبدال فى ترتيب الصفحات ما حدث فى : باب من مسائل الفاعل والمفعول به جـ ١ قسم ١ ص ١٤ — إذ يقول : تقول : ضربت زيداً أخا عمرو ، فإن شئت جعلت أخا عمرو صفة ، وإن شئت جعلته بدلا ....

وفى نهاية ص ١٦ يقول : كما أنه إذا قال : ضربت زيداً رأسه ، إنما أراد . ضربت رأس زيد. فأوقع الفعل وجمله / ١٧ قووس لأن الواحد قوس، وأدنى العدد أقواس ، والكثير قياس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط ....

وفى باب : ما كان لفظه مقلوبا فحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه جـ ٤ قسم ١ ص ٣٨١ — يقول - فى نهاية ص ٣٨١ : فمن ذلك قسى ، وإنما وزنها فلوع ، وكان ينبغى أن يكون / ٣٨٢ بدلا منه وللبدل موضع آخر وهو الذى يقال له : بدل الغلط ....

وواضح أننا لو وضعنا صفحة ٣٨٢ مكان ص ١٧ ، ووضعنا هذه مكان تلك ، لاستقام الكلام ولم يكن فيه اضطراب .

وهذا ما يجعلنا نرجو مزيد عناية بهذا الكتاب النفيس لتحقيقه وضبطه .

وكما اعترف سيبويه فى كتابه بتجزئة الأبواب، يعترف المبرد كذلك فيقول - بعد أن تحدث عن جمع ما كان معتل العين واللام على فعاعيل من مثل شوى -[1] : وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئاً من الهمزة وأحكامه ، وشيئاً من التصغير والنسب مما يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله . ويقول فى موضع آخر[2] : وقد تقدم قولنا فى ذوات الياء والواو المضاعفة ، ثم ذكرنا ذا ، ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء

(١) جـ ١ قسم ٢ ص ١٤١ . (٢) جـ ١ قسم ٢ ص ١٨٤ .

الله ، ويقول(١) : وقد قلنا فى هذا ولـكن رددناه لما بعده .

وكما جنح سيبويه إلى افتراض أمثلة لا وجود لها فعل المبرد ، وبالغ فى هذه الأمثلة وفى افتراضها ، فهو يبين كيف يبنى من ضرب على أمثلة مختلفة كجعفر(٢) ... كما ذكرنا من قبل .

وفى باب الاستفهام يقول(٣) : ولـكن لو قلت : أى من إن يأته من إن يأتنا نعطه يأت صاحبك ، لـكان الـكلام جيداً ، ثم يشرع فى توضيح هذا الـكلام الجيد ، وبيان المبتدآت والأخبار والصلات ، إلى آخر ما ذكره مما لا يكاد يخطر على قلب بشر .

وفى باب آخر يقول(٤) : فإن قلت : الذى التى اللذان الذين التى فى الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحباها أخته زيد ، لـكان جيداً بالغاً .

وربما جاءت « بالغا » هنا نـكاية بمن يظن أن هذا هراء لا يصح أن يلتفت إليه ، حتى على فرض أن أحداً قاله . وكما فعل فى المثال السابق فعل هنا ، وأخذ يبين أجزاء كل جملة ، ويحاول أن يفصلها عن غيرها حتى يصل أخيراً إلى أنه : قد صح الـكلام .

وكما كان سيبويه يطيل العنوان أحياناً حتى يعبر عن الموضوع الذى عقد من أجله الباب ، كان المبرد يفعل ذلك أيضاً يقول(٥) : هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة ، صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك ، وذكر أبنيتها .

ويقول(٦) : هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أصولها ، وهى عشرة أنحاء .

وقد يكون العنوان أحياناً غامضاً لا يفهم إلا إذا قرئ الباب أوجزء منه، لمعرفة المقصود به ، يقول فى الممنوع من الصرف(٧) : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى بتفصيل

---

(١) جـ ١ قسم ٢ ص ١٨٤ .
(٢) جـ ١ قسم ١ ص ٥٥ .
(٣) جـ ٢ قسم ٣ ص ٥٦٥ .
(٤) جـ ٣ قسم ٢ ص ١٢٢ .
(٥) جـ ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ .
(٦) جـ ٣ قسم ٢ ص ١٦٦ .
(٧) جـ ٣ قسم ٣ ص ٢٧٠ .

أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء وما الأصل فيها .

ويقول فى باب كان وأخواتها(١) : هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد . وقد سبق أن ذكرنا ما عنون به للتعجب(٢) ، وما عنون به لما النافية(٣) .

والمبرد كذلك يسوق الملل ، ويقيس الأمثلة ، ويستقصى الشرح ، يقول(٤) : فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت فعاعيل فلا يجوز إلا شواوى ، فاعلم ، وذاك لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفر إليها من الياء التى هى أصل ، فلما كانت ثابتة لم يجز أن يتعدى إلى غيرها .... فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياءين فى حييت ونحوه ؟ فلأن الواو مخالفة للياء فى مواضعها ، ألا تراها تهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك فى الياء ، وتسقط فى يعد ومصدره إذا قلت : عدة ، ولا تجد مثل ذلك فى الياء .

وهو هنا ـ كما رأينا ـ يسائل نفسه لكى يستقصى شرح المسألة ، وأحيانا يلقى الكلام إلقاء ، كما يتضح مما ضربناه من أمثلة .

ولا يلبث المبرد أن يذكر ما ينبه سامعه أو قارئه ، ويثير نشاطه فيقول(٥) : فتقول من غزوت هذا غاز ، فاعلم ، ومن رميت هذا رام ، يا فتى ، ومن خشيت هذا خاش ، فاعلم . فهو كما رأينا يكرر : يا فتى ، فاعلم ، فى هذا الباب وفى غيره مما سبق أن ذكرناه .

ولقد كان تأثر المبرد بأساليب الفلاسفة والمتكلمين واضحا فى كتابه ، فعندما عرض لما ختم بالتاء من أسماء المذكرين نحو طلحة ، الذى يرى الكوفيون جواز جمعه بالواو والنون قال(٦) : فأما طلحة فلو قلت فى جمعها : طلحتون ، للزمك أن تكون أنثته وذكرته فى حال ، وهذا هو المحال .

---

(١) جـ ٣ قسم ١ ص ٨٠ .
(٢) جـ ٤ قسم ٢ ص ٤٨٤ .
(٣) جـ ٤ قسم ٢ ص ٤٩٩ .
(٤) جـ ١ قسم ٢ ص ١٤١ .
(٥) جـ ١ قسم ٢ ص ١٢٩ .
(٦) جـ ٤ قسم ١ ص ٣٥٠ .

وعندما عرض للأفعال قال(١) كان حدها ألا يعرب منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .

ب — موضوعاته :

وقد عرض المبرد كذلك لبعض الأبواب التي كان من حقها ألا تذكر فى أبواب النحو ، يقول(٢) : هذا باب مخارج الحروف ، وقسمة أعدادها فى مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها ، وما كان منها مطبقا ، وما كان من حروف القلقلة ، وما كان من حروف المد واللين ، وغير ذلك .

ويقول - وكأنه ينقل عبارة سيبويه(٣) - : ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ...... إلخ .

* * *

هذان هما الصنفان الكبيران اللذان ألفاً فى النحو ، وجمعاً أصوله وفروعه ، وضما بين دفتيهما أحكامه وقضاياه ، وقد شغل الناس بعدهما حتى يومنا هذا ، بالبحث فيما عرضا له ، شرحاً وتعليقاً ، وتيسيراً وتلخيصاً ، ولم يحفظ لنا التاريخ ، ولم تذكر الروايات ، أن هناك كتباً أخرى ضمت مسائل النحو وأبوابه ، قد ألفت فى هذه الفترة التى نؤرخ لها من حياة هذا العلم ، اللهم إلا أن يكون ذلك بحثاً فى بعض المسائل نثرت فى أثناء كتاب من الكتب ، ضمت نثاراً من الأدب والمباحث اللغوية ، من أنواع الشعر والنثر ، دون أن تستقل بالكتاب ، أو تملأ فراغه ، كما يبدو ذلك واضحا فى كامل المبرد حيث جاءت مسائل النحو متناثرة مبعثرة بجوار غيرها مما اشتمل عليه من فروع وأبواب ، وكما يتضح ذلك فى عصور تالية ، حيث بحثت مسائل النحو ضمن ما بحث من آداب ولغويات .

أو أن يكون ذلك اتجاها إلى موضوع خاص من موضوعات هذا العلم ، يفرد

---

(١) جـ ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .

(٢) جـ ١ قسم ٢ ص ١٩٠ .

(٣) جـ ١ قسم ١ ص ٣٤ .

بالتأليف فيه من بين سائر موضوعاته ، أو يعرض له مع مايعرض لغيره من فنون اللغة وفروعها. ككتاب الاشتقاق للأخفش(١) وكتاب الاشتقاق للمبرد(٢) وغيرهما . وككتاب التصريف ، وكتاب الألف واللام للمازنى(٣) ، وكتاب علل النحو صغير(٤) ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب الغريب للأصمعي(٥) ، وكتاب النوادر ليونس(٦) وكتاب النوادر لأبى زيد(٧) وكتاب الغريب لأبى عبيدة(٨) .

فإن هذه الكتب وأمثالها لم تبحث مسائل النحو بصفة عامة ، ولم تعرض له كعلم ، ولم تتناوله تناولا شاملا، كما فعل سيبويه والمبرد فى كتابيهما،وإنما كانت تنحو نحو مسائل خاصة ، تتناولها بالبحث والدراسة ، صارفة الجهد إليها، مفرغة الهمة فيها .

ثم ما لبث ميدان التأليف بعد ذلك أن زخر بالكتب الجامعة المنظمة ، التى ضمت ما تشابه وائتلف فكونت منه وحدة مترابطة ، تيسر دراسته ، وتعين على فهمه ، وتقربه للدارسين ، وتذلل حزنه للراغبين .

ومازالت الرغبة فى التيسير ملحة،وما زال الأمل فى التقريب يداعب خيال المشتغلين بهذا العلم ، ولكن أحداً إلى الآن لم يستطع أن يضع منهجا وافيا ، وأساساً صالحاً ، ولعل التفرغ التام، والرغبة الصادقة، يعينان على تحقيق الأمل، والوصول إلى الهدف .

---

(١) الفهرست ص ٧٨ ، معجم الأدباء ج١١ ص٣٣، وفيات الأعيان ج١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) معجم الأدباء ج١٩ ص١٢١ ، إنباه الرواة ج٣ ص٢٥١ ، المزهر ج٢ص٢٠٤ .

(٣) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج٧ ص ١٢٢ ، و ج ١٩ ص١١٢، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ ، المزهر ج٢ ص٢٦٧ .

(٤) معجم الأدباء ج٧ ص ١٢٢ .

(٥) الفهرست ص ٨٢ ، وفيات الأعيان ج ١ص٣٦٥ ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ص ١٠١ .

(٦) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ ، المزهر ج ١ ص ٢٦٨ .

(٧) الفهرست ص ٨١ ، نزهة الألبا ص ١٧٥ ، معجم الأدباء ج١١ ص ٢١٧ ، وفيات الأعيان ج١ ص ٢٦٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٤،المزهر ج ١ ص ٣٠٦ ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ص ١٠٢ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٤ ، الفهرست ص٧٩ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٦٠ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٨٥ ، المزهر ج ٩ ص ٣٣٠ .

مراجع البحث

١ ـــ إحياء النحو . لإبراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧ م .

٢ ـــ أخبار النحويين البصريين . للسيرافى . المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٣٦ م .

٣ ـــ الإتقان فى علوم القرآن . للسيوطى . المطبعة الكستلية سنة ١٢٧٩ هـ .

٤ ـــ الأحكام فى صرف السريانية ونحوها وشعرها . لجبريل قرداحى . طبعة سنة ١٨٧٩ م .

٥ ـــ الأشباه والنظائر فى النحو . للسيوطى . مطبعة دائرة المعارف النظامية سنة ١٣١٦ هـ .

٦ ـــ الأعلام . لخير الدين الزركلى . المطبعة العربية سنة ١٣٤٧هـ ـــ ١٩٢٨م .

٧ ـــ الاقتراح فى أصول النحو . للسيوطى . مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد سنة ١٣١٠ هـ .

٨ ـــ الإنصاف فى مسائل الخلاف . لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة الاستقامة طبعة أولى سنة ١٩٤٥ .

٩ ـــ البحر المحيط . لأبى حيان .

١٠ ـــ البلدان . لليعقوبى . ضمن كتاب الأعلاق النفيسة ، لأبى على أحمد بن عمر بن رستة . مطبعة ليدن سنة ١٨٩١ م .

١١ ـــ البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق حسن السندوبى . مطبعة مصطفى محمد . الطبعة الثانية سنة ١٣٥١ هـ ـــ ١٩٣٢ م .

١٢ ـــ البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق عبد السلام هرون .

١٣ ـــ التحفة البهية والطرفة الشهية ـ سبب وضع علم العربية ـ للسيوطى مطبعة الجوائب ، القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ .

١٤ — التطور النحوى للغة العربية . لبرجستراسر . مطبعة السماح س ١٩٢٩م

١٥ — الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبد الله القرطبي . مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٣ م .

١٦ — الحيوان . للجاحظ . تحقيق عبد السلام هرون .

١٧ — الخصائص . لابن جنى . مطبعة دار الكتب سنة ١٣٧١ هـ .

١٨ — الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبى . تحقيق الدكتور شوقى ضيف . مطبعة دار الفكر العربي .

١٩ — العربية ـ دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ـ ليوهان فك ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . مطبعة دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٠ هـ

٢٠ — العقد الفريد . ج١ ، ٢ . لابن عبد ربه الأندلسى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٩ هـ .

٢١ — العقد الفريد . ج ٣ ، ٤ لابن عبد ربه الأندلسى . المطبعة الأزهرية الطبعة الثانية سنة ١٣٤٦ هـ .

٢٢ — الفهرست . لابن النديم ، المطبعة الرحمانية . مقدمة من أحد أساتذة الجامعة ، مكتبة كلية اللغة العربية .

٢٣ — القواعد النحوية . لعبد الحميد حسن .

٢٤ — القياس فى اللغة . للشيخ الخضر حسين .

٢٥ — الكامل . للمبرد . دار العهد الجديد للطباعة بالخرنفش .

٢٦ — الكتاب . لسيبويه . المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ

٢٧ — اللغة والنحو . للدكتور حسن عون .

٢٨ — المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . لابن الأثير .

المطبعة البهية سنة ١٣١٢ هـ

٢٩ — المجالس المذكورة للعلماء — لأحد علماء القرن الرابع مخطوطة بدار

الكتب برقم ٧٧ ش ، وقد صورتها دار الكتب باسم مجالس أبى مسلم برقم ٩٠٥٨ أدب .

٣٠ — المحرر . لأبى الخطاب عمر بن عيسى الهرمى . مخطوط .

٣١ — المزهر . للسيوطى . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ .

٣٢ — المعارف . لابن قتيبة الدينورى . بدار الكتب برقم ح ١١٧٧٢ .

٣٣ — المغنى . لابن هشام . المطبعة الشرفية سنة ١٢٩٩ هـ .

٣٤ — المقتضب . للمبرد . مخطوطة مصورة بدار الكتب برقم ١٥٢٥ .

٣٥ — النحو الجديد . لعبد المتعال الصعيدى . مطبعة دار الفكر العربى .

٣٦ — النشر فى القراءات العشر . لابن الجزرى . مطبعة مصطفى محمد .
تصحيح : الضباع .

٣٧ — أمالى الزجاجى . لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحق .
مطبعة السعادة الطبعة الأولى س ١٣٢٤هـ .

٣٨ — إنباه الرواة فى أنباه النحاة . للقفطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة دار الكتب .

٣٩ — أوضح التفاسير . لمحمد محمد عبد اللطيف .

٤٠ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى .
مطبعة السعادة س ١٣٢٦ .

٤١ — تاريخ آداب العرب . لمصطفى صادق الرافعى .

٤٢ — تاريخ آداب اللغة العربية . لجورجى زيدان .

٤٣ — تاريخ الآداب العربية . لبروكلمان (تكرم السيد الدكتور خليل عساكر فترجم لى الجزء الذى استشهدت به من الألمانية)

٤٤ — تاريخ الآداب العربية ، لكارلو نالينو . مطبعة دار المعارف سنة ١٩٥٤م .

٤٥ — تاريخ الأدب العربى . للسباعى بيومى .

٤٦ — تاريخ التمدن الإسلامى . لجورجى زيدان .

٤٧ — تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين . للسيوطى . المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ .

٤٨ — تاريخ الشعوب الإسلامية . لبروكلمان . تعريب نبيه أمين فارس ، ومنير البعلبكى . مطبعة دار العلم للملايين بيروت .

٤٩ — تاريخ الفلسفة فى الإسلام . ت . ج . دى بور . تعريب محمد عبد الهادى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر س ١٣٧٤ هـ .

٥٠ — تاريخ المشرق . ماسبرو . ترجمة أحمد زكي . الطبعة الأميرية س ١٣١٤ هـ .

٥١ — تاريخ بغداد . للحافظ الخطيب البغدادى . مطبعه السعادة ص ١٣٤٩ هـ

٥٢ — تفسير الكشاف . للزمخشرى .

٥٣ — جامع البيان فى تفسير القرآن . لابن جرير الطبرى .

المطبعة الميمنية س ١٣٢١ هـ .

٥٤ — جامع بيان العلم وفضله . لأبى عمر يوسف بن عبد البر النحوى القرطبى .

إدارة الطباعة : المنيرة .

٥٥ — خزانة الأدب . لعبد القادر البغدادى .

المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٩٩ هـ .

٥٦ — دائرة المعارف الإسلامية . مكتبة جامعة القاهرة رقم ٩٧٠٦ .

٥٧ — دائرة معارف البستانى . مطبعة المعارف بيروت سنة ١٨٨١ م .

٥٨ — ديوان ذى الرمة . غيلان بن عقبة العدوى . تصحيح وتنقيح كارليل هنرى هيس مكارتنى . مطبعة كلية كمبردج سنة ١٣٣٧ هـ — ١٩١٩ م .

٥٩ — ذيل الأمالى والنوادر . لأبى على القالى .

مطبعة دار الكتب ، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ .

٦٠ — رحلة ابن بطوطة . المطبعة الأزهرية ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٨ م .

٦١ — روح المعانى . للآلوسى . المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠١ هـ .

٦٢ — سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون . لابن نباتة جمال الدين بن محمد .
مطبعة صبيح الطبعة الأولى سنة ١٢٧٨ هـ .

٦٣ — سلاسل الذهب في علم النحو والأدب . لنور الدين مظهر . مخطوطة .

٦٤ — سيبويه إمام النحاة . لعلى النجدي ناصف .

٦٥ — شرح الأشمونى على الألفية . مطبعة مصطفى محمد .

٦٦ — شرح التسهيل لابن مالك . مخطوطة بدار الكتب .

٦٧ — شرح التصريح على التوضيح . مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٨ هـ .

٦٨ — شرح الرضى على الشافعية . مطبعة صبيح سنة ١٣٤٥هـ — ١٩٢٦ م .

٦٩ — شرح الرضى على الكافية . المطبعة المحمية الطبعة الأولى سنة ١٢٧٥ هـ
شباط سنة ١٩٤٩ م .

٧٠ — شرح المفصل . لابن يعيش . إدارة الطباعة المنيرية .

٧١ — شرح مقامات الحريرى . للشريشى . المطبعة العثمانية سنة ١٣١٤ هـ .

٧٢ — ضحى الإسلام . لأحمد أمين .

٧٣ — طبقات الشعراء . لمحمد بن سلام الجمحى .
مطبعة السعادة ، مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٦٦٩ .

٧٤ — طبقات الشعراء . من مجموعة ذخائر العرب .

٧٥ — طبقات النحويين واللغويين . لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٧٣ هـ .

٧٦ — غاية النهاية فى طبقات القراء . لشمس الدين الجزرى .
مطبعة السعادة سنة ١٩٣٣ م .

٧٧ — فتوح البلدان . للبلاذرى أحمد بن يحي جابر . مطبعة ليدن س ١٨٦٦ م .

٧٨ — فجر الإسلام . لأحمد أمين .
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر س ١٣٥٤ هـ

٧٩ — فوات الوفيات . لمحمد بن شاكر . مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .

٨٠ — كشف الظنون . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة .
المطبعة البهية س ١٣٦٢ هـ

٨١ — مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هرون .

٨٢ — مجلة كلية الآداب . المجلد العاشر . الجزء الثاني .

٨٣ — مجلة كلية الآداب . المجلد الثالث عشر . الجزء الأول .

٨٤ — مدرسة الكوفة . للدكتور مهدي المخزومي .

٨٥ — مذاهب التفسير الإسلامي . اجنتس جولد تسيهر . ترجمة الدكتور
عبد الحليم النجار

٨٦ — مسالك الممالك . للإصطخري . طبعة ليدن سنة ١٨٦٦ م .

٨٧ — معجم الأدباء . لياقوت الحموي . مطبعة دار المأمون سنة ١٣٥٥ هـ .

٨٨ — معجم البلدان . لياقوت الحموي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ .

٨٩ — مفاتيح العلوم . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي . قسم المعارف
العامة بدار الكتب المصرية رقم ١٩١٨/٣٣٢ .

٩٠ — مقدمة ابن خلدون . المطبعة البهية المصرية .

٩١ — مقدمة الأنصاف . لجوتولدفايل . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ،
(كان السيد الدكتور عبد الحليم النجار قد تكرم فأطلعني
على ترجمته لهذه المقدمة ، وأرجو أن تكون قد طبعت
لتعم الفائدة منها) .

٩٢ — من أسرار اللغة . الدكتور إبراهيم أنيس . مطبعة لجنة البيان العربي .

٩٣ — نزهة الألبا في طبقات الأدباء . للأنباري عبد الرحمن بن محمد .
طبعة سنة ١٢٩٤ هـ

٩٤ — همع الهوامع . للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .

٩٥ — وفيات الأعيان . لابن خلكان . المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ هـ .

فهرس الموضوعات

	صفحة
تمهيـــد	١ — ١٧
١ — لغات العرب وتطورها	١
٢ — تفاوت هذه اللغات فصاحة ونقاء	٣
٣ — تسرب اللحن والحاجة إلى ضبط اللغة	٧
٤ — منزلة النحاة	١١
البصرة	١٨ — ٤٠
١ — اشتقاقها اللغوى	١٨
٢ — تمصيرها	٢٣
٣ — عمارتها	٢٦
٤ — سكانها	٣٢
٥ — أقوال القدماء فيها	٣٦
٦ — ارتباطها بالكوفة	٣٩
واضع النحو وسبب وضعه	٤١ — ٦٠
١ — اختلاف الروايات فيمن وضع النحو وفي سبب وضعه	٤١
٢ — « « ليس دليلا على كذبها	٥٠
٣ — أبو الأسود مؤسس هذا العلم	٥١
٤ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده	٥٣
نشأة النحو	٦١ — ٩٣
١ — تعريف النحو	٦١
٢ — نشأ النحو عاماً مبهماً	٦٤

صفحة

٣ — بدء التعليل والقياس ٩٦

٤ — اكتمال النحو ونضجه ٧٨

٥ — فلسفة النحو بافتراض المسائل وتوجيهها ٨٣

٦ — تأثر النحو بمذاهب المناطقة ٨٨

٧ — التعقيد النحوى وأثر ذلك فى النفور منه ٩٠

أصالة النحو العربى ٩٤ — ١٠٧

١ — التشكيك فى أصالته ٩٤

٢ — أ ـ تفنيد حجج المشككين ٩٨

ب ـ رأى بعض المؤرخين ٩٩

ج ـ « « المستشرقين ١٠٣

الخلاف بين البصريين والكوفيين ١٠٨ — ١٤٤

أولية البحث فى الخلاف بين المدرستين ١٠٨

١ — الاختلاف فى العامل ١١٣

٢ — « « عمل الأداة ١١٦

٣ — « « ترتيب أجزاء الجملة ١١٨

٤ — « « « « « « والعامل ١٢٠

٥ — « « إعراب بعض الكلمات ١٢٠

٦ — « « تقدير الإعراب ١٢٤

٧ — « « معنى الأداة ١٢٥

٨ — « « ضبط الكلمة ١٢٧

٩ — « « علة الحكم ١٢٨

١٠ — « « الصيغة ١٢٩

	صفحة
١١ — الاختلاف فى بنية الكلمة	١٢٩
١٢ — « « الأسلوب	١٣٣
١٣ — « « نوع الكلمة	١٣٨
أصل الخلاف ومنشؤه	١٤٥ — ١٧٦
١ — منهج البحث عند كل من المدرستين	١٤٥
٢ — الكوفيون يحكمون القياس فى المسموع عن العرب	١٥٤
٣ — البصريون يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح	١٦٤
٤ — رأى فى مسائل الخلاف بين المدرستين	١٦٥
الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين	١٧٧ — ٢٠٢
أ — بعض الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين	١٧٧
ب — من أصول الكوفيين	١٨٧
ج — من أصول البصريين	١٩٢
موقف كل من المدرستين من هذه الأصول	٢٠٣ — ٢١٥
أ — الكوفيون يناقضون أصولهم	٢٠٣
ب — والبصريون يناقضون أصولهم	٢٠٧
مرونة أقيسة البصريين وميلها إلى التعميم	٢١٦ — ٢٢٧
١ — اللغة ظاهرة تخضع لما تخضع له ظواهر الحياة الأخرى	٢١٦
٢ — اللغة تهدف إلى الحكمة والعدل	٢١٩
٣ — تقدير الكلام يراعى فيه تحقيق الهدف	٢٢١
أدلة البصريين ومصادرهم	٢٢٨ — ٢٦٠
١ — القرآن الكريم:	٢٢٩
موقف البصريين من القراء	٢٣٠

صفحة

٢ — السماع . ٢٣٦

٣ — القياس ٢٤٣

٤ — استصحاب الحال ٢٥٣

٥ — ليس الحديث مما يستدل به عند البصريين ٢٥٥

تعليل النحو ٢٦١ — ٢٨٤

١ — المراحل التى مرت بها العلة ٢٦٣

٢ — رأى العلماء فى العلل النحوية ٢٧١

٣ — علل النحو مقبولة ما سلمت من الإغراق والتكلف ٢٧٥

العوامل عند البصريين ٢٨٥ — ٣٠٣

أ — العوامل اللفظية ٢٨٥

ب — العوامل المعنوية ٣٠٠

الإعراب والبناء وعلامات كل ٣٠٤ — ٣٢٣

١ — تعريف الإعراب ٣٠٤

٢ — أثر الإعراب فى المعنى

أ — رأى سيبويه ٣٠٤

ب — رأى الخليل وقطرب ٣٠٦

٣ — تاريخ وضع حركات الإعراب ٣٠٧

٤ — رأى الدكتور أنيس ونقده ٣١٢

٥ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده ٣١٧

تعريف البناء ٣١٨

المصطلحات النحوية ٣٢٤ — ٣٥٠

أ — تطور المصطلحات النحوية ٣٢٤

	صفحة
ب ـ المصطلحات النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة	٣٤٣
١ — فعل الأمر	٣٤٣
٢ — أسماء الأفعال	٣٤٤
٣ — لام الابتداء	٣٤٥
٤ — المفعول المطلق ومعه ولأجله وفيه	٣٤٦
٥ — الابتداء وعمله	٣٤٦
٦ — قيام الاسم مقام الفعل وعمله	٣٤٦
٧ — اسم الفاعل	٣٤٦
٨ — ضمير الفصل	٣٤٦
٩ — ضمير الشأن والقصة	٣٤٦
١٠— حروف الجر والإضافة	٣٤٧
١١— حروف الزيادة	٣٤٧
١٢— الإدغام	٣٤٨
١٣— الكناية	٣٤٨
١٤— ألقاب الإعراب والبناء	٣٤٩
١٥— التقريب	٣٤٩
١٦— الفاعلية والمفعولية وعملها	٣٤٩
١٧— الخلاف	٣٥٠
١٨— الصرف	٣٥٠
اختلاط النحو بغيره من العلوم	٣٥١—٣٦٦
١ — تداخل فنون اللغة وعموم الثقافة	٣٥٣
٢ — انفصال النحو عن غيره من فروع اللغة	٣٥٦

	صفحة
٣ — ارتباطه بغيره من الفنون	٣٥٦
٤ — تأثر النحو بالفلسفة والمنطق	٣٦٠
مزج النحو بالصرف	٣٦٧ — ٣٨٤
أ ـ تعريف الصرف	٣٦٧
ب ـ الأثر الصوتي والصرف :	٣٦٩
١ — كراهية اجتماع الأحرف المتشابهة	٣٧٤
٢ — » » الحركات الثقيلة	٣٧٤
٣ — قلب بعض الأحرف تخلصاً من الثقل	٣٧٥
٤ — الإدغام » » »	٣٧٨
٥ — حذف بعض الأحرف تخلصاً من الثقل	٣٨١
٦ — زيادة همزة الوصل	٣٨١
٧ — » هاء السكت	٣٨٢
مزج النحو بالدراسات اللغوية	٣٨٤ — ٤٠٥
أ ـ من أمثلة الدراسات اللغوية :	
١ — المجرد والمزيد	٣٨٥
٢ — جمع التكسير	٣٨٩
٣ — اشتقاق الاسم	٣٩٢
٤ — المصدر مشتق من الفعل أو العكس	٣٩٣
٥ — كم وكأين	٣٩٤
٦ — لكن وكأن	٣٩٦
٧ — اللهم	٣٩٦
٨ — أن	٣٩٧

	صفحة
٩ — هلم	٣٩٨
١٠ — لعل	٣٩٨
١١ — السين وسوف	٣٩٩
١٢ — ذا والذى	٤٠٠
١٣ — هو وهي وإياك وإياه وإياى	٤٠١
١٤ — خطايا	٤٠٢
ب ـ وجوب تنحية هذه الدراسات عن النحو	٤٠٢
دراسة النحو	٤٠٦ — ٤١٧
١ — الرحلة إلى البادية	٤٠٦
٢ — الأسواق والمنتديات	٤٠٦
٣ — المساجد	٤٠٧
٤ — دور الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة	٤٠٩
٥ — المجالس الخاصة	٤١١
٦ — الكتّاب	٤١١
٧ — التعليم حسبة وبأجر	٤١٢
٨ — طريقة التدريس	٤١٢
طبقات البصريين	٤١٨ — ٤٢٤
شيوخ مدرسة البصرة	٤٢٥ — ٥٢٥
١ — أبو عمرو بن العلاء	٤٢٦
٢ — يونس بن حبيب	٤٣٧
٣ — الخليل بن أحمد	٤٤٦
٤ — أبو الخطاب الأخفش الأكبر	٤٦٤

	صفحة
٥ — سيبويه	٤٦٦
٦ — أبو الحسن الأخفش الأوسط	٤٨٥
٧ — المازنى	٥٠٢
٨ — المبرد	٥١٢
التقاء مدرستى البصرة والكوفة	٥٢٦ — ٥٣١
التأليف فى النحو	٥٣٢ — ٥٦١
١ — كتابا عيسى بن عمر	٥٣٤
٢ — كتاب سيبويه :	٥٣٧
أ ـ منهجه	٥٣٩
ب ـ أسلوبه	٥٤٥
جـ ـ موضوعاته	٥٥١
٣ — مقتضب المبرد :	٥٥٣
أ ـ منهجه	٥٥٤
ب ـ موضوعاته	٥٦٠
المراجع	٥٦٢ — ٥٦٧
فهرس الموضوعات	٥٦٩ — ٥٧٦
فهرس الشعر	٥٧٧ — ٥٩٢

فهرس الشعر

الهمزة

الصفحة

١ — ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى كجوارى يلعبن بالصحراء ٢٤٥
٢ — أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ٤٩٧
٣ — إن المعلم لا يزال مضعفا ولو ابتنى فوق السماء سماء ٥٠٥
٤ — من علم الصبيان أضنوا عقله مما يلاقى بكرة وعشاء ٥٠٥
٥ — نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء ٥٢٣

البـاء

٦ — أنفت من الذل عند الملوك وإن أكرمونى وإن قربوا ١٤
٧ — إذا ما صدقت لهم خفتهم ويرضون منى بأن يكذبوا ١٤
٨ — وأنت الذى لايبلغ الوصف مدحه وإن أطنب المداح مع كل مطنب ١٧
٩ — وأوتيت علما لا تحيط بكنهه علوم بنى الدنيا ولا نحو ثعلب ١٧
١٠ — يروح إليك الناس حتى كأنهم ببابك فى أعلى منى والمحصب ١٧
١١ — أيا طالب العلم لا تجهلن وعذ بالمبرد أو ثعلب ١٧
١٢ — تجد عند هذين علم الورى فلاتك كالجمـل الأجرب ١٧
١٣ — علوم الخلائق مقرونة بهذين فى الشرق والمغرب ١٧
١٤ — فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر ودعاء للشر جالب ٦٦، ٧٦
٤٣٩، ٥٤٩.
١٥ — لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مستقل للنوائب والحرب ٧١
١٦ — أخاها إذا كانت غضابا سمالها على كل حال من ذلول ومن صعب ٧١
١٧ — لست للنحو جئتكم لا ولا فيه أرغب ٩١

الصفحة
١٨ — أنا مالى ولامرىء أبد الدهر يضرب ٩١
١٩ — خل زيدا لشأنه أينما شاء يذهب ٩١
٢٠ — واستمع قول عاشق قد شجاه التطرب ٩١
٢١ — همه الدهر طفلة فهو فيها يشبب ٩١
٢٢ — كأن وريديه رشاءا خُلُبْ ١٦١
٢٣ — فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فمابك والأيام من عجب ١٦٩
٢٤ — مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها ١٧٤
٢٥ — وأنت أرانى الله أمنع عاصم وأرأف مستكف واسمح واهب ٢٨٨
٢٦ — أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب ٢٩٣
٢٧ — رغا فوقهم سقب السماء فداحض بشكته لم يستلب وسليب ٣٥٨
٢٨ — فإن أمسك فإن العيش حلو إلىّ كأنه عسل مشوب ٣٩٧و٤٦٠
٢٩ — يرجى المرء ما لا أن يلاقي ويعرض دون أبعده الخطوب ٣٩٧و٤٦٠
٣٠ — وقبلك داوى الطبيب المريض فعاش المريض ومات الطبيب ٤٤٨
٣١ — وكن مستعدا لدار الفناء فإن الذى هو آت قريب « «
٣٢ — أبلغا عنى المنجم أنى كافر بالذى قضته الكواكب ٤٥٠
٣٣ — عالم أن ما يكون وما كا ن بحتم من المهيمن واجب « «
٣٤ — كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب ٤٩٥
٣٥ — أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب ٥١١

التــاء

٣٦ — حبذا البصرة أرضا فى ليال مقمرات ٣٧
٣٧ — رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ١٥٦
٣٨ — ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ٤٧٩

الصفحة

٣٩ — خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت ٤٩٤

٤٠ — حبذا ماء العناقيــد بريق الغــانيات ٥١٥

٤١ — بهما ينبت لحمى ودمى أى نبات « «

٤٢ — أيها الطالب أشهى من لذيذ الشهوات « «

٤٣ — كل بماء المزن تفا ح خدود الغانيات « «

الجـــيم

٤٤ — لهف نفسى على المقام ببغدا د وشربى من ماء كوز وثلج ٣٨

٤٥ — نحن بالبصرة الذميمة نسقى شر سقيا من مائها الأترنجى « «

٤٦ — أصفر منكر ثقيل غليظ خاثر مثل حقنة القولنج « «

٤٧ — كيف نرضى بمائها وبخير منه فى كنف أرضنا نستنجى « «

الحـــاء

٤٨ — مؤلفة تهوى جميعا كما هوى من النيق فوق البصرة المتطحطح ٢٠

٤٩ — فتى ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد من شهرى قماح ١٥٥

٥٠ — يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا ٢٩٩

٥١ — ثقى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح ٥٠٤

٥٢ — وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح ٥١٠

الخـــاء

٥٣ — ألا ياغراب البين قد هجت لوعة فويحك خبرنى بما أنت تصرخ ٢٢٥

٥٤ — أبا لبين من لبنى فإن كنت صادقا فلا زال عظم من جناحك يفضخ ٢٢٥

٥٥ — ولا زلت من عذب المياه منفرا ووكرك مهدوم وبيضك مشدخ ٢٢٦

٥٦ — ولا زال رام قد أصابك سهمه فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ ٢٢٦

الصفحة

٥٧ — وأبصرت قبل الموت لحمك منضجا على حر جمر النار يشوي ويطبخ ٢٢٦

٥٨ — إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ ٢٢٦

الدال

٥٩ — ليس يغنيك فى الطهارة بالبصرة إن حانت الصلاة اجتهاد ٣٨

٦٠ — إن تطهرت فالمياه سلاح أو تيممت فالصعيد سماد ٣٨

٦١ — من آل مية رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود ٦٩

٦٢ — زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسود ٧٠

. . . . وبذاك تنعاب الغراب الأسود ٧٠

٦٣ — حتى تحاجزن عن الذواد تحاجز الرى ولم تكادى ٧٣و٢٦٦

٦٤ — بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد ١٥٥

٦٥ — جاءت كبير كما أخضرها والقوم صيد كأنهم رمدوا ١٥٩

٦٦ — لكننى من حبها لعميد ١٦٢و٢٤٨و٢٥١

٦٧ — ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ١٧٢

٦٨ — ياصاحبيّ فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ١٧٣

٦٩ — أن تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها ويدا ١٧٣

٧٠ — أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحداً ١٧٣و٢٩٩

٧١ — قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود ١٧٩

٧٢ — لا در درك إنى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ١٨٠

٧٣ — فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة ٢٣١

٧٤ — ياطالب النحو ألا فابكه بعد أبى عمرو وحماد ٢٥٨

٧٥ — وابن أبى إسحق فى علمه والزين فى المشهد والنادى ٢٥٨

٨٦ — عيسى وأشباه لعيسى وهل يأتى لهم دهر بأنداد ٢٥٨

٧٧ — رأيت الله أكبر كل شىء محاولة وأكثرهم جنودا ٢٨٧

٧٨ — ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد ٣٤٧

الصفحة

٧٩ — جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ماذكرت حماد ٣٥٩
٨٠ — كل غراء إذا ما برزت ترهب العين عليها والحسد ٣٧٧
٨١ — وإنى وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادى ومنجز موعدى ٤٣٤
٨٢ — زر وادى القصر نعم القصر والوادى
لا بد من زورة فى غير ميعاد ٤٥٠
٨٣ — زره فليس له شبه يعائله من منزل حاضر إن شئت أو باد ٤٥٠
٨٤ — تلقى سفائنه والعيس سائرة والنون والضب والملاح والحادى ٤٥٠
٨٥ — أتوعدنى بقومك يابن حجل أشابات يخالون العبادا ٤٦٥
٨٦ — بما جمعت من حصن وعمرو وما حصن وعمرو والجيادا ٤٦٥
٨٧ — فأما واحد فكفاك مثلى فمن ليد تطاولها الأيادى ٤٦٦
٨٨ — فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتى نحوها فأعودها ٤٨٠
٨٩ — وقائلة مابال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند ٤٩٢
٩٠ — إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحد ٤٩٣
٩١ — شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ٤٩٨
٩٢ — كفى حزنا أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا فى أرضها شر مشهد ٥١٦
٩٣ — وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه فى جانب عنه مفرد ٥١٦
٩٤ — نروح ونغدو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد ٥١٦
٩٥ — فأبداننا فى بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد ٥١٦
٩٦ — يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد ٥١٩
٩٧ — تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا ٥٢٣

الراء

٩٨ — مازلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار ١٦
٩٩ — رأيت محمد يزيد يسمو إلى الخيرات فى جاه وقدر ١٦

		صفحه
١٠٠ — جليس خلائف وغذى ملك	وأعلم من رأيت بكل أمر	١٦
١٠١ — وفتيانية الظرفاء فيه	وأبهة الكبير بغير كبر	١٦
١٠٢ — وينشر إن أجال الفكر درا	و ينثر لؤلؤا من غير فكر	١٦
١٠٣ — كرهن ذباب دومة إذ عفاها	غداة تثار للموتى القبور	٢٥ هـ
١٠٤ — فإن أشك من ليلى بجرجان طوله	فقد كنت أشكو منه بالبصرة القصر	٣٦
١٠٥ — فيا نفس قد بدلت بؤساً بنعمة	ويا عين قد بدلت من قرة عبر	٣٦
١٠٦ — ترى البصرى ليس به خفاء	لمنخره من البثر انتشار	٣٨
١٠٧ — ربا بين الحشوش وشب فيها	فمن ريح الحشوس به اصفرار	٣٨
١٠٨ — يعتق سلحه كيما يغالى	به عند المبايعة التجار	٣٨
١٠٩ — مستقبلين شمال الشام تضربنا	بحاصب كنديف القطن منثور	٦٨
١١٠ — على عمائمنا تلقى وأرحلنا	على زواحف تزجى مخهارير	٦٨
١١١ — وعينان قال الله كونا فكانتا	فعولان بالألباب ماتفعل الخمر	٦٨و٢٦٦
١١٢ — قبيح من يزنى بعو	ف من ذوات الخمر	٧١و٤٥٨
١١٣ — الآ كل الأشـــلاء لا	يحفل ضوء القمر	٧١و٤٥٨
١١٤ — قد كن يخبأن الوجوه تستراً	فاليوم حين بدأن للنظار	٧٢
١١٥ — إذا تغنى الحمام الورق هيجنى	ولو تغربت عنها أم عمار	٧٧
١١٦ — أظل من حبها فى بيت جارتها	من فاته العين لم يستبعد الأثرا	٩٢
١١٧ — وطرفك إما جئتنا فاصرفنه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر	١٥٩و٥١٩
١١٨ — أ كل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا	١٧٠
١١٩ — لا تتركنى فيهم شطيرا	إنى إذن أهلك أو أطيرا	١٨٢
١٢٠ — وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	١٩١و٢٢٦
١٢١ — أقول لما جاءنى فخره	سبحان من علقمة الفاخر	٢٦٨

صفحة

١٢٢ — فلست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر ٢٧٤
١٢٣ — خليلي ما أحرى بذي الود أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر ٢٨٨
١٢٤ — أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر ٢٩٣
١٢٥ — لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا الصابر ٢٩٩
١٢٦ — لعمرى لقد لاقت سليم وعامر على جانب الثرثار راغية البكر ٢٥٨
١٢٧ — ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر ٢٥٩
١٢٨ — لو عصر منه البان والمسك انعصر ٣٧٤
١٢٩ — استعجمت دارمى ما تكلمنا والدار لو كلمتنا ذات أخبار ٤٠٨
١٣٠ — فأصممت عمراً وأعميته عن الجود والمجد يوم الفخار ٤١١
١٣١ — وى كأن من يكن له نشب يحـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر ٤٣٦
١٣٢ — وإن امرأ دنياه أكبر همه لمستمسك منها بحبل غرور ٤٣٦
١٣٣ — بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا ٤٧٨و٤٩٨
١٣٤ — أخيين كنا فرق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا ٤٨٥
١٣٥ — طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور ٤٩٢
١٣٦ — خط فى علقي وفى مكور ٥٠٦
١٣٧ — أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا ٥١١
١٣٨ — بنفسى أخ برشددت به أزرى فألفيته حراً على العسر واليسر ٥١٦
١٣٩ — أغيب فلى منه ثناء ومدحة وأحضر منه أحسن القول والبشر ٥١٦
١٤٠ — وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر ٥١٦
١٤١ — تفردت ياخير الورى فكفيتنى مطالبة شنعاء ضاق بها صدرى ٥١٦
١٤٢ — وإذا يقال من الفتى كل الفتى والشيخ والكهل الكريم العنصر ٥١٦
١٤٣ — والمستضاء بعلمه وبرأيه وبعقله ؟ قلت : ابن عبد الأكبر ٥١٦
١٤٤ — يا موئلا لذوى الهمات والخطر ومن عمدت لحاجاتى من البشر ٥١٧

صفحه

١٤٥ — هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم والمستجيب لكم فى حال مستتر ٥١٧
١٤٦ — صفراً من المال إلا من رجائكم ولابساً بعد يسر حلة العسر ٥١٧
١٤٧ — قل للأمير عبيد الله دام له عز الإمارة فى طول من العمر ٥١٧
١٤٨ — بدأت وعداً فعد فانظر لمنتظر فإن حق تمام الورد للصدر ٥١٧
١٤٩ — وقد بداعودشكرى مورقاً فأجد سقياك أجنيك منه يانع الثمر ٥١٧
١٥٠ — فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها ٥٢٠
١٥١ — بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر ٥٣٣
١٥٢ — ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر ٥٣٣
١٥٣ — جئنى بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار ٥٤٨
١٥٤ — يذهبن فى نجد وغوراً غائراً ٥٤٨
١٥٥ — ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هى إقبال وإدبار ٥٥٢

الزاى

١٥٦ — وأفنى رجالى فبادوا معا فأصبح قلبى بهم مستفزا ٤٤٢

الضـاد

١٥٧ — جارية فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إباض ٢٢٦

الظـاء

١٥٨ — ما أنت إلا الحفظه تكتب لفـظ اللفظه ٢٣٧

العـين

١٥٩ — إن كنت جلمود صخر لا أؤيسه أوقد عليه وأحميه فينصدع ٢٠
١٦٠ — فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع ٦٩
١٦١ — ماذا لقيت من المستعربين ومن تأسيس نحوهم هذا الذى ابتدعوا ٩١
١٦٢ — إن قلت قافية فيما يكون لها معنى يخالف ما قاسوا وما صنعوا ٩١

صفحه

١٦٣ — قالوا الحنت وهذا الحرف منخفض وذاك نصب وهذا ليس يرتفع ٩١

١٦٤ — وحرشوا بين عبدالله واجتهدوا وبين زيد فطال الضرب والوجع ٩١

١٦٥ — كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وآخرين على إعرابهم طبعوا ٩١

١٦٦ — يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ٢٦

١٦٧ — ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع ٢٢٦

١٦٨ — إنما النحو قياس يتبع وبه فى كل علم ينتفع ٢٤٣

١٦٩ — أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع ٢٨٦

١٧٠ — ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا ٢٨٦

١٧١ — أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا ٢٩٠

١٧٢ — لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع ٢٩٨

١٧٣ — أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع ٣١٣

١٧٤ — قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع ٣١٣

١٧٥ — هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٤١٧ و ٥٠٩

١٧٦ — — إذا حنت الأولى سجعن لها معا ٤٤٢

١٧٧ — ذهب الأحبة بعد طول تزاور ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا ٤٩٥

١٧٨ — تركوك أوحش ماتكون بقفرة لم يؤنسوك وكربة لم يدفعوا ٤٨٥

١٧٩ — قضى القضاء وصرت صاحب حفرة عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا ٤٨٥

١٨٠ — وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع ٤٩٢

١٨١ — إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ٤٩٦

١٨٢ — تقول بنتى وقد قربت مرتحلا يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا ٥٠٤

١٨٣ — عليك مثل الذى صليت فاعتصمى يوما فإن لجنب المرء مضطجعا ٥٠٤

١٨٤ — يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ٥٢٠

١٨٥ — تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع ٥٢٢

صفحة

١٨٦ ـ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع ٥٢٤
١٨٧ ـ لعمرى وما دهرى بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا ٥٥٢

الغـــين

١٨٨ ـ فقلت: من أنت؟ فقالت لى: دغه وابنى أبو عثمان ذو علم اللغه ٥٠٧
١٨٩ ـ فاطو حديثى دونه أن يبلغه هممت أعلو رأسها فأدمغه ٥٠٧

الفـاء

١٩٠ ـ نحن بالبصرة فى لو ن من العيش ظريف ٣٧
١٩١ ـ نحن ما هبت شمال بين جنات وريف ٣٧
١٩٢ ـ فإذا هبت جنوب فكأنا فى كنيف ٣٧
١٩٣ ـ وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف ٦٧ و٢٦٧
١٩٤ ـ تعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف ١٦٩
١٩٥ ـ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف ٢٩٧
١٩٦ ـ اللذ بأسفله صحراء واسعة واللذ بأعلاه سيل مدّه الجرف ٤٠٠
١٩٧ ـ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف ٥١٠

القاف

١٩٨ ـ لم تدر ما علم الخليل فتقتدى ببيان ذاك ولا حدود المنطق ١٦
١٩٩ ـ هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق ١٦٩
٢٠٠ ـ نفى الذم عن رهط المحلق جفنة كجابية الشيخ العراقى تفهق ٣٤٨
٢٠١ ـ سوى مساحيهن تقطيط الحقق تقليلُ ما قارعْن من سم الطرق ٤٦٢
٢٠٢ ـ ساءها ما تأملت فى أياديـــنا وإشفاقها إلى الأعناق ٤٦٦
٢٠٣ ـ عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ٤٩٩
٢٠٤ ـ والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق ٥٢٣

صفحة

الكاف

٢٠٥ — تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا ٢٢٧
٢٠٦ — يأيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا ٢٩١
٢٠٧ — والله أسماك سما مباركا آثرك الله به إيثاركا ٣٩٣
٢٠٨ — لو كنت تعلم ما أقول عذرتني أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا ٤٥٢
٢٠٩ — لكن جهلت مقالتي فعذلتني وعلمت أنك جاهل فعذرتكا ٤٥٢

اللام

٢١٠ — أبلغ سليمان أني عنه في سعة وفي غنى غير أني لست ذا مال ١٣
٢١١ — سخا بنفسي أني لا أرى أحدا يموت هزلا ولا يبقى على حال ١٣
٢١٢ — ولو نشر الخليل له لعمت بلادته على فطن الخليل ١٦
٢١٣ — فما أدرى عمائي عن رشادي دهاني أم عماك عن الجميل ١٦
٢١٤ — يا كلب قد كلب الزمان عليكم وأصابكم مني عذاب مرسل ٢٥ هـ
٢١٥ — إن السماوة لا سماوة فالحقي بالغور فالأخفاص بئس الموئل ٢٥ هـ
٢١٦ — فجنوب عكا فالسواحل إنها أرض تذوب بها اللقاح وتهزل ٢٥ هـ
٢١٧ — في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل ١٦١
٢١٨ — لهنك من عبسية لو سليمة على هنوات كاذب من يقولها ١٦٢
٢١٩ — فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله ١٧٢ و ١٧٤
٢٢٠ — سلي إن جهلت الناس وعنهم فليس سواء عالم وجهول ٢٨٦
٢٢١ — ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل ٢٩٠
٢٢٢ — على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا ٢٩٢
٢٢٣ — محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا ٣٤٤
٢٢٤ — غدائره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل ٣٧١

صفحة

٢٢٥ — قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم أر مثله مقتولا ٤١٠

٢٢٦ — ربما تكره النفوس من الأمـــر له فرجة كحل العقال ٤٢٩

٢٢٧ — طرقتك زائرة فى خيالها بيضاء تخلط بالجمال دلالها ٤٣٨

٢٢٨ — رحلت سمية عدوة أجمالها غضبى عليك فما تقول بدالها ٤٣٨

٢٢٩ — فرميت غفلة عينه عن شاته فأصبت حبة قلبها وطحالها ٤٣٨

٢٣٠ — وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال ٤٤٩

٢٣١ — فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيدك فيه حول محتال ٤٥٠

٢٣٢ — والفقر فى النفس لا فى المال تعرفه ومثل ذاك الغنى فى النفس لا المال ٤٥٠

٢٣٣ — والمال يغشى أناسا لا أصول لهم كما تغشى أصول الدندن البالى ٤٥٠

٢٣٤ — لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل ٤٧٥و٤٧٧

٢٣٥ — يؤمل دنيا لتبقى له فوافى المنية دون الأمل ٤٨٥

٢٣٦ — حثيثا يروى أصول الفسيـــل فعاش الفسيل ومات الرجل ٤٨٥

٢٣٧ — فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقل ٤٩٢

٢٣٨ — أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل ٤٩٥

٢٣٩ — رب من يعنيـــه حالى وهو لا يجرى ببـــالى ٥١٥

٢٤٠ — قلبـــه ملآن منى وفـــؤادى منـــه خـــال ٥١٥

٢٤١ — كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل ٥٤١

الميم

٢٤٢ — سقى البصرة الوسمى من غير حبها فإن بها منى صدى لا يريمها ٢٠

٢٤٣ — سقى الله منه دار سلمى برية على أن سلمى ليس يشفى سقيمها ٢٥

٢٤٤ — من العربيات البوادى ولم تكن تلوحها حمى دمشق ومومها ٢٥

٢٤٥ — فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغى لائماً ٧٣و٤٣٣

صفحة

٢٤٦ — أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً   فقد عرضت أحناء حق لخاصم ٧٨

٢٤٧ — قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى   حتى تعاطوا كلام الزنج والروم ٩٢ و ٣٦٩

٢٤٨ — لما سمعت كلاما لست أفهمه   كأنه زجل الغربان والبوم ٩٢ و ٣٦٩

٢٤٩ — تركت نحوهم والله يعصمنى   من التعجم فى تلك الجرائيم ٩٢ و ٣٦٩

٢٥٠ —   وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم ١٥٥

٢٥١ — ويوما تلاقينا بوجه مقسم   كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ١٦١

٢٥٢ — إنى إذا ما حدث ألما   أقول يا اللهم يا اللهما ١٧٨

٢٥٣ — وما عليك أن تقولى كلما   صليت أو سبحت يا اللهم ما

اردد علينا شيخنا مسلما ١٧٨

٢٥٤ —   غفرت أو عذبت يا اللهما ١٧٨

٢٥٥ — هما نفثا فى فىّ من فمويهما   على النابح العاوى أشد رجام ١٧٩

٢٥٦ — سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام ٢٤٥

٢٥٧ — سلامك ربنا فى كل فجر   بريئا ما تغنثك الذموم ٢٦٩

٢٥٨ —   فإنه أهل لأن يؤكرما ٢٨٢

٢٥٩ — آت الموت تعلمون فلا ير   هبكم من لظى الحروب اضطرام ٢٨٧

٢٦٠ — أظلوم إن مصابكم رجلا   أهدى السلام تحية ظلم ٢٩٠ و ٥٠٣

٢٦١ — وما خذل قومى فأخضع للعدا   ولكن إذا أدعوهم فهم هم ٢٩٧

٢٦٢ — ندم البغاة ولات ساعة مندم   والبغى مرتع مبتغيه وخيم ٢٩٨

٢٦٣ — جادت عليه كل عين ثرة   فتركن كل حديقة كالدرهم ٣٥٨

٢٦٤ — لحقت حلاق بهم على أكسائهم   ضرب الرقاب ولا يهم المغنم ٣٥٩

٢٦٥ — إلا الإفادة فاستولت ركائبنا   عند الجبابير بالبأساء والنعم ٣٧٦

٢٦٦ — هو الجواد الذى يعطيك نائله   عفوا ويظلم أحيانا فيظلم ٣٨٠

صفحة

٢٦٧ ــ نعاطى الملوك القسط ما قصدوا بنا وليس علينا قتلهم بمحرم ٤٣٣
٢٦٨ ــ أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن ، قلت عموا ظلاما ٤٤٣
٢٦٩ ــ فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم ٤٤٥ و ٤٧٥
٢٧٠ ــ تقول ابنتى حين جد الرحيل أرانا سواء ومن قد يتم ٥٠٤
٢٧١ ــ أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم ترم ٥٠٤
٢٧٢ ــ أرانا إذا أضمرتك البلا د نجفى ويقطع منا الرحم ٥٠٤
٢٧٣ ــ لا تظلموا الناس كما لا تظلموا ٥١٩
٢٧٤ ــ وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم ٥٢٠
٢٧٥ ــ ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما ٥٢١
٢٧٦ ــ حاشا أبى ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشتم ٥٢٤
٢٧٧ ــ لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها ٥٤١

النون

٢٧٨ ــ النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن ١١
٢٧٩ ــ فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن ١١
٢٨٠ ــ يا جنة فاقت الجنان فما يعدلها قيمة ولا ثمن ٣٦
٢٨١ ــ ألفتها فاتخذتها وطنا إن فؤادى لمثلها وطن ٣٦
٢٨٢ ــ من سفن كالنعام مقبلة ومن نعام كأنها السفن ٣٦
٢٨٣ ــ وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان ١٦١
٢٨٤ ــ داويت عين أبى الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان ١٨١
٢٨٥ ــ تفقأ فوقه القلع السوارى وجن الخازباز به جنونا ١٩٦
٢٨٦ ــ كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون آن مطرح الظنون ٢٠١
٢٨٧ ــ ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ٢٢٧

صفحه

٢٨٨ — شجاك أظن ربع الدارسينا قلم تعبأ بعذل العاذلينا ٢٨٧
٢٨٩ — قالوا : كلامك هنداوهى مصغية يشفيك قلت :صحيح ذاك لو كانا ٢٩٠
٢٩٠ — حيثما تستقم يقدر لك اللــه نجاحا فى غابر الأزمان ٢٩٥
٢٩١ — أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن ٢٩٧، ٥٢٣
٢٩٢ — قتلوا كسرى بليل محرما فتولى لم يمتع بكفن ٤١٠
٢٩٣ — أصم دعاء عاذلتى تحجى لآخرنا وتنسى أولينا ٤١١
٢٩٤ — ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها لعلى أو عسانى ٤٨٠
٢٩٥ — تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان ٤٩٦
٢٩٦ — ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان ٤٩٧
٢٩٧ — إنى أعزيك لا أنى على ثقة من الحياة ولكن سنة الدين ٥٠٨
٢٩٨ — ليس المعزى بباق بعد ميته ولا المعزى وإن عاشا إلى حين ٥٠٨
٢٩٩ — من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ٥٢١
٣٠٠ — يحشر الناس لا بنين ولا آ باء إلا وقد عنتهم شئون ٥٢٢
٣٠١ — ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا ٥٢٣
٣٠٢ — حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين ٥٢٤

الواو

٣٠٣ — وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهو ٦٥، ٥٢٢

اليـــاء

٣٠٤ — ما أنا بالبصرة بالبصرى ولا شبيه ذيهم بزى ٢١
٣٠٥ — يقول الأرذلون بنو قشير طوال الدهر لا تنسى عليا ٥٨
٣٠٦ — فقلت لهم: وكيف يكون تركى من الأعمال ما يجدى عليا ٥٨
٣٠٧ — أحب محمدا حبا شديدا وعباسا وحمزة والوصيا ٥٨

صفحة

٣٠٨ — فإن يك حبهم رشداً أصبه ولست بمخطىء إن كان غيا ٥٨، ٦٤

٣٠٩ — فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ٦٨، ٢٤٥

٣١٠ — بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ١٧٤

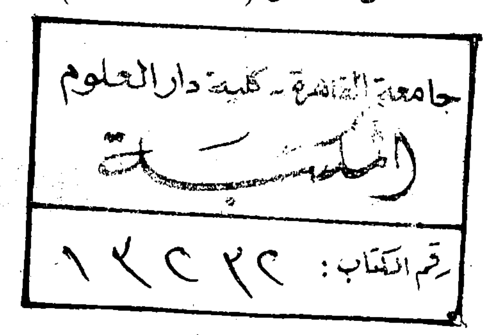
٣١١ — قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأتنى خلقا مقلوليا ٢٤٥

٣١٢ — تعز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ٢٩٧

٣١٣ — يا دار هند عفت إلا أثافيها بين الطوىّ فصارات فواديها ٤٦٢

٣١٤ — ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذاليا ٤٦٥

تم بعون الله طبع هذا الكتاب فى السابع عشر
من جمادى الأولى سنة ١٣٨٨ الموافق الحادى عشر
من أغسطس (آب سنة ١٩٦٨)



مطابع سجل العرب